

فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر  
بقلم إروين م. وول IrwinM.wall

تعريب علي تابليت

Press, Ltd.2001 University of California

## من أعمال المترجم :

- القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة: 1957-1958. الجزائر 2004
- الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785 – 1797. الجزائر 2007
- 8 ماي 1945. الجزائر 2004
- عقود الجواهر في حلول الوفد المغربي بالجزائر 1902. 2006
- ذكريات رحلة من مدينة الجزائر إلى قسنطينة عبر المناطق الجبلية. 2008
- 16 أفريل يوم العلم: عبد الحميد بن باديس والهوية الجزائرية. 2009
- خمس رحلات جزائرية إلى باريز. الجزائر 2012
- أعمال محمد بن مصطفى بن الخوجة. الجزائر 2012
- الطب العربي في الجزائر. الجزائر 2012
- اتحادية فرنسا لجهة التحرير (الولاية السابعة) 1959. الجزائر 2014
- مختصر في تاريخ الجزائر. الجزائر 2014
- North African States, 1757. Algiers 2008
- Selim the Algerian in Virginia (1735-1805). Algiers 2009
- The Language of the Berbers or Brebers of Algeria 1824. Algiers 2009
- Le Livre des Signaux de la Flotte de l'ancienne Régence d'Alger. Algiers 2012
- The diplomatic journal and Letter book of James Leander Cathcart 1788-1796. Algiers 2012
- The Diplomatic Correspondence between the Deys of Algeria and the United States Presidents: 1793-1817. 2020

تقديم ترجمة كتاب  
"فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر"

تأليف إروين وول  
ترجمة أ.و. علي تابليت

بقلم أ.و. ناصر الدين سعيدوني

من الدراسات المهمة عن البعد الدولي للثورة الجزائرية كتاب "فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر" للأستاذ الأمريكي المبرز إروين وول (Irwin M. Wall)، فهي مساهمة ثرية في تاريخ الثورة الجزائرية بمادته الغنية وتحليله الدقيق ومصادره المهمة، وبنظراته المتزنة وموقفه المعتدل الذي يعبر عن وجهة نظر الطرف الآخر بعيدا عن التحيز و الأحكام غير العادلة . ولعل هذه المواصفات تعكس كفاءة مؤلفه وتخصصه المعمق في تاريخ الجزائر المعاصرة، كما تظهر مقدرة مترجمه الأستاذ د. علي تابلت وتمكّنه من الموضوع ومعرفته بتفاصيله وقدرته على عرض مادة الكتاب بأسلوب سهل جمع دقة المعنى ووضوح العبارات، مما يسهل على القارئ تتبع فصوله والانتفاع بمعلوماته.

وقبل التطرق إلى التعريف بمادة الكتاب وقيمته التاريخية، لا بدّ من تعريف موجز بمؤلف الكتاب ومترجمه، تقديرا لإسهامهما العلمي وجهودهما في البحث التاريخي. فالمؤلف إروين وول أستاذ محاضر بمركز الدراسات الأوروبية بجامعة كولومبيا بنيويورك، عُرف في الأوساط الثقافية بإسهاماته العديدة في تاريخ أوروبا، وخاصة فرنسا ومستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية، فبالإضافة إلى الكتاب موضوع التقديم وهو "فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر" الذي نشرته جامعة كاليفورنيا (2001)، وصدرت ترجمته الفرنسية عن منشورات صوليب (éd. Soleb) (2006)، قدّم المؤلف العديد من المساهمات التاريخية في تاريخ فرنسا المعاصر، منها: "الاشتراكية الفرنسية والجملة الشعبية بفرنسا بين الحربين" ((1970)، و"الشيوعية الفرنسية في عصر ستالين" (1983)، و"التأثير الأمريكي على السياسة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى"

(1954 - 1954 ؟؟؟) (1989)، و"الانتخابات الفرنسية" (2012)،  
و"انتخاب فرانسوا هولاند" (2014)، وغيرها...

أما المترجم الأستاذ د. علي تابلت فهو من الأعلام المعروفة في الوسط الثقافي الجزائري بإسهاماته القيمة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر تأليفا وترجمة، وبأبحاثه القيمة المتعلقة بالعلاقات الجزائرية مع الولايات المتحدة والتي تناولها في أطروحته عن العلاقات الجزائرية - الأمريكية (1776 - 1830). كما عُرف المترجم باهتمامه بالمعاهدات الدبلوماسية الجزائرية قبل الاحتلال والتي أصدر فيها مؤلفا جامعا بعنوان: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة (1619 - 1830) (2013)، و عن النشاط البحري للجزائر في العهد العثماني، وقضايا تاريخية تتعلق بتاريخ الجزائر في العهد العثماني وأثناء الاستعمار الفرنسي. يُضاف إلى ذلك العديد من الترجمات القيمة، كان آخرها الكتاب موضوع التقديم.

يُعتبر كتاب "فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر" من الدراسات المهمة في مجال السياسة الدولية المتعلقة بالمسألة الجزائرية، وتكمن قيمته التاريخية في دقة عرضه وجدّة مصادره وتبعه لخبايا السياسة الأمريكية والفرنسية. فمن حيث المحتوى، اشتمل الكتاب على ثمانية فصول بالإضافة إلى تمهيد وخاتمة. فالتمهيد الذي تضمنته الترجمة الفرنسية كان بقلم جورج هنري سوتو (Georges-Henri Soutou)، وهو أحد أساتذة السوربون المبرّزين؛ بينما الفصل الأول (من الثورة إلى الحرب) تناول فيه المؤلف سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ووصول الجنرال ديغول إلى الحكم (1958)؛ أما الفصل الثاني (قضية السويس

((1956)) فأوضح فيه ارتباط الثورة الجزائرية بأحداث الشرق الأوسط، وأبرز فيه السياسة الأمريكية من خلال تحركات كاتب الدولة دالاس (Dulles) و اتصالاته بزعماء المغرب وتونس والجزائر؛ حيث التقى ببعض ممثلي جبهة التحرير وأدلى بشأنها بتصريح (1957)، وفي الفصل الثالث (اضمحلال النظام) عرض فيه المؤلف تدهور العلاقات الفرنسية-الأمريكية (1956 – 1957) بسبب تعنت سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة في وقت تعاضمت فيه الثورة الجزائرية وأصبح لها تأثير دولي، مما أثار شكوكا لدى حلفاء فرنسا حول إمكانية استقرار أوضاع فرنسا ومدى قدرتها على إنهاء حرب الجزائر، وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي أيزنهاور يحجم عن تقديم معونة كانت الحكومة الفرنسية في حاجة إليها (8 ماي 1958)؛ وفي الفصل الرابع تناول المؤلف أحداث ساقية سيدي يوسف؛ ليعالج في الفصل الخامس موقف الولايات المتحدة من حرب الجزائر، وتزامن ذلك مع نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة ووصول الجنرال ديغول للحكم وانتهاجه سياسة تصفية المسألة الجزائرية بانتهاجه الأسلوب العسكري، ثم أخذه بالمبادرات السياسية بالرجوع إلى مبدأ تقرير المصير، وتحبيذ أمريكا هذا التوجه الذي عبّرت عنه رسالة الرئيس كينيدي لزعماء الثورة (1961)؛ وبعد ذلك يعرض المؤلف تطور المسألة الجزائرية من سياسة الاندماج إلى الأخذ بمبدأ تقرير المصير (26 ماي 1958)، وما صاحب ذلك من موقف فرنسا المتحفظ من السياسة الأمريكية والذي أدى إلى انسحابها من القيادة المشتركة لحلف شمال الأطلسي، كما حاول المؤلف أن يقدم "قراءة جديدة لسياسة ديغول" منذ وصوله إلى الحكم (ماي 1958) إلى إقرار حق تقرير المصير (سبتمبر 1959)،

وما ارتبط بهذه السياسة من محاولة الحصول على دعم حلف شمال الأطلسي في سياسته الجزائرية؛ وفي الفصل الأخير (الثامن) تناول المؤلف تحقيق السلام الذي تكرّس باستقلال الجزائر، مع استعراض سياسة أيزنهاور إزاء القضية الجزائرية، ليخلص في الأخير إلى الخاتمة.

أما من حيث أهمية الكتاب، فهو يتناول أحداث الثورة في جانباها الدبلوماسية من خلال واقع العلاقات الأمريكية - الفرنسية في إطارها الأوروبي، وبعدها الدولي، ومدى تأثير الثورة على تلك العلاقات الإستراتيجية. ومن هذا الجانب فإن الكتاب يسلط الضوء على ثورة الجزائر من خلال السياسة الفرنسية، وضمن مفهوم السياسة الأمريكية-الأوروبية لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفياتي، وهو بذلك يعبر عن تقليد أمريكي ظلّ ينظر إلى أقطار شمال إفريقيا على أنها مجالا فرنسا يتطلب من الساسة الأمريكيان الرجوع فيه إلى فرنسا ولو بغرض التعرف على الوضع وتفهم الظروف. و هذه النظرة الأمريكية ناتجة عن بقاء تلك الأقطار تحت المظلة الثقافية الفرنسية ولو بشكل غير مباشر. والمؤلف لم يشذ في مقارنته للثورة الجزائرية عن اعتبارها أحداثا عسكرية أو حربا من أجل الاستقلال، وليس ثورة شعبية تهدف لصياغة مجتمع جديد بعيدا عن الهيمنة الفرنسية.

ومن الملاحظ أن المؤلف تناول الثورة الجزائرية من خلال نظرة ليبرالية للهيمنة الأمريكية التي تتحفظ على أسلوب الاستعمار القديم والموروث الاستعماري، وتحاول الدفع بالسياسة الفرنسية في الجزائر إلى مقاربة تتماشى مع روح العصر وتخدم المخططات الغربية، فحرب الجزائر في نظر الدوائر الأمريكية تتجاوز مسألة المحافظة على الوضع الاستعماري،

ولا تهتم بالتطلعات التحررية للشعب الجزائري، وإنما تندرج ضمن المخطط السياسي للسياسة الأمريكية وإستراتيجيتها في مواجهة نفوذ وتطلعات الاتحاد السوفياتي، وفي سعيها لجر فرنسا نحو هذا المسعى الذي يتطلب قبل كل شيء تخلص فرنسا من المسألة الجزائرية وإرضاء المطالب الوطنية للجزائريين للتمكن لاحقا من المحافظة على المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا، وهذا ما غفلت عنه العديد من الدراسات في تناولها لمكانة الثورة الجزائرية في سياسات الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وهنا تكمن القيمة الحقيقية للكتاب إذ يقدم صورة دقيقة للحراك الداخلي لواضعي الخطط الأمريكية والفاعلين في السياسة الفرنسية، بعيدا عن الاعتبارات الحربية ودوافع النضال المسلح، لأن المهم في مفهوم السياسة العالمية لأمريكا هو متطلبات الرأسمالية الغربية للمحافظة على هيمنتها ومصالحها في فترة الحرب الباردة. وبذلك تصبح حرب الجزائر في المقاربة الأمريكية عاملا حاسما في الدفع بفرنسا إلى التحرر من سياستها الاستعمارية العقيمة وتشجيعها على انتهاج سياسة أساسها بناء الذات والعمل على تحقيق الاندماج الأوربي والمحافظة على نفوذها الثقافي في مستعمراتها القديمة.

ومن هنا تتأكد لنا عظمة الثورة الجزائرية في كونها فعلا تحرريا غير مجريات التاريخ العالمي وساهم في تحرر العديد من الأقطار ومنها فرنسا التي تحررت من سياستها الاستعمارية العالمية لتواكب التطور العالمي، بينما الثورة الجزائرية انتهت إلى مشروع بناء دولة وطنية فقط لعدم تنبه القائمين عليها لأبعادها التحررية، وغفلة المثقفين عن تطلعات الشعب الجزائري لفرض وجوده، مما سوف يجعل الجزائر مستقبلا

مرتبطة بالثقافة الفرانكوفونية، وتصبح حرب التحرير بتضحياتها الجسيمة مجرد عمل عسكري هدفه طرد المحتل والحصول على الاستقلال. وبالفعل لم تستكمل الجزائر استقلالها الثقافي أساس بناء دولة المواطنة، مما يجعل الثورة في نظر الكثيرين مجرد حرب استقلال ضد العدو الخارجي وليست ثورة لتحرير الإنسان الجزائري من قيوده، تُعيد له كرامته وإحساسه بوجوده.

إن كتاب "فرنسا والولايات المتحدة وحرب الجزائر" يقدم للقارئ قراءة معمّقة ومراجعة تقويمية لمجرى أحداث الثورة ولمنطلقات الجزائر المستقلة، ويؤكد مقولة أن الثورة الجزائرية حرّرت فرنسا ولكنها لم تخلّص الجزائر من التركة الاستعمارية، وبذلك فهي حسب صاحب الكتاب حرب تحرير وليست ثورة تحرير، ولعل ذلك يعود إلى اقتصرها على الجانب السياسي واهتمامها أساسا بالكفاح المسلح، مما يتطلب مستقبلا استكمال الثورة في بعدها الاجتماعي والثقافي لتحقيق الآمال المعقودة عنها و تكون في مستوى التضحيات التي قدمها أبطالها ، فأحداث التاريخ لا تتوقف، ومحنة الاستعمار الفرنسي في شكله الثقافي لم تنته، فهي التحدي الأكبر والحافز القوي لأجيال المستقبل لاستكمال استقلال الجزائريين ، ليكونوا مواطنين في بلدهم ، ويشكلوا شعب واعيا حرة .

هذا ولا يسعني في ختام هذا التقديم إلا أن أهنيئ مترجمه على عمله القيّم، متمنيا له مزيدا من الإسهام الثقافي لاغناء المكتبة الجزائرية، كما أتمنى أن يجد القارئ الكريم في هذه الترجمة متعة القراءة وفائدة المعرفة .

أ.د. ناصر الدين سعيدوني  
بوزريعة في 17 مارس 2018

## تمهيد

أدت الولايات المتحدة دورا جوهريا في حرب الجزائر، وسيقتنع المطالعون لهذا الكتاب الذي يستند إلى كتلة من المحفوظات الأمريكية والفرنسية، بهذا الدور الذي سيُفاجئ لا محالة الكثيرين والذي سيُلقي أضواء جديدة على المسألة. كما أن إيروين وول Irwin Wall سيرسم لنا لوحة عن هذه الحرب أنجزها بعمل مُتقن بما في ذلك حلقاتها التي كانت محل جدل مثل اختطاف بن بلة أو قنبلة ساقية سيدي يوسف وكذلك أواخر عهد الجمهورية الرابعة والسنوات الأولى من الجمهورية الخامسة. فهو يُذكرنا بمدى تحكم حرب الجزائر في سياسة البلاد الخارجية أيضا.

فمن ناحية كان المسؤولون الأمريكيون مقتنعين منذ 1954 بأن فرنسا ليس في استطاعتها أن تكسب الحرب وأن الجزائر ستنال استقلالها عاجلا أو آجلا. وبالإضافة إلى موقفهم المناهض للاستعمار واقتناعهم بأن النزاع في الجزائر الذي يختلف عن النزاع في الهند الصينية بحكم أنه يندرج في فئة أخرى غير الحرب الباردة، وبالتالي فهو لا يُبررُ الدعم التلقائي للسياسة الفرنسية، فإن الأمريكيين طوال مدة الأزمة كُلها كانت سياستهم تتطابق مع اقتناعهم بأن حرب الجزائر تُعرض للخطر مشاركة فرنسا الفعلية في منظمة الحلف الأطلسي وقد تُلقي ببلدان شمال إفريقيا في أحضان موسكو (وليس فقط الجزائر وإنما أيضا المغرب وتونس اللذان تم تسليط الأضواء هنا على أهميتهما واللذان تُعَوَّلُ عليهما واشنطن للنهوض بقومية عربية مُناهضة للشيوعية).

إن الأمريكيين كانوا ساخطين على التدهور وعلى الفوضى التي كانت تسود الجمهورية الرابعة التي كانوا قد ساندوها بلا حدود وفي نفس الوقت

تعبوا من وضعها فصاروا لا يترددون في استغلال نقاط ضعفها للتقدم في أطروحاتهم. غير أنهم يعرفون كيف يتصرفون ويُدَارون حساسية حليفهم، ولعل المناقشات في منظمة الأمم المتحدة تمثل بانتظام دليلا على ذلك. ثم إن الصداقة الودية الحقيقية (التي ليست تماما من جانب واحد) التي نسجتها الحرب الباردة بين أعضاء الحلف الأطلسي تؤدي هنا دورها كاملا: فواشنطن مُقتنعة بأن فرنسا على غير حق ولكن تدفع بها إلى تحقيق الليبرالية في سياستها الجزائرية بحيث لم تتردد في جُملة الأمور التي تكون فيها بارعة وحذرة، أن تُقدم مساعدة مالية مُعتبرة لباريس في بداية عام 1958 بالرغم من مؤاخذات العالم العربي الذي كان يتهم أمريكا بأنها بذلك تُموّل الحرب. وهناك استثناءان في هذه المسألة النسبية ولكن فيها تحفظ أمريكي لا جدال فيه، أي قضية السويس (حتى وإن كان دالاس Dulles في الأول يفهم أكثر من آيزنهاور ثقل الأزمة الجزائرية في ردود الفعل الفرنسية تجاه عبد الناصر ويحسُّ بأن الوجود الفرنسي في الجزائر يمثل جوانب خصوصية ولا يُساعد على جعل المشكلة بسيطة) وقضية ساقية سيدي يوسف. وفي كلِّ من الحالتين فإن ما كان يُقلق واشنطن هو احتمال توسع النزاع واحتمال تشجيع النفوذ السوفياتي وإمكانية توجه الشعب الفرنسي المُحبط إلى تبني النزعة الحيادية وربما الانحياز إلى الشيوعية.

وما كان يُقلقُ الأمريكيين أيضا هو مدى طموح الأهداف الفرنسية بعد وقف إطلاق النار في مصر في نوفمبر من عام 1956، فباريس لجأت في خريف 1956 بسبب استيائها من الموقف الأمريكي إلى حدِّ كبير إلى تطوير برنامج ضخم يتمثل في التسلح النووي (بالتعاون ربما مع ألمانيا وإيطاليا)

وإحياء مشروع "أورأفريك" Eurafrique الذي يستندُ إلى إفريقيا شمالية تراقبها فرنسا على نطاق واسع (تشمل حتى المغرب وتونس اللذين لا تنوي فرنسا منحهما استقلال فعلياً، وهي إحدى الحقائق التي جاء بها هذا الكتاب)، وسياسة دوما طموحة في الشرق الأوسط ومراجعة منظمة الحلف الأطلسي لإعطاء مزيدٍ من الوزن لفرنسا. وكل هذا (ما عدا إحياء المشروع الأوروبي) لا يتطابق مع نظرة واشنطن الدولية، وقد تبناه ديغول إلى غاية عام 1962، وهذه حقيقة أخرى جاء بها الكتاب.

ويُضاف إلى ذلك الأثر الذي خلفته الطريقة التي عالجت بها الجمهورية الرابعة مختلف القضايا حيث تم ذلك في جوٍّ من المنافسة بين وزراء يبدو أنهم يجهلون حتى التضامن الحكومي. وقد تفتن إلى ذلك الأمريكيون الذين كانوا مُطلعين جيداً على سير الأمور مثلما كان الحال في قضية اختطاف بن بلة وحتى في جَوِّ المؤامرة الرامية إلى إسقاط النظام مثل إدارة قضية ساقية سيدي يوسف من طرف شابان دالماس Chaban Delmas. في هذه الظروف، يُدرِكُ المرءُ لماذا واشنطن ترأست قضية "المساعي الحميدة" مع تونس دون مراعاة الصعوبات التي كانت تواجهها باريس من خلال استعمال الأزمة للتأكيد أكثر من أي وقت آخر على أنه يتعين على فرنسا أن تتفاوض مع جبهة التحرير الوطني في حين كانت بريطانيا العظمى أكثر حذراً وكانت ألمانيا وهولندا مُعارضتين لموقف الولايات المتحدة حول هذه النقطة. ولعل للمرء أن يتفهم الهدوء الذي تحلت به أمريكا حين سقوط الجمهورية الرابعة بل وحتى الدعم الذي منحت له لديغول الذي أعطى ضمانات لواشنطن عن طريق مبعوثين متكتمين، وتمثل هذه الضمانات في إصلاح المؤسسات وتعزيز المؤسسة الرئاسية

دون جنوح نحو التسلط وفي انتهاج سياسية غير معادية للولايات المتحدة ولا للحلف الأطلسي ولا لألمانيا، كما تتم إقامة السوق الأوروبية المشتركة. وبالنسبة للجزائر وإفريقيا سيتم تأسيس ما يُشبه "الكومنولث" واحتمالا يتم القبول بالاستقلال. وكل هذا يلائم واشنطن ويُعلن من ناحية أخرى عن السياسة التي ستنتهجها باريس إلى غاية نهاية حرب الجزائر.

صحيح أنه ظهرت فيما بعد خلافات معروفة بين ديغول والأمريكيين (على الخصوص بشأن القوة الضاربة وإرادة الجنرال ديغول في إعادة تنظيم الحلف الأطلسي حول الثلاثي واشنطن - لندن - باريس)، ولكن هذا الكتاب له الفضل في إظهار أن الجزائر تظل مسألة مركزية في العلاقات الفرنسية الأمريكية حتى بعد عام 1958: فواشنطن ظلت مُقتنعة أن التفاوض مع جبهة التحرير الوطني من أجل الاستقلال هو السبيل الوحيد في حين أن ديغول - خلافا للرأي العام الشائع وحتى في عمل المؤخرين - لم يتخلّ بعد عن الجزائر. وكلُّ سياسته تجاه واشنطن يتعين مراجعتها تبعا لهذا العامل، فمثلا مذكرة 17 سبتمبر 1958 الشهيرة حول إعادة تنظيم الحلف كان من أهدافها أيضا الحصول على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى للحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر (وفي بقية أنحاء إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء). من ناحية أخرى فإن إيريون وول Irwin Wall يُظهر بصورة مُقنعة أن الجنرال كان قد حدد كذلك مواقفه وتراجعاته المتعاقبة ("سلم الشجعان"، تقرير المصير، تجدد جبهة التحرير الوطني كمُحاوِر وحيد، التخلي عن الصحراء) مع إبقاء عين على واشنطن وعلى منظمة الأمم المتحدة من أجل الحصول على مساندة دولية لسياسته الجزائرية، فبالنسبة إليه الاستقلال لا يستبعدُ الذكاء. إن

ديغول لم يتخلّ في الحين ولا بسهولة عن الدور الأول الذي يجب أن يكون لفرنسا في الجزائر. ثم إن مخطط ديغول ومخطط قسنطينة شاهدان على ذلك. وكان يتوقع أن يمثل نجاح هذه السياسة حجر الزاوية في المشروع الديغولي الكبير أي وضع فرنسا في قلب الدوائر المركزية الثلاث وقيادة ثلاثية فرنسية إنجليزية أمريكية وأوروبا بستة أعضاء تقودها فرنسا وإقامة "أور-أفريك"، ويعزز كل عنصر من هذه العناصر العناوين التي تجعل باريس تؤدي دورا هاما قياسا إلى العنصرين الآخرين.

ولكن مختلف محاور هذا المشروع قد فشلت الواحد تلو الآخر: فواشنطن لم تقبل بالقيادة الثلاثية بسبب القضية الجزائرية، وفي الجزائر فإن الصعوبات الحقيقية في الأوضاع وموقف جبهة التحرير الوطني والعسكريين والأوربيين وكذلك رعونة الجنرال حيث كان في الأول متشددا ثم صار متسببا في النهاية في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، أدت كلها إلى فشل ذريع لمشروع جزائر جزائرية ولكن مرتبطة بفرنسا. زد على ذلك أن ديغول لم يسع إلى أن يستعين بواشنطن ولا بتونس ولا بالمغرب لحمل جبهة التحرير الوطني على التحلي بمزيد من التفهم. كما أن الأوربيين لم يرغبوا في مساندة باريس طالما ظلت العلاقات الفرنسية الأمريكية بالذات سيئة. وفي كل هذه الأمور تبقى في تسلسل حلقاته الأساسية القضية الجزائرية. ولكن إيروين وول يظل مُقتنعا وعلى صواب أن المشروع الديغولي في مُجمله (الذي لم يكن يختلف بصورة جوهرية عن مشروع الجمهورية الرابعة ابتداء من 1956) لم يكن محكوما عليه بالفشل مسبقا وربما قد كُتب له النجاح لو تحلى الجنرال بالمرونة وتخلّى عن العجرفة تجاه شركائه.

إيروين وول ذهب إلى أبعد من ذلك في تحليله حيث شمل الأوضاع الحالية التي أعقبت سنة 2001 و2003. فقد أظهر أن مشروع العالم الشهير متعدد الأقطاب حيث تتعاون الدول-الأمم بصورة سلمية مع احترام استقلالها وتجاوز الإيديولوجيات والإمبراطوريات على حدٍ سواء، وهو مشروع من المفروض أن يُميز استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية من شارل ديغول إلى جاك شيراك، وأن يقوم على إعادة بناء تاريخي خيالي. إن المشروع كبير الطموح الذي يريد أن يجعل فرنسا في مُفترق طرق الدوائر الثلاث: غربية وأوروبية و"أورو- إفريقية" والذي كان ميزة نهاية الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة إلى غاية عام 1962، كان في الواقع مُختلفا. زد على ذلك أنه لا يمكن تصوُّره سوى في إطار عالم ثنائي القطب: والسرُّ الكبير هنا هو أن فرنسا كانت أكبر المستفيدين من الحرب الباردة التي ضمنت لها تقسيم ألمانيا (وبالتالي الزعامة في أوروبا) والضمانة الأمريكية التي كانت تبحث عنها بدون جدوى منذ عام 1919 وثمانين وسائل نجاح فرنسا بما فيها الوسائل الإفريقية والنووية. وابتداء من عام 1962 غير ديغول من سياسته وبدأ يعمل على بناء صرح أوروبي يتسم بالعصرنة وتنضم إليه روسيا بفضل اضمحلال الإيديولوجية الشيوعية ويستندُ إلى مجموعة من التوازنات المتقاطعة (الاتحاد السوفياتي يُساعد فرنسا على إبقاء تفوقها على ألمانيا، ويمكن هذا التفوق باريس من تجميع أوروبا الغربية والوقوف بذلك في مستوى الاتحاد السوفياتي فيما تبقى واشنطن الملاذ الأخير). صحيح أن هذه التصوُّرات النظرية حول وضع العالم لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية وصحيح أنه يريد إعادة النظر في الاندماج ضمن منظمة الحلف الأطلسي،

ولكن سياسته الفعلية تغيرت ابتداء من 1962 - 1964 بعد فشل المرحلة الأولى. وهنا فإن إيروين وول- في رأيي- يفرضُ نفسه حقًا على التيار السائد في فرنسا حسب المؤرخين، وهو التيار القائل أن ديغول كان قد وضع منذ 1958 سياسته الخاصة بالسنوات 1964 - 1968 (الابتعاد عن الولايات المتحدة وعن منظمة الحلف الأطلسي والاقتراب من الكتلة الشرقية والعالم الثالث)؛ غير أن هذا التيار يرى أن ديغول في مرحلة أولى قد عرقلت مسعاه القنبلة الجزائرية التي لم يُدرك من البداية أنه يتعين أن يتخلص منها في أسرع وقت ممكن. والواقع أن الأمور هي أقل بساطة من كلِّ ذلك وتدور في مُعظمها حول الجزائر: فطالما كان ديغول يعتقد أن فرنسا بإمكانها أن تحتفظ فيها بوجود ونفوذ، والله يعلم ما إذا كان سيعمل على تحقيق ذلك، فقد استمر في مشروعه الخاص بالدوائر الثلاث. ولم يبدأ في مرحلة أخرى من سياسته الخارجية سوى بعد فشل سياسته الجزائرية (هكذا ينبغي وصفها، إنها النقطة المركزية).

وهذا التفكيك لخرافة سياسة ديغولية مستديمة تحت الجمهورية الخامسة من عام 1958 إلى الآن، لم تخلُ من العواقب ضمن تحليل العلاقات الفرنسية الأمريكية الحالية. فإذا كان موضوع "تعدد الأقطاب" قد صار حديث الساعة إلى هذه الدرجة في باريس، فإن ما يُراد قوله هو أن العالم يتطور بعد نهاية الحرب الباردة نحو كتلة متعددة الأطراف تمثل توازنات فرعية إقليمية، مع العلم أن واشنطن لا تستطيع أن تُجدد كل شيء، ولكن من المسلم به أيضا أن الولايات المتحدة ستستمر في أداء دورٍ بارزٍ في كل فرع من فروع التوازنات الإقليمية هذه، وبذلك فنحن غير بعيدين عمَّا تصوّره الجنرال قبل 1962. ويوافق على ذلك كثيرون من

الأمريكيين مثل هنري كيسنجر Henri Kissinger الذي يجعل من هذا التصور محور تدخلاته وكذلك شركاؤنا من الأوروبيين. وعلى العكس من ذلك، إذا كان ما يُراد قوله - مثلما ذهب ديغول إلى قوله ابتداء من عام 1966، وخاصة للسوفيات، أن الولايات المتحدة ينبغي أن ينحصر دورها في نطاق محيطي، حينذاك، لن يساير باريس أحد عدا الصين والإسلاميون الراديكاليون، وحتى باسم "أوروبا قوية"، وهو مفهوم طموح ولكنه لا يبدو يستجيب لمنظور شركائنا، أو على الأقل لما يراه هؤلاء وحتى في عهد فشل مخطط فوشي échec du plan Fouchet، لا أحد يبدو مستعدا للنهوض بـ "أوروبا قوية" تكون على الخصوص أداة تضاعف لقوة فرنسية هابوية ولتغطية سياسة وطنية ذات ميول تقليدي في الواقع.

ومن وراء المواقف الخبيثة يتساءل الفرنسيون أنفسهم في الواقع منذ نهاية الحرب الباردة وإعادة توحيد ألمانيا إذا كانت "أوروبا القوية" في الجوهر ستدور بالأحرى حول برلين بدلا من باريس. زد على ذلك أن البعض قد تساءل - وكان ذلك دون شك المعنى العميق لمحاولة التقرب التي قام بها جاك شيراك Jacques Chirac من منظمة الحلف الأطلسي في عام 1996 - 1995، عمّا إذا لم تكن إعادة الدفاء إلى العلاقات مع واشنطن ومع الحلف الأطلسي في النهاية أفضل وسيلة لاستمرار البناء الأوروبي لدعم الدور الدولي لفرنسا؟ وكذلك الأمر في عام 1995 في البوسنة وفي عام 1999 في كوسوفو حيث تصرفت فرنسا في إطار الحلف الأطلسي بشكل أكبر من تصرفها في إطار أوروبي وبعيدا عن إطار منظمة الأمم المتحدة، وهذا يتعين التذكير به. إن الرأي العام الأمريكي كان دوما

حاضرا في باريس حتى في عهد الجنرال. كما أن الموقف الفرنسي في عام 2003 له ما يبرره ولكن لم يكن يبدو بتاتا قائما في الأول. وبالنسبة للمستقبل وبعد الأزمة العراقية (حيث صار النقاش الفرنسي الأمريكي فيها معكوسا تقريبا قياسا إلى ما كان عليه بمناسبة حملة السويس!)، ولعل الصواب الذي سيخُصُّ إليه القراء سيكون دون شك الرجوع إلى التطور التدريجي والمعقول للهوية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية والدفاع دون السعي إلى التنافس مع واشنطن ولكن مع العمل على إعادة التوازن للحلف، وهي نقطة يُقَرُّ بضرورتها اليوم شركاؤنا بما فيهم الألمان والبريطانيون. وهذا في الأصل ما حاول أن يقوم به فيليكس غايار Felix Gaillard خلال فترته القصيرة ولكنها هامة على رأس الحكومة: لم يكن عنده أي إغراء بأن يجعل من أوروبا "القوة الثالثة" خلافا للعديد من المسؤولين الفرنسيين بل كان يتحلى بإرادة لتكليف الحلف وإعادة التوازن إليه. ولكن ما كان ممكنا تحقيقه مع رجال من أمثال دالاس Dulles، وأيزنهاور، وفي ذلك نجد إحدى العبر من هذا الكتاب، (ولكن ليس مع معظم المسؤولين آنذاك الذين كانوا ميالين إلى النزعة الطرفية الواحدة والذين لا يرون مصلحة في مساعدة فرنسا في أن تبقى على دورها الدولي)، يبدو أكثر صعوبة اليوم: فالسياسة الأمريكية الحالية تغيرت تغيرا جوهريا قياسا لما كانت عليه في ذلك العهد. إنها غيرت مناهجها ("المهمة تُحدد الائتلاف" وهذا يُدير الظهر لكل السياسة الأمريكية في عهد الحرب الباردة وفي التسعينيات) ونظرتها إلى العالم. زد على ذلك أن هذه النظرة صارت في النهاية أقل توافقا مع الواقع مما كانت عليه في العهد الموصوف في هذا الكتاب. وسيرينا المستقبل ما إذا كان الأمر يتعلق بفترة

عابرة لا تستبعد آجلا عودة الأمور إلى تعاون وتوازن عابرين للأطلسي أو أن الأمر يتعلق بتغير هيكل دائم. إن كتاب إيروين وول يمكن المرء من أن يفهم بشكل أفضل المقاييس والشروط التي يتعين توفيرها للتوصل إلى إعادة تأسيس العلاقة الفرنسية الأمريكية ومن أن يتذكر أيضا أنه مهما كان الحال وفي السراء وفي الضراء فإن الولايات المتحدة موجودة فعلا في القضايا الفرنسية منذ الحرب العالمية الثانية.

جورج-هنري سوتو Georges-Henri Soutou

أستاذ في جامعة باريس السوربون

(باريس الدائرة الرابعة)

## المدخل

إن دراسة دور الولايات المتحدة في حرب الجزائر المعروضة هنا على القراء الفرنسيين نشرتها باللغة الإنجليزية في عام 2001 جامعة "كاليفورنيا بريس" University California Press. ولا يختلف مضمون هذه الطبعة كثيرا عن الطبعة الأمريكية فقد تم منذ ذلك الحين نشر بعض الأعمال التي كانت في عام 2001 في شكل مخطوطات وتم إدراجها في المذكرات التي وقع تحيينها لهذا الغرض. وتم الأخذ في الاعتبار في هذا النص الجديد عددا من الكتب التي نُشرت خلال السنوات الأخيرة وبصورة أساسية السيرة الذاتية لديغول التي نشرها إريك روسال Eric Roussel. ولكن لا شيء مما قرأته أو رأيته منذ ظهور الطبعة الأولى جعلني أعيد النظر فيما خلصتُ إليه، وعلى حدِّ علمي فإنه لم يقع إنجاز أي دراسة مماثلة لهذه منذ ذلك الحين. ولذلك فقد احتفظتُ بالنص المنشور في 2001 ما عدا بعض التفاصيل. إلا أنه في نفس الوقت أحدث اندلاع الحرب في العراق في عام 2003 والأثر الهائل الذي خلفته على العلاقات الفرنسية الأمريكية، مقارنات ومُقاربات مع حرب الجزائر من جوانب عدّة. وبصفتي مؤرخا لهذه الحرب فقد كنتُ حساسا أنا أيضا للعلاقات الممكنة بين النزاعين. ولذلك فإني اقترحتُ في خاتمة هذه الطبعة الجديدة بعض الأفكار حول الآثار التي كانت لكلِّ من حرب الجزائر وحرب العراق على العلاقات الفرنسية الأمريكية.

إني وضعتُ هذا الكتاب كتتمّة للدراسة السابقة: "النفوذ الأمريكي في السياسة الفرنسية 1945-1954". وبعد النظر في الدور الأساسي الذي أدته الولايات المتحدة في إقامة واشتغال الجمهورية الرابعة خلال سنواتها

الأولى أردت أن أعرف ما إذا كان لها دور آخر أيضا - وإن كان لها دور فما هو- في سقوط النظام ووصول ديغول إلى الحكم في ماي 1958، وهما نتيجتان لأربع سنوات من الحرب في الجزائر. وكان ما يهمني هي المحفوظات الموجودة في وزارة الخارجية الأمريكية. وفي نفس الوقت صار بالإمكان الوصول أيضا إلى المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية. وقد اشتغلت في وزارة الخارجية الفرنسية على وثائق تخص العلاقات الفرنسية الأمريكية، ولكن قبل خروج مجلدات وثائق الدبلوماسية الفرنسية التي تُغطي مُجمل الدبلوماسية الفرنسية، لم أكن أستطيع أن أتخيل أن السياسة الفرنسية برمتها في العالم من 1954 إلى 1962 كانت تُهيمن عليها تماما على هذا النحو حرب الجزائر. ولم يكن باستطاعتي أيضا أن أتنبأ بأن هذه الوثائق ستكشف عن هذه الاستمرارية في السياسة الدولية للجمهورية الرابعة وسياسة الجنرال ديغول.

ومهما كانت الفرضيات في البداية، وقد كانت مهمة، فلا تشابه إطلاقا بينها وما كشف عنه البحث الذي قمتُ به. ولم أكن أنتظر أن أرى واشنطن تُرحبُ رسميا بقدوم ديغول ولا أن أجد في الوثائق الأمريكية هذا الحجم من التفاصيل بشأن كيفية اشتغال الجمهورية الرابعة من الداخل وحول الصراعات مع جيشها وإدارتها الاستعمارية. وقد جاء الفصل الرابع من هذا الكتاب والخاص بقضية السويس في شكل من الشروح الإضافية بين المصادر الأمريكية ومحفوظات الجيش الفرنسي في فانسان Vincennes وأعتقدُ أنني نجحت في أن أشرح بشكل أفضل مما تم شرحه إلى ذلك الحين على الأقل، المشاكل القائمة بين المدنيين والعسكريين والتي أدت إلى سقوط النظام. وإن كنت مختصًا في تاريخ

فرنسا العصرية، فإني أرجو المعذرة من المؤرخين في العلاقات الدولية عمّا قد يرون فيه إفراطا في التفاصيل. ومرة أخرى أقول أنني اندهشت لما اكتشفتهُ أي أن أزمة النظام كان مردها بالأحرى إلى الانقسامات الداخلية في هذه الحكومات التي كانت تشل أو تُحيطُ عملها، وبصورة أقل إلى عجز حكومات الجمهورية الرابعة عن فرض طاعتها على إدارتها أو على الجيش. فأصحاب الحقائق الوزارية الكبيرة كانوا يسيطرون على الوزارات وكأنها مجال يتمتع بالاستقلالية. وهذا العجز كان يُثيرُ سخط الأمريكيين والبريطانيين ويُعرض للخطر أمن الغربيين. فلا غرابة إذن إذا ساعدت الولايات المتحدة على سقوط الجمهورية الرابعة طالما تم إيجاد بديل لها قابل للحياة اسمه ديغول.

وفي عام 1990 وبمبادرة من مؤسسة شارل ديغول، تم تنظيم مجموعة من المحاضرات احتفالاً بالذكرى المائة لميلاد رجل 18 جوان. وطُلب من الجامعيين الأجانب تقديم أبحاث في محفوظاتهم الوطنية لتسليط الأضواء وإبراز عظمة ديغول الدولية و"إشعاع" نفوذه في العالم. وفي جمعية الأشخاص المدعويين المهيبية كان الأمريكيون على ما يبدو أكثر عددا. وبخصوص حضوري المتواضع، كان عليّ أن أتطرق لديغول de Gaule وترومان Truman، وهذا بطبيعة الحال لا علاقة له مع موضوع الكتاب. ولكن ما له علاقة هو أنني أشاطرُ إعجاب الفرنسيين بديغول مثلما كان يُبديه - على ما أعتقد - مُعظم المشاركين في أسبوع المحاضرات هذا. ومع ذلك كنت حائرا أمام الغياب الذي يكاد يكون كاملا للنظرة النقدية لعمل ديغول والذي كان يميز المحاضرات "الرسمية" و"المحاضرات التحضيرية" التي سبقتها على حدٍ سواء. وكنتُ قد تابعتُ كولومبيا

Columbia وقد كتبتُ في جريدة نيويورك تايمز حيث أعربتُ عن انطباعي بأني حضرتُ "تقديس أحد القديسين" وليس تحليلاً فكرياً تاريخياً. وفي واقع الأمر كنتُ آسفاً على الخصوص لعدم تطرق المناقشة إلى أحداث شهر ماي 1968 التي كانت مسؤولة في الأخير عن تنحي ديغول. وبعد هذا كنتُ أعتقدُ حينذاك كجميع الناس أن الرجل الذي حفظ شرف فرنسا في عام 1940 كان أيضاً - رغم أخطائه- الرجل الذي خلّص بلاده بصورة حذرة ومنهجية من العبء الجزائري بعد 1958 وسار بها في ظل سياسة استقلال حازمة هدفها قيام عالم متعدد الأقطاب يختلفُ عن العالم ثنائي القطب القائم حينذاك.

وهنا أيضاً كانت الوثائق تنتظرنني بمفاجآت. ففي بحثي أعتقدُ أنني "اكتشفتُ" بالمعنى الدقيق للكلمة (إذا سلمنا بأن رواية المؤرخ يجبُ ان تستند إلى العلم وليس إلى إعداد ما هو من نسج الخيال)، أن ديغول - خلافاً لاعتقاد مُعظم المؤرخين- كان يُريد أن تبقى الجزائر فرنسية ولم تكن له النية في أن يُخيّب آمال من أوصلوه إلى الحكم وأن حرب الجزائر كانت تقريباً سبب مُجمل مبادراته الدبلوماسية من 1958 إلى 1962 مع فكرته هذه الراسخة في رأسه والمتمثلة في أن السبب الرئيسي لكل هذا الفشل في مبادراته طوال هذه الفترة، هو أنه لم يتوصل إلى إقناع الأمريكيين بالتعاون معه وأنه حينذاك فقط بدأ يُفكّرُ في "استقلال" دبلوماسي. وبناء على ذلك فإن ما كان من المفروض ألاّ يمثل في كتابي سوى فصل خاتمة بشأن الكيفية التي سوّى بها القضية الجزائرية المسؤولة عن سقوط الجمهورية الرابعة، أخذ أبعاداً أخرى مُختلفة تماماً: لقد كان عليّ أن أخصص ثلاثة فصول للكيفية التي كتّف بها الحرب ومدّدها بدون طائل

ليصل في النهاية إلى أسوأ خاتمة يمكن تصوُّرها أي اندلاع أعمال عُنفٍ لم يسبق لها مثيل من جانب المعمرين الأوروبيين ومواجهة عملية ترحيل إلى فرنسا في ظروف سيئة مُجمل الأقدام السوداء تقريبا المقيمين هناك منذُ أجيال والذين لا يتوفر الكثير منهم على "وطن بديل" غير الجزائر. وإن كنت لم أخطئُ فإن الجنرال ديغول ربما سيلتحق، حسب الرأي الذي لنا عنهم، بعمالقة آخرين أحد أقدامهم على الأقل من الطين. هذا وإن القراءة التي أخلص إليها بشأن السنوات الثماني الأخيرة لحرب الجزائر تكون بلا شك محل مناقشة ولكنني أتحمل كامل المسؤولية عنها مثل المسؤولية عن الأخطاء التي سيلاحظها مع الأسف بعضُ القراء في الصفحات الموالية.

وفي أثناء تحرير هذا الكتاب أدين بالامتنان للعديد من الأشخاص، ويسرنى هنا أن أشير إلى كثير من الزملاء الذين أكنُّ لهم الودّ والذين أعتزُّ بجعلهم في مرتبة أصدقائي والذين تفضلوا بمطالعة مخطوط هذا الكتاب والتعقيب عليه وهم: جيرار بوسوات Gérard Bossuat وويليام كوهن William Cohen وهلموت غروبر Helmut Gruber وفريد لوجفال Fred Logeval ودافيد شالك David Schalk اوجون سويتس John Sweets. وهناك أصدقاء آخرون قدموا لي يد المساعدة وأمدوني بالطاقة اللازمة مدة عملي الطويل وأذكر على وجه الخصوص جون كيم مون هولند John Kim Munholland وريشارد كويزل Richard Kuisel وواين نورثكوت Wayne Northcutt. وقد ساعدتني شايلا ليفين Sheila Livine من UC Press على استلام النص. ثم إن القائمين على المكتبات والمحفوظات الذين ساعدوني كثيرون من حيث العدد ولا يتسع المجال لذكر أسمائهم جميعا. ولكنني أود أن أشكر على الخصوص مسئولى الإعارة بين المكتبات في جامعة كاليفورنيا في ريفرسايد Riverside.

وقد تلقيتُ معونة مالية من مصادر عديدة وكلها مُرتبطة بجامعة كاليفورنيا، وهو دليل رائع على الدعم الذي تقدمه هذه المؤسسة لأشغال البحث التي يقوم بها أساتذتها. وفيما يخصني فإنه يسرُّني كثيرا أن أشكر المؤسسات التالية:

- Institute on Conflict and Cooperation de la Jolla
- Institute for German and European Studies de Berkeley
- Research Committee of the Academic Senate of California, Riverside.

ومنذ ظهور هذا البحث غادرت ريفرسايد Riverside وأصبحتُ أحظى بمرتبة Visiting Scholar ( أستاذ زائر) في جامعة نيويورك. وقد كانت موارد مكتبها شأنها شأن موارد مكتبة كولومبيا Columbia مساعدة ثمينة في عملي. وعن هذه الطبعة الفرنسية أشكر على الخصوص مُترجمي ومساعدتي فيليب إيتيان رافيير Philippe-Etienne Raviart. إنه قام بعمل يفوق عمل الترجمة، فقد اشتغل وأعاد الكتابة وفسّر، وفي المُجمل فقد قام بتحسين النص الأصلي. وعن بعض الأشهر من الجهد الذي بذله وعن صداقته الخالصة منذ سنوات، سأكون له دوما ممتنا. وفي الطبعة الأمريكية أتوجه بالشكر لابنتي ألكسندرا Alexandra ولزوجتي سارة Sarah التي تُوفت منذ ذلك الوقت مع الأسف، على مساعدتهما ودعمهما لي. وفي أثناء إعداد هذه الطبعة كُنْتُ محظوظا لأنني استطعتُ أن أعول على شريكة حياتي الجديدة جولي وول. July Wall وبفضلها هي وحنانها استطعتُ ليس فقط أن أستمري في عملي الجامعي بل وأكثر من ذلك أن أعود إلى الحياة من جديد.

الجزائر أثناء السيطرة الفرنسية

خريطة تُبين القطر الجزائري والبلدان المحيطة بها وهي تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والمغرب تذكر أسماء المدن بتسميتها الاستعمارية.

#### مقدمة

استمرت حرب الجزائر ثمانين سنوات؛ ثمانين سنوات من الحرب الباردة شهد العالم خلالها تغيرات عميقة. بدأت في أول نوفمبر 1954 أي بعد سنة ونصف السنة عن وفاة ستالين Staline وشهور قليلة فقط من التوقيع على اتفاقات جنيف التي وضعت حدًا للحرب في الهند الصينية؛ وانتهت في عام 1962 قبل شهرٍ قليلة فقط من أزمة الصواريخ في كوبا التي فتحت عهدًا من الانفراج. وفي عام 1956 شن الفرنسيون والبريطانيون حملة السويس لمحاولة الاحتفاظ بمراقبة قناة السويس في حين قام السوفييات في أوروبا بسحق الثورة في المجر. وفي عام 1959، كانت الولايات المتحدة على أهبة شن حرب نووية على الصين بخصوص جزيرتي كيموي Quemoy وماتسو Matsu فيما دخلت معاهدة روما الموقعة قبل عامين حيز التنفيذ وتولدت عنها المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي شهر ماي من ذات السنة أجهضت الطائرة الأمريكية U2 مؤتمر قمة باريس، وأدت أزمة برلين التي اندلعت في 1958 والتي هدأت ولكن دون أن يوجد لها حلّ، إلى بناء حائط برلين في عام 1961. وكانت هذه السنوات أيضًا السنوات التي برزت فيها العلاقات بين الشمال والجنوب على الساحة حيث غيرت المعطيات الدولية التي كانت تهيمن عليها إلى ذلك الحين الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب. وفي تلك السنة استقبلت منظمة الأمم المتحدة خمسة عشر عضوًا جديدًا. وفي عام 1962 صار عدد أعضائها سبعة وثمانين، أكثر من النصف منهم بلدان من

إفريقيا وآسيا التي تُندد تنديدا شديدا بالاستعمار. أخيرا وعلى الصعيد الداخلي شهد عام 1958 انهيار الجمهورية الرابعة وعودة ديغول إلى الحكم فيما تم انتخاب بعد سنتين كيندي رئيسا في البيت الأبيض بعد رئاسة آيزنهاور التي دامت ثماني سنوات.

وعلى مُجمل هذه الأزمات في تلك الحقبة الزمنية كان لحرب الجزائر أثر وكلها أيضا كانت لها أثر عليها. وفي أواسط الخمسينيات استمرت فرنسا - مثلما سمحت لها بريطانيا والولايات المتحدة بذلك بعد انتصار الحلفاء، امتنانا منهما- في اعتبار نفسها قوة عظمى، أي أحد الثلاثة الكبار. ولكن ابتداء من عام 1954 صارت حرب الجزائر تطغى على المناقشات السياسية وتحتكرُ مصادر البلاد كافة لدرجة أن فرنسا صارت يُستخفُّ بها على الصعيد الدولي. وطوال النصف الأول مما لم يتم اعتباره رسميا حربا سوى بعد مضيّ خمسة وأربعين عاما، انسحبت الوحدات الفرنسية في عام 1999 من منظمة الحلف الأطلسي ليتم النجُّ بها في حرب الجزائر، فيما كانت الحكومات المتعاقبة تتميز بعدم اتخاذ القرار وعدم الاستقرار. وبعد ذلك من 1958 إلى 1962 لم يتوقف ديغول عن محاولة إرجاع مكانتها الدولية لفرنسا ولكن مبادراته تكاد تصطدم كلها بالقضية الجزائرية، السرطان الذي لا يُشفى سوى بحصول البلاد على استقلالها في النهاية.

وقد تعاقب ست رؤساء حكومات طوال الأعوام الثمانية لحرب الجزائر وهم: بيار منداس فرنس Pierre Mendès France (من جوان 1954 إلى فيفري 1955) وإيدغار فور Edgar Faure (من فيفري 1955 إلى جانفي 1956) وغي مولي Guy Mollet (من جانفي 1956 إلى نوفمبر 1957)

وفيليكس غايارد Felix Gaillard (من نوفمبر 1957 إلى ماي 1958)، وشارل ديغول، ويُضاف إليهم بيار بفليميلين Pierre Pflimlin الذي تولى لفترة قصيرة رئاسة الوزراء من 13 إلى 28 ماي. وبشأن القضية الجزائرية انتهجوا جميعا نفس السياسة، ويكادون جميعا يتفقون بخصوص هذه النقطة مع مُجمل الطبقة السياسية الفرنسية. وظل هدفهم كلهم يتمثل في الاحتفاظ بالجزائر لفرنسا حتى وإن راودتهم كلهم فكرة استقلال ذاتي داخلي، أي الحد الأدنى لتهدئة الأمريكيين والرأي العام الدولي مع الأمل في تحقيق تقدم في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتم إقناع الأهالي المسلمين بفائدة البقاء تحت سلطة فرنسا. ولم يجد أحد منهم نفسه حُرًا لفعل ما كان يريدُه. فقد فشلوا جميعا. وآخرهم شارل ديغول تعين عليه أن يمنح في النهاية ما كان قد أقرّ به بعضُهم منذ البداية في فرنسا، وإن كانوا قليلين، بأنه أمر لا مفرّ منه أي الاستقلال. وكان ثمن هذا الفشل هو موت 25.000 فرنسي و300.000 من السكان المسلمين وتبذير مليارات الفرنكات وأزمات نقدية ومالية متكررة على الرغم من النمو الدائم للثروة الوطنية وإضعاف موقف فرنسا على الصعيد الدولي، وهو إضعاف وصل إلى درجة جعلت ديغول حينما صار من جديد قادرا على إسماع صوت فرنسا في العالم، صار هذا العالم يمكنه دون حرجٍ ألا يُصغي إليه.

ويقترح هذا الكتاب وضع حرب الجزائر في سياقها الدولي ومعالجتها كأزمة عالمية وليس كقضية فرنسية. فما كانت فرنسا تفعله في الجزائر كان يخضع للقيود العسيرة الخاصة بالواقع الدولي أي الحرب الباردة والمطامح السوفياتية في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، وتطلعات العالم الثالث

للاستقلال وتصفية الاستعمار، وهي قيود كانت فرنسا تواجهها في إفريقيا  
السوداء وفي المغرب العربي وكذلك موقف حلفائها الأوروبيين. وما كان  
أكثر من كل ذلك هي العلاقات مع الولايات المتحدة. وفعلا فبقدر ما كان  
الفرنسيون يأملون في التخلص من إملاءات واشنطن والتحرر من القبضة  
الأنجلو سكسونية ( ففي أكثر من مرة مُورست على فرنسا الضغوط  
الأمريكية والضغوط البريطانية معا)، بقدر ما كانوا مُضطرين لأن يقرّوا  
بأنه لا توجد سياسة ممكنة ما لم تحظ بموافقة الولايات المتحدة، ولا  
يمكن الشروع في أي عمل ما لم يكن يقع تحت نفوذها. وبشأن ثقل  
أمريكا الساحق كان للبريطانيين نصيب منه أثناء حملة السويس حينما  
حاولوا مع فرنسا وإسرائيل انتهاج سياسة مستقلة. وبعد فشل العملية  
اضطر أنطوني إيدم Antony Eden لأن يستقيل بشكل مهين، وعمل خلفه  
هارولد ماك ميلان Harold Mcmillan على جعل البريطانيين يؤدون دور  
الظل الوفي للأمريكيين حيث رأى أن لندن سيكون لها في النهاية المزيد من  
الوزن كمستشار حكيم لواشنطن عوض أن تكون حليفا مستقلا لها أو  
مُعارضها ظرفيا. اتبعت فرنسا طريقا مُعاكسا، طريق "الاستقلال" الذي  
مضت فيه بعد منداس فرانس بواسطة مختلف رؤساء الوزراء في  
الجمهورية الرابعة وكرسه فيما بعد ديغول الذي لم تكن سياسته في  
الحقيقة تختلف كثيرا في أسسها وأهدافها عن سياسة من سبقوه. وقد  
تمسك المؤرخون الفرنسيون بكلمة "الاستقلال" هذه وأرادوا أن يروا فيها  
ختم عظمة ديغول ورؤيته للعالم. ولكن الحقيقة هي أن هذا الاستقلال  
المعلن بكل فخري كان محدودا إلى حدٍ كبير بحكم القيود المترتبة على  
الحرب الباردة والهيمنة الأمريكية.

وإن التطرق من وجهة نظر أخرى إلى تسجيل حرب الجزائر في السياق الدولي يؤدي إلى إظهار الروابط القائمة بين العلاقات الدولية وفرنسا ورجفات سياستها الداخلية وإلى تقييم نفوذ هذه السياسة من طرف القوى العظمى وخصوصا الولايات المتحدة. وفي الفترة الواقعة بين 1954 و1962 لم يعد هذا النفوذ يُمارس بالثقل والأشكال التي ظهرت في الفترة بين 1947 و1954. فطوال هذه المدة كانت الولايات المتحدة قد لعبت دورا معتبرا في الشؤون الداخلية لحلفائها وذلك بفضل برامج كبيرة للمساعدة المالية الرسمية في الأول (مخطط مارشال plan Marchall في عام 1948 وحلف الدفاع والمعونة العسكرية في عام 1950 ثم منظومة القروض "أوف-شور" off-shore (بعيد عن الشاطئ) المخصصة لمساعدة فرنسا على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها)، وبعد ذلك بفضل التمويل المباشر لحرب الهند الصينية. وفي أثناء هذه السنوات كانت واشنطن ممثلة في باريس من طرف دبلوماسيين من الطراز الأول. فقد كانوا يتمتعون بكفاءة كبيرة ويستشيرون مُختصين في السياسة الفرنسية، وكان السفراء الأمريكيون يستغلون مصادر هائلة توفرها وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة التعاون الاقتصادي للتأثير مباشرة على مجرى السياسة الداخلية في فرنسا من خلال ربط علاقات مباشرة مع مجموعات المصالح والصحافة والنقابات والأحزاب السياسية. وأنفقت وكالة الاستخبارات الأمريكية من جانبا مبالغ طائلة لمحاولة دعم موقف الزعماء السياسيين المناصرين للأمريكيين مع استعمال قناة AFL-CIO مع الحرص على تعزيز النقابات غير الشيوعية. وشملت جهود السفارة أيضا التوصل إلى استقرار الحكومات الفرنسية المتعاقبة ودعم "قوة الثالثة" مثالية في وسط

التشكيلات السياسية بين التهديدين اللذين كان يمثلهما الحزب الشيوعي من جهة وديغول الذي كانت تعتبره واشنطن حينذاك خطيرا ومجازفا وربما دكتاتوريا. ولكن وصول مانداس فرانس إلى منصب رئيس الوزراء ونهاية حرب الهند الصينية حيث كانت السياسة الفرنسية والسياسة الأمريكية في هذه الفترة مختلفتين تمام الاختلاف كانا قد وضعا حدًا لتدخلات واشنطن المباشرة في فرنسا في المجالين المالي والسياسي.

وابتداء من عام 1954، ومهما كانت أنشطة وكالة الاستخبارات الأمريكية فإن المحفوظات مازالت في غير متناول الباحثين، إن السفارة الأمريكية تتمسك بسياسة تحفظ حذرة في علاقاتها مع المجموعات السياسية الفرنسية. وإذا كان بعض المسؤولين قد استمروا في التردد على السفارة وإفادتها بمعلومات سرّية، فإن ذلك كان في مُعظم الأحيان بنية التأثير على سياسة واشنطن في الاتجاه الذي يأ ملونه. وكان الأمريكيون يُصغون إلى ما يُقال لهم ثم يتصرفون كما يشاءون حتى وإن كان من الصحيح أنه بعد عام 1951 لوحظ أن واشنطن كثيرا ما تعود إلى رأي البريطانيين لمعرفة كيفية التعامل مع فرنسا على الخصوص ومع أوروبا عموما. ورغم كل شيء فإن الولايات المتحدة لم تكن تجهل هشاشة التحالفات التي تستند إليها الحكومات الفرنسية ولذلك لم يهدأ قلقها بشأن عدم استقرارها.

وابتداء من عام 1956 أصبحت القضية الجزائرية تشغل مكانة متنامية في انشغالات واشنطن ومنها العلاقات مع العالم العربي وإفريقيا وآسيا التي كانت تسوء بسبب أن الدعم الذي تقدمه واشنطن لفرنسا كان يُنظرُ إليه على أنه العنصر الرئيسي الذي يمكن فرنسا من الاستمرار في حرب الجزائر. وفعلا فإن هذه الحرب تدور رحاها بأسلحة يأتي قسم كبير منها

من الولايات المتحدة وهذا من الجانبين طالما أن في البداية استعمل الثوار أسلحة أمريكية استولوا عليها من الوحدات العسكرية الفرنسية. ولكن يوجد أكثر من هذا فالأمريكيون كانوا يُدركون أن استقرار فرنسا وبالتالي أن بنية الحلف الأطلسي ومنظمة الحلف الأطلسي برمتها، مُعرضة لهزات جديدة من جزاء تدخلات واشنطن غير الموازية بخصوص القضية الجزائرية. وفعلا لم تكف فرنسا عن القول بأن القضية الجزائرية كانت مشكلا فرنسيا خالصا ولم تكن تنتظر بشأنه من واشنطن سوى شيئا واحدا هو الدعم المستحق لأحد الحلفاء.

لكن حيث إن الحرب كانت لا تنتهي فقد بدا يتضح أكثر فأكثر أن هذه السياسة الحذرة ستؤدي إلى الكارثة لكون محاولات واشنطن كلها تصطدم بالفوضى الدائمة وبعدم استقرار الجمهورية الرابعة. فقد كان النظام غير قادرٍ على إحلال السلام في الجزائر وعاجزًا عن كسب الحرب بقدر ما هو عاجز عن إيجاد أغلبية تستطيع التفاوض بشأن السلام مع فرض هيبتها على البنيات التحتية الاستعمارية القوية في البلاد وعلى ممثلي المعمرين وحتى على جيشٍ يتسم بالتمرد أكثر فأكثر. خلُصت واشنطن تدريجيا إذن إلى أن جوهر المشكلة كان يتمثل في السياسة ذاتها التي تم انتهاجها حتى ذلك الحين أي دعم الجمهورية الرابعة بكلِّ الوسائل خوفا من قيام نظام آخر من اليمين أو من اليسار. ولو كان السعي إلى تحقيق السلام جديا لثم التخلي عن النظام القائم، وهذا احتمال يتضاءل القلق منه مع ظهور الملامح بأن من سيحظى بخلافته ليس جهة شعبية بمشاركة الشيوعيين وإنما الأرجح أن يكون نظاما محافظا شبه متسلط يكون على رأسه شارل ديغول. ومهما كانت السياسة التي

سينتهجها (لا شيء كان يدعو إلى الاعتقاد بأنه سيسعى إلى الحصول على السلام بوسائل أخرى غير الانتصار في الميدان)، فقد كان على يقين أن النظام الذي يقوده وحده سيكون قادرا على تسوية القضية الجزائرية بشكل أو بآخر. وما كان يشلُّ عمل الجمهورية الرابعة المحتضنة هو أن كل عمل منها قد يترتب عليه انهيارها ووصول ديغول إلى الحكم. والجنرال، على العكس من ذلك، يمكنه أن يتصرّف لأنه في نظام جديد لا يوجد خيار آخر سوى بينه وبين حكومة بقيادة أو على الأقل بمشاركة شيوعية، وهما احتمالان غير مقبولين أيضا في باريس وفي واشنطن. وبناء على هذا فإن الولايات المتحدة اتخذت إذن القرار وخيم العواقب والمتمثل في إنهاء الحرب مهما حصل. وبالنظر إلى احتياجات منظمة الحلف الأطلسي وإلى السياسة الخارجية للمعسكر الغربي، فإن الجمهورية الرابعة لم تُعدّ تستجيب لمتطلبات ذلك بصورة مرضية. وواصلت واشنطن إذن سياستها حتى وإن كلفها ذلك سقوط النظام واستبداله بجمهورية خامسة.

ومع تقدم الجمهورية الرابعة نحو زوالها الذي كان يبدو محتوما أخذت العلاقات الفرنسية الأمريكية منعطفا يتجاوز الواقع المألوف. فمنذ زمن بعيد شدد التاريخ الدبلوماسي أو الدولي على أهمية السياسة الداخلية في اللعبة الدبلوماسية الدولية ولكن هذا التشابك في الميدانين يبدو أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة من الجمهورية الرابعة حينما نرى أن الأمريكيين ينفرون أكثر فأكثر من الدخول في اللعبة السياسية الداخلية المعقدة والمتغيرة على الدوام لدى نظام منهك القوى. لقد كانت الجمهورية الرابعة لا تُشبه شيئا سوى نظاما إقطاعيا. ومع رئيس للجمهورية شكلي لا غير ورئيس للوزراء مزوّد بسلطات مُوسعة ولكن لم يقع أبدا تحديدها

بوضوح وممارستها ممارسة كاملة ومع عدد متغير من الوزارات تُعطي من جهة للزعماء السياسيين البارزين الحاملين لحقائب وزارية عابرة، الوسائل لتحدي رئيس الحكومة وتمكن من جهة أخرى الموظفين الباقين مدة طويلة في مناصبهم من الاستيلاء على مقاليد الحكم. ثم إن التمثيل النسبي يُشجع تكاثر الأحزاب التي برزت منها ستُّ تشكيلات كبيرة أو مجموعات سياسية وفقا لما كان يليق بالبلاد الفرنسية. وأدى تعدد المشاكل إلى ظهور تكتلات مُختلفة هي أيضا وشكلت ما لا يقل عن ثمانى عشرة حكومة تعاقبت في غضون أحد عشر عاما ولم تُسفر نتائجها سوى على وزارات على شكل بؤرٍ تكاد تكون مُستقلة بذاتها وكثيرا ما تكون حرة تنتهجُ كلَّ منها سياستها الخاصة لأن الوزراء لا يمكنون فيها الوقت الكافي لفرض إرادتهم. أخيرا فإن الهيئة التنفيذية لم يكن لها رأسا واحدا بل رأسين أي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وهذا وضع تفاقم بوصول الجنرال ديغول إلى الحكم.

وإن هذه الدراسة بإعادة وضع القضية الجزائرية في سياقها الدولي ستمحور على ثلاثة ركائز أساسية. يتعلق الأمر في الأول بإظهار أن القضية الجزائرية في كافة مراحلها من 1954 إلى 1962 كانت في قلب الدبلوماسية الفرنسية وأن باريس من وجهة نظرها تم جعل مُجمل المشاكل الأخرى في المقام الثاني ومن الجانب الآخر حينما تتعامل البلدان الأخرى مع فرنسا، تتصرف مُعظمُ البلدان الأخرى بما فيها الولايات المتحدة بنفس الطريقة. وهذا يعني فعلا أن القادة الفرنسيين كلهم كانوا مقتنعين بأن فقدان الجزائر سيكون بالنسبة لبلدهم بداية الانهيار والانحطاط. وسنُظهرُ من ناحية أخرى كيف أن منطق النظام ذاته والطابع غير المستقر وغير النافذ

في ممارسة السلطة في ظل الجمهورية الرابعة زادا في تعقيد والتباس اللعبة الدبلوماسية الفرنسية وبالتالي العلاقات بين العواصم الأخرى وباريس. وفي الأخير سيتم إبراز كيف ولماذا تخلت الولايات المتحدة في النهاية عن الحفاظ بكل الوسائل عن الجمهورية الرابعة بعد أن خلّصت إلى أن هذه الجمهورية طالما أنها كانت تضرُّ في حدِّ ذاتها ومن خلال عجزها عن الخروج من حرب الجزائر بالحلف الأطلسي بل وقد تكون سبب اندثاره في النهاية. وبناء على هذا جاء رهان واشنطن على ديغول يستند إلى معرفة يقينية. وستتطرق بعد ذلك إلى معرفة كيف كانت حرب الجزائر خلفية للمبادرات الدبلوماسية الغربية وغير المعهودة لديغول في أثناء السنوات التي أنهت الصراع والتي تنتهي بها هذه الدراسة. وستكون هذه الفرصة مناسبة للتشكيك في مدى صحة الأفكار التي كثيرا ما تكون مقبولة بشأن دبلوماسية الجنرال في بداية الجمهورية الخامسة وحول الأهداف التي كان قد حددها في الأول بخصوص السياسة الاستعمارية الفرنسية عموما والقضية الجزائرية خصوصا. وسنظهر أن ديغول وصل إلى الحكم بنية إبقاء الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا أو على الأقل إبقاء البلاد تحت النفوذ الفرنسي وتحت الهيمنة الفرنسية، وهذه الفكرة التي كانت تُراوَدُهُ اتخذ مبادرات مُهّرة تجاه الولايات المتحدة والقوى الأوروبية ومنظمة الحلف الأطلسي وكذلك في مجال تصفية الاستعمار. كما سنقوم بإبراز أنه لم يأتِ بأي جديد في مبادراته عدا صاحبها والطريقة الفريدة التي تم بها إطلاقها وأن هذه المبادرات في خطوطها العريضة كانت سياسة الرئيس الأول للجمهورية الخامسة هي السياسة التي انتهجها رجال الجمهورية الرابعة. وكانت تتمثل في إعطاء فرنسا الوسائل التي تجعلها

قوة عالمية في قلب دوائر النفوذ الثلاث المترابطة. في المقام الأول- وهذا هو الجوهر- يوجد العالم الحرّ الذي كانت تقوده الثلاثية (الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا)، وتستعمل كلّ من القوى الثلاثة قواها ومواردها لضمان ودعم مناطق النفوذ التابعة للقوتين الأخريين. وفي المقام الثاني توجد أوروبا: كان ديغول يريدُ وضع فرنسا على رأس مجموعة أوروبية منظمة تنظيماً مُحكماً وتتكون من ستة بلدان المنضوية ضمن السوق المشتركة وفي قلبها الثنائي الفرنسي الألماني. وكانت فرنسا تمثل مصالح أوروبا هذه بعد إعادة تنظيمها في الهيئات التابعة للثلاثة الكبار. أخيراً كانت توجد ابتداءً من عام 1957 ما كان يُسمى بـ "أورأفريك"، وهي فدرالية فرنسية إفريقية كان من المفروض أن تكون فيها فرنسا الرأس والقلب وتمثل الفضاء الاقتصادي لما وراء أوروبا. وفي قلب سياسة فرنسا العالمية هذه "ويلتبوليتيك" «weltpolitik» توجد الجزائر التي كانت في آن واحد جسراً بين فرنسا وإفريقيا وقلب "الأورأفريك" وأساس نفوذ فرنسا وإشعاعها في أوروبا وبالتالي مكانتها كقوة غربية عظمى إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي عام 1962 تحطمت أحلام ديغول، والسبب الرئيسي في ذلك هو أنه لم ينجح في التحكم في القضية الجزائرية، الشيء الذي ساهم في تعكير صفو علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة ومع إفريقيا الفرنسية. ومن باب المفارقة أن فرنسا لم تخسر الحرب في الميدان وإنما في الساحة الدولية. وعلى الصعيد الدبلوماسي ربما كان الانتصار يتمثل في الحصول على أن يعترف العالم بالجزائر الفرنسية التي تمكن فرنسا من أن تتبوأ مكانتها بين الأمم التي تقود العالم. ولكن انهيار الجزائر

الفرنسية في 1962 جعل أحلامه تتبخر بعد انتهاء ما يمكن وصفه فيما  
بعد بالقصة الحزينة بل وبالقصة المأساوية.

# الفصل الأول من التمرد إلى الحرب



رحبت الولايات المتحدة بسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي 1958م. فهذه المفارقة هي مصدر قلق الهوس تقريبا مع استمرارها السياسي الداخلي الذي اتسم في فترة ما بعد الحرب في وقت سابق للعلاقات الأمريكية-الفرنسية، بينما يبدو أن الأمريكيين قد لعبوا دورا كبيرا في تقويض استقرار النظام عام 1958م، وقد فعلوا الكثير منذ عام 1947م للمساعدة وللحفاظ عليها. وقد تغير الكثير في المدة الواقعة بين الفترتين للمساعدة على تفسير الموقف الأمريكي المعدل تجاه الاقتصاد الفرنسي، المحفوف بالمخاطر والاعتماد على المساعدات الأمريكية في سنوات 1947م إلى 1952م، وهي الآن قوية ومتنامية، ثم أن تهديد الحزب الشيوعي الفرنسي ، الذي اعتقد الأمريكيون أنه قوي إلى حد الكفاية للاستيلاء على السلطة فعليا في عام 1947م، غير أن هذه القوة قد تقلصت الآن، فالجيش الفرنسي تم تكوينه من طرف واشنطن ليصبح قوة عسكرية قوية ، ومن المفترض أن يكون المحور الأساسي للدفاع الأوروبي ضد غزو سوفياتي، لكنه أصبح متورطا بشكل كبير في عام 1954م، في الجزائر، وأن دوره في أوروبا كان في طريق افتراض القيام بدور جيش ألمانيا، وتم التفاوض على أعقاب الفشل في بناء مجموعة دفاعية أوروبية عام 1954م في الأول وفور انتهاء الحرب كانت باريس وواشنطن قد تصرفتا كحليفين. وابتداء من عام 1950 كانت الولايات المتحدة قد زودت فرنسا تحت إشراف منظمة الحلف الأطلسي بمساعدة عسكرية معتبرة. وفي 1953-1954 وخلال السنتين المنصرمتين كادت أن تمول بشكل كامل حرب الهند الصينية.<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من أن الهدف الفرنسي هو الحفاظ على هذه الإمبراطورية المتداعية، وهو ما يتعارض مع الهوس الأمريكي للحيلولة دون أي توسع واضح للقوة السوفيتية هناك، وفي الجزائر، وبالمقابل، بدأ النزاع في نوفمبر 1954م، في أعقاب الهزيمة الفرنسية المهيبة في معركة ديان بيان فو، والانسحاب الفرنسي من الهند الصينية في غياب الشيوعية كمسألة بارزة، فالموقف الأمريكي المضاد دخل حيز اللعب، وزاد الإحباط مع العجز الفرنسي في إحراز حرب والتي تبدو أنها في أيدي طموحات الاتحاد السوفياتي.

فالجزائر قانونيا ملحقة بفرنسا وتسيورها وزارة الداخلية، بباريس. لم يكن للجزائر أبدا نموذج اقتصادي استعماري في 1954م، وكانت تتميز عن المستعمرات الفرنسية الأخرى فقط بالاستيطان الأوروبي هناك، وكان هناك حوالي مليون من المستوطنين من أصل أوروبي الفرنسية في اللغة والثقافة، و140.000 ألف يهودي يتمتعون بالجنسية الفرنسية، وسط ثمانية ملايين من المسلمين، والذين ينقسمون فيما بينهم إلى بربروعرب. وبالرغم من أن هناك استيطان فرنسي معتبر في البلدين المجاورين، تونس والمغرب وأبعاده قريبة من الجزائر، ويعتبر هذين البلدين محميتان، تديرهما وزارة الشؤون الخارجية، ونتيجة لذلك كان وضع الحركات الوطنية في تونس والمغرب أفضل، وقد منحت تونس الاستقلال الذاتي في 1954م بعد قدر كبير من العنف وعدم الاستقرار. وعاش المغرب أيضا في الأزمة، وفي طريقه أيضا إلى الاستقلال عام 1955م، ثم أن تجربة المحميتين جنبا إلى جانب الهزيمة الفرنسية في الهند الصينية توقفت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر تقريبا خلال العشرينيات من القرن الماضي،

علاوة على ذلك، فقد انعكس هذا المد الديموغرافي ، فالسكان المسلمون يتزايدون الآن أسرع بكثير من الأوروبيين ، وهو ما أدى إلى خلق ضغط شديد على الأراضي الصالحة للفلاحة المحدودة، ومعظم القطع المختارة تقع على الشريط الساحلي الشمالي والتي تمت مصادرتها من قبل الأوروبيين منذ أمد بعيد. هناك ما يقدر ب 6385 مزارع أوروبي يملكون 87 بالمائة من الأراضي في حين هناك ما يفوق عن مليون مسلم ريفي من غير عمل أو عاطل عن العمل<sup>2</sup> . وعن تزايد الفقر الريفي أضيف إليه البؤس الحضري للجماهير العربية المهاجرة نحو المدن، وسرعة اتساع رقعة بناية مدن الصفائح التي تسمى بالفرنسية-بدون فيل- حول مقاطع البنايات الأوروبية للجزائر، ووهران وقسنطينة. فالنمو الاقتصادي لا يمكنه أن يخلق مناصب شغل بسرعة تواكب النمو السكاني، فتزايد القوى العاملة على حواف الاقتصاد كونت نواة صلبة لدعم الوطنية.

فالوطنية الجزائرية تعود إلى العشرينيات من القرن الماضي، فالحاج مصالي الذي أسس نجم شمال إفريقيا عام 1926م، تعامل مصالي مع الشيوعية والتروتسكية في فترة ما بين الحربين، غير أن حركته كانت قبل عام 1945م، حركة وطنية إسلامية، وله حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي فرخت مجموعة منشقة وانفصلت عام 1954م، وقد تخلى الآن عن سياسته الأكثر اعتدالا لقيادة التمرد العنيف في شكل جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و.) واجه مصالي الحاج منافسة أكثر اعتدالا من الصيدلي فرحات عباس ، ذو الثقافة الفرنسية والذي سعى حزبه بالانحد الديمقراطي للبيان الجزائري، نسبة إلى البيان الذي نشر عام 1943م، شرع ببرنامج معتدل جدا للمساواة في الحقوق للمسلمين ضمن -الجزائر-

الفرنسية- لكن سرعان ما تطورت بعد الحرب إل وطنية إسلامية كاملة والدعوة إلى الحكم الذاتي، بينما كان يعمل داخل المنظومة للحقوق الديمقراطية في الجزائر. إن الحرب العالمية الثانية أعطت زخماً هائلاً للقومية العربية في شمال إفريقيا.

تلا الغزو الأمريكي في نوفمبر 1942م، احتلال أمريكي للأقاليم العربية هناك، مما جعل -الحامي- بنفسه محمية في أعين المسلمين، ونتيجة لذلك، انتزع الحكم الفرنسي أكثر فأكثر، ذلك أن الأمريكيين لم يخفوا تعاطفهم ضد الاستعمار.

في الواقع أطلقت الطلقات الأولى في ما أصبح يسمى بحرب الجزائر في 8 ماي 1945م، في سطيف، وذلك عند ما تحرر المسلمون من الوهم وقاموا بأعمال شغب ضد الحكم الفرنسي وهاجموا باستهتار الأوروبيين، الذين مات منهم 103 شخص في أربعة أيام من الفوضى التي عمت جميع أنحاء عمالة قسنطينة.<sup>4</sup>

وتلى ذلك القمع الوحشي، وطالب الفرنسيون بتدخل طراد أمريكي وقنبلة قرى المسلمين جوا من أجل تعليم المسلمين-درسا- على الرغم من أن أحد الدروس التي تعلموها لم يكن المقصود. في حين عد الفرنسيون 300 قتيل من المسلمين أما الوطنيون فقد ادعوا في الأخير ب 45.000 ألف قتيل، واستقر رأي المؤرخين على رقم ما بين 3.000 و 10.000 ولكن في كلا الحالتين فإن الأهالي المسلمين ينفرون كثيرا من الحكم الفرنسي، وكان ديفول على رأس هذه الوحشية للسيطرة الاستعمارية الفرنسية، على الرغم من أنه كان منشغلا في هذا الوقت بالهدنة وغيرها من المشاكل، فقد صمم على ألا يترك الجزائر -تفلت من أيدينا- فحكومته هي التي

أوجدت ما عرف بقانون 1947م، والذي بموجبه حكمت الجزائر رسمياً إلى غاية جانفي 1958م، عندما أعلن بقانون الإطار، فهذا القانون أوجد هئتين انتخابيتين ذات 60 شخصا لكل واحدة منهما: المسلمون والأوروبيون في الجزائر، وأعطى 30 ممثلاً للجزائر في الجمعية الوطنية بباريس وهي غير متكافئة، وكان التلاعب في الانتخابات على مدى الخمسينيات لإبعاد الوطنيين وانتخاب أهل الولاء من المسلمين المتعاونين مع فرنسا والذين كان الفرنسيون يطلقون عليهم ببني نعم، نعم. يجب أن ينظر إلى السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا الشمالية عبر سلسلة واسعة خلال فترة ما بعد الحرب، باستثناء الفروق الدقيقة، فسياسة آيزنهاور - دالاس تجاه الاستعمار الفرنسي من ترومان وأشيسون Truman-Acheson. خلص الأمريكيون بعد الحرب على أن الحفاظ على الهيمنة الفرنسية في المنطقة هو أفضل طريقة لضمان الأمن في شمال إفريقيا غير أن الأمريكيين دعوا بشكل مستمر إلى اتباع نهج ليبرالي في المطالب العربية وبدأ الفرنسيون في اللوم على الولايات المتحدة نظراً لمشاكلهم المتنامية، وشكوا في واشنطن أنها تريد أن تحل محل النفوذ الفرنسي في المنطقة التابعة لها. اتهم مكتب الوالي العام بعد اضطرابات 8 ماي 1945م، الأمريكيون والبريطانيون أنهم وراء هذه الاضطرابات.<sup>5</sup> لم تكن باريس، على أي حال، يثنيها أحد عن القيام بالأعمال القمعية المثيرة للشفقة. استمرت واشنطن في الضغط على الفرنسيين للقيام بإصلاحات بعد ذلك، بالفعل فإن كل ما تلا من جهد فرنسي في الإصلاح بتونس والمغرب إلى غاية 1954م، كان مستمداً من التأثير الأمريكي المباشر. وفي 1952م،

أطاحت الحكومة الفرنسية بالحكومة التونسية التي كانت أيضا وطنية في أعينهم، ونفي الزعيم الوطني الحبيب بورقيبة.

تقدم الوطنيون التونسيون بشكواهم ضد الفرنسيين أمام الأمم المتحدة. امتنع الأمريكيون عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الداعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الخانقة لباريس والتي ساهمت في أخطر الأزمات الفرنسية-الأمريكية في فترة ما بعد الحرب. استمر الأمريكيون في الاتصالات الغير الرسمية مع حزب الاستقلال الوطني في المغرب والدستور الجديد في تونس رغم الاحتجاجات المتكررة من باريس، وبعد اندلاع الحرب الكورية في جوان 1950م، تراجع الضغط الأمريكي على الفرنسيين. بدأ الأمريكيون في تمويل الحرب الفرنسية ضد الشيوعيين في الهند الصينية، ورغبت الولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية في المغرب وهو ما أدى بالفرنسيين أن يطلبوا من واشنطن وقف تدخلها في شمال إفريقيا مقابل المعاوضة.<sup>6</sup>

ونتيجة لذلك تنازل جون فوستر دالاس-John Foster Dulles عن التدخل وذلك عندما عزلوا السلطان المغربي الوطني في عام 1953م، برغم عدم موافقة الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين على الساحة، لكن ذلك لم يمنع من أن تواصل واشنطن ضغطها على الفرنسيين لمنح استقلال ذاتي في نفس الوقت الذي يحاول فيه الوطنيون من اعتدال مطالبهم الداعية إلى الاستقلال .

أصر الفرنسيون على أن الجزائر قد أدخلت في إطار المناطق التي يغطيها حلف الناتو في عام 1949م، على الرغم من استبعاد الكونجرس الصحراء

وأعلن أن لا شيء في المعاهدة يهدف إلى حليف الولايات المتحدة مع الاستعمار الفرنسي.<sup>7</sup>

أدرك الأمريكيون أيضا أن الجزائر حسمت بشكل كبير بما يزيد عن مليون أوروبي الذين هيمنوا على اقتصادها وسياستها، ولهذا الأسباب أدركت واشنطن أن أية محاولة أمريكية للتأثير على السياسة الفرنسية في الجزائر ستثير حتما اتهامات من الفرنسيين في التدخل المباشر في شؤونهم الداخلية. حذرت وكالة الاستخبارات الأمريكية في بدايات 1952م، على أي حال، أن الوضع في الجزائر مقبل على مشاكل بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة بسبب المطالب غير المعترف بها قبل اندلاع التمرد في نوفمبر 1954م.<sup>8</sup>

إن الأمريكيين لم يفهموا إطلاقا إلى أي حد تشعر فرنسا بالهوية كقوة عظمى وهي مرتبطة بإمبراطوريتها الاستعمارية و-إفريقيا الحقيقية في الأساس هي أمة محاطة بممتلكاتها الاستعمارية التي بنيت ثقافتها وحضارتها-. وابتداء من عام 1880م إلى عام 1895م امتلك الفرنسيون إمبراطورية استعمارية في إفريقيا وآسيا في حدود 9.5 مليون كم مربع ومن 50 إلى 55 مليون ساكن، وهي قواعد أسطورة مائة مليون فرنسي.<sup>9</sup> وهذا يعني توافق وطني فرنسي بين الطبقة السياسية الفرنسية في 1954م، بشأن ضرورة الحفاظ على -الجزائر-الفرنسية- وقد حظى هذا بموافقة غالبية كبيرة من الرأي العام الفرنسي.

لم يكن مصالي الحاج ولا فرحات عباس وراء اندلاع الإرهاب في 1 نوفمبر 1954م، الذي أدى إلى تمرد واسع النطاق في عام 1955م، وسرعان ما اختفت تحركاتهم ومع قيادة أكثر راديكالية لأحمد بن بلة وكريم بلقاسم،

بدأت الحرب مع الحوادث الإرهابية المعزولة التي فكر الفرنسيون أنهم قادرون على التحكم فيها ، وفي هذا الوقت منح بيير منديس فرانس، الحكم الذاتي لتونس، غير أنه لم يستطع القيام بمثل هذا في حالة الجزائر، فهو في حاجة إلى تصويت ممثلي حكومته لدعم اتفاق له :باريس- لندن، الخاص بإعادة تسليح ألمانيا، وعليه أجاز بالسماح للجيش الفرنسي بإجراء العمليات القمعية في جميع أنحاء جبال الأوراس، حيث وقع التمرد، وذلك بإقامة خط نمط تشريد الفلاحين من قراهم حتى يتمكن من متابعة المتمردين وعدم الإفلات من العقاب في البحث والعمليات المدمرة التي يسميه الفرنسيون Ratissage وقد قدر عدد المتمردين مع بدايات الحرب 700 متمرد، مع زيادة أسلحة وتكاثر عدد المتمردين. مارست جبهة التحرير الوطني أيضا إرهاب الإذعان الذي شمل عمليات القتل الانتقائي للمسلمين-المتعاونين-والذين غالبا ما كانت جثثهم تشوه كعلامات الإذلال. وهذا ما أكسبها دعما أكثر. بقيت الحرب في هجمات متفرقة على المنشآت المدنية والعسكرية للحكومة الفرنسية ، وازدادت عملية الإرهاب تدريجيا من 200 شهريا في أبريل 1955م، إلى 900 شهريا بحلول أكتوبر من تلك السنة. و2624 في شهر مارس 1956م، عندما بلغت الحرب أوزارها.<sup>10</sup>

ومع ذلك حدث في 20 أوت 1955م، أن شن المتمردون هجوما واسع النطاق على السكان المدنيين في المنطقة المحيطة بقسنطينة، وتكررت العملية في سكيكدة مثل ما حدث في 8 ماي من عام 1945م، في سطيف، إذ قتل 123 من الأوروبيين ، معظمهم من عمال المناجم بما في ذلك أزواجهم وأطفالهم، واتسع نطاق الحرب أكثر وذلك عند ما قامت جبهة

التحرير الوطني بهجمات ضد الأوروبيين في المزارع النائية المعزولة، نصب مندیس فرانس جاك سوستال، الوالي العام الليبرالي للقيام بإصلاحات اجتماعية ، وكان رد فعل رهيب، ووحشية كثيرا ما تلاها قمع حذر مثل قمع سكيكدة ، الذي ذهب ضحيته 1.200 من المسلمين، الذين قتلوا انتقاما ، وقابل ذلك أن أصبح Edgar Faure الوزير الأول ، وكان مطلبه زيادة عدد الجنود الفرنسيين من رقم 90.000 إلى 180.000 بحلول ديسمبر 1955م.

وكان رد فعل الأمريكيين على كل هذا مع التنبيه والتعاطف مع الوطنيين، وجاءت شمال إفريقيا الفرنسية عموما تقدم مثالا لدبلوماسية آيزنهاور-دالاس، التي تؤيد الادعاءات الأمريكية -التحريفية- فمؤرخو تلك الحقبة الأخيرة الباحثين عن العلاقات الأمريكية مع العالم الثالث، ويبدو أن الحيادية هي دحض الآراء السابقة بنجاح وفقا لما يراه الأمريكيون دائما ويروجونه أن الكرملين هو المحرض الرئيسي للاضطرابات العالمية والرئيس آيزنهاور - لم يتوصل أبدا إلى تمييز واضح بين الشيوعية والقومية العربية الثورية- على العكس من ذلك، لاحظ H.W. Brands أن العداء الأمريكي لعبد الناصر من 1956م غلى 1958م، كان يستند على سياسات الأخير لا إلى الاعتقاد بأنه دموية في يد الاتحاد السوفياتي ، بينما ينظر Peter, L.Hahn أن الولايات المتحدة حاولت تهدئة القومية المصرية بقدر ممكن وبشروط تتفق مع الضرورات الإستراتيجية الغربية. ويؤكد Brands أن الولايات المتحدة أظهرت -البصيرة والمرونة في علاقاتها مع العالم الثالث، وهي قدرة براغماتية للتعامل مع الحيادية على أساس جوانبها الموضوعية- كما سيتضح أدناه، هذا وصف عادل للسياسة الأمريكية في شمال

إفريقيا وهو وصف مشابه في لبنان، حيث أن الأمريكيين تدخلوا في جويلية 1958م، ولم يخلطوا بين القومية الأهلية والحركات الشعبوية مع الشيوعيين واطهروا أنه مجرد العداة القاطع على حد سواء في الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة التي أقاموا معها علاقات وطيدة<sup>11</sup>.

وكان بإمكان الأمريكيين الحفاظ على علاقات مميزة مع المتمردين ، على الرغم من خطر المساس بعلاقاتها مع فرنسا، وقال أن الجزائر حالة واضحة من ثورة العالم الثالث التي اعتقدت واشنطن أنها يمكن أن تقبل، ويبدو أن لها القدرة على إنتاج نظام ديمقراطي وليس شيوعيا، ويبدو من البداية أن المتمردين كانوا واعين عن عدم الميل إلى أي جانب في الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، حاولت سياسة آيزنهاور- دالاس القيام بمهمة يكاد يكون من المستحيل مواصلة الحوار البناء طوال الأزمة مع كلا الطرفين في نزاع مستعصي الحل، فالحكومة الفرنسية ومتمردى جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مارس 1958م، وفي ملاحظة مع بروز المعاصرة غير العادية ، لاحظ دالاس، أن مجلس الأمن القومي كان غائبا في ثلاث أزمات رغم أهميتها الفورية، وهي إندونيسيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط. فالشيوعية والاتحاد السوفياتي كانا غائبين ولم تكن هناك مؤامرة سوفيتية، في أي مكان، وبدليل واضح، وعلى العكس من ذلك، ظهر تهديد مباشر، على ما يبدو، من الإسلام الأصوليين فسياسة واشنطن بشأن قضية الجزائر كانت معقدة ونفوذها محدود بحالة مزمنة من الفوضى التي اتسمت بها السياسة الفرنسية الداخلية، ويبدو أن عدم الاستقرار الحكومي بباريس سمح بمجيء وذهاب ثلاث مجالس الوزراء التي بقيت مشلولة.

فانقسام مجلس الوزراء والتردد في باريس وغضب دالاس بل منذ معركة ديان بيان فون بما في ذلك التحالف الصيني لإسرائيل مع فرنسا بين 54-1955م بحيث وجد الإسرائيليون السلطة الفرنسية مجزأة ، والمسؤولية موزعة ، والسياسات التقليدية متفرقة أو غير متناسقة، فوزارتي الداخلية والحرب، مواليتان لإسرائيل ، عكس وزارة الشؤون الخارجية. وكل وزارة، وذلك وفقا ل Sylvia Crosbie كانت مؤسسة معلقة تقريبا مع نظرة تاريخية معينة.<sup>13</sup>

تجلت نفس الحالة وبسرعة كبيرة بباريس خلال دراسة القضية الجزائرية، حيث أن واشنطن سعت مرة واحدة إلى التخفيف من آثار عدم الاستقرار والتقسيم بباريس، ويبدو الآن أن الأمريكيين استعملوا هذه التطورات لصالحهم، وكان الطابع المميز لهذه العلاقات الأمريكية-الفرنسية لفترة ما بعد الحرب في وقت سابق قد ولى. كما أن القدرة الأمريكية في جمع المعلومات السرية حول الشؤون الفرنسية لم تأت بثمارها. فالحسابات الأمريكية الداخلية للأحداث السياسية والعسكرية الهامة خلال القضية الجزائرية أكدت حالة من فوضى النظام: إذ كثير ما تم تجاهل سلطته على المستوى المحلي بالمسؤولين العسكريين والدبلوماسيين وأفراد من مجلس الوزراء يهزؤون بسلطة رئيس الوزراء . كان بإمكان الأمريكيين أيضا مراقبة الاهتمام المتزايد بين السياسيين الفرنسيين عند عودة ديغول إلى السلطة في بدايات منتصف 1957م، فالفائدة التي أدت بديغول الدخول في اتصالات معهم، في الواقع جاء من أجل الحصّة، علاوة على ذلك، فإن الجمهورية الرابعة غير مستقرة نتيجة النزاع الجزائري، الذي خلق أزمات.<sup>14</sup> خطيرة في العلاقات الدبلوماسية

الأمريكية-الفرنسية، التي ظهرت في بعض الأحيان على حافة الانهيار، فقد سحب القادة الفرنسيون قواتهم العسكرية بعيدا عن قيادة شمال الحلف الأطلسي من اجل مواصلة الحرب في الجزائر، وكانوا على استعداد لتهديد التحالف وأنهم أصبحوا محل شك عندما لم يحصلوا على الدعم الذي كانوا يعتقدون أنهم يستحقونه، ثم أنهم كانوا موضع شك بالفعل قبل ظهور ديغول على الساحة، فيما يتعلق بهيكله السياسة الأوروبية بعد الحرب واستجابة للحرب الباردة.

خشى الأمريكيون من أن نظام الجبهة الشعبية قد يخرج فرنسا من الحلف الأطلسي ويتوجه نحو الحيادية ، إذا لم يوجه نفسه نحو الكتلة السوفياتية مقابل حل مشاكل فرنسا الاستعمارية.

شك دالاس Dulles في منديس فرانس Méndes France لإيواء هذه المخططات في عام 1954م، ولربما كان مبالغا في هذه المخاوف ، بل أنها نبعت من التحذيرات المستمرة وحتى التهديدات التي جاءت من الحكومة الفرنسية نفسها ، وأصبحت واشنطن مقتنعة بأنه سيكون بشكل أفضل مع نظام سياسي مستقر في فرنسا، وحتى أحد المهديين في بعض الأحيان إلى الصدام مع السياسات الأمريكية ولا تواصل في التعامل مع الوزارات المتغيرة التي كانت تزداد إغراء للعب على المشاعر المعادية للأمريكيين فهي غير عقلانية وإنما من أجل الحفاظ على أنفسهم في السلطة. وفي نفس الوقت، كانت الجزائر بالتأكيد حافزا في إقناع الفرنسيين، حتى قبل مجيء شارل ديغول، ذات قيمة محدودة من منظمة حلف شمال الأطلسي لحماية المصالح الفرنسية، ومع تصاعد التمرد الجزائري إلى حرب واسعة

النطاق في عام 1955م، فإن مصادر الإعلامية لإدارة آيزنهاور، اقتنعت أنه لا يمكن للفرنسيين الفوز بها.

فالنزاع يهيم واشنطن من عدة أوجه، أولا هناك التراث المضاد للاستعمار للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ صرح دالاس في السفارة الأمريكية بفرنسا قائلا أنه: (يجب علينا أن نواجه حقيقة أن موقف الولايات المتحدة الأساسي تجاه القضايا الاستعمارية لا يرضي الفرنسيين، وكذلك فيما يتعلق بالغير من حلفائنا.) لكن واشنطن في حاجة إلى فرنسا لأنها لا زالت المحور الأساسي في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي للدفاع الأوروبي، وكان من المتوقع أن توفر الجزء الأكبر من القوات البرية ل(درع حلف شمال الأطلسي) ويستلزم ذلك الموافقة والتعاون لإعادة تسليح ألمانيا، وتلا ذلك تفاوض جديد عقب رفض فرنسا للانضمام إلى مجموعة الدفاع الأوروبي في عام 1954م، وفي حدود جانفي 1955م، خشيت السفارة الأمريكية من أن فرنسا قد ترفض التصديق على اتفاقيات لندن-باريس بشأن إعادة تسليح ألمانيا والاندماج في حلف شمال الأطلسي إذ اعتقدت السياسة بباريس أن الولايات المتحدة قد تلغي دعمها للوجود الفرنسي في شمال إفريقيا.

حذر تيودور أشيل من أنه إذا تلا التصديق سياسة أكثر ميولا للغرب في شمال إفريقيا فإن (النتائج ستكون وخيمة) وأن الفرنسيين سيرمون بكل ثقلهم للاعتراض لطريقة تنفيذ إعادة تسليح ألمانيا.

ولأزال متوسط الفرد الفرنسي يعتقد أن الولايات المتحدة تريد أن تخرب وتحل محل النفوذ الفرنسي في المغرب بإمكاناتها الخاصة بها، ويعتقد أشيل (أنه من الضروري تحقيق أهدافنا العليا في نهاية المطاف في أوروبا

ومواصلة سياستنا في الشرق الأوسط بدلا من الطريقة الحالية في شمال إفريقيا وعدم اتخاذ خط علنا أو سرا ضد استمرار التواجد الفرنسي هناك.<sup>15</sup>

بصورة أو بأخرى فإن هذا الأمر الجزائري مسكون السياسة الأمريكية في المنطقة طوال فترة النزاع الجزائري. كان ل واشنطن علاقة سيئة مع حكومة منديس فرانس ، جوان 1954م-فيفري 1955م، المسيئة لنهايته المفاجئة من حرب الهند الصينية،، في جنيف في شهر جوان 1954، ورفضها لمعاهدة مجموعة الدفاع الأوروبية في أوت، كانت محل شك ومزح من دالاس في الحيادية، إن لم تكن الشيوعية. أثار منديس فرانس، قليل من التعاطف مع واشنطن عندما سئل في واشنطن أن الأمريكيين سيعملون نفوذهم للتقليل من دعم راديو القاهرة للمتمردين الجزائريين ، لكن واشنطن تقيدت مرة أخرى، خوفا من أن فرنسا سوف ترفض التصديق على اتفاقيات لندن-باريس فيما يتعلق بإعادة تسليح ألمانيا.

في 27 نوفمبر 1954م، انتزع السفير الأمريكي جفرسون كفري، وعدا من المصريين بتقليل دعايتهم لصالح المتمردين الجزائريين.<sup>16</sup>

لكن واشنطن لازالت تعين منديس فرانس حتى عندما سقط في فيفري 1955م، وكانت تأمل أن يكون خلفه أفضل من سلفه، إدغار فور Edgar Faure. في الواقع تعاون فور بسهولة مع واشنطن ، ورخص لأشيل أن يؤكد له أن الولايات المتحدة تعترف بأن الجزائر تضم عدة مقاطعات من فرنسا، وعموما، ساند الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، غير أن وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية انقسمت داخليا حول القضية الجزائرية، مع وجهات نظر مختلفة ناشئة من مكاتبا الأوروبية والإفريقية واعتبر ويليام

تايلر، منذ مدة كسلطة على فرنسا، وهو الذي يعتقد أنه على الولايات المتحدة أن تستجيب لتطلعات الشعوب المسلمة في المنطقة، ووصف دعم الإدارة لفرنسا في الجزائر أنها: سخيفة سياسيا.

ومع ذلك كان السفير دوغلاس ديللون، دون رادع: وأنه مسرور بتعيينات فورا في الخارجية الفرنسية، حيث أفاد أنه (أنه يمكننا الآن العمل بسهولة وبحرية مع ثلاثة أو أربعة من الشخصيات) وتبدو الآفاق واعدة حيث يمكن لواشنطن أن تؤثر على السياسة الفرنسية على امتداد الخط الليبرالي. التزم Faure بالتفاوض على استقلال تونس والمغرب، وهو الأمر الذي يسر للأمريكيين.<sup>17</sup>

ولكن عندما التقى ديللون مع فور وزير الخارجية أنطوان بيني ، فإنه واجه طلبا بالنظر إلى ليبرالية الشباب الفرنسية «الليبرالية» في شمال إفريقيا تنشيط أكثر لدعم الموقف الفرنسي في الجزائر.

فعلى فور أن يقوم بعملية موازنة دقيقة من المطالب المتضاربة لأمريكا والجمعية الوطنية الفرنسية، وهو ما فعله بمنح الاستقلال لتونس والمغرب مقابل وعد بأنه سيكون حازما مع الجزائر، احتد ديللون على أن الولايات المتحدة قد أعربت مرارا عن تأييدها لفرنسا في شمال إفريقيا، لكن فور أشتكى من أن الشعور العام في فرنسا هو العكس من ذلك، ويعتقد الكثير من أن دعم الولايات المتحدة كان لأولئك الذين يعارضون فرنسا.

استشهد فور بممثل أعمال الولايات المتحدة Irving Brown بدعمه للنقابات العمالية الوطنية، وادعى أن شركة Caltex النفطية في ليبيا استأجرت اللاجئين التونسيين والمغاربة المناهضين لفرنسا.

طالب ديللون من فرنسا أن تنتهج سياسة ليبرالية في الجزائر، وكرر فور أن هذه السياسة الليبرالية كانت هدفه<sup>18</sup>. وأن هذا النمط تكرر مرارا وتكرارا. التمسست فرنسا دعم الولايات المتحدة مقابل علامة من الامتيازات الفرنسية ، ولا غرابة في ذلك، إذ صرح ديللون ب دالاس، في 5 جوان 1955م، أن شمال إفريقيا كانت المشكلة الأولى لفرنسا والنقطة الحساسة الأولى في العلاقات الأمريكية-الفرنسية<sup>19</sup>. ونتيجة لخيبة أمل، طلب دالاس من السيد Julius Holmes خبير شمال إفريقيا في كتابة الدولة للخارجية الأمريكية وذلك للمرة الأولى من هذه استعراضات سياسية لشمال إفريقيا. وأجاب هولمس مع توصية بأن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتحول بعيدا عن الدعم لتجاهل مسيرة التاريخ كما عبر عنه مرشد الوطنية التي اجتاحت العالم الغربي<sup>20</sup>.

رفض دالاس هذه التوصية باعتبارها متطرفة، لكن كان لها العودة في مناسبات عدة، وفي نهاية المطاف، كانت قوية بما يكفي لفرض نفسها على كاتب الدولة للخارجية.

هكذا توقعت واشنطن في سبتمبر عام 1955م، أن بيني Pinay سيطلب الدعم الأمريكي لسياسة فرنسا في شمال إفريقيا إن عرضت القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، فكان موقف الولايات المتحدة أنه (نود أن نكون مفيدين قدر الإمكان) لكن حجم المساعدة الأمريكية سيتوقف على كيفية المطالبة وفعالية الإجراءات الفرنسية، بلغة تنفيذ الإصلاحات. تقدمت الجمعية العامة لهيئة للأمم المتحدة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها للمناقشة في سبتمبر 1955م، رغم الاحتجاجات الفرنسية. احتجت فرنسا طبقا لميثاق الأمم المتحدة، أن الهيئة غير مؤهلة

للتدخل في الشؤون الداخلية لدول أعضائها، على أساس أن الجزائر جزء من فرنسا، وفي وقت واحد جاء الضغط الأمريكي على إدغار فور من خلال سرعة إصدار القانون الخاص بالاستقلال المغربي ضد العناصر المحافظة في بلده وأحزاب الحكومة المتحالفة أملا فدرء الانتقاد الدولي<sup>21</sup>. وذلك عندما تعرض المندوبون الفرنسيون في مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة لهجوم على بلدهم الأعمال القمعية في الطوغو والكاميرون.

اتهموا الولايات المتحدة أنها استغلت تلك الفرصة لانتقاد فرنسا بسبب الافتقار إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم التابعة لها فانجازوا مع انجلترا وبلجيكا، فقرر الفرنسيون أن يحتجوا على ارتداد واشنطن من جانب سلطات الدولة القائمة على العمل مع الأغلبية المضادة ضد الاستعمار في الأمم المتحدة<sup>22</sup>.

بينما لم تحاول واشنطن عموما، دعم الموقف الفرنسي في الأمم المتحدة ، ومع ذلك، لم يحصل احتكاك بين البلدين بشأن الترتيبات. لم يستطع الأمريكيون الوقوف ضد تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أكتوبر، التي عجلت بانسحاب الفرنسيين عدة مرات من اجتماع الجمعية العامة.

شرح Robert Murphy كاتب الدولة للخارجية لنظيره الفرنسي René Massigli أن الولايات المتحدة قد حاولت أن تكون مفيدة (إلا أنه يجب أن ندرك أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحشد أصوات أمريكا اللاتينية العشرون بمجرد الضغط على زر)<sup>23</sup>

وفي نوفمبر من عام 1955م، صوتت الجمعية العامة بعدم قبول الجزائر، ورغم ذلك، استمرت مرارة الفرنسيين على مدى ما يعتبر قرب الهزيمة في الهيئة الدولية، وسارعوا إلى إعلان اتهام مضاد لواشنطن.

لقد فشل الأمريكيون في العمل بما فيه الكفاية في الأروقة المؤيدة للموقف الفرنسي أو استخدام نفوذهم مع البلدان القابلة لوجهات نظرهم، فالسفير الأمريكي لدى هيئة الأمم المتحدة Henry Cabot Lodge

رد على ذلك، باتهام الفرنسيين وسياساتهم الغير الفعالة وقلة في التطور فيما يتعلق بإجراءات الأمم المتحدة ، وقال أن الولايات المتحدة ، فيما يخص بسماع باريس من واشنطن ، أنها تعبت عن الامتناع منذ 1945م، ولا يمكنها سوى مساعدة الذين يساعدون أنفسهم<sup>24</sup>.

أوردت القنصلية الأمريكية بالجزائر أن هناك ازدياد هائل في المشاعر المعادية للولايات المتحدة والمناهضة لها . وقد ازداد هذا الشعور المعادي للولايات المتحدة لدى جميع فئات السكان الأوروبيين المتطرفين بسبب ميولها المعادي للاستعمار ، وزعم الفرنسيون على أنها مؤامرة أمريكية لتحل محل النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا.

عين الوالي العام جاك سوستيل، المختص في الأنثروبولوجيا، منديس فرانس المعروف بالليبرالية ، الذي أوقف تقريبا ، الاتصالات مع القنصلية الأمريكية، وأوقفت المخبرات الفرنسية في عناية الأعمال الرسمية للقنصلية.<sup>25</sup> ويرى ديللون بشكل واضح جدا، شمال إفريقيا كقرحة مزعجة مخبأة تحت السطح الذي يمكن أن ينكسر بتأثير مدمر لسياستنا في أوروبا.<sup>26</sup> فالحرب الجزائرية حولت القوات الفرنسية والعتاد بعيدا عن

دفاعات الراين وحلف شمال الأطلسي، ومن ثم اتخذت واشنطن الحيطة، مثل ما فعل مجلس حلف شمال الأطلسي.

إن نقل القوات الفرنسية من المسرح الأوروبي إلى الجزائر سبب المتاعب لمنظمة شمال الحلف الأطلسي في البداية ، أي مع مطلع ماي 1955م، على الرغم من أن مجلس الحلف وافق عليها على مضض. اشتكى القائد الأعلى لقوات الحلف في أوروبا الجنرال Alfred Gruenther إلى وزير الدفاع الفرنسي الجنرال Pierre Koenig أن فرنسا لم تفي بالتزاماتها في نهر الراين.<sup>27</sup>

أيا من بلدان حلف شمال الأطلسي يعتبر العصيان المسلح الجزائري كقضية في الحرب الباردة، وعلى الرغم من دعم للموقف الفرنسي المتنوع: فإن كلا من بلجيكا وهولندا تميلان إلى دعم فرنسا، أما الهولنديون فهم غاضبون على مدى دعم واشنطن لاستقلال إندونيسيا، والبلجيكيون قلقون إزاء الكونغو، كذلك ألمانيا، حيث جعل آديناور علاقاته مع فرنسا محور سياسته الأوروبية، فالحكومة الإيطالية كانت أقل حماسا لكنها كانت بالتوازن ترغب في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع فرنسا. أما البلدان الإسكندنافية، مع ذلك، اعترضت على الاستعمار على أساس إيديولوجية، في حين أن تركيا، واليونان وضعا العلاقات مع مصر ومنطقة الشرق الأوسط فوق الاعتبارات الفرنسية في الجزائر. والبريطانيون كانوا ممزقين : لأنه كان لديهم مشاكل استعمارية نفسها، ولكنهم رأوا أيضا أنهم مقيدون بوضع التحالف والمسائل الأوروبية فوق كل الأمور الأخرى. مرة أخرى، كانت فرنسا المنافس التقليدي في منطقة الشرق الأوسط، حيث عارضت حلف بغداد وفضلت إسرائيل. ولم يكن بوسع بريطانيا أن تقيم علاقات سيئة مع العرب، وحاول البريطانيون ، في معظم الأوقات، تجنب

الجدل مع فرنسا وحثوا الحكومة الفرنسية على اتباع سياسة ليبرالية في الجزائر، وسياسة بريطانية متذبذبة ومائلة إلى فرنسا خلال حادثة السويس، ومن ثم العودة إلى انحياز مع واشنطن وذلك تزامنا مع أزمة الساقية في 1958م.<sup>28</sup>

أصبحت مسألة حلف شمال الأطلسي مرة أخرى ذات أهمية قصوى في مارس 1956م وذلك عندما أبلغت حكومة الاشتراكيين بقيادة غي موللي، الذي أخبر مجلس حلف شمال الأطلسي عن نية حكومته على إعادة نشر القوات الفرنسية أكثر إلى الجزائر.

أعلن غي موللي عن أعماله في مصالح التحالف، وطالب بالموافقة عليها، فالجزائر كانت تشملها معاهدة الأطلسي ومهددة من قبل الوطنيين بالتحالف مع الشيوعية العالمية، وهكذا يمثل المتمردون تهديدا للأمن الأوروبي. وقد أوضح الكسندر بارودي، الممثل الفرنسي في منظمة معاهدة شمال الحلف الأطلسي، أن هناك تحولا ضروريا في مركز ثقل الإمكانيات العسكرية الفرنسية، من أوروبا إلى شمال إفريقيا التي تم تصميمها لمواجهة الخطر الجديد المتمثل في هجوم الجناح على الحلف من الجنوب. ومثلت الجزائر بإنجلترا واحدة من البرنامجين الأساسيين على أساسهما الاستعداد العسكري من على عاتق التحالف، فالقياس مع الحرب العالمية الثانية كان جليا: إنجلترا وشمال إفريقيا كانت القواعد التي بدأت بغزو الحلفاء لتحرير أوروبا ولم تكن هناك اعتراضات في مجلس حلف شمال الأطلسي. التي أخذت مع ذلك علما بنقل القوات الفرنسية من فرنسا إلى الجزائر، لصالح أمنها، وسلم المجلس بأن الجزائر كانت تغطيها معاهدة شمال الحلف الأطلسي، وأنه يفهم أهمية منطقة شمال إفريقيا

لمن أوروبا،<sup>29</sup> غير أن البيان امتنع عن تأييد المطلب الفرنسي بأن التمرد في الجزائر يعد في حد ذاته تهديدا لحلف شمال الأطلسي، وفي صياغته المحدودة بالكاد. حصل أن نال دعم الدنمارك والنرويج وكلاهما خوفا من تقديم أي تظهير للاستعمار الفرنسي.

أعلن الفرنسيون على الفور وبحزم موقفهم من بيان التضامن للتحالف ومن "سياسة لا يرقى إليها الشك" لكن ذلك في ظل الإجراء الذي كان اختلاف أساسي لوجهات النظر بين فرنسا وحلف شمال الأطلسي، وكان الأمن الفرنسي ينظر إليه من الجمهورية الرابعة، وفي وقت لاحق، من ديغول، علما أنه لم يعد اعتمادا على نهر الراين أو اللب، ولكن بدلا من ذلك، فإن الأمن يمتد على محور من البحر المتوسط وعن طريق الجزائر إلى برازافيل في الكونغو الفرنسي.<sup>30</sup>

كما أظهر أعضاء المجلس تهييج واضح عندما سألوا بارودي حول معنى البيان الصادر عن وزير الخارجية كريستيان بينو في الثاني من مارس إلى تأثير ما وراء التمرد الفرنسي، وكان الانطباع بأن "بعض القوى التي تسعى إلى جني التراث لفرنسا" في شمال إفريقيا.

أي صلاحيات يعني بارودي؟ لا يمكن للفرنسيين أن يستمروا في نهج طريقتين ولا يطبقون التدخل الخارجي في مشكلتهم الجزائر بحجة أنها من الأراضي الفرنسية، لكن تأكيد حقهم في الدعم الكامل من حلفائهم مع الحجّة القائلة بأن العصيان المسلح الجزائري يمثل جبهة في النضال ضد الشيوعية الدولية.

وجدت توترات بين فرنسا وحلف شمال الأطلسي طوال فترة الجمهورية الرابعة، وبلغت أوجها في الانسحاب الجزئي من الحلف في عهد ديغول،

رفضت مرارا وتكرارا طلبات الفرنسيين لإدراجها فيما كانت تظنه باريس أنه ملك مشترك لكل من أمريكا وبريطانيا في التحالف. لم تلقي السياسة الاستعمارية الفرنسية أي دعم من التحالف في حد ذاته، وتم تهميش فرنسا في المخطط النووي الأمريكي-البريطاني.<sup>31</sup>

كانت فرنسا والولايات المتحدة في مسار تصادمي، والذي ساعد في النهاية الجمهورية الرابعة من الخروج عن المسار. استاء الأمريكيون من الفرنسيين في إعادة نشر قواتهم نظرا لأنه زاد من الضغط

على أنفسهم للحفاظ على وجود قواتهم الثقيلة في ألمانيا على الرغم من تزايد ضغوطات ميزان المدفوعات. وفي اجتماع أفريل 1956م مع الجنرال فاللي Valluy، الممثل الفرنسي في المجموعة الدائمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. انتقد الرئيس آيزنهاور بنشر القوات الفرنسية، واتفقت المجموعة الدائمة لأنه فقط "بشكل مناسب ومفيد" مما يعني أنهم سيوافقون على نقل القوات إلى الجزائر، لكن لا أحد لشمال إفريقيا عموما. وتخشى واشنطن، على وجه الخصوص، أن القوات التي يمكن أن تستخدم للعمل ضد أو داخل حدود تونس أو المغرب، والتي تحولت لأن تكون قضية. وفي 10 من ماي 1956م اشتكى دالاس إلى مجلس الأمن القومي حول قلة الدعم في شمال الحلف الأطلسي، مستشهدا بإعادة انتشار القوات الفرنسية والانسحاب المزمع للقوات البريطانية من الشرق الأوسط. وفوق ذلك، لم يناقش مجلس الحلف، الذي أبلغ ببساطة الأمر الواقع، وأن إعادة تقييم الموقف البريطاني أمر ملح.<sup>32</sup>

أعرب دالاس عن الأمر في لندن حول تخفيض القوات البريطانية في 13 جويلية 1956م ورد عليه إيدن Eden أن خطر الحرب قد ولى، وعليه فغن تخفيض القوات البريطانية أمر مرغوب فيه.

لازال دالاس، وكاتب الدولة للخارجية البريطاني Selwyn Lloyd متفقان على أن بلديهما يتحملان العبء الأكبر من التزامات حلف شمال الأطلسي، "فمساهمات القوات الألمانية غير كافية، بينما تشارك القوات الفرنسية في شمال إفريقيا بالقليل مقارنة مع البلدان الأخرى".

في الواقع، ومع نهاية 1956م فإن كل القوات الفرنسية الهامة قد تم نشرها في الجزائر ولم تترك شيء تقريبا للحلف الأطلسي.<sup>33</sup>

فالجنرال فالي يتلثم في كلامه " فبالنسبة لبقاء فرنسا في شمال إفريقيا مسألة حياة أو موت" للشعب الفرنسي. سئل علو وجه التحديد أن يظهر تضامنا عمليا عن طريق التحالف ، وليس مجرد "الإحاطة علما" بنقل القوات الفرنسية كما هو الحال في الماضي، وأعلن بينو في كراتشي ، حيث تشاور مع دالاس واللويد بمناسبة اجتماع "منظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا" أن لفرنسا بالضرورة رأي في جميع المشاكل عن طريق سجن الجزائر، وأن أي تهديد لشمال إفريقيا يهدد وجود النظام في باريس، وأن أي محاولة للاستعاضة عن فرنسا بنفوذ الحلفاء في المنطقة سوف يكون استياء فرنسا بشكل مثير وان ولاءها للحلف سيهتز.<sup>34</sup> ولم يفهم سياسة الجمهورية الرابعة إطلاقا أن تهديداتهم المغالية للحلف ، مثل محاولاتهم الهروب من المسؤولية عن السياسات اللامسئولة بتوجيه اللوم لهم على موظفي الخدمة المدنية المارقة أو الضباط العسكريين ، فالانطباع المعاكس من واشنطن ذلك هو المقصود.

وكان الجيش الفرنسي لا يزال في جزء كبير منه مسلح من واشنطن. ثم أنه استخدم الأسلحة الأمريكية للقتال في الحرب الجزائرية ، وبدأت باريس في مرحلة مبكرة بإرسال الطلبات إلى واشنطن لمزيد من المعلومات، وهذا أقلق واشنطن، إذ كتبت وزارة الخارجية أن الطلب الفرنسي لمروحيات أمريكية في عام 1956م يوضح الفشل الفرنسي لتقييم المشاكل التي يسببها التدهور السريع للوضع في شمال إفريقيا وعدم القدرة الواضحة للفرنسيين بصياغة واشنطن برامج خيالية التي سوف ستجمع السكان المحليين والبلدات الأخرى التي يمكن دعمها. 35 ومع ذلك، فإن الطائرات المروحية لم تكن من الأولويات ، وكثير من معدات الجيش الفرنسي قدمت من المخزون الأمريكي من خلال برنامج الدفاع والمساعدة العسكرية ، وهي معونة منذ عام 1950م، وقدر كبير من عتاد مصنوع في فرنسا وبتمويل قروض أمريكية تدعى "أوف شور-ومعناها بعيد عن الشاطئ".

لازالت الجزائر تعتمد على أنواع أخرى من المعدات الثقيلة الأمريكية، فالجرافات لبناء الطرق، وهذا على سبيل المثال، والتي لها فوائد عسكرية كذلك، وبرنامج التنمية المدنية التي يتطلع بها الجيش الفرنسي كجزء من برنامجه لتهدئة الأوضاع وذلك عام 1956م، حيث كان يعتمد على شاحنات بناء أمريكية من النوع الثقيل، ووجدنا أنها الوحيدة القابلة للتكيف لأنواع معينة من الأرض.<sup>36</sup>

المعضلة المركزية في السياسة الأمريكية تجاه الجزائر نابعة من حاجتها لتحقيق التوازن بين التحالف مع فرنسا ضد قلقها لاستخدام ما تعتبره تراثها ضد الاستعمار وتقوية العلاقات مع الكتلة الأفرو- الآسيوية في

الولايات المتحدة ومنع شمال إفريقيا وشبه صحراء إفريقيا وآسيا بصفة عامة من السقوط تحت النفوذ السوفياتي، إذ صرح دالاس، أنه لا يمكن لفرنسا أن تفوز لأن سياسة فرنسا قصيرة النظر وتفتقر إلى الواقعية وأن الحل الوحيد للجزائر يكمن في الاستقلال الذاتي، وأنه كلما طال حرب الجزائر إلا وتأخر استقلال الجزائر، وازدادت مصالح العالم الشيوعي وكذا انقلاب الجناح اليميني الفرنسي، وليس هناك حل مرغوب فيه في الأفق. ويعتقد دالاس أن الجزائر تتجه نحو الكارثة. أخبر الآن دالاس مجلس الأمن القومي في جانفي 1957م، أن وكالة المخابرات المركزية قد خلصت إلى القول أنه على الفرنسيين أن يغادروا الجزائر. ومع ذلك، أعرب الرئيس آيزنهاور، عن قلقه فيما يخص السكان الأوروبيين بالجزائر إذا تخلى الفرنسيون عنهم.<sup>37</sup>

احتجت الحكومة الفرنسية بشدة فيما يتعلق بسياسة واشنطن أنها "غير ودية" وادعت أن مصالح المعلومات الأمريكية دعمت الانفصال بصورة منهجية وأن نقابة العمال الحرة الأمريكية تحت قيادة إرفينغ براون Irving Brown دعمت دون قيد أو شرط تطوير النقابة القومية في تونس، والمغرب والجزائر، وشوهد القناصل الأمريكيين من قبل العاملين في الاستخبارات الفرنسية ينسجمون مع مسؤولي الاستقلال المغربي، والحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، والوطنيين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وحزب الشعب بالجزائر، واتهموا جميعا على أنهم وجدوا تشجيعا واتهمت شركة ستاندارد أويل - Standard Oil في نيو جيرسي New Jersey وشركة كوكا كولا وحتى البعثات البروتستانية الأمريكية في شمال

إفريقيا أصبحت رقابة فرنسية كجزء من جهد واسع لتقويض النفوذ الفرنسي والاستعاضة عنه بنفوذ واشنطن.<sup>38</sup>

ومن وجهة النظر الفرنسية ، فإن فرنسا تستحق الدعم الكامل من الولايات المتحدة، إحدى حلفاء الناتو، أما جبهة التحرير الوطني فهي مرتبطة بالحركة الشيوعية الدولية، وإذا تخلت فرنسا عن الجزائر فإن النتيجة ستكون الهيمنة الشيوعية عن كل شمال إفريقيا. علاوة على ذلك، فإن الفرنسيين كانوا مقتنعين بأن واشنطن أسهمت في إطالة أمد الحرب لأن المتمردين اقتنعوا أن الولايات المتحدة كانت إلى جانبهم، استدعي سوستيل القنصل الأمريكي كلارك Clark بالجزائر في شهر أوت 1955م، وقابله بتفاخر التمرد التي جمعتها المخابرات الفرنسية أن "أمريكا معهم"<sup>39</sup> وإن أقتنع المتمردون أن الولايات المتحدة وراء فرنسا، فإنهم يتخلون عن كفاحهم، ونظير هذه الحجة هو أن ج ت و اعتقدت أن واشنطن قادرة على إجبار الفرنسيين منح الجزائر استقلالها . وأخيرا، أصيب الفرنسيون بالهواجس مع إبقاء الحرب خارج الأمم المتحدة، واعتقدوا مرة ثانية أن واشنطن بإمكانها أن تستعمل نفوذها على المنظمة الدولية في عام 1956م، لمنع الصراع من أن يصل إلى جدول أعمال الأمم المتحدة.<sup>40</sup>

وعندما قررت الهيئة الدولية مناقشة القضية الجزائرية في عام 1956م، حتى لو كان ذلك فقط للتصويت وقرار غامض يدعو إلى سلام عادل وديمقراطي ، ألقّت واشنطن اللوم على باريس في لحظة أكثر خيرية، فقد لعب غي موللي بالكلمات: "الأمريكيون لا يلعبون" لعبة مزدوجة في الجزائر غير أن "لعبة مزدوجة" هي بالأحرى سعي وراء لعبة مزدوجة ملتوية ،

فالفرنسيون يقولون شيء واحد ثم ينتهجون سياسة مختلفة مع العرب، فواشنطن في الواقع كانت تعيق رهاناتها، وكلامها المطاط. وتكتيكيا، تدعم الجهود الفرنسية إلى التمسك بالجزائر في نوع من العلاقة، وفيما يتعلق بذلك كنتيجة سياسية أفضل، ولكن أيضا تمهيد الطريق لحدوث فشل فرنسي متوقع وجزائر مستقلة، وفي هذه الحالة فإن واشنطن يمكنها أن تتدخل لإنقاذ المنطقة من الشيوعية.<sup>41</sup>

فأنصار الجزائر الفرنسية المتشددون نالوا قسطا من هذا الإفتاء الخيري. وعلى أي حال، فإن وزارة الخارجية الفرنسية أفضل ساخر في صفقة جيدة أكثر من غي موللي، فالولايات المتحدة كانت متشبثة بسياسة عديمة الفائدة استنادا إلى "إغراء للقومية العربية" فعدم التدخل، بالنسبة للأمريكيين يعني حماية المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية ومعاداة الاستعمار معناه السعي بحماس للحقوق التجارية الأمريكية وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة تبقى على "باب مفتوح" للقوميين المعادين لفرنسا. أظهرت الجمعيات الخيرية الأمريكية حماسا شديدا في قلقها بشأن محنة اللاجئين الجزائريين وغيرهم من ضحايا الحرب، إذ سمح للوطني الجزائري ومنظمات ضد الامبريالية بالعمل بحرية في نيويورك، ويمكن لموظفيها أن يدخلوا ويغادروا الولايات المتحدة حسب رغبتهم، وحتى عندما يسافرون بجوازات السفر للراحة التي تمنحها لهم بلدان عربية أخرى. اشتكت وزارة الخارجية الفرنسية بمرارة بوجود جهاز للدعاية للمتمردين ينشط في نيويورك مع الرأي العام الأمريكي والأمم المتحدة.

حافظ دبلوماسيو الخارجية الأمريكية على علاقات مع قادة المتمردين الجزائريين، سعت شركات النفط الأمريكية الحصول على امتيازات من المتمردين الجزائريين تحسبا لانتصارهم، وأيدت نقابات العمال الأمريكيين الاستقلال وأرسلت مساعدات لنقابات العمال الجزائريين وفي جميع اتجاهات شمال إفريقيا ، وكانت معظم هذه التهم، في الواقع، محل القضية.

تولى غي موللي، السلطة في جانفي 1956م، على رأس جبهة الحزب الجمهوري الذي فاز بتعددية واضحة في الانتخابات التي جرت على أساس برنامج واعد لتنفيذ سياسة ليبرالية وإحلال السلام في الجزائر.

قرر غي موللي إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاعتراف بالشخصية الجزائرية، ولم تكن هناك إشارة في فرنسا إلى الاستقلال، ذلك أن القليل في الحياة السياسية آنذاك يعتقد إمكانية أو رغبة في ذلك. فالطبقة السياسية الفرنسية قد انضمت إلى "الاتفاق الجماعي في الرأي حول الاستعمار" والذي يعني فقدان الإمبراطورية الفرنسية والذي يعني أيضا التراجع والانحطاط في نهاية المطاف، فالإجماع مشترك للتخفيف حتى من قبل الحزب الشيوعي<sup>43</sup>.

وعد غي موللي بإجراء انتخابات حرة، ومع ذلك، يجري هذه الانتخابات في هيئة انتخابية واحدة وإعطاء وزن متساو للأوروبيين والمسلمين، ووعد بإنشاء مؤسسات جديدة، والتي حتى الآن غير معروفة" التي ستوفر الروابط التي لا تنفصم " والتي تربط الجزائر مع فرنسا بعد السماح لها بالتعبير عن شخصيتها منفصلة.

فزيارة غي موللي للجزائر كانت تعني أنها تكرر لرحلة كبيرة لمند يس فرانس لتونس في جويلية 1954م، عندما أعلن هذا الأخير منح الحكم الذاتي لتونس مع ثقة كبيرة في النفس. وكما هو واضح، وعلى الرغم من أن غي موللي لا يمكنه تجنب الانطباع في الوقت بأن شعب الكولون "المستوطنون" الذين يستقبلونه بالبيض الفاسد والطماطم التالفة، قد حقق فعلا مراجعة جذرية لبرنامجهم. ووفقا لكاتب سيرته، Denis Lefebvre فإن غي موللي لم يطلق النار على الجنرال كاترو، فاختياره لمنصب الوالي العام، كتنازل لمثييري الشغب، وبدلا من ذلك، فإن الجنرال، الذي كانت له سمعة طيبة، كشخص يريد التخلص من المستعمرات " وبالعامية: "شخص يبيع بأقل سعر" بين المتطرفين لدوره في عودة سلطان المغرب في عام 1955م، وتحلي بملاء إرادته العنف، وعرض غي موللي الوظيفة على عدد من أنصار الحزب الاشتراكي ورفضوا جميعا، قبل أن يستقر الأمر على روبرت لاکوست، الذي قبل الخروج من نظام الحزب.<sup>44</sup>

أعطى غي موللي لقب الوزير المقيم للجزائر إلى لاکوست بدلا من تسمية الوالي العام التقليدي بغية التأكيد على مسؤوليته ودوره كمتحدث باسم مجلس الوزراء في باريس وليس المستوطنون، لكن مثل أسلافه، غير أنه من جهة أخرى بسبب الطريقة التي قال أنه جاء بها إلى السلطة، أصبح لاکوست سجين جماعات المستوطنين الذين يديرون تقليديا المستعمرة. علاوة على ذلك، أنه من الواضح أن فرنسا قد بلغت في وقت لاحق وفي لحظة حاسمة ما يذكر في النزاع الجزائري في فيفري 1956م، فانتصار المستوطنين في وضع السياسة الفرنسية في باريس في 6 فيفري 1956م، وفي التأمل في الأحداث الماضية بوضوح يتنبأ بأزمة ماي 1958م وانهايار

النظام في 28 فيفري ، أعلن غي موللي برنامجا الشهير في ثلاث نقاط وتوجيه نداء إلى المتمردين لقبول وقف النار، والانتخابات والتفاوض، وبهذه الطريقة ، وفي 8 مارس طلب من الجمعية الوطنية الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بإجراء تغييرات في الجزائر في حين فرض ما يعادل قانون الأحكام العرفية . صوتت الجمعية الوطنية بأغلبية ساحقة لصالحه مع دعم الحزب الشيوعي له أيضا. وفي جوان 1956م، فتح غي موللي مفاوضات سرية مع زعماء المتمردين في محاولة عبثا لتحقيق وقف لإطلاق النار بينما حث لاكوست لتنفيذ إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق. وبدأ أيضا تراكم لقوات ضخمة ، القوات الفرنسية 200.000، أي التي وجدها عند استلامه السلطة وزاد في تقوية عددها لتصل إلى 400.000 مع نهاية السنة. كانت هذه القرينة درامية، في حين اقترب غي موللي حلف شمال الأطلسي للحصول على موافقة رسمية لنقل القوات الفرنسية إلى الجزائر، ذلك أنه بدأ فورا الضغط على واشنطن بإصدار بيان علني لدعم السياسة الفرنسية والذي يفترض أنه واجه إصرار دالاس لبرنامج ليبرالي كشرط للدعم الأمريكي ، غير أن واشنطن واجهت نفس المعضلة كما كان الحال في الماضي.

لقد عاد روبرت مورفي توا من باريس، حيث أشار إلى الموقف الفرنسي التعيس الذي وضع المسؤولية الفرنسية في مأزق في الجزائر وشمال إفريقيا عموما على الولايات المتحدة ، وقال أنها ظاهرة نفسية نجمت عن فشل الفرنسيين سابقا" لتنمية بناءة وسليمة للمنطقة "لقد دأبت الولايات المتحدة في تأييد باريس في الأمم المتحدة لإخراجها بسبب مسألة الاستعمار ، ويعتقد مورفي أنه ينبغي على فرنسا أن لا تفعل ذلك مرة

أخرى. احتج السفير ديللون بشدة لبيان الدعم، متجاهلا إصلاحات غي موللي، لكن مع التركيز على السياسة المضادة لأمريكا بباريس، وخلص وكيل الدولة للخارجية هربر هوفر، الإبن، الذي لم يكن إطلاقا محبا لفرنسا، إلى أن السفير كان على حق، وعلى الولايات المتحدة أن تتحرك لإزاحة الموجة الحالية المضادة لأمريكا. حذر هوفر أن هذه القضية يجب أن تدار بحذر ومهارة، ومع ذلك، وبسبب الاستياء الفرنسي الذي يكاد لا ينحصر في غضب عارم في شمال إفريقيا : أنها تشمل الهند الصينية، فالموقف الفرنسي الداخلي ضعيف، وفقدان السار إلى ألمانيا، والميل إلى إلقاء لوم مجاني، وبالطبع "عمل خبيث" للحزب الشيوعي الفرنسي.<sup>45</sup>

في 4 فيفري 1956م، قبل زيارة رئيس الوزراء المشثوم إلى الجزائر، أبرق دالاس ديللون ليخبر غي موللي أن الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة ليبرالية في الجزائر "وجدت تعاطفا ودعما من حكومة الولايات المتحدة" ووزير الخارجية الذي حدد أنه سيؤيد خطة فرنسية لإلغاء نظام التصويت المكون من هئتين انتخابيتين والتفاوض بشأن حل اتحادي يربط الجزائر مع فرنسا. فالولايات المتحدة مستعدة أيضا للضغط على مصر مرة أخرى إلى اعتدال دعمها للمتمردين.

لكن في السادس من فيفري حذرت القنصلية من أن غي موللي قد استسلم إلى أعمال شغب الكولون في الجزائر، وأنه كان في ورطة خطط السلام له، وأصبح "سجين الحق" ولا يزال في باريس ، ويبدو أنه يكون تقدم ببرنامج ليبرالي ناجح، كما يبدو الآن أن الدعم الأمريكي أكثر انتقادا منه لفرنسا بسبب الأزمة الجزائرية، ويبدو أن الغريزة الأولى لدالاس هو رفضه لأي بيان للدعم، لكن وزارة الخارجية الأمريكية حذرت من أن

باريس تميل بزيادة إلى إلقاء اللوم عن مأزقها في مساندة غير كافية من واشنطن . وفي 2 من مارس ، وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تقترب من مجلس حلف الناتو حول الجزائر، فإن ديللون أبرق في حالة من دعر ظاهري حول حجم الدعاية المعادية للولايات المتحدة في باريس وانتشار الاعتقاد بأن واشنطن تريد إخراج فرنسا من شمال إفريقيا، وزعم أن الولايات المتحدة تقف بسخرية بينما الفرنسيون يخاطرون بأرواحهم في الكفاح ضد الشيوعية الدولية.

صرح ديللون قائلاً: "هناك ارتفاع حاد وخطير في المشاعر المعادية للأمريكيين بسبب ما يظنه الجمهور الفرنسي في سياستنا الإفريقية الشمالية . وتنبأ بوقوع انفجار في فرنسا مع عواقب وخيمة للرئيس السابق لمنظمة حلف شمال الأطلسي، Vincent Auriol ودعا الأمريكيين إلى "الكف عن هذه المؤامرات، سائلاً عما إذا كانت فرنسا تستطيع أن تعتمد على التضامن الذي أوجدته معاهدة الحلف الأطلسي.<sup>46</sup>

أصر ديللون الآن على أنه من الضروري إصدار بيان علني للدعم، ويعتقد جميع الفرنسيين ، تقريبا، أن واشنطن تريد لهم الخروج من شمال إفريقيا ، لا للتصدي لهذا الاعتقاد الذي سيلحق ضررا لا يمكن إصلاحه للعلاقات الفرنسية- الأمريكية . وأشار ديللون أن البريطانيين كانوا يدعمون باريس، إذ أعلن السير جلادين جيب Gladwyn Jebb دعم بريطانيا لباريس في 6 مارس، وأنه حتى الحزب الشيوعي مستعد للتصويت كامل الصلاحيات ل غي موللي على أمل أنه يمكن التوصل إلى تسوية.

وافق السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge الذي كان لا يعتبر محب لفرنسا" أن الظروف الراهنة تملي بيان دعم للفرنسيين".

ذكر ديلون أنه حتى السوفيات أبلغوا الخارجية الفرنسية استمرار وجود فرنسي في شمال إفريقيا. وليس أقل من هذا مما يفعله حلفاء فرنسا، فعدم التصرف يؤدي إلى خطر "أضرار كارثية للعلاقات الفرنسية-الأمريكية" اتبع السوفيات ، في الواقع، سياسة نشطة من الانفراج مع حكومة فرنسا الاشتراكية الثانية، وفي 13 جانفي 1956م ، صرح مولوتوف Molotov للسفير الفرنسي Dejean أنه فيما يخص الاتحاد السوفياتي كان يعتبر شمال إفريقيا مشكلة فرنسية. أخبر الرئيس أوريول مولوتوف في 10 مارس ، أن التمرد الجزائري ليس بالماركسي "الإقطاع القرآني" لذلك كان أكثر غرابة أن الرأي العام في فرنسا، أي الحزب الشيوعي الفرنسي كما لو كان متواطئا مع المتمردين ، بينما كان مستقبل فرنسا كقوة عظمى في الميزان. كان مولوتوف حرجا من هذا الكلام، في حين أبدى السوفيات تعاطفا إيديولوجيا ضد مقاومة الاستعمار، متعاطفين مع القومية العربية ، فأكد لموللي أنه يعترف أن الجزائر مشكلة فرنسية داخلية.

أما بالنسبة للشيوعيين الفرنسيين ، طبعا، احتج الروس ن رغم أنهم لم يلعبوا دورا في تحديد سياستهم، لكن الحزب ، على أي حال، قد صوت لصالح غي موللي. حذر أوريول أنه من مصلحة السوفيات أن تبقى فرنسا في شمال إفريقيا، وإن لم يكن، "فإنه ليس السوفيات الذين يحلون محلها"

قاد كل من موللي وبينو وفدا فرنسيا إلى موسكو لمواصلة الانفراج أكثر وذلك في ماي ، وقالا أنهما تلقيا حفل استقبال ودي للغاية ، على الرغم من أن خروتشيف اشتكى من أن الفرنسيين أظهروا صوتا ضعيفا جدا تأييدا للسلام في العالم.

لم تطرح الجزائر لمناقشة موسعة، ومع ذلك، وفي بيانها الختامي حدد الروس أنفسهم في النصيحة التي تريدها فرنسا، ونشطوها بروح ليبرالية، ووجدوا أنه الحل المناسب للعصر والشعوب المعنية.<sup>47</sup>

بدأت الجزائر أيضا في شرك مع الأزمة المتنامية حول قناة السويس، موضوع الفصل الموالي، جاء دالاس تحت ضغط بريطاني معتبر بين جانفي ومارس 1956م، ليتخذ موقفا أكثر تشددا مع عبد الناصر مصر، الذي قبل الأسلحة السوفياتية والتشيكية في سبتمبر عام 1955م، ورفض عرضا لأيزنهاور ليرسل مبعوثا موثوقا به، روبرت أندرسون، إلى الشرق الأوسط في محاولة لتميل سد أسوان، ولكن في مارس عام 1956م، وفي ظل حث إيدن، توصل دالاس إلى استنتاج بأنه ينبغي عدم السماح لناصر العمل مع الروس وتوقع الدعم الأمريكي في نفس الوقت.<sup>48</sup> ربما كان هناك شيء ما في الحجج الفرنسية أن ناصر كان وراء التمرد الجزائري كذلك.

وأخيرا، أخبر بينو دالاس أن بيان ديللون القادم الذي كان واحدا من الاعتبارات الرئيسية للحكومة الفرنسية في قرارها باختتام المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة على استقلال تونس، الذي دخل حيز التنفيذ في 20 مارسن دون بيان لأمريكا دعم لفرنسا في هذه المفاوضات التي قد تتعثر

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات سمح ديللون بإصدار بيان دعم الفرنسيين في الجزائر.<sup>49</sup>

حمل لودج شخصيا الأخبار إلى موللي بباريس، موضحا أن البيان الذي سوف يصدر نظرا إلى "سوء فهم" في فرنسا لموقف الولايات المتحدة، التي كانت دائما تقدم الدعم الكامل لفرنسا في شمال إفريقيا.

ابدى موللي الامتنان، وصرح أنه ليس هناك أي شكوى حول موقف الحكومة الأمريكية ، والمشكلة هي، بالأحرى، أن العناصر غير الرسمية في الولايات المتحدة، وأن الصحافة "وبطانتها ضد الاستعمار" والحركة العمالية المدعومة لنقابات العمال في شمال إفريقيا التي أوجدت انطبعا بأن أمريكا لم تؤيد فرنسا وان الولايات المتحدة لا تعمل جيدا سواء على المستوى القنصلي أو السفارة حسب ما لاحظ موللي، أو حتى من قبل رجال أعمالها في هذا الصدد. استغل هذه الفرصة ليطلب أكثر من 80 مروحية و 50 طائرة ، من طائرات الاستطلاع ، التي تحلق على ارتفاع منخفض، وصرح موللي أن فرنسا يجب أن تحظى بدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك، : لا أحد يعلم جيدا الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا الشمالية للدفاع عن العالم الحر من الرئيس آيزنهاور، الذي سبق له الغزو هناك خلال الحرب العالمية الثانية ، والذي كان القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا.

وهنا العودة إلى موضوع فرنسي آخر مفصل، إذ صرح موللي أن اتحاد القوى الثلاثة ، من بينها فرنسا، وانجلترا، والولايات المتحدة، وهذا سيولد انطبعا أكبر في القاهرة، المصدر الحقيقي للتمرد الجزائري، من أي عمل فردي.<sup>50</sup>

أدلى ديلون ببيانه في 20 مارس 1956م، إلى نادي الصحافة الأمريكي-الإنجليزي بباريس، وقال أن الفرنسيين أسأؤوا فهم السياسة الأمريكية، فالولايات المتحدة ليس لها أي طموحات لتحل محل النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا لسياستها الخاصة بها، فواشنطن قد دأبت على تقديم الدعم الدائم والتعاون الوثيق لفرنسا في سياستها في المغرب، وتونس، والجزائر، وقد أيدت فرنسا في الأمم المتحدة، وتم إرسال شحنة جديدة من الطائرات المروحية إلى فرنسا، وعلى الفرنسيين أن يفهموا، أن المواطنين الأمريكيين الخواص غير مراقبين من حكومتهم، وأن أعمالهم أقل أهمية. فالولايات المتحدة تفهمت الطبيعة الفريدة للمشكلة الجزائرية واختلافها عن الأزمات الاستعمارية الأخرى حول العالم. فهناك مليون ومائتي ألف فرنسي يعيشون في الجزائر وسط ثمانية ملايين من المسلمين، فالسكان الأوروبيون كانوا هنالك منذ وقت مبكر في القرن التاسع عشر، وعرفوا أنه لا وطن لهم آخر. اختتم ديلون كلامه أن فرنسا لها تعاطفنا العميق والدعم في محاولة للعمل على حل هذه المشكلة القائمة ليبراليا.

إن الولايات المتحدة أبدت باستمرار وجود فرنسي في الجزائر وأن "تقف بقوة وراء فرنسا في البحث عن حل ليبرالي ومنصف للمشاكل" هنالك.<sup>51</sup>

إنه بيان تم إعداده بعناية غير أنه لم يرق إلى حد كبير تأييد للسياسة الفرنسية الحالية، لكنه كان كافيا لتهدة الفرنسيين مؤقتا، وبوقت جريدة Le Monde القصة، فهي ترى وضع حد لأوهام التمرد والدعم الأمريكي لقضيتهم.<sup>52</sup> وهذا يبدو من تقارير المخابرات الفرنسية، كانت القضية، الورقة البيضاء التي أعدتها جبهة التحرير الوطني للبلدان الأفرو-الآسيوية في الأمم المتحدة التي فسرت بيان ديلون أنه يعني أن فرنسا قد

تلقت دعماً كاملاً من الولايات المتحدة وحلف الناتو لسياستها القمعية في الجزائر، مما يشكل انتهاكاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وقد لاحظت السفارة الفرنسية في واشنطن في الوقت نفسه حدوث تطور مواتي. 53 للرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية، والتعاطف مع بيان الدعم الرسمي لواشنطن، وكان هناك تفهم أكبر في أمريكا فيما يخص محنة السكان الأوروبيين في الجزائر، وإدراك أن الإقليم جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأنه يختلف عن تونس والمغرب. أشارت جريدة نيويورك تايمز إلى المقيم العام روبرت لاكوست "أنه أحد القادة الأكثر ذكاءً وقدرة لفرنسا" وأنه مما لاشك فيه، أن إشارة السفارة، أن الأمريكيين يعتقدون أن الإمبراطورية الاستعمارية في طريقها إلى الزوال، وأعربوا عن أسفهم أن حلفاءهم البريطانيين والفرنسيين لم يتحركوا برشاقة أكثر إلى "حتميات التاريخ" ولكن تحديث الليبرالية البريطانية والسياسات الفرنسية مفهومة الآن أكثر فأكثر من الأمريكيين الذين هم الآن أفضل تريباق للنفوذ الروسي في المنطقة وكان في مصلحة الفرنسيين لتشجيع هذا الموقف.<sup>54</sup>

ولكن حتى عندما أصدر ديللون تعليماته فيما يتعلق بالخطاب، تصرف كاتب الدولة للخارجية هيربرت هوفر، الابن، وكشف الغموض الأمريكي الذي تأكد من أن أي بيان من الدعم يمكن أن يكون أكثر من مسكن قصير.

يجب علينا أن نواجه الحقيقة، إن الموقف الأمريكي الأساسي تجاه المشاكل الاستعمارية هو غضب للفرنسيين، وذلك حسب ما ورد على لسان هوفر، وأنه فشل لدالاس، وأنه من غير الواقع الأمل للتفاهم المتبادل الكامل، وأوصى هوفر ديللون، أن يخبرني موللي أن الخطأ يهدف

إلى تبديد شكوك الفرنسيين وطمأنة الفرنسيين في تفاهم وتعاطف الأمريكيين. نحن حريصون على أن نكون مقيدين لفرنسا ونأمل أن يفهم السيد موللي " بأننا" لكن هوفر يريد أن يكون " موللي على علم بذلك" أن البرنامج الفرنسي ليس معروف عندنا بشكل دائم".<sup>55</sup>

ويبدو من تقارير المخابرات الفرنسية ، أن القضية كانت الورقة البيضاء التي أعدتها جبهة التحرير الوطني للبلدان الأفرو- الآسيوية في الأمم المتحدة التي فسرت بيان ديللون انه يعني أن فرنسا قد تلقت دعما كاملا من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لسياستها القمعية في الجزائر، مما يشكل انتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، وقد لاحظت السفارة الفرنسية بواشنطن في الوقت نفسه حدوث تطور ملائم.<sup>53</sup> للرأي العام الأمريكي فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية ، والتعاطف مع بيان الدعم الرسمي لواشنطن، وكان هناك تفهم أكبر في أمريكا فيما يخص محنة السكان الأوروبيين في الجزائر، وإدراكا أن الإقليم جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأنه يختلف عن تونس والمغرب. وفي هذا المجال أشارت نيويورك تايمز إلى المقيم العام روبرت لاكوست "أنه أحد القادة الأكثر ذكاء وقدرة لفرنسا" وأنه مما لاشك فيه أن إشارة السفارة ، أن الأمريكيين يعتقدون أن الإمبراطورية الاستعمارية في طريقها إلى الزوال، وأعربوا عن أسفهم أن حلفاءهم البريطانيين والفرنسيين لم يتحركوا برشاقة أكثر إلى " حتميات التاريخ " ولكن تحديث الليبرالية البريطانية والسياسات الفرنسية مفهومة الآن أكثر فأكثر من الأمريكيين الذين هم الآن أفضل تريباك للنفوذ الروسي في المنطقة وكان في مصلحة الفرنسيين لتشجيع هذا الموقف.<sup>54</sup>

بيان ديللون إلى شهر عسل قصير ، لكنه قصير كثير لنوع دعم باريس التي شعرت أنه من حقها أن تتوقع ذلك، ومرة أخرى، فإن العلاقات الفرنسية- الأمريكية توترت في صائفة 1956م، وقد أفاد القنصل الأمريكي في ليون أن واقع بيان ديللون يعتبر في بعض المواد غير ملائم ومقنع.<sup>56</sup> ففي الجزائر، علم القنصل الأمريكي ، كلارك Clark أن لاكوست اتهمه باللعبة المزدوجة وكرر الشكاوي السابقة أن الولايات المتحدة لا تدعم فرنسا تماما. صرح لاكوست أن المسؤولين الأمريكيين في نيويورك اعترفوا خارج السجل أن الحكومة لا تدعم داخليا السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا ، على الرغم من البيانات الرسمية فحديث ديللون كان جيدا، لكنه غير كاف لإقناع العسكريين الفرنسيين أن الأمريكيين كانوا إلى جانبهم . ففي مناقشة في مجلس الشيوخ الفرنسي في ماي لام Michel Debré آخر وزير أول لحكومة ديغول، الأمريكيين ووصفهم "بالعداء الدائم" للسياسة الفرنسية في الجزائر. استمر دوبري على نفس المنوال حتى نهاية الحرب، وفي جويلية رأى ديللون لاكوست يشتكي بأن أغلبية المسؤولين في إدارة لاكوست بالجزائر غير وديين ولا يثقون في المسؤولين الأمريكيين ، ولام موللي مرة أخرى وغيره رئيس اتحاد التجار الأمريكيين Irving Brown، وغيره من الزوار الأمريكيين الخواص إلى الجزائر، والذي صرح بشأنهم "أنهم يترددون في المنطقة لأسباب غير واضحة"<sup>57</sup> وفي الوقت نفسه، أظهرت البرقيات الأمريكية التحفظ في صدق الادعاءات الفرنسية في نجاح التهدئة في الجزائر، وصرح الجنرال Charles P. Cabell نائب مدير الاستخبارات لوكالة المخابرات المركزية، صرح أمام مجلس الأمن القومي ، أنه على العكس ، فإن الجهود الفرنسية الرامية

إلى تهدئة الأوضاع في الجزائر قد فشلت ، وصرح قائلاً أن: الجزء الخلفي للتمرد لم يكسر، وأن النواة الصلبة لعشرون ألف متمرّد لا زالت مستمرة في عملياتها ، وأن القانون الجديد لمولي الخاص بالجزائر من المرجح ألا ينال موافقة العرب ولا السكان الأوروبيين هناك." وكان لاكوست حذراً من المواقف الأمريكية فهو " لم يفوت فرصة للقيام بوقف التعليق تجاه الولايات المتحدة".<sup>58</sup>

طرد مولي رئيس اتحاد التجار الأمريكيين إيرفينغ براون من الجزائر، على الرغم من أن براون له مكتب تمثيل بباريس، فهو يمثل لجنة التجارة الحرة الأمريكية، وقد سرب العديد من الآلاف، وربما الملايين من الدولارات لاتحادات التجارة الغير الشيوعية في فرنسا ، خاصة القوة العاملة Ouvrière force الفرنسية خلال الأيام الأولى للحرب الباردة. في الواقع سبق وأن ساعد مهندس الانقسام بين القوة العاملة والكونفدرالية العامة للعمل CGT لكن براون فكر ملياً في الموقف المضاد لـ AFL للاستعمار وكذا ضد الشيوعية ، وله لجنة اتحاد التجارة الحرة الدولية: إفتوك International Free Trade Union Committee (IFTUC) التي قامت بتنظيم النقابات التونسية، والمغربية والجزائرية الآن معارضة للرغبات الفرنسية.<sup>59</sup>

اشتكى لاكوست ، أنه من الأفضل ل: إفتوك أن تشغل نفسها بمحنة السود في أمريكا الجنوبية.<sup>60</sup> احتج ديللون، وأرسل لاكوست وثائق حول ظروف العمل في بورتوريكو وأمريكا الجنوبية " ولا أحد يتعجب مما يمكن أن يكون المحتوى" والخلاصة اعتذار. غير أن القنصل الأمريكي كلارك، ظل تحت رقابة مشددة من الفرنسيين ، كما جاء ذلك على لسان موظفي

القناصل الخمس، ونائبا القنصل، فالجميع يظنون أن لهم علاقات مع الحركات الوطنية الجزائرية قبل اندلاع التمرد، وعلى الرغم من أن موقفهم الحالي وصف "بالصحيح" فاحتراسهم جنبا إلى جنب يدل على حياد مريب، وهذا اعتقاد باريس، لأنه ناجم بشكل وحيد لاهتمامهم بالحلف الأطلسي.<sup>61</sup>

ونظرا لجميع جنون العظمة في فرنسا ، ليس من المستغرب أن روبرت بورون Robert Buron يروي أن البعض من النافذين في السلطة كانوا يفكرون بشكل جدي أن التحالف التقدمي-العسكري Military- Progressive Alliance قادم إلى السلطة في فرنسا باسم " التجديد السياسي" بهدف الضغط على الجزائر، وسيتخذ الجيش موقفا معاديا للولايات المتحدة مفضلا التقارب مع الاتحاد السوفياتي ويفترض أن اليسار المتطرف سيوافق على تغيير نظام وسياسة حازمة في الجزائر مقابل بعض التقدم الاجتماعي في الداخل، وسيغطي ديغول كامل العمليات. وكان بالإمكان أن تزدهر نظريات المؤامرة هذه في فرنسا في صيف وخريف عام 1956م، وكان هذا سبب القضية الجزائرية التي أصبحت في ظرف قصير معقدة، وطغى عليها خلاف أمريكي- فرنسي خطير في السياسة بسبب أزمة القناة.

## Notes

1- On US- French Relations during the early Cold War, see Irwin M. Wall, *The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954* (New York : Cambridge University Press, 1951). For an overall view of American French Relations, see Frank Costigliola, *France and the United States : The Cold Alliance since World War II* (New York : Twayne Publishers, 1992). Edgar S. Furniss, Jr., *France, Troubled ally: De Gaulle's Heritage and Prospects* ( New York : Harper, 1960), pp.276-77, 293, is still useful for these points.

## الفصل الأول من التمرد إلى الحرب

---

See also Edward Fursdon, *The European Defence Community : A History* (New York : Sr. Martin's Press, 1980).

# الفصل الثاني

## قضية السويس

وضع الفرنسيون علاقة سببية مباشرة بين ما كان يحدث في مصر والثورة الجزائرية. ففي رأيهم كان جمال عبد الناصر، الزعيم المصري، هو المتسبب في موجة القومية العربية الراديكالية التي كانت تعصف آنذاك بمنطقة الشرق الأوسط كلها وكان الثوار الجزائريون يتلقون منه الدعم بصورة أساسية. وسرعان إذن ما تيقنوا أن قلب نظام الرئيس عبد الناصر هي الوسيلة الوحيدة لخنق الثورة الجزائرية. وكان عداء باريس لعبد الناصر يجد له صدى داعما لدى لندن ولكن واشنطن كانت أكثر ترددا بشأن طريقة التعامل معه. كما أن وحدة الغربيين الثلاثة لم تصمد أمام محاولات الفرنسيين والبريطانيين لقلب نظامه. وكانت هذه الحقبة حاسمة في البنية المستقبلية للعلاقات بين فرنسا وأنجلو سكسون وأوروبا في مجموعها. ثم إن الخطوط العريضة لقضية السويس معروفة : لقد انضمت بريطانيا العظمى للمشروع الفرنسي الذي أقرّ تشجيع الفرنسيين على غزو صحراء سيناء المصرية، الشيء الذي سيُبرر التدخل الفرنسي البريطاني في منطقة قناة السويس، وذلك من الناحية الرسمية، من أجل حماية القناة والفصل بين المتحاربين. ولكن بدل مساندة العملية بهدوء مثلما كان يأملُ الفرنسيون والبريطانيون، أدانت الولايات المتحدة علنيا وأجبروا البريطانيين من خلال تهديداتهم للجنة الإستراتيجي على الانسحاب. وقد ألزم البريطانيون مرة أخرى على أن يختاروا بين فرنسا والولايات المتحدة فانتحروا لواشنطن، الشيء الذي أثار قطيعة نهائية بين باريس والثنائي الأنجلو سكسون. وكانت قضية السويس هذه السبب في البحث عن الاستقلال الذي سيصير أساس الدبلوماسية الفرنسية في الجمهورية الرابعة وبعدها لديبلوماسية ديغول. وضمن هذه الحركة ذاتها

حوّلت فرنسا وجهتها نحو أوروبا الحقيقية ونحو الأورو إفريقيا الذي كانت تحلم به للتعويض عن ضياع الدعم الأنجلو أمريكي. وإذا كانت الولايات المتحدة لم تعد تُريد مساندة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية فلعل الأوروبين يمكنهم أن يُقدموا هذه المساندة إلى حدٍ ما في مقابل مشاركة نشطة من فرنسا في السير قُدماً نحو الوحدة الأوروبية. صحيح أن الأمريكيين في البداية كانوا يُرحبون بفكرة السوق المشتركة ولكن - على خلاف ذلك - فإن انطلاق هذه السوق تم بين الثنائي الفرنسي الألماني الذي تكوّن حديثاً مع الاستناد إلى الارتياح والخوف المتولد من نوايا واشنطن تجاه أوروبا.

وفي ربيع عام 1956 كانت مشاريع عبد الناصر في الشرق الأوسط تُشكل مصدر انشغال بالنسبة للندن وباريس. وهنا كان غي مولي الذي كانت حكومته تُبدي تعاطفا استثنائياً لإسرائيل يُشاطر الإثنين اللذين سبقاه، الفكرة القائلة إن نشاط الثورة الجزائرية مستمر بفضل الدعم الذي تتلقاه من الدكتاتور المصري عبد الناصر. وهذا الرأي سائد بين القادة السياسيين الفرنسيين الذين كانوا يرون في عام 1956 أن مستقبل الجزائر يتوقف على إفشال تطلعات عبد الناصر<sup>1</sup>. وكان آبل طوماس Abel Thomas مدير ديوان موريس بورجاس مونوري Maurice Bourgès- Maunoury (وزير الداخلية ثم وزير الدفاع 1955 - 1956)، مسئولاً مباشرة عن الشؤون الجزائرية في عام 1955. وحين شغله هذا المنصب كان يتلقى كافة المعلومات من مصالح الاستخبارات الفرنسية حول الثورة، وقد حملته إلى الاعتقاد أن "مُجمل هذه الحركات وكل هذا الميول وكل هؤلاء الزعماء (في شمال إفريقيا) يُقبلون على القاهرة التي تنطلق

منها كلُّ الحركات الثورية<sup>2</sup>. ثم إن تعاطف الحكومة الفرنسية مع إسرائيل لم يكن أمراً جديداً ولكنه ظهر بصورة بارزة بعد أن استلم عبد الناصر شحنة من الأسلحة السوفياتية في أكتوبر 1955. ولم يلق الإسرائيليون الذين سرعان ما شرعوا في البحث عن الأسلحة لدى القوى الغربية، لم يلقوا ترحاباً حاراً سوى في باريس التي زودتهم ببعض الطائرات من نوع "ميستار 2" Mystère II في عام 1955 وفي شهر 1956 طائرات "ميستار 4" حديثة. كانت إسرائيل تستفيد من التعاطف من الناحية الشخصية لدى العديد من أعضاء حكومة غي مولي (الذي تولى رئاسة الوزراء في جانفي 1956)، ومنهم كريستيان بينو Christian Pineau وزير الشؤون الخارجية الذي قضى مدة ثمانية عشر شهراً في بوشنفالد Buchenwald و بوجاس مونوري بطل Bourguès-Maunoury بطل المقاومة الذي أبدى خلال الحرب اهتماماً خاصاً بمصير اليهود. وقد خصت وزارته التي كان على رأسها آبل طوماس Abel Thomas ولوي مانجين Louis Mangin استقبالا حاراً للمبعوثين الإسرائيليين الذين نجحوا بسهولة - بفضل كريستيان بينو - في تخطي الترتيبات المناصرة للعرب والتي كانت ظاهرة للعيان في وزارة الشؤون الخارجية<sup>3</sup>. وكان ماكس لوجون Max Lejeune كاتب الدولة للدفاع هو أيضاً من بين هذه المجموعة المناصرة لإسرائيل.

وكان للبريطانيين في المنطقة انشغالات أخرى مختلفة عن انشغالات الفرنسيين في المنطقة ولكنهم كانوا منشغلين هم أيضاً بما يتطلع إليه عبد الناصر. فقد أحدث كتابه "فلسفة الثورة" تخوفاً في لندن حيث لا تُثير أطماعه الخاصة بالقومية العربية والإسلامية والإفريقية أي تعاطف. ويلاحظ أن المراقبين في باريس كما هو الحال في لندن يميلون إلى الاعتقاد

بوجود توازٍ بين مشروعات عبد الناصر السياسية ومشروعات هتلر، وقليلون من يعتقدون أنه قادر على تحقيقها وحده، ولكن لا يوجد من يمنعه من تحقيقها لو حصل على دعم من السوفيات. وانطلاقاً من هذا شدد الفرنسيون في خطابهم على التهديد العربي المزعوم. وكان الأمر يتعلق -على حدّ قولهم- بمواجهة بين الغربيين والإسلام وبحرب من أجل الحضارة حيث تُدافع فرنسا في الجزائر عن الحرية ضد التعصب الإسلامي والتيوقراطي<sup>4</sup>. وكان الغربيون آنذاك يواجهون في ذات الوقت عداء بلدان عدم الانحياز الذي نشأ من مؤتمر باندونغ *Conférence de Bandung* والمعسكر السوفياتي. ولم يكن الفرنسيون والبريطانيون بالضرورة متفقين حول طريقة مجابهة التحدي، فالفرنسيون أنشأوا في عام 1955 حلف بغداد بدعم من واشنطن "الطابق الشمالي" من دول إسلامية محافظة يتضمن تركيا وإيران والعراق وباكستان، وكان الغرض منه إقامة حاجز ضد التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط. وكانت واشنطن تُساند المشروع ولكن دون أن تنضم إليه، وهو مشروع لم يكن الفرنسيون يؤمنون بنجاحه. فقد كانوا يرون أن الحاجز قد انهار أصلاً بحكم وجود السوفيات في مصر وأن الحلف سيشحذ إرادة عبد الناصر أكثر ضد الغربيين. ثم إن سياسة تسليح إسرائيل من قبل فرنسا ردًا على تدفق السلاح السوفياتي على مصر لم يكن فيها ما يُطمئن الرئيس عبد الناصر ولكن الفرق ربما يكمن في أن باريس كانت تُفكر حينذاك في القيام بتدخل مسلح لإسقاطه إذ لم تكن تثق إطلاقاً في نجاعة الحلف.

وفي مارس 1956 استلم غي مولي كافة السلطات وتطرق للمعضلة الجزائرية بطريقة جديدة ترى فيها مشكلة شاملة مدنية وعسكرية في

نفس الوقت. وسرعان ما زاد في عدد الجنود الموجودين في الميدان حيث أصبح كما رأينا 400.000 في نهاية السنة بعد أن كان 200.000 في شهر جانفي. وكان المُجندون لا يشاركون في المعارك ذاتها حيث كانت تُسند هذه المهمة للجيش المحترف الذي يتكون على الخصوص من المظليين والمرتزقة. فهؤلاء يتولون العمليات المتحركة ضد عصابات الثوار ويقع على الجنود المدعويين لخدمة العلم العمل الذي يقوم به جيش احتلال مكلف بحماية الأوروبيين والمطيعين من المسلمين أو "المنحازين إليهم" من هجمات الثوار. وتمت محاصرة البلاد حسب تعبير الجيش أي أنه وقع تقسيمها إلى مناطق عسكرية حيث تجري - حسب نفس التعبير- عملية "استتباب السلم". وكما فعل سلفه جاك سوستال Jacques Soustelle، فإن روبير لاکوست Robert Lacoste، الوزير المقيم، جعل عمله كُله ينكب على تحقيق عملية الاندماج، وبمجرد وصوله شرع في محاولة تدارك كل ما فات من سنوات تم فيها التخلي عن السكان المسلمون. وقام الجيش بتوسيع فروعه الإدارية الخاصة (SAS) التي أنشأها سوستال. لقد كانت هذه الفروع وحدات خاصة مدربة لتقوم بمهام مدنية كبناء المستوصفات وإقامة منشآت صحية وتجهيزات أساسية وتعليم السكان على الخصوص. وقد تم إنشاء أكثر من 4000 وحدة يتضمن العديد منها جنودا سخروا أنفسهم ليعخدموا بكل تفران السكان المسلمين. وهذه المشاركة في إنجاز المهام المدنية صاحبتها بالضرورة عملية تسييس للجيش الذي أظهر مع مّ الزمن عدم استعداده للتخلي عن عمل بدأت تظهر ثماره. من ناحية أخرى أنجز لاکوست Lacoste إصلاحا إداريا واسع النطاق حيث أحدثت ثلاث عشرة ولاية بدل الولايات الثلاث التي كانت موجودة في البلاد. كما أنشأ

بلديات وعمل على ترقية المسلمين إلى مناصب المسؤولية في الهياكل الإدارية الجديدة. وفي الوقت ذاته استمرّ في انتهاج سياسة إصلاح زراعي<sup>5</sup>. وكان سوستال قد سمح للسكان بالتنقل خارج مناطق العمليات العسكرية وبتجميعهم في معسكرات مُعدة خصيصا لهذا الغرض. وسرعان ما تحولت إلى أفطع رموز الحرب بعد التعذيب. في البداية كان الحصار مُجديا ولكنه ساهم في نفس الوقت في وقوف السكان الخاضعين له في وجه فرنسا ومن الأكد أنه كان قد تم أخذه في الاعتبار من طرف جهة التحرير الوطني حينما قررت في مؤتمر الصومام الشروع في عملية رُعبٍ ضد السكان المدنيين. وفي هذا المؤتمر بالذات أعاد المحاربون تنظيم قيادتهم وتوصلوا إلى تسوية خلافاتهم القضائية القائمة بين من استقروا في القاهرة ومن كانوا يحاربون في الداخل واتفقوا على خطّ إيديولوجي قومي إسلامي بنبرة مُعتدلة. وما أصبح يُعرف بمعركة مدينة الجزائر بدأ في 30 سبتمبر 1956 باندلاع الهجمات المنسقة على الأماكن التي يتردد عليها الأوروبيون: فقد انفجرت قنابل في الـ "ملك بار" Milk Bar وفي الكافيتيريا Cafétéria أدت إلى قتل ثلاثة أشخاص وإصابة خمسين آخرين بجروح بليغة من بينهم أطفال كثيرون<sup>6</sup>. ويجب التذكير مع ذلك بأنه قبل شهرٍ كان الأوروبيون قد بدؤوا حملة رعبهم حيث قتلوا سبعين من المسلمين في شارع تيبس rue Thébes في حضور قوى الشرطة التي لم تتدخل. وعلى العكس من ذلك فإن ردّ فعل الجيش كان صارما تجاه "الإرهابيين" المسلمين. وفي بداية عام 1957 كانت حرب مدينة الجزائر قد تم كسبها بفضل المراقبة العسكرية المفروضة على المدينة واللجوء إلى التعذيب بصورة منهجية.

وعلى خلفية التوسع والتصعيد السريع للحرب في الميدان بذل غي مولي جهوده من أجل عزل وخنق مصدر الثورة في مصر. ففي 11 مارس قابل أنطوني إيدن Antony Eden في شيكس Chequers مقر إقامته الريفية. وكان ملك الأردن قد طرد غلوب باشا Glubb Pacha قائد البريطانيين في الجيش الأردني وكان الإنجليز متخوفين من قيام انقلاب عسكري يقف وراءه عبد الناصر. وكان كريستيان بينو Christian Pineau من جهته قد حاول التوصل إلى اتفاق مع عبد الناصر وطمأنه هذا الأخير بأن مصر لم تكن تُدرب الثوار الجزائريين ولم تكن تزودهم بالسلاح، وهذا القول بدأ يطمئن إليه بينو Pineau قبل أن يتراجع ويقول أن عبد الناصر رأى فيه رجلا غيبيا. وبالنسبة لغي مولي وإيدن Eden فإن العداء تجاه عبد الناصر يمثل مجال التفاهم الذي كان منعما لدى القادة الفرنسيين والبريطانيين في ذلك الوقت. ولا شك أن محادثتهما قد أبرزت بعض الخلافات بينهما ولكنهما قررا التركيز على نقاط الاتفاق. وعند عودته صار غي مولي يتمتع بالدعم القوي من البريطانيين لسياسته في الجزائر. وكان إيدن قد سلم بأن "المعاداة السطحية للاستعمار" لدى الأمريكيين تمثل عقبة أمام استتباب السلم في ربوع إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وأن سياسة القومية العربية والقومية الإسلامية التي ينتهجها عبد الناصر تشكل خطرا على العالم يُعادل خطر القومية السلافية تحت زعامة روسيا في الماضي. وبناء على هذا فإن الوزير الأول البريطاني دافع عن حلف بغداد ورفض تزويد إسرائيل بالأسلحة، الشيء الذي يكون متناقضا مع الحلف. وتمسك غي مولي بأن فرنسا كانت مُلزمة من الناحية المعنوية بمساعدة الدولة العبرية حتى وإن كان ذلك يعني تعرضها لعداء العالم العربي. ولكن رغم هذا

الخلاف نسق البلدان سياساتهما بصورة مستقلة عن واشنطن التي اتُّهمت بأنها "تُعَوِّلُ على ورقة عبد الناصر" مع جهلها لمشاكل فرنسا في إفريقيا الشمالية.<sup>7</sup>

وربما كان الأمريكيون يكتنون "تعاطفا عميقا" لعمل فرنسا حسب أقوال ديلون Dillon في 20 مارس وفي جميع الحالات فإنهم يبدو أقل تعاوناً من البريطانيين. وقد فتحوا سفارة في تونس يوم 5 جوان، والحال أن مسار عملية حصول تونس على الاستقلال كان مازال جارياً وكان الفرنسيون يريدون أن تتم معهم دراسة كل شيء على المستوى الدبلوماسي وأن يتم الاعتراف بمرتبهم العليا في الشؤون التونسية. وعليه فقد احتجوا على المبادرة الأمريكية التي رأوا أنها "غير ملائمة". وفي نفس السياق، أخبر دالاس Dulles بكل بساطة باريس بأن الولايات المتحدة، فيما يخص مصالحها في المغرب، ستتفاوض من الآن فصاعداً مع السلطان مباشرة. من ناحية أخرى كانوا يرفضون طلب فرنسا بالانضمام إليها لتسليح إسرائيل. وكان غي مولي يطلب أيضاً من واشنطن الضغط على ليبيا وعلى إسبانيا كي لا تدعم الثوار الجزائريين. ومع ذلك فقد أكد أن "فرنسا لا تريد إطلاقاً إقحام الحكومة الأمريكية في القضية الجزائرية [...] وأنها لا تريد بأي ثمن العودة معها إلى السياسة التي تم انتهاجها خلال قضية الهند الصينية". ومن الجانب الأمريكي لم يكن الفرنسيون يحصلون على ما كانوا يريدونه. والأمر كذلك أيضاً من الجانب السوفياتي على الرغم من المناخ الجيد الذي ساد في خلال زيارة غي مولي لموسكو. فقد أخبر نيكيتا خروتشوف Nikita Khrouchtchev سفير فرنسا موريس ديجان Maurice Dejean أن الاتحاد السوفياتي سيدعم إدراج القضية الجزائرية في جدول

أعمال منظمة الأمم المتحدة فأجابه السفير بأن "فرنسا تنتقي أصدقاءها بناء على موقفهم من القضية الجزائرية". ورد عليه خروتشوف قائلاً دون شك، ولكن الاتحاد السوفياتي كان ملزماً بأيدولوجيته المناهضة للاستعمار ويجد نفسه "محرراً" لأنه يريد الحفاظ على صداقته مع فرنسا وكذلك مع البلدان العربية<sup>8</sup>. ولم تبق سوى بريطانيا وفيّة حيث امتنعت عن إقامة علاقات مع المغرب وتونس قبل أن تسوي فرنسا الأمور كما تريد مع هذين البلدين<sup>9</sup>.

ولم يحصل في أي وقت من الأوقات في قضية السويس أن اقتربت باريس ولندن من جانب وواشنطن من جانب آخر، من التفاهم بشأن الموقف الذي يتعين اعتماده تجاه عبد الناصر. وفي بداية الأزمة اتهم الفرنسيون صراحة واشنطن بأنها ساهمت في الإسراع في تأميم القناة من خلال إبطالها "فجأة" المعونة لبناء سدّ أسوان. وقبل شهر من التأميم بعث كوف دي مورفيل Couve de Murville برسالة قال فيها إن قرار دالاس Dulles بشأن سدّ أسوان كان "مفاجئاً وفضلاً وغير متوقع" وتم اتخاذه دون تشاورٍ مع الحلفاء. وكان يتوقع أعمالاً ثأرية مصرية حول قناة السويس. وكان كوف دومرفيل يُغالي قليلاً طالما أن في شهر ماي كان دالاس وسيلوين لويدي SylwinLloyd السكرتير في وزارة الخارجية البريطانية، كانا قد اتفقا على أنه كان ينبغي ترك مشروع سد أسوان "يموت من طول الانتظار" laisser le projet sécher sur pied بالنظر إلى عداة عبد الناصر المتزايد للغربيين<sup>10</sup>. ولكن البريطانيون كانوا ينتقدون هم أيضاً من جانبهم اللهجة الجافة التي نقل بها الخبر للمصريين. وحينما أعلن عبد الناصر يوم 27 جويلية عن تأميم قناة السويس أُنذر سفير فرنسا في القاهرة في حينه باريس بوجود

"إيقاف ما يقوم به عبد الناصر فوراً" لأن السكوت عن هذا يؤدي إلى السكون عن كل ما يقوم به. وكان كوف دي مورفيل يرى وجود علاقة بين عمل مصر ضد قناة السويس وعدائها للدولة العبرية وأضاف أن مصر ستُمنى بهزيمة في كلّ مواجهة مع إسرائيل كنتيجة لعملها. وحسب سفير فرنسا في لندن جان شوفال Jean Chauvel فإن إيدن Edén كان يرى أن عملية التأميم كانت "امتحان قوة" كان من المفروض ألاّ يُحقق فيه عبد الناصر انتصاراً. وحدد بينو في رده على شوفيل الخطوط العريضة للموقف الفرنسي قائلاً كان من المفروض أن يُترك عبد الناصر يُحقق انتصاراً وأن تتصرف فرنسا لحماية المساهمين في شركة القناة بنفس ثبات موقفها في الجزائر. وسرعان ما تم إرسال طائرات عسكرية "ميستار" Mystère جديدة إلى إسرائيل، وتلقى شوفيل تعليمة بجسّ نبض البريطانيين بشأن تدخل مسلح مشترك لمعالجة المشكلة<sup>11</sup>.

وكان البريطانيون غير متحمسين لفكرة التعاون مع الفرنسيين الذين يرون أنهم كانوا يُنظر إليهم عموماً بعين الكراهية في الشرق الأوسط خلافاً لما عليه البريطانيون. ولكن العداء لعبد الناصر كان أقوى. وكان اللجوء إلى القوة ضرورياً لقلب نظام عبد الناصر. وكانت باريس ولندن متفقتين على ذلك، وأعرب الفرنسيون عن استعدادهم للتصرف وحدهم إذا دعت الضرورة. وفي 31 جويلية ومن لندن أبرق مورفي Murphy إلى واشنطن للقول أن Edén وماك ميلان Macmillan قررا "إبعاد عبد الناصر من مصر" لأنهما يريان أن عملاً عسكرياً "بات ضرورياً ولا مفرّ منه". وكان قرارهما حازماً ويأملان في أن يكون الأمريكيون معهما مثلما فعل الفرنسيون<sup>12</sup>. وأمام شوفيل أعرب مورفي عن معارضته للقيام بتدخل

مسلح عدا في الملاذ الأخير. أجابه شوفيل بأن الولايات المتحدة هي التي سارعت في تعقيد الأزمة بقرارها الخاص بسد أسوان. أضاف السفير أن إلحاق الهزيمة بعبد الناصر أهم [ بالنسبة لفرنسا ] من تحقيق الانتصار في عشر معارك بالجزائر<sup>13</sup>.

في الواقع كانت واشنطن قد قررت منذ البداية منع استعمال القوة. وفي 28 جويلية اتفق هوفر Hoover و دالاس Dulles وأيزنهاور Eisenhower على أن الولايات المتحدة يجب أن لا تُشجع فرنسا وبريطانيا على القيام بعمل عسكري وأن تحث على البحث عن حلٍ دبلوماسي للأزمة. وكان لا بد من الفصل بين قضية القناة والصراع العربي الإسرائيلي. وكان من حقّ عبد الناصر أن يؤمم القناة كما أن إبطال المساهمة في سدّ أسوان كان ذريعة للقيام بعمل كان سيتم في جميع الأحوال. ولم يكن أحد يكتثر بمصالح شركة قناة السويس التي ينتهي إيجارها في جميع الحالات بحلول عام 1968 حتى وإن كان مسيروها يأملون في التجديد ويعتقدون أنهم هو الوحيدون القادرون على ضمان اشتغال القناة<sup>14</sup>. وإن الخيار الوحيد الذي يمكن التفكير فيه بالنسبة لواشنطن يتمثل في البحث عن اتفاق بين كبار مستعملي القناة والحلفاء في منظمة الحلف الأطلسي بشأن ردّ دبلوماسي ملائم. وفي 31 جويلية وفي أثناء اجتماع للأخوين دالاس آلان Dulles Allen مدير المخابرات الأمريكية CIA وجون فوستر John Foster كاتب الدولة للشئون الخارجية، رأى أيزنهاور أن الموقف البريطاني كان "في غاية الرعونة" و"تجاوزه الزمن". وكان آلان دالاس يتنبأ أن العالم العربي برمّته سيتحد ضد الغربيين لو تم استعمال القوة ضد مصر فيما رأى أخوه من جانبه أن البريطانيين يحاولون "قلب الحركة التي تُبعدهم من الاستعمار

والعودة إلى الوراثة، إلى ما قبل خمسين عاما". ولكن الجيش الذي كان يمثله الأدميرال بورك Burke الذي كان يتكلم باسم قادة أركان الجيش، كان يرى أنه ينبغي "كسر" عبد الناصر، وهذا ما كان يرفضه تماما أيزنهاور: فالولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تجعل العالم أجمع ضدها<sup>15</sup>. وفي الحين وجه الرئيس الأمريكي إلى إيدن رسالة يؤكد فيها على أهمية الدبلوماسية وقال له "إنه من غير الصواب التفكير فقط في اللجوء إلى القوة في الوقت الراهن".

وكان أمام الأمريكيين عملا كثيفا ينتظرهم لحمل باريس على القبول بهذا المنطق. وحسب ديون Dillon "كان غي مولي متأثرا جدا". فقد قال له رئيس الوزراء أن التحدي كان مشابها لتحدي كوريا وأزمة برلين وأنه في غياب ردّ ملائم فإن الغربيين قد يفقدون مكانتهم في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة كانت بصدد التخلي عن فرنسا في حين أنهم هم الذين تسببوا في اندلاع كل هذا بإلغائهم مشروع أسوان. ومن سخرية الوضع أن مصر تتوفر، بفضل المعونة السوفياتية، على قوة قصفٍ تفوق القوة الفرنسية التي ركزت على إنتاج الطائرات المقاتلة وفاء منها لالتزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي. ولم يكن يجوز للولايات المتحدة أن تترك حليفها لا يحصل على ما يريد. وقد شبه غي مولي بهتلر فكتابه "فلسفة الثورة" كان انعكاسا للمواضيع الواردة في Mein Kampf وأزمة القناة ما هي إلا تكرار لأزمة ميونخ.

كما روى غي مولي للسفير أن السوفيات اقترحوا عليه في موسكو الحصول على السلام في الجزائر بشروط فرنسا إن قبلت أن تقطع "مسافة صغيرة من الطريق" نحو المواقف السوفياتية. وكانوا لا يطلبون أن تتخلى فرنسا

عن منظمة الحلف الأطلسي ولكن أن تُصبح فقط "شبه محايدة". ومن الأكد أن السفير كان يرى ما ينطوي عليه هذا المقترح من إغراء لأحد القادة الفرنسيين. والحال أن غي مولي كان قد رفض المقترح ساخطا وذلك وفاء للولايات المتحدة. وكان يرى أن من حقه، في المقابل، أن يحظى بالتعاطف والتفهم من جانب واشنطن<sup>16</sup>. ولم يكن غي مولي يجهل من قبل إن دالاس قد اتهم منداس فرانس بالتحضير لمثل هذه "المساومة الكونية" مع موسكو حينما ترك النواب في البرلمان يدفنون اللجنة الأوروبية للدفاع CED في مقابل تسوية قضية الهند الصينية في جنيف حسب أقوال دالاس. ومن خلال التطرق إلى إمكانية التقارب مع موسكو - حتى وإن وقع رفضها - فإن غي مولي وقبله منداس فرانس، قد أعلنوا عن سياسة دي غول الخارجية.

وفي الثاني من شهر أوت 1956 اتفق وزراء الخارجية البريطاني والفرنسي والأمريكي في لندن على استدعاء مؤتمر دولي للقوى العظمى من أجل التفكير في الموقف الذي يجب اعتماده تجاه تأميم القناة. وكان اختيار القوى المدعوة للمؤتمر اختيارا فيه جانب اعتباطي، فثمانية منها تم اختيارها بصفتها موقعة على معاهدة القناة التي يعود تاريخها إلى 1888 وثمانية أخرى بسبب حجم أطنانها من السلع التي تعبر قناة السويس كل عام وهناك مجموعة أخرى من ثمانية بلدان دعيت بسبب تبعيتها الوثيقة للقناة<sup>17</sup>. وكانت نية الوزراء تتمثل في إقامة ما يُشبه إدارة دولية للقناة وعدم تركها بين أيدي المصريين والحصول على تعويض ملائم للمساهمين. وفي حالة ما إذا رفض عبد الناصر فإن هذه البلدان "ستُعبدُ النظر في المسألة"، وهذا ما فسره الفرنسيون على أنه "قبول ضمني بما سيتبع

بالضرورة الرفض المحتمل الذي يُبديه عبد الناصر"، أي عمل عسكري، ولكن بخصوص هذه النقطة كان يوجد كذلك خلاف يكاد يكون كاملا بين باريس ولندن من جهة وواشنطن من جهة أخرى. وأفهم دالاس البريطانيون جيدا أن الولايات المتحدة لا تجد مبررا للقيام بتدخل عسكري وحذرهم من كل عملية فرنسية انجليزية منفصلة قد تُثير رد فعل من جانب السوفييات. وحتى في حالة ما إذا رفض عبد الناصر كل تسوية دولية معقولة، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع المشاركة في عمليات عسكرية من المحتمل- مع ذلك- أن تُساندها.

وشرح بينو لدالاس أنه يوجد في فرنسا 80.000 مساهم في قناة السويس يتعين حمايتهم وأن فرنسا أمامها مهلة أسابيع قليلة فقط لتحتفظ بشمال إفريقيا ومجموع القارة الإفريقية ضمن المعسكر الغربي. إن فرنسا مستعدة للتصرف بمفردها وإن كانت تتمتع بمساندة بريطانيا العظمى من أجل هجوم مُحتمل يرمي إلى استعادة القناة والقضاء على عبد الناصر. وكانت القوتين تريان في موقف واشنطن موقف ضُعبٍ واتفقتا على أنه في حالة ما إذا لم تُغيّر موقفها، يتعين عليهما أن تتصرفا منفردتين: "فمن الأفضل أن يتصرف اثنان بدل أن يقف ثلاثة دون فعل أي شيء". وفي حالة ما إذا وقع تدخل مُحتمل من جانب السوفييات يُفضل حينذاك بطبيعة الحال أن تكون واشنطن إلى جانبها ولكن البريطانيون أشاروا إلى أن الأمريكيين يلتحقون بالركب أحيانا متأخرين<sup>18</sup>.

وقال أنطوني إيدن لدالاس صراحة أن القيام بعمل سريع وعاجل أمر ضروري وإلا فإن المملكة المتحدة ستسير إلى الكارثة في الشرق الأوسط وفرنسا في إفريقيا الشمالية. وكانت بريطانيا العظمى تنتظر من الولايات

المتحدة أن تدعمها معنويا وكذلك أن تزودها بالوقود وأن تقوم بتحييد موسكو في حالة وقوع عمليات عسكرية إنجليزية فرنسية. البريطانيون والفرنسيون سيواجهون العرب "إذا ما ارتأت الولايات المتحدة أن تقف في وجه الدب الروسي". دالاس رفض شارحا أن واشنطن لا يمكنها أن تساند عمليات مسلحة ضد عبد الناصر. وفي الوقت ذاته نقل دالاس وديلون نفس الرسالة إلى بينو الذي أجاب أنه إذا سمحنا لعبد الناصر بأن يحتفظ بالقناة فإن بورقيبة في تونس وكذلك سلطان المغرب قد يُجرّفا إلى التطرف وأن فرنسا ستُجبرُ على أن تتخلى عن الجزائر وأن إفريقيا الشمالية برمتها سيفقدتها الغرب. وكرر أن فرنسا ستتصرف عسكريا وحدها إن اقتضى الأمر. ولا بد من الإشارة إلى أن في أثناء الاجتماع المخصص للمؤتمر الدولي، كان قد طلب أن يكون من الواضح جيدا أنه بعد هذا المؤتمر "سيُشترط على مصر القبول بالمقترحات المقدمة إليها". ولكن دالاس رفض شارحا أن واشنطن لا يمكنها أن تقف مقيدة الأيدي<sup>19</sup>. في النهاية انعقد مؤتمر الموقعين وعددهم اثنان والعشرون بلدا في لندن من 16 إلى 23 أوت. اتفق ثمانية عشر منهم - الروس لم يحضروا - على جملة من المقترحات من أجل ضمان اشتغال دولي للقناة. وتم عرض هذه المقترحات على عبد الناصر من طرف الوزير الأول الأسترالي روبرت منزى Robert Menzies يوم 5 سبتمبر. وكما كان منتظرا فإن الرئيس عبد الناصر رفضها. فقد كان قادرا على تسيير القناة بمُفرده في مصلحة الجميع، شكرا جزئيا. وبطبيعة الحال فإن الفشل الدبلوماسي جعل الخلافات تتفاقم بين واشنطن وحلفائها الأساسيين. ومن القاهرة نقل سفير فرنسا أن عبد الناصر قد رفض المقترحات المقدمة من طرف منزى لأن وزير الخارجية

الأسترالي طمأنه أن الولايات المتحدة ستمنع كل لجوء إلى استعمال القوة ضد مصر<sup>20</sup>. ومن الآن فصاعدا صار الفرنسيون يرون في مصر وفي الجزائر خصومهم الذين ترسخ إيمانهم بوجود الدعم لهم من الجانب الأمريكي. لذلك فإن باريس شرعت بمُفردها في التحضيرات للحملة العسكرية. وابتداء من غرة سبتمبر تم الاتصال بوزير الدفاع الإسرائيلي موشي ديان للتفكير في إمكانية هجوم إسرائيلي على مصر بمساعدة فرنسا. وفي يوم 28 سبتمبر وصل وفد إسرائيلي إلى باريس وتم إبرام اتفاق على هجوم مُحتمل يتم تقديمه للبريطانيين<sup>21</sup>. وكان الملاحظون الأمريكيون يستمعون بقلق إلى البرامج الإذاعية الفرنسية باللغة العربية الموجهة للشرق الأوسط والتي شددت من عُنْف لهجتها تجاه عبد الناصر. وقد وجدوا أن الجوّ في باريس كان جوّ "حرب" وأن البلاد كانت تُساندُ سياسة القوة التي اعتمدها الحكومة. وقد سجلت واشنطن أن البريطانيين كانوا منقسمين بشأن الموقف الذي يتعين اعتماده، فحزب العمال يُعارض كل تدخل مسلح فيما أن المسألة الجزائرية في باريس قد قضت على كل معارضة. وقد أشارت "لجنة مراقبة" تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن البريطانيين والفرنسيين مُقدمون على ما يبدو على شن عملية في حال فشل المحادثات ويمكن التفطن إلى التحضيرات الجارية تحت قيادة الجنرال بوفر Beaufre ويحذوهم في ذلك الاقتناع بأن "فرنسا ستواجه صعوبات أقل في الجزائر في حالة إبعاد عبد الناصر". وحسب تقرير من مصالح الاستخبارات الأمريكية كان الفرنسيون يمكنهم الاستيلاء على القاهرة في بضعة أيام ولكن ينبغي توقع حدوث أعمال شغب وتخريب وإرهاب واحتلال طويل المدة وصعب. وسيجد الأمريكيون أنفسهم إذن

أمام مأزق: فإما أن يقع النظر إليهم بمثابة المستعمرين وإما أن يشهدوا علاقات متوترة مع حلفائهم فيما تلوح أمام القوى الشيوعية فرص جديدة<sup>22</sup>.

في الحقيقة لم تكن وزارة الخارجية الأمريكية في حاجة إلى لجان مراقبة تابعة لوكالة الاستخبارات الأمريكية ولا إلى عمليات تقييم تُعدها مصالح الاستخبارات لمعرفة ما كان يجري. وكان دولس متفهماً لمأزق ماك ميلان Mac Millan: كان ينبغي أن يقبل عبد الناصر بنفسه نتائج مؤتمر الموقعين أو إجباره على القبول. وبطبيعة الحال كانت توجد إمكانية ثالثة ولكن لا يمكن التفكير فيها أي أن يقبل ماك ميلان بأن يراقب عبد الناصر القناة. ولكن ذلك كان يعني نهاية المملكة المتحدة كقوة عظمى ويحمل إيدن Eden على الاستقالة. وأخبر كريستيان بينو الذي انتقل إلى داوونينغ ستريت Downinig street أن التدخل العسكري بات الآن أمراً لا مفرّ منه. ويُشاطر قادة الأركان الأمريكيون أنفسهم وجهة النظر الفرنسية القائلة إن في حالة انتصار عبد الناصر فإن الغرب قد يفقد الشرق الأوسط وسيضطر للتخلي عن قواعده في شمال إفريقيا وستأخذ الثورة الجزائرية منطلقاً جديداً. وفي 28 أوت قال إيدن لدالاس أن على البريطانيين أن يتوقعوا كارثة والأفضل أن تقع بسبب عملٍ ما بدل أن يكون بسببها عدم القيام بأي عمل. وكتب سفير بريطانيا العظمى لدالاس أيضاً قائلاً "كما تعلمون فإنه في نيتنا أن نُحقق مشاريعنا [العسكرية] عدا في حالة ما إذا اعتبرنا أن عبد الناصر قد استسلم". وبعد أن أخذ دالاس علماً بكلّ هذا وكتب لآيزنهاور أن المشاريع البريطانية تبدو "لا رجعة فيها" وكرر نفس القول أمام مجلس الأمن القومي في اليوم الموالي<sup>23</sup>، قبل الحديث عن الفرنسيين

الذين "يودون مواجهة المشكلة من المركز" أي مصر" بدلا من محيطها، أي الجزائر". و"وجد دالاس أنه من الصعب جدًا الاعتراض على وجهة نظر الفرنسيين والبريطانيين بما أنهم يعتبرون أن مكائهم كقوة من الطراز الأول قد انتهت إن لم يقفوا في وجه عبد الناصر". ثم إن الأدميرال رادفور Radfort قائد رؤساء الأركان كان رأيه قريبا من هذا. فقد كان يأمل في دعم لوجستي من جانب واشنطن للبريطانيين والفرنسيين في غياب مشاركة مباشرة في عملياتهم. غير أن دالاس كان مازال مترددا ولكنه على استعداد لأن يقبل بالرأي الآخر كالعادة أمام الرئيس، وكان يتساءل ما إذا كان ينبغي مع ذلك تجنب استعمال القوة حتى وإن كلف ذلك انتصارا لعبد الناصر. فصل آيزنهاور في الموضوع ضد التدخل العسكري، ومهما كان رأيه الشخصي في النهاية فإن دالاس قد ساند رأي الرئيس. وأعلمت إذن وزارة الخارجية الأمريكية البعثات الدبلوماسية موقفها الرسمي بالقول إنها قلقة جدًا للمشاريع الفرنسية والبريطانية الخاصة بالتدخل المسلح ضد مصر، والولايات المتحدة تبذل كل ما في وسعها لمنع هذا التدخل لأن نتائجها قد تكون لها تبعات "لا حصر لها"<sup>24</sup>.

وكان لدالاس خيار آخر دبلوماسي في مسيرته أي إنشاء "جمعية مستعملي قناة السويس" تتكون من البلدان التي لها تبعية أكثر من غيرها للقناة في تجارتها الدولية، بدلا من مؤتمر الموقعين الذي فشل. وكان كاتب الدولة يعتقد أنه مازالت هناك وسيلة للتصرف، فبالرغم من التصريحات العسكرية فإن الفرنسيين والبريطانيين لم يكونوا بعد مستعدين للتدخل. إضافة إلى ذلك فإن البريطانيين لن يُشاركوا في التدخل ما لم يستنفدوا إمكانية أخيرة هي الأمم المتحدة التي كان ينبغي إظهار أنها مشلولة بالفيتو

السوفياتي. ومن الجانب الفرنسي كان الانشغال يتمثل في عدم إعطاء الانطباع بأن الأمر يتعلق باعتداء من النوع الاستعماري لا غير وبالتالي كانوا يعملون على جرّ الإسرائيليين في المخطط الشهير الذي أعده الجنرال شال Challe، وهو مخطط مُتموج يقول إن إسرائيل هي الأولى التي ستهاجم مصر وأن الفرنسيين والبريطانيين لن يتدخلوا إلا فيما بعيد للفصل بين المحاربين وتمكين القناة من الاشتغال. ولما كان البريطانيون مهتمين بمقترح دالاس فقد قبلوا بتجربة فكرة جمعية المستعملين وأقنعوا الفرنسيين بأن يفعلوا مثلهم. ولكن بينو Pineau ولويد Lloyd كانا متفقين فيما بينهما على اعتبار أن دالاس لم يكن يسعى سوى لربح الوقت في انتظار الانتخابات الأمريكية. وكانا يريان أن كاتب الدولة الأمريكي له مزاج غني بالأفكار والأفضل بالنسبة إليه أن يتمسك بفكرة واحدة. وكانت فكرتهما بسيطة وتتلخص في أنه يقع على مستعملي القناة أن يكونوا القائمين على القناة وأن يقبضوا المستحقات مهما كانت الطريقة التي يتجمعون بها، وفي حالة رفض المصريون هذه الشروط ينبغي "المرور إلى القوة".

وبعد سيلوين لويد Selwyn Lloyd التقى كريستيان بينو دائما في لندن بدوغلاس ديون Douglas Dillon. وحسب هذا الأخير كانت المقابلة "مُقلقة للغاية" وكأنه لم يُجرِ كفاية مثلها في باريس إلى غاية ذلك الوقت. لقد اشترط بينو عملا فوريا ويبدأ هذا العمل برفض دفع أي رسم مستحق للمصريين، وقال إن الولايات المتحدة لم تترك للبريطانيين والفرنسيين سوى الحرب ولتكن الأمور واضحة فالأمر يتعلق بمصالح فرنسا وستلجأ مع المملكة المتحدة إلى الأسلحة. لم يسبق للسفير أن رأى الوزير الفرنسي في مثل هذه الحالة. وكان بينو من جهته هادئا يوم 19 سبتمبر حينما كرر

من جديد نفس الأقوال في جوهرها لدالاس. ولكنه أضاف أنه كان ينبغي إيجاد حلٍّ في أقل من شهرٍ، وإلاّ فات الأوان وربما "سيستولي السوفييات على القناة". ولمَّح إلى أن لو ضعُف الغرب فمن الممكن أن تهاجم إسرائيل مصر بصورة استباقية وهذا يُعطي الحق للبريطانيين في إعادة احتلال القناة حسب ما نصت عليه معاهدة الانسحاب الموقعة قبل بضعة سنوات<sup>26</sup>. بعبارة أخرى كان بينو قد رسم لدالاس في ذلك اليوم المخطط الذي سيُقبِل الفرنسيون والبريطانيون على تنفيذه في نهاية الشهر المقبل. وبناء على ذلك يصعُبُ فهم ما ستشتكي منه واشنطن فيما بعد من كونها فوجئت بالعمليات الإسرائيلية والفرنسية الإنجليزية. والشيء الوحيد الذي يمكن لدالاس أن يشتكي منه كان استبعاده من معرفة تفاصيل المشروع<sup>27</sup>. ولكن كيف يمكنه أن يتوقع غير ذلك بالنظر إلى عدم موافقته على المشروع في حدِّ ذاته؟

وفي بداية شهر سبتمبر هذه قدم موريس دي جان Maurice Dejean السفير الفرنسي في موسكو عرضاً مُقلقا عن الوضع: الروس يقفون وراء عبد الناصر فهم يستغلون المشاعر القومية والمناهضة للاستعمار لدى العرب للالتفاف على الجناح الجنوبي لمنظمة الحلف الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط مع ضرب تنظيم حلف بغداد. وكان السفير قد كتب أنه في حالة هجوم فرنسي بريطاني لن يتدخل الروس ولكنهم سيُرسِلون العتاد وربما "متطوعين" إلى العرب. وكان ميكويان Mikoyan قد قال للسفير "هل تريدون فعلا شن حربٍ على مصر؟ [...] ألا ترون أن حرب الجزائر فيها كفاية؟ [...]، يمكنكم الادعاء [بخصوص هذا البلد] أن الأمر يتعلق بإقليم فرنسي. ولكن كيف الأمر بالنسبة لمصر؟ إن العالم العربي كله سيقف

ضدكم". وفي أثناء ذلك ظهرت صعوبات من جديد في الأمم المتحدة. فقد كانت باريس تريد أن تساعدوا واشنطن على منع إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال. وقال ممثلها هرفي ألفاند Hervé Alphand لهربير هوفر Herbert Hoover Jr. أن فرنسا تُعَوِّلُ هذه المرة أيضا على الولايات المتحدة لتمارس الضغط في هذا الاتجاه على بعض الحكومات. وقد أظهر هرفر بعض التحفظ: لو تمكنت فرنسا من الإعلان عن مخطط ليبرالي في الجزائر لكانت الأمور أسهل بطبيعة الحال. صحيح أن الولايات المتحدة تُساند فرنسا "من حيث المبدأ" ولكنها لا تستطيع أن تُصوّت ضد اختصاص الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة أو ضد إدراجها في جدول الأعمال<sup>28</sup>. وفي ناحية أخرى أيضا ومن وجهة نظر فرنسية كان الأفق مسدودا. وحسب سفير فرنسا في المغرب فإن سمعة عبد الناصر هناك كانت قد بلغت ذروتها بحكم أنه توصل إلى تسيير القناة وفي جعل حقوق المرور تُدفع من طرف عدد لا يُستهان به من البلدان التي تستعمل القناة. ونتيجة لذلك فإن الميول للقومية العربية يزداد والتهديدات بشأن الجزائر تتفاقم. أخيرا فإن سياسة "الاستقلال" مع المغرب وتونس سيتم التراجع عنها حتما في حال تعقدت قضية السويس. كان لا بُدَّ أن تبقى فرنسا قوية<sup>29</sup>. وهكذا كان القادة الفرنسيون الذين يُلاحقون من كلِّ جانب يرون أن سياستهم الخارجية مهددة بالانهيار.

اجتمعت جمعية مستعملي القناة في لندن من 19 إلى 21 سبتمبر. وكان الفرنسيون يريدون مُصادرة الحقوق المقبوضة في مقابل استعمال القناة. رفض المؤتمر ذلك ورأوا في ذلك إفراغا للمؤتمر من كلِّ جوهر. وبعد ذلك مباشرة نقل البريطانيون مشكلة السويس برمتها أمام مجلس الأمن التابع

لمنظمة الأمم المتحدة، وهو مسعى رأى دالاس أنه يتسم فعلا بالرعونة وأن البريطانيين لم يستشيروا قبل القيام به. ولم يُعط الفرنسيون موافقتهم سوى على مفض. وفي 25 سبتمبر عاد دالاس إلى حقوق المرور في القناة وشرح لألفاند أن الولايات المتحدة لم تكن لديها الوسائل لإجبار مجهزي السفن الأمريكيين على أن يدفعوا لجمعية المستعملين بدل أن يدفعوا للمصريين. وتساءل قائلاً زد على ذلك لو أغلق المصريون القناة هل الفرنسيون على استعداد لأن يدفعوا زيادة كلفة النقل عن طريق رأس الرجاء الصالح؟ طلب منه ألفاند في مقابل ذلك ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لأن تساعدكم في مثل هذا الاحتمال. ردّ دالاس أن هذا يتطلب ترخيصاً من الكونغرس. وبعد ذلك طرح الدبلوماسي الفرنسي سؤالاً حول الموقف الأمريكي في مجلس الأمن بشأن السويس. ولم يكن دالاس يستطيع أن يضمن له أي شيء نظراً لكونه تم استبعاده من طرف البريطانيين والفرنسيين من معرفة نواياهم. قال له ألفاند إنه أضحى إذن من العاجل أن تتكلم القوى الثلاث معاً، ورد عليه دالاس أنه كان من المفروض أن تفعله قبل طرح القضية أمام منظمة الأمم المتحدة. أما الآن فإن المصيبة قد وقعت<sup>30</sup>. وقد خاطب كاتب الدولة الأمريكي ماك ميلان وماكينس Makins، السفير البريطاني في منظمة الأمم المتحدة، بلهجة مُختلفة قليلاً: هذه المرة صارت الولايات المتحدة تمتلك ما تمنع به مستأجري السفن الأمريكيين من دفع الرسوم للمصريين ولكنها لا تتوفر على ما يُلزمهم على دفعها لجمعية المستعملين. فيما عدا ذلك، نفس الخطاب حول مخاطر الأعمال الثأرية التي قد تقوم بها القاهرة وعواقيها الوخيمة على لندن وباريس. ولم يكن دالاس يؤمن بإمكانية مصادرة

الحقوق المقبوضة من طرف مصر، وأقرّ ماك ميلان بأن بريطانيا العظمى لا يمكن أن تسمح لنفسها بمرور سفنها عبر رأس الرجاء الصالح وبالتالي نصح دالاس أنه من الأفضل أن تُترك الأمور على ما هي عليه "وإن كان الفرنسيون يُضمرّون غضباً شديداً بشأن هذا الموضوع". أجاب ماك ميلان بشكل يفتقر إلى الدقة وراح يُقابل آيزنهاور الذي كان "يأمل بصدق في أن إعادة انتخابه لا شك فيها". وكان الرئيس من جهته يأمل في "الأحداث شيء خطير بسبب عمل البريطانيين يُقلل من حظوظه"<sup>31</sup>.

في الواقع فإن "العمل" الذي كان يخشاه الرئيس يجري أصلاً في طور التحضير له في باريس حيث كان موشي ديان وغولدا ماير والوزير الأول الإسرائيلي بن قوريون مجتمعين يوم 30 سبتمبر مع بورجاس مونوري Bourgès Maunoury والجنرال شال. وكان بورجاس يتطلّع بحرارة إلى أن تُهاجم إسرائيل مصر من تلقاء نفسها وقبل الانتخابات الأمريكية. فقبل هذا الموعد - وكان بينو يُشاطر نفس الرأي- قد لا يستطيع الرئيس آيزنهاور أن يعترض على التدخل الفرنسي البريطاني خوفاً من أصوات اليهود في حين أن السياسة الأمريكية تعود إلى مجراها التقليدي فيما بعد، أي ستكون انعكاساً لإرادة الشركات البترولية الأمريكية التي كان الفرنسيون يعتقدون أنها مُنحازة إلى مُعسكر جبهة التحرير الوطني<sup>32</sup>. ورغم كل ذلك فإن الجنرال شال كان يعتقد أن واشنطن سوف لن تعترض على العملية. فمنظمة الحلف الأطلسي كانت قد زودت بالمعدات الطائرات الفرنسية والبريطانية الموجهة إلى قبرص وكان يرى في ذلك إشارة مشجعة من واشنطن. وصرح دايان أن الإسرائيليين يريدون التأكد من أن بريطانيا العظمى سوف لن تتصرف ضدهم للدفاع عن مصر. بعد أقل

من ثماني سنوات من إنشاء دولة إسرائيل لم تكن العلاقات بين لندن وتل أبيب تتسم بالثقة. وأكد بورجاس مونوري Bourges Mounoury لديان بأن فرنسا التي لم تكن تتوفر على طائرات مُقنبلة تُعَوَّلُ بالذات على المقنبلات البريطانية لمساعدة الإسرائيليين. ولكن هناك شيء آخر يُقلق الإسرائيليين حيث كان يبدو لهم أن الفرنسيين والبريطانيين يريدون أن يُسندوا إليهم أداء دور "الأشرار" طوال العملية كلها فيما يدخل البريطانيون المعركة باختيارهم أداء أفضل الأدوار. وحتى الساعة الأخيرة أكد بن غوريون ثقته فيما كان يبدو له "فكرة بريطانية" أي التباهي على حساب المصريين مع الادعاء بمعارضة أعمال إسرائيل الشريرة. ولكن الأمور سارت في مجراها، ففي اليوم الموالي كان دايان يتحادث مع الجنرال إيلي Ely رئيس الأركان الفرنسي بشأن العمليات المقبلة واحتياجات إسرائيل من المعدات العسكرية.

رحب إيلي بمخططات العملية التي أعدها دايان وفي اليوم الموالي توجه الجنرال شال إلى إسرائيل مع مجموعة من الضباط، وفي عين المكان حظي بإعجابهم أيضا ما رأوه لدى الجيش الإسرائيلي. وحسب تقاريرهم فإن الإسرائيليين باستطاعتهم الاستلاء على القناة والاحتفاظ بها إلى حين أن يصير الفرنسيون والبريطانيون على استعداد لضربها مع تحفظ واحد منهم يتمثل في كونهم سيكونون في حاجة إلى المساعدة الفرنسية لتحديد الطيران المصري<sup>33</sup>. تأكدت باريس من كون البريطانيين لن يتدخلوا إلى جانب المصريين ومع ذلك لم تتبدد الشكوك الإسرائيلية. وفي 10 أكتوبر شنت إسرائيل غارة كثيفة ثأرية على الأردن في قلقيلية. وكانت الأردن مازالت تحظى بدعم بريطانيا العظمى. وفي 18 من نفس الشهر وصل بن

غوريون إلى فرنسا بدعوة من غي مولي من أجل لقاء سافر الشهير rencontre de Sèvres بمنزل بوني دي لا شابال Bonnier de la Chapelle والد الشخص الذي قتل دارلان Darlan في مدينة الجزائر في ديسمبر من عام 1942. وبدأت المحادثات يوم 22 وانضم إليها البريطانيون لضبط المخطط نهائيا رغم نفورهم الواضح من التعاون مع الإسرائيليين. وحسب دايان فإن سيلوين لويد Sywin Lloyd أعلن أثناء الاجتماع أن الحل الوسط حول جمعية مستعملي قناة السويس قد تم قبوله في النهاية في منظمة الأمم المتحدة من طرف المصريين، ولكن فات الأوان، فقد قرر البريطانيون قلب نظام عبد الناصر<sup>34</sup>.

ومع ذلك فإن دالاس استمر في البحث عن اتفاق مُرضٍ مع المصريين يمكن من تجنب عمل عسكري. وكان يجهد تفاصيل المخطط الفرنسي البريطاني وخصوصا ما ينطوي عليه بالنسبة لإسرائيل. وكان من المفروض أن تراوده شكوك بعد ما كان قد قاله له بينو ولكن مصالح الاستخبارات الأمريكية رأت أن مثل هذا الهجوم مستبعد. وقد اشتكى كاتب الدولة الأمريكي يوم 27 سبتمبر من كون حلفائهم يتكون الأمريكيين "خارج مشروعاتهم". ولكنه هنا كان يُشيرُ إلى المبادرة البريطانية أمام مجلس الأمن. إلى جانب ذلك كان ألفاند Alphand قد تجنب المسألة بعدم مبالاة مؤكدا لدالاس أن فرنسا أيضا كانت تعارضُ اللجوء إلى الأمم المتحدة ولم تنضم إلى المبادرة سوى لإرضاء لندن. وكان دالاس قد لاحظ حينذاك "أنه من الطبيعي أن يجر الفرنسيون البريطانيين معهم في عمل عسكري، فقد كانت على كاهلهم حرب مع العرب وهذا يُعطيهم حليفا قويا". وساعد لقاء سافر Sèvres على تقوية شكوك واشنطن حتى وإن كان المسئولون

الأمريكيون لا يعرفون موضوعها على وجه التحديد. قال دالاس لأيزنهاور أن العلاقات بين الولايات المتحدة والفرنسيين والبريطانيين كانت سيئة لأن هؤلاء يشعرون أنهم لا يحظون بدعم واشنطن ويرون أن الأمريكيين هم المسئولون عن غياب النتائج. فقد كان أيزنهاور يرى أن على الولايات المتحدة أن تحتفظ بموقف مستقل في الأزمة "إلى حين أن نعرف ما يدور في رؤوسهم". ولم يُخفِ دالاس أمام مجلس الأمن القومي الأمريكي مرارته وشكوكه. فقد كان قد صرح يوم 5 أكتوبر أن العلاقات مع فرنسا "متوترة إلى درجة لم يسبق لها مثيل في الماضي". وإذا كان الفرنسيون متلهفون لاستعمال القوة في السويس فلأن ذلك صار "أمراً حيوياً بالنسبة إلى حربهم في إفريقيا الشمالية". وأضاف أن الولايات المتحدة كانت تُحاول جعل البريطانيين يتحلون بضبط النفس. أما الفرنسيون فقد كانوا يرون أن "ما دمنا حلفاء في منظمة الحلف الأطلسي فلنكن حلفاء في كل مكان في العالم". ويُضيف فيما بعد "نحن لا نعرف خطتهم ولم يسبق في الماضي خلال السنوات الأخيرة أن واجهنا وضعا لم تكن لدينا عنه أية فكرة عن نوايا حلفائنا البريطانيين والفرنسيين". إن جزءاً من المشكلة ناجم من أن بينو ولويد "لم يكن كلاهما رجلاً قوياً يتحدث لحكومته". إن قضية السويس كان من الممكن تسويتها عن طريق المفاوضات لو شاءوا وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستكون على خطأ لو شاركت في كل عمل يستخدم القوة<sup>35</sup>.

أرسل دالاس رسالة إلى ديلون الذي يرى مثله أن الفرنسيين كانوا ضعفاء وخاب أملهم ومغتاظين لكونهم لا يستطيعون التعويل على الولايات المتحدة خارج منظمة الحلف الأطلسي. وللمرء أن يتعجب من مثل هذا

الحكم لأن الفرنسيين قد يكونون على خطأ في خياراتهم السياسية ولا شك أنهم حانقين لعدم حصولهم على دعم واشنطن، ولكنهم نادرا ما ظهروا بمثل هذه الوحدة وبسلوك بمثل هذا العزم. من ناحية أخرى لاحظ ديلون أن البديل الوحيد للدعم الأمريكي لباريس على المدى البعيد هي الوحدة الأوروبية التي كانت تُساندها واشنطن خلافا لما قد يبدو. وفعلا وفي نفس الوقت الذي كانوا يتفاوضون حول السويس توقف وزير الخارجية الفرنسي عن المطالبة بوضع المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (EURATOM) والقطب الأوروبي على حدة في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. وهكذا صارت باريس تقبل بإنشاء السوق المشتركة بثلاث شروط فقط هي: أن يتم ضمان الانسجام في التشريعات الاجتماعية للبلدان الستة الأعضاء وأن تُلغى الرسوم على المنتجات الزراعية والصناعية وأن يُدرج الاتحاد الفرنسي في هذه السوق المشتركة<sup>36</sup>. وذكر ديلون أن ما كان يمنع فرنسا في الماضي من السعي إلى تحقيق الوحدة الأوروبية هو تعويلها على واشنطن وإذا كانت الآن تُحوّل وجهتها إلى أوروبا فلأن الولايات المتحدة قد خيبت أملها وأنها مُناهضة لسياستها. واختتم بالقول إنه مهما كان الحال فلا ينبغي على الولايات المتحدة أن تسعى إلى كسب مودة الفرنسيين من خلال دعم سياستهم في إفريقيا الشمالية<sup>37</sup>.

وفي 5 أكتوبر التقى دالاس في نيويورك بينو ولويد وطرح عليهما مباشرة السؤال المتعلق بالهدف من اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة: فهل الأمر كان يتعلق فعلا بالبحث عن تسوية سلمية لقضية السويس وليس "بتحضير الأرضية لاتخاذ تدابير أكثر حزما" أي التحضير للحرب؟ وقال لهما دالاس إن الرئيس آيزنهاور يعتقد أن هذه الحرب ستؤدي إلى وضع البلاد

بين أيدي الاتحاد السوفياتي. ورد عليه لويد ان بريطانيا العظمى قبلت بمسئولية اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة ولكن جمعية مستعملي قناة السويس برهنت على عدم كفايتها. وأضاف أن البريطانيين كانوا يتوفرون على مهلة عشرة أيام يتعين عليهم بعدها أن يتخذوا قرارا "بشأن ما سيفعلونه فيما بعد". وأكد بينو أن وقت التحرك قد حان. ولكن دالاس أجاب بأن الحرب ستكون كارثة، غير أن بينوردّ عليه بأن منظمة الحلف الأطلسي هي المعرضة للخطر. وبطبيعة الحال طالما هو باقٍ في منصبه لن يتخلى شخصيا عن الحلف الأطلسي ولكن الرأي العام الفرنسي كان مُحَرَّضا جدا، وفي الحرب الباردة فإن أفضل انتصار للروس هو تفتت الحلف. وما كان معرضا للخطر ليس فقط القناة وإنما الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية برمتها. كان ينبغي إجبار مصر على القبول بشروط الموقعين على مؤتمر لندن أي المراقبة الدولية على القناة وإلاّ ستكون الكارثة<sup>38</sup>.

وعلى الفور قدم دالاس لآيزنهاور تقريرا إلى آيزنهاور عن محادثاته مع بينو حيث أورد فيه أن بينو ولويد كان يعتقد كلاهما أن القوة وحدها قادرة على حفظ سمعة بلديهما. وقد أكد دالاس أن اللجوء إلى القوة يعني تسليم البلاد للسوفيات ولكن لم يُصغى إليه. وفي أثناء ذلك كان وزير الشؤون الخارجية المصري محمود فوزي قد أعلن أنه على استعداد للتفاوض على اتفاق مع جمعية مستعملي القناة. ولكن ديلون من باريس أرسل معلومات أخرى مُقلقة تقول إن الفرنسيين يشترطون إقامة مراقبة دولية على القناة وإلاّ فإنهم سيستعملون القوة. وكان عليهم أن يجدوا ذريعة ولكن الصراع الإسرائيلي العربي كان يمكنهم من تنظيم استفزاز.

ولاحظ أن الفرنسيين مرة أخرى كان لديهم شعور بأن الولايات المتحدة قد تخلت عنهم وقضية السويس أعطت دفعا جديدا لفكرة الوحدة الأوروبية ولكن أوروبا ذات نزعة حيادية. إن ثقة فرنسا في منظمة الحلف الأطلسي قد تصدعت. وختم ديلون بالقول إن الولايات المتحدة بدون شك ستنظر بعين القلق إلى أوروبا يقودها زعماء من اليسار من أمثال أنوران بيفان Aneurhan Bevan وبيترو نيني Pietro Nenni و دانيال ماير Daniel Mayer والحال أن الفرنسيين كانوا متجهين إلى هذا الاحتمال في حالة ما إذا ما تخلت عنهم الولايات المتحدة في السويس وفي الجزائر<sup>39</sup>.

وإن اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة الذي كان في المخطط البريطاني سيؤدي إلى الفشل كاد أن يكلل بالنجاح رغما عنهم. ولم يجد مجلس الأمن صعوبة في أن يتوصل إلى اتفاق حول مبادئ اشتغال القناة التي يصعب أن يجد المرء انتقادا لها. فهي تنص على حرية المرور في القناة للجميع واحترام السيادة المصرية والفصل الكامل بين القناة والسياسة وعلى التفاوض بشأن المبالغ والمستفيدين من المدفوعات وعلى نصوص للتحكيم في حالات النزاع. وقد ظهر أن مصر مستعدة للتوصل إلى حلّ وسط مع الأمم المتحدة وجمعية مستعملي القناة وأن لويد وفوزي أوشكا على التوصل إلى اتفاق. وقد أعجب آيزنهاور لدرجة أنه أعلن في يوم 13 أكتوبر أن "الأزمة قد أصبحت وراءنا"<sup>40</sup>. ولكن بينو الذي كان يرأس المجلس ألحّ في أن تكون الشروط هي الشروط بالذات التي اقترحها الأعضاء الثمانية عشر في الجمعية دون غيرها وبالتالي فقد منع التوصل إلى أي حلّ وسط. واشترط البريطانيون اللجوء إلى التصويت، وكما كان متوقعا فقد أثاروا الفيتو السوفياتي طالما أن المصريين وجدوا في هذه

الشروط مساسا بسيادتهم<sup>41</sup>. وكان دالاس متيقنا من أن هذا بالذات ما كان ينتظره الفرنسيون والبريطانيون منذ البداية ولكنهم رفضوا القبول بأن المحادثات قد انتهت نهائيا شأنهم شأن داق همرشولد Dag Hammerskjöld الذي كان مازال يعتقد في إمكانية التوصل إلى اتفاق. غير أن ذلك كان يفترض وجود إرادة في التوصل إلى حلٍ وسط، ولكن هذه الإرادة أصبحت غير متوفرة. وفي 15 أكتوبر أرسل لويد إلى دالاس رسالة أورد فيها تفاصيل مأخذه حيث كتب "إنها لحظة عصبية في العلاقات الإنجليزية الأمريكية" وأذره بأن الخلاف الحالي بين لندن وواشنطن قد تكون له أخطر الانعكاسات في بريطانيا العظمى<sup>42</sup>. وردّ عليه دالاس أنه هو والرئيس آيزنهاور كان قد صرح كلّ من جانبه أن الولايات المتحدة لم يسبق أن فكرت في "المرور بقوة" دون أي تنازل. وكان ردّ لويد عنيفا وقال بينو من جانبه أنه تعرض لعملية "غشّ" من جانب واشنطن.

ولما صار التوصل إلى حلٍ وسط مُستبعدا فقد وضع الفرنسيون والبريطانيون والإسرائيليون مخططهم موضع التنفيذ. وأخبر شابان دلماس Chaban Delmas ديلون بأن الهجوم الإسرائيلي على وشك الوقوع ولكن بنبرة جعلت السفير يعتقد أنه سيتم بعد بضعة أيام من الانتخابات الأمريكية. وهل أن الأمر يتعلق بحيلة من أجل تهدئة واشنطن بما أن بدء العملية قد سبق أن حُدد لنهاية شهر أكتوبر؟ وفي الواقع فإن البريطانيين قد ألحوا على أن تجري العملية قبل الانتخابات الأمريكية حيث قدروا في حساباتهم أنه يستحيل على إدارة آيزنهاور أن تفعل أي شيء خلال الأيام الأخيرة من الحملة. وحسب دوالاس فإن الإسرائيليين ربما قد علموا بأن آيزنهاور كان يعترّم توجيه نداء رسمي جديد من أجل السلام غداة

الانتخابات، وهذا ما قد عَجَّل بشن الهجوم ثم بعد ذلك بالتدخل الفرنسي الإنجليزي، وهذه رواية للوقائع أوردها كذلك فيما بعد كريستيان بينو<sup>43</sup> Christian Pineau. وقد كشفت طائرة تجسس "يو2" U2 عن وجود تجمع للقوات الإسرائيلية وعن تمركز في قبرص للقوات البريطانية كما مكنت وكالة الاستخبارات الأمريكية من التأكد من وشك وقوع العملية. والحال أن ديلون حينما أثار في وزارة الخارجية الفرنسية التحضيرات الإسرائيلية طمأنه لوي جوكس Louis Joze أمينها العام أنه لا شيء من هذا القبيل يجري التحضير له: فوزارة الخارجية ذاتها كانت مستبعدة من معرفة ما كان يجري الإعداد له في باريس<sup>44</sup>. وكان الإسرائيليون يُعَوِّلون على الطائرات الفرنسية والطيارين الفرنسيين<sup>45</sup> للدفاع عن فضائهم الجوّي وضرب الطائرات المصرية على الأرض قبل التمكن من غزو شبه جزيرة سيناء. ولذلك فقد تم إرسال أسراب من الطائرات إلى إسرائيل في أثناء الأسبوع الذي سبق شن الهجوم الإسرائيلي حيث تم فقط استبدال الألوان الفرنسية على الطائرات بالألوان الإسرائيلية. وكل هذا كان يفترض أن يُوفر تعاوناً وثيقاً وأن يُقدم الدليل – المُرحب به في واشنطن- على أن العملية كانت منذ البداية عملاً منسقاً بين تل أبيب وباريس ولندن، ومع ذلك ظل آيزنهاور مُتيقناً حتى النهاية تقريباً من أن البريطانيين – بطريقة أو بأخرى- لم يكونوا متورطين وان المسؤولين كانوا الإسرائيليين.

وليس من قبيل الصدف أن يتم خطف الطائرة التي كانت تنقل بن بلة ومحمد خيضر وثلاثة قادة آخرين من جبهة التحرير الوطني من طرف الفرنسيين في وسط أزمة السويس، فيما كان اجتماع ينعقد في مدينة

سافر Sèvres بين 22 و 24 أكتوبر بين الفرنسيين والبريطانيين. وقبل أسبوع تحركت البحرية الفرنسية بناء على معلومات تلقها على ما يبدو من المصالح الاستخبارات الإسرائيلية فاعترضت في المياه الدولية السفينة اليوغسلافية "لاتوس" l'Athos التي أبحرت من مصر في طريقها إلى المغرب وعلى متنها حمولة من الأسلحة موجهة إلى الثوار الجزائريين<sup>46</sup>. وصار الفرنسيون يمسكون بالدليل القاطع - وكأنهم في حاجة إلى ذلك - على صحة ما كانوا يعرفونه منذ زمن طويل، أي أن مصر تدعم بقوة الثوار الجزائريين. إضافة إلى ذلك فإن الحرب في الجزائر كانت قد أخذت منعطفًا دمويًا. ففي 30 سبتمبر كما رأينا - كانت حرب مدينة الجزائر قد اندلعت مع انفجار قنابل "الميلك بار" و "الكافتيريا"<sup>47</sup>. إن تفتيش السفينة واعتقال بن بلة ورفاقه بعد اختطاف طائرهم كان الغرض منها إفشال المحادثات السرية الجارية بين باريس وزعماء من جبهة التحرير الوطني حول شروط وقف إطلاق النار. وكان قد شارك محمد خيضر في ثلاثة لقاءات من اللقاءات الأربعة التي جرت في روما بين الفرنسيين والجزائريين<sup>48</sup>. ومع النجاح النسبي لتأطير العملية فقد تم الآن اتخاذ القرار بالتدخل في مصر واحتمال قلب نظام عبد الناصر. وبديهي أن الكثيرين في باريس وفي الجزائر كانوا يرون أنه لم يعد من الضروري التفاوض مع أناس أصبحوا بحملتهم الإرهابية محل نفور وصاروا على وشك أن يُمنوا بالهزيمة. وكان يسود الاعتقاد أن الثورة التي أصيبت بضربة في قمة قيادتها من خلال اعتقال قادتها سيتم القضاء عليها من الأساس بعد قلب نظام عبد الناصر.

إن اعتقال الزعماء الجزائريين كان منعطفًا في السياسة الفرنسية وفي نفس الوقت كانت قضية السويس قطيعة أساسية في علاقات باريس مع لندن ومع واشنطن. ويوجد سببان لذلك: السبب الأول يتمثل في أن أسر بن بلة أضاف شرطًا من الشروط التي جعلت مسألة المفاوضات العصبية حول وقف إطلاق النار في المقام الثاني، أي إطلاق سراحه. وما هو أخطر من ذلك هو أن ظروف القبض عليه تُثيرُ شكوكًا جدية بشأن استقرار سير الجمهورية الرابعة وبالتالي تساؤلات في واشنطن وفي منظمة الحلف الأطلسي بخصوص الخدمات التي يمكن أن يؤديها هذا النظام في المستقبل وحول مكانة فرنسا في الحلف الأطلسي. إن الطائفة التي كانت تنقل بن بلة انطلقت من الدار البيضاء متوجهة إلى تونس حيث كان من المنتظر أن يُعقد مؤتمر يضم السلطان محمد الخامس والرئيس بورقيبة والزعيم الوطني الجزائري لمناقشة مشاريع فدرالية شمال إفريقيا. وكان بورقيبة ومحمد الخامس يتنافسان على قيادة هذه الفدرالية التي كانا يريان فيها وسيلة لخدمة تطلعاتهما الشخصية وفي نفس الوقت بنية تمكن الجزائر من الحصول على الاستقلال مع الاحتفاظ بشكل من أشكال الصلة مع الاتحاد الفرنسي، ولكنها تعمل خصوصا على ظهور التأثير المعتدل لتونس والمغرب على أكثر الاتجاهات الجذرية الموجودة في الثورة الجزائرية. وكانت الفكرة قد نالت أيضا إعجاب واشنطن التي كانت ترى في ذلك وسيلة ناجعة لبناء مغرب عربي مستقل مناهض للشيعوية. وكان بن بلة ورفاقه قد توقفوا بالرباط أولا حيث استقبلهم السلطان، الشيء الذي أثار استياء باريس التي دعت محمد الخامس إلى توخي "الحذر" مع الجزائريين لكي لا يصدم الرأي العام الفرنسي. وكان السلطان

قد جعلهم يقولون إنه يريد أن يستقطب الاهتمام بدلا عن بورقيبة في ما يُشبهه مسابقة لنيل دور الوسيط في حرب الجزائر ويعتقد أنه يستطيع أن يحمل الجزائريين على أن يتحلوا بمزيد من الليونة في المحادثات السرية الجارية. وقد يكون قد وجد بعض ما يُرضيه في بروز الاستقلال هذا تجاه باريس. ولعل ما هو أساسي أكثر من ذلك هو أن العاهل المغربي كان ميالا إلى فكرة فيدرالية شمال إفريقية شريكة مع فرنسا ويأمل في ان يكون قائدها<sup>49</sup>.

وكان السلطان قد تم إقناعه بعدم السفر على نفس الطائرة مع بن بلة ولكنه كان يعتبر أن بن بلة الذي كان يُسافر على متن طائرة مغربية كان تحت حمايته وبالتالي فإن اختطاف طائرة بن بلة هو التعرض أيضا لمحمد الخامس سيما وأن الطائرة كانت في الأجواء الدولية حينما أجبرها الفرنسيون على أن تحط في وهران. فقد تلقى بعد ذلك الطيار الفرنسي الذي كان متعاقدا مع الخطوط الجوية المغربية من الجنرال فراندون Frandon قائد القوات الجوية في الجزائر أمرا بالتوجه إلى مدينة الجزائر. وكان لأكوست Lacoste غائبا حينذاك. وكان بيار كوساد Pierre Claussade الأمين العام للمندوبية العامة للحكومة هو الذي استقبل مبعوثين من الجنرال فراندون حيث قالوا لكوساد أن الجنرال يعتقد أن فرصة فريدة أتاحت لنا لضرب الثورة ضربة قاضية. وفي غياب لأكوست توجه كلوساد إلى كاتب الدولة للقوات المسلحة الذي أعطى موافقته. ولكن كلوساد ولوجون Lejeune لم يُحاول كلاهما أن يتصل بغي مولي الذي تم وضعه عن قصد أمام الأمر الواقع<sup>50</sup>. وبديهي أنه كان لدهيما ما يدعو إلى الاعتقاد أن غي مولي سيرفضُ إبداء موافقته وإلا، قاما باستشارته. كما أن

لاكوست الذي وافق على عملية الاختطاف عند عودته لم يسع هو الآخر إلى الاتصال برئيس الحكومة. وبالنسبة لواشنطن لا شك في أن اعتقال الزعماء الجزائريين كانت عملية وحشية ستميز بشكل بارز طريقة العمل في نهاية الجمهورية الرابعة.

أخبر الرئيس التونسي وسلطان المغرب واشنطن كل من جهته كما توجهت جبهة التحرير الوطني مباشرة إلى أيزنهاور للحصول على إطلاق سراح بن بلة. وكان محمد الخامس مستاء جدا\ معتبرا أن الفرنسيين قد عرضه لإهانة شخصية. فقد قال لـ لالوات Lalouette المكلف بالشؤون الفرنسية إن العملية في حد ذاتها تتجاوز حدود فهم الإنسان: فكل ما كان يفعله كان بدافع مساعدة فرنسا على تخطي صعوباتها وكان يعتقد أن باريس ترحب بجهوده لحمل الثوار على التحلي بمزيد من الليونة. في الأخير توجه قادة جبهة التحرير إلى تونس وقد وعدهم السلطان شخصيا بأنهم في طريق آمن<sup>51</sup>. أكد لالوات للسلطان أن سفارة فرنسا لم تكن على علم مسبق بعملية الاختطاف وذكره من جهة أخرى بأنه نصح المغاربة بأن يبقوا بعيدا عن القضية الجزائرية. في الحقيقة محمد الخامس تلقى من باريس إشارات مُتضاربة، وهو ما يمثل دليلا على مدى الفوضى السياسية التي كانت سائدة هناك.

إثر الإهانة الشخصية التي تعرض لها قطع سلطان المغرب العلاقات مع فرنسا احتجاجا على عملية الاختطاف. وطلبت فرنسا من واشنطن أن تتدخل لإعادة الروابط إلى ما كانت عليه ولكن واشنطن هذه المرة رفضت لأن ذلك "سيُقحمُ حتما الولايات المتحدة في مجمل القضية الجزائرية" ولأن فرنسا إلى غاية ذلك الوقت قد أعربت عن عدم موافقتها على أي

تدخل أمريكي في القضية<sup>52</sup>. وتجلى أيضا أن قطع العلاقات مع تونس يمثل عقبة على نفس الدرجة من الصعوبة. التقى منجي سليم، السفير التونسي مورفي Murphy في واشنطن رفقة الحبيب بورقيبة الابن للاحتجاج على اعتقال بن بلة وأذره بأن العلاقات مع فرنسا لا يمكن أن تُستأنف بصورة طبيعية ما لم يتم الافراج عن قادة جبهة التحرير الوطني. زد على ذلك أن تونس من الآن فصاعدا كانت مستعدة لدعم جهود البلدان العربية الأخرى لنقل القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة. وذكر المنجي سليم مورفي Murphy بأن تونس، منذ حصولها على الاستقلال، كانت تُطالب بجلاء القوات الفرنسية وطلب معرفة موقف واشنطن بشأن هذا الموضوع. ولم يكن مورفي يستطيع الإجابة عن هذا السؤال ولكن كان بإمكانه تذكير محاوريه أن الفرنسيين لهم حساسية مُفرطة تجاه التدخل في شؤونهم الداخلية " التي يعتبرون أن الجزائر جزءا منها"<sup>53</sup>. وفعلا فإن الفرنسيين أعلموا الأمريكيين فيما بعد بأنهم رحبوا بكون الأمريكيين لا يتدخلون في قضية اختطاف الطائرة "لأن ذلك ربما أدى إلى ردّ فعل عنيف من فرنسا"<sup>54</sup>.

وكان الأمريكيون يعلمون أن باريس قد شرعت في محادثات سرية مع جبهة التحرير الوطني وقد وجدوا في ذلك أمرا مشجعا. وحسب مصادرهم فإن أربعة من قادة الثوار في المهجر بالقاهرة كانوا يأملون في التوصل إلى اتفاق مع باريس حول شروط وقف إطلاق النار، كما أن سلطان المغرب كان يعمل على جعل الجزائريين يتخلون عن الاعتراف بالحق في الاستقلال كشرط مسبق للمفاوضات<sup>55</sup>. وكانت الحكومة الفرنسية قد أجرت اتصالات سرية مع قيادة الثورة من شهر أفريل إلى أكتوبر بشأن شروط

وقف إطلاق النار كما جرت لقاءات غير رسمية حول إمكانية الشروع في مفاوضات رسمية بين مسئولين من الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العمالية SFIO وممثلين عن جبهة التحرير الوطني. وكان بيار كومين Pierre Commin ووبيار هيريو Pierre Herbaut من جهة وأحمد يزيد وأحمد فرنسيس من جهة أخرى قد التقوا في شهر جويلية 1956 في بلغراد ثم في روما في شهر سبتمبر وفي 22 من نفس الشهر في بلغراد مرة أخرى. وكانوا قد توصلوا إلى مشروع اتفاق حول وقف إطلاق النار والمفاوضات. وربما لم يستطع أي من مجموعتي المتفاوضين إقناع قادتهم في باريس وفي القاهرة، ولكن على الأقل لم يقع قطع المحادثات قبل أن يتم إفشالها عقب اختطاف طائرة بن بلة واعتقاله<sup>56</sup>. وكان أحمد يزيد عائدا من منصبه لدى الأمم المتحدة حين اختطاف الطائرة حيث صرح لممثلي الكتلة الأفرو آسيوية أن قادة جبهة التحرير الوطني كانوا قد تلقوا تطمينات بأنهم في طريق آمن من جانب باريس وأن الحكومة الفرنسية ضمنت أمنهم بسبب المفاوضات الجارية<sup>57</sup>. وبأسرهم فإن الفرنسيين قد أخلفوا وعدهم.

وتكلم بورقيبة من جهته مباشرة مع آلان سافاري Alain Savary الوزير المكلف بالشئون المغربية والتونسية الذي كان قد شجب أسر القادة الجزائريين حيث وصفه بأنه "عمل قرصنة فاضح لم يسبق له مثيل". واحتجاجا على ذلك أقدم سافاري على الاستقالة من الحكومة بعد مدة قصيرة. ولعل ذلك يمثل دليلا آخر على الفوضى السياسية المتفاقمة في باريس. وانضم سلطان المغرب إلى بورقيبة ليطلب من الأمريكيين أن يتدخلوا للحصول على إطلاق سراح بن بلة ورفاقه. وقد شجبت واشنطن بقوة عملية الاختطاف والأسر. وفي حديث مع آيزنهاور أثار دالاس تخوفاته

بشأن أزمة السويس وأعرب في نفس الوقت للرئيس عن خشيته من "إقدام البريطانيين والفرنسيين على خوض مواجهات استعمارية مع محاولة فرض منطقتهم بالقوة في الشرق الأوسط وإفريقيا ومن أن يؤول ذلك إلى عملية انتحارية". وكتب لدالاس أن الرئيس "أشار إلى أنه يُشاطرهُ تماما انشغاله في هذا الصدد"<sup>58</sup>. أخيرا وفي باريس جاهر من جانبهم مسئولون كبار في وزارة الخارجية كانوا مبعدين عن العملية، بلوم حكومتهم ومن بينهم جان داريدون Jean Daridon الذي حذا حذو سافاري وشجب العملية التي قال عنها أنها "عمل من الأعمال الجنونية" وطلب هو أيضا من الأمريكيين محاولة التدخل لدى حكومة غي مولي للحصول على إطلاق سراح قادة الثوار.

وكان البريطانيون هم أيضا منشغلين بانهيار الحكومة الفرنسية حيث كان سيلوين لويد Selwyn Lloyd يشتكي أمام السفير الأمريكي من كونه ملزما بالتعاون مع الفرنسيين. ومن ضمن ما كان يُفكر فيه "هو أن الفرنسيين كانوا من الناحية السياسية أغبياء وأنه يمكن التعويل عليهم في ارتكاب أجمل الحماقات مثل أسر خمسة مسئولين جزائريين<sup>59</sup>. وقبل الأمريكيون في النهاية على مضمض أنه "ليس من حقهم من الناحية القانونية" أن يتدخلوا. أما عن البريطانيين الذين باشروا في نفس الوقت التحضيرات للهجوم على مصر مع الفرنسيين فإنهم لم يكونوا أكثر تحمُّسا للقيام بهذا التدخل<sup>60</sup>. وهذا كان يُؤسف له أكثر من أي شيء آخر لأن الحكومة الفرنسية بنفسها كانت منقسمة بشأن إمكانية إطلاق سراح القادة الجزائريين. ويبدو أن غي مولي كان في الأول موافقا على ذلك وحينذاك كان في استطاعة البريطانيين ترجيح الكفة. وما كان يمنع واشنطن من اتخاذ

موقف واضح هو غياب معلومات أكيدة حول السير الدقيق للأحداث. وقد قال غي مولي على انفراد للأمريكيين أنه تم إخفاء العملية عنه وفيما بعد لم يكن أمامه خيار سوى الموافقة عليها. ولكن في العلن كان قد تولى تغطيتها والدفاع عنها وتحمل شخصيا المسؤولية عنها. وفي رده العنيف على كل من تونس والرباط ذكّر غي مولي أن القضية الجزائرية كانت قضية داخلية فرنسية وأن فرنسا مازالت من الناحية القانونية مسئولة عن الطيران المغربي وأن العسكريين الفرنسيين كان من حقهم أن يُعطوا الأمر بالهبوط لطيار فرنسي ولطائرة تُقل مواطنين فرنسيين يبحث عنهم القضاء الفرنسي<sup>61</sup>.

ولكن سافاري Savary أكد بعد استقالة ما قاله للتونسيين وللمغاربة وأن واشنطن كانت تعلم أصلا أن العملية التي تم ضبط تفاصيلها قبل خمسة أيام من طرف الجيش ومصالحة الاستخبارات كانت ترمي فعلا إلى إفشال المفاوضات. غير أنه أضاف أيضا أمرا جديدا هو أن غي مولي وبعضا من أعضاء حكومته تم إخبارهم بالمشروع وقامت مناقشات ساخنة حيث كان كثير من الأعضاء يؤيدون المشروع فيما كان رئيس الوزراء نفسه من بين آخرين معارضين له. وفي نهاية المناقشة أعطى غي مولي تعليمات بأن لا تتم العملية. وكانت واشنطن تتوفر على كل الأسباب التي تجعلها ترى في رواية سافاري رواية جديرة بالثقة لكونه شاهدا مباشرا للأحداث التي يرويها، ولكن كان يوجد أكثر من ذلك، فقد اتصل غي مولي بقائد منظمة الحلف الأطلسي، الجنرال غرونتر Gruenther، وكان هذا الأخير قد رأى رد الفعل الساخن لرئيس الحكومة حيث فسره على أنه يعني بالتدقيق عدم الامتثال لأوامره. ومن هنا جاء انزعاجه تجاه الأمريكيين الذين كانوا

يتوفرون على الدليل على أن فقدان الحكومة للسلطة السياسية قد تفاقمت أصلاً إلى ما بعد ما يمكن أن يتصوره المرء حينذاك<sup>62</sup>. بعد أسربن بلة قيل الكثير عن أنه وجدت في أوراقه وثائق تكشف أن شركات أمريكية تُعوّل على منحها حقوقاً للبحث والاستكشاف البترولي عند حصول الجزائر على الاستقلال، وهو بمثابة دليل على أن الولايات المتحدة كانت تدعم الثورة الجزائرية. ولكن في الأيام التي أعقبت عملية الاختطاف كانت واشنطن تعلم أن دراسة الوثائق المحجوزة أظهرت أنه خلافاً لما أوردته الصحافة الفرنسية المختصة في الإثارة فإن "تورط شركات أو مواطنين أمريكيين كان محدوداً جداً"<sup>63</sup>. وكان بإمكان الحكومة الفرنسية أن تؤكد بسهولة وجود وثائق من خلال نشرها لو كانت في حوزتها، وإلا كان بإمكانها تكذيبها مثلما كانت طلبته منها واشنطن. ولم تفعل الحكومة الفرنسية لا هذا ولا ذلك. وحسب السفارة الفرنسية التي ألحّت في الحصول على تكذيب رسمي من غي مولي فإن هذا الأخير كان يعلم في النهاية أن مزاعم الصحافة لم تكن على أساس ولكن بعد أن أكد عكس ذلك في الأول. ويُقال أن لاکوست Lacoste قد أبلغ الخبر للصحافة دون أن يتأكد منه. وبعد الكشف عن أن الخبر غير صحيح كانت رئاسة الحكومة الفرنسية ترغب في نشر تكذيبٍ ولكنها تراجعته بعد أن ظهر أن مصدره كان لاکوست لأن الأمر من الناحية السياسية كان مستحيلاً. ولاحظ ماتيو لوران Matthew Looran أنه "لابد من أن غي مولي يخاف حقاً من لاکوست لكي تنفر الحكومة من اتخاذ موقف علني حول المسألة". إن حُبث الفرنسيين كان واضحاً سيما وأنهم في الوقت بالذات الذي نُشرت إشاعات بتواطؤ الشركات البترولية الأمريكية والثوار الجزائريين، كانوا

يبدلون من جهتهم كلّ ما كان في وسعهم للحصول على قبول هذه الشركات بأن تُباشر العمل وتستثمر في استغلال بترول الصحراء. فقد كان مسئول في مكتب البحث عن البترول يجول حينذاك في الولايات المتحدة لجلب الشركات الأمريكية لاستغلال ما في باطن الأرض الجزائرية<sup>64</sup>. ثم إن عجز غي مولي عن تكذيب ما كان يعلم أنه غير صحيح عزز في واشنطن صورة حكومة فرنسية أنها تفتقر تماما إلى الانضباط وفيها ينتهج بعض الوزراء أي أولئك المكلفين بالدفاع وبالجزائر سياستهم الخاصة دون الرجوع إلى رئيس حكومة عاجز عن أن يمنعهم من ذلك. وكان بينو كثيرا ما يُكرر في واشنطن أن فرنسا ستفاوض مع السكان المسلمين بمجرد أن تجد أمامها "مفاوضين مقبولين" تثق فيهم. وكان الأمريكيون قد اكتشفوا أنهم أيضا يفتقرون إلى هذا النوع من المفاوضين على مستوى الحكومة الفرنسية.

إن أسر بن بلة كان قد أثار قلق القادة الأمريكيين. كما اثارت مشاركة طيارين فرنسيين بعد أسبوع من الهجوم الإسرائيلي على مصر غضبا شديدا لديهم<sup>65</sup>. وكان الفرنسيون يؤكدون بطبيعة الحال أن التدخل الفرنسي لا يرمي سوى إلى الحفاظ على المصالح الغربية في منطقة القناة وإلى القضاء على القومية العربية، ولكن من البديهي أنهم كانوا يبحثون خصوصا عن حلّ لمعضلتهم الجزائرية. وقد انزعج دالاس انزعاجا شديدا للأكاذيب التي كان يرويها له البريطانيون والفرنسيون الآن. ففي حين كانت مصالح الاستخبارات الأمريكية تقول أن الهجوم الإسرائيلي دون ريب محتملا كبداية لعملية حربية تشترك فيها البلدان الثلاثة، كانت لندن وباريس تقولان أنهما لا تعرفان شيئا عمّا كان الإسرائيليون يُدبرون له<sup>66</sup>.

وفي عصر يوم 29 أكتوبر استولى رجال المظلات الإسرائيليون على ممر "ميتلا" الجبلي. وفي اليوم الموالي كانت قوات أريال شارون Ariel Sharon قد توغلت في صحراء سيناء لتلتقي برجال المظلات. ويرى في ذلك دالاس، وقد قاله لأيزنهاور في نفس اليوم، أن التواطؤ الإسرائيلي الفرنسي البريطاني بات واضحا. من ناحية أخرى لم تكن لأيٍّ من الفاعلين الثلاثة مسألة القناة قائمة بمفردها، فالإسرائيليون كانوا قلقين عن أمنهم وكان البريطانيون منشغلين بموقعهم في الخليج الفارسي. أما الفرنسيون فكانوا يعتقدون أنهم بهذه العملية يحمون أوضاعهم في الجزائر. وبعد شن الهجوم الإسرائيلي وجه الفرنسيون والبريطانيون - مثلما كانوا مقتنعين به في مؤتمر سافر Conférence de Sèvres - إنذارا أخيرا إلى مصر وظاهريا إلى إسرائيل وجد فيه دالاس "فضاظة وخشونة مُفرطة" حيث وضع مصر على قدم المساواة مع إسرائيل المُعتدية واشتروا زيادة على ذلك قبولها لاحتلال أراضيها في منطقة القناة في حين كانت قوات الإسرائيليين على بُعد خمسة عشر كيلومترا فقط من هذه المنطقة. كما أن الإنذار كان غير مقبول في واشنطن بقدر ما كان غير مقبول في القاهرة. وفي ذلك اليوم قال دالاس لألفاند أن "هذا اليوم هو أحلك الأيام منذ عدة سنوات في العلاقات بين إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة"<sup>67</sup>. وقال للبريطانيين "إن الثقة التي كانت قائمة بيننا ربما ستزول"<sup>68</sup>.

وسرعان ما أجبرت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى على القبول بوقف إطلاق النار الذي اضطرت فرنسا للالتزام به هي أيضا وحصلت فيما بعد على انسحاب إسرائيل من سيناء. وإن التزام الواقع بين حملة السويس والانتخابات الرئاسية أثار سخطا شديدا لدى أيزنهاور، فقد تلقى ديلتون

فعلا من باريس تأكيدا بأنه لن يتم الشروع في أية عملية عسكرية - إن كان لا بد منها- قبل إجراء هذه الانتخابات. وقد صرح دالاس أنه "من الآن فصاعدا يتعين على الولايات المتحدة أن تتصرف كزعيم وأن تكف عن اللعب كالبهلوان بين علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا العظمى وبين تفهمها للبلدان المستقلة حديثا والمتحررة من الاستعمار"<sup>69</sup>. وكانت الولايات المتحدة تعلم منذ البداية أن فرنسا كانت تريد اللجوء إلى القوة. وكان الأمر يتعلق بمشروع فرنسي انضم إليه البريطانيون. وكان كاتب الدولة يرى في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية مصدر خطرٍ خاص ولكنه لاحظ من جهة أخرى أنه باستثناء هولندا والبرتغال كل بلدان منظمة الحلف الأطلسي كانت مناهضة للحملة الفرنسية البريطانية، وأضاف أن هذا من شأنه أن يكون بمثابة إعلانٍ لنهاية استعمار بلدين تصرف كلاهما من خلال حكومته "ضد آرائنا ومبادئنا في الوقت ذاته"<sup>70</sup>.

في 2 نوفمبر تمت المصادقة إذن بسهولة على قرار يطلب الوقف الفوري لإطلاق النار من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وتلقى هوفر Hoover نائب كاتب الدولة الأمريكي الشكر من البلدان العربية على الموقف الحازم الذي وقفته الولايات المتحدة. وصرح الممثل الفرنسي من جانبه في كابو لودج Cabot Lodge أن بلده كان ساخطا لأن التعامل معه يتم كالتعامل مع عبد الناصر، الجاني، ثم تكلم عن العواقب الجدية التي ستعرض لها العلاقات الفرنسية الأمريكية. ولكن الآلة العسكرية الثقيلة البريطانية كانت مازالت في طريقها لكي تكون جاهزة لمنع المظليين من النزول على بور سعيد قبل يوم 5 نوفمبر، ولكن الإسرائيليين كانوا باقين في مواقعهم على بُعد بضعة كيلومترات من القناة بعد أن حققوا انتصارا

مُبينا على المصريين. وفي أثناء ذلك أنذر السوفييات الفرنسيين والبريطانيين بوجود التوقف، وحين نزل المظليون بالقرب من بور سعيد يوم 5 نوفمبر هدد بولغانين Bolganine وخروتشاف Khroustchev بتوجيهه وابل من الصواريخ النووية على باريس ولندن في حالة ما إذا لم ينسحبوا. طلب حينذاك الفرنسيون الذين فقدوا صوابهم من واشنطن أن يردوا على التهديدات السوفياتية. وسلم ألفاند رسالة إلى آيزنهاور فيما استدعى غي مولي ديون ليطلب من الولايات المتحدة أن تُنذر بوضوح الاتحاد السوفياتي بأنها ستدافع عن حلفائها من أجل تجنب السوفييات الوقوع في "خطأ حسابات". وردّ عليه ديون بأن في رأيه وفي حالة وقوع هجوم نووي ستتحرك منظمة الحلف الأطلسي وستقف الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا<sup>71</sup>. ومع ذلك طلب غي مولي بأن تؤكد ذلك واشنطن، وهو أمر لم يستطع ديون أن يحصل عليه. واندعش الفرنسيون حينما لم يحصل الطلب الملح المقدم من طرف ألفاند إلى وزارة الخارجية على أكثر من ذلك. ولا غرابة دون شك في أن يرى المرء في هذا سبب خيبة أمل فرنسا في منظمة الحلف الأطلسي. وقال مورفي لألفاند إنه في جميع الحالات تتمثل الوسيلة الوحيدة لتدارك الأوضاع في أن يقبل البريطانيون والفرنسيون بوقف إطلاق النار. أما تهديدات موسكو فذلك كان موضوع آخر، فهي تستدرج منظمة الحلف الأطلسي وتفترض وقوع اعتداء مباشر على أحد حلفاء الولايات المتحدة. في الواقع كان الفرنسيون قد سبقتهم لندن، فقد كان مورفي على علم بوقف إطلاق النار البريطاني الذي يستجيب للتهديد الروسي ويُجنب الولايات المتحدة عناء أي تحرك<sup>72</sup>.

وبعد وقف إطلاق النار في جوٍّ مسموم تبادل الفرنسيون والأمريكيون عبارات اللوم العنيفة. ففي أثناء محادثات مع مورفي قال له ألفاند إنه كان يرى اليد المؤذية لكاتب الدولة الأمريكي في مقالات الصحافة الأمريكية التي كانت تضع على قدم المساواة حملة السويس وسحق الثورة المجرية من طرف موسكو. أجابه مورفي أن هذا غير صحيح. ولكن كاتب الدولة لم يكن في استطاعته أن يمنع البعض من إقامة تقارب بين الحدين. زد على ذلك أن بينو كان قد روج من جانبه حكايات "وهمية" تقول أن عبد الناصر يكون قد أراد أن يستقيل ولكن السفير الأمريكي في القاهرة جعله يعدل عن ذلك؟ ولما كان ألفاند يلح على أنه كان من المفروض أن تعترف الإدارة الأمريكية بأن التدخل السوفياتي المباشر في قضية السويس يجعل منظمة الحلف الأطلسي تتحرك، ورفض مورفي أن يقبل بأن السوفيات لم يكن أبدا في نيتهم أن يتدخلوا. آخر تبادل للحديث حول مؤتمر باندونغ Bandung: قال ألفاند إنه علم بأن الولايات المتحدة كانت تنوي قيادة العملية. أجاب مورفي أن كل هذا ما هو إلا إشاعات مبالغ فيها. نهاية الحديث.

وحسب تحليل وزارة الخارجية الفرنسية كانت قضية السويس كارثة حقيقية. فالعملية لم تحقق أي هدف من أهدافها ما عدا تحطيم القوة الجوية المصرية على الأرض بعد أن أعيد بناؤها حديثا. فيما عدا ذلك كان عبد الناصر قد زادت سمعته وموسكو أفلتت من التنديد الذي كانت تستحقه بحكم تدخلها في المجر كما أن العلاقات بين البلدان الغربية الثلاثة قد ساءت. وخرج موقف فرنسا في الجزائر مهلهلا من هذه الأزمة بدل أن يتعزز. وظلت إسرائيل مهددة وقناة السويس مُغلقة. وحشرت

الولايات المتحدة فرنسا في "مأزق في غاية الصعوبة" وحرمتها من الدعم في أصعب الأوقات. فقد كانت قد تخلت عنها في الهند الصينية ورفضت دعمها في الجزائر والآن تتحالف مع الروس والعرب. ولم يكن في استطاعة باريس أن لا تشك جديا في مدى صحة احتجاجات واشنطن بصدقتها وتضامنها. وقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية تقول إن في السويس "اختارت الولايات المتحدة أن تعمل لتحقيق فشلنا". والأخطر من ذلك أنه رغم كل شيء فإن أمن فرنسا متوقف على التحالف الأمريكي. وكان على فرنسا إما أن تجعل الأمريكيين ينضمون إلى وجهة نظرها، وهو أمر مستحيل، وإما القبول بوجهة نظرهم، وهو أمر بطبيعة الحال غير مقبول. ومع هذا فقد كان ذلك هو الخيار الوحيد. وكان الخيار الآخر الوحيد يتمثل في وجود أوروبا قوية ومستقلة، ولكن أوروبا هذه مازالت لم تولد بعد، وفي انتظار ذلك كان التهديد السوفياتي موجودا على الأبواب. وخلصت المذكورة التي لخصناها الآن إلى القول إن إفريقيا الشمالية بالنسبة إلى فرنسا تظل مفتاح معظم المشاكل مع حلفائها؛ فإيجاد حلٍ للقضية الجزائرية كان أمرا أساسيا لإعادة الوحدة بين الثلاثة الكبار<sup>73</sup>.

وبصورة أعم كان يُنظرُ إلى موقف واشنطن خلال قضية السويس في باريس على أنه خيانة مهينة وغير مفهومة. واستمرت واشنطن في سياستها المناصرة للعرب وأندرت بالمناسبة بلدانا صديقة مستقلة، وهي طريقة جيدة لإظهار حرية تحركها تجاه "حلفاء مزعجين، وتمكن في ذات الوقت الشركات البترولية الأمريكية من التقدم في الشرق الأوسط. وكانت باريس في الختام ترى يائسة أن وزارة الخارجية الأمريكية صارت من الآن فصاعدا مُناصرة للعرب. وكان بإمكان المحليين في وزارة الخارجية

الفرنسية أن يضيفوا عن جدارة أيضا أنها معادية لفرنسا. وكان فعلا روبرت مورفي Robert Murphy وليفينغستون ميرشانت Livingston Merchant وهيربرت هوفر Herbert Hoover Jr. نوابا أو مساعدين لكتاب الدولة ويشكلون مع هنري كابو لودج Henri Cabot Lodge في منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المسئولين، لا يُعيرون أي اهتمام للخصوصيات اللفظية التي ينفرد بها الفرنسيون. فبالنسبة إليهم بتعين على فرنسا أن تختار بكل بساطة بين القبول بسياسة واشنطن كما هي أو أن ترفضها، وفي هذه الحالة ما عليها إلا أن تتصرف لمعالجة قضاياها وحدها. إن مُعاداة هذه المجموعة للفرنسيين قد تفوقت بسهولة على التعاطف الذي كان معروفا لدى دالاس تجاههم وبالتالي على كرم الضيافة الذي حظي به هذا الأخير خلال أزمة السويس. ووجد مورفي والآخرين أنفسهم أسياد وزارة الخارجية طوال تلك الأيام. ولا شك في أن الرئيس آيزنهاور كان - من بين رجال الدولة الأمريكيين - الأفضل في فهم موقف الفرنسيين ولكن، حسب ظروف الحال وحسب الموضوعات المطروحة على النقاش، كان قادرا في نفس الوقت أن يضيق ذرعا بهم وأن يتعاطف مع وجهة نظرهم<sup>74</sup>. أما عن كريستيان هرتر Christian Herter الرقم الثاني في وزارة الخارجية الأمريكية والذي خلف دالاس فيما بعد فيبدو أنه يُشاطر مشاعر الآخرين المناوئة للفرنسيين. أخيرا، فإن دالاس نفسه الذي كان على صلة مدة طويلة بفرنسا لم تكن له علاقات شخصية حقيقية مع أي من المسئولين السياسيين الفرنسيين، وبعد أيام من قضية السويس كان ما يزال خارج اللعبة بعد العملية التي أجراها والتي كشفت إصابته بالسرطان الذي أودى بحياته بعد ثلاث سنوات.<sup>75</sup>

في جانفي 1957 عُلِم في باريس أن le FTUC منح مؤخرا قرضا بقيمة أربعين مليون فرنك للنقابات المغربية والتونسية والجزائرية لمساعدتها على إنشاء رابطة دولية للنقابات العربية التي يكون مقرها في القاهرة<sup>76</sup>. إنها كانت القطرة التي أفاضت الكأس. وقد سجلت وزارة الخارجية الفرنسية بقلق أن الصحافة "الوطنية" الجدية ذاتها هاجمت الأمريكيين "بكل الحماس الذي يتسم به الحزب الشيوعي الفرنسي" فيما استمرت الإشاعات في الانتشار حول الاتفاق بين بن بلة والشركات البترولية الأمريكية والمزعوم اكتشافه ضمن أوراق كانت في حوزة الزعيم الجزائري حين أسره. وفي باريس صارت الشكوك تحوم أكثر فأكثر في أن الولايات المتحدة تريد طرد الفرنسيين تماما من الجزائر مع الأمل في أن تقيم بها الهيمنة الأمريكية بدل النفوذ والمصالح الفرنسية<sup>77</sup>. وفي مدينة الجزائر لم تتوقف التقارير التي ترد إليها والتي تُعرب عن شعور الأوروبيين بأنهم تعرضوا للخيانة فيما كان الثوار يرون في فشل حملة السويس تشجيعا لهم. وكان غي مولي نفسه يرى أن شعبية عبد الناصر قد تعاضمت أكثر من أي وقت آخر في شمال إفريقيا حيث كانت الأوضاع سائرة إلى التدهور لا محالة<sup>78</sup>.

كل هذا أدى إلى ما تم وصفه بـ "عريضة مناهضة لأمريكا" وإلى ظهور ما يُسمى بـ "الزعة الغيمولية الوطنية". وكان غي مولي قد صرح أمام ديلون في أواخر شهر نوفمبر 1956 أنه حزين لشعور الفرنسيين بالمعاداة لأمريكا وأكد أن حكومته ستجهد في محاربة هذا الشعور. إنها كلمات جميلة ولكنها كانت مرفقة بتهديد: لقد أضاف أن تصريح مساندة من آيزنهاور أمر لا بُد منه لأن "انتماء فرنسا لمنظمة الحلف الأطلسي لم يعد مضمونا"<sup>79</sup>. نصح ديلون بأن يُؤخذ هذا التهديد مأخذ الجد. فمصادر السفارة تقول

فعلا أن في الفرع الفرنسي للأممية العمالية "المناصرة عموما لأمريكا" لم يعد التفهم والتعاطف تجاه سياسة الولايات المتحدة موجودين". وكان بول ديفينا Paul Devinat وهو اشتراكي متعاطف مع الأمريكيين، يقول إن الأوضاع "تتدهور بسرعة لم يكن يرى رجل مثله محنك في السياسة أن هذا أمر ممكن". وحينما حاول الدفاع عن السياسة الأمريكية أثار ردود فعل لدرجة أنه اضطر لأن يغادر المنصة. وحسب ما قاله فإن "حائطا" و"طنيا" مناهضا لأمريكا كان يُقام في فرنسا. كما أن النزعة "البوجادية" كانت تنتشر وكان يجري الحديث عن انقلاب عسكري بواسطة "أي جنرال يستطيع أداء المهمة حتى ولو كان الجنرال جوان لوي"، ثم إن ديغول يمكنه بسهولة لو شاء أن يعود إلى السلطة<sup>80</sup>. وكان الجنرال جوان الذي اختار التقاعد قبل أيام قد توجه شخصيا إلى الرئيس آيزنهاور مع واينغند Weygand ليقول له أن موقف الولايات المتحدة كان سيقود الفرنسيين إلى فقدان الثقة في الحلف الأطلسي. وإن عدم ردّ واشنطن على تهديدات موسكو النووية يُظهر على ما يبدو أن الأمريكيين كانوا مستعدين لأن يُسلموا للروس شمال إفريقيا والجناح الجنوبي لمنظمة الحلف الأطلسي. واعتبر الجنرال آلان أنهما يُمثلان التقاليد العسكرية التي تضمن استمرارية الدولة عكس عدم استقرار الحكومات المتعاقبة المتولد عن اللعبة بين الأحزاب والتكتلات. وبذلك فإن الجنرالان قد أظهرتا مرة أخرى لواشنطن إلى أي مدى تدهورت في فرنسا العلاقات بين العسكريين والمدنيين<sup>81</sup>.

ومن كل هذا استخلص ديلون أن استقرار النظام كان مهددا. وكان يرى من غير المحتمل أن يلجأ الجنرال جوان إلى القيام بانقلاب عسكري بالنظر إلى ما يتسم به من ذكاء سياسي ومن ذكاء خالص (حاصل الذكاء عنده

تقيّداً بما قاله ديلون بالضبط)، ولكنه نصح الرئيس بالرد بجفاف على الجنرالات، وهذا ما فعله آيزنهاور غير أن ديغول كان أمراً آخر، فقد كان "نبته مُعمّرة بصدد التفكير" أما عن الجيش وحسب "مصادره فقد ضاق ذرعاً فعلاً بالجمهورية الرابعة" وكان قادتها يرون أن نتائج قضية السويس قد "أظهرت إفلاس النظام البرلماني في فرنسا وحسب ديلون فإن عقلية الفرنسيين كانت "غير طبيعية منذ 1940". فهم لا يستطيعون أن يدركوا أن بلدهم أصبح قوة من الدرجة الثانية وربما من الدرجة الثالثة. لقد كانت صدمة "لم يقع إدراك طابعها المتفجر في الولايات المتحدة ولا في مكان آخر". وعلى المستوى الفوري والملموس، كانوا غاضبين على الأمريكيين لأنهم لم يردوا على التهديدات النووية السوفياتية وكانوا ساخطين على رفضهم تزويدهم بالبترول. في هذه الأوقات لم يكن للفرنسيين ولا لقادتهم "مزاج منطقي". وأضاف ديلون أن "الخطاب الحالي المناهض لمنظمة الحلف الأطلسي يشغل بالنا بكل جدية". فقد كان يعتقد أن فرنسا قادرة على مغادرة الأمم المتحدة والحلف الأطلسي "والبقاء في عُرلة ذات نزعة حيادية".

وهل كان المسئولون الأمريكيون يعتبرون عودة ديغول إمكانية جديدة؟ السؤال مطروح طالما أن الوثائق تُبين أنه في أوقات مُختلفة من تاريخ الجمهورية الرابعة كلّما بدا استقرار النظام مهددا يتم الحديث عن إمكانية عودة ديغول، والولايات المتحدة أقامت معه في كل مرة اتصالات غير علنية ومُطمئنة. وقد لوحظ أن هذه الاتصالات غير العلنية قد تكثفت في ديسمبر 1956. وفي 19 ديسمبر تقابل السفير الأمريكي مع آلان سافاري Alain Savary الذي تكلم مع ديغول ووجده في "غاية الليبرالية"

بشأن شمال إفريقيا وخصوصا الجزائر حيث "كان له" ذكاء أفضل بالواقع من لاکوست". فقد كان يقبل بفيدرالية على قدر كافٍ من المرونة يمكن لفرنسا أن تكون لها فيها روابط مع الجزائر. لقد كان "مناصرا للسلطة وليس محافظا" (ربما كان ديلون يُفضل العكس دون شك) وبالإمكان أن يتحالف مع مجموعة منداس فرنس ومع اليسار المتمثل في الفرع الفرنسي للأمية العمالية SFIO للوصول إلى الحكم. كما كان ميشال ديبري Michel Debré قد تكلم مع ديغول وقال لديلون أنه رأى "لأول مرة منذ 1952 [...] أن الجزائر يعتقد في وجود إمكانية للعودة إلى الحكم". وهذا لم يكن صحيحا بأكمله: فغداة ديان بيان فو Diène Bien Phu كان ديغول قد اعتقد في وجود مثل هذه الإمكانية. لكن هذا لا يهم. وحسب ديبري فإن فرنسا لا يمكنها أن تبقى لو فقدت الجزائر، وهذا يجعلها إما أن تلجأ إلى ديغول وإما إلى الشيوعية. أخيرا فإن الناطق باسم الإليزي غانيفال Ganeval أخبر ديلون أنه في حالة قلب نظام غي مولي فإن الرئيس سيُعين بليفن Pleven أو بفليمين Pflimlin أو ديغول de Gaulle. لمحاولة تشكيل حكومة. وكتب ديلون أنه "فوجئ بأن غانيفال Ganeval يتكلم صراحة عن أزمة لكي يستنجد الرئيس كوتي Coty بديغول - وهذا لن يعني سوى اختفاء ولو مؤقتا للجمهورية الرابعة مثلما عُرفت منذ الحرب<sup>82</sup>.

وفي أثناء ذلك في واشنطن كان آلان دالاس Allen Dulles يستعرض أمام مجلس الأمن القومي الأمريكي NSC التصاعد المخيف للمشاعر المناهضة لأمريكا في فرنسا خلال المدة الأخيرة. وبصورة ملموسة أكثر كان الرئيس آيزنهاور من كون محطات بنزين في فرنسا ترفض تزويد السياح الأمريكيين

شأنها شأن بعض سيارات الأجرة الباريسية التي ترفض نقلهم. وبالنسبة لجون فوستر دالاس John Foster Dulles كان الفرنسيون قد خدعوا الولايات المتحدة في قضية السويس و"يحاولون الآن إلقاء المسؤولية على [واشنطن]". ولكن الفرنسيين والبريطانيين لن يكون لديهم البترول ما لم يمتثلوا لقرارا منظمة الأمم المتحدة. وفي أثناء ذلك بلغت شعبية غي مولي مستوى لم يسبق له نظير بفضل رأي عام يعرف كيف يستميله من خلال إثارة الحماس لديه "جبهة التحرير الوطني لم تظل صامدة سوى لأنها تشعر بأن عزمنا ينهار شيئا فشيئا"، وكان يقول وهو يُندد ببعض الصحف "إن جزءا من الصحافة الفرنسية لها تأثير سيئ على هذا التطور". كما أنه يقول وهو يندد ببعضهم دون تسميتهم، الولايات المتحدة ("مصالح اقتصادية أجنبية قوية تتحرك مثلنا")<sup>83</sup>، وكان يُعجل من جهة أخرى في صنع القنبلة الذرية ويسعى إلى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ويُكثف الجهود من أجل تحقيق الوحدة الأوروبية مع إبرام معاهدة روما في النهاية.

هل توجد علاقة سببية بين فشل عملية السويس والقبول بالسوق الأوروبية المشتركة؟ في عام 1987 وفي ندوة حول الوحدة الأوروبية كان بيار غيان Pierre Guillen قد قال أن غي مولي يرى أن الالتزام بالوحدة الأوروبية كان وسيلة للتعويض عن الإهانة التي وقعت في السويس. وهذا قول سرعان ما كذّبه كريستيان بينو الحاضر في الندوة والذي أكد على أن هذه العملية قررها غي مولي بنفسه قبل بداية الأزمة<sup>84</sup>. إنه قول لا يمكن تجنبه ولكنه لا يستوفي الموضوع. في الواقع كان قرار القبول بالسوق المشتركة قد تم اتخاذه على إثر نقاش داخلي اختلفت حوله الآراء أساسا

بين موظفي المالية الذين كانوا يرون في الانفتاح على المنافسة الأوروبية الوسيلة التي تحمل الاقتصاد الفرنسي على زيادة إنتاجيته وفي الطرف المقابل يرى في ذلك موظفو وزارة الخارجية ضرورة الإبقاء على نظام الحماية التقليدية<sup>85</sup>. ولا شك أن غي مولي وبينو كانا دوماً "أوروبيين" من حيث المبدأ ولكن حينما أصبحت على رأس الحكومة لم يكن الأول واضحاً في البداية بشأن طبيعة أوروبا التي يرغب فيها. وكانت اللجنة الحكومية المشتركة المكونة في مسين Messine في شهر جوان 1955 قد نشرت ما توصلت إليه من نتائج في شهر أبريل 1956 ودعت من جهة إلى إنشاء وكالة نووية مفتوحة لكل الأوروبيين "أوراتوم" ومن جهة أخرى وكالة اتحاد جمركي، أي السوق المشتركة. وعلى إثر جان موني Jean Monnet، كان غي مولي يُفضل مقارنة قطاعية للاندماج الأوروبي، فقد كان يرى أنها أكثر قابلية للإنجاز من سوق مشتركة. وكان الفرنسيون يُناصرون بحزم فكرة إقامة الـ "أوراتوم" لأنهم يأملون الحصول منها على تمويل مصنع فصل النظائر *usine de séparation des isotopes* في بيرالاتت Pirrelatte الذي لا بد منه لتحقيق برنامجهم النووي. ولكن غي مولي كان متحفظاً تجاه اتحاد أوروبي لا تشمل بريطانيا العظمى، وفي الواقع وفي أوجه أزمة السويس، كان قد ذهب إلى حد أنه اقتراح في مبادرة يائسة منه بلندن إنشاء اتحاد اقتصادي بين فرنسا وبريطانيا العظمى وهذه الفكرة أعيد طرحها في سياق آخر من المشروع الذي سرعان ما اندثر والذي أعده تشرشل Churchill وديغول أثناء معركة فرنسا في عام 1940. ولكن البريطانيين رغم تعاونهم العسكري مع باريس أثناء قضية السويس يفضلون في النهاية بدل السوق المشتركة إنشاء رابطة أوروبية للتبادل الحرّ تُستثنى فيها الفلاحة

وتعريفات جمركية مشتركة. إن السبب الحاسم في الانضمام إلى السوق المشتركة نجدهُ في القضية الجزائرية والإمبراطورية الاستعمارية. ففرنسا من الناحية التقليدية كان لها احتكار التجارة مع المستعمرات وكانت ترى في المستعمرات أساس تطلعاتها إلى مكانة القوة العالمية، بينما في باريس مازالت سائدة أفكار تعود إلى ثلاثين سنة مضت حول نظام الاكتفاء الذاتي. ولكن بعد اندلاع الثورة الجزائرية انتشرت الفكرة القائلة بأن التصنيع والنمو الاجتماعي والاقتصادي هو السبيل الوحيد لمنع السكان الأصليين من التفكير في المطالبة باستقلالهم<sup>86</sup>. وكان منداس فرانس عازما على وضع مثل هذا البرنامج موضع التنفيذ في الجزائر وبدأ الإعداد لما سيُصبحُ معروفا في عهد ديغول بمخطط قسنطينة منذُ 1956 في وزارة المالية في حكومة غي مولي<sup>87</sup>. غير أن تمويل مثل هذه المشاريع التنموية كانت تتطلب مبالغ ضخمة لم تكن فرنسا على ما يبدو قادرة على أن توفرها بمفردها. ومن هنا جاءت فكرة إشراك أطراف أوروبية شركاء مع فرنسا في تنمية الاتحاد الفرنسي. وحينذاك يمكن أن تُصبح باريس مركز أوروبا موحدة وإفريقيا متوحدة ترتبط فيما بينهما بشبكة علاقات ثقافية وسياسية، وهذا ما كانت تُعبر عنه آنذاك الكلمة الرائجة "أورافريك" Eurafrique. وعلى رأس هذه المنظمة يمكن لفرنسا أن تحقق هدفها المتمثل في أن تكون (أو أن تُصبح) قوة عالمية عظمى وأن تجد مكانتها إلى جانب الأنجلو سكسون. وفي صائفة 1956 كانت فكرة "أورافريك" قد نالت إعجاب قطاعات هامة من الرأي العام وصار العديد من مجموعات الضغط يدافعون عنها<sup>88</sup>.

وكانت توجد مسألة القنبلة النووية الفرنسية. وحتى قبل اندلاع الحرب كانت فرنسا مركز بحث نووي. وبعد عام 1945 توجه البحث نحو التطبيقات المدنية ولكن إمكانية التطور العسكري ظل موجودا. وتم اتخاذ قرار الشروع في برنامج سلاح نووي في عام 1954 من طرف مهندس فرانس وأكده إيدغار فور Edgar Faure في السنة الموالية. ولم يكن موقف غي مولي بشأن المسألة واضحا حين وصوله إلى الحكومة، وفي الأول كانت إرادة النواب هي التي أجبرته على الاستمرار في البرنامج. وفي ربيع عام 1956 قبل بالتوقيع على مهلة وقف للتجارب النووية مدتها خمس سنوات، وهذا لم تكن له تبعات لكون المهندسين لم يكن يتوقعون التوصل إلى صنع القنبلة النووية قبل عام 1961. ولكن في نفس هذه السنة بالذات لوحظ أن الموقف الأمريكي حول الدفاع الأوروبي بدأ يتغير.

وعند وصوله إلى السلطة في عام 1952 كانت سياسة التجديد التي انتهجها أيزنهاور تستند إلى فكرة "الأعمال الثأرية المكثفة" في حال وقوع هجوم سوفياتي حتى ولو حدث بالقوى التقليدية فقط. ولكن واشنطن تفكر الآن في ردِّ مُتصاعد، الشيء الذي يجعلها تطلب من حلفائها الأوروبيين تطوير قواهم التقليدية الخاصة<sup>89</sup>. وسرعان ما صار هؤلاء الحلفاء يتساءلون أكثر فأكثر حول نوايا الولايات المتحدة وعلى وجه التحديد بشأن إرادتهم في اللجوء أو عدم اللجوء إلى السلاح النووي، والنتيجة كانت في 1956-1957 حيث كان كل بلد من البلدان الأوروبية الكبرى يُفكرُ في قواتها الذرية الخاصة. ثم إن قضية السويس عززت عزيمة غي مولي في الاستمرار في العمل الذي بدأه اسلافه في الحكم. غير أن قرار صنع القنبلة النووية ينطوي على استثمارات ضخمة شأنه شأن

"أورافريك"، وكان في هذا سبب وجيه لاختيار الوحدة الأوروبية. وبناء على ذلك تم اتخاذ القرار في باريس بين شهري جانفي وأكتوبر 1956، بقبول العلاقة بين "أوراتوم" (المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية) EURATOM والسوق المشترك شريطة أن يندرج في هذه الأخيرة الاتحاد الفرنسي والفلاحة في نفس الوقت.

كان المستشار الألماني كونراد آديناور Konrad Adenauer يشعر بنفس المخاوف بشأن الموقف الأمريكي. ومن هنا ظهرت هذه المفارقة: ففي حين كانت الولايات المتحدة تدعم التكامل الأوروبي، الشيء الذي مكن المفاوضات حول السوق المشتركة من الخروج من المأزق، كان ذلك بالذات ردّ فعل أمريكي في عام 1956. وفي حقيقة الأمر كان الأمريكيون بشأن السوق المشتركة يُظهرون أنهم حذرين خشية أن ينقلب الدعم الصريح ضد المشروع<sup>90</sup>. حضر آديناور إلى باريس في ختام المفاوضات حول إبرام معاهدة روما وأعرب عن احتقاره للموقف الأمريكي في قضية السويس. فحسب المستشار الألماني كانت الولايات المتحدة قد تركت منظمة الحلف الأطلسي بدون قيادة تجاه عبد الناصر بعد أن قامت هي بإشغال فتيل الأزمة من خلال انسحابها من سدّ أسوان. وفي واشنطن كان المستشار الألماني قد سأل ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة - في حالة هجوم مباشر ضدها- على خوض حرب نووية، ولم يتلق سؤاله أبدا جوابا مُقنعا. وتكونت لدى المستشار شكوك أكبر حول احتمال ردّ أمريكي عنيف في حالة وقوع هجوم على أوروبا وحدها. وكان آديناور يقول أن الأمريكيين لم يسبق أن عرفوا الحرب حقيقة، وفي جيشهم لا نجد سوى جنديا واحدا من أصل ثلاثين أو خمسين قد خاض معارك في ميدان القتال<sup>91</sup>.

وبعد عامين طرح ديغول نفس الأسئلة وأجاب عنها بطريقته من خلال الاستمرار في البرنامج النووي الذي انطلق في عهد الجمهورية الرابعة وانسحاب فرنسا من القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي. ومهما يكن من حال فإن قضية السويس دفعت بالمستشار آديناور إلى القبول بشروط الوقاية التي وضعتها باريس كثمن للدخول في السوق المشتركة، ووعده أن ألمانيا ستساهم في مخطط الاستثمار المشترك في إفريقيا الفرنسية. أصبح حينذاك الطريق معبدا لبناء المجموعة الأوروبية. وفي الوقت الذي تم إخباره بالاهتمام الذي يُبديه البعض لعودة ديغول إلى الحكم، كان ديغول يرى أن مخاطر الأزمة بدأت تندثر. وكان هذا رأي أحد المستشارين في السفارة أيضا حيث كان شارل و. يوست Charles W. Yost يعتقد، بفضل بعض "المبادرات المشجعة" من جانب الأمريكيين، من المفروض أن يبقى غي مولي في منصبه وأن تتراجع حدة الخطاب المناهض لأمريكا. وكان يوست يرى أن تقارير مصالح الاستخبارات الفرنسية كانت تُبالغ في تدمير الجيش من النظام، وهو رأي كانت السفارة في مجموعها ترفض أن تنضم إليه. وأبدت الأيام أنها كانت على صواب بطبيعة الحال. ولكن يوست كان يرى أن الجزائر ستضع الصداقة الفرنسية الأمريكية على المحك: "إننا نرى أنه من باب المحتمل أننا لا نستطيع إرضاء الفرنسيين، وفي هذه الحالة فإن انفجارات أخرى عنيفة ضدنا يمكن أن تقع<sup>91</sup>. وفي أثناء ذلك أعطى غي مولي انطلاقة جديدة لسياسته الأوروبية شارحا في أسلوب ديغولي أن أوروبا الموحدة ستكون بمثابة عامل موازنة في وجه أي عملية اقتسام للعالم بين موسكو وواشنطن كما حدث في يالطا مُضيفا "أننا سنكون أولى ضحايا هذه العملية"<sup>93</sup>. وهذا الخطاب رده

بينو Pineau حيث قال "أما التهديد السوفياتي وعدم الاكتراث الأمريكي لابدّ من الشروع في بناء أوروبا". أخيرا قرر غي مولي أن عداء الولايات المتحدة للبرنامج النووي الفرنسي لن يمنع فرنسا من الاستمرار فيه. فالبلاد مستقلة وستعمل على تطوير أسلحتها النووية وستكتسب الثقة بنفسها ضد التهديد بغزو سوفياتي وبالتالي فإنها ستتقوى بذاتها في ذات الوقت مع مجموعة شمال الأطلسي<sup>94</sup>.

من جانبه كان دوغلاس ديلون Douglas Dillon متخوفا "من الخسائر المستديمة للحلف الأطلسي"، اللهم إذا تداركت الولايات المتحدة نُدرة البترول لدى الأوروبيين وتوقفت عن دعم عبد الناصر وتلتقي بحلفائها<sup>95</sup>. ولاحظ أن في ألمانيا أيضا والمجر والسويس أعطت دفعا جديدا لمواصلة التكامل الأوروبي التي هي الوسيلة الوحيدة للتأثير في المستقبل<sup>96</sup>. وفي بريطانيا العظمى أحدثت قضية السويس أثرا معاكسا واضطر إيدن Eden في الأخير لأن يستقيل رغم أن الكثير من كبار المسئولين البريطانيين كانوا غاضبين مثل الفرنسيين عن موقف دالاس وأيزنهاور. ولكن بشأن السويس لم تحصل الحكومة أبدا على توافق في الآراء. وعلى رأس العماليين هوغ غاسكل Hugh Gaitskell كان قد اعترض على العملية بصخب بدعم غير علني من الأمريكيين. وخلص البريطانيون إلى القول أنه كان ينبغي أن نبقي شركاء مُحتمِشمين لواشنطن وأن لا نتضامن مع باريس بما أن "الأمريكيين، شأنهم شأن العرب لا يتحمّلون الفرنسيين"<sup>97</sup>. وما أعطى حفزا لوايتهول Whitehall كان أيضا التهديدات الواقعة على الجنيه الإسترليني وكذلك الأخذ في الاعتبار الرأي العام السائد في بلدان

الكومنوالث الذي أهملت لندن استشارته قبل عملية السويس والذي كان مناهضا لها.

في فرنسا كان هنا توافقا في الآراء يكاد يكون شاملا حول قضية السويس طالما أن السويس كانت مرتبطة بالجزائر. وبعد ذلك اغتنم غي مولي الموجة المعادية للشيوعية التي كانت تجتاح البلاد بعد اجتياح المجر من طرف الوحدات العسكرية السوفياتية. وعلى الأمد البعيد كان لقضية السويس نتيجة تمثلت في توجه السياسة الفرنسية نحو "استقلال" أدى في عهد ديغول إلى حدّ الانسحاب من القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي. وسجل ديغول عقب الأزمة أن الرأي العام الفرنسي يلهب غضبا بسبب الإهانة التي وجهها الأمريكيون والتي جعلت من الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة كبش فداء لعمل جنوني من جانب الحكومة. وكانت النتيجة مُضنية ورأى أن الاستفزاز المفرط لفرنسا قد يجعلها تغادر الأمم المتحدة ومنظمة الحلف الأطلسي وتختار الحياد وتعمل مع موسكو على إيجاد اتفاق يمكنه من الاحتفاظ بالجزائر. إن شبح "تسوية على مستوى الكرة الأرضية" تظل تهديدا دائما في نظر السياسة الفرنسية. والأفضل بكثير - حسب ما كتبه - هو أن يعمل الأمريكيون على التعاون مع فرنسا وإلا "قد تقوم في فرنسا حكومة لها قدرة على الإضرار بالأمن الغربي تفوق بكثير قدرة عبد الناصر".

# الفصل الثالث اضطلال النظام

يصعب الحديث عن تدهور العلاقات الفرنسية الأمريكية في عام 1957. ففي نهاية 1956 كانت العلاقات بين البلدين سيئة أكثر من أي وقت مضى، ولكن ما حدث في أثناء هذه السنة هو أنه في كل مرة يقع أمر يحول دون التوصل إلى التفاهم. وتبقى القضية الجزائرية هي موضوع الخلاف الأساسي. كما أن تحالف الأمريكيين مع فرنسا يُزعجهم في منظمة الأمم المتحدة حيث تتعالى الأصوات المناهضة للاستعمار. وزيادة على ذلك فإن وجود مقر الأمم المتحدة في نيويورك جعل مندوبي جبهة التحرير الوطني الموجودين فيها كـ "ملاحظين" يقومون بنشاطهم على التراب الأمريكي بكل حرية، وهذا ما كان يُثير غيظ فرنسا. من ناحية أخرى فإن ممارسة التعذيب في الجزائر الذي شاع الحديث عنه والذي ساهم في جعل الصحافة والرأي العام الأمريكيين يقفان ضد فرنسا، أصبح مصدرا من مصادر المشاكل في العلاقات مع بريطانيا العظمى. ثم إن الخلافات بشأن القضية الجزائرية امتدت لتشمل تونس والمغرب حيث كانت باريس ترى إهانة في كل الخطوات التي تخطوها واشنطن لإقامة علاقات نظيفة بين الولايات المتحدة وهذين البلدين. وفيما عدا المغرب العربي فإن الخلافات كانت كثيرة أيضا. ولم يكن الأمريكيون يريدون أو يستطيعون القبول بوجود برنامج نووي فرنسي مستقل وقد سعوا إلى عرقلة تحقيقه وكانوا قلقين من التقدم الذي تُحرزُهُ الشراكة الفرنسية الألمانية، وعلى استعداد للتوصل إلى تعاون في مجال الأسلحة النووية. ووسط كل هذا نجح الفرنسيون مرة أخرى في خلق أزمة في ميزان المدفوعات لديهم وهذا في وقت حققوا خلاله نموًا اقتصاديا وازدهارا لم يسبق له مثيل. وفي الحين اقترح الأمريكيون بشكل يكاد يكون فطريا برنامج مساعدة مع أن

الإشارات التي تدل على الإختلالات في سير النظام صارت متعددة وكان عدد من المسئولين في السفارة الأمريكية يفكرون مرة أخرى في اللجوء إلى خيار "ديغول".

وفي الوقت ذاته وجد الأمريكيون أنفسهم مع البريطانيين هذه المرة في خلاف مع باريس بخصوص تزويد تونس بالأسلحة التي تراها ضرورية لإبقاء البلاد في المعسكر الغربي في حين يعترض الفرنسيون على ذلك بشدة بسبب المعونة التي تقدمها تونس - على حد قولهم - للثوار الجزائريين. وإن حل هذه الأزمة انتهى إلى عودة "العلاقات الخاصة" بين واشنطن ولندن، ونتج عن ذلك أن فرنسا وجدت نفسها مُبعدة عما كانت تحلم به في إنشاء نادي "الثلاثة الكبار". وفي نهاية سنة 1957 هذه كانت الولايات المتحدة إذن مستعدة لأن لا تنتظر أي شيء من نظام عاجز عن مراقبة جيشه وإدارته وعن إقامة حكومات مستقرة تُعَمِّرُ بعض الوقت وعن وضع ترتيب في أموالها واقتصادها. لقد امتلأ الكأس ولم تبق سوى القطرة التي تُفِيضُهُ. وهذا ما أحدثته قضية ساقية سيدي يوسف. إن تشعب هذه القضية يتطلب دراسة مُعمقة وسيُخصص لها الفصل التالي. وقد شكل موقف واشنطن من القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة مصدر خلاف دائم مع باريس. وبعد كارثة السويس شعر القادة الفرنسيون ببعض الارتياح بما حققه الجيش من انتصار في "معركة مدينة الجزائر" في شتاء عام 1956-1957، ولكن ذلك أثار مسألة اللجوء إلى التعذيب في محاربة خطر الإرهاب. ففي شهر جانفي وحده استطاع حوالي 120 رجلا من جبهة التحرير الوطني أن يشنوا أكثر من حوالي مائة هجوم. كما تم إصدار أمر بشن إضراب عام يوم 28 جانفي، وهو اليوم المقرر لأن تتولى

فيه الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة دراسة القضية الجزائرية. وتمت دعوة السكان المسلمين إلى النزول إلى الشوارع من أجل محاولة التوصل إلى جعل الأمم المتحدة تولى المزيد من الاهتمام للأوضاع في الجزائر. وردًا على ذلك دعا لاکوست Lacoste المظليين التابعين للجنرال ماسو Massu ليستولوا على حي القصبة ويمارسوا فيه تعذيبا ممنهجا بهدف كسر البنية التحتية "للإرهاب" وإجبار التجار بالقوة فتح محلاتهم في اليوم المقرر للإضراب العام<sup>1</sup>. وعليه فإن المعركة قد تم كسبها والاعتداءات توقفت وفشل الإضراب ولذلك فإن الأمم المتحدة لم تذهب إلى أبعد من المصادقة على القرار غير المؤذي الذي سبق أن صادقت عليه قبل عام. ولكن الوسائل التي استعملها الفرنسيون لكسب هذه المعركة ربما قد جعلتهم يخسرون الحرب نهائيا<sup>2</sup>. فاللجوء إلى التعذيب قد أحدث شرخا بين المثقفين الفرنسيين الذين انتقلوا من إدانة هذه الممارسات إلى التنديد بالحرب الاستعمارية من جهة، وبين الجيش والحكومة اللذين أصبح المعارضون لهذه الحرب يحملانها مسؤولية الاستمرار فيها من جهة أخرى. وإذا كان غي مولي Guy Mollet قد أُلزم بإنشاء لجنة لـ"حقوق الإنسان" لتتكفل بمشكلة التعذيب، فإن حكومته ومن خلفه لم يتوانوا في أن يعاقبوا بقسوة الصحافة من خلال حجز الصحف التي تتضمن مقالات يرون فيها إهانة للجيش قبل أن تصدر. إن التعذيب وفرض رقابة الصحافة وتنصيب حكومة عسكرية في مدينة الجزائر كلها أعمال كانت قد قامت بها حكومة اشتراكية من الناحية الرسمية.

ثم إن الدعوة للإضراب والمظاهرات نجحت مع ذلك في استقطاب اهتمام منظمة الأمم المتحدة ورأى الأمريكيون أن فرنسا كانت على غير صواب

حينما أنكرت اختصاص المنظمة الدولية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية. وكان من المفروض - في رأيهم - أن يطرحوا على منظمة الأمم المتحدة "الوقائع" والدفاع عن قضيتهم. وكان من المفروض "إفهامها" أن الولايات المتحدة لا تستطيع دعم قرار يرفض اختصاص الأمم المتحدة لأن ذلك يجعلها تفقد نفوذها ويُضعفُ حظوظها في الحصول بعد ذلك على قرار "مُعتدل" بشأن القضية الجزائرية.

وكان يرى كابو لودج Cabot Lodj أن دعم باريس يُعرض لخطر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ويمثل "موافقة لا مبرر لها لمواقف فرنسا الاستعمارية المعتادة"<sup>3</sup>. رفضت الجمعية العامة في النهاية القرار غير المُضمر الذي يُعرب عن الأمل في الوصول إلى حلٍّ سلمي ديمقراطي وعادل في الجزائر يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة. لكن الأمريكيين لم يكن في استطاعتهم أن يضمنوا أن الأمور ستسير على هذا النحو في المرة القادمة في غياب مشروع لبرالي خاص بالجزائر. فقد وعد الفرنسيون بإعداد مشروع في هذا الصدد في "القانون الإطار" المنتظر، وهو وعد لا يستطيعون الوفاء به.

وفي انتظار ذلك فلا وجود للقوات الفرنسية في كل أرجاء الجزائر ولا هزيمة "الإرهاب" في مدينة الجزائر يمكنه ضمان نهاية الحرب في المستقبل القريب. بل على العكس فقد كانت الثورة كالأفعوان الأسطوري الذي رآه أوغست Auguste أي رأس مقطوع يتولد عنه ألف رأس. فبالنظر إلى أن تونس والمغرب اللذين أصبح كلاهما دولة مستقلة، لم يكن هناك ما يمنع الثوار من أن يجدوا فيهما ملجأً وقيموا قواعد ينطلقون منها لشن هجمات في الجزائر. وبناء على ذلك فإن الحدود الجزائرية المغربية

والجزائرية التونسية أضحت من جديد مسرحا لمواجهات عنيفة. وكان الوضع أكثر صعوبة على الحدود الجزائرية التونسية ولكنها أدت إلى تدهور متساوٍ لعلاقات فرنسا مع البلدين. وفي أثناء صيف عام 1957 قام الفرنسيون بإنشاء "خط موريس" (وهو اسم وزير الدفاع المحسوب على "الصقور") لجعل الحدود التونسية مُغلقة بإحكام. وهذا الخط مُكون من أسلاك شائكة مُكهربة ومن عقبات أخرى سرعان ما تفتن الثوار إلى كيفية تخطيها: في شتاء عام 1957 - 1958 استمر تمركز العمليات في الحدود التونسية<sup>4</sup>. وفي الخريف كان أندري موريس André Moris قد اسند مراقبة الحدود الجزائرية للجيش وحده. ومن فرنسا ذاتها ازدادت الضغوط للترخيص بمزيد من الغارات العقابية على تونس التي يهتمونها بالمشاركة في الحرب إلى جانب جبهة التحرير الوطني، وهي الغارات التي قد تؤدي إلى تدويل الحرب.

كانت واشنطن تأسفُ لمشاكل فرنسا مع تونس والمغرب. ولم يستطع أيٌّ من البلدين أن يتجنب إدخاله في حرب الجزائر التي بفضلها حصل كلٌّ من البلدين على استقلاله. وكان الأمريكيون قد وافقوا وشجعوا في الكواليس المفاوضات من أجل الاستقلال التي أجراها الفرنسيون وصاروا يعتبرون أن البلدين الجارين للجزائر قاعدتان تتسمان بالاستقرار وينتهجان سياسة مناهضة للشيوعية ومناصرة للغرب في عالم ثالث غير مستقر وخطير<sup>5</sup>. وكانت الولايات المتحدة تستحسن على الخصوص سياسة الرئيس الحبيب بورقيبة كرجل وطني معتدل ومناهض للشيوعية وكانوا يفكرون في جعل تونس تقون برسم الطريق في إفريقيا كي تتمكن البلدان النامية من جني ثمار اقتصادية من تحالفها مع الغرب. أما المغرب

وبصورة مماثلة فقد كانت واشنطن ترى في السلطان محمد الخامس نموذجا في الاعتدال والصواب، ولكن البلد لا يرقى إلى درجة يكون فيها مرجعا بحكم النظام الملكي الإقطاعي الذي كان يحكمه. والفرنسيون أيضا من جانبهم كان لديهم ما يدعو إلى استحسان بورقيبة: وكان يكفي لذلك مقارنته بالمعارضين له من راد يكاليين داخل حزبه - الحزب الحر الدستوري التونسي- حزب استقلال تونس. فقد اعترض زعيمهم الكاريزماتي والديماغوجي صالح بن يوسف على الاتفاقيات الموقعة في عام 1955 وكان يدعم صراحة الثوار الجزائريين. وعلى عكس ذلك فقد كان الفرنسيون يرون أن بورقيبة "يؤدي مهمته بمنتهى التفاني ويخدم مصالح تونس الحقيقية المتمثلة في السلم الداخلي الذي لا بدّ منه لإتمام المؤسسات السياسية الجاري بناؤها وكذلك التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد"<sup>6</sup>. ولكن بسعيها إلى إبقاء هيمنتها على إفريقيا الشمالية، كان يبدو للأمريكيين أن فرنسا قد تُلقى بتونس والمغرب وبزعمائهما المعتدلين في أحضان عبد الناصر والاتحاد السوفياتي.

وفعلا فما كان يدور في ذهن فرنسا بخصوص هذين البلدين اللذين كانا يخضعان لنظام الحماية، هو شكل خفي من أشكال الاستعمار الجديد الذي أطلق عليه في العلق اسم "التبعية المتبادلة". وبعد تصفية الاستعمار كان قد بقي ما بين 200.000 و 300.000 مقيم فرنسي في كلا البلدين يستحوذون على أخصب الأراضي وكانوا يواصلون تلقي الأموال من باريس ويتمتعون بالحصانة وتتولى أمنهم القوات الفرنسية التي كانت تجول وتصول في كلا البلدين كما تشاء. وكان الفرنسيون يسمون هذه التفاهات الخاصة بأمن "التبعية العسكرية المتبادلة". وكانت نفس

العلاقة غير المتساوية تميز أيضا العلاقات المستقبلية المرغوب فيها من جانب باريس مع الرباط وتونس في مجال الشؤون الخارجية والاقتصاد والثقافة. وفي انتظار أن يتولى البلدان إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، تستمر فرنسا في قيادة سياستها الخارجية وترفض أن تتخلى تماما لهما عن قيادتها ما لم يتفاوضا معها حول الاتفاقيات الدبلوماسية التي تعطيها مكانة "الامتياز" في علاقاتهما الخارجية. وتم الاتفاق على أنه يتعين على المغرب وتونس في الموضوعات ذات المصلحة المتبادلة أن "يُنسقا" سياساتهما مع فرنسا عن طريق المشاورات المنتظمة. وكانت باريس تنوي احتكار المساعدة الاقتصادية للبلدين اللذين يبقيان في منطقة الفرنكو يحافظان على نفوذها الثقافي من خلال مراقبة التعليم العالي في البلدين. حصلت تونس على استقلالها في 20 مارس 1956 ولكن ضمن السياق الذي سرعان ما أثار احتجاجات عنيفة. وكان بورقيبة منزعجا بشأن الشروط التي وضعتها الفرنسيون حيث كان يرى فيها شكلا من أشكال الاستعمار الجديد لا تتوافق مع السيادة الكاملة، ودون أن يكثر بالاتفاقيات الدبلوماسية مع باريس طلب من كل البلدان التي كانت لها قنصليات في تونس أن ترفع درجة تمثيلها إلى مستوى السفارة<sup>8</sup>. وردت الحكومة الفرنسية بتوجيه إنذار إلى معظم البلدان التي كانت تربطها بها علاقات دبلوماسية بأن فتح سفارة قبل أن تتوصل تونس إلى اتفاق مع فرنسا، ستعتبره باريس عملا "غير ودي". لم يكن هذا الإنذار ليُخَوِّف البلدان العربية ولكنه حرصت على ألا تكون الأولى لإقامة سفارات في تونس، لم تعبأ واشنطن أيضا بإنذار باريس وأعلنت أنها ترفع قنصليتها إلى مستوى سفارة وعينت قائما بالأعمال أو سفيراً عن قريب. احتجت باريس

على الفور ونجحت في الحصول من واشنطن على تأجيل تعيين سفير لها إلى حين التوقيع على اتفاق فرنسي تونسي. ولكن العلاقات الفرنسية التونسية منذ البداية شهدت بذلك انطلاقة سيئة، وكانت واشنطن تؤدي فيها دور الوسيط<sup>9</sup> عن مضمض ودون أن تكون راغبة فيه.

وفي المغرب كانت الصعوبات من نوع آخر. فالسلطان شجب الاتفاقات التي تسمح بإقامة قواعد أمريكية في بلاده كان الفرنسيون قد تفاوضوا بشأنها مع واشنطن في عام 1950 وكان يُلزم إذن الولايات المتحدة أن تتفاوض من جديد بشأن حقوقها وبذلك فقد بدأ مسارا طويلا وعسيرا انتهى إلى تفكيك هذه القواعد في الستينيات. ولكن فرنسا كانت تتمسك بكونها هي التي منحت هذه القواعد للأمريكيين وزعمت أنها مازالت تتمتع بالسيادة عليها وتريد أن تكون المفاوضات بشأنها ثلاثية الأطراف شأنها شأن مسألة توسيع المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية لتشمل المغرب. غير أن الأمر بالنسبة لمحمد الخامس غير مطروح، فقد كان يريد التفاوض مع الولايات المتحدة وحدها، وبعد محادثات طويلة ومضنية مع باريس والرباط استجابت واشنطن لمطالب السلطان وتم إقصاء فرنسا من المحادثات بشأن مستقبل هذه القواعد<sup>10</sup>.

وفي ذات الوقت الذي اعترف الفرنسيون بالـ "التفهم" الذي أبدته الولايات المتحدة تجاه سياستهم في إفريقيا الشمالية، قدموا لها قائمة من المطالب التي لم تكن واشنطن مستعجلة ولا راغبة في تلبيةها بغض النظر عن السفارة الأمريكية في تونس. وكانت باريس ترغب في أن تعترف الولايات المتحدة بـ "دورها المتفوق" في المنطقة وأن تلتزم بأن لا تحاول إحلال نفوذهم محل النفوذ الفرنسي في الشؤون الداخلية التونسية والمغربية.

كما أن باريس كانت تريد أيضا أن تمتنع الولايات المتحدة عن تقديم المعونة العسكرية لهذين البلدين وأن يُخضعوا هذه المساعدة لموافقة فرنسا بعد التشاور وألا يأخذوا مبادرات ثقافية دون الموافقة المسبقة من باريس وأن تُقلص من أنشطة المنظمة النقابية الأمريكية AFL وأن تحت إسبانيا على أن تتوقف عن التدخل في الشئون الفرنسية المغربية وأن تساند الرباط في مطالبها الخاصة بمدينة طنجة وأن تضغط على ليبيا لتراقب عبور الأسلحة عبر أراضيها إلى الجزائر<sup>11</sup>. ولم تطلب باريس بشأن أية نقطة من هذه النقاط رأي المغاربة أو التونسيين الذين يعتبرون أن الاعتراف بهم من قبل منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة والتفاوض مباشرة معهم يمثل مع ذلك التجسيد الرمزي لاستقلالهم.

ولم تكن واشنطن مرتاحة للتطور السريع للصدقة الفرنسية الإسرائيلية في عهد حكومة غي مولي. وكما أظهرت ذلك إحدى الوثائق فإن دالاس Dulles وقسما كبيرا من الخارجية الأمريكية كانا يرون في الدولة العبرية مصدرا من مصادر المتاعب التي لا داعي إليها وعائقا أمام السياسة الأمريكية. وقد تحدث تقرير أرسله من باريس إلى واشنطن روبرت ماك برايد Robert Mc Bride (من السفارة الأمريكية) بعبارات تطبعها السخرية عن صلابة الدعم الفرنسي المقلق لإسرائيل، فقد سجل أن سياسة الحكومة تحظى بمساندة كل الأحزاب من الشيوعيين إلى "البوجدادين" Poujadistes مع أنهم معادين للسامية، ولا يُسمع في كافة أرجاء البلاد أي انتقاد لتل أبيب. ويرى اليسار أن الدولة العبرية شيئا شبيها بمعسكر الحشد الألماني "بوشنوالد Buchenwald بأشجار وأبقار" فيما يرى اليمين أنها تمثل عقبة أمام القومية العربية. ويبدو الفرنسيون مززعجين لكون

بلادهم "البلد الوحيد الأمين تجاه إسرائيل" وأضاف التقرير أنهم يأملون في أن يدعم الأمريكيون أيضا إسرائيل. كما يرى التقرير أن طريقة قيادة السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل أمر مُقلق. ثم إن وزارة الخارجية الفرنسية وما لها من دبلوماسيين مناصرين للعرب قد أُبعدوا وصارت الأمور يتم تحضيرها في مقر الحكومة بماتينيون Matignon مع غي مولي بنفسه وأعضاء من وزراء الداخلية والدفاع المنحازين لإسرائيل دون ذكر وزير الشؤون الخارجية ذاته كريستيان بينو Christian Pineau المحسوب على الجماعة المناصرة لإسرائيل. ويرى ماك برايد McBride أنه لا يوجد كثير من المنطق ولا من التنظيم ولا "الحس بالواقع الدولي" في هذه السياسة. ولكن ما خلُص إليه هو أن فرنسا ستدعم إسرائيل في كل مرة وحيثما ترى ذلك ضروريا<sup>12</sup>. وكان كل هذا يسير في اتجاه تعزيز اعتقاد واشنطن بأن الجمهورية الرابعة لم تكن شريكا تستحق التشاور معه بشأن الشرق الأوسط بما أنه لا أحد "يعلم علم اليقين نوايا فرنسا في المنطقة"<sup>13</sup>.

وبناء على ذلك فليس من المدهش أن تظهر القضية الجزائرية في ديسمبر 1956 في صورة الحصيلة السنوية التي رسمتها السفارة الأمريكية في باريس. وأشارت هذه الحصيلة إلى أن الفرنسيين كانوا يحكمون على أصدقائهم تبعا لموقفهم من القضية الجزائرية كما فقدوا الثقة في منظمة الأمم المتحدة. وكان المغرب وتونس قد انصرفا إلى الولايات المتحدة للاحتماء بها من ضغوط باريس. واستمر الفرنسيون في إبداء طلبات لم يكن باستطاعة واشنطن أن تستجيب لها؛ وحتى بعد الفشل الذريع في قضية السويس كانوا يريدون أن تكون لهم كلمتهم في السياسة شرق أوسطية وأن يشغلوا مكانهم في نادي "الثلاثة الكبار" بعد إعادة تشكيلته.

وكانوا مازالوا حاقدين على واشنطن بسبب تعليق التزويد بالبتترول أثناء قضية السويد إلى غاية سحب وحداتهم من مصر. وكانت السفارة ترى أن ضربات أخرى مثل هذه يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة في النظام. وكانت الوثيقة توصي أن تُساند الولايات المتحدة فرنسا في منظمة الأمم المتحدة مع الاستمرار في الضغط من أجل التوصل إلى حلٍ لبرالي في الجزائر وأن تؤدي دور الوسيط النزيه بين باريس من جهة وتونس والرباط من جهة أخرى دون ظهور شكوك في كونها تحل محل فرنسا في علاقاتها المميزة مع هذين البلدين. ويتعين على واشنطن أن تستشير فرنسا بشأن الشرق الأوسط وأن تقبل بمحادثات ثلاثية الأطراف مع الفرنسيين والبريطانيين وأن تمكن فرنسا من أن تزود بكل حرية بالبتترول وأن تستمر في تزويدها بما تبقى من المعونة الاقتصادية والعسكرية. وتتوجبا لكل هذا ورد إنذار يتنبأ بالمستقبل: يمكن للسياسة الأمريكية أن "تحدد على نطاق واسع" وصول حكومة إلى السلطة في باريس "لا يمكن أن تُدمج تماما في منظومة الحلف الأطلسي وقد يُلزم ذلك [الولايات المتحدة] بأن تُعيد النظر كلية في إستراتيجيتها الأوروبية"<sup>14</sup>. ومن وجهة نظر واشنطن تبدو السياسة الداخلية الفرنسية تتوقف على سياسة الولايات المتحدة وذلك بطريقة تُعيد إلى الأذهان السياسة المتبعة في السنوات من 1947 إلى 1954. ولكن هذا يمكن قراءته من ناحيتين: صحيح أن السفارة كانت تنصح أن تبذل واشنطن المزيد من الجهد لإرضاء الفرنسيين ولكنها تدعو في الوقت ذاته إلى الاستنتاج بأن الجمهورية الرابعة بمنظومة مسئوليتها السياسية كانت أصلا "لا يمكن أن تُدمج" في منظمة الحلف الأطلسي. وفي

الوقت الحالي فضلت واشنطن الالتزام بالنصائح التي يتعين اتباعها لتدارك مصائب الحاضر بدل التفكير في المتاعب المحتملة في المستقبل. وكما حدث ذلك للأمريكيين فإن قضية السويس جعلت الفرنسيين يُعيدون النظر في سياستهم. فقد حصلت قناعة لدى القادة والرأي العام أن منظمة الحلف الأطلسي تخدم مصالح فرنسا بصورة أقل بكثير مما كان يُعتقد من قبل. فقد أصبح واضحاً الآن أن منظومة قيادتها المندمجة التي كان قد حذر منها ديغول، هي نقطة ضعفها. وبذلك فإن باريس في حملة السويس قد وضعت قواتها تحت قيادة بريطانية واضطرت لأن تآمر بأوامرها حينما أمرت - تحت ضغط واشنطن - بوقف العمليات قبل الاستيلاء كلية على القناة. وفي منظومة القيادة المندمجة كانت القوات الفرنسية والأوروبية تحت أوامر جنرال أمريكي. كما أن فرنسا لم تكن تتوفر سوى على منصب هام قيادي واحد، عدا المركز الهام الخاص بوسط أوروبا، في حين كان الأمريكيون يتوفرون على سبعة والبريطانيون خمسة. وقد خلفت القيادة المندمجة خلال الحرب العالمية الثانية حدثاً سيئاً في ذاكرة ديغول، الشيء الذي جعله يُصمم على سحب فرنسا منها لو عاد إلى السلطة. وكان قادة الجمهورية الرابعة بصدد الانضمام إلى وجهة النظر هذه. إن الحلف في حد ذاته لم يكن أبداً محل إعادة نظر ولكن قضية السويس أدت إلى توافق في الآراء بشأن رفض الحلف في شكله الحالي، خاصة وأن السوفيات قد توصلوا إلى تحقيق المساواة النووية مع الأمريكيين. وصار كثير من رجال السياسة الأمريكيين يُشاطرون ديغول في الفكرة القائلة بأن "الولايات المتحدة لن تُحارب من أجلنا". وكان للأمريكيين من جانبهم شكوكاً قليلة في التخوف من احتمال وجود حكومة

ديغولية بما أنه في مشاركة فرنسا في التحالف ومثلما كانت موجودة صارت محل إعادة نظري في جميع الحالات<sup>15</sup>.  
ومادام لم يُعد بالإمكان التعويل على منظمة الحلف الأطلسي فإن تشكيل قوة ردع نووية فرنسية مستقلة كانت تبدو أمراً مستعجلاً أكثر من ذي قبل. وفي المفاوضات النووية الجارية مع البنيلوكس Benelux وألمانيا وإيطاليا حول إنشاء السوق المشتركة والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom أخبرت فرنسا بكل وضوح أنها لن تتخلّ أبداً عن الحق في صنع أسلحتها النووية الخاصة. وحسب الوثائق الأمريكية يبدو أن غي مولي اتخذ القرار النهائي المتعلق بالشروع في برنامج تسليح نووي بعد وقت قصير من وصوله إلى قصر "ماتينون" Matignon<sup>16</sup>. وفي شهر فيفري 1956 كان ديلون Dillon قد أشار إلى أن الفرنسيين يتوفرون أصلاً على القدرة على إنتاج الأسلحة الذرية وأنذر واشنطن أن محاولة إجبار باريس على التخلي عن الحق في صنعها سيؤدي إلى هبوب عاصفة من الاحتجاجات في فرنسا مناهضة للأمريكيين. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أعلنت الخارجية الأمريكية دالاس Dulles أن الفرنسيين سيفجرون قنبلتهم النووية في خلال السنوات الأربع المقبلة<sup>17</sup>. وفي انتظار ذلك كان قد طلب بينو Pineau من مجلس منظمة الحلف الأطلسي إعادة تحديد مفهوم الحلف بحيث يتوسع ضمن منظور عالمي، وهو طلب طرحه ديغول فيما بعد وجعل منه شرطاً لازماً لمشاركة فرنسا<sup>18</sup>. وكان الفرنسيون المدعومين بقدرتهم النووية القريبة يريدون الاعتراف ببلدهم كقوة عظمى في نفس مستوى بريطانيا.

وفي فيفري 1957 كتبت وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا يجب أن تطلب من حلفائها أن يعترفوا بأنها في طريقها إلى أن تُصبح القوة النووية الرابعة. وعلى الولايات المتحدة خصوصا أن تتفهم الأسباب التي تفرض عليها اكتساب السلاح الذري وأن تسعى إلى مساعدتها على ذلك<sup>19</sup>. ولكن في واشنطن لا يوجد التفهم المطلوب. وحينما تفتنت الإدارة الأمريكية في عام 1956 إلى أن فرنسا تتوقف على منظمة "المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية" "أوراتوم" لتخصيب الأورانيوم كمصنع يُموّل على المستوى الأوروبي، أصدر الرئيس آيزنهاور مرسوما يُخفضُ سعر بيع الأورانيوم المخصص للأغراض المدنية، وهكذا أزال الامتياز المالي الذي يجده الأوروبيون في الاشتراك في المشروع الفرنسي. وبذلك أحدثت الولايات المتحدة انقلابا مُذهلا في أهدافها حيث أصبحت تُفضل السوق المشتركة على "المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية" التي بدت لها في الماضي أكثر أهمية للسير قُدمًا إلى الأمام نحو الوحدة الأوروبية، وتمكنها في نفس الوقت من مراقبة تقدمها في المجال النووي. صارت واشنطن تتبنى سياسة أكثر اعتدالا تجاه الاندماج الأوروبي. وكانت الولايات المتحدة قد خشيت من قبل أن يتبنى الاتحاد الجمركي التابع للسوق الأوروبية المشتركة تعريفات باهظة تجاه المزارعين وصارت ترى الآن أن الطابع فوق الوطني للسوق الأوروبية المشتركة يؤدي إلى الاندماج الأوروبي بصورة أفضل من الجمعية الأوروبية للتبادل الحرّ التي يدعمها البريطانيون والتي لا تتوفر على أي استعداد وحدوي فعلي. وإلى جانب هذا فإن الولايات المتحدة مع دعمها للنموذج القاري في المجال الاقتصادي لم تكن تمنح

تعاونها في مجال التسليح النووي سوى للبريطانيين مساهمة بذلك في إبقائهم بعيدا عن القارة الأوروبية<sup>20</sup>.

إن معارضة واشنطن لتسليح فرنسا النووي مرده إلى الخشية من انتشار الأسلحة الذرية وكذلك إلى عدم استقرار الجمهورية الرابعة والخوف من أن تطلب ألمانيا بدورها الحق في صنع قنبلتها الذرية. إضافة إلى ذلك فإن رئيس لجنة الطاقة الذرية الأمريكية، الأميرال ستروس Srtauss كان يعتبر أن فرنسا بحزبها الشيوعي القوي تمثل مخاطر في تسريب المعلومات المصنفة سرية. ومن أجل كبح جماح الرغبات الأوروبية عرضت واشنطن أن تقتسم ترسانتها مع حلفائها من منظمة الحلف الأطلسي. ومهما كان الحال فإن الإستراتيجية الأمريكية النووية في الخمسينيات كانت في طور إعدادها من جديد. وحسب كبار المسؤولين عن الإستراتيجية في شكلها الجديد «New Look» فإنه ينبغي التخلي عن "الأعمال الثأرية المكثفة" بحكم توصل الروس إلى التساوي في المجال النووي وذلك كَرْدٍ ذري على غزوِ سوفياتي. ولكن الأمريكيين اكتشفوا أنهم في نفس الوقت الذي كانوا يقللون من أهمية الأسلحة النووية، كانوا يُشجعون لدى حلفائهم في منظمة الحلف الأطلسي الرغبة في الحصول بدورهم عليها. وكان آيزنهاور يرى أن الأمر لا مفرّ منه واستسلم له. وكان آديناور Adenauer قد قال مرارا أن الألمان كانوا يأملون في الحصول على قنبلتهم الخاصة، فيما كانت المحافظة الفرنسية للطاقة الذرية التي تتوفر على القدرة لذلك بصدد إنجاز قنبلتها الذرية<sup>21</sup>. ولكن الرئيس استسلم لذلك ولم يكن الحال كذلك لمُجمل المسؤولين عن السياسة الخارجية الأمريكية.

وفي أثناء المحادثات بين غي مولي ودالاس يوم 6 ماي 1957 أظهر بينو Pineau اهتمامه بالفكرة الأمريكية الرامية إلى أن تنشر في أوروبا "معدات نووية متكاملة لمنظمة الحلف الأطلسي" تُدرج فيها ألمانيا. وقد صرح الأميرال رادفور Radford قائد رؤساء الأركان للجنرال إيلي Ely أثناء زيارته لباريس في الشهر الموالي، أن إقامة مستودعات للتخزين النووي في أوروبا تحت القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي كانت أصلاً قيد الدراسة. وكانت واشنطن تريد أن تتوفر على مخزون من المعدات على الأرض الأوروبية في حالة اندلاع حرب نووية وقد تكونت لديهم الفكرة بوجود وجود "مفتاح مزدوج" أي منظومة حيث تتقاسم الولايات المتحدة مع حلفائها الأسلحة وفي نفس الوقت القرار المحتمل باستعمالها. واقترحت واشنطن على حلفائها تجهيزهم بالأسلحة النووية وبتدريب جيوشهم على استعمالها، وفي مقابل ذلك يتخلى هؤلاء الحلفاء عن تكوين قوات الردع الخاصة بهم. وكان دالاس يُعوّل على هذه الطريقة الالتفافية ليتطرق إلى المشكلة لكونه يعلم أن كلّ محاولة ترمي إلى جعل الفرنسيين يتخلون عنها وبدرجة أقل الأوروبيين الآخرين سيكون مآلها الفشل. وكان جانب آخر من المناورة يتمثل في معارضة مشروعات التقليل من قواتها التقليدية في منظمة الحلف الأطلسي، وهي المشاريع التي أعدها الفرنسيون والبريطانيون<sup>22</sup>.

وفي السماء الغائمة بالسياسة الفرنسية عام 1957 جاء الانفراج الوحيد بالنسبة لواشنطن من الحماس الأوروبي لغي مولي. ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن البلدان التي كانت تريد الوحدة الأوروبية لم تكن قد تحذوها مثالية عابرة للوطنية أو قناعة بأن قيام الدولة-الأمة أمر تجاوزه

الزمن، ولكن - ولعله من الغريب - من باب الحرص على وجوب تعزيز الدول الأمم التي يوجدون فيها والتي أدت بعد الحرب دورا مُهمًا في حياة مواطنيها أكثر من أي وقت آخر. وكما أظهر ذلك آلان ميلوار Alan Milward فإن الأوروبيين لم يكونوا يبحثون عن إطار أممي سوى من أجل إنجاز ما ليس في استطاعتهم أن يحققوه وحدهم. وهكذا كانت المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية بالنسبة للفرنسيين وسيلة ليقتنوا بأقل كلفة الأورانيوم المُخصَّب الضروري لبرنامجهم النووي العسكري، وإذا كانوا يرغبون في أن تُدرج مستعمراتهم الإفريقية في السوق المشتركة فذلك من أجل الحفاظ على نفوذهم ودورهم الإمبراطوري. وفي أواخر صيف 1956 كانت المحادثات بشأن السوق المشتركة تصطدم بالشروط الفرنسية التي كانت تريد أن تُدرج فيها مُجمل مستعمراتها الواقعة فيما وراء البحار وقطاعها الزراعي الذي يحظى بالدعم الوافر وبالحماية. وكانت توجد وراء الانشغالات الفرنسية الفكرة التي كانت سائدة أكثر فأكثر والتمثلة في "الأورافريك" والتي كانت توجد الجزائر في جوهرها وكانت الأساس والنواة في "التوجه الإفريقي لفرنسا". فالجزائر هي التي كانت تجعل من فرنسا قوة إفريقية تبسط هيمنتها على بقية إفريقيا الشمالية وتساعدتها على فرض نفوذها على إفريقيا جنوب الصحراء. ومن الناحية العكسية كان ثقل مستعمراتها الإفريقية هو الذي يجعل من فرنسا البلد الأكبر في السوق المشتركة وليس فقط أحد البلدان الكبرى. ومن جهة أخرى فإن البريطانيين الذين كانوا يُناهضون السوق المشتركة قد فهموا أن السوق الأوروبية المشتركة، في ذهن غي مولي، كانت تقترحُ حلولا للقضية الجزائرية<sup>23</sup>. وإن النية الأعم التي تريد أن تجعل من فرنسا قوة عالمية

بدأت تظهرُ بوضوح في سياسة غي مولي قبل أن تتضح فيما بعد في سياسة ديغول، فباريس عاصمة الاتحاد الفرنسي هي أيضا مركز أوروبا الجديدة والناطقة باسم "الأورافريك" في المحادثات بين الثلاثة الكبار. وكثيرون هم المؤرخون الذين يرون أن غي مولي ساهم في تأسيس أوروبا وفي جعل فرنسا قوة نووية وفي الشروع في تصفية الاستعمار في إفريقيا السوداء ويجدون في ذلك تناقضا مع السياسة القمعية المتبعة في الجزائر ومع حملة السويس<sup>24</sup>. ولكن في الواقع لا يُوجد هنا أي تناقض في ذهن غي مولي الذي كان يرى أن إنشاء مؤسسات ذات استقلال ذاتي سطحي في إفريقيا كان يعني السير بهذه البلدان لأن تُقيم مع فرنسا علاقة وثيقة أكثر من ذي قبل وربما تكون فيدرالية تقوم على الرضاء. ولم تكن مختلفة أسس سياسته في الجزائر. فحسب تصوره كانت فرنسا بوجودها في الجزائر أداة من أدوات التقدم والعصرنة أمام الظلامية الإسلامية والوطنية المتقهقرة في الثقافة المحلية. إن الثورة أبرزت إلى الوجود عدم الاهتمام النسبي الذي عانت منه مناطق التقسيم الإداري الفرنسي في الجزائر منذ نهاية الحرب ولكن أصبح من الممكن مع تحقيق الإقلاع الاقتصادي للوطن الأم التفكير في وضع مخططات إصلاح واستثمار في هذه المناطق تقود إلى عصرنة البلاد وخفض نسبة البطالة المرتفعة فيها الآن وتطوير التعليم وبالتالي العمل على أن ينضم المسلمون إلى فرنسا. إن الإصلاحات الاجتماعية هي البديل للاستقلال الذاتي السياسي. انتهى إذن لأكوست Lacoste الوزير المقيم، في عين المكان سياسة إصلاح زراعي وصناعي حيث عمل على تسهيل هجرة اليد العاملة الجزائرية إلى فرنسا وشرع في إضفاء الانسجام على التشريعات الاجتماعية المعمول بها على

ضفتي البحر الأبيض المتوسط لتقديم مساعدة فورية للبطالين المسلمين أو الأوروبيين وكان لأكوست يدعم "جزارة" البلاد من خلال مشروع القانون الإطار. وما أصبح في عهد ديغول يُعرف بمخطط قسنطينة لتصنيع الجزائر كان أصلاً قيد التحضير في عهد غي مولي داخل أروقة الإدارة الثقيلة في الجمهورية الرابعة<sup>25</sup>. وهكذا ومهما يقوله المؤرخون في هذا الشأن فإن البناء الأوروبي والحصول على السلاح النووي لم يكونا في نظر باريس بديلاً عن استعمار يحتضربل على العكس كانا يمثلان وسيلة لإبقاء هيمنة فرنسية في إطار "الأورافريك".

وفي خريف عام 1956 كانت المفاوضات حول أوروبا قد آلت إلى مأزق بسبب شروط باريس. ولكن في عزّ قضية السويس يوم 6 نوفمبر انفجرت الوضع بفضل المساعدة غير المقصودة للأمريكيين. وفعلاً كان كونراد آديناور Konrad Adenauer حاضراً في باريس حينما أجبر الأمريكيون البريطانيون على وقف العمليات، وهي مبادرة أثارت سُخط المستشار الألماني. وأصبح التفاهم بينه وبين غي مولي مُيسراً حيث أدان كلاهما سلوك الأمريكيين أحادي الجانب في القضية. ولم يكن آديناور حينذاك متيقناً من أن الأمريكيين سيحاربون من أجل أوروبا في حالة وقوع أزمة خطيرة. وبعد أن قرأ على المستشار الألماني المذكرة التهديدية التي بعثها بولغنين Boulganine (الرئيس السوفياتي هدد بتوجيهه وابل من الصواريخ الذرية على لندن وباريس)، روى له غي مولي المرارة التي أحس بها مع ديلون Dillon الذي رفض أن يلتزم بالرد بشكل حاسم من جانب منظمة الحلف الأطلسي على هذه التهديدات. وفي هذا السياق اتفق الرجلان على أنه لا بُدّ من "بناء أوروبا" على جناح السرعة. وقد ذهباً إلى أبعد من ذلك حيث

رسما فيما بينهما الخطوط العريضة لمشروع تعاونٍ لصنع أسلحة وإجراءات مشتركة للبحث النووي. وفي هذا المشروع تُقدم فرنسا لألمانيا الوسيلة للحصول على السلاح النووي بصفتها مشاركة في دفاع مشترك فيما يعمل الأخصائيون الألمان في قاعدة إطلاق الصواريخ في - الموقع كان بمثابة رمز- جنوب الجزائر بـكولومب - بشار Colomb-Béchar. تم التوقيع على بروتوكول هناك في شهر جانفي من عام 1957 بين وزير الدفاع، الألماني فرنز جوزيف ستروس Frans-Josef Strauss والفرنسي مورييس بورجاس مونوري Maurice-Bourgès Maunoury. وسيُقدّم البلدان على إقامة تعاونٍ وثيق في المجال العسكري وعلى السعي إلى تنسيق برامجهما الخاص بالبحث العلمي والتقني. وتأتي الإشارة في الوثائق الرسمية إلى تعاونٍ في المجال النووي، ولكن حيث إن كلا الوزيرين مسئول كل في بلده عن البحث في هذا المجال، فإنه يصعب للمرء أن يتصور عدم إجراء محادثات غير رسمية بشأن هذا الموضوع<sup>26</sup>. زد على ذلك أن آديناور وغي مولي التقيا من جديد في شهر فيفري 1957 للتباحث - على وجه التحديد - حول البحث بخصوص الأسلحة النووية. وفي أثناء ذلك أي في ديسمبر من عام 1956 كان مجلس منظمة الحلف الأطلسي قد قرر أن كل هجوم سوفياتي محدد الموقع" في أوروبا سيترتب عليه ردّ بالأسلحة التقليدية غير النووية، وهذا ما عزز اعتقاد آديناور بما كان يبدوله خطر عدم استعمال الردع النووي من طرف الأمريكيين في أوروبا.

وكل هذا كان قد بلغ ذروته في نوفمبر 1957 حينما جهر ستروس Strauss ووزير الدفاع الفرنسي شابان دالماس Chaban-Delmas بعدائهما للمشروع الخاص بـ "المفتاح المزدوج" الذي يريان أنه خطير لأن هذا المشروع يعود

القرار الأخير في استعمال الأسلحة النووية المخزونة في على التراب الأوروبي، إلى الأمريكيين. وبناء على ذلك تم إعداد مخططات بغرض إنتاج فرنسي ألماني للأسلحة النووية انطلاقاً من التمويل المشترك لمصنع بياريلات usine de Pierrelatte، أي ما كانت فرنسا تريده بالضبط من المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية "أوراتوم". وانضم الإيطاليون إلى العملية ووقعوا يوم 25 نوفمبر اتفاقاً ثلاثي الأطراف حول الأسلحة النووية لم يقع إخبار الأمريكيين به. وبعد ستة أشهر أي في 8 أبريل 1958 تم إبرام اتفاق جديد بشأن مصنع بياريلات حيث كانت مساهمة فرنسا المالية في حدود 45% مثل حصة ألمانيا ويتحمل الإيطاليون الـ 10% المتبقية. وظل الأمر على هذه الحال لأن ديغول عند وصوله إلى الحكم فسخ هذا الاتفاق وصارت فرنسا تتصرف بمفردها<sup>27</sup>. إذا اعتمدنا وجهة النظر الفرنسية من الصعب الحديث عن مجرد صدفة حينما نرى أن اتفاق نوفمبر 1957 تم التوقيع عليه بعد أسبوع من المواجهة بين باريس وواشنطن حول تزويد تونس بالأسلحة.



صورة فوتوغرافية لغي مولي رفقة آيزنهاور بمناسبة زيارته للولايات  
المتحدة في شهر فيفري 1957

حينما قدّم غي مولي أثناء زيارته الرسمية لواشنطن للرئيس الأمريكي بنود  
معاهدة روما المبرمة قبل مدة وجيزة، أبدى آيزنهاور حماسه: لقد كان ذلك  
في رأيه يوماً من أجمل أيام ما بعد الحرب. وكانت باريس تُعَوَّلُ على البناء

الأوروبي للعودة إلى أحضان واشنطن بعد حلقة السويس. ولكن الأمريكيين كانوا يخشون من عدم التمييز بين مسألة الاندماج الأوروبي ومسألة التسليح النووي لينتهي الأمر إلى تطلعٍ مُهم نحو ما قد يكون نزعة حيادية أوروبية، وربما زاد هذا التخوُّف لو أن الأمريكيين كانوا على علمٍ بالإعداد للاتفاقات الفرنسية الألمانية. ومع ذلك فإن الخطاب الذي ألقاه غي مولي أمام الفرع الفرنسي للأمم المتحدة SFIO يوم 27 نوفمبر 1956 كان مُقلقا بصورة كافية. فقد صرح على الخصوص متسائلا: بدون بناء أوروبا مُوحدة ما هي الوسائل التي تتوفر عليها فرنسا "لمنع حوار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، حوار قد يؤدي إما إلى قسمة العالم أو إلى اندلاع حرب قد نكون نحن الأوائل الذين ندفع ثمنها؟ إنها مجرد مسألة خطابية لها تبعات واضحة ومؤكدة من جانب السفارة التي كانت ترى بكل غرابة أن الأطروحة ذات النزعة الخاصة بمنداس فرانس واليمينية، تحظى بتأييد متزايد في فرنسا وتُنَبئ بـ "معاهدة يالطا جديدة"؛ وكان غي مولي ينظر إلى أوروبا على أنها عامل توازن في وجه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي<sup>28</sup> معا. وفي نظر باريس فإن يالطا كانت دوما تُمثل اتفاقا مبرما بين القوى العظمى على حساب باقي العالم. وهكذا ففي حين ظل توحيد أوروبا أساس السياسة كان من يشجعون في بناء السوق المشتركة يرون فيها بالذات وسيلة لمواجهة نفوذ واشنطن.

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه باريس كانت لها خلفية حينذاك تتمثل في الانشغالات الكبرى الجيوسياسية والتخوف من ميول فرنسا إلى النزعة الحيادية ولكن على المستوى اليومي نرى أن اهتمامها موجه نحو مشاكل ظرفية وفورية كثيرا ما تبدو مع ذلك كبيرة الأهمية. ومن المشاكل التي

تُثيرها حرب الجزائر بالنسبة لواشنطن توجد معرفة كيف يمكن معالجة وجود قادة جزائريين في الثورة على التراب الأمريكي. فرغم الاحتجاجات المنتظمة من جانب باريس ظلت الاتصالات غير الرسمية والمزعجة التي كان الأمريكيون قد أقاموها منذ البداية مع قيادة جبهة التحرير الوطني لم تنقطع أبدا. وحتى بعد أن قامت جبهة التحرير الوطني بالمجزرة التي راح ضحيتها 300 من سكان قرية ملوزة التي كانوا يهتمونها بإيواء أنصار مصالي الحاج، لم تقم واشنطن بتعديل موقفها.

وكانت الولايات المتحدة تستقبل "من حين لآخر" ممثلين عن المنظمات الوطنية الجزائرية ولكن الفرنسيين يتم إخبارهم بذلك. وكانت الخارجية الأمريكية ترى أن هذه السياسة "تنفع" واستمرت فيها رغم وابل احتجاجات باريس. ثم تعقدت الأمور بحكم أن جبهة التحرير الوطني اقترحت فتح مكتب لها في واشنطن زيادة على المكتب الموجود في نيويورك حيث كانت تعمل بالاتصال مع منظمة الأمم المتحدة. وكانت السلطات الأمريكية طلبت من الثوار الاكتفاء بمكتب نيويورك ولكن الخارجية الأمريكية لم تكن ترى كيف يمكنها أن تمنعهم من الناحية القانونية من أن يستقروا كذلك في العاصمة الأمريكية إن قرروا هذا<sup>29</sup>.

ومع ذلك فإن الرسالة التي كان الثوار يريدون إيصالها للأمريكيين في محادثاتهم معهم كانت مُطمئنة في نقطتين بالنسبة لواشنطن: من ناحية، الشيوعية لا تحظى بأي جاذبية لهم ومن جهة أخرى، الجزائر المستقلة لن تدور في فلك القومية العربية الراديكالية التي يقودها عبد الناصر. ومن الناحية التاريخية كانت إفريقيا الشمالية دوما منفصلة ومتميزة عن مصر كما أن فدرالية شمال إفريقيا تتكون من المغرب والمغرب الإسباني

والجزائر وتونس ستكون بمثابة جسر بين الشرق الأوسط والغرب، لكن قبل ذلك كان ينبغي أن تعترف فرنسا للجزائر بحقها في وجود وطني مستقل وأن تمنح العفو لكل المقاتلين من أجل الاستقلال وأن تعترف بحكومة مؤقتة جزائرية تقودها جبهة التحرير الوطني. وبهذه الشروط فقط كان الثوارسيقبلون بإجراء انتخابات حرة ويحضرون لبناء فدرالية بلدان المغرب العربي.

وقد رأى المسؤولون في الخارجية الأمريكية أن فكرة إقامة فدرالية شمال إفريقية التي اقترحها فرحات عباس مهمة، ولكن سجلوا "المأزق" بين الشروط الجزائرية والصيغة الفرنسية المتمثلة في وقف إطلاق النار ثم الانتخابات فالمفاوضات مع السلطة الجزائرية التي تُفرزها هذه الانتخابات. وكان الثوار يخشون من عدم قدرتهم على العودة إلى القتال في حالة وقف إطلاق النار ثم فشل المفاوضات ومن عدم ثقتهم في فرنسا في إجراء مفاوضات نظيفة. حاول الأمريكيون بأناقة حمل فرحات عباس على القبول بـ "صيغ أكثر تدرجا" في السعي نحو استقلال جبهة التحرير الوطني ولم يحصلوا سوى على ردّ فعل سريع من القيادي الجزائري الذي طلب منهم أن يُبدوا مزيدا من التفهم لوجهة النظر الجزائرية بل وذهب إلى حدّ اتهام واشنطن بمحاولة الـ "إسراع إلى نجدة غي مولي". أجابه المسؤولون الأمريكيون أنه لم يكن في نيتهم أن ينحازوا لأي طرف في النزاع الجزائري أو أن يؤدي دور الوسيط ولكنهم يبحثون فقط عن حلّ وسط. إن مثل هذه الضمانات المقدمة للثوار - ولو بصورة غير رسمية - كانت لا تتفق مع السياسة الرسمية الداعمة لباريس التي تم اطلاعها عليها ولم تستحسنها. واغتتم الفرنسيون هذه الفرصة ليطلبوا من واشنطن بمزيد من الإلحاح

الكفّ عن اتصالاتهم بالزعماء الجزائريين. لم تُثمر جهودهم هذه فتكررت فيما بعد مع ديقول دون أن يكون لها أثر حيث لم تتخلّ واشنطن أبداً عن هذه الاتصالات غير الرسمية مع جبهة التحرير الوطني<sup>30</sup>. ولزيادة الطين بلةً لم تكن بعثة جبهة التحرير الوطني في منظمة الأمم المتحدة تتسم بشيء من التحفظ إطلاقاً، فقد كانت تنشرُ دوماً كتيبات وبيانات صحفية وتُنظم اجتماعات وتُظهر نجاعة كبيرة في استمالة الرأي العام الأمريكي إلى قضية استقلال الجزائر. وكان الثوار يُركزون على مناهضة الأمريكيين للاستعمار دون التردد - عند الحاجة - في المخاطرة بإجراء مقارنة بين كفاحهم وحرب الاستقلال الأمريكية. وكانوا قد أثاروا سخطاً حينما قاموا بوصف ممارسات التعذيب التي يلجأ إليها الجيش الفرنسي. وكان ممثلو جبهة التحرير الوطني نشطين جداً في أروقة منظمة الأمم المتحدة وجعلوا قضيتهم تحظى بتأييد الرأي العام الدولي وأثاروا نفس الوقت غيظ فرنسا وسخطها. وكانت مصالح الاستخبارات الفرنسية تتلقف كافة الوثائق التي تطرحها جبهة التحرير الوطني على منظمة الأمم المتحدة وكانوا يبدون قلقهم خصوصاً عن تلك التي تتعلق بمسألة المعمرين الأوروبيين واليهود في الجزائر حيث يرون أن الرأي العام الأمريكي جدُّ حساس بشأنها. ثم إن جبهة التحرير الوطني التي كانت تعدُّ بكل الحقوق للأقلية الأوروبية في ظل الجزائر المستقلة تقول أيضاً أن 21% فقط من المعمرين كانوا فرنسيين فعلاً وأن باقي السكان الأوروبيين "مختلفون من ناحية الأصول عن الأصول الفرنسية". وكانت وثائق جبهة التحرير الوطني تتضمن أيضاً أرقاماً مُنيرة حول الملكية العقارية في الجزائر: لا يمثل الأوروبيون سوى واحد من كلّ أحد عشر ساكناً من

إجمالي عدد السكان في البلاد ولكن حيازة الأراضي كانت نسبتها في صالحهم حيث تمثل 1 إلى 17. أما عن الأراضي الصالحة للزراعة فقد كان 25.000 أوروبي يحوزون ما يزيد على مليون ونصف المليون هكتار في حين كان الـ 532.000 من السكان المسلمين يتقاسمون أقل من 2.600.000. وكانت النسبة حوالي 13 إلى 1. كما أن أخصب الأراضي كانت تشغلها زراعة الكروم في حين أن المسلمين لا يتناولون الخمر وكانت جبهة التحرير الوطني تقترح على الأوروبيين الذين كانت لهم اليد العليا على الصناعة والتجارة والإدارة والتعليم، الاندماج في الجزائر المستقلة مع التساوي في الحقوق ولكن من دون الامتيازات الاستعمارية<sup>31</sup>.

وكان الوطنيون الجزائريون يولون اهتماما خاصا لليهود بالنظر إلى النفوذ الذي يُنسبُ إليهم في وسائل الإعلام الأمريكية ولدى الحكومة. وكانوا يقدمونهم على أنهم ضحايا تقليديين لمبدأ السياسة الاستعمارية أي سياسة "فرّق تسُد". وحسب جبهة التحرير الوطني فإن المعاداة للسامية كانت دوما موجودة لدى المعمرين الفرنسيين منذ عهد فيشي Vichy في حين لا نجد لدى السكان المسلمين سوى "التفهم العميق" لانشغالات جيرانهم اليهود الذين كان عددهم 140.000 وهم من أقدم سكان الجزائر. وسينتهي عهد الاستقلال كل معاناتهم. وكان يهود الجزائر قد أبدوا تضامنهم مع جبهة التحرير الوطني كما قال من كان يعتبرهم "أبناء بلادنا"<sup>32</sup>.

وبنفس القدر من الانشغال كانت السلطات الفرنسية تنظر إلى دعاية الحركة الوطنية الجزائرية MNA التي يتزعمها مصالي الحاج والذي انفصلت عنه جبهة التحرير الوطني. فقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية قد نشرت تقريرا عن "جرائم فرنسا" في الجزائر داعية الولايات المتحدة إلى

التدخل: ألم يكن سفيرها في منظمة الأمم المتحدة كابولودج Cabot Lodge قد دعا إلى إزالة كل الأفعال التي تقف عقبة لوقف إطلاق النار؟ ومع ذلك فقد استمر الفرنسيون في "حرب الإبادة". ولكن أقصى الضربات وأشدها التي تلقها مزاعم الحكومة من وراء الأطلسي كانت تأتي من الرأي العام الفرنسي المناهض للحرب. فبإمكان الأمريكيين الاطلاع على تحقيقات صحفية مُخصصة للحملة المناهضة للحرب في باريس. وقد نشرت صحيفة "تايم" Time العمل الذي قام به بيارهنري سيمون Pierre-Henri Simon الذي كان يتهم السلطات الفرنسية بالتعذيب كما عرفت بكتاب جان جاك يرفان شرايبر Jean-Jacques Servan-Schreiber "ملازم أول في الجزائر" Lieutenant en Algérie الذي أمر من خلف غي مولي على رأس الحكومة، موريس بورجاس مونوري Maurice Bourguès-Maunoury، أمر بأن يتم الحكم عليه بتهمة إضعاف معنويات الجيش. وقد سجلت مصالح الاستخبارات بكل مرارة أن "كل التحقيقات الصحافية التي نشرتها الصحافة الفرنسية والأمريكية تشهد على الانهيار الكامل لسياسة غي مولي في الجزائر وإفلاسها". ونضيف أن الحركة الوطنية الجزائرية MNA توجهت مباشرة إلى آيزنهاور حيث قدمت مجموعة وثائق تصف محاكمة "نورمبرغ جزائرية" Nuremberg algérien وتُظهر جُثثا كُتبت تحتها عبارات تساؤل هل يتعلق الأمر بجثث من عهد النازية أو مجريين بعد الغزو السوفياتي ( يتعلق الأمر حسب مصالح الاستخبارات العسكرية بمجزرة فيليبيل (سكيكدة) حيث كانت جبهة التحرير الوطني قد قتلت 123 معمرا فرنسيا)، وطلبت توسط الرئيس الأمريكي لوقف الحرب<sup>33</sup>.

وفي أول أبريل 1957 غادر دوغلاس ديلون Douglas Dillon منصبه كسفير بباريس ليشغل منصب نائب كاتب الدولة. ولم تكن لخلفه آموري هوغتون Amory Houghton، وهو عضو هام في الحزب الجمهوري ورئيس شركة كورنينغ غلاس Corning Glass مؤهلات خاصة ليشغل هذا المنصب الذي يتطلب كفاءة عالية ولم يُظهر طوال الوقت الذي قضاه في باريس سوى ذكاء محدوداً في تفهم أوضاع السياسة الفرنسية. وقد قال له دالاس Dulles الأمور الأساسية الخاصة بالجزائر: "لم تكن هناك حلول أخرى للمشكلة سوى الاستقلال وبقدر ما يطول رفض الفرنسيين القبول بما هو لا بُدَّ منه بقدر ما ستكون أسوأ الأوضاع والنتيجة النهائية. طراً مشكل آخر في ربيع 1957 هذا يتمثل في أوضاع ميزان المدفوعات الفرنسي الذي صار يتدهور بسرعة، وسرعان ما تجلّى أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع تدارك ذلك بحكم قدوم موعد المخصصات المالية للكونغرس. وكان دالاس يأملُ في أن يعي المسئولون في باريس أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على "تزويدهم بالمال كما كان الحال في كثير من الأحيان في الماضي. وكان يخشى أن يتم قلب حكومة غي مولي قبل المصادقة على السوق الأوروبية المشتركة وعلى المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية. وشرح للسفير أنه في حال وقع ذلك فإن الولايات المتحدة ستكون منزعة. وأوصاه في النهاية بتجنب أن يُصبح جان موني Jean Monnet من "المتعودين" التردد على السفارة. فقد كان الفرنسيون يعتبرونهُ فعلاً من المناصرين أكثر من اللزوم لأوروبا وللأمريكيين في نفس الوقت<sup>34</sup>.

وفي 6 ماي 1957 تم استقبال دالاس والسفير الجديد بماتينيون Matignon من طرف غي مولي وبينو حيث تطرق الأمريكيون إلى مسألة نشر

الأسلحة النووية في أوروبا مع المنظومة المسماة "المفتاح المزدوج" ومسألة تخزين هذه الأسلحة في فرنسا. تكلم بينو ممتدحا "تجهيزا نوويا مندمجا لمنظمة الحلف الأطلسي" دون الإشارة إلى المبادرات الفرنسية الرامية إلى التعاون مع ألمانيا. ولكن القضية الجزائرية لم تكن لتغيب عن المحادثات بحكم أنها تستحوذُ على القوات الفرنسية المخصصة لمنظمة الحلف الأطلسي. وقال غي مولي أن الوضع هناك يتحسن من الناحية العسكرية ولكن الأمر ليس كذلك من الناحية السياسية، فالثوار كانوا منقسمين ومتخوفين من وقف لإطلاق النار وهم تحت نفوذ شبابهم المتطرف العنيد الذين يُفضلون القتال عوض العمل. ولم يكن أمام الحكومة الفرنسية خيار سوى الاستمرار في سياستها المتمثلة في: انتخابات بعد وقف إطلاق النار يتولد عنها سكان عرب "مفاوضات مقبولون" ولا مجال قبل ذلك لمحادثات سياسية مع جبهة التحرير الوطني. أما عن الشرق الأوسط بعد قضية السويس فقد كان الهدف الأساسي فيه هو التخلص من عبد الناصر: فقد كان يري في كتابه "فلسفة الثورة" الذي أعاد قراءته غي مولي عشر مرات خطرا شبيها بقومية هتلر الألمانية<sup>35</sup>.

ولم يقل رئيس مجلس الوزراء شيئا هنا يجعل الأمريكيين يندمون على سقوط حكومته قبل بضعة أسابيع. وفي أثناء الأزمة التي أعقبت ذلك سجلت السفارة علامات ذات أهمية متزايدة في الطبقة السياسية الفرنسية من أجل عودة ديغول إلى الحكم وشرع المسئولون الأمريكيون بعناية في استكشاف هذه التيارات المناصرة للجنرال. وبعد تعيينه في باريس في عام 1953 سرعان ما ضرب عرض الحائط بالأمر الذي يمنع الاتصال بين السفارة وديغول الذي صار الأمريكيون يرون أنه تحصيل

حاصل منذ ذلك الوقت وأنه جاء كـ "مُحرر" بخصوص الجزائر، مهما كان الوجه الذي سيظهر به أمام أنصاره. وفي 2 ماي 1956 أثناء لقاء مع تيودور آشيل Theodore Achilles قال له ديغول بكل صراحة أنه فات الأوان لكي تنجح سياسة اندماجية politique d'assimilation في الجزائر وأن أفضل ما يتمناه المرء هي إقامة دولة موحدة مع فرنسا بروابط مرنة شبيهة بالفدرالية، وإذا تعذر ذلك فإن الجزائر ستكون بلا ريب مستقلة. هكذا إذن كان ديغول في عام 1956 لا يؤمن بـ "الاندماج" الذي كان يمثل برنامج من جاءوا به إلى الحكم في عام 1958. وكان يرى، دائما في عام 1956، أن فرنسا ينبغي أن تتفاوض بخصوص حماية الحقوق المدنية للمجموعة الأوروبية في الجزائر، ولكنه كان يُفكر بكل برودة في أن جلّ المعمرين سيُغادرون البلاد في حالة الاستقلال. وفي نفس هذه الفترة كان الجنرال ينقل أفكاره هذه إلى عدة مسئولين سياسيين فرنسيين وإلى محيطهم. وقد تحدث آلان سافاري Alain Savary الذي استقال من الحكومة كما رأينا بعد أسربن بلة، مع ديغول في ديسمبر 1956. وقد قال للأمريكيين فيما بعد أنه وجد الجنرال "في منتهى اللبرالية بشأن إفريقيا الشمالية والجزائر على وجه الخصوص وأنه يفهم الواقع بصورة أفضل من لاکوست Lacoste". وحسب سافاري والأقلية الاشتراكية المناهضة لسياسة القمع التي كان يمارسها غي مولي وحتى منداس فرانس، كان يتم التفكير في البحث عن أرضية تفاهم مع ديغول.

ولكن واشنطن كانت تتلقى من المجموعة الديغولية أصداء مختلفة تماما بدءا بالأصداء الواردة من ميشال ديبري Michel Debré الذي هو من أشد المتمسكين بالجزائر الفرنسية والمعروف بأنه قريب من الجنرال. إن ديبري

كما رأينا كان قد أعلم السفارة أن في رأيه "لأول مرة منذ 1952 [...] كان الجنرال يؤمن بوجود إمكانية لعودته إلى الحكم". وأضاف ديبري أن فرنسا لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة لو فقدت الجزائر دون أن تستنجد بديغول أو على عكس ذلك تتجه نحو الشيوعية<sup>36</sup>. وكان من الغريب أن يأخذ ديبري المناهض لأمريكا نصيبا من الوقت لينقل رسائل إلى السفارة، ولكن في كل الأحوال فإن الأمريكيين يفضلون الاعتقاد أن ديغول يريد وقف حرب الجزائر وإذا اقتضى الحال على أساس تقرير المصير رغم غموض موقفه العلني المدروس الذي يمكن أنصاره من الاعتقاد بعكس ذلك. ثم إن روجي فراي Roger Frey وهو من أحد الديغوليين الآخرين، كرر القول لأعضاء السفارة في شهر جوان 1957 أن ديغول كان مستعدا لأن يمنح للجزائر "استقلالاً ذاتياً يقترب من حيث الممارسة من الاستقلال". وأضاف هو أيضا أنه كان الرجل السياسي الفرنسي الوحيد القادر على تنفيذ مثل هذا الحل<sup>37</sup>. وسجل من جانبه السفير البريطاني غلادوين جاب Gladwyn Jebb الذي كان قد التقى ديغول في شهر فيفري 1957، سجل في تقرير نقله إلى واشنطن أنه يجري الحديث كثيرا عن عودة ديغول ولكن في رأيه فإن الأمر "قليل الاحتمال" فأفكار الجنرال وأعماله لا تبدو أنها سائرة في هذا الاتجاه<sup>38</sup>. وقد علم جاب بالمزيد عن ديغول عن طريق غاستون باليوسكي Gaston Palewski وروني ماسيغلي René Massigli حيث اتفقا على أن أفكاره بشأن الجزائر كانت أقرب إلى الصواب من أفكار حكومة غي مولتي لكونه كان يريد فدرالية شمالية إفريقية تشمل الجزائر وتمكن فرنسا من الوصول إلى الصحراء، وهذا يسير في اتجاه ما كان قد قاله ديغول لجاب في شهر فيفري<sup>39</sup>. ولكن هذا الأخير استمر في الاعتقاد

أن البلاد كانت غير مُكترثة بعودة الجنرال، وهي عودة لم يكن يتوقع حدوثها سوى في حالة أزمة خطيرة في الجزائر. ولم تُعمر الحكومة التي شكلها بورجاس مونوري Bourgès-Maunoury بعد سقوط غي مولي سوى أسابيع قليلة أي إلى غاية شهر أكتوبر. حينذاك ظهرت أزمة جديدة طويلة وليس لها حلّ على ما يبدو وجعلت آلان دالاس Allen Dulles يُثير مسألة عودة ديغول أمام مجلس الأمن القومي الأمريكي. وكان رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يعتقد أن ديغول لن يقبل برئاسة مجلس الوزراء إلا في حالة ما إذا حصل على الحق في الحكم على نطاق واسع بسنّ مراسيم، وهو حق لن تمنحه له الجمعية الوطنية على ما يبدو. وحسب السفير البريطاني أصبح حدوث أزمة نظام الآن أمراً ممكناً، وفي هذه الحالة فإن ديغول سيكون مستعداً لاستلام حكم "مُلقى به في مجاري المياه". ولكن دالاس كان يدعو إلى الحذر: يجب عدم تصديق كل ما كان يقوله ديغول للأمريكيين بشأن نواياه حول الجزائر. فخطابه لا يتطابق مع خطاب أنصاره. وهكذا كان ديبري قد دعا خلال اجتماع لحزب الجمهوريين الاجتماعيين إلى تشكيل حكومة "خلاصٍ وطني" يرأسها ديغول وتحفظ بالجزائر فرنسية "مهما كان الثمن". ولاحظت السفارة أن "هذا الحزب [الديغولي] غير المتجانس لا يوجد ما يجمع بين المنتمين إليه سوى الرغبة في جعل فرنسا تنتصر في الجزائر"، اللهم ما إذا كان العداء للولايات المتحدة. فقد راح ديبري يهاجم دالاس بنقد لاذع وكان قد قدم عقيدة آيزنهاور على أنها إمبريالية عاملة في الشرق الأوسط وأعرب عن شكوكه في كون الولايات المتحدة تريد اقتسام العالم مع الاتحاد السوفياتي بعد القبول بـ "حيادية" أوروبا<sup>40</sup>.

وكانت واشنطن تتلقى تقارير كثيرة تُشيرُ إلى أن تعنت الموقف الفرنسي يمثل العقبة الرئيسية لإحلال السلام في الجزائر. وفي شهر أفريل 1957 كان مهدي بن بركة، أحد زعماء المعارضة في المغرب، التقى روبرت مورفي Robert Murphy بعد أن تحادث في تونس مع زعماء الثورة الجزائرية، وقال له أن القادة العسكريين الجزائريين كانوا على استعدادٍ للقبول بمخطط غي مولي أي وقف إطلاق النار ثم انتخابات فمفاوضات، بشرط أن يوقف لأكوست أولاً حملته العنيفة المسماة "إحلال السلام". ثم إن التقارير الفرنسية بخصوص التعنت المزعوم من جانب الثوار كانت مُصطنعة في باريس ولم تكن تصلح سوى لتبرير القمع. وكان محمد الخامس يريد عرض وساطته وكان قد حصل على موافقة الحكومتين التونسية والمغربية والعقبة الوحيدة تتمثل في الاستمرار في هذه العملية المسماة "إحلال السلام" الذي يجعل من مخطط غي مولي مُساويا للاستسلام في نظر جبهة التحرير الوطني<sup>41</sup>. وبالنسبة لكريستيان هرتر Christian Herter فإن الأمور كانت واضحة: فالأمر الأهم هو العمل على إنهاء عملية "إحلال السلام" هذه. وطلب عدم ادخار أي جهدٍ لجعل فرنسا تفهم أن الجزائريين يتخلون عن الشرط الخاص بالاستقلال وأن موقف قادة جبهة التحرير الوطني يبدو مُعتدلاً وأن المغاربة كانوا يريدون المساهمة في حلّ سلمي. ولكن بعد سقوط حكومة غي مولي في شهر ماي 1957 اكتشف هوغطن Houghton أن حكومة خلفه بورجاس مونوري "وإن كانت حقيقة مؤكدة بحزم في أغلبيتها لبناء أوروبا، فهي تؤيد أيضا استمرار ما يُسمى بعملية "إحلال السلام" في الجزائر باتفاق تام مع لأكوست". في الواقع لم تُعلن الحكومة الجديدة عن أية "مرونة" بشأن القضية الجزائرية في مُجملها<sup>42</sup>.

وفي هذا السياق المتسم باعتدال موقف جهة التحرير الوطني وبتصلب موقف فرنسا ألقى جون كندي يوم أول جويلية 1957 خطابه المشهور حيث انتقد مساندة واشنطن لفرنسا في القضية الجزائرية. وكان قد دعا كندي إلى تدخل الولايات المتحدة و/أو الأمم المتحدة في النزاع من أجل سلام يكون ثمرة مفاوضات على أساس الاستقلال الذاتي أو استقلال الجزائر. وكان رد فعل باريس فوريا وعنيفا وأعرب ألفاند Alphant عن مخاوف فرنسا وطلب من دالاس أن يتنصّل من أقوال كندي. كان السفير يريد أن يعترض كاتب الدولة على مصادقة مجلس الشيوخ على قرار اقترحه كندي. قال له دالاس أنه سيُحاول ولكنه لم يأخذ الأمور مأخذ الجدّ وأوضح أنه ليس هناك ما يدعو إلى تخوف الفرنسيين ففي جميع الأحوال فإن قرارا من هذا القبيل لا يكون مُلزما في شيء للإدارة الأمريكية. ولم يكن متأكدا تماما من أن دالاس قد فكر في الاعتراض على القرار المقترح من كندي، وقد تكون الإدارة مسرورة، دون أن تُعلل ذلك بملاحظات السيناتور، وهو إنذار موجه لفرنسا وانعكاس صادق بالموقف الذي كانت الحكومة تتمنى أن تتبناه لو كانت حرة في اتباع ميولاتها<sup>43</sup>.

ربما كان لخطاب كندي الأثر المنتظر: فرنسا قامت بمحاولة قصيرة لتنسيق سياستها مع سياسة الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة للاستجابة لما كانت تطلبه بإلحاح أي أن تُبدي فرنسا تقدما في التطور السياسي الداخلي للجزائر. ومهما يكن فقد صرح لوي جوكس Louis Joxe للخارجية الأمريكية أن فرنسا كانت تريد التعاون وتجنب إعطاء الانطباع بأنها تتمنى مغادرة منظمة الأمم المتحدة. وقد تخلت عن كل محاولة الاعتراض عن إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة

بالرغم من أنها "لا تتوفر على أي حلٍ تقترحُهُ" سوى الاستمرار في السياسة الحالية. وهذه السياسة تتضمن قانونا إطارا أكثر لبرالية للجزائر. وكان فرانسيس ويلكوكس Francis Wilcox نائب كاتب الدولة لشؤون المنظمة الدولية يرى أن فرنسا لو استطاعت أن تُظهر وجود تقدم بأي شكل من الأشكال لأمكن تجنب الأسوأ في منظمة الأمم المتحدة. ولكن للمرء أن يتساءل أيضا عمّا إذا لم يكن ما أثاره كندي قد عزز في باريس النواة المعادية لواشنطن. وفي شهر جويلية من عام 1957 استطلع عضو في ديوان رئيس مجلس الوزراء ج. إ. غووا بواسونيار J. Y. Goeau Boissonnière آراء جبهة التحرير الوطني لحساب رئيس الوزراء بورجاس مونوري، ولكنه اصطدم بشرط الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال قبل بدء المفاوضات كما وقع في المفاوضات السرية عام 1956. وفي المحادثات التي أجراها مع عبد العزيز رشيد أحد الزعماء النقابيين في جبهة التحرير الوطني قال له هذا الأخير أن الوقت يعمل لصالح الثورة وأضاف بخصوص خطاب كندي أن "الولايات المتحدة لن تتخلى عنهم" وبهذا القول مَحَّ إلى وجود شكٍّ في ذهن محاوره: ألم يكن دالاس هذا الذي "تبادل معه كلمات الودِّ هو الذي "نبذ فرنسا أيام ديان بيان فو؟ وسجل غووا Goeau أن التاريخ قد يُعيد نفسه"<sup>44</sup>.

في 7 جويلية من عام 1957 طلب دالاس من سفيره أن يقوم بمسعى لدى بينو Pineau: النواب في البرلمان الفرنسي سيشرعون في دراسة قرار لصالح الاعتراف بالصين الشعبية ومن المنتظر أن يُنذر هوغطن بينو بالآثار السلبية التي ستظهر في واشنطن بحكم تبني مثل هذا القرار. والقرار الذي أودعه كندي أمام مجلس الشيوخ يعود تاريخه إلى أسبوع، وفي هذه المرة

صارت الأدوار معكوسة. بينو نصح إذن غوقطن ألا يقلق، إنه هو بينو الذي كان مقصودا بالمصادقة على القرار، وهذا القرار ليس له أي طابع إلزامي على الحكومة. إن نية الأخذ بالتأثر لم تكن خفية: بخصوص المسألة الحساسة المتصلة بالاعتراف بالصين، أرادت باريس أن تُشعر واشنطن بشيء مما يشعر به الفرنسيون حينما يتعلق الأمر بالجزائر. (في الواقع تم تأجيل النظر في القرار إلى وقت آخر من طرف لجنة العلاقات الخارجية في الجمعية الوطنية<sup>45</sup>). ولكن باريس لم تنس الإلحاح الذي كانت طالبت به واشنطن بأن تُعطي فرنسا على الأقل الانطباع بأنها تقوم بتطبيق برنامج لبرالي في الجزائر، مهما كان ذلك يعني من الناحية الملموسة. وفي 5 سبتمبر أخبر ألفاند الخارجية الأمريكية بأن القانون الجديد الإطار أصبح جاهزا. وكان هذا القانون موجها لإقامة نظام سياسي لبرالي أصيل في الجزائر قادر على جعل السكان المسلمين يلتفون حول فرنسا وفي الوقت ذاته يُساهم في تهدئة الرأي العام الدولي والحصول على الدعم غير المشروط من واشنطن لسياسة باريس. ونص القانون على إنشاء منظومة مُعقدة من المجالس البلدية التي يتوفر فيها السكان المسلمون على تمثيل سياسي وتُسند مُعظم المدن ذات الأغلبية المسلمة إلى مجالس بلدية تمثل السكان وعلى مستوى البلاد سيتم إنشاء مجلس واحد حيث يتمتع المسلمون بنفس الحقوق المخولة للأوروبيين وفقا لمبدأ: شخص واحد، صوت واحد. في مرحلة أولى اعتقد الأمريكيون أن المصادقة على هذا القانون سيؤدي فعلا إلى إقامة نظام لبرالي من شأنه أن يتولد عنه وضع قابل للحياة للجميع.

وسرعان ما خاب أملهم. فحين تم نشر القانون لاحظت واشنطن على الفور أنه ينطوي على نقائص واعتبرت زيادة على ذلك أن حظوظ المصادقة عليه ضئيلة في جميع الحالات. وفعلاً فإن النواب رفضوه وأسقطوا في نفس الوقت حكومة بورجاس مونوري. ولكن الشيء المُقلق أكثر من غيره في نظر واشنطن كان يتمثل في مقدمة هذا القانون التي كانت تُردد أن الجزائر يجب أن تبقى جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. وكان هذا كافياً للقضاء على مُجمل الآثار التي قد تكون لهذا القانون لو تمت المصادقة عليه. وجاءت التعاليق البريطانية بنقد لاذع حيث قالت الخارجية البريطانية أن مشروع القانون الذي هو ثمرة مثالية لما يُسمى بـ "وطنية قصيرة النظر وقليلة الذكاء وفسادة" كشف الحكم الذي وقع بين أيدي بعض الأثرياء العاجزين عن استخلاص أبسط الدروس من تاريخ ما بعد الحرب". كما أنها كانت تنظر إلى عمل سوستال Soustelle الذي يَأتمر بأوامر ديغول ويعمل على تحقيق هدف أوسع أي اندلاع أزمة نظام وعودة الجنرال إلى الحكم<sup>46</sup>. إن القانون الإطار كان بعيداً كل البعد عن أن يجد حلاً لأي شيء بل على العكس صار سبب شقاق جديد بين واشنطن ولندن وباريس. زد على ذلك أنه، بغضّ النظر عن محتواه، فلا يمكن تبرئته، في ذهن الفرنسيين، من خطيئته الأولى أي أن سنه جاء استجابة للضغوط الأمريكية. وقد نجح في النهاية فيليكس غيار Felix Gaillard خلف بورجاس مونوري، في تمرير المصادقة عليه في شهر جانفي 1958 ولكن في شكل ناعم ولم يقع تطبيقه أبداً<sup>47</sup>.

وفي أواخر عام 1957 أصبح التوازن الأوروبي مهدداً بسبب إحدى هذه الأزمات النابعة من ميزان المدفوعات والتي اعتاد عليها الفرنسيون. وقد

تنبأ بها دالاس في شهر ماي وكان عازما على استغلالها لحمل باريس على إنهاء حرب الجزائر. ولكن كاتب الدولة للخزينة جورج م. همفري George M. Humphrey لاحظ أن "الفرنسيين كانوا في حالة غرق" وأشار إلى أنه في النهاية ينبغي أن نجد لهم مساعدة عاجلة في آخر العام. من وجهة النظر المالية كانت فرنسا لا تزال "الرجل المريض في أوروبا" وكان عجز حكوماتها عن التحكم في مشاكل ميزانيتها يمنح واشنطن سببا إضافيا لاحتقار الجمهورية الرابعة. وكان البريطانيون أيضا يأسفون للعجز الذي كان يبدو على النظام في تأمين دفع الضرائب والحد من النفقات والمعونات العسكرية المخصصة للجزائر<sup>48</sup>. وكان جاكوب كابلان Jacob Caplan الذي كان يعمل في الاتحاد الأوروبي للمدفوعات (UEP) يرى أن "النتائج السياسية والنتائج الاقتصادية لمثل هذا النظام [الجمهورية الرابعة] لم تكن مقبولة بالنسبة لفرنسا ولحلفائها"<sup>49</sup>. وأكد لوي جوكس Louis Joxe لمورفي أن الجزائر هي فعلا مصدر الأزمة المالية: فهي تكلف باريس مليار فرنك في اليوم<sup>50</sup>. وفي الوقت الذي تُقيم حكومة غي مولي منظومة للتقاعد لكبار السن وتمدد الإجازات مدفوعة الأجر، زادت في حجم النفقات العسكرية بنسبة 25% ورفعت العجز من 650 إلى 1000 مليار فرنك. وأرجع هوغطن سقوط حكومة بورجاس مونوري يوم 30 سبتمبر إلى أن خزائن أموال الدولة كانت فارغة. ومع ذلك فإن فرنسا كان لها اقتصاد في عزّ الازدهار وبلغت مرحلة التوظيف الكامل لدرجة أن لا أحد يفهم أسباب الأزمة التي تخص فقط ميزان المبادلات الخارجية وميزانيتها غير المتوازنة. إن الاقتصاد الفرنسي في حدّ ذاته كان سليما.

من الناحية الاقتصادية تكاد تكون آثار حرب الجزائر غير محسوسة حيث ظلّ النمو الاقتصادي مستمرًا وشرعت فرنسا في نظام الإنتاج المسلسل وفي الاستهلاك المكثف وسط ما كان يسمى عودة إلى الماضي "الثلاثينية المجيدة" حيث كانت نسبة النمو السنوي 4.6% خلال الأعوام 1950 إلى 1962 أي دون النمو المسجل في ألمانيا بقليل وأقوى بكثير من نسبة النمو في بريطانيا. وفي أثناء السنوات من 1962 إلى 1970 بلغت نسبة النمو 5.8% أي إحدى أكبر نسب النمو في العالم. ثم إن الاستثمار الذي كان في حدود 18.3% من إجمالي الناتج الداخلي في عام 1947 ارتفع إلى 21.6% في عام 1956. وعلى ما يبدو فإن العجز في الميزانية كان سلاحا في خدمة اقتصاد توسعي. فلم يُترك للحرب مجال لتتداخل مع الاستثمار الداخلي أو ارتفاع الطلب على الاستهلاك أو عصرنة الاقتصاد التي ظلت مجالات لم تتضرر من الحرب<sup>51</sup>. كما ارتفعت الأجور الفعلية بنسبة 6.3% في السنة بين 1950 و1955 أي في المجموع 41%، وهو نمو تراجع فيما بعد نسبيا إلى 4.3% في السنة إلى غاية 1959. وتقدم الاستثمار بنسبة 5% في 1953 و1954 وبنسبة 6% في العام الموالي قبل أن يتراجع إلى 5.5% في 1956 ثم إلى 5% في 1957. وكل هذا على الرغم من نشر 450.000 رجل في الجزائر، ورغم نقص اليد العاملة في فرنسا وانخفاض المعونة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة كانت قد دفعت 80% من كلفة الحرب في الهند الصينية في 1954 وحققت أكثر من مليار دولار (428 مليار فرنك) في الاقتصاد الفرنسي، الشيء الذي جعل الفرنسيين يُصدرون كلفة الحرب لتغطية العجز في ميزان المدفوعات الفرنسي. وقد تراجعت المعونة الأمريكية فجأة إلى 122 مليار فرنك في عام 1955 ثم إلى 102 في 1956

فإلى 50 فقط في عام 1957. وفي العام الموالي صارت أقل من 8 مليارات. وتُلاحظ حركة معاكسة في عجز الميزانية وخاصة ميزان المدفوعات<sup>52</sup>. فقد بلغ العجز في الميزانية 970 مليار فرنك في 1956 و 974 في عام 1957 فيما بلغ العجز في ميزان المدفوعات 835 مليون دولار (358 مليار فرنك) في 1956 وما يقرب من 1.400 مليون (حوالي 600 مليار فرنك) في العام الموالي.

والآن ومن خلال الحفاظ على نسبة استهلاك واستثمار مرتفعة مع الاستمرار في المجهود الحربي، فإن الفرنسيين اختاروا أن يعيشوا فوق إمكانياتهم وأن يستوردوا أكثر مما يستطيعون تصديره، وكانت الأمور تجري وكأنهم أنشئوا عن قصد وضعا لا يستطيعون الخروج منه سوى بفضل المعونة الأمريكية<sup>53</sup>. وهكذا ومرة أخرى سيذهبون إلى واشنطن ليطلبوا مساعدتهم حيث لا مفر من أن أزمة ميزان المدفوعات مرتبطة في واشنطن بمسألة أوسع تتمثل في العلاقات الفرنسية الأمريكية. وفي شهر أكتوبر تمت في مجلس الأمن القومي الأمريكي NSC إثارة مسألة الضمانة التي يتعين أن تدفعها فرنسا حيث اقترح أن يتم تجديد المعونات المالية لفرنسا بالنسبة لعام 1958 ولكن بعد إعادة النظر فيها في حالة ما لم تضع باريس تحت تصرف منظمة الحلف الأطلسي القوات التي نشرتها في الجزائر. واعترض هذه المرة دالاس الذي قال من قبل أنه لا يريد إنقاذ فرنسا من صعوباتها الاقتصادية، على مُقترح مجلس الأمن القومي. كان لا بد من التحلي بالمرونة حول هذه المسألة بالنظر إلى "أهمية المتعاضمة لفرنسا في الأمن الغربي، ففي ذلك الوقت كان دالاس يبحث عن الحق في تخزين ونشر الأسلحة النووية الأمريكية على التراب الفرنسي وكان متخوفا

على ما يبدو من الأثر السلبي الذي قد يكون على المحادثات الجارية لكل تهديد بالتقليل من المعونة الأمريكية. وحينذاك اقترح مجلس الأمن القومي الإعلان عن إعادة النظر في المعونة مع العلم أنها كانت مرهونة بإعادة نشر القوات الموجودة في الجزائر في أوروبا. تلك هي السياسة المتبعة ولكن دون الإعلان عنها بصورة رسمية، وذلك اعتباراً أنه من الأفضل أن تفترض باريس وجودها بدلاً من أن تسمع بوجودها صراحة. وصرح دالاس أنه راضٍ بذلك<sup>54</sup>.

وفي الانتظار، شرعت حكومة غايار Gaillard الذي استلم مقاليد الأمور في شهر أكتوبر، في سياسة استقرار مالي تهدف إلى تخفيض العجز في الميزانية إلى 7000 مليار فرنك وقدمت في هذا الشأن وعوداً لواشنطن. ولكن المفاوضات الفرنسيةون أخبروا أيضاً الاتحاد الأوروبي للمدفوعات UEP أن البلاد في حاجة عاجلة إلى 500 مليون دولار، وكانت واشنطن تواجه مأزقاً خطيراً، فعدم تقديم العون الذي تحتاجه فرنسا على الأمد القصير لتجاوز مشكلاتها المتكررة المتصلة بالعجز في الميزانية وبميزان المدفوعات يعني التراجع عن ممارسة راسخة منذ الحرب. وفوق ذلك فإن آليات الاتحاد الأوروبي للمدفوعات وصندوق النقد الدولي كان قد تم وضعها بالتحديد من أجل تجاوز هذه الصعوبات الظرفية، وهذا دون التطرق إلى ما قد يحدث من أثر سلبي رفض واشنطن، على منظمة الحلف الأطلسي وعلى استقرار أوروبا من الناحية المالية وبصورة أعم على العلاقات الفرنسية الأمريكية، غير أنه من جانب آخر فإن تقديم المعونة أنيا لباريس قد يدعو إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة تدعم السياسة الفرنسية في الجزائر. ولعل نية الفرنسيين كانت بالذات حمل الأمريكيين على دعم

سياستهم في الجزائر فعلا وإن تعذر ذلك فبالقول، وذلك من خلال جعل الأمور تسيّر نحو الأسوأ. ومهما يكن فهي براعة كان جاب Jebb يعتقد أن رئيس الوزراء الفرنسي الجديد فيليكس غيار، قادرا على المضي فيها، فهو يبلغ من العمر ثماني وثلاثين سنة، وهو أصغر من تولى هذا المنصب منذ القرن التاسع عشر. إنه خطيب بارع وربما بارع أكثر من اللزوم. ولم يكن جاب يثق في نزاهته ويرى فيه شيئا من الوصلية التي تُعيد إلى الأذهان السياسي الراديكالي على الطريقة القديمة<sup>55</sup>. ومهما يكن فإن المشكلة ظلت كاملة بالنسبة لمجلس الأمن القومي الأمريكي الذي كان يريد حقا منع إطالة حرب الجزائر من خلال جعل المعونة الأمريكية مرهونة بعودة القوات الفرنسية إلى درع منظمة الحلف الأطلسي. ولكن دالاس في النهاية تخلى عن هذا الخيار<sup>56</sup>.

في نهاية الأمر أقامت واشنطن في أواخر شهر جانفي 1958 مجموعة من المعونات المالية بقيمة حوالي 650 مليون دولار من أجل استقرار الفرنك حتى وإن كان الأمر لا يتعلق بذلك من حيث المبدأ وإنما من الناحية الرسمية بتمكين تطبيق مناهج اقتصادية جديدة لأول مرة. وقد اجتمعت لذلك أموال الاتحاد الأوروبي للمدفوعات وصندوق النقد الدولي ومختلف الوكالات الحكومية الأمريكية. وكان الهدف يتمثل في بلوغ الأثر الأفضل على الرأي العام الفرنسي والأجنبي والتأكيد على التعاون الوثيق بين مصادر التمويل الثلاثة. ولقد تم بلوغ الهدف المنشود وظلت هذه المعونة من نجاحات الاتحاد الأوروبي للمدفوعات الذي أدى دورا حاسما، وإن كان كثيرا ما لا يحظى بقيمته الحقيقية في إنشاء قاعدة مؤسساتية من أجل التنمية المستقبلية للتكامل الأوروبي. غير أنه في الوقت ذاته فإن

الطريقة التي استعملت بها واشنطن الاتحاد الأوروبي للمدفوعات وصندوق النقد الدولي جعلت هذين الأخيرين مشاركين، عن طوع أو عن مضضٍ من حيث الصورة، في سياسة فرنسا الاستعمارية. استلمت إذن فرنسا 655 مليون دولار أي: 88 من "مصرف تصدير- وتوريد- Export- Import Bank في واشنطن و131 من صندوق النقد الدولي و250 من الاتحاد الأوروبي للمدفوعات و186 مباشرة من الخزينة الأمريكية. وهذه المساعدة المالية أدت على الفور إلى صدور احتجاج من السفير السعودي في واشنطن الذي اتهم الأمريكيين بمساعدة فرنسا في الجزائر. وتم الردُّ عليه بأن هذا غير صحيح تماماً فهذه المساعدة ترمي إلى تحقيق استقرار ميزان المدفوعات الفرنسية ولم تكن "مرتبطة بالأوضاع في الجزائر"، فهي تتضمن إحالات دفع قروض ومشتريات فوائض زراعية أمريكية، وزعمت واشنطن أنها لم تأت بأموال سائلة لفرنسا. وليطمئن السعوديون في هذا الشأن فالولايات المتحدة سيستمرون في الضغط للتوصل إلى حلٍ عادل للقضية الجزائرية<sup>57</sup>. ومهما يكن فقد استمرُّوا في الضغط على باريس لنشر قواتها ضمن منظمة الحلف الأطلسي. ولم يقبل مجلس الأمن القومي الأمريكي سوى عن مضضٍ في أكتوبر 1957 الإبقاء على المعونات المالية العسكرية وبشرط أن تتم إعادة النظر فيها في نهاية العام 1958 في حالة ما إذا لم تقم باريس بإعادة نشر قواتها المطلوب<sup>58</sup>. وكان دالاس وبول هنري سباك Paul-Henri Spaak الأمين العام لمنظمة الحلف الأطلسي قد أسفا معا يوم 24 أكتوبر 1957 عن أن المساهمة الفرنسية والمساهمة الألمانية في منظمة الحلف الأطلسي كما كان منتظرا من قبل - أربع عشرة فرقة فرنسية وأثنى عشر فرقة ألمانية - اقتصرتا

على خمس فرق ألمانية وأربع فرق فرنسية وبأعداد غير كاملة. وقد قال سباك Spaak بنبرة من الأسف أن نقص المساهمة الفرنسية سببه حرب الجزائر<sup>59</sup>. فالحرب كانت مستمرة بل وتشتد ضراوة بحكم أن باريس لم تُغير سياستها.

المساعدة المالية التي صممها واشنطن تمت إزالة تجميدها قبل قليل من اندلاع الأزمة الأخيرة الأخطر في العلاقات الفرنسية الأمريكية في ظل الجمهورية الرابعة على إثر قبلة ساقية سيدي يوسف التي جعلت في النهاية واشنطن تُقدِّمُ على سحب دعمها للنظام. وبالالتفات إلى الوراثة يتضح أن الأمر لو حدث قبل ذلك لما حصلت فرنسا دون شك على هذه المعونة مع ما يترتب على ذلك بالنسبة لمواصلة الحرب. غير أنه قبل تاريخ هذه الحلقة الأخيرة كانت المساعدة العسكرية المقدمة من واشنطن لتونس فرصة للفرنسيين والأمريكيين لوضع علاقاتهم على المحك. وفي شهر ماي 1957 كانت فرنسا قد أوقفت مساعدتها الاقتصادية لتونس كعمل ثأري من الغارات التي يشنها الثوار الجزائريون انطلاقاً من معاقلم الموجودة على أراضيها. وكانت فرنسا تريد أن تحدو واشنطن حذوها وتسحب هي الأخرى مساعدتها الاقتصادية للمغرب الذي قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسا منذ أسربن بلة. وفي شهر مارس كانت واشنطن قد منحت تونس مساعدة محدودة قدرها ثلاثة ملايين دولار. قبلها بورقيبة ولكن خاب أمله بسبب ضالة قيمتها واتهم الأمريكيين بأنهم لا يريدون إثارة غضب الفرنسيين<sup>60</sup>. وكانت الخارجية الأمريكية قد أسفت لوقف المساعدة الاقتصادية لتونس والرباط وانزعجت حينما طلب التونسيون من واشنطن أن تحل محل باريس. وقد أنذر دالاس Dulles

ألفاند Alphand أنه في حالة تأخر فرنسا في مساعدة تونس فإن الولايات المتحدة ستكون مُضطرة لأن تتصرف لتجنب "انتصار الشيوعية" في البلاد. وكان هوغطن في منتهى الصراحة حين قال إن الولايات المتحدة لن تترك تونس تسيّر نحو الإفلاس<sup>61</sup>. وقبل المغرب من جهته في نهاية الأمر بإنشاء لجنة فرنسية مغربية للتحقيق في ظروف اختطاف طائرة بن بلة وأعاد الروابط مع باريس. ولكن الخارجية الأمريكية بدل أن تكون راضية بذلك لم تر في هذه المبادرة سوى رضوخا من الرباط للضغوط الاقتصادية التي تمارسها باريس حيث "مازالت الجزائر تشكل عقبة للمغرب وللعلاقات الفرنسية المغربية"<sup>62</sup>.

والأمر كذلك بطبيعة الحال بالنسبة لتونس حيث كانت فرنسا تُردد بكل تعنت ألا تُستأنف المساعدة ما لم يكف التونسيون عن مساعدة الثوار الجزائريين. وهذا الموقف شرحه ألفاند Alphand لكريستيان هرتر Christian Herter الذي ردّ عليه دون تأني أنه كان ينبغي من جهة أن تتوقف القوات الفرنسية عن متابعة الثوار الجزائريين في الأراضي التونسية ومن جهة أخرى أن تمنح الولايات المتحدة مساعدة اقتصادية لتونس<sup>63</sup>. وهذا ما أعاد إلى الأذهان الأغنية المعروفة بشأن نية الأمريكيين في الحلول محل الفرنسيين وحرمانهم من "دورهم الأول" في إفريقيا الشمالية<sup>64</sup>. حاولت الولايات المتحدة تجنب برنامج مساعدة كاملة لتونس ومنحت في شهر جويلية مليوني دولار مُخصص للطفولة وهذا لم يكن كافيا في نظر بورقيبة. وفي شهر سبتمبر أضاف الرئيس التونسي لطلباته الخاصة بالمساعدة الاقتصادية طلبات أخرى تتعلق بالتسليح مهددا بالتوجه إلى المعسكر السوفياتي إذا لم يحصل على ما يريد<sup>65</sup>.

وحسب شروط وردت في رسائل متبادلة في شهر جوان 1956 من المفروض أن تكون فرنسا المزوّدة الوحيد لتونس بالأسلحة. في مرحلة أولى زودتها بأسلحة خفيفة كافية لتسليح 2.243 رجلا كانوا يشكلون آنذاك النواة الصغيرة لجيش تونسي مستقبلي. ولكن طلبات أسلحة أخرى تم تجميدها من طرف باريس. وفي 7 فيفري 1957 ورد توضيح يقول أنه لن يُستجاب لأي طلب جديد ما لم تُعطِ تونس ضمانات كافية بخصوص عدم استعمالها من طرف الثوار الجزائريين. ولكن بورقيبة كان في حاجة إلى أسلحة فتوجه إذن إلى بلدان أخرى مُختلفة كبلجيكا وتركيا وألمانيا الاتحادية وسويسرا وإيطاليا التي تعرضت كلها لضغوط من باريس من أجل عدم الاستجابة لطلباته. وفي شهر ماي توجه التونسيون إلى واشنطن وشرعوا في مفاوضات شاقة لم تنته حتى بحلول شهر سبتمبر. ومع ذلك فإن الأمر مستعجل حيث شرح بورقيبة أن الحوادث التي تقع على الحدود تُظهر أن بلاده في حاجة إلى أسلحة لمراقبة أراضيها، والحال أن المخزون من الذخيرة قد نفذ وفشلت كل الجهود الرامية إلى الحصول على أسلحة من الغرب. وبدأ بورقيبة ينفذ صبرُهُ.

دافع القنصل الأمريكي في تونس ج. لويس جونز G. Lewis Jones عن قضية بورقيبة لدى الخارجية الأمريكية حيث تمسك بأن الولايات المتحدة كانت قد اكتفت برّد المسألة وأن باريس لم تتراجع عن رفضها التزويد بالأسلحة وأن الحكومة التونسية مع ذلك في أشد الحاجة إليهما لتسليح 4.000 رجل إضافي. إن التوجه الغربي لتونس كان في خطر على الرغم من الميول الواضح لدى بورقيبة بسبب ما كان يبدو حظرا على الأسلحة. إن تقديم هذه الأسلحة ربما يكون إشارة تدل على استمرار

اهتمام الغرب بتونس المهتدة بالاختناق من جانب فرنسا<sup>66</sup>. طلب دالاس بعض الوقت حيث كان يريد أن يشرح جونس لتونس "دقة" الموقف الأمريكي فيما تدرس واشنطن الطلب التونسي. ولكن الفرنسيين أعلنوا أنهم غير موافقين، فقد كانوا يرون أن مسعى بورقيبة لم يكن له معنى بما أن لا أحد يهدد بلده وكانوا يقولون إن الأفضل لبورقيبة أن يعمل على وقف مساعدة الثوار. وذكر جونس بأن بورقيبة كان على استعداد لأن يتزود بالأسلحة من مصر ومن الاتحاد السوفياتي وأن يقف مع المحايدين قبل أن يتدخل دولس<sup>67</sup>. ولتعقيد المزيد من الأمور أهدت القاهرة لتونس أسلحة خفيفة، وهي هدية شعر بورقيبة بأنه مضطر لقبولها مع التصنع بالاعتراف بالجميل رغم كرهه للدكتاتور المصري<sup>68</sup>.

وفي الانتظار تضاعفت الحوادث على الحدود التونسية الجزائرية، ففي 5 أكتوبر 1957 طلب حبيب بورقيبة الابن رسميا من الولايات المتحدة أن تتدخل لدى باريس لكي تتوقف القوات الفرنسية عن توغلها داخل الأراضي التونسية. وكتبت الخارجية الأمريكية حينذاك أنه "حسب المعلومات المتوفرة من الصعب ألا يكون للمرء الانطباع بأن الجيش الفرنسي قد استغل الأزمة الحالية ليأخذ بزمام الأمور في المناطق الحدودية". وفعلا فإن وزارة الدفاع كانت قد وافقت على سياسة تكثيف للعمليات العسكرية على التراب التونسي قبل شهر ولكن واشنطن لم يقع إعلامها بهذا التغيير في السياسة. ولم يكن لهذا أن يُغير شيئا من حيث الجوهر: ففيما كانت واشنطن تُحاول أن تشتغل حول مشكلة الأسلحة التي طلبتها تونس بحيث يتم التخفيف من أثرها على فرنسا، راح الجيش الفرنسي يُحدثُ ضغطا يسيّرُ في الاتجاه المعاكس<sup>69</sup>. وفوق ذلك لم يكن

من المؤكد أن كل عضو من أعضاء الحكومة بداية من رئيسها كان على علمٍ بالترخيص المعطى للجيش بتكثيف الأعمال الثأرية فيما بعد الحدود. وكان التونسيون يعتقدون أن الجيش الفرنسي يتصرف بأوامر صادرة منه وأعلم القائم بالأعمال الفرنسي في تونس أرماند بينار Armand Bénard وواشنطن انه يخشى من وقوع عمليات مسلحة أو استخباراتية متهورة على الحدود دون أن يكون على علمٍ بها<sup>70</sup>. ومرة أخرى تُظهر الحكومة الفرنسية لحليفها الرئيسي عجزها عن قيادة أمورها بالذات بصورة صائبة وحسب الأصول القانونية.

وحيث إن تونس توجهت أيضا إلى البريطانيين للحصول على الأسلحة فإن لندن وواشنطن نسقتا سياساتهما بشأن المسألة. ووافق البريطانيون على أنه لم يعد من الممكن ان يتأخر أكثر التزويد بالأسلحة وأن تسليمها كان لا بُدّ منه حتى وإن كان ذلك من أجل تسليمها قبل المصريين. أطلع الأمريكيون إذن الفرنسيين على نيتهم بأن يزودوا بأنفسهم تونس بأسلحة خفيفة في حالة ما رفضت باريس أن تفعل ذلك<sup>71</sup>. وبناء على هذا فإن الفرنسيين وعدوا بأن يتولوا في النهاية بأنفسهم عمليات التسليم حيث أدركوا - على حدّ قولهم - خطر احتمال توجه بورقيبة إلى المعسكر الشرقي. وكانوا يريدون أن يظلوا القناة الوحيدة في تموين التونسيين وفي نفس الوقت كانوا متجاوبين مع الحجج التي أبداها بورقيبة والتي تستند إلى أنه لا يمكن أن نتظر منه أن يراقب الحدود مثلما كان يطلبه منه الفرنسيون، إن لم يكن يتوفر على الأسلحة لذلك. ولكن حينما جاء فيليكس غايار ليتولى تشكيل حكومته، ولما كان اليمين يتهم بورقيبة مسبقا بأنه يمرر الأسلحة المسلمة له بين أيدي الثوار، بدأ رئيس الوزراء

المتوقع في المفاوضة وفرض عددا من الشروط التي يجب أن تستجيب لها الإدارة الأمريكية قبل أن تُعطي باريس موافقتها. فقد كان ينبغي على الخصوص أن تتضمن الأسلحة المسلمة كلها أرقاما تسلسل مسجلة لدى الحكومة الفرنسية بحيث يتم التعرف عليها لو قبضت بين أيدي الثوار. كما طُلب من واشنطن تزويد الجيش التونسي فقط دون الحرس الوطني والمليشيا. غير أن الأمريكيين لم يكونوا يرون كيف يمكن منع التونسيين من توزيع الأسلحة في ديارهم كما يشاءون. ومن جهة أخرى فإن فكرة إبلاغ باريس بأرقام تسلسل الأسلحة لم يكن يروق لهم بتاتا، ربما كان لا يُزعجهم أن يتم استعمالها في النهاية من طرف الجزائريين ولكن الأرجح هو أنهم لم يكونوا يريدون على ما يبدو المساس بالسيادة التونسية. وكانت الولايات المتحدة قد وعدت بورقبة باتخاذ قرار في أواخر شهر أكتوبر. وحينما لاحظت أن باريس لا تفعل شيئا بحكم أنها مازالت مشلولة بسبب الأزمة الحكومية، فقد استعدت لأن تتحرك. وفي يوم 5 نوفمبر أُنذر دالاس باريس أنه في حالة ما إذا ظلت الأوضاع مُجمدة، فإن الولايات المتحدة ستكون مُضطرة لأن تُغير تماما سياستها في شمال إفريقيا. وأُنذر قائلا إن باريس، لكي تكون قادرة على الاستمرار في أداء دور هام في تونس والمغرب، ينبغي أن تكون "مستعدة لأن تتعامل مع هذين البلدين كطرفين مستقلين وأن تطبق البرامج الاقتصادية والعسكرية التي تتماشى مع هذا المبدأ"<sup>72</sup>. ردت باريس باحتجاجات جديدة وتمسكت متعنتة بالتذكير بسلطة باريس على السياسة الخارجية التونسية ولم يُبدِ الفرنسيون رغبتهم في أن يزودوا بأنفسهم تونس بالأسلحة. حددت الولايات المتحدة تاريخ 12 نوفمبر كأخر أجل تاركة

الوقت اللازم لفليكس غايار لتشكيل حكومته ولكنها رأت أن المدة الطويلة التي استغرقتها الأزمة الحكومية (أكثر من شهر) لا يمكن أن تكون عُذرا لعدم تحرك باريس. اضطلع غايار بمهامه الجديدة يوم 5 نوفمبر، ولكن بورجاس مونوري تم إسقاط حكومته يوم 30 نوفمبر. في المجموع ومنذ سقوط غي مولي قبل ثلاثة أشهر ونصف، ظلت فرنسا بدون حكومة طيلة حوالي شهرين (58 يوما على وجه التحديد)<sup>73</sup>. وأمام اقتراب موعد إرسال الأسلحة المصرية قال الأمريكيون بموافقة لندن للتونسيين أنهم على استعداد لتزويدهم بـ 500 بندقية يوم 12 نوفمبر<sup>74</sup>. وكان البريطانيون موافقين على تسليم شحنة من الأسلحة أكبر من ذلك بقليل.

ونظرا لحجم هذه الشحنة فقد كانت كمية رمزية ولكن المسرحية استمرت. ففي 6 نوفمبر طلب غايار مهلة أخرى: كان في حاجة إلى المزيد من الوقت لإقناع زملائه بضرورة مساعدة بورقيبة ولن ينجح في هذه المهمة لو تدخل البريطانيون والأمريكيون مبكرا<sup>75</sup>. رأت الخارجية الأمريكية أن القبول بمهلة جديدة تنطوي على أضرار تفوق المنافع في حين أن البريطانيين كانوا على استعداد لمزيد من الانتظار: كان جاب Jebb قد أُنذر أن قرار إرسال الأسلحة سيضر بالعلاقات الفرنسية البريطانية. وإن جاءت هذه المبادرة من الأمريكيين فهي لن يستغربها ولكن ذلك سيكون صدمة له لو أن البريطانيين شاركوا فيها<sup>76</sup>. إذن كانت لندن على جانب من التحفظ ولكن واشنطن كانت قد التزمت بتاريخ 12 نوفمبر. وفي اليوم الحادي عشر من نوفمبر طلب دالاس من سلوين لويد Selwyn Lloyd أن ينضم إليه لكون خطر تأجج الرأي العام أو الحكومة الفرنسية سيكون أقل في حالة ما إذا تصرف البريطانيون والأمريكيون معا<sup>77</sup>.

أنذر غايار أن هذه المبادرة تُعرض للخطر التضامن الأطلسي وهدد بإفشال اجتماع مجلس منظمة الحلف الأطلسي المنتظر عقدهُ في شهر ديسمبر. وقال ألفاند إن فرنسا في حالة ما إذا لم تجد مساندة في المسألة التونسية فإن هذا الاجتماع سيكون "مآله الفشل لا محالة" كما أن القانون الإطار قد لا يُكتب له البقاء وأن الحكومة الجديدة ربما ستعرض للسقوط<sup>78</sup>. وجه دالاس نداءً أخيراً لغايار انضم إليه البريطانيون. وجاء ردُّ غايار على ثلاث مراحل: نعم كان موافقاً، لا لم يكن يُريد، لا لم يكن يستطيع. حاول رئيس الوزراء الذي لم يحصل على ما يريدهُ بشأن الشروط المفروضة على تسليم الأسلحة القيام بمناورة أخيرة لدى البريطانيين: فرنسا لن تُسلح تونس ما لم يقرر بورقيبة رفض الأسلحة التي عرضتها عليه مصر. ولا يستطيع الغربيون القبول بأن يستلم بورقيبة أسلحة من الشرق بعد أن استلم أسلحة من الغرب<sup>79</sup>، اللهم في حالة قبول بورقيبة بالوقوع في فخِّ دائم. نقل البريطانيون بكل عناية الطلب الفرنسي إلى الرئيس التونسي الذي رفضه رفضاً قاطعاً. وفي اليوم الموالي 14 نوفمبر رفض آيزنهاور أن يتبع حُجج غايار وانحاز إلى الجانب التونسي. ثم كتب بعد أن سجل في يومياته خيبة أمله أمام "غباوة الفرنسيين ورفضهم مواجهة الواقع كما هو"، كتب بكل هدوء إلى غايار أنه لا يستطيع القبول بأن تكون تونس كبلد مستقل مُضطرة لأن تقبل بأي بلدٍ واحد مزوّداً لها بالأسلحة وأنه على الرغم من الخلافات بينهما حول هذه المسألة فهو على يقين من أن الخلافات بين فرنسا والولايات المتحدة في الحلف الأطلسي سيتم النظر فيها في مناخ من "الصدقة والتفاهم المتبادل"<sup>80</sup>. وفي نفس اليوم تم إرسال الأسلحة إلى تونس.

وسرعان ما ارتفع سيل من الاحتجاجات في الصحافة الفرنسية. فالبلد تعرض لخيانة من جانب الحلفاء الذين ستُستعمل أسلحتهم لقتل جنود فرنسيين! لقد وجه الأمريكيون والبريطانيون "إنذارا نهائيا" حرصا منهم على حفظ مصالحهم البترولية في الشرق الأوسط! إنها ضربة "شنيعة" تُلحق بالحلف الأطلسي!<sup>81</sup> ولم يكن غايار من جانبه ليّنا أمام النواب في البرلمان، فقد قال إن الجزائر كانت من الناحية الرسمية مُغطاة من طرف منظمة الحلف الأطلسي، والتهديد هناك يشمل مجموعة الحلف الأطلسي بأسرها، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تُقدم العون لبلدٍ كان بالذات يقدم العون للثوار. إن فرنسا كانت تريد تعزيز الحلف وستبحث كيف تُسوّي هذه المشكلة في الاجتماع القادم لمنظمة الحلف الأطلس. ولكن في حالة ما إذا لم تتوصل إلى ذلك فإن ثقتها في الحلف ستتهار. وأنذر غيار في الختام أنه سيتوجه إلى البرلمان لإيجاد مخرج جديد "ضمن المصلحة الوطنية لفرنسا"<sup>82</sup>. وفي رسالة إلى الوزير الأول البريطاني ماك ميلان Macmillan شرح أن المعونة التونسية للثوار كان العامل الجوهرية الذي يمكن هؤلاء من الاستمرار في الكفاح المسلح. ولو تم حرمانهم منها لتمت تسوية الجوانب العسكرية للقضية الجزائرية في الحين.

إن البريطانيين عملوا إذن على تفاقم المشكلة بالنسبة لفرنسا من خلال زيادة ترسانة الثوار. نقل ماك ميلان الرسالة للأمريكيين مع التأكيد على أن بريطانيا العظمى لن تستسلم لسياسة باريس وعلى أنه أفهم غايار أن لندن تنتظر من فرنسا أن تبذل جهدا من أجل إيجاد حلٍ للقضية الجزائرية في أسرع وقتٍ ممكن. بدأ ماك ميلان يتهار. ففي تقارير غلادوين جاب Gladwyn Jebb كان الأمر يتناول فعلا الاتهامات بالخيانة الموجهة الآن

إلى لندن - إن الأيام السعيدة في التعاون الفرنسي البريطاني بعد حملة السويس قد ولّت حقيقة - وكذلك صعود تعصّب وكبرياء مُغيظ ويتسم بالنزعة الوطنية وكان يدعو فرنسا إلى الخروج من منظمة الحلف الأطلسي والتصرف وحدها. وكان ماك ميلان مُعجبا بذلك. فقد كتب في جريدته أن قضية الأسلحة لتونس كانت "خطأ جسيما" ولم يكن هو ولا السكرتير في الخارجية البريطانية يُدركان ما كان عليه وضع فرنسا حقيقة<sup>83</sup>.

بمجرد أن خلف أنطوني أدن Anthony Eden بعد قضية السويس كان ماك ميلان قد تودد إلى الأمريكيين وحاول أن يحظى بعطفهم. وكان تعاونهم معه في قضية تسليم الأسلحة لتونس قد كرس نجاح جهوده. ثم إن العلاقة الخاصة القائمة بين البلدين الأنجلوسكسون - وهي علاقة ثمينة لكلا البلدين سيما وأن وجودها نابع من جوهرها المفترض - عادت إلى سابق عهدها. وفي سنوات ما بعد الحرب كان الثنائي الإنجليزي الأمريكي قد قبل عن مضمض بتواجد مجلس الثلاثة الكبار الذي يتضمن فرنسا، وهو مجلس لم يكن رسميا شأنه شأن "الثنائي" الأنجلوسكسون رغم الجهود المتكررة من جانب فرنسا لإعطائه شكلا مؤسساتيا، وكانت حرب الجزائر ثم حملة السويس قد ساهمت في انهيار ما يُفترض أن يكون التقاء المصالح التي تربط بين الثلاثة الكبار فيما بينهم من جهة والأمريكيين والبريطانيين من جهة أخرى. والآن وقد عادت العلاقات الثنائية بين هذين الأخيرين، هل سيكون الأمر كذلك بالنسبة للثلاثة معا؟ إن مجرد إثارة هذا الموضوع يُرعبُ دالاس. ففي 19 نوفمبر أي بعد أقل من أسبوع من نهاية أزمة الأسلحة التونسية أخبر دالاس لندن أنه يُعارض عقد كل اجتماع جديد ثلاثي الأطراف تحضره فرنسا. وقال إنه لا يريد أن يُعطي للعالم

الانطباع أن فرنسا "معنا نحن" تصطف في فئة مُختلفة وأنها "إحدى القوى العظمى الثلاث في العالم الحرّ". إن فرنسا هبطت رتبتهما. ثم إن البريطانيين الذين كانوا مسرورين لعودة علاقاتهم الثنائية مع واشنطن كانوا يعلمون أن مهمتهم لن تكون سهلة. وحسب تقارير السفارة فإن الفرنسيين كانوا يشكون في أن بلادهم لم يعد ضمن الثلاثة الكبار ويشتهون في وجود مؤامرة ترمي إلى إقامة قيادة انجليزية أمريكية على رأس الحلف الأطلسي. وقد كتب أحد أعضاء السفارة البريطانية سيرج. يونغ Sir G. Young، أن "وحدتنا [مع الولايات المتحدة] يمكن أن يؤدي إلى أن يقوم في فرنسا نظام متسلط بتزعزعات حيادية. وعلينا ألا نستخف بمدى بالمضايقات التي يمكن أن تتولد من فرنسا تعرضت للإهانة"<sup>84</sup>. وكل هذا دفع بغايار إلى أن يطلب من آيزنهاور للمرة الألف تصريحاً يعترف بـ "المكانة الخاصة" لفرنسا في إفريقيا الشمالية<sup>85</sup>. وحينما جاء دالاس إلى باريس في شهر ديسمبر لحضور اجتماع مجلس منظمة الحلف الأطلسي وجد نفسه على انفراد مع غايار وبينو اللذين ألحا "بجميع الوسائل، عدا العنف، لينتزعا [منه] تصريحاً يمنح فرنسا دائرة نفوذ في إفريقيا الشمالية وحق الفيتو بشأن شحنات الأسلحة الأمريكية إلى تونس"، ولكنهما لن يحصلوا منه على أي شيء<sup>86</sup>. وكان الأمريكيون قد أظهروا أن صبرهم قد نفذ وأنهم مصممين على التحرك رغم التهديدات الدورية التي يُلوّحُ بها القادة الفرنسيون ومهما كانت تصرفات هؤلاء، سواء تعلق الأمر بغايار أو بفيملين Pflimlin أوديغول، فإن فرنسا لم تُعد تجد مكانها في مجالس الثلاثة الكبار.

وفي هذا السياق لعله من المفيد التوقف عند وثيقة من وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA أثارت جدلاً سياسياً وكان لها ثقل - على ما يبدو- في الطريقة التي صارت تنظر بها واشنطن في نهاية عام 1957 وبداية العام الموالي. فقد رأت الوكالة أن "هناك حظوظ كبيرة" في أن تحصل الجزائر على تقرير مصيرها خلال الأشهر الثمانية عشر، بقدر الحظوظ حصولها على الاستقلال. وكان من المحتمل أن يعترض السكان الأوروبيون بعنف بل وقد يثورون على ما سيحصل ولكن ليس لهم حظوظ في النجاح ما لم يقف الجيش إلى جانبهم في ثورتهم. وبالنظر إلى التقاليد العريقة لولاء الجيش للجمهورية فإن وكالة الاستخبارات الأمريكية تعتقد أن هذا لن يقع. وهذا الرأي يتعارض تماماً مع رأي الخارجية الأمريكية. وفعلاً فبحلول شهر جانفي 1957 تنبأ ممثلوها في الجزائر بأن الجيش - حتى وإن لم يكن بعدُ في ثورة ضد النظام، فإن هذا ميول نرى ملامحه في صفوفه. وفي رأيهم فإن كل محاولة تقوم بها الحكومة للشروع فيما يؤدي إلى "التخلي" عن الجزائر الفرنسية سيتولد عنها استيلاء الجيش على السلطة. وعلى العكس من ذلك فقد كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تُلحُّ على كون الحكومة الفرنسية كانت قادرة على تطبيق حلٍّ يمنع الاستقلال للجزائر. وبدأ عالم الأعمال يرى أكثر فأكثر عدم جدوى الحرب التي كانت تمتصُّ 25% من الميزانية العسكرية التي تمثل 7.6% من إجمالي الناتج الداخلي، وحسب الوكالة لم يكن يوجد خطر فوري مُحدِّق لقلب النظام لأن اليمين المتطرف يفتقر إلى زعيم وإلى برنامج في نفس الوقت. أما عن ديغول فأفعاله لم تكن "أفعال رجل مهتم بأخذ زمام الأمور في فرنسا"<sup>87</sup>. في ذلك الحين كانت الكلمة الأخيرة لوكالة الاستخبارات الأمريكية

ولكن بعد بضعة أشهر أي في شهر ماي 1958 جاءت الوقائع لتُصدّق التنبؤات المتشائمة التي أعطتها الخارجية الأمريكية. استمرت شكوك الحليفيين الرئيسيين لفرنسا بشأن استقرار النظام وقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات والسياسة على تنفيذها، وهذا ما كان لا يبعثُ على التفاؤل بخصوص مستقبل منظمة الحلف الأطلسي، وذلك بغضِّ النظر عن التهديدات الفرنسية بالعمل على اندلاع أزمة داخل الحلف. في النهاية وحينما تم وضعهم أمام الأمر الواقع تقهقر الفرنسيون ولم يتضرر اجتماع مجلس منظمة الحلف الأطلسي المنعقد في ديسمبر بقضية الأسلحة الموجهة لتونس ولا برفض الاستجابة لطلبات باريس بشأن الاعتراف لها بمكانة مرموقة في إفريقيا الشمالية أو باستئناف اجتماعات الثلاثة الكبار. غير أنه كان يبدو أن الفرنسيين كانوا يرغبون فعلا في أن يُظهروا لآخر مرة وبصورة احتفالية أن الاشتغال الداخلي لمؤسساتهم وسياساتهم كان كارثيا وقد تضع حلفاءهم في موقف غير مريح لدرجة أن هؤلاء سيُضطرون ليسلموا بأن النظام القائم كما هو غير مقبول فعلا بالنسبة لمنظمة الحلف الأطلسي. وهذا الدليل جاء مع قضية ساقية سيدي يوسف التي عجلت بسقوط النظام وأظهرت - بصورة فيما مفارقة - أن سقوطه كان ضروريا لكي تجد القضية الجزائرية حلالها.

الفصل الرابع  
الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا  
العظمى وأزمة الساقية

سجلت القنبلة الفرنسية لقربة ساقية سيدي يوسف الحدودية التونسية نقطة التحول للحرب العالمية من سياسة التصعيد العسكري، إلى التدخل بحكومة التي تطورت بسرعة إلى أزمة نظام، ومجيء شارل ديغول إلى السلطة. فالتدخل الأمريكي-الإنجليزي، كان عنصرا حاسما في سلسلة هذه الأحداث، وبالتالي يمكن القول أن ذلك أهم تطور في الأخذ والرد حول السياسة الفرنسية في حرب الجزائر.

لقي قصد ديغول عند ما جاء للسلطة فيما يخص الجزائر موضوع المناقشة والجدل وسيناقش هذا لاحقا، وما هو مهم هنا هو أنه سوى أزمة الساقية امتدادا على الخطوط المقترحة للتسوية الأمريكية-الإنجليزية في النهاية وذلك عن طريق مهمة مساعيم الودية، واستعادة العلاقات الفرنسية مع تونس وأقنع البريطانيين والأمريكيين، ومن ثم شركاء فرنسا في الحلف الأطلسي وعليه فإنه بإمكان تقديم الأزمة الجزائرية على قرار، وهكذا فعل حقا. وإلى هذا المدى فإن التدخل الأمريكي-الإنجليزي أحدث هذه السلسلة من الأحداث، والتي بالطبع لا يمكن التنبؤ بها بدقة. وعليه لابد من اعتبارها كنجاح ذو شأن للسياسة الخارجية الأمريكية، وربما تعد أكثر أهمية لفترة ما بعد الحرب.

بدأ التدخل باقتناعين مؤكدين اللذين نتجا عن وجهة نظر كاتب الدولة للخارجية Foster dulles

ويعود الاقتناع الأول إلى التشويش الكامل السائد في جهاز صناعة القرار للجمهورية الرابعة، فالنظام كان في حالة الاختلال الوظيفي من وجهة نظر

الحفاظ على مكانة فرنسا في الحلف الغربي، وليست بالضرورة أكثر مما تستحق من دعم الأمريكيين الذين ساعدوها بسخاء بداية من 1947. فجثام السيناتور الذي تخيله دالاس كان واضحاً. أي أن فرنسا ستجد نفسها عما قريب تقاتل كامل شمال إفريقيا، المدعومة من مصر ناصر والحكومات العربية الأخرى وأنهم سيسلحون ويمولون من الاتحاد السوفياتي والشيوعية العالمية.<sup>(1)</sup>

الاقتناع الثاني هو أن فرنسا تخشى من توسع النضال عاجلاً، عندها تصل حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم، وربما تتخلص من الحرب وتسحب فرنسا من الحلف الأطلسي بينما تفقد كل شمال إفريقيا للشيوعية. وبالنسبة لدالاس، فإن الأنظمة الانهزامية في فرنسا تخلصت من حربين مرتين في الذاكرة الخيرة، في 1940 و 1954، وهو نموذج يمكن أن يحدث ثانية إلا إذا حدث أمر ما. ومع النجاح النسبي للتكتيك الفرنسي للنظام الرباعي، ومع تشعب الجزائر الخاص بجيش فعلي للاحتلال، فإن التركيز على الحرب تحول إلى الحدود التونسية. ولأنه ولوقت طويل سابق، فإن الجيش الفرنسي قد ركز منذ وقت على تونس كمصدر للغارات العسكرية ضد القوات الفرنسية في الجزائر، كانت الأراضي التونسية ملاذاً حيث يقوم جيش التحرير الوطني بغاراته على الجزائر مع إفلات من عاقبة. أوردت المخابرات العسكرية الفرنسية أن الحكومة التونسية قد تخلت في سبتمبر 1957، على شريط من أراضيها على امتداد 40 كم على حدودها مع الجزائر، وهذا في أقصى جنوب البلاد، لجيش التحرير الوطني، وتم اختيار الساقية لإنشاء مراكز للتدريب، وخزنت الأسلحة

والمعدات، وكقاعدة هجومية لشن غارات على الجزائر وذلك لجلب القوات الفرنسية نحو الحدود.<sup>(2)</sup>

حصلت مناوشات في التراب الفرنسي بين القوات الفرنسية، وحصلت أيضا ملاحقات الثوار الجزائريين والقوات التونسية مع بدايات جوان 1957، وسرعان ما تقدم التونسيون\_بشكاوي في كل من باريس وواشنطن، والتي طالبت فيها تونس من باريس استعمال نفوذها لوقف الغارات الفرنسية. أما كتابة الدولة للخارجية فإنها تقوم بالقليل غير أنها تطلب من كلا الطرفين ممارسة الكبح ، التي لم تقنع أي طرف.<sup>(3)</sup>

تلا ذلك حادثة حدود في 26 أوت، وألحت الحكومة الفرنسية بقيادة Lacoste باتخاذ موقف صارم مع التونسيين: أرسلت مذكرة احتجاج في 6 ديسمبر 1957، تحذر فيها تونس بأنها تتحمل مسؤولية حياد ترابها إذا ما استمر الثوار في أعمالهم، فإن القوات الفرنسية ستجبر على اتخاذ الأعمال المناسبة عند الضرورة لضمان أمن قواتها. واتهمت الحكومة الفرنسية أكثر في تسامحها بوجود الجزائريين وتسهيل تدريباتهم.<sup>(4)</sup> غير أن وزارة الخارجية الفرنسية حاولت أن تتفاوض على تسوية مؤقتة مع التونسيين وأدركت(الخارجية أن سياسة المواجهة مع بورقيبة قد تدفعه إلى أسلحة ناصر.

أبلغ الفرنسيون الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن احتجاجهم غير أن الرسميين في الخارجية الفرنسية كانوا مستائين بتعليماتهم الصادرة مع لاكوست: أخبروا واشنطن أن الوالي العام كان(شخصا مستقلا) في الجزائر والرافض التعاون مع وزارة الخارجية أو دائرتي الشؤون التونسية والمغربية ولا يسمح بأن تصاغ السياسة في الجزائر من اللجنة ما بين

الوزارات للحكومة على شمال إفريقيا، والتي كانت مكلفة بالخصوص بتلك الوظيفة.<sup>(5)</sup> وهكذا فإن الجمهورية الرابعة لم تكن قادرة على صياغة سياسة مترابطة منطقيا تجاه تونس. ومرة أخرى، فإن واشنطن كان عليها أن تستنتج أن الحكومة بباريس ضعيفة لا تقدر على رقابة سياسة بيروقراطيتها مثل العديد من الحكام الثانويين المستبدين الإقطاعيين.

وما يأمل الفرنسيون الحصول عليه بالمساعدة لتكوين هذه الصورة غير واضح بالكل. هل أنهم فكروا أن هذا يعني اعتذار أو بالأحرى مهم في سياستين المداولة غير القابلة للإلغاء، أو أنهم يدعون واشنطن لأن تتدخل وتعيد النظام بباريس؟ وما هو واضح هو أن واشنطن لم تستطع أن تجد من هذه التوضيحات ما يطمئن. ويخشى الفرنسيون من أن التونسيين غير قادرين على التحكم في بلدهم، ويعلمون أن بورقيبة لا يخاطر في مواجهة الجزائريين، الذين يتمتعون بعطف طبيعي من شعبه. وقد ورد أن بورقيبة طلب عدة مرات من الثوار وقف هجماتهم من الأراضي التونسية لكن بدون جدوى.<sup>(6)</sup>

وعند الإحباط لام الفرنسيون لتكذيبه الأسلحة لمراقبة حدوده، وحاول التوسط في الحرب، طالبا أن تقبل أولا فرنسا شرط المتمردين وان المحادثات ستؤدي إلى الاستقلال، أو على الأقل "تقرير المصير" انضم مع سلطان المغرب في تقديم مساعيه الودية في نوفمبر 1957، محذرا فرنسا أنها ستفقد نفوذا أكثر في شمال إفريقيا بتمديد الحرب، وعدم الإذعان لاتحاد شمال إفريقيا المأمول والمتضمن الجزائر، وتونس، والمغرب، والذي سيقع طبعا تحت النفوذ الفرنسي القوي. غير أن وراء هذا الخطاب الذي

له صدى قوي في واشنطن. فإن الفرنسيين يرونه طموح شخصي بدون عائق فقط: فالحبيب بورقيبة سعى الحصول على نفوذ الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية ضد فرنسا بينما يقدم نفسه للأمريكيين (كشخص القضاء والقدر) قادر على تسوية المشكلة الجزائرية. إذ بعث بابنه إلى واشنطن وإلى جماعة الضغط اعتقادا منه أن الولايات المتحدة القوة القادرة على إرغام فرنسا بقبول استقلال الجزائر، وردد إلحاحه على أن الأمريكيين قادرون على استعمال كل وسائل الضغط المتاحة لهم في هذا الأمر؟<sup>(7)</sup> وفي غضون ذلك رفض الزعيم التونسي الاحتجاجات الفرنسية، ولا تقل هذه الاحتجاجات عن 23 قدمت لتونس بين 1 جويلية 1957 و 10 فيفري 1958. وفي ما يتعلق ب 84 حادثة لمناوشات عسكرية تشمل القوات الجزائرية المستعملة في التراب التونسي كملاذ، وميعها دون فعالية.<sup>(8)</sup>

وفي جانفي 1957، قدرت مصادر المخابرات الفرنسية أن هناك 5.000 من المتمردين في تونس، منهم 2.500 متمركزين في ساقية سيدي يوسف، وهي بلدة صغيرة تقع على مسافة 1.5 كم من الحدود الجزائرية الفرنسية.<sup>(9)</sup> وبحلول ديسمبر 1957، قدر الجيش الفرنسي هذا العدد ب 6.000 مقاتل من جيش التحرير الوطني، في الساقية "تمركزهم الرئيسي للإمداد والتوزيع" وكان بورقيبة مهتما بإمكانية الارتداد لهذه العلاقات مع فرنسا وطالب في فيفري 1957، من جيش التحرير الوطني أن تعود قوات المتمردين إلى الجزائر، على أن تعود فقط للجزائر من أجل أن تتشكل أو تتزود من جديد نتيجة النزاع الحالي مع القوات الفرنسية المستعملة مع التراب الجزائري.<sup>(10)</sup>

التقى بورقيبة ورئيس وزرائه، الباهي الأدغم (1913-1998)، في مارس 1957 ، مع كريم بلقاسم وعمر أوعمران، قادتي التمرد، وعبرا لهما عن غضبهما من احتلال جيش التحرير الوطني غرب وشمال تونس وهددا رسميا بإجلاء الجزائريين بدعم من الفرنسيين إن اقتضى الأمر ذلك بالفرنسيين. كان محصورا بين ضغط المتمردين وإصرار الفرنسيين على "حق المتابعة" فالادعاء بحق دولة تواجه حربا داخلية أو ملاحقة قوات عدو في داخل تراب أي دولة التي تقدم لهم ملاذا. فوزارة الخارجية الفرنسية كانت حذرة من أن مثل هذا الحق غير موجود في أي اتفاقية دولية، غير أن البديل الوحيد هو اتهام تونس بالعدوان ضد فرنسا والتأكيد على حق الدفاع الذاتي طبقا لميثاق الأمم المتحدة، لكن المنظمة الدولية كانت معادية للسياسة الفرنسية في الجزائر وبعيدة الاحتمال لإيجاد ذلك للفرنسيين.<sup>(11)</sup> فالخرائط المفصلة للمتمردين مزروعة في الأراضي التونسية وفي غضون ذلك متراكمة في الملفات العسكرية الفرنسية، وتم التعرف على القاعدة العسكرية القوية للمتمردين في الساقية. ومع حلول سبتمبر 1957، ساعدت تونس الجزائريين بدعوى أنهم شرعوا بالتوغل وبالترتيب عبر الحدود، بهدف إثارة رد فرنسي على تأثير برنامج مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سيبدأ في الخريف.<sup>(12)</sup>

وفي شهري نوفمبر وديسمبر 1957، حدثت مواجهات بين قوات المتمردين المتمركزة في تونس والجيش الفرنسي بشكل منظم ترتيبا يضربون بكمان ثم يفرون عائدون عبر الحدود.<sup>(13)</sup>

وفي 3 من جانفي 1958، أورد السفير الأمريكي Lewis JONES غارة فرنسية جديدة على قرية تونسية، وكذبتها القوات العسكرية الفرنسية وقللت أهميتها تونس : "وأورد Jones على أن "الوقت يبدو في معظمه محسوب على إحباط جهود السفير Gorse وبورقيبة لإيجاد مناخ ملائم للمفاوضات التونسية-الفرنسية.<sup>(14)</sup> واستغل الجيش الوضع على الحدود للتقليل من أهمية جهود الخارجية الفرنسية للتسوية مع تونس. وفي 11 جانفي 1958 ، ادعى ثلاثمائة من المتمردين أنهم عسكروا في منجم رصاص مهجور خارج الساقية ، شاركوا في كمين لمفرزة فرنسية تتكون من خمسين جنديا على الحدود الجزائرية المجاورة مباشرة للقرية ، وقتلوا أربعة عشر جنديا وجرحوا إثنان ، وقبضوا أربعة أسرى ومن الموتى إثني عشر عوملوا معاملة وحشية وشوهت جثث الموتى.<sup>(15)</sup>

وعليه خشيت السلطات التونسية ، حسب التقارير الفرنسية (أن يقوم الفرنسيون بعمل عسكري بسبب العديد من الضحايا ويثبت تعاون تونس) في حرب الجزائر، وطلب من قوات المتمردين توقيف العمليات لمدة أربعة أيام بعد 17 جانفي 1958. طلبت فرنسا من تونس الحصول على إطلاق سراح الأسرى ووقف المفاوضات إلى حين عودتهم، وتعلم باريس أن الحكومة التونسية تخشى من انتقام فرنسي ، وكانت تحاول إقناع الجزائريين بإعادة الأسرى، اعتقد الأمريكيون أنه لا حول ولا قوة للتونسيين بإرغام المتمردين ، ومهما يكن، فإن واشنطن بقيت مشكوكة في الاتهامات الفرنسية.<sup>(16)</sup> أن تونس تأوي بشكل واسع قواعد المتمردين، كما أورد جونز ، مستشار السفارة البريطانية ، الذي كان خبيرا وملاحظا للهدنة والناطق بالعربية ، لم يجد دلالات لنشاط جبهة التحرير الوطني ،

عند زيارته للساقية، كما أن مسئول في السفارة الفرنسية اعتذر سرا للأمريكيين أن القوات العسكرية الفرنسية تضايق بترو الصورة المغالى فيها لقواعد ج.ت.و. بتونس، في حين أن الحقيقة هناك 5.000 مقاتل في البلاد الذين هم في تحرك دائم.<sup>(17)</sup>

تدخل دالاس شخصيا بعد الكمين في محاولة منه لمسار المفاوضات الفرنسية-التونسية. غير أن التونسيين رفضوا الاتهامات الفرنسية لمسئوليتهم في ما يتعلق بالأسرى وادعوا بجهلهم بوجودهم في التراب التونسي في حين كانوا يطالبون بالانسحاب الكلي للقوات الفرنسية من الإقليم التونسي. أعاق بورقيبة واشنطن والحلف الأطلسي عندما ذهب الفرنسيون. عرف التونسيون أن الاقتراح، إن فكرت فيه واشنطن، فإنه سوف يغيظ الفرنسيين. بقي الفرنسيون يؤكدون أنه على الولايات المتحدة أن تعترف أولوية النفوذ الفرنسي في شؤون شمال إفريقيا، والذي ترفض واشنطن الاعتراف به.<sup>(18)</sup>

أرسل الوزير الأول Gaillard في نفس الوقت، مبعوثا شخصيا، الجنرال Buchlet إلى تونس في محاولة لبعث المفاوضات الفرنسية-التونسية وحذر بورقيبة من التزاماته كحادي غير أن بورقيبة زعم بغضب وأعلن أنه سيتفاوض فقط مع مدني.<sup>(18)</sup> ظن الأمريكيون أن غايار أرسل جنرالا لتخويف بورقيبة وأعجبوا بشجاعة الأخير برفضه استقباله، لكن في أي من الاتجاهين، فإن العلاقات الفرنسية-التونسية تدهورت أكثر وكان من الواضح أنه ستحدث واقعة تثير أزمة كبيرة والتي لن تكون هي الملاذ.<sup>(20)</sup>

أصبحت القرية التونسية الصغيرة ساقية سيدي يوسف هاجسا فرنسا، زاد من تمركز المتمردين الملحوظ في منجم مهجور هنالك، في حين تذرعت القرية نفسها بأنها تستعمل كراحة واستجمام، وتموين.<sup>(21)</sup>

وفي 7 من فيفري 1958، أي عشية القصف، أوردت المخابرات العسكرية الفرنسية أن "الساقية أصبحت بلدة جزائرية" وفر معظم السكان المدنيين ولم يبقى سوى القليل من السكان المدنيين في القرية، وان معظم المحلات التجارية قد أغلقت وأقام بتسييرها جزائريون.<sup>(22)</sup>

فتونس كانت المركز المنطقي والضروري للأسلحة المسلمة للثورة الجزائرية من الخارج، وأصبحت في الأشهر الثمانية الأخيرة "القاعدة اللوجستية الرئيسية للثورة الجزائرية".

"كانت القاهرة الممون بالأسلحة للثوار، وتونس موزعها، والساقية وجهتها الرئيسية".<sup>(23)</sup>

يقوم الطيران الفرنسي بمراقبة منتظمة على حدود الساقية، ويبدو أن الطائرة الحقيقية التي التقطت صورا جد ممتازة، توجد اليوم في أرشيف vincennes والتي أسقطت بنيران المضادة لطائرة استطلاع الآتية من جوار القرية والتي كانت السبب المباشر للقصف أو "الانتقام السريع" في 8 فيفري 1958.

عادة ما ينظر إلى قصف الساقية أنه حالة فظيعة لجيش مستقل يدار بشكل مسعور وأن نظاما مدنيا غير قادر على التحكم في جيشه. وأيضا ويا للسخرية، وبرغم أن الحكومة الفرنسية ولأغراضها الخاصة بها نشرت ذلك الموقف في الموعد، ولا يبدو ذلك بأنه القضية.

فمن وجهة النظر العسكرية، فإن الهجوم كان ضمن إطار الأوامر الدائمة للجيش والتي كانت سارية المفعول منذ سبتمبر 1957، وذلك عند ما تقدمت الحكومة الفرنسية بالعديد من احتجاجاتها الأولى مع السلطات التونسية انظر التعليق الموالي "تعلّمة شخصية" صدرت إلى قائد المنطقة الشرقية لقسنطينة بتوقيع الجنرال Loth قائد الفيالق العسكرية لقسنطينة: في حالة هجوم عام من كل عناصر ج.ت.و. المتمركزين في تونس، فإن ردنا على فواعد المتمردين سيكون قادرا على إثارة حوادث خطيرة في تونس ويتطلب تدخلنا بنظرة إعادة مراقبة جزء من التراب التونسي، خاصة مناطق تونس العاصمة، وبزرت، وسوسة...فمهمة القائد العام للفيالق العسكرية لقسنطينة أساسية:

(1) القضاء على عصابات الثورة وقواعدهم إلى حد ما ، طبرقة وجانب من تالة والتحكم في جزء من الأراضي التونسية الواقعة بين هذا الجانب والحدود التي تقع تحت قيادتنا... ونتيجة لذلك فإن نيتي هي: منع أي اعتداء بوسائل زيادة الجهد الجوي والبري والبحث عن المعلومات الخاصة بقطاع الحدود...

(2) المنع الفوري لأي هجوم باستعمال أقصى نيران المدفعية والطيران بناء على طلب الجنود المباشرين.

(3) هجوم مضاد بعناصر التدخل مع الهدف للقضاء على العصابات المتمردة وقواعدهم العسكرية الواقعة في الخط بين الحدود وطبرقة- وتالة بعد سحقهم تحت نيران القوات الجوية وضمان السيطرة على هذا الجزء من التراب التونسي.<sup>(24)</sup>

وفي نص لاحق لهذه الأوامر الصادرة في 18 سبتمبر 1957، أدخل الجنرال Loth فقرة تحت خط تحدد أن أي عملية تتم ما وراء الحق التقليدي في المتابعة والذي تضمن استعمال القوة الجوية الثقيلة يتطلب الحصول على ترخيصه الخاص. فالحذر الدائم لتوسيع تضمينات بما يمكن القيام به، إذ كتب لوث إلى قائده للوحدة العسكرية بالجزائر العاصمة، الجنرال سالان salan أن العمليات المخططة، برغم تبريرها بحكم ضرورة حرب داخلية مدمرة "ستجعلنا مذنبين حسب ما هو مصنف كاعتداء، في الوقت وذلك عند ما كانت قضيتنا تبدو في الأمم المتحدة تعد نفسها في ظل رعاية موالية، وأنه علينا ألا ننسى ، إضافة إلى ذلك، أن طاقتنا العسكرية معرضة للهجوم تقوم به قوة ثالثة ، معدة على سبيل المثال، إلى قوة جوية هائلة ، وهذا الخطر بالنسبة لي ، مهما يكن غير ممكن تقييمه" (25) فالقوة الثالثة، من المحتمل أن تكون السوفيات ، وبطريقة أخرى لم يحدد، غير أن الجنرال لوث رمى بكل وضوح القضية إلى نتائج السياسة الخارجية الممكنة لمثل غارة مضادة على القائد سالان والحكومة. لكن سالان راسل وزير الدفاع Jacques Chaban Dalmas أنه يفضل ضربة سريعة في وقت واحد على غارات طويلة المدى على الحدود ولعدة أيام ومكلفة من حيث عدد القتلى، وبخاصة أنه "بالطبع فإن مثل هذه العمليات سيعلن عنها بناء على أوامرك المباشرة." (26) وعلى شابان دالماس أن يقدم سؤال تصديق هذه الأوامر لبقية الوزراء. ليس هناك تسجيل في ما إذا فعل ذلك.

فهذه الأوامر كانت أكثر وضوحاً، وكأنها في حاجة إلى الإجابة في 11 جانفي 1958، ففي هذه الغارة ألقى القبض على الجنود الفرنسيين وفي 19

جانفي، كتب الجنرال لوث إنجاز خطة لضمان الأمن وحماية القوات الفرنسية المتمركزة في تونس، "وأن الجنرال سالان قد أعطاني توا السلطة الكاملة للرد بوحشية على تونس في حالة حوادث جديدة ... وذلك في إطار المتابعة كما حدد على حد سواء أن الوسائل المستعملة يجب أن تحسب بطريقة توجيه ضربة إلى العدو لا يرقى إليها الشك وهزيمة دموية." وبالمقابل فوض الجنرال لوث السلطة إلى القادة المحليين لبدء أي عمل من هذا النوع، وذلك بالتزود بما أخبره سابقا على إمكانية التموين. "الوسائل الجوية الثقيلة المناسبة لإعطاء درس نريد أن نعطيه للعدو." (27) أيا كانت مسؤولية الحكومة الفرنسية ككل غارة في الساقية. ويبدو أن الأرشيف العسكري في فانسان سيؤكد أن مثل هذه العمليات كانت ضمن الأوامر التي جعلت طريقها صحيحا حسب التسلسل الهرمي للقيادة من ساحة المعركة إلى مكتب وزير الدفاع، وهذه هي المعلومات الدقيقة التي قدمها الأمريكان والبريطانيون. (28)

فقد أورد القنصل البريطاني R.F.G.Sarrel من الجزائر في 11 فيفري أن الأمين العام لمكتب المقيم العام أكد لزميله الأمريكي أن الأمر الخاص بغارة الساقية لم يأت من المقيم العام بل جاء مباشرة من باريس. "لم يعارض عند ما سئل إذا كان المعني هو شابان دالماس" وكان واضحا لوأشنطن ولندن أن الفرنسيين كانوا يأملون تعيد جدي بكل الطرائق العسكرية المستعملة في تونس وتوجيه ضربة ذات أثر جسيم وذلك قصد إقناع التونسيين لاتخاذ تدابير مرة واحدة للحد من العمليات الجزائرية من أراضهم.

إلا أن غارة الساقية ظهرت أنها ستكون واضحة للقوة العسكرية الفرنسية الغير قادرة على تنبيه واشنطن ، فقد تقدم دالاس بندا شخصي إلى باريس وتونس في 1 فيفري 1958، قبل أسبوع من الغارة لاستئناف المحادثات للحد من "أزمة خطيرة" في العلاقات التونسية-الفرنسية، وطلب خصيصا من الفرنسيين على تقليص الحوادث إلى أجنى درجة، خوفا من أن الجيش الفرنسي سيتصرف لوحده، وحذر دالاس من أن الأعمال الصادرة عن السلطات العسكرية المحلية سوف "لا يمكن التنبؤ بالمضاعف" ولا حاجة للقول ، أن دالاس نصح التونسيين بالاعتدال.<sup>(29)</sup>

وفي 4 فيفري أبلغ houghton فعلا رسالة دالاس إلى Pineau الذي اعترف أن الحكومة التونسية غير قادرة على مراقبة أرضها وأكد بينول هوغتن أن الحكومة الفرنسية قد اتخذت إجراء ثابتا بعدم القيام بأي عمليات عسكرية عامة عبر الحدود التونسية. وعلى أي حال، لم يستطع استبعاد العمليات المحلية في القيام بحق الرد الثأري السريع في وقت الاعتداء. من جهة أخرى، فإن الحكومة الفرنسية ترغب في قبول وسائل دولية لمراقبة الحدود، وأن تعمل بحذر. "وهل أن المذكرة القانونية لبينو حول "الأعمال المحلية" تبرر أو تحذر ضد غارة الساقية؟ وهل بالإمكان وصف الغارة ك"احتراس ولو قبل تقدم المذكرة؟ وبوضوح، فالجواب لا لكلا السؤالين. بينو كان صادقا في وعوده: فقط أنه غير مدرك لما كان يخططه شابان دالماس.

وبينما كان دالاس يتأكد، أورد السفير البريطاني، جيب Jeeb أن الفرنسيين أرادوا القول أنه في حالة استمرار بورقيبة في تقديم الدعم والراحة

للمتمردين عليه أن يعد نفسه لنتائج وخيمة، في الواقع، أنه في 3 فيفري لاحظ لأكوست أن افتراضية إسقاط طائرة فرنسة من التراب التونسي "قد يؤدي إلى سوء حظ للنتائج التي أول من يتأسف لها وزارة الخارجية." ملاحظة أخرى بإفشاء الحروب البيروقراطية في فرنسا. فلاكوست عرف أن الخارجية لن توافق على الغارة وعليه تجاهلها على امتداد الحكومة القائمة، فكر جيب قبيل خمسة أيام من هجوم الساقية "احتمال وقوعه في وقت ما." وظن أن بينو كان "صريحا معنا وشرحه لدالاس" أن الجيش الفرنسي قد يكون جاهزا للتدخل على نطاق واسع بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لإعادة احتلال تونس.<sup>(30)</sup>

غير أنه مهما كان سواء فهم دالاس أهمية ما أخبر به أم لا فإن امرؤ ما يبقى مدركا لغضبه الشديد عندما علم بغارة الساقية قبل يومين، وفي 6 فيفري 1958، بلغ ما كان يظنه بأنه الجواب الفرنسي الملائم لمساعيه أمام الحكومة الفرنسية. أورد بينو أنه قدم له ضمانات مؤكدة أن الحكومة الفرنسية لا تخطط عدوانا على تونس، بل أنها ترغب في فتح مفاوضات جديدة، وأنها ستخفض من احتكاك الحدود.<sup>(31)</sup> وأن كلا من كاتب الدولة للخارجية الأمريكي ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي لا ينظران نظرة حمقاء إلى غارة الساقية. عندما أكد الوزير الأول غايار في الأخير لواشنطن أنه لم يكن على علم بالعملية، التي لم يسمح بها، فإن دائرتي الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين كانت لهما المعلومات المتعلقة بالهجوم قبيل المصادقة عليها من شابان دالماس، إن لم تكن قبل مجلس الوزراء ككل، ومن الصعوبة معرفة كيف أن الأوامر للجنرال لوث سارية المفعول منذ جويلية 1957، وأنها أقيمت في السرية الدائمة من وزارة

الدفاع، إن لم يكن من مجلس الوزراء، فالأوامر المرجوة أكثر من ذلك استعمال B26 قاذفة قنابل وأخرى قاذفة القنابل المتطورة التي تزيد من أسئلة واضحة فيما إذا سمحت القيود الأمريكية استعمال مثيلاتها في الجزائر وفي ما إذا كان مثل هذا التصعيد في الوسائل حتى اليوم مع العلم أن استعمالها قد يثير أزمة دولية.<sup>(32)</sup> فعمل الساقية عادة ما يؤخذ على أنه أفضح مثال للعصيان العسكري في ظل الجمهورية الرابعة ، ومن سخرية القدر وقع ضمن سياق عمل مرخص من الحكومة الفرنسية، بناء على ما أكده لاحقا الجنرال Jouhaud قائد القوات الجوية الفرنسية بالجزائر، وحسب القنصل البريطاني sarcell فإن التقارير الأمريكية رددت أن أمر عملية الساقية جاء من وزير الدفاع شابان دالماس ونسب معلوماته إلى محافظ الجزائر Paul Teitgen وعلى ما يبدو فإنها مصدر موثوق.

أورد ساريل أن شابان دالماس كان منهجيا ودوراني مع الضباط الموالين لديغول بالجزائر واحتمالا مع القصد الصريح لقناة أحداث المشاغب القادمة التي قد تنجر هنالك لدعم ديغول . في الواقع، داخل حكومة غايار، شابان دالماس بقبوله الأخير، والاقتناع الفعلي بعودة ديغول إلى السلطة ، والتي لم يعارضها رئيس الوزراء غايار منذ مدة عند ما كان وزيرا للدفاع قانونيا. ويشمل كذلك زيارات للجزائر، عند ما كان شابان دالماس عند وعده 'شكل الحكومة الذميمة، والنظام أي الجمهورية الرابعة' التي أقسم أن يخدمها.<sup>(33)</sup> وتوصلت جريدة L'Express التي قامت بتحقيق إلى نفس النتيجة، أن شابان دالماس يتحمل المسؤولية الشخصية بالنسبة للساقية، ذلك أن غايار لم يعلم إلا بعد الغارة التي حصلت وذلك استنادا

إلى قصاصة من الجريدة محفوظة في أرشيف فانسان، وكذا بواشنطن، وتتضمن هذه القصاصة ما يلي: في الحقيقة " أن الحكومة تركت الاختيار والمسؤولية إلى السيدين لاكوست وشابان دالماس، اللذين فوضا سلطتهما بالمقابل إلى الجيش، فالحكومة هي المسؤولة بقوة القانون "على غارة الساقية" مسبقا.<sup>(34)</sup> ورسم عملية الخطة الجنرال جهود وسلمها إلى الجنرال إيلي Ely الذي تحصل على الموافقة الشفوية من شابان دالماس، الذي وافق في المرة الأولى باستعمال القوة الجوية الثقيلة. وقليل من العجب العجائب، أنه بعد الغارة، حذر كلا من الجنرال إيلي وشابان دالماس وزير الدفاع، غايار إذ تنصل الجيش، " فإنه من غير الممكن الاستجابة لردود الفعل التي ستنتج عن ذلك." ولم يكن لغايار اختيار، وعليه غطى الغارة.<sup>(35)</sup> افترض غايار الجهل أو الاعتراض عن العملية، ويبدو احتمالاً أن جماعة ديغول ، في شخص شابان دالماس، هو من أثار الساقية من اجل وضع الوزير الأول في الفخ وربما انتقاص من النظام الحاكم.<sup>(36)</sup> وبرغم شهادة قدمت أمام الجمعية الوطنية ، فإن غايار حصر في ما بعد أن شابان دالماس هو واحد من الذين لم يكونوا على اطلاع قبيل الغارة. وبشكل صحيح وفي نهاية المطاف، سويت على أساس ما جاء في رواية L'Express وثبتت من مصادرها. لكن سواء كان الجيش مسعور في الجزائر أو من وزير مجلس الوزراء كانوا يعملون من دون تفويض الوزير الأول والحكومة، أو في الواقع أن غايار عرف ذلك أثناء الغارة وكذب على واشنطن، فوجهة نظر كانت مساوية لتنشيط الهمة من وجهة نظر الأمريكية . فلم يكن هناك أي شخص في السلطة ومع أي من يمكن التفاوض معه بباريس.

هددت الساقية بالقضاء على آمال أميركا بجعل تونس نموذجا للتطور الرأسمالي الناجح ونقطة اجتذاب لبقية البلدان النامية، والسير نحو أحلام بناء مغرب موحد يشمل تونس، والمغرب، وليبيا، والجزائر مرتبطا بالغرب ونقطة مضادة للتوسع الراديكالي الوطني لجمال عبد الناصر. ولا يجب إغفال الأهمية الإستراتيجية لشمال إفريقيا، وتعتبر تونس نقطة القفز لاستعادة القارة الأوروبية من جيوش هتلر أثناء الحرب الكونية الثانية، وربما قد تصبح ذلك مرة أخرى في حالة غزو سوفياتي واحتلال أوروبا. حافظت الولايات المتحدة على قواعدها العسكرية في المغرب، حيث كانت متواجدة منذ 1953، من أسلحة نووية المخزونة والتي يمكن استعمالها بشكل سريع في حالة المعتدي السوفياتي.

بالكاد ومن المستغرب، إذن، أن قبلت الساقية في 8 فيفري 1958، أثارت إحدى وأقصى تبادل الكلمات بين فرنسا والولايات المتحدة في الفترة الكاملة ما بعد الحرب. حذر دالاس Alphant أنه يخشى أن الحادثة يمكن أن تسبب "كارثة خطيرة لنا جميعا" فالوضعية في الجزائر عن نطاق التحكم وسائرة من سوء إلى الأسوأ، وتهدد اليوم بإثارة حرب تشمل كل شمال إفريقيا. ففرنسا استعملت العتاد الأمريكي ضد المدنيين الأبرياء وورطت الولايات المتحدة في النزاع. وهذا لا يؤدي بالسماح للاستمرار، فجهود فرنسا في الإصلاح بالجزائر، مثل "قانون الإطار" الجديد "ضعيف" كما صرح ذلك دالاس، وأن ادعاءات الفرنسيين بالنجاح العسكري وتهدة الجزائر أكذوبة بشكل واضح.

احتج ألفاند من أن هدف الغارة كان التعامل مع مصدر إطلاق النار ضد الطائرات من المتمردين، وحذر من أنه في حالة وقوف الولايات المتحدة

ضد فرنسا فإن النتائج لا يمكن توقعها وبالأکید فإنها ستسقط في أيدي المحايدین. تراجع دالاس أكثر مما ينبغي في مواجهة حاسمة. فلم يحاول الأمريكيون إطلاقاً أن "يوصفوا الحل" بالجزائر، قائلاً، غير أنه أعاد القول باعتقاده أن السياسة الفرنسية حالياً ستؤدي إلى فقدان كامل شمال إفريقيا للشيوعية. ألح ألفاند بالمقابل ، على العكس من ذلك، أنه إذا ما تخلت فرنسا عن الجزائر فإن النتيجة ستكون فوزى وانتصار الشيوعية.<sup>(37)</sup> ارتعش ألفاند من ملاحظات دالاس مثل ما حصل ل بينو ، وعودة السفير الفرنسي إلى كتابة الدولة للخارجية بعد يومين الأخيرين مع تعليمات ليعبر عن "مفاجأته" لعنف الرد الأمريكي. وإن أصبحت ملاحظات مساعد كاتب الدولة معروفة، " ستكون لها عواقب وخيمة على العلاقات الأمريكية- الفرنسية" فالغارة الجوية ، كما قال، تسبب فيها استفزازات التمرد، وصدمت فرنسا بالكلمات الجارحة لدالاس. وكان رد إلبريك Elbrick مقتضياً وتمنى أن تبقى ملاحظات كاتب الدولة في السرية، غير أن الرأي العالمي قد أصيب هو الآخر بصدمة ، وكذلك في فرنسا، وأدينت فرنسا عالمياً من عديد دول العالم ، وليس ذلك من مصلحة الغرب.<sup>(38)</sup> ويبدو أن إلبريك دعا ألفاند علنياً أن دالاس سليط اللسان ، وأن الأمريكيين بإمكانهم الحصول على كل شيء إن أرادوا ذلك.

وظهر في البداية أن الجيش الفرنسي سرب نتائج الغارة الجوية. وفي 8 ففري أورد عنصر حاضر في القرية أن مقرات الجمارك والشرطة هدمت بكاملها، وكذلك مدرسة سويت بالأرض، مع ضحايا قدرهم التونسيون بحوالي مائة مدني بريء من بينهم عدد من أفراد الجيش ، والأكثر أهمية ،

فإن قاعدة المتمردين تقع في قاعدة منجم مهجور خارج البلدة هدمت بأكملها مع عدد قليل من المتمردين المتمركزين هناك والذين فروا.<sup>(39)</sup> أكد القائد العسكري الفرنسي بالجزائر أهمية الأهداف المحققة: المواقع المضادة للطائرات والمنجم المستعمل كمعسكر يضم ما بين 500 إلى 600 شخص، قد هدم وقتل 100 متمرّد.

فكل المعلومات المتوفرة تبرر هذا العمل العسكري.<sup>(40)</sup> جادل الفرنسيون في الأمم المتحدة أن الساقية كانت مركز تدريب واستعمال منذ أمد، ويأوي من 500 إلى 700 متمرّد، في قواعد مضادة لإسقاط الطائرات مع تواجد حضور مدني وعسكري تونسي مكثف والذين كانوا في تعبئة وخدمة التمرد. وأن تونس أصبحت دولة مشتركة في حرب ضد فرنسا وعليها أن تتقبل النتائج، أما بالنسبة لواشنطن فإن الفرنسيين يسعون أن يبرروا استعمالهم للعتاد الأمريكي، وشارك في الغارة الجوية 25 طائرة بما فيهم B26 قاذفة قنابل، 6 من نوع قاذفة قنابل Corsair و 8 Mistral Fighters أما B26s فقد اشترتهم فرنسا من الولايات المتحدة بشكل منفصل ولم تكن ضمن الدعم العسكري، في حين أن طائرات كورسير استلمتها فرنسا في إطار برنامج الدعم ولم تطل مدتها أن عينت في الحلف الأطلسي لكنها كانت تحت القيادة الفرنسية، في حين أن طائرات ميسترال هي من صنع فرنسي، خاصة بضرب الأهداف العسكرية فقط، وهدم 80 % من هذه الأهداف وبقي 10% من القرية سالما.<sup>(41)</sup> تأثر الجيش الفرنسي على حد سواء للاستجابة للغارة الجوية، وحذر لوث الحكومة من أن الإنكار على مستوى أعلى قد يضع الجيش في حالة خطرة.<sup>(42)</sup> وبالمقابل كتب الجنرال جهود إلى سالان مستشهدا بأوامر محددة و"تعليمات لتطبيقها"

مشيرا أنه وافق على الهجوم في ساق هذه الأوامر وتأسف لفقدان حياة المدنيين، غير أن إقامة مواقع مضادة للطائرات وسط السكان المدنيين كان استفزاز متعمد نطالب بإجابة. فليس هناك قانون دولي يسمح لبلد بإسقاط طيران في بلاد مجاور، حتى ولو أنها ظلت الحدود.<sup>(43)</sup> وفي رسالة من الجنرال سالان إلى شابان دالماس تحمل كامل مسؤولية الغارة الجوية: " تنفيذنا للأوامر التي أصدرتها للرد على إطلاق النار ضد الطائرات، والذي أكدته، باعتباره دفاعا شرعيا لإطلاق العنان ضد التسليح والمعروف بالقواعد العسكرية للمتمردين بساقية سيدي يوسف." وخص سالان بالذكر أن " هذا العمل كان في إطار الأوامر المتلقية" رد مخول عن طرق القوة الجوية المضادة للطائرات، ولم يكن "مبادرة محلة" فالوسائل العسكرية المستعملة مبررة: ودمرت طائرات كورسير المواقع المضادة للطائرات وحطمت B26s المنجم الذي استخدمه المتمردون كمعسكر.<sup>(44)</sup> ومن ناحية ثانية، فإن القيادة العسكرية كانت مستعدة لأسوأ الحالات: فالصليب الأحمر الدولي كان حاضرا بقوة بالقرب من القرية خلال الغارة الجوية يوزع مساعدة للاجئين وحطمت إثنتان من عرباته. "فشهادة وفوده غير مشكوك فيها من الرأي العالمي، وعلى المرء أن يتوقع الاستغلال الكامل للحادثة على المستوى الدولي." وهكذا شرع التونسيون مباشرة، إذ طالب بورقيبة توا بالانسحاب الكلي للقوات العسكرية الفرنسية من تونس، ومنعت السلطات الفرنسية التعامل التجاري لتموين القواعد الفرنسية والموظفين المدنيين، مما هدد بوضع الفرنسيين في موقف "الإهانة" بل أن قاعدة بنزرت أصبحت محل تساؤل.<sup>(45)</sup> سواء رخصت أم لم ترخص عملية الساقية، فإنها كانت خطأ فادحا ، وما يلاحظ أكثر هو

أن المخابرات العسكرية الفرنسية رأتة بنفس الطريقة، خوفا من النتائج التي لا تعد، فكانت الخسارة لفرنسا حاليا تكتيكي ودبلوماسي وأخلاقي كما صرح بذلك أحد الوزراء" أن شخصا ما أخذ مطرقة لسحق طيارة" وأن طائرة واحدة يمكن أن تسكت الموقع المضاد للطائرات في الساقية ولا حاجة إلى قاذفة قنابل ب26 فغايار كان محرجا وملزما للتغطية عن الجيش وأحس الأمريكيون الآن أنهم ملزمون على القيام بعمل دولي وأن هناك عدم ارتياح في الجيش والذي استهدف بشكل متزايد أمام دعاية السيد بن Le Pen وهو المشايخ لليميني PIERRE POUJADE المضاد للضرائب، والذي اتهم الشيوعيين والموالين ل منديس فرانس MENDIS FRANCE يلومون دائما فرنسا، ومن المثير للاهتمام ، أن المخابرات الفرنسية ظنت "لم يبقى من الحقيقة سوى أنه لا وزير أعلن قبيل العملية" كان من الصعب أن نساند هذه الخاتمة التي قدمتها الأوامر الدائمة للجيش. وللتبرير مما يبدو للمخابرات الفرنسية فإنها لامت العصيان العسكري، ولاحظ الضباط أنه كان صعبا أن تعلم الجنود بعدم رد الفعل عند الهجوم، ولأسباب أعمق، أشارت المخابرات العسكرية إلى "انهيار عام في الخدمة العمومية،" وتجنيد الضباط من وسط العائلات المتوسطة التي ليس لها موارد كافية لتعليم أبنائها بعد التعليم الثانوي. فالتقرير كان على حق في موضوع واحد على الأقل ، فالقصف دفع بدالاس إلى السعي نحو وسائل راديكالية لتصفية الأزمة مع تونس. بدأ يشك من أن الغارة الجوية كانت متعمدة وأنه خططت لها الحكومة الفرنسية منذ حادثة 11 جانفي عندما ألقى القبض على الجنود الفرنسيين . ناقشت الجمعية الوطنية المولعة بالقتال، ناقش ما تلا ذلك باعتباره نوع من تحذير، لكنهم لم

يقدموا للحكومة التونسية سوى تأمينات عديمة القيمة، لكن دالاس أمر باقتراب من بينو وطلب منه توضيح كامل وأورد جونس أخبار جديدة مضطربة أن العتاد الأمريكي قد حطم ثلاثة أرباع البلدة وقتل مائة شخص وجرح أكثر من خمسة وسبعون لأن الهجوم نفذ في يوم السوق. تمنى جونس أن تجد كتابة الدولة جوابا مناسباً لما حدث ، على الأقل، وهو نقص مروع ل "احتراس" موعود من بينو عن طريق دالاس إلى بورقيبة.<sup>(47)</sup>

أخبر موظفي كتابة الدولة للخارجية ألفاند كيف ما كانت التبرئة القانونية للهجوم، كانت كارثية للعلاقات العمومية. ففرنسا في حاجة إلى إيماءة مثيرة مثل إعادة بناء القرية والتعويض المدفوع للضحايا عكس الرأي العالمي. فدالاس كان أكثر تقييدا في رده، حيث أشار في مؤتمره الصحفي أن الأزمة الجزائرية أصبحت الآن تخضع لإشراف دولي إلى درجة تضمين تونس ، والمغرب، وقال أن الولايات المتحدة لا تستبعد القيام بعمل بنفسها ل "تحسين الوضع".<sup>(48)</sup> لم يبرر دالاس الحادثة في ما يخص "المطاردة" تنفس الصعداء، وطلب أن يعرف أين تقع مسؤولية الغارة الجوية، بكل جدية، ومن الواضح أن فرنسا ليس لها القدرة على التعامل مع القضية الجزائرية.

. ولسوء الحظ، ليس هناك أجوبة تؤخذ من الفرنسيين ، إن تحري القنصل الأمريكي كلارك Clark لدالاس أكد الرواية السابقة، وربما وافق لأكوست ووزراء آخرون مؤهلون على سياسة ثأرية. إذ هناك حديث متداول على التعامل بضربة قوية وملاحقة عصابة المتمردين داخل التراب التونسي، وتم اختيار الهجوم الجوي كأسلوب عمل لتفادي الهجوم البر

الطويل والذي قد يكون مكلفا بإصابات ويعطي طابع غزو في نفس الوقت. أخبر كلارك من قبل مسئول ديوان لاکوست شوسود pierre chaussade أن لاکوست في الواقع ضد القصف الجوي، على شاکلة الآخرين، وقد غطى هذا القصف، فهو مرخص من باريس وكيف ما كان فإن شوسود أشار ضمناً أن المسؤولية تقع على وزير الدفاع شابان داماس، كما صرح أيضاً الجنرال كينارد quénard . ونفس الشيء أدلى به محافظ شرطة الجزائر بول تيتقان paul teitgen إلى القنصل البريطاني ساريل sarrel وللتأكد من ذلك، فإن الحقيقة قد لا تعرف إطلاقاً لكن خلاصة كلارك هي أن الحكومة رخصت برد قوي ومن ثم اختار الجيش التصعيد واستعمال وسائل واردة في الرسالة، إن لم يكن روح أوامرها.<sup>(49)</sup> وعلى مستوى وزارة الخارجية بباريس، رفض لوي جوكس louis joxe الاعتذار وأن ذلك مبادرة محلية: يستدعي لاکوست ، الذي وعد واشنطن، بأنه سيجري تحقيق.

وفي مأدبة غداء يوم 10 فيفري 1958، وجد هوقتن غايار منزعجا، وعلى ما يبدو في فقدان ما يقوم به، واعترف أن العمل كان خطأ، غير أنه ادعى "تم القيام به من دون سلطة وليست أوامر من باريس أو الحكومة." فالوزير الأول لا يمكنه الآن الاعتراف بشكل علني أن العمل تم بناء تخبط من خوف النتائج لأخلاق الجيش، غير أنه وعد هوقتن أنه إذا وجد "خطأ فادح" فإنه لن يغطيه. سيجري تحقيقا، ويأمل في نفس الوقت أن الرئيس أينزهاور ودالاس سيمتنعان عن تعليق أكثر. فتعليقات دالاس على ألفاند كانت مزعجة: فالسياسة الفرنسية تسعى منع الشيوعية، وليس التأثير على نشرها. فهم دالاس فهما تماما فكرة فرنسية "الإفراط العسكري"

كطريق للخروج من الأزمة، هذا من جهة فرنسا، أما من جهة تونس فاعتدال السفير التونسي، منجي سليم في انتظار التحقيق بباريس. فالحكومة الفرنسية ضعيفة وغير قادرة على التحكم في الحوادث الجارية، حسب ما صرح به دالاس بأن الجيش استغل وقوى قبضته، وعليه فإن الحكومة لا تتحمل المسؤولية، ولم يرتاح بال سليم لهذا التفسير، وإن كان حقا، كان من الضروري سحب كامل عساكرهم العصاة من تونس. وستقدم الحكومة التونسية شكوى رسمية أمام الأمم المتحدة، حيث من المتوقع الدعم الأمريكي. أما دالاس فليس مقتنعا تماما بما قدمه من شرح. أما غايار ، فقد اتخذ خطأ صعبا عند مناقشته في الجمعية الوطنية الفرنسية، مدافعا عن الجيش وجادل أن الهجوم كان مبررا باستفزاز المتمردين الجزائريين عبر الحدود. خابت آمال هوقتن، وفي التغيرات لما أخبره الوزير الأول للسفير في البداية فهو بالأحرى لم يعترف بالخطأ ولا بالإسراع للتعبير عن أسفه. شرح هوقتن ذلك بأن رئاسة الوزراء قررت عدم معاقبة الجيش بالنظر إلى نتائج معنويات الجيش. فالحكومة أذنت برد عنيف ولكن ليس تحديدا على الساقية، غير أن الجيش ذهب أبعد من ذلك حسب رأي الحكومة العام الذي فسره بينو ، وغايار بل وحتى لاكوست في سرية وليس علنا.<sup>(51)</sup> هناك بعض الشك حول الاقتراح الأصلي لمهمة المساعي الودية والانطباع بلندن وواشنطن الذي يبدو أنه يعود إلى الفكرة المقترحة من تونس ، لكن يبدو ذلك في الوهلة الأولى في شكل إشاعة وتحري بها بينو سائلا الأمريكيين أن يطلبوا من التونسيين أن يسمحوا بتزويد القوات الفرنسية بتونس، لأن وضعهم الراهنة تحت حصار حقيقي من القوات التونسية ، وأصبحت تتفاقم خطرا وأن الجيش

الفرنسي كان يهدد باستفزاز أزمة جديدة ودعم القوات بالقوة . ناشد بورقيبة الأمريكيين بالمقابل في 12 فيفري ، طالبا واشنطن أن تحصل من باريس على انسحاب كامل للقوات الفرنسية من بلاده وتحويل بنزرت من قاعدة بحرية فرنسية إلى قاعدة للحلف الأطلسي خالية من الاستعمار." فالأمريكيون هم القادرون وحدهم على تنظيف الوضع البشع الذي أوجده الجيش الفرنسي، أخبر بورقيبة لويس جونز Lewis jones أن واشنطن ساعدت فرنسا عسكريا وماليا فهي الوحيدة التي تجعل صوتها سمع وتمنع فرنسا من إتلاف حظها للحفاظ على مصالحها في شمال إفريقيا. أدرك بورقيبة أهميته للأمريكيين : "وإن أبعدت عنوة لن يتبقى لكم الكثير في شمال إفريقيا." وأعلن بورقيبة لجونس يمكن أن أعتمد عليكم ويمكنكم الاعتماد علي."

أخبر مساعد كاتب الدولة للخارجية كريستيان هرتر christian herter ألفاند في 13 فيفري 1958، أن تونس يمكن أن تقبل الوساطة الأمريكية في الأزمة وطلب رد الفعل الفرنسي، ولم يرفض ألفاند، غير أنه أجاب أنه لا يستطيع الرد حتى الآن لطلب غير رسمي.<sup>(52)</sup>

هناك سبب معقول لواشنطن أن تتمسك بفكرة المساعي الودية، وإن نقلت تونس مسألة الساقية إلى الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة ستقع في ورطة مستحيلة، وللحفاظ على مصداقيتها في المنظمة العالمية فإنها ستصوت ضد فرنسا، مع الاعتراف الكامل أن مثل هذا التصويت قد يؤدي إلى تمزيق التحالف الغربي. حذر هرتر الفرنسيين من أن واشنطن ستعمل القليل لمساعدة الفرنسيين إما بتموين جنودهم في تونس أو منع غلق القنصليات الفرنسية هنالك، وإلا يمكن للأمريكيين منع طرد

المواطنين الفرنسيين من تونس. فالموقف العنيد للحكومة الفرنسية ،  
تعبير مؤسف للغارة الجوية، قدم لتعويض الضحايا، وانسحاب قواتها من  
كل القواعد في التراب التونسي ماعدا بنزرت، هذه هي الطريقة الوحيدة  
لتجنب فقدان بنزرت للغرب واحتمالا تقع تحت هيمنة الشيوعية في  
القارة الإفريقية . أكد هرتز "أننا لم نقدم وساطة." لكن من الواضح أن  
الأمريكيين قاموا بالوساطة من ذي قبل.<sup>(53)</sup> أعلم إلبريك Elbrick ألفاند  
رسميا في 17 فيفري أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لتوسيع مساعيها  
الودية إلى تونس وفرنسا، هتف ألفاند في اليوم الموالي ليقول أن الحكومة  
الفرنسية قبلت بشرط أن المهمة مقتصرة على المساعي الودية فقط،  
وليست قائمة كوساطة.<sup>(54)</sup> فالفرق قد يكون واضحا وبدون مجادلة. لكن  
أمل الفرنسيين هو أن الأمريكيين سيسهلون المفاوضات التونسية-  
الفرنسية، ونقل المقترحات بين الجانبين، ولا يقدمون المقترحات على أنها  
لهم. وفي نفس الوقت، فاستعمال الأسلحة الأمريكية في غارة الساقية  
أصبحت قضية في واشنطن . إذ سئل دالاس عنها أي الأسلحة في مؤتمره  
الصحفي ، وأدلى السيناتور هيربرت همفري herbert humphrey بخطاب  
شديد اللهجة منتقدا باريس لاستعمالها الطيران الأمريكي المخصص  
لحلف الناتو nato لاشيء يجعل تونس خارج منطقة التو للدفاع. طالب  
همفري من إدارة الحلف على عودة الأسلحة الفرنسية، وأورد ألفاند بعودة  
كل هذه الأسلحة إلى باريس، إذ أصدرت وزارة الشؤون الخارجية تعليمة  
له بأن يدوس بحذر شديد على المسألة : وهي الآن في طريق التحويل أي  
كلاهما كورسير وب 26س إلى فرنسا تحت عنوان المساعدة العسكرية  
لحلف الناتو لاستعمالها. فالمساعدة العسكرية والفريق الاستشاري maag

والملاحق العسكري الأمريكي كانا خائفين من استعمالها في الجزائر، وعلى أي حال لم يعترض، وبالنظر إلى الموقف الشامل ل maag فإنه من الأفضل عدم ذكر ذلك في واشنطن أن الفريق العسكري كان يخشى استعمال معداته ، ومن جهة أخرى، فإنه رخص لألفاند القول أن الملاحق العسكري الأمريكي علم لكنه فضل ألا يقول شيء.<sup>(55)</sup>

وليس البيروقراطية الفرنسية الوحيدة التي تكتم دورها من أولئك في السلطة لتخطي الأمر. إن كانت الساقية تشكل مأزقا لواشنطن فإنها تقدم فرصة أيضا. في الحقيقة، وفي تعليق خاص لمسؤولين سعوديين فإن الأمريكيين اقترحوا أنه "من الممكن أن يتحول المأزق إلى نعمة "تمويه".<sup>(56)</sup> دافع كاتب الدولة للخارجية إلى تبني سياسة اقتراح منبثقة من مساعدة خاصة ل جوليوس س. هولمس julius c. holmes في مكتب إفريقيا، أن واشنطن "تقدم إشعار أننا نقترح القيام بما نستطيع القيام به لإنقاذ ساحل شمال إفريقيا باسم الأمن الغربي." وللمرة الأولى تشعر واشنطن أنها تمكنت من تفكير في فكرة تلعب فيها دورا نشيطا في محاولة منها لتسوية الحرب الجزائرية. إذ اقترح هولمس خطوة على أعلى مستوى لباريس لإعادة الوطن إلى الفرنسيين ، فالضرورة القصوى تقتضي قبول وقف إطلاق النار في الجزائر والمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في مؤتمر دولي بحيث تشارك فيه المغرب وتونس وليبيا والولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى، والهدف من هذا هو تقرير المصير للجزائر. وعلى الفرنسيين أن يعلموا أنهم إن رفضوا تبني هذه السياسة ، عندها فإن الولايات المتحدة ستوقف دعمها لفرنسا في الأمم المتحدة وتبني سياسة نشطة لدعم سياسي وكذا اقتصاديا وعسكريا لتونس والمغرب، وبوضوح قصد

استبدال نفوذها الخاص للدور الفرنسي الموجود في هذه البلدان، وبالتالي إنقاذهم للغرب.<sup>(57)</sup> وكان الاحتواء للولايات المتحدة هو نسفه أي العمل على جزائر مستقلة.

وسرعان ما أدرك البريطانيون إنذارا، وفي النهاية اقترحت الولايات المتحدة "فهم نبات القراص" لمشكلة شمال إفريقيا. وظاهريا هو أحد من العلاقات التونسية-الفرنسية، لكن لن يحل إلا بعد العودة إلى سببه الحقيقي، السياسة الفرنسية بالجزائر.<sup>(58)</sup> وما كان أكثر ملحوظا في هذا الاقتراح أنه لم يذكر التحذير السابق في اقتراب باريس، القائم على هشاشة حكومة باريس، الذي لن يسود، فالفرنسيون هم الآن عرضة للسقوط: إذ أبرق ألفاند في يأس أن غارة الساقية "لم يفهمها أحد أو اعتبرها مقبولة" في الولايات المتحدة. فالغضب كان واضح في الكونجرس إذ صرح ديلون dillon أن استعمال الأسلحة بشرط ما ورد في ظل برنامج مساعدة الدفاع العسكري «mdap» كان صعب الاعتذار، إذ أصبحت الساقية رمز فاق حدوده الأصلية، فهو أذى مهلك سببه الفرنسيون<sup>(59)</sup> وجدت الجمهورية الرابعة دائما دعما من واشنطن وذلك راجع إلى الخوف مما يلحقها-فديغول أو حكومة الجبهة الشعبية- ستكون أسوأ لكن الفوضى بباريس أظهرت من أن الجمهورية الرابعة نفسها أصبحت احتلال وظيفي. استعد الأمريكيون بما يجب القيام به عند ما رأوا الضرورة وتركوا رقائق تسقط حيث شاءت، على الرغم أنهم ظنوا بشكل قوي بأن هذه الرقائق ستسقط على ديغول.

اعتبر الأمريكيون الدعم البريطاني لهذه السياسة الجديدة مبادرة على أنها حاسمة. أدرك الأمريكيون أن البريطانيين أقل امتعاضا بباريس من

أنفسهم، وأنهم مؤهلون على النصيحة البريطانية في التعامل مع الشؤون الأوروبية ، فكثير ما يرد الحلف الأطلسي بشكل إيجابي لمبادرة أمريكية-بريطانية منه على الأمريكية، خشيت واشنطن من اعتبارها تمارس الهيمنة لوحدها على مجموعة الأطلس الراضة. فلندن ليس لها وسائل لتذهب بها بعيدا مثل واشنطن التي تعبر عن تحفظاتها حول حرب الجزائر. حقا، فالاستسلام البريطاني السريع لواشنطن بعد القناة اعتبر في معظمه بباريس كخيانة، وتضاعف عندما انضمت لندن بواشنطن بإرسال شحنة أسلحة رمزية إلى تونس في نوفمبر 1957، ولازالت لندن باقية المحاور المفضل إلى درجة كبيرة بين باريس وواشنطن ، وأن السفير البريطاني السير قلاوين جيب gladwyn jeeb له علاقة جد ممتازة مع نظرائه الفرنسيين أكثر من نظيره الأمريكي amory houghton ومن الدلالة الأولى تمسكوا بالخطط الأمريكية. حاول البريطانيون تعديل الخطة الأمريكية من دون تفكيك أنفسهم من السياسة الأمريكية ، فقد اختار روبرت مورفي robert morphy هارولد بيلى harold beely العمل معه للقيام بمهمة مساعي ودية، وأخبر رفيقه بالسياسة الأمريكية الجديدة والنشطة في 12 مارس 1958، وكان رد بيلى حذرا. وظن أن الحكومة البريطانية يمكن أن تربط نفسها مع أقسام من المبادرة الأمريكية، لكن ليس الهدف إبعاد النفوذ الفرنسي من شمال إفريقيا ، والذي سيكون له نتائج غير محسوبة في فرنسا"أخبر السفارة البريطانية بتونس اقتراح مورفي قائلا وبشكل قاطع انه لا يمكن لبريطانيا أن تكون شريكا"ليس هناك نقطة في محاولة لإنقاذ شمال إفريقيا للعالم الحر عن طريق وسائل تكون أقل ضررا لفقدان فرنسا" أما بيلى فأعطيت له تعليمات لينذر مورفي أن

الولايات المتحدة ستلتزم بتعهد في شمال إفريقيا" بالحد الذي لا يمكن توقعه"<sup>(60)</sup> أبرق السفير البريطاني جيب في لندن ، بسرعة اعتراضه " والشكوك المتطرفة" في نية دالاس، إن كانت " استسلام وانسحاب" وكتب قائلاً"أتصور أننا، من جهتنا، وفي أي ظرف نوافق على إشراكنا مع مثل هذا الاقتراح" فتأثير الذي قد يضع حدا للنااتو وفقدان شمال إفريقيا للغرب، وأنه على المدى البعيد سيكون هناك بلا شك شكل الجزائر مستقلة" وواصل جيب ، لكن الضغط على فرنسا سيكون له تأثير فعال ومميت كما هو معلوم هنا أنه لا مجال لمسألة قتال كل العرب من "المغرب إلى الخليج الفارسي حسب تصورات دالاس وإن لم نلزم الفرنسيين على الاستسلام لجهة التحرير الوطني ، وافق رئيس الوزراء ماكميلان macmillan وظن أن مثل هذا التقارب قد يصبح ضروري في آخر المطاف، لكنه سيكون من الخطأ التسرع نحوه الآن للخوف من "رد الفعل الفرنسي العنيف وإفساد أي احتمال لقدراتنا في التأثير على السياسة الفرنسية لشمال إفريقيا لاحقاً"<sup>(61)</sup> لكن w.hayter في الخارجية البريطانية انشق "السياسة الفرنسية في الجزائر مثل القطرس (طائر بحري كبير. المترجم) الذي يربط حول عنق السياسة الغربية في الشرق الأوسط ككل، غالباً ما يعارض ما يمثل التزاماتنا نحو إسرائيل (كتب قائلاً أن تعنت فرنسا كان مؤكداً أن يؤدي إلى سيطرة جهة التحرير الوطني والذي سيكون كارثياً لنا"<sup>(62)</sup> مع هواجس عديدة وكبيرة ويجر البريطانيون إلى إشراك أنفسهم مع شكل تلطيف نوعاً ما للسياسة الأمريكية الجديدة. فالحوافز بالنسبة للبريطانيين ضبط النفس الواضحة في محضر الخارجية بتاريخ 24 فيفري 1958: فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتحمل علاقات

متوترة مع فرنسا وبريطانيا العظمى، فلا يمكن للأزمة التونسية-الفرنسية أن تكون أكثر صعوبة بلغة الشؤون الاقتصادية الأوروبية.

الفصل الخامس  
نهاية الجمهورية الرابعة  
ووصول ويغول إلى الحكم

في أبريل 1961 وحين محاولة الانقلاب التي قام بها الجيش في الجزائر، تسلم ديغول رسالة من الرئيس كيندي يُطمئننه فيها بأن الولايات المتحدة ستقدم للحكومة الفرنسية كل المساعدة والمعونة اللازمتين لمواجهة محاولة الانفصال. ولعل كيندي ظن أنه وجد في ذلك مناسبة للحصول على نجاح في السياسة الخارجية بعد الفشل الذريع الذي لقيه في خليج الخنازير. وكان من المفروض أن يشك في انحناء الجنرال والقبول بالمساعدة. ولكن ما يهم أكثر من هذا في عرض الرئيس الأمريكي هو أنه جاء في حين أن الرئيس آيزنهاور امتنع في 8 ماي 1958 عن تقديم معونة مماثلة آنذاك للحكومة التي كانت دون شك رغبة فيها. إن ما يميز السياسة الأمريكية في وقت كانت فيه الجمهورية الرابعة تنحدر إلى الهاوية، هو بالفعل تحفظها الشديد والحرص الذي تبديه الولايات المتحدة في تجنب الخوض في الشؤون الداخلية الفرنسية. إنها استقامة مثالية ينشرح لها الفرنسيون وتحفظ يتناقض مع التزام دالاس Dulles (كاتب الدولة الأمريكي للخارجية وقتذاك) الذي وعد المغاربة والتونسيين في شهر ماي هذا بالذات من عام 1958، أنه في حالة عدوان فرنسي عليهما فستتحرك الولايات المتحدة على "غرار ما فعلته في السويس". إن الأمريكيين لا يريدون أن يفعلوا شيئاً لزيادة عدم استقرار النظام القائم في باريس. ولكنهم لن يفعلوا شيئاً أيضاً لإنقاذه. فالهدوء الذي أبدته واشنطن تجاه انهيار الجمهورية الرابعة له دلالات عميقة بخصوص ما تفكر فيه واشنطن حول نظام منهك وعاجز. وفي أبريل 1958 وحين كانت الجمهورية الرابعة تحتضركان الفرنسيون مشمئذين من حلفائهم من وراء المحيط، والشعور ذاته كان يُبديه هؤلاء من الفرنسيين. وتمادت باريس

في الاعتقاد أن الثوار الجزائريين يحذوهم الأمل في الحصول على دعم واشنطن، وهو أمل تُعززه الدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية وجمهة التحرير الوطني، وهي الدعوة التي أطلقها مورفي Murphy غداة سقوط حكومة غايار Gaillard. وكانت مصالح الاستخبارات الفرنسية تُقدم تقارير وفيرة حول أفكار قادة جمهة التحرير الوطني بشأن سياسة واشنطن، وهي على الخصوص أن الأمريكيين ليس في نيتهم أن يتركوا الفرنسيين يستولون وحدهم على موارد الصحراء وأنهم يريدون في الوقت ذاته الحد من النفوذ المصري في شمال إفريقيا ومنع السوفيات من التدخل لصالح الثورة. وكانت جمهة التحرير الوطني ترى أن قضية ساقية سيدي يوسف قد "فتحت أعين الشعب الأمريكي"، ومنذ ذلك الحين تم استقبال ممثلها بمزيد من الحفاوة واستُمع إليه بمزيد من الاهتمام في واشنطن، فالأمريكيون يمكنهم الاستثمار في الصناعة البترولية في الصحراء والتصدي للشيوعية في شمال إفريقيا، وكان ذلك أيضا في مصلحة الجزائريين<sup>1</sup>.

وحسب تقارير مصالح التوثيق الخارجي ومحاربة التجسس (Sdece) فإن المجموعات الوطنية الجزائرية في الخارج كانت تظن أن واشنطن ترغب في تسوية النزاع الجزائري في أقرب وقت ممكن من أجل الإسراع في بناء "مغرب كبير" يكون حصنا في مواجهة عبد الناصر. من ناحية أخرى كانت جمهة التحرير الوطني تنتظر ردود فعل الصحافة الأمريكية بشأن مؤتمر طنجة حول دول شمال إفريقيا الذي تقرر عقده في شهر جوان، ولكنها كانت مقتنعة بأن واشنطن تدعم استقلال الجزائر في سياق كنفدرالية إفريقية شمالية. وتكون فرنسا مضطرة لمسايرة نصائح واشنطن، وإلا

ستعرض لخسارة مساعدتها الاقتصادية ولاتهامها بكونها تستعمل موارد الحلف الأطلسي في شن حربها في الجزائر. وبحسب جبهة التحرير الوطني أيضا، فإن الأمريكيين تفتنوا إلى أنهم - طالما يساندون فرنسا، فإن العرب سيتهمونهم بدعم معنوي لحرب قمعية. أخيرا ودائما حسب تقارير مصالح التوثيق ومحاربة التجسس، فإن قادة الثورة كانوا يقولون أن الولايات المتحدة تبحث على دعم من الفاتيكان ودوائر من الرأي العام الإيطالي لمساندة استقلال الجزائر والمساعدة على تحقيق فكرة المغرب الكبير<sup>2</sup>.

وقد يكون أن قادة جبهة التحرير الوطني يرون في رغباتهم حقائق. ومن الممكن أيضا أن تكون سياستهم قد أثارت في باريس قلقا مبالغا فيه : من الأكيد أنه في ربيع 1958 كان الناس في فرنسا مستعدين لأن يؤمنوا بالعديد من الأشياء بشأن هاوية سواد النيات الأمريكية. ولكن الواقع هو أنه منذ بداية الأزمة الحكومية في الجمهورية الرابعة، اتسمت السياسة الأمريكية بالتحفظ. لقد قال بول ديفينا Paul Devinat الذي كان يعمل في ديوان رئيس الوزراء لهوتون Houghton أنه كان يأمل في "تجميد" مهمة المساعي الودية أثناء النيابة العادية بين حكومتين، وكان متأكدا من أن الحكومة المقبلة ستقبل الاتفاق مع تونس لأنه لا يوجد خيار آخر. إن الشعور المعادي لأمريكا في الجمعية الوطنية كان "غيبًا وغير مبرر" وكان الناس جميعا قد فهموا أن قبول بورقيبة بالمراقبة الدولية للحدود قد يعرضه للقتل من طرف شعبه. ولا شك أن النشر "غير المناسب" لرسالة آيزنهاور كان قد أدى إلى الإطاحة بغايار Gaillard ولكن لا يوجد ما يمكن قوله من حيث مضمونها. ورأى ديفينا Devinat أن الأزمة ستطول ولكنه

كان يأمل في تشكيل حكومة مولي Mollet جديدة واستئناف مهمة المساعي الودية<sup>3</sup>.

ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية في تقريرها للكونغرس في شهر أفريل 1958 بدت أقل تفاؤلاً بكثير: لقد كان الوضع السائد في الجزائر صعباً و"شديد التعقيد ويُندر بالانفجار" طالما لم تكن جبهة التحرير الوطني مستعدة لأن تقبل بشيء أقل من الاستقلال الكامل، وهذا ما لا تستطيع أي حكومة فرنسية أن تمنحه دون التعرض لخطر للإطاحة بها. إن النظام أصبح في مأزق. ومع ذلك كان يتعين الخروج من هذا المأزق بشكل أو بآخر. ثم إن القانون الإطار الذي صادق عليه النواب في النهاية كان بعيداً عن إرضاء الثوار الجزائريين. وقال التقرير "لقد نقلنا إلى الحكومة انشغالاتنا بخصوص مواصلة النزاع الجزائري وربما توسيعه. وكانت الإدارة تأمل في أن تقبل الحكومة الجديدة، مهما كانت، بالحل الوسط المتمثل في مهمة المساعي الودية التي يُقال عنها أنها اسقطت الحكومة، في حين أن الحقيقة هي أن إسقاط حكومة غايار سببه الاشتباه في أنه غير حازم بالقدر الكافي بشأن الجزائر. إن هذه الأزمة أكثر من أية أزمة أخرى، تفتح الأبواب أمام عودة مُحتملة لديغول. وما تفكر فيه الإدارة الآن بمشاعر مُلتبسة هو: أن الجنرال " سيتبع دون شك سياسة ليبرالية في الجزائر ولكن سياسته تجاه الحلف الأطلسي والعلاقات بين الشرق والغرب ربما لا يمكن التنبؤ بها" وأنه "قد يُعارض الاندماج الأوروبي"<sup>4</sup>. وفيما عدا هذا وفي سياق ربيع 1958، فإن سياسة ليبرالية في الجزائر هي التي تبدو - على الأجدر- الأمر الأهم.

وكانت الأزمة الحكومية تمتد، وإن كان الأمريكيون مصممين على التأكيد على وجوب إيجاد حل للنزاع الجزائري، فإن هذا لن يمنهم من الانشغال بتشجيع السلطة السياسية، فعدم الاستقرار الحكومي وانهيار سلطة الدولة والتمرد العسكري، عوامل كلها تدعو واشنطن إلى العمل على إنهاء الجمهورية الرابعة والمخاطرة بعودة ديغول والتعامل معه. وكانت الأزمة الوزارية التي تبدو أنها لن تنتهي تجد تفسيراً لها في الخلافات الداخلية ضمن الأحزاب. ومع ذلك فإن عملية ساقية سيدي يوسف كان لها أثر شافٍ. فقد قرر العديد من المسئولين السياسيين أنه حان الأوان للتفاوض مع الثوار. وهذا كان جلياً حيث فشل عدد كبير من دعاة الخط المتشدد في تشكيل حكومة بسبب معارضة أحزابهم بالذات. وهكذا فإن السيد بيدول Bidault الذي كان يدعو إلى حلٍ عسكري وقفت ضده الحركة الجمهورية الشعبية (MRP) واصطدم سوستال Soustelle الذي كان مناهضاً لكل حلٍ وسط، بمعارضة الحزب الديغولي. وكان الاشتراكيون هم أول من طالب بعودة لاکوست Lacoste، وهو من صفوفهم، فيما تحرك الراديكاليون حين اقترح أحدهم أندري موريس نفسه André Morice، وهو من المتشددين أيضاً، ليتولى وزارة الدفاع في حكومة بليفن Pleven.

روني بليفن بالذات الذي كاد ينجح يوم 6 ماي في تشكيل حكومة وبيار بفليلين Pierre Pflilin الذي نجح في ذلك يوم الثالث عشر من نفس الشهر كان كلاهما ممن يدعون إلى إيجاد حلٍ ليبرالي إلى حدٍ ما. وكانا مستعدين لمباشرة مباحثات تتجاوز مجرد مسألة وقف إطلاق النار بل تشمل أيضاً شروط تسوية سياسية، مستجيباً بذلك لأحد شروط الثوار الأساسية. وقد تطلب الأمر بالنسبة لديغول ثلاثة أعوام إضافية من الحرب ليصل

إلى نفس هذا الموقف. وفيما كان يُحاول عبثا تشكيل حكومته، طلب بيار بفليملين من وزارة الدفاع الأمريكية استعمال اتصالاتها مع جبهة التحرير الوطني للتباحث على شروط وقف إطلاق النار. وهل كانت واشنطن تعتقد أنه بالإمكان تقسيم جبهة التحرير الوطني إلى متشددين ومعتدلين؟

ولم يكتفِ بيار بفليملين Pierre Pffilin بعدم الاحتجاج على الاتصالات التي كان يجريها الأمريكيون مع الثوار بل واقترح أن يتم استعمالها. وهذا ما لم يخف عن الجيش، ومن ذلك جاءت هذه المبادرة غير المسبوقة المتمثلة في: رسالة موجهة إلى الرئيس كوتي Coty جاء فيها أن الجيش لن يرض بحكومة لا تلتزم بالجزائر الفرنسية<sup>5</sup>. وسلم الرسالة الجنرال إيلي Ely رئيس الأركان العامة للجيش. وكانت موقعة من الجنرالين آلار Allard و جوهود Jouhaud ولكن كان وراءهما العديد من المدنيين من ذوي النفوذ وكلهم ديغوليون: جاك سوستال Jacques Soustelle و ميشال دوبري Michel Debré و جاك فوكار Jacques Foccard وممثل جاك شابان دالماس بالجزائر ليون دلبك Léon Delbecque. وكان التمرد العسكري الذي كان قيد التحضير له سيؤدي بلا ريب إلى وصول ديغول حتى قبل أن يرفض النواب تسلم بليزن مهامه.

وطوال مدة الأزمة كلها أطلع غي مولي، المرشح أيضا لرئاسة الوزراء، أطلع واشنطن على كل تفاصيل التجاذبات الجارية في باريس من أجل تشكيل الحكومة. وصرح أنه يُساند الآن وقف إطلاق النار على أساس حلٍّ وسط. وكان يأمل في العمل بالتعاون الوثيق مع الأمريكيين لو حصل على منصب رئيس الوزراء. وفي تاريخ أول ماي أعلن للسفير أن حزبه يدعم حكومة

بليفن دون المشاركة فيها. وكان يأمل في أن تتخلص هذه الحكومة من لاكوست، وهذا ما كان يعتقدّه آخرون أيضا في الفرع الفرنسي للدولية العمالية SFIO (تسمية الحزب الاشتراكي الفرنسي من 1905 إلى 1971) ولكن دون المجاهرة به. ومن جانبهم ذكّر المسؤولون الأمريكيون غي مولي بأن استمرار غياب حلٍ للأزمة الجزائرية يُقلق كثيرا واشنطن: "المناهج المتبعة حاليا لا يبدو أنها قد تأتي بنتيجة كما أن .... الخوف يتنامى في الولايات المتحدة من أن تكون النتيجة النهائية كارثية". إن الملاذ الوحيد كان يتمثل في فتح مفاوضات بين الطرفين المعنيين. أجاب غي مولي بعبارات حذرة: حتى المفاوضات كانوا قد نددوا بالمساعي الودية واعتبروها تدخلا في الشؤون الداخلية الفرنسية وكانوا يدعمون حلاً "فرنسيا" للقضية الجزائرية. ولاحظ غي مولي أن النظرية الوطنية الفرنسية كانت تُفعلُ ضد الأمريكيين الذين لم يكونوا قادرين على العمل بنجاحة لوقف إطلاق النار إلا بصورة غير رسمية. وفي نظره فإن الضغط علنيا على فرنسا في السياق الحالي قد يكون كارثيا بل وقد يؤدي إلى انفجار منظمة الحلف الأطلسي<sup>6</sup>.

وبالنسبة للأمريكيين فإن الإعلان عن تشكيل حكومة بيار بفليمين Pierre Pflimlin يوم 13 ماي كان شيئا مشجعا حتى ولو بقوا متحفظين بشأن مستقبلها. كما ساد الاعتقاد أن بيار بفليمين يسعى إلى الاتصال بجبهة التحرير الوطني للتفاوض حول وقف إطلاق النار. وبناء على هذا ارتفعت حدة التوتر في مدينة الجزائر وهذا لا يُنبتى بالخير. إضافة إلى ذلك فإن خطاب التنصيب الذي ألقاه السيد بيار بفليمين كان مخيبا للأمل، فقد طلب أن يمتد التضامن الأطلسي ليشمل شمال أفريقيا وقال أن فرنسا

لن تتخلى أبدا عن الجزائر وأكد على أن الحدود الجزائرية التونسية ينبغي أن تكون مسيكة. أما عن وقف إطلاق النار والانتخابات فلا يمكنه أن يراها في غير القانون الإطار الذي صوت عليه البرلمان قبل أيام قليلة، وهو القانون الذي كانت واشنطن تراه غير كافٍ. وبعد هذا الخطاب كان يُنسبُ إلى الرادكاليين المحسوبين على منداس فرانس les mendesistes، نية إعادة النظر في مشاركتهم في الحكومة، غير أن الرقابة أشعرت جريدة "لومانيقي" في اليوم ذاته بحفل التنصيب. وكان يبدو أن جبهة التحرير الوطني أرادت أن تُعقد أكثر مهمة حكومة محتملة يقودها بيار بفليمين من خلال قرارها بإعدام ثلاثة جنود فرنسيين تم أسرُّهم، وهو القرار الذي منح فعلا للعسكريين ذريعة لإشعال شرارة تمرد 13 ماي في مدينة الجزائر<sup>7</sup>. أخيرا وعلى صعيد آخر فإن المنظمتين النقابيتين الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين CFTC و القوى العاملة FO أعلمتا السفير أنهما مستعدتان للتعاون مع الحكومة بشأن مسألة الأجور واستقرار الأسعار بشرط أن تُقرر الشروع في محادثات مباشرة مع الثوار.

صورة

مدينة الجزائر، يوم 16 ماي 1958 : حوالي 40.000 شخص يتظاهرون في الساحة المركزية لدعم الجيش والمطالبة بعودة الجنرال ديغول.

وكان للأمريكيين رغم كل ذلك ما يدعوهم إلى الأمل. السبب الأول في ذلك كان الطبيعة الشخصية للسيد بيار بفليمين الذي يُعتبر قائدا بارزا ورجلا نزيها وشجاعا وله أفكار ليبرالية ويتمتع بتقدير في أوساط الرأي العام على غرار رجال سياسيين قليلين. لقد منع تنصيب بيدول Bidault بسبب مواقفه حول الجزائر وكان يريد إقامة علاقات حسنة مع تونس والمغرب وكان على استعداد لسحب الجنود الفرنسيين من هذين البلدين. في المجموع، كان فعلا قادرا مع ما يُسميه الأمريكيون "صلابته" "الجرمانية"

الأصلية أن يُطبق في الجزائر أفكارا ليبرالية. وإن النوعية الإجمالية لحكومته كانت تُعطي أيضا أملا للأمريكيين. ولا شك في أن هذا الأمل سيكون أعظم – في نظر الأمريكيين- لو أدرج ضمن تشكيلته بيناي Pinay وشومان Schuman، ولكنها تضمنت بعض الشخصيات من الدرجة الأولى لهم في معظمهم أفكار ليبرالية بشأن شمال أفريقيا. وعلى رأس الشؤون الخارجية تم تعيين بليفن Plevin وهو من الأنصار الواثقين في منظمة الحلف الأطلسي وصديق للولايات المتحدة (في حين أن هذا الميول قد جلب له متاعب في الماضي). وكان يوجد فيها إيدغار فور Edgar Faure، وهو "انتهازي لامع ولا ضمير له" ولا يمكن للمرء أن يثق به في القضايا المطروحة بين الشرق والغرب. وكان من مناصري الاعتراف بالصين الشيوعية ولكنه كان من المنادين بفتح مفاوضات مع جهة التحرير الوطني. وحتى موريس فور Maurice Faure، وهو من المقربين من ديغول، أدلى برأي مؤيد لإحداث تغيير سياسي في شمال إفريقيا<sup>8</sup>.

ولكن التمرد الذي وقع في 8 ماي سرعان ما عصف بالأمال التي كانت تعلقها واشنطن على بيار بفليمين، وجرت الأمور بعد ذلك في نظر الفرنسيين وكأن أمرا بالتزام الصمت صدر من واشنطن للمسؤولين الأمريكيين حيث تم إلزامهم بالامتناع عن أي تعليق حول الشؤون الفرنسية. واستنتج ألفاند Alphanand من ذلك أن الولايات المتحدة اعتبرت أن عودة ديغول إلى الحكم دواء لعدم الاستقرار السياسي في البلاد حتى وإن كانوا متخوفين من – من ناحية أخرى- من تضرر التحالف الأطلسي من هذه العوة. وفي الأشهر التي سبقت الأزمة، كانت واشنطن على اتصال منتظم مع الجنرال. ففي 20 مارس قابل الجنرال مرة أخرى السفير

البريطاني غلادوين جاب Gladwin Jebb الذي لم يترك لديه انطبعا بأنه يريد العودة إلى الحكم. ورأى السفير جاب أن مشاركته في عمل يرمي إلى قلب النظام، قليل الاحتمال. ولكنه إذا قُدِّرَ وكان على رأس فرنسا فسيكون من المنادين بانتهاج سياسة تصالحية مع الاتحاد السوفياتي، يُضيف السفير، وهذا ما يُعرض للانكسار منظومة الحلف الأطلسي في الوضع الذي كانت عليه. وكان ديغول المعارض لمهمة المساعي الودية متفائلا من ناحية أخرى بشأن الجزائر: فقد كان يرى أن شراكة بين المغرب وتونس والجزائر والصحراء سترى النور وتوفر إطارا لاستقلال الجزائر تحت نفوذ فرنسي.

وحسب السفير فإن ديغول كان أكثر قدرة من أي شخص آخر، على قيادة هذا التطور ولكن كانت توجد عقبة جدية تتمثل في أن إحساسه بالشرف يمنعه من الشروع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، ما لم يُحقق نصرا عسكريا على الثوار، وهو الانتصار الذي لم يكن يلوح في الأفق. ومع ذلك لم يكن الجنرال يرى أن النزاع سينتهي بسرعة. وبصورة لا معقولة - حسب السفير جاب - كان يأمل في أن يتحلى الثوار بالتعقل وأن يُدركوا أنه ليس في استطاعتهم أن يحكموا الجزائر بمفردهم، وحينذاك تُصبح المفاوضات أمرا ممكنا. وحسب ديغول تتوقف مدة الحرب على مدى أهمية الدعم الذي تعتقد جبهة التحرير الوطني أن بإمكانها الحصول عليه من "القوى الأجنبية"، ويُشير في ذلك إلى الولايات المتحدة وربما إلى بريطانيا العظمى. وكان يرى أن السياسة الفرنسية يجب أن تتغير وأن القانون الإطار هي خطوة في الاتجاه الصحيح. أخيرا، يرى أن النظام الحالي غير قادر على إيجاد حلٍّ وبالتالي فقد طرح على نفسه السؤال الذي كان

يوليه السفير جاب اهتماما كبيرا: هل يستطيع - وهو في السابعة والستين من العمر- أن يُقيم نظاما سياسيا جديدا ؟ أجاب على ذلك بما يلي: "أقوله لكم السيد السفير، كلُّ الاحتمالات قائمة في أن يموت ديغول قبل أن ينهار النظام"<sup>9</sup>.

وفي خلال الأزمة التي اندلعت يوم 13 ماي حاول الأمريكيون الحد من المخاطر عن طريق عدم الاسراع في الانحياز لهذا المعسكر أو ذاك. وكان البريطانيون يرون من جانبهم ومن البداية أن الأزمة افتعلها الجنرال بنية العودة إلى الحكم من خلالها وأن الوزراء الأساسيين في حكومة بيار بفليمين كانوا متورطين فيها بشكل مباشر. في يوم 14 ماي قال بليفن للسفير جاب أنه يتأسف لكون أحداث مدينة الجزائر لم تقع قبل ذلك أي قبل تنصيبكم. وفي هذه الحالة كان من الممكن للرئيس أن يدعو في الحين ديغول. أما الآن فقد فات الأوان. ولكن انطباع السفير جاب كان بالأحرى أن وجود هذه الحكومة لم يأتِ سوى لإعطاء وسيلة لإرجاع ديغول إلى الحكم. ثم إن ميشال بونيا توفسكي Michel Poniatovski المقرب من بيار بفليمين أكد طوال الأزمة ما استشعر وقعه السفير جاب : فالوزارة التي شكلها بيار بفليمين لم تكن أساسا سوى عملية تأخير في انتظار وصول ديغول وبالتالي فطوال هذه الأيام، عمل هو وبيار بفليمين ما في استطاعتهما للتفاوض على انتقال سلمي حتى وإن كان ذلك بطبيعة الحال مصحوبا ببعض التصادمات<sup>10</sup>.

وما أن هتفت الحشود في مدينة الجزائر "يحيا دي غول" يوم 15 ماي حتى أعلن الجنرال أنه مستعد للاضطلاع بسلطات الجمهورية. وكان هذا أمرا سابقا لأوانه بالنسبة لـ بيار بفليمين الذي صرح للجنرال بيلوط Bilotte أنه

سيترك المكان لديغول عندما يحين الأوان وليس قبل ذلك. وكان السفير غلادوين جاب يعتقد أن الجنرال ديغول يستطيع أن يحدث أزمة جديدة وبعد ذلك يدعوه كوتي Coty إلى قصر الإليزي. ولو حاول بيار بفليمين معارضة الجنرال من خلال الاستعانة بدعم الشيوعيين في الشارع، حينذاك يفرض الجيش ديغول بالقوة. ومن المُلْفِتِ أن بليفن قدم للسفير جاب رواية صحيحة تماما من السيناريو الديغولي. ومن مدينة الجزائر أكد القنصل البريطاني رف ج ساريل R.F.G. Sarrell هذه الصورة. إن السلطة أصبحت بالفعل بيد الجيش. واستقبل العسكريون بارتياح تصريح ديغول لأن الجنرال وحده كان يستطيع أن يمكنهم من إضفاء الشرعية على موقفهم. وكتب القنصل البريطاني سارل أن أحداث 13 ماي "كانت مُفتعلة عن قصد وكانت جزءا من مؤامرة ديغولية وبفضلها أدى ما حدث في مدينة الجزائر إلى الإتيان بديغول إلى الحكم في فرنسا. وفي عين المكان كان المشرف على العملية هو ليون دلبيك Delbecque Léon، الرئيس السابق لديوان شابان دالماس، والذي أرسله هذا الأخير إلى مدينة الجزائر أياما قليلة قبل وقوعها<sup>11</sup>. وحيث إن الأمريكيين أدركوا جيدا الوضع هم أيضا، فإن تحفظهم أصبح مفهوما بشكل أفضل.

ولم تتوقف واشنطن ولندن عن التشاور طوال مدة الأزمة. والتخوف الأول الذي أبداه الأمريكيون يتمثل في سيناريو شبيه بالكابوس تخيَّله دالاس، ويتلخص في قيام الجيش الفرنسي بعد أن يكون قد تخلص من سلطة باريس باجتياح تونس أو المغرب ويثير نزاعا يمتد إلى كافة ربوع شمال أفريقيا ويقف فيه السوفييات إلى جانب العرب. ولذلك حذر دالاس باريس من العواقب المحتملة من توريث تونس والمغرب في النزاع. وكان

على الحكومة أن تُمارس مُجمل سلطتها على وحدات الجيش الموجودة في البلدين. وفي نفس الوقت تعمل الولايات المتحدة من جهتها على حثّ القادة المغاربة والتونسيين على الهدوء ورباطة الجأش. وبخصوص تونس كانت واشنطن مطمئنة إلى حد ما حيث تلقى الرئيس كوتي Coty من الجنرال غامبياز Gambiez ضمانات بوفائه ووفاء قيادة أركانها للحكومة. ولكن في نفس اليوم كان ديغول قد صرح أنه يضع نفسه في خدمة الأمة مثلما فعل في عام 1940<sup>12</sup>. حينذاك رأت واشنطن نجمها "يسطع بنور أقوى" حيث توجه كلُّ رجال السياسة إلى مقر إقامته فيما دعاه باف ماري Beuve Méry في افتتاحية كتبها في جريدة "لوموند" إلى التدخل لإنقاذ فرنسا. ورأى سفير الولايات المتحدة أن بيار بفليملين مازالت أمامه فرصة للنجاح لو نجح في تجاوز الأزمة وإلاّ عليه أن ينتظر عودة ديغول. وفي جميع الحالات فإن الأمريكيين لم يكونوا على استعداد لمساعدة بيار بفليملين.

وكان الجنرال سالان Salan بطبيعة الحال الذي أسند إليه بيار بفليملين قبل أيام فقط كافة السلطات في الجزائر، هو الذي صرخ يوم 15 ماي في الساحة المركزية "يحيا ديغول!"، مصحوبا بتصفيقات الحشود من الناس كلهم. لقد تم فعلا إدخال الثعلب إلى بيت الدجاج. وأعطى جان لوكانوي Jean Lecanuet رئيس ديوان بيار بفليملين معلومات أساسية للأمريكيين حول الأزمة. ولم تكن الحكومة تستطيع تقييم مدى اتساع ما كان يبدو للعيان مؤامرة ديغولية ولكن محاولة الانقلاب في مدينة الجزائر كان قد تم التحضير له ضمن منظور رفض الثقة لحكومة بيار بفليملين التي كان سوستال قد وعد بمنع تنصيبها. ولكن حدث أنها حصلت على الثقة

وبأغلبية مريحة، الشيء الذي لم يكن يصبُّ في مصلحة الجنرالات. وحسب أقوال لوكانوي Leucanuet فإن الحكومة كانت على استعداد لمواجهة التمرد. فالبلاد كانت هادئة وكانت النقابات والسواد الأعظم من الناس يُساندون الحكومة التي كان بفلملين يُفكر في توسيع قاعدتها السياسية بأن يضم إليها غي مولي Guy Mollet وأنطوان بيناي Antoine Pinay. وكان يرفض في نفس الوقت إعادة تعيين لاکوست Lacoste في الجزائر خلافا لما كان يطلبه الجيش والمستوطنون وكانت الحكومة تقلل من أهمية تصريح ديغول وتأمل في أن يدعو الأمريكيون الصحافة في ما وراء الأطلسي إلى أن تسير في نفس الاتجاه، فالأصدقاء التي ستأتيها من الخارج ستحظى بمزيد من الاهتمام في فرنسا<sup>13</sup>. وكان المحللون في السفارة يخشون من أن يؤجج وصول ديغول الشقاق بين اليسار واليمين في فرنسا أكثر من أن يُعزز تيارا مُنصرًا لقيام جبهة شعبية ومن أن يقع اتفاق ضمني بين جنرالات التمرد وأن يتسبب في إثارة الفوضى في الشارع. على أن دالاس كان أقل قلقا : ففي وثيقة موجزة موجهة إلى لندن يوم 16 ماي كان يرى أن تصميم بفلملين ثابتا وموقفه صلبا وخلُص إلى القول أن عودة الجنرال إلى الحكم تبدو قليلة الاحتمال.

وفي نفس هذا اليوم طمأن كاتب الدولة الأمريكي سفير تونس والمغرب – القلقين من الوضع – مُصرحا أنه على كل عمل من جانب فرنسا أو الجيش الفرنسي يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، سترد الولايات المتحدة تماما كما "فعلت في السويس"، أي أنه رغم كل شيء دون تدخل عسكري<sup>14</sup>. وفي أثناء ذلك طلبت باريس من واشنطن أن تتدخل لدى الحكومة التونسية لتمكين تموين القوات الفرنسية التي مازالت مرابطة

في البلاد. ثم إن جان داريدان Jean Daridan من وزارة الخارجية الفرنسية، أبرز الخطر الكامن وراء "السيكولوجية" الحالية للعسكريين، ولكنه لا يعتقد أن الوحدات العسكرية في الجزائر قد تدخل إلى تونس أو إلى المغرب<sup>15</sup>. وكان التونسيون يرون الأمور على غير هذا الحال : ولا شك أن الجنرال غابياز Gambiez قد طمأن الحكومة الشرعية بشأن ولائه، ولكنه لم يكن بالضرورة يُسيطرُ على كلِّ من كان تحت سلطته، ولو أعطى شخص آخر أمراً للوحدات الفرنسية لاستطاعت هذه الأخيرة أن تحتل العاصمة التونسية في نصف يوم أو أكثر من ذلك بقليل. وبناء على ذلك فإن بورقيبة كان يريد دعماً ملموساً من الأمريكيين كأن يقوم الأسطول السادس الأمريكي باستعراض قوة وعند الحاجة استقدام مظليين<sup>16</sup>. وبخصوص المغرب، كان الأمريكيون يرون أن الحكومة الفرنسية والوحدات المرابطة في البلاد تتصرف "باعتدال ولطف يُثيران الإعجاب". غير أنه وقع اشتباك بين الوحدات الفرنسية والثوار الجزائريين على الحدود جعل المغاربة يطلبون من الأمريكيين ماذا سيفعلون لو أن السلطات الفرنسية "فقدت السيطرة على الوضع". الجواب جاء من دالاس حيث قال : سيلتزمون بالتعهدات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومن حيث المبدأ فإنه سيكون لهم ردُّ فعل<sup>17</sup>. بأية طريقة ؟ دالاس لم يقل شيئاً في هذا الموضوع ولكنه لمَّح إلى أن الولايات المتحدة ستذهب الآن إلى أبعد ما ذهبت إليه في قضية السويس، وهذا يعني أنها تنوي استعمال القوة ضد الوحدات العسكرية التابعة لأحد أقرب حلفائهم الذين يستعملون أسلحة قدمها لهم الأمريكيون أنفسهم. ولم يكن للمرء أن يجد صورة ناطقة عما كان لا يمكن تحمله في الوضع. فكان لا بد من استعادة

السلطة السياسية في باريس وفي مدينة الجزائر، وكما كان الحال لدى العديد من رجال السياسة في فرنسا فإن الأمريكيين كانوا يُراهنون على الجنرال ديغول لتحقيق ذلك.

إن التطور الإيجابي في موقف واشنطن تجاه الجنرال كان إلى حدٍ كبير ثمرة الجهود التي بذلها الجنرال نفسه. فبينما كان في المعارضة لم يتوقف عن طمأنة محاوريه من الأمريكيين والبريطانيين بشأن أفكاره الليبرالية الخاصة بالجزائر. وفي خلال أزمة 1958 تدفق على السفارة من مصادر مختلفة سيل من الأخبار المُطمئنة بخصوص هذه المرة موضوعات عديدة. وكانت الصعوبة بالنسبة للسفارة تتمثل في كيفية تفسير هذه الرسائل لأن مختلف "المبعوثين"، وإن كان المعروف عنهم أنهم مقربين من الجنرال، كان يبدو أنهم يتصرفون من تلقاء أنفسهم ولكن الكثير منهم كانوا دون أدنى شك مُفوضين وعلى الخصوص فإن رسائل هؤلاء وأولئك كانت أساساً مماثلة تماماً في المضمون لرسالة 16 ماي حيث كان إيدموند ميشال Edmond Michel أول من قال للسفير أن الجنرال أصبح هو الخيار الوحيد لفرنسا، فإما ديغول أو جبهة شعبية يُسيطر عليها الشيوعيون، وأن ديغول كان قادراً على أن يفرض نفسه على الجيش وأنه كان يميل إلى أمريكا ومن أنصار الحلف الأطلسي وأنه يريد العودة إلى الحكم وسينتهج في الجزائر سياسة ليبرالية.

وقد اتصل العقيد هنري تورني Henri Tournet الذي تم تقديمه على أنه من "محيط" الجنرال، اتصل بالعقيد ستيرنبرغ Sternberg، الذي عرفه في أثناء الحرب والذي كان ينتهي آنذاك إلى الـ MAAG "لإطلاع [الأمريكيين] بوضوح موقف الجنرال ديغول" بحكم أن الجنرال سيصل يقينا إلى

السلطة. انتقل تورني مرات عديدة إلى السفارة للتأكيد على أن الجنرال يأمل في إجراء "اتصالات غير رسمية" عن طريقه، وكان يقول أن ديغول لم يكن منزعجا من شكوك واشنطن بأنه من نزعة فاشية : فالجنرال ليس فرانكو ويريد فقط أن يكون لفرنسا رئيسا قويا على النمط الأمريكي. ولم يكن معاديا للأمريكيين ولا للألمان ولا لمنظمة الحلف الأطلسي. وينوي منح تقرير المصير للجزائر في إطار الكومنولث الفرنسي الذي يأمل في إنشائه في إفريقيا الشمالية. وفي 21 ماي أوضح تورني أن سعي ديغول إلى إصلاح منظمة الحلف الأطلسي إنما يهدف فقط إلى أن تؤدي فرنسا دورا أكبر في إعداد سياستها وأنه ينوي البقاء في الحلف الأطلسي. من ناحية أخرى كان الجنرال من المنادين بالاندماج الأوروبي ويسمح بفتح السوق مثلما كان مقررا في 1959. أخيرا كان يأمل في إيجاد شراكة بين فرنسا والجزائر ولكن في حالة استحالة تحقق ذلك فإنه يقبل بالاستقلال. وقد أظهر ما تبع ذلك من أحداث، بطبيعة الحال، في كل هذه النقاط أن تورني كان يقول الحقيقة. وقد أجاب ديلون Dillon الذي طلب منه دالاس، ما مدى صدق هذه المعلومات، بأن تورني كان مقربا من جاك فوكار Jacques Foccart الذي كان ينتهي إلى محيط ديغول وأن رسالته تبدو أنها "تقييم صادق" لموقف ديغول حتى وإن اجتهد في جعلها مقبولة لدينا"<sup>18</sup>.

وعلى خلاف البريطانيين فإن دالاس كان مستمرا في الاعتقاد أن بفليمين باستطاعته المحافظة على السلطة، ولكن في باريس كانت السفارة تتلقى سيلا من الرسائل تُفيد عكس ذلك، أي احتمال تولى ديغول الحكم. وذكر أحد المبعوثين الذي أرسله على ما يبدو شابان دالماس، الخيار المطروح : ديغول أو حكومة مؤلفة من جبهة شعبية تتضمن الشيوعيين. والأغرب هو

تدخل ميشال ديبري Michel Debré أحد المقربين من الجنرال والذي يحظى بثقته وكان يُناضل منذ مدة من أجل عودته إلى الحكم، فقد طلب ديبري أن يتقابل مع أحد أعضاء السفارة ليشرح له أن ديغول لم يكن على صلة بالمتأمرين في مدينة الجزائر ولكنه لا يرى ما يدعو إلى التنديد بما قام به العسكريون، حتى وإن كان غير قانوني، بما أن حكومة بفليمين لم تفعل ذلك بنفسها. أما عن عودة الجنرال إلى الحكم فقد صرح ديبري بلألفٍ ولا دوران أنها ستتم في غضون عشرة أيام وإلا فستندلع حرب أهلية في فرنسا. وبعد تسلمه مقاليد الحكم سيُشكل ديغول حكومة تتألف من شخصيات مُختارة بناء على كونها شخصيات وليس على انتمائها الحزبي. وسيقترح دستوراً جديداً ويطلب إصلاحاً لمنظمة الحلف الأطلسي دون أن ينسحب من التحالف الذي لا يطلب مراجعة سوى في شقه الخاص بالقيادة المندمجة. وزعم ديبري من جهة أخرى أن لا علم له بمشروع إنزال مظليين على مدينة باريس حتى وإن كانت هذه الفرضية "لا يمكن استبعادها". وفي الحقيقة من المعروف أن ديبري نفسه كان مكلفاً بالإشراف على انطلاق "عملية البعث" Opération Résurrection (تلك هي كانت كلمة سرّ العملية) لو رأى الجنرال ذلك ضرورياً. وكان الجيش مستعداً لأن يتدخل في باريس في حالة استقواء الشيوعيين أو ظهور بوادٍ حرب أهلية أو رفض الجمعية الوطنية منح الثقة لديغول. ولا حظ ديلون في هذا العرض الوارد له على هذا النحو أنه لا يستطيع أن يميز ما هو وارد من الجنرال وما هو وارد من ديبري ولكن هذا يدخل ضمن إطار المعلومات التي وصلت من مصادر أخرى ديغولية<sup>19</sup>.

ثم إن الندوة الصحفية التي عقدها ديغول في 19 ماي ساهمت في طمأنة الأمريكيين حيث صرح الجنرال على الخصوص أن عمره ثمانية وستون عاما وأنه لن يبدأ مسار دكتاتورٍ في هذه السن. لقد رأينا فيه رجلا مليئا بالحيوية ولا يتكلم ولا يتصرف تصرف فاشٍ. وقد ساند الجيش ووقف موقف الحكم الوحيد في الأزمة ولكنه أعاد إلى الأذهان ماضيه الجمهوري<sup>20</sup>. إلا أن دالاس استمر في طرح أسئلة على السفارة : هل يستطيع بفليمين أن يصمد أكثر من حيث الزمن ؟ ما هي حظوظ ديغول في الوصول إلى الحكم وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل سيتم ذلك في إطار الشرعية ؟ ما هي احتمالات وجود جبهة شعبية تضم الشيوعيين ؟ وهل سيعمل هؤلاء على تنظيم إضراب عام أو أنهم سيلتزمون بقواعد الديمقراطية ؟ وهل أن هيستيريا النزعة الوطنية ستنتصر وتؤدي إلى حل بأسلوب فرنسي محض ؟<sup>21</sup>. ولكن حتى في حالة حدوث هذه الفرضية، فإن كاتب الدولة الأمريكي لم يكن يُفكر إطلاقا في تدخل أمريكي في الأزمة. ومن الجانب الفرنسي كانت السفارة تتلقى إشارات متضاربة. وكان قصر الإليزي ميالا إلى الحل المتمثل في عودة ديغول ولكن في مقر الحكومة كان لوكانوي يكرر أن بفليمين سيسحق التمرد وأنه ينوي أن يجد في الجمعية الوطنية أغلبية للتصويت على قانون الإصلاح الدستوري لإقامة سلطة تنفيذية قوية، وبعد ذلك يتخلى العسكريون والثوار والمستوطنون عن معركتهم. ولكن كان يبدو أن لوكانوي ينظر إلى أوهامه وكأنها حقيقة. وكان الأمريكيون يرون جيدا أن الفرنسيين لم يكونوا عازمين بتاتا على الوقوف في وجه ديغول. فأنطوان بيناي الذي كان بفليمين يأمل في إدراجه ضمن حكومته والذي كان معارضا شديدا لواشنطن، صار

يتصرف تصرف شخصٍ مرعوب". كما أن غي مولي الذي كان قد شكك بقوة في النوايا الديمقراطية لديغول أصبح الآن – كما يُقال- يُحاول إفشال عمل بفليميلين وتشكيل تحالفٍ أوسع يكون هو بالذات عُضوا فيه. وكتب روبرت بورون Robert Buron أن المعاونين الأساسيين لـ بفليميلين كانوا يُعولون على الأسطول السادس الأمريكي الذي كان يجول آنذاك في عرض لبنان، للتصدي لإمكانية حدوث انقلاب عسكري يُخطط له من شمال أفريقيا<sup>22</sup>. ولو كان الحال على هذا النحو لخابت آمالهم. كما أن التونسيين والمغاربة كانوا يعلقون آمالهم على الأسطول السادس، ولكنهم خلافا لباريس، كانوا قد تلقوا ضمانات بشأن الحماية الأمريكية. وفي 20 ماي كان دالاس مازال مستمرا في الاعتقاد أن بفليميلين يستطيع البقاء في الحكم، فقد كان صامدا بشأن مبدأ الالتزام بالشرعية، ولكنه يظهر متساهلا مع العسكريين في مدينة الجزائر وكان يُبقي على خيال سلطة شرعية تُسلم للجنرال سالان أملا منه في التوصل إلى حلٍ وسط مع الجيش. وحسب ديلون Dillon فإن الحكومات الفرنسية كانت لها "قُدرة لا حدود لها في التوصل إلى حلٍ وسط وفي المناورات"، وعليه فإن بفليميلين ربما سينجح في النهاية.

ولكن في هذه الحالة هل يمكن للأمريكيين أن يعملوا معه أو أنهم لن يثقوا أبدا في كلمة حكومة فرنسية؟ السؤال لم يُطرح. وكان ديلون يرى من جهته أن أمورا كثيرا تتوقف على ديغول وعلى الجيش. فالجيش كان مواليا للشرعية تجاه نفسه وليس بالضرورة تجاه الحكومة أو النواب، وهناك العديد من المسؤولين السياسيين صاروا يعتقدون أن ديغول وحده يمكنه أن يحافظ على وحدة البلاد. وكانت السفارة ترى الآن أن

الجنرال اقتنع في شهر فيفري مع قضية ساقية سيدي يوسف، أن النظام قد بلغ نقطة اللاعودة وأنه يلتفتُ إليه. وهناك عدة مؤامرات أدت إلى اندلاع تمرد العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن عودة ديغول أمرا مُكتسبا، وهذا لم يكن يعني في نظر السفارة أن الجنرال ذاته كان متورطا في هذه المؤامرات، فعزة النفس عنده تمنعه من أن تتلخخ سُمعته. ولو وصل إلى سدة الحكم فسيكون ذلك على الأرجح بعد استقالة بفليمين ونداء يُوجهه له الرئيس كوتي على إثر تنحي النواب. ولكن في حالة ما لم تأتِ الأحداث متتابعة على هذا النسق فإن واشنطن لم تستبعد حدوث انقلاب عسكري، وربما يزيد ذلك المعارضة بعض القوة، ولكن الحرص على إرضاء الراعي والذئب في آن واحد جعل بيناي الذي عوّلت الحكومة على شعبيته "مسحوقا". أما غي مولي، الرجل القوي الآخر الممكن في النظام، فقد كان يتفاوضُ مع ديغول. أخيرا فإن الحزب الشيوعي الفرنسي، حتى ولو تقدم على أنه حزبا شرعيا ومستولا، فمن المستبعد أن تتشكل معه جبهة شعبية<sup>23</sup>.

وفي واشنطن أكد ألفاند Alphand التحليل الذي ذهب إليه ديلون Dillon وشكر دالاس ووزارة الدفاع على "نفوذهما المعتدل". وكانت الحكومة الفرنسية قد "ثمنت كثيرا تحلي الحكومة الأمريكية بتحفظ كبير حينما امتنعت عن التعقيب في العلقن على الأزمة الفرنسية". ولم يكن معروفا على وجه التحديد ما إذا كان ألفاند مازال يتكلم باسم بفليمين أو أنه يتكلم مسبقا باسم ديغول. ولكن تحفظ واشنطن كان بطبيعة الحال في مصلحة هذا الأخير وليس في مصلحة الأول. وكان السفير يرى أن حظوظ بقاء بفليمين في الحكم ضئيلة ولم يكن يعتقد أن بقاءه هذا أمرا مرغوبا

فيه. والجانب الأمريكي كان مرتاحا حينما صرح ديغول أنه لا يريد الاستيلاء على السلطة بالقوة. وفي انتظار ذلك كان رئيس الوزراء الحالي مازال يأمل في إجراء مراجعة دستورية لفك الأزمة ولتمكينه من أن يفرض في الجزائر حلاً من النوع الفدرالي وبذلك إنهاء الحرب والمواجهة بين الجيش الفرنسي والسلطة السياسية. ثم إن وزير الخارجية أخبر ألفاند أنه أوصى المغرب وتونس بالاعتدال ولكن دون أن يُضيف أنه فعل نفس الشيء مع جبهة التحرير الوطني. كما أنه وجد من "المُضحك" أن سوستال Soustelle في مدينة الجزائر، وهو يتصرف وكأنه رئيس دولة، قد طلب الدعم من الولايات المتحدة. نقل ألفاند الهدوء السائد في فرنسا والدعم الذي يُبديه الفرنسيون لـ بفليمين. أما عن "الأخوة" السائدة في مدينة الجزائر بين الجيش والمستوطنين والمسلمين، فكان يرى في ذلك علامة مُشجعة. وعن هذه النقطة لم يكن دالاس موافقا فقد كان يجد هذه الأخوة "مصطنعة". وفي النهاية طمأن السفير وزير الخارجية بأنه في حالة وصول ديغول إلى الحكم فإن الحلف الأطلسي لن يكون في خطر ولكن الجنرال سوف يُعارض من الأكيد الاندماج الأوروبي. وافق دالاس على ذلك وهو يتذكر الحوار الطويل الذي كان قد أجراه معه في عام 1947. وكان من الواضح أن دالاس وألفاند كان كلاهما مُقتنعا أصلا بأن ديغول سيحل قريبا بقصر ماتينيون<sup>24</sup> Matignan.

وفعلا فإن الناطق باسم الإليزي قال للأمريكيين أن موجة موالية لديغول في الرأي العام كانت "تجتاح البلاد" وأن الرئيس متخوف من تدخل رجال المظلات في باريس في حالة ما إذا لم يُسلم النواب كافة السلطات إلى الجنرال. وكان كوتي يُعَوّل عليه للتصرف في إطار القانون ولكنه كان

مستعدا للتنجى ويترك له المجال لتجنب حربٍ أهلية<sup>25</sup>. وفي 22 ماي صرح آلان دالاس Allen Dulles أن وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA شأنها شأن وزارة الدفاع الأمريكية، تعتقد الآن أن ديغول سيستلم قريبا مقاليد الحكم (الاستنتاج الذي توصل إليه البريطانيون منذ مدة). غير أنه مازال هناك تخوف من أن الوحدات العسكرية الموجودة خارج فرنسا في أفريقيا الشمالية، إن لم تتم مراقبتها جيدا، ربما ترمي بالإقليم كله في ويلات الحرب<sup>26</sup>. وفي باريس كان هوقتون Houghton مازال يعتقد أن المأزق الذي توجد فيه فرنسا والوقففة الزمنية الحالية في المواجهة بين باريس ومدينة الجزائر، كانا يعملان لمصلحة بفليمين. ولكن لم يتطرق أحد إلى إثارة فكرة الاسراع إلى مساعدته. وفي الوقت ذاته بدأت تظهر تباعا إشارات التفتت السياسي في فرنسا. وفي الوقت الذي اجتمع الـ NSC اكتشف عضو من السفارة انتقل إلى مقر المستقلين، اكتشف هناك "وكرا من أوكار الديغوليين". وأشار تقرير لهوقتون من جهة أخرى أن الديغوليين لمحو له أن فرحات عباس زعيم جبهة التحرير الوطني الذي كانوا على اتصال معه في سويسرا، كان مرتاحا من ديغول. وفي نيويورك يقول أن أمحمد يزيد صرح له أن الجنرال كان قادرا على حل القضية الجزائرية<sup>27</sup>.

وفي تونس كان الدبلوماسيون المعتمدون لدى الحكومة على اتصال مباشر مع مسئول جبهة التحرير الوطني. وفي أثناء أزمة ساقية سيدي يوسف أعلن هؤلاء المسئولون أنهم يُثمنون الدور الذي تؤديه واشنطن ويوافقون على فكرة المساعي الودية الأمريكية للتوصل إلى حل تفاوضي. وإن أحمد بومنجل الذي لم يتمكن من أن يُقابل شخصا مورفي Murphy، مثلما رأيناه من قبل، كان يحاول إقناع المسئولين في السفارة بأنه آن الأوان

لواشنطن أن تُلزم باريس بتسوية المشكلة الجزائرية. وفي الاتجاه المعاكس كان الأمريكيون يُثمنون موقف قادة جبهة التحرير الوطني الذين لم يكونوا يرغبون أثناء الأزمة في إجراء اتصالات مع السوفيات ورفضوا استلام شحنة هامة من الأسلحة عرضها عليهم التشيكيون. لقد كانوا متفائلين بالدور الذي يمكن للولايات المتحدة أن تؤديه كما أنهم يتجاوبون مع مطالبها خاصة فيما يتعلق بتأخير موعد تشكيل الحكومة المؤقتة. وكانوا يرون بأن حظوظ التوصل إلى حلٍّ سلمي تفاوضي ستزداد لو توقفت واشنطن عن تسليح الفرنسيين. كما يرون أنهم في حاجة هم أيضا إلى الذخيرة لاستعمال الأسلحة الأمريكية التي يستولون عليها من الوحدات الفرنسية ويأملون في الحصول عليها عن طريق تونس. وهل هذه طريقة غير مُعلنة لطلب المزيد وهل تم التفتن في واشنطن إلى أن تسليح تونس يعني تسليح الثوار؟ إن وكالة الاستخبارات الأمريكية أبقّت على اتصالاتها الخاصة مع قيادة جبهة التحرير الوطني، وهي اتصالات ودية لا شك في ذلك، وستشهد توسعا بعد وصول ديغول إلى الحكم<sup>28</sup>. وبخصوص ديغول فإن الإشارات التي أرسلتها جبهة التحرير الوطني كانت مُهمّة. فالذين يأتون من تونس يدعون إلى الاعتقاد أن قادة الثوار متخوفون من أنه بعد وصوله إلى الحكم سيكون "حبيس اليمين"، وهذا ما يجعل التوصل إلى اتفاق سلام أمرا أصعب. ولكن بالنظر إلى أن رجال الجنرال كانوا على اتصال مع فرحات عباس وأن في نيويورك كان ممثل جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة قد صرح لكابو لودج Cabot Lodge ان من بين القادة الفرنسيين كلهم كان ديغول الأكثر حظا في أن يجد حلاّ للقضية الجزائرية<sup>29</sup>.

وكانت لدالاس ثقة كافية في نوعية علاقات واشنطن مع الثوار لتُرسَل إليهم إنذارا : "إنهم مُدركون تماما" بضرورة عدم جعل الأزمة تتفاقم بسبب أي عمل قد يجر المغرب وتونس في صراع مع فرنسا. وطمأن دالاس أن الولايات المتحدة، من جهتها، ستفعل كل ما في وسعها لدعوة الحكومات الثلاث إلى رباطة الجأش. وكان جواب جبهة التحرير الوطني فوراً ومطابقاً لما كانت تتوقعه واشنطن. وفي تونس طمأن بومنجل السفير الأمريكي أن جبهة التحرير الوطني ستمتنع عن كلِّ استفزاز وأنها ستُبعد وحداتها من الحدود لتجنب وقوع أي حادث. أما الحكومة المؤقتة فقد تم تأجيل تشكيلها إلى وقت لاحق. وكان هدفها يتمثل في جعل "الغرب يقف إلى جانب قضيتها" بدل طلب المعونة السوفياتية. وهذه الأقوال المطمئنة الجميلة، كانت مع ذلك تتناقض مع تقارير العسكريين الفرنسيين التي تُشير إلى وقوع حوالي عشر هجمات ليلية بين 20 و 30 ماي على مراكز حدودية، وكانت إحداها قد انطلقت من الساقية وأسفرت عن قتل والعديد من الجرحى وعن تدمير أربع عربات. وكانت هذه التقارير ترى في ذلك نتيجة للأمر الذي أصدره قادة الثوار بتكثيف النشاط العسكري لاستفزاز العسكريين الفرنسيين وجعلهم يتدخلون في تونس وبذلك جعل الأزمة الدولية تتفاقم<sup>30</sup>. وبعد بضعة أيام تدخل بومنجل من جديد لدى دالاس حيث اقترح على الولايات المتحدة أن تُبدي بوضوح معارضتها للجنرال سالان Salan وإنذاره بأنها على استعداد للتدخل في حالة ما إذا أرسل رجاله المظليين على باريس<sup>31</sup>. وبذلك فإن الثوار الجزائريين كانوا يدعون واشنطن إلى إنقاذ بفليمين باستعمال القوة، وهذا ما لم يطلبه بفليمين نفسه. وبما أنه أصبح من البديهي أن الأزمة ستسير في مصلحة

ديغول ، فإن جبهة التحرير الوطني كانت تبحث عن طمأننة واشنطن. وفي 26 ماي بنيويورك تناول امحمد يزيد طعام الفطور مع أحد أعضاء الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة وصرح له أنه حتى لو كان متخوفا من أن يُصبح ديغول "حبس اليمين" فإنه يعتقد أنه ليبراليا في الجوهر. وعن تسوية النزاع كان يرى ان نوعا من الكومنولث على الطريقة الفرنسية كان ممكنا - فهذا أو شيء آخر، "يمكن أن يأخذ الاستقلال أشكالا متنوعة". وكانت جبهة التحرير الوطني تُعَوِّلُ فعلا على التعاون مع المغرب وتونس حيث يقول "لأننا ننتهي كلنا إلى أفريقيا شمالية واحدة" أخيرا قال إن حركته تنتظر انتهاء الأزمة لتشكيل حكومة مؤقتة<sup>32</sup>.

وإذا كان الأمريكيون يريدون احتواء الجيش الفرنسي فإن تصرفهم ينبغي أن لا يكون على مستوى باريس لأنهم سيتفطنون إلى ذلك بل يتعين التصرف في مدينة الجزائر وعليهم أن يتصلوا مباشرة بالجنرالات في عين المكان. والواقع أن الجنرالات كانوا يبحثون بالذات عن هذا الاتصال، وابتداء من 18 ماي، و "لأسباب عملية" سمح دالاس بإجراء محادثات مع "السلطات المشكلة ذاتيا". وكان من المقرر أن تُجرى على مستوى قيادة الأركان فقط وأن تُختزل في حدها الأدنى لـ "تجنب إعطاء الانطباع بوجود اعتراف واشنطن بالتمرد الواقع في مدينة الجزائر"، ولم يكن دالاس في حاجة إلى هذا القدر من الحذر، فوزير الشؤون الخارجية أعلن بنفسه أن الاتصالات الأمريكية مع السلطات في مدينة الجزائر كانت ملائمة تماما وكان الوزير مازال يُراوده الأمل في أن الجنرال سالان سيعين ممثلا شرعيا للحكومة الفرنسية. ولم يُضيع الجنرال سالان وقتا للاتصال بالأمريكيين: فقد انتقل إلى القنصلية الأمريكية وقدم اعتذارات رسمية عن نهب مكتب

Usts في مدينة الجزائر وطمأن القنصل فريدريك ليون Frederik Lyon أن الجيش الفرنسي ليس في نيته إطلاقاً أن يعبر حدود الجزائر، ولا يوجد لدى المغرب وتونس ما يدعو إلى الخوف منه. فالمسلمون انضموا إلى الجزائر الفرنسية والثورة انكسرت أجنحتها، وبعد أن وجه دعوة ودية إلى القنصل ليلتقي به متى شاء للتطرق إلى "الحركة الوطنية الكبرى" التي جعلت الجزائر تنتفض وتظاهر دون التباس للبقاء ضمن الجمهورية الفرنسية، أضاف سالان، وهو يتكلم وكأنه رئيس دولة، أنه لا يمكن الحديث عن ولاء فرنسا تجاه حلفائها وأن علاقات الصداقة بين فرنسا والولايات المتحدة "لا تنثني"<sup>33</sup>. وذكر دالاس في الواقع أن "السلطات المشكلة ذاتياً" في مدينة الجزائر كانت تُطالب صراحة بدعم واشنطن، بل وكانت تبحث عن دعم لندن ومنظمة الحلف الأطلسي. وقال فارال Farell وهو يُشير إلى تصريح ماسو Massu للقنصل البريطاني: "إننا لسنا ثوريين ولا نريد سوى وحدة فرنسا". وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن ليون دلباك Léon Delbecque، نقل إلى السلك القنصلي المعتمد في مدينة الجزائر دعوة من سالان، استجاب لها القنصل الإيطالي بصفته عميد هذا السلك، وتبعه، فيما يبدو، قناصل إسبانيا واليونان والسويد، على أن قنصل بريطانيا العظمى وقنصل الولايات المتحدة كانا قد امتنعا<sup>34</sup>.

وبالنظر إلى الحرص الذي تُبديه وزارة الدفاع الأمريكية بخصوص المغرب وتونس فإن وزير الشؤون الخارجية في حكومة بفيلمين ألح على أنه تم أخذ احتياطات لتجنب وقوع حوادث على الحدود الجزائرية مع هذين البلدين. وفي 22 ماي وجه لسالان رسالة يطلب منه فيها أن يُصرح علنياً أن قيادة مدينة الجزائر "ستتجنب كل عمل استفزازي" في إطار حماية

الحدود الجزائرية<sup>35</sup>. ولم تقع الاستجابة لهذه الرسالة، وفي 24 ماي سلم لوكانوي أن الحكومة قد تخلت عن محاولة الإبقاء على علاقات مع مدينة الجزائر وأصبح يُعلق كل آماله على الاصلاح الدستوري الرامي إلى تعزيز السلطة التنفيذية. وفي حالة ما صادق عليه النواب بأغلبية واسعة فإن مدينة الجزائر ستخضع. ولكن المعتدلين كانوا متخوفين من هذا الاصلاح التي صار يُعارضه الآن أيضا منداس فرانس الذي يكون على اتصال مع ديغول ومع الشيوعيين في نفس الوقت حسب ما يُقال.

وفي اليوم الموالي أي في 25 ماي استولى المظليون على جزيرة كورسيكا، وهو عمل غير مشروع ينطوي - حسب بفليملين- على مخاطر اندلاع حرب أهلية. ولكن هناك أمر أخطر: فرغم ضمانات باريس ضربت وحدات الجيش الفرنسي من جديد في الأراضي التونسية، في رمادة، بحجّة ملاحقة ثوار جزائريين. ومرة أخرى اضطرت الحكومة إلى "تغطية" المبادرة العسكرية أو إعطاء ترخيص لها بعد فوات الأوان. وكما قال بونياتوفسكي، أحد أعضاء حكومة بفليملين، للسفارة، فإن رئيس الوزراء منشغل بعمليات الجيش في تونس أكثر من انشغاله بما يجري في جزيرة كورسيكا. إن الوحدات الفرنسية كانت مُهيأة لذلك وكان بفليملين يخشى، لو أبدى التونسيون مقاومة كبيرة لها، أن تهاجم مباشرة القطر التونسي. وقد حصل له الدليل على أن القيادة الموجودة في مدينة الجزائر تُصرف النظر عن أوامر الحكومة فيما اعترف بونياتوفسكي صراحة بأن هذه الحكومة أصبحت عاجزة: النظام كان مهددا وكان العسكريون يريدون فرض إرادتهم على البلاد. إن النظام على وشك السقوط ما لم يحصل إصلاح في اللحظة الأخيرة<sup>36</sup>.

وفي 25 ماي توجه سوستال Soustelle فعلا إلى القنصل الأمريكي لطمأنته على أنه يقوم بكل ما في وسعه لتجنب زيادة حدة التوتر مع تونس ، ولكن ذلك لم يمنع الأمريكيين من الحذر ولم يمنع التونسيين من البقاء قلقين. وفي واشنطن اقترح السفير التونسي أن الأسطول السادس لو اقترب من السواحل يمكن أن يردع المتمردين الفرنسيين عن الدخول في مغامرة وطلب إلى أي مدى يمكن لبلاده أن تُعوّل على الدعم والحماية من الولايات المتحدة الأمريكية كما طلب من جهة أخرى ما إذا كان مُحاوره مورفي على عِلْمِ بنوايا سلان، فأجابه مورفي "إننا لسنا مُطلعين على أسرار الجنرال ولا يُكلمنا عن نواياه شأنه شأن سوستال وماسو". وتقديرا لموقف بفليمين، لم يكن الأمريكيون يريدون الاعتراف بأنهم على اتصال بالسلطات في مدينة الجزائر. وفعلا فإن هذه السلطات أصبحت في غير مراقبة باريس وربما سيكون قبول الحكومة بذلك علنا أمرا مزعجا حتى وإن سلم بذلك رئيسها في غير العلن<sup>37</sup>.

ولكن قد يكون مورفي قد أخفى عن التونسيين الضمان الذي تلقاه من مدينة الجزائر لأنه كان يرى أنه لا يمكن أن يثق فيما كان يقوله سالان أو سوستال أو آخرون. فسوستال مثلا كان قد أنذر فريديريك ليون أن وزير الداخلية جول موش Jules Moch، وهو اشتراكي، سرب تعليمة للشيوعيين بوجوب أن ينظموا أنفسهم في أفواج صغيرة وأنه يستعد لمدهم بالسلح ضمن احتمال قدوم المظليين. وإن هذه المناورة التي كانت ترمي إلى الحصول على دعم واشنطن كانت مفضوحة ولم تنطلي على ليون ولكنه نقل الخبر المزعوم إلى السفارة الأمريكية في باريس التي نقلته بدورها إلى قصر الإليزي. وقد كذّب لوكانوي تكديبا قاطعا أن يكون جول موش

بصدد تسليح الشيوعيين. وأضاف أنه "لا توجد بندقية واحدة"<sup>38</sup>. وفي 30 ماي تلقت سفارة بريطانيا العظمى بدورها رسالة من الجنرال بيلوط Bilotte، تتكلم - حسب أقواله - باسم ديغول حيث ورد فيها أن التهديد الذي قد يُلوح به هذا الأخير بـ "الخروج من منظمة الحلف الأطلسي وإفشال السوق المشتركة"، وهو التهديد الذي أُخطِر به سيروس سولزبرجر Cyrus Sulzberger والذي لا وُجود له، فالإنذار لم يكن سوى مزاح في غير محله<sup>39</sup>.

وفي 27 ماي أخبر لوكانوي السفارة أن موريس شومان Maurice Schumann وهو ممثل رسمي عن الحركة الجمهورية الشعبية MRP، قد تم إرساله إلى ديغول بموافقة كوتي وبفيملين لطلب إدانة الاستيلاء على السلطة في جزيرة كورسيكا، وكان ديغول قد أجاب انه لا يوافق عليها مثلما لا يوافق على غيرها من "التصرفات المفرطة" في مدينة الجزائر، ولكنه لا يُدين أي شيء. لقد كان ضُعب النظام هو المسئول عما فعله الجيش. من ناحية أخرى رفض الخوض فيما ستكون عليه السوق الأوروبية المشتركة والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (الأوراتوم EURATOM) حينما يعود إلى الحكم، ولكنه وعد بعدم كسر الحلف الأطلسي. وكان ينتظر أن يُطلب منه من يوم لآخر أن يتقدم أمام البرلمان ليطلب أن يُسند له السلطة لمدة عامين ثم يختفي في انتظار صياغة دستور جديد. واختتم بالقول أنه لا بد من إنهاء نظام الأحزاب. وحسب ما أورده لوكانوي فقد كان ممثلو الحركة الجمهورية الشعبية مُحبطين بسبب ما نُقل إليهم ولكن كان من البديهي أن ديغول كان سيصل إلى الحكم في أقل من أسبوع واحد<sup>40</sup>. وفعلا وصل

إلى الحكم ولكن بعد أن فاوض وقيل بأن يتم تسريح البرلمان لمدة ستة أشهر فقط.

إن الموقف البارد والحذر الخاص بعدم التدخل والذي اعتمده الأمريكيون طوال مدة الأزمة يُظهر مدى الغيظ الذي ولّته الجمهورية الرابعة لدى الولايات المتحدة، تجاهه وأظهر أيضا مدى تليين موقفهم المعارض لديغول. وفي واشنطن كان الدّ أعداء ديغول دوما هم الديمقراطيون. وكان دالاس قد التقاه في عام 1948 في وقت كان من المنتظر أن يُحاول الرجوع إلى الحكم، وهذا اللقاء بعث إلى الاعتقاد في أوروبا، حتى في ذلك الوقت، أن واشنطن لم تكن معارضة له بصورة كاملة. وكان العسكريون أيضا مؤيدين له. أخيرا فإن الضمانات المتعددة التي تم إعطاؤها لواشنطن في أثناء الأزمة من رجال مُختلفين يُقدمون كلهم أنفسهم على أنهم ناطقون باسمه، جاءت بالنتيجة المنشودة وخففت من القلق الأمريكي. وهذا ما تشير إليه وثيقة من السفارة مؤرخة في 19 ماي وكانت تُحلّل مُطولا آفاق حكومة يقودها الجنرال. وخلصت الوثيقة إلى القول أن هذا الأخير على ما يبدو سيعتمد سياسة ليبرالية في الجزائر وسيُبقي فرنسا ضمن منظمة الحلف الأطلسي مع محاولة تقوية الحلف والاستمرار في سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي وكبح سرعة عملية الاندماج الأوروبي لكن دون شك من غير أن يوقفها. وفي الداخل كان سيُقيم نظاما رئاسيا وينتهج سياسة تقدم اقتصادي واجتماعي. هذا بالنسبة للجانب الإيجابي. من ناحية أخرى فإن مزاج الجنرال سيجعل علاقات واشنطن معه صعبة، وحتى في فرنسا ذاتها فإن خطر قيام جبهة شعبية ضده كان مازال موجودا. وهذا التحليل الذي أبدته السفارة أعاد قوله بكل وفاء أمام الـ

NSC دالاس الذي لم يكن يؤمن هو الآخر بأن ديغول قد يقوم بأعمال مناهضة للأمريكيين ولكنه كان يخشى أن لا يكون ديغول أوروبا طيباً<sup>41</sup>. وفي 27 ماي تقدم تورني Tournet مرة أخرى إلى السفارة ليقول أن فوكار Foccart قد رخص له، باسم الجنرال، بأن يُفصح عن المزيد بشأن مشاريعه. كان ديغول ينوي أن يطلب توليه الحكم من البرلمان وأن يُدخل الاشتراكيين في حكومته. وقد حصل بعدُ على ضمان بأن بفليمين سينصرف بلُطفٍ. كما أن الجنرال لم يكن يريد الوصول إلى الحكم عن طريق انقلاب ولكن في حالة ما إذا لم يحصل على الحكم فلا شك أنه لا يمكن تجنب نزول المظليين على باريس. وكان يأسف على الانقلاب الذي حصل في جزيرة كورسيكا ولكنه كان يشعر بعدم القدرة على إدانته. وكان تورني يأمل في أن تعتمد الولايات المتحدة تجاه ديغول موقفاً متسامحاً ويتجنب إعطاء الانطباع بأن الأمريكيين يُعادونه. وأكد من جهة أخرى ما سبق قوله بشأن مقابلة شومان مع الجنرال. أخيراً تجدر الإشارة إلى أن صحيفتي نيويورك تايمز والواشنطن بوست أعربتاً بعدُ عن أسفهما عن كون ديغول فرض نفسه بالقوة. ورأى تورني أن السفارة كان من المفروض أن يكون ردها على غير ذلك. وتم الردُّ عليه بأن الولايات المتحدة لن تنحاز في قضية من شأن سياسة فرنسا الداخلية<sup>42</sup>. وسواء كان تورني ناطقاً باسم ديغول أو لا فإن المعلومات التي جاء بها كانت صحيحة تماماً، وعلى الخصوص لقد ضرب في الصميم حينما طمأن الجنرال بأن واشنطن لن تنحاز، وما من شك من أن السفارة أرادت - عن طريقه - طمأنة ديغول.

وفي 27 ماي كتب نائب كاتب الدولة للخارجية الأمريكية، ك. بورك إلبريك c. Burke Elbrick إلى وزير الخارجية بالنيابة، كريستيان هرتير Christian Herter أنه ينبغي إعطاء ديغول فرصة للنجاح وأن كل ضغط يُمارس عليه من طرف الأمريكيين قد ينقلب عليهم ويُعرض منظمة الحلف الأطلسي للخطر. وكان يرى أن على واشنطن أن تلتزم جانب التحفظ بخصوص القضية الجزائرية: إفريقيا هي المنطقة الخلفية لأوروبا وكان من الطبيعي أن تكون بينهما علاقات وثيقة. وكان الأمريكيون يريدون أن تبقى إفريقيا الشمالية تحت النفوذ الغربي أي النفوذ الفرنسي حتى وإن "كنا لا نعتقد أن هذا لا يمكن الحصول عليه بالوسائل العسكرية". وكان على الولايات المتحدة أن تولي المزيد من الاهتمام للأفكار الفرنسية بشأن منظمة الحلف الأطلسي والاستمرار في مساعدتها العسكرية والتطرق مباشرة مع ديغول لمسألة الصواريخ الباليستية متوسطة المدى. أما عن ممارسة ضغوط من أجل الاندماج الأوروبي فإنها هي الأخرى غير مُنتجة، فديغول كان صلبا بشأن العلاقات بين الشرق والغرب والبريطانيون كانوا أولى لثنيه عن كلِّ عمل "متسرع" في اتجاه موسكو أو بكين. ومن الآن فصاعدا فإن الأفضل هو أن تأخذ الدبلوماسية مع ديغول بُعدا شخصيا وأن يكون الجنرال مدعواً إلى الولايات المتحدة متى كان ذلك ممكنا<sup>43</sup>.

وتوجد مذكرة أخرى مؤرخة في نفس اليوم مكرسة لديغول وتُركز على الخط الذي يتعين على واشنطن اتجاهاه بخصوص شركاء فرنسا الأوروبيين وتُبدي نفس التفاؤل. إن وصل ديغول إلى الحكم من المفروض أن لا يُغير الدعم الذي تُقدمه واشنطن للاندماج الأوروبي. إن فرنسا كانت في حاجة إلى منظمة الحلف الأطلسي ولا يزيدها ذلك إلا قوة كما أن الأمل

الذي كان يُراودها في الحفاظ على نفوذها في إفريقيا يتوقف على علاقتها بأوروبا برمتها. وكانت توجد في فرنسا ذاتها قوى تُساند الاندماج الأوروبي ومن ناحية أخرى فإن مجموعة الفحم والفلوذا الأوروبية (Ceca) كانت تمثل التزاما دوليا لم يكن ممكنا لفرنسا أن تتملص منه كما لم يكن بإمكانها أن "تتصرف منفردة": فقد كانت في حاجة إلى الأعضاء الخمسة الآخرين في المجموعة الأوروبية وإلى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وبناء على ذلك كان ينبغي أن تظل السياسة الأمريكية هادئة ولكنها صارمة وتُفهم فرنسا أن ما يُنتظر منها هو الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات. وكان على الولايات المتحدة من جهتها أن تفي بالتزاماتها تجاهها مع تجنب التعهد بالتزامات جديدة في الوقت الراهن. ولم تكن معروفة نوايا ديغول بشأن منظمة الحلف الأطلسي ولكن لا يمكن لمن يُفكر بصورة عقلانية أن يعتقد أنه لن يتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات. إن الخط الذي كان يتعين على واشنطن اتباعه هو أن تعتبر أن وصول ديغول لن تكون له أية تداعيات على مشاركة فرنسا في منظمة الحلف الأطلسي. وكان جوان Juin والجنرالات الآخرون يدعمون الحلف الأطلسي، ومهما يكن، فإن الجزء الأعظم من القوات الفرنسية لم يُعد يستطيع أن يُؤدي أي دور في الحلف لكونها كانت تخوض الحرب في الجزائر. وفي الواقع فإن عودة القوات الفرنسية إلى منظمة الحلف الأطلسي لا يمكن التفكير فيه ما لم يجد ديغول حلاً للقضية الجزائرية. وكل هذا التحليل يكاد يكون صحيحا تماما، وهذا ما يُفسرُ السرعة التي قبلت بها واشنطن عودة ديغول إلى الحكم، حتى وإن كان لا يوجد شخص واحد يعتقد أنه لن تكون معه مشكلة. وهكذا وحينما أوصت سيسيل

ليون Cecile Lyon بأن يُرسل إلى باريس ضباط أمريكيون كان ديغول قد عرفهم وتعاطف معهم، قيل لها أنه "لا يوجد شخص صديق لديغول من غير الذين خدموا معه"<sup>45</sup>. وكان البريطانيون يُفكرون أقل من الأمريكيين في نيل صداقة الجنرال. وهناك مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية تحمل تاريخ 5 جوان 1958 تتخوف من أن ديغول حينما يصل إلى الحكم "سيُحلّ الفرنسيون على أن نثق نحن والأمريكيون تماما فيهم وتعامل معهم الندد للندّ حينما يتعلق الأمر ببرنامج نووي أو بمشاورات سياسية بصورة عامة، وسينتظرون أن ندعم السياسة الفرنسية عموما وعلى الخصوص سياستهم في شمال أفريقيا، كما سيشهدون صعوبات مالية وسيلتفتون إلينا وسيّما نحو الأمريكيين لطلب المعونة". وكان جيب Jebb يرى أن الفرنسيين بما أنهم سيصنعون قنبلتهم الذرية بأنفسهم في جميع الحالات، فإن البريطانيين يمكن أن يُساعدوهم في ذلك، ومن واشنطن أعلن سفير المملكة المتحدة السيد هارولد كاكسيا Sir Harold Caccia أن أية مساعدة من لندن لفرنسا ستُعرضُ للخطر الاتفاق الثنائي الأنجلوأمريكي. وهكذا اضطر البريطانيون لأن يختاروا مرة أخرى وفضلوا اختيار واشنطن على باريس مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات على العلاقات الفرنسية البريطانية. وكانت لندن تتوقع أيضا أن تطلب باريس مشاورات ثلاثية الأطراف، وهذا ما كان يُعارضهُ الأمريكيون. "علينا أن لا نمارس ضغطا على الأمريكيين لكي يتم قبول الفرنسيين فيها لأن هذا لن يُسفر سوى على إضعافِ علاقتنا بالذات مع الولايات المتحدة". وبشأن الجزائر، كان الأفق أحسن. فقد كان مازال هناك مجال لحلّ ليبرالي وكل المؤشرات كانت تشيرُ إلى أن الجنرال كان يُناورُ هناك بنفس الحنكة التي يُدير بها السياسة

الداخلية". وأضافت الوثيقة: لكن بخصوص القنبلة "لا شيء يُرضيه مما نستطيع فعله". أما عن المحادثات ثلاثية الأطراف فإن "الولايات المتحدة لن تثني [...] وعلينا أن لا نندم على ذلك، بل علينا أن نركز على علاقاتنا مع باريس (هكذا) ونتركهم ينشغلون بعلاقاتهم مع الولايات المتحدة". وينبغي أن يحاول الوزير الأول البريطاني أن يحيك مع ديغول علاقة شخصية لم يكن بالإمكان إنشاؤها مع آديناور Adenauer، "لأنه من المناقض للطبيعة التعامل مع الألمان وكأنهم أفضل الأصدقاء". ومع الأسف كانت من المناقض لطبيعة ديغول أن يتعامل مع أيّ كان على أنه أفضل صديق له<sup>46</sup>.

قدم بفليمين استقالته يوم 28 ماي. وفي اليوم التالي دعا الرئيس كوتي ديغول الذي حضر أمام النواب يوم أول جوان وحصل على الفوز بأغلبية 329 صوتا مقابل 224. فقي الواقع لم يكن ماكميلان Macmilan هو من يعرفه ديغول أكثر من غيره بل أيزنهاور الذي هو الأنجلوسكسون الوحيد على الأرجح الذي كان يرى فيه خيرا كثيرا. واستغل أيزنهاور هذه العلاقة دون إضاعة للوقت حيث أرسل رسالة شخصية إلى ديغول "صديقه" في سنوات الحرب. كان الرئيس قد أعرب عن ارتياحه لخروج الأزمة الفرنسية من المأزق وعن أمله في أن تسود علاقات المودة والصداقة بين الحكومتين. وفي نظر ألفاند Alphand فإن مثل هذا التصريح الصادر من رئيس أمريكي في وقت يتم تسوية أزمة حكومية في باريس، كان له طابع استثنائي. ولكن الارتياح لوصول ديغول إلى الحكم كان محسوسا في واشنطن<sup>47</sup>، فمثلا كان ذلك ظاهرا في الصيغة التي استعملها لعدة مرات في محادثة مع السفير، وهي الصيغة ذاتها التي تُظهر المخاوف السابقة :

"في النهاية كل شيء انتهى على ما يُرام". وحتى آفاق الاندماج الأوروبي كانت تبدو متلائمة مع سلطة حكومية أُعيد بناؤها بدل التحالفات غير المستقرة التي سادت في السنوات الماضية. وقد رأت السفارة الأمريكية في لوكسمبورغ أنه من بين السلطات العليا في السيكما (المجموعة الأوروبية للفحم والفلوذا CECA) والأوراتوم (المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية EURATOM) والسوق الأوروبية المشتركة CEE، "يوجد كثير من الأمل وقليل من المخاوف"، وحسب خبرة السلطة العليا فإن "كل الحكومات الفرنسية تقريبا وضعت صعوبات أو أبدت صراحة عدم تعاونها، لأنها من دون شك كانت ضعيفة وكذلك لأنها مكونة من فرنسيين". وقد أصبح الأمل الآن في "وجود حكومة ناجعة حتى وإن كان رئيسها يميل إلى الأفضليات التي كانت لديغول، قد تأتي بفرائد"<sup>48</sup>.

الصحافة الأمريكية سارت في هذا الاتجاه. فبحلول 6 جوان لاحظت فرنسا تغيرا تجاه فرنسا تجاوز كل ما كان مأمولا. ولفت انتباه ألفاند Alphand على الخصوص مقالات مرغاريت هيقينس Marguerite Higgins في نيويورك هيرالد تريبون ودانا شميدت Dana Schmidt في نيويورك تايمز، وهي المقالات التي تُظهر له عن طريق قنوات غير رسمية أن الأمريكيين مبتهجون بوجود حكومة قوية في باريس يتعاملون معها. (بعد بضعة أشهر لاحظ أن الصحافة الأمريكية بقيت "تمتدح" ديغول وصار يحظى بدعم حتى من جانب المثقفين). وقال ألفاند أن الأمريكيين استعادوا فرنسا التي كانوا يحبونها ويُعجبون بها، وأضاف أنه بين يوم وليلة صارت بلاده تُثير الإعجاب أكثر من ألمانيا. واستمرت الغبطة خلال عام كامل حينما جعلت جريدة "التايمز" ديغول "رجل السنة". وكما لاحظ ذلك بيار ميلاندرى

Pierre Mélandri فإن فرنسا الجمهورية الرابعة كانت تنطوي على مفارقة تتمثل في شعور "هيكلي" مناهض لأمريكا ناجم عن ضُعفها وتبعيتها وتشبثها بفكرة الاعتراف بها كقوة عظمى. والجمهورية الخامسة غيرت هذا الموقف وتخلت عما كان الأمريكيون يعتبرونه "عُقدة نقص" وكسبت في ذلك مزيدا من الاحترام لدى الرأي العام الأمريكي<sup>49</sup>. ومن الغريب أن طريقة النظر إلى الأشياء هذه أكدها بعض القادة العسكريين الفرنسيين الذين خاب أملهم في ديغول. وهكذا فإن الجنرال دولاك Dulac في مؤلفه "حروبنا الضائعة" Nos guerres perdues أدان غباوة المعمرين الذين جاءوا بديغول إلى الحكم مُعتقدين أنه سيتولى إنقاذهم في حين أن الجمهورية الرابعة هي التي كانت لن تتخلى أبدا عن الجزائر. ديغول كان يتمتع بسلطة وبسمعة يمكنانه من أن يفعل ذلك وقد فعله<sup>50</sup>. ولعل ذلك يُفسر بشكل أفضل عدم تحرك واشنطن في أزمة ماي 1958.

ونجد في أرشيف واشنطن عرض حال عن الحوار المذهل الذي جرى في باريس بعد الأحداث بين مستشاري في السفارة السوفياتية، روغوف Rogov وعضو (لم ترد الإشارة إلى اسمه) في السفارة الأمريكية. قال روغوف إن السوفيات تخوّفوا حقيقة من اندلاع حرب أهلية وطلب من مُحاوره الأمريكي "لماذا لم نتدخل [...] بما أن إمكانية نزول المظليين [فوق باريس] كان أمرا واردا، فقد كان من حقنا تماما أن نفعل شيئا ما. لماذا لم يقم الجنرال نورستاد Norstad [قائد قوات منظمة الحلف الأطلسي] بإخبار من كانوا في مدينة الجزائر أنه لن يتسامح مع إنزال المظليين؟". وقد رد المحاور الأمريكي: "لم يكن في استطاعتنا أن نفعل هذا، وأضاف روغوف أنهم "لم يُنظموا الأمور تنظيما جيدا"<sup>51</sup>. وكما برهن السوفيات على ذلك في

بودابست قبل عامين، فقد أحسنوا تنظيم الأمور لأنفسهم في الجزء الذي يراقبونه من أوروبا. ولكن السوفيات لم يروا أبدا أنهم لم يكسبوا من قدوم ديغول. وحسب جيب Jebb، فإن أحد المسؤولين في السفارة السوفياتية كان قد صرح للأمريكيين أن الأمور قد لا تسوء لو وصل ديغول إلى الحكم، ولا فائدة في أن يُنظم الحزب الشيوعي الفرنسي مقاومة مسلحة ضد ديغول كما أن الوقت ليس ناضجا بعد لإقامة جبهة شعبية<sup>52</sup>. ولكن منذ وقت طويل توقفت الولايات المتحدة عن الاعتقاد بأن الجمهورية الرابعة قادرة على حلّ المشاكل التي تواجهها فرنسا، واستنادا إلى الملاحظات التي أدلى بها هو في السرية إلى محاورين أمريكيين، فقد كانت تتوفر لهم كل الأسباب للاعتقاد أن ديغول سيكون قادرا على استعادة هيبة الدولة ثم إنهاء حرب الجزائر بعد ذلك على أساس تقرير المصير وربما الاستقلال. صحيح أن الجنرال قد يكون من غير شك مصدر إزعاج لواشنطن، بل وربما قد يُعارض الدبلوماسية الأمريكية بشأن هياكل منظمة الحلف الأطلسي وبناء أوروبا، ولكن كان من الواضح أنه سيُبقي فرنسا راسخة بثبات في المعسكر الغربي وأنه سيُحرر بلده - في نفس الوقت مع حلفائه الأمريكيين- من عبء الحرب الاستعمارية التي كانت لعنة للعالم الثالث.

وفي سبتمبر 1959 لما زار الرئيس أيزنهاور فرنسا قال له ديغول أنه سيقترح عن قريب على الجزائر تقرير المصير. وفي "مذكراته" أورد أيزنهاور بمناسبة هذه الزيارة تعليقا يمكن أن يمثل خلاصة جيدة لمجموع هذا الفصل: "منذ عامين على الأقل أي قبل أن يعود ديغول إلى الحكم، كنت كثيرا ما

أقول لكاتب الدولة دالاس ولآخرين ممن يهتمون بمستقبل هذه الأمة أن وصول ديغول إلى الاحكم هو وحده يمكن أن يُنقذ فرنسا<sup>53</sup>."

# الفصل الساس

## من الاندراج إلى تقرير المصير

في 26 ماي 1958، وفي زمن احتضار الجمهورية الرابعة تلقى السفير الفرنسي في واشنطن كتعليمة من وزير الشؤون الخارجية، روني بليفن René Pleven، أن يُعلم الأمريكيين بأن فرنسا أصبح لها من الآن فصاعدا القدرة على إنتاج أسلحة نووية وستقوم بذلك في مستقبل قريب. وكانت فرنسا تنتظر من ذلك نتائج هامة لا تتمثل في استقلاليتها من الناحية الدفاعية وإنما في إقامة روابط متينة مع الأنجلو-ساكسون الذين يحوزون أصلا هذه الأسلحة ومراجعة لقانون ماك ماهون loi McMahon الذي كان يمنع الولايات المتحدة من أن تتقاسم المعلومات الخاصة بالدفاع النووي مع بلدان أخرى<sup>1</sup>. وللمرء أن يتساءل عن الوقت الذي اختاره السيد بليفن لإطلاق هذه المبادرة في حين كان يسود خطر عملية "البعث" opération résurrection (تدخل المظليين في حالة رفض الجمعية الوطنية تولي ديغول مقاليد الحكم). ولكن يتعين على الخصوص النظر إلى حيث يوجد أروع مثال عن الاستمرارية الصارمة للسياسات الخارجية التي انتهجتها الجمهورية الرابعة والجمهورية الخامسة التي تتمحور كلها حول موضوعين رئيسيين، وهما السلاح النووي والجزائر، وكان من المفروض أن تحدد هاتان المسألتان تباعا طبيعة العلاقات النهائية مع فرنسا ومنظمة الحلف الأطلسي.

وبصورة أساسية كانت القضية الجزائرية هي التي تقف كمشكل في هذه العلاقة، وهي التي أدت الدور الحاسم في انسحاب فرنسا من القيادة المندمجة، وهي عملية باشرها ديغول في 1959 مع أسطول البحر الأبيض المتوسط وأنهاها في 1966 حينما غادرت القيادة العامة لمنظمة الحلف الأطلسي التراب الفرنسي وأجلت قواعدها العسكرية التي كانت فرنسا

شريكة فيها. ويبدو أن هذا الدور قد خفي على مُعظم الذين كتبوا حول السياسة الخارجية التي انتهجها ديغول، على أنه توجد نقاط كثيرة جديرة بأن يتم إبرازها. فبادئ ذي بدءٍ كان للقطيعة مع منظمة الحلف الأطلسي سببا آخر، أي السلاح النووي. وكانت الحكومات بورجاس Bourges ومونوري Maunoury وغايار Gaillard تستمر في نفس سياسة غي مولي، وفي أبريل 1958 تم تحديد تاريخ أول تجربة نووية فرنسية نهائيا لبداية عام 1960 في موقع من مواقع الصحراء<sup>2</sup>.

ولو كانت الولايات المتحدة قد استجاب للطلبات المتكررة من باريس في المراحل الأولى من البرنامج النووي الفرنسي وقدمت مساعدتها لصنع القنبلة ومقوماتها، لثم تجاوز الخلافات حول موضوعات أخرى بسهولة<sup>3</sup>. وبعد ذلك ينبغي الإشارة إلى أن البرنامج النووي الفرنسي يبدو أنه وقع تحفيزه في جميع مراحل تطوره تقريبا من خلال الأحداث المتصلة بحرب الجزائر. ولكن من جهة أخرى لعبت هذه الحرب دورا في معارضة واشنطن للتسلح النووي الفرنسي من حيث أنها كانت سبب عدم الاستقرار السياسي في باريس. كما أنها جعلت مقترحات ديغول غير مقبولة بخصوص إنشاء ما يُشبه هيئة مديرة من الثلاث الكبار ضمن منظمة الحلف الأطلسي لمعالجة المشكلات العالمية، وهي مقترحات ورد شرحها في رسالتين موجّهتين في الوقت ذاته إلى ماك ميلان Mcmillan وأيزنهاور Eisenhower في سبتمبر من عام 1958. وهذا الموضوع كان ضمن انشغالات نشاط الدبلوماسية الغربية أثناء أزمة برلين وما بعدها. أما عن استمرار الجهود الفرنسية للبقاء في الجزائر وبالتالي الإبقاء على امتدادها في إفريقيا، فهي تتجلى أولا في مذكرة سبتمبر 1958 المشهورة. غير أنه قبل

سته أشهر من وصول ديغول إلى الحكم كانت السياسة التي سيتبناها مبينة باختصار في مذكرة 16 أفريل وكشف عنها غي. دي فايي G. de Wailly من وزارة الشؤون الخارجية. وقد ورد فيها أن هدف فرنسا يجب أن يكون تشكيل "منطقة بينية" تتوسط بين أوروبا وإفريقيا وتتمركز على البحر الأبيض المتوسط وتُوجَد المصالح المشتركة ويتقبلها المعسكران في الشرق والغرب وتكون حُرّة تجاه هذا المعسكر أو ذاك<sup>4</sup>. وتكون الجزائر هي المحور الأساسي لهذا الفضاء من النفوذ الذي تتكلم باسمه فرنسا في مجلس الدول الكبرى الثلاث إلى جانب "الأنجلوسكسون".

ولم تُعطِ الجمهورية الرابعة ما يدعو واشنطن إلى التأسف عن نهايتها حيث كان الأمريكيون يُدركون ما يفعلون حينما أرادوا إجبار غايار Gaillard على القبول بما انتهت إليه مهمة المساعي الودية في حين يكاد يكون متأكدا أن الجمعية الوطنية سترفضها. وتم كسبُ الرهان مع وصول ديغول إلى الحكم، فقد كان الوحيد الذي كان يتمتع بالسلطة اللازمة لتسوية أزمة النظام. وفعلا فقد قام بتسويتها. وماذا كانت على وجه التحديد نيته بشأن الجزائر؟ ولا شك أننا سوف لن نعرفها على وجه اليقين، وقد يكون من الأرجح أنه حينما وصل إلى قصر "ماتينيون" Matignon لم يكن يعرف هو بالذات كيف سيقوم بتسوية القضية. غير أن سياسته الفورية كانت سياسة الجيش والمعمرين الذين وصلوا به إلى الحكم، أي الإبقاء على الجزائر تابعة لفرنسا عن طريق إحراز نصر عسكري. وفي استفتاء سبتمبر 1958 حول الدستور الجديد، كانت الجزائر تُعتبر جزءا من فرنسا الوطن الأم. وكان الأمر كذلك بالنسبة للانتخابات التشريعية التي تبعت هذا الاستفتاء مع اعتماد مبدأ "شخص واحد، صوت واحد". إن ألفريد

غروسير Alfred Grosser على حق حينما كتب أن النموذج الذي يكون ديغول يُفضله بشأن الجزائر هو ذلك الذي تم تصوُّره في دستور سبتمبر للجالية الفرنسية، أي استقلال ذاتي محدود في بنية فيدرالية حيث يستحوذ رئيس الجالية على السلطات في مجال السياسة الخارجية والدفاع والمالية ويُساعده سلك استشاري حيث يُمثل الأفرقة ولكن حيث يكون وزن الفرنسيين أقوى<sup>5</sup>. ومن هذه البنية التي تُسيطر عليها باريس والتي ستُصبح لا عمل بها بعد انقضاء سنة واحدة، تكون الجزائر قد صارت المحور المركزي.

وسنعود في الفصل القادم إلى ما يمكن افتراضه معلمات ديغول. أما عن نيته، فإن المشكلة بالنسبة للمؤرخين نابعة من أنهم أولوا أهمية أكثر مما يلزم لما قاله قبل وصوله إلى السلطة ولم يُعطوا اهتماما كافيا بما فعله فيما بعد. وما يهْمُننا الآن ليس ما فعله ديغول في الجزائر بالذات مهما كانت أهميته، وإنما المكانة التي شغلها الجزائر في الدبلوماسية 1958 و1959. وفي حالة ما إذا اعتمدنا هذا الأفق يُصبح من البديهي أن الأفعال الأولى التي قام بها الجنرال تسير كلها في نفس الاتجاه وترمي إلى تحقيق هدف واحد هو احتفاظ فرنسا بالجزائر. ولم يتغير هذا الهدف إلا في سبتمبر من عام 1959 حيث قبل ديغول بفكرة تقرير المصير وحدد لنفسه تحقيق هدف يتمثل في شراكة وثيقة بين الجزائر وفرنسا. وفي 1958 كان الجنرالات من أمثال الجنرال إيدوموند جوهو Edmond Jouhaud وهو أحد الجنرالات المتمردين في 1961، يعتقدون أن كل الحثيات تدعو إلى العودة بديغول إلى الحكم وكان دعاة الجزائر الفرنسية يعتقدون أنه من أتباعهم، أليس هو الذي كان يرفض بشدة - كما رأينا - أن يُدين

ثورتهم على الجمهورية الرابعة<sup>6</sup>. وحين وصل على رأس الحكومة، ماذا فعل حقيقة ؟ لقد عيّن سالان Salan مندوبا عاما للحكومة في الجزائر وقائدا أعلى للجيش مع مدّه بكل السلطات المدنية والعسكرية - بالضبط مثلما فعل بفليميلين Pflimlin. كما عيّن ماسو Massu عاملا لعمالة مدينة الجزائر<sup>7</sup>. ولم تكن كلماته الشهيرة "لقد فهمتكم" « Je vous ai compris » التي قالها يوم 4 جوان من شُرفة قصر الوالي العام بمدينة الجزائر، شأنها شأن قوله "تحيا الجزائر الفرنسية" بعد بضعة أيام في مستغانم، كلمات قالها بلا تروٍّ بل لها معنى أكده ديغول بشكل من الأشكال حينما شرح للجنرال جو هو لماذا رفض النطق بكلمة الاندماج فيما كان الحشد في مدينته مستغانم يُريد حمله على ذلك. وحينذاك تساءل ما معنى هذه الكلمة ؟ "أن الجزائر فرنسية ؟ وهل كان من المفيد أو الضروري قوله بما أن هذا أمر واقع ؟"

زيادة على ذلك فإن الكلمات تبعثها أفعال، والأفعال الأولى مثلما يُبينها بيار ميكال Pierre Miquel كانت فعلا ضمن روح الاندماج في سياسة سوستال Soustelle ولاكوست Lacoste والجيش ومن جاء بديغول إلى الحكم. مع ذلك كان يبدو من المستحيل على أي كان أن يتخيل في شهر ماي 1958 أن فرنسا ستُغادر الجزائر فعلا: فسلح الجوّ كان يبني مدرجا في الصحراء لهبوط الطائرات بطول 2.500 متر وكان البحث عن البترول جارٍ على قدم وساق وكان يجري بناء خط أنبوب بترول نحو مدينة تونس وآخر نحو طرابلس كما كان يجري إقامة قاعدة للتجارب النووية في بشار. وقد استمر ديغول في كل هذه المشاريع وأكد سلطة الجيش في الجزائر. وتمكن كافة المسلمين رجالا ونساء من المشاركة في الاستفتاء حول الدستور وفي

الانتخابات التشريعية التي تبعته حيث كانت مهمة الجيش تتمثل في العمل على إشراكهم في التصويت رغم جهود جبهة التحرير الوطني لمنعهم من المشاركة، معربين بذلك عن تعلقهم (المفترض) بفرنسا وبديغول<sup>8</sup>. وكانت الانتخابات على أساس المساواة بين المسلمين والأوروبيين الفعل الأسمى في عملية الاندماج. وكانت جبهة التحرير الوطني قد أدركت ذلك جيدا ولذلك عملت على مقاطعتها.

ثم إن المخطط الذي جاء به الجنرال شال Challe في عام 1959 كان يمثل الجهد العسكري الأكثر طموحا إلى تاريخ اليوم لجعل ميزان الحرب يميل لمصلحة فرنسا. وما كان قد رسمه هدفا لا يقل عن القضاء على جبهة التحرير الوطني على الأرض ومنح فرنسا انتصارا يمكنها من تسوية المشكلة الجزائرية بإملاء شروطها. وكانت الإستراتيجية إلى ذلك الوقت تتمثل في الردّ على هجمات جبهة التحرير الوطني في كل مكان من الإقليم تقع فيه، وبالتالي فإن القوات الفرنسية كانت موزعة عبر البلاد كلها ولم يكن في استطاعتها أن توجه للثوار ضربات توجعها فعلا. ولذلك قرر شال Challe تغيير الطريقة والمرور إلى الهجوم مع تركيز القوات في قطاع واحد في كلّ مرة. وتتمثل الإستراتيجية في أن يتم في الأول تحديد مكان وحدات الثوار والقضاء عليها فيما بعد بصورة منهجية ونهائيا بواسطة القوات المتحركة التي يؤتى بها إلى عين المكان وبعد ذلك يتم تكرار نفس العمليات في قطاع آخر. وقد أتى عدد هام من الطائرات المروحية الأمريكية التي تم شراؤها مؤخرا ليدعم هذه الإستراتيجية الناجعة بما أنها تكيل للثوار ضربات شديدة القسوة لن تسترجع بعدها أنفاسها بسهولة. كما أنها تُحسن من وجهة النظر الفرنسية "نسبة القتلى" أي من حيث عددهم في جانب

"الفلاقة" والجنود الفرنسيين أثناء العمليات، ولكن ذلك له ثمن يتمثل في ارتفاع الخسائر الإجمالية. وحينذاك تم تجنيد العديد من المسلمين (دون أن يتم التفكير آنذاك في التخلي عنهم في جزائر مستقلة). وإن الجانب العنصري في مخطط شال Challe من الناحية العسكرية كانت نتيجته الطبيعية الاستمرار في تجميع الأهالي المدنيين حيث كان الهدف هو تشديد الخناق على الثوار من خلال حرمانهم من المأوى والتموين الموفرين لهم من قبل سكان القرى عموماً. وأصبحت المناطق التي يتم إخلاؤها مناطق للرمي الحر حيث صار بالإمكان تخريب قرى بأكملها وحتى الحقول والمحاصيل في أثناء العمليات. وكان سلاح النابالم مستعملاً بكل حرية. وبذلك فإن مخطط شال Challe قد استبق القرى المسماة "قرى إستراتيجية" التي طبقها الأمريكيون فيما بعد في فيتنام وكانت هذه الإستراتيجية أكثر فعالية وأكثر فظاعة أيضاً من كل الإستراتيجيات التي وقع تنفيذها من قبل.

"في نهاية جويلية من عام 1959 كان قد تم تحويل أكثر من مليون شخص من أهالي القرى المسلمة إلى معسكرات التجمع التي كانت بعضها تشبه القرى المحصنة الموجودة في القرون الوسطى، وتم تجميع آخرين في معسكرات تجمع أخرى شبيهة بتلك الموجودة في ماضٍ قريب. وفي هذه المعسكرات الأخيرة كانت ظروف المعيشة جِدُّ مُخزبة. وكان فيها العدوَان هما الجوع والبرد. وفي أحد المعسكرات الواقع على أبواب مدينة قسنطينة وجدنا المقيمين فيه يأكلون العُشب، وفي المعسكرات تحت الخيام للبدو الرحل كثيراً ما كنا نجدُ في الصباح عدداً من الرُضع موتى من البرد. وكان مرض السل وأمراض أخرى سائدة فيها<sup>9</sup>."

وبهذه المناهج تم إلى حدٍ ما إخماد الحرب في البلاد ولكن هذا تمّ بثمن غالٍ تمثل في آلام جسام ومساس بسمعة فرنسا في العالم! ولا يمكن للمرء أن يتصور انتهاج سياسة في مثل هذا التطرف تسعى إلى تحقيق هدف غير الانتصار الذي يمكن فرنسا من التصرف كما تشاء. ولعل بنجمان سطورا Benjamin Stora كان على حقٍ حينما اعتبر أن أحد الأسئلة الرئيسية المعلقة والتي طرحها حرب الجزائر هو: لماذا أدت الانتصارات العسكرية - التي لا نقاش فيها من حيث وحشيتها - والمسجلة بين 1959 و1960 قد أدت مع ذلك إلى الاستقلال في 1962؟<sup>10</sup>. ونأمل أن يُجيب الاهتمام الذي أولاه هذا الكتاب للأبعاد الدولية للصراع عن هذا السؤال. إن مخطط شال Challe يتقاطع مع مخطط قسنطينة الذي ضخت فرنسا بموجبه الملايير من الفرنكات من أجل عصنة الجزائر وتنميتها الاقتصادية، وهذا دليل آخر في حدّ ذاته على أن ديغول كان مُصراً على الاحتفاظ بالجزائر<sup>11</sup>. وهذا المخطط الذي جاء نتيجة سنوات من التحضير يعود إلى عهد منداس فرانس Mendès France وغي مولي Guy Mollet. وكان يُوفَّق بين الإصلاحات الاجتماعية والتصنيع والعصنة بنية تحقيق تغيير وجه الجزائر عن طريق التنمية والتعمير. فمن جهة كان من المقرر اختيار مسلمين وتوظيفهم في الإدارة المحلية وجعل الامتيازات الاجتماعية والأجور على ما هي عليه في الوطن الأم وتوزيع 250.000 هكتار من الأراضي على الفلاحين. من ناحية أخرى نصّ المخطط على إنجاز مركب بتروكيماوي ضخّم يتم تزويدهُ ببتروال الصحراء ومصنع للفولاذ وتوفير 400.000 منصب شغل في الصناعة في غضون أربع سنوات. ونصّ أيضاً على تطوير التعليم ليشمل ثلاثة أرباع السكان المسلمين وكذلك

مساكن تأوي مليون نسمة. وأسندت إدارة المخطط إلى "مجلس أعلى" يتكون من ثلاثة وأربعين عضوا يأتي 15 منهم من الوطن الأم و28 من الجزائر (14 أوروبا و14 مسلما) ويتمثل الهدف من المخطط على ما يبدو في تحقيق تكافل وثيق بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد الوطن الأم<sup>12</sup>. ولم يُشرع في تطبيق مخطط شال Challe سوى في بداية عام 1959. وقبل ذلك يمكن وضع مخطط قسنطينة في خانة البرنامج "الليبرالي" الذي كان منتظرا من ديغول. ومن ناحية أخرى وفي وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية كان المشروع يُعطي بوادر أمل حتى لأكثر الأشخاص ارتياجا تجاه الجنرال. وما كان يخشاه الأمريكيون خشية شديدة هو التوصل إلى "تفاهم" بين ديغول والروس للحصول على أن لا يتدخل الروس في شمال إفريقيا وأن يتوقفوا مع المصريين عن مساعدة الثوار، وفي مقابل ذلك تُقيم باريس علاقات ثنائية وثيقة مع موسكو وتعترف بالصين الشيوعية. وهذا الخطر بات مستبعدا الآن. فحسب مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية تم القبول في واشنطن "بوجود ما يدعو إلى الأمل بأن ديغول سيتوجه نحو انتهاج سياسة ليبرالية - حتى وإن كان من الممكن أن تكون لها نزعة أبوية - بخصوص تطبيع العلاقات مع تونس والمغرب وحل القضية الجزائرية". إن النظام الفيدرالي الذي كان يريده المجتمع الفرنسي كان مشجعا لإفريقيا السوداء ويمكن أن يكون مفيدا بالنسبة للجزائر. "ودون إعطاء أي انطباع بأننا نتخلى عن تونس والمغرب، فإننا نعتقد، في البداية على الأقل، أنه علينا أن نتجنب التدخل في المسائل الخاصة بشمال إفريقيا". وغير هذا سيجعل ديغول حذرا وسيدير ظهره لانتهاج سياسة ليبرالية في الجزائر. ومن ناحية أخرى ترى واشنطن في

رغبة ديغول في أن تكون له علاقات وطيدة مع ألمانيا أمرا مشجعا، كما أنها تُبارك جهوده من أجل إعطاء أساس متين للاقتصاد الفرنسي بحيث لن يكون في حاجة إلى طلب المعونة المالية<sup>13</sup>. كما أن وزير الشؤون الخارجية موريس كوف دي مورفيل Maurice Couve de Murville المعين من طرف ديغول لم يكن شخصا مجهولا بعد أن أمضى سنتين كسفير في واشنطن.

وفي جوان 1958 بعد وصول ديغول إلى الحكم جاء ريموند آرون Raymond Aron في زيارة إلى واشنطن حيث استقبله نائب وزير الدفاع الأمريكي كريستيان هرتر Christian Herter ورئيس وكالة المخابرات الأمريكية CIA آلان دالاس Allen Dulles وكذلك رئيس مديرية أوروبا في وزارة الخارجية الأمريكية فرانك جندراي Frank Jandrey. وما قاله لهم لم يكن مُطمئنا. فقد نههم إلى أنه في حالة ما إذا استمرت الحرب فإن الفاشية هي التي ستقوم في فرنسا، فرنسا التي ستستولي عليها حينذاك - خلافا لكل منطق - الجزائر، أي عن طريق القوة العسكرية الموجودة فيها. وقال آرون أن تجنب مثل هذا الاحتمال، يقتضي إيجاد حلٍّ للمشكلة الجزائرية وكان يتعين على الولايات المتحدة أن تستمر في التصرف سياسيا وأن تتدخل لدى المغرب وتونس لكي يقبل الثوار بأقل من الاستقلال الكامل للجزائر. وانتقد سياسة واشنطن التي لم تكن تدعم سياسة باريس سوى بازدراء وتظهر شكوكها في حظوظ نجاحها. وإن هذا الخليط من الموافقة الرسمية والاختلاف السري كانت نتيجته - على حد قوله - جعل التوصل إلى حلٍّ أمرا أكثر صعوبة. وكان على الأمريكيين أن يتوقفوا عن انتهاج سياسة الحياد وأن يختاروا لمن ينحازون. وبما أن

ديغول لن يطلب منهم المساعدة ولا النصيحة، فإنه يقع عليهم أن يوضحوا نوع الحل الذي قد ينال موافقتهم<sup>14</sup>. وكانت أولى مبادرات ديغول بشأن شمال إفريقيا مشجعة: فقد وجه رسالة شخصية للسلطان محمد الخامس حيث حياه على أنه "رفيق التحرير" وهي عبارة ملاطفة رقيقة أثرت فيه كما قاله للأمريكيين<sup>15</sup>، واستأنف المفاوضات مع تونس والوعد بانسحاب الوحدات العسكرية الفرنسية في غضون أربعة أشهر والقبول بتغيير الإطار القانوني لقاعدة بنزرت عن طريق التفاوض. وفي الواقع فإن ديغول كان يستأنف المفاوضات التي شرع فيها بليفن Pleven في تاريخ 24 ماي والتي كانت ترمي إلى بلوغ تسوية على أساس نتائج مهمة المساعي الودية التي كانت السبب في سقوط غايار Gaillard<sup>16</sup>. وقدمت واشنطن حينذاك مساعدتها من خلال إقناع بورقيبة بعدم تقديم شكوى أمام منظمة الأمم المتحدة. وفي مقابل الوعد بانسحاب وحداتها العسكرية من تونس، حصلت فرنسا على ثلاثة تنازلات هي: نهاية مهمة المساعي الودية وإرجاء النظر في قضية ساقية سيدي يوسف من طرف مجلس الأمن وإمكانية الاستمرار في تموين الوحدات العسكرية في بنزرت وأخيرا رفع العوائق التي تواجه حرية تنقل القوات الفرنسية التي مازالت موجودة في البلاد<sup>17</sup>. وفي الوقت ذاته كان ديغول يُناوِرُ بحنكة لحمل المغاربة والتونسيين على التحفظ تجاه جبهة التحرير الوطني.

وفي مذكرة توجيهية حول تونس كانت وزارة الخارجية الأمريكية قد سجلت بارتياح تحسُّن العلاقات الفرنسية التونسية. وكان الأمريكيون يعتبرون بورقيبة كورقة رابحة للغرب ويعتقدون أنه مفيد لمنع وقوع جبهة

التحرير الوطني تحت النفوذ المصري<sup>18</sup>. وقد وضعت الوثيقة المبادئ الأساسية لسياسة أمريكية مستقلة تجاه شمال إفريقيا في غياب تعاون من جانب فرنسا. وفي المغرب تفاوضت الولايات المتحدة حول حقوقها في القواعد بصورة مستقلة عن باريس مثلما طلب ذلك السلطان بكل إصرار. كما أنها ضاعفت من معونتها الاقتصادية لتعويض التخفيضات المسجلة في المعونة الفرنسية. وفي غياب تزويد تونس بالأسلحة الفرنسية، كان الأمريكيون على استعدادٍ للتدخل مرة أخرى مثلما سبق أن فعلوا ذلك في الماضي. وكان الأهم هي الجزائر. فموقف الولايات المتحدة كان مازال يقوم على الحفاظ على المصالح الفرنسية. والشائعات التي تقول أن الأمريكيين كانوا يسعون إلى استخلاف فرنسا في الجزائر كانت تفتقر إلى كل أساس. فكل سياسة ليبرالية وعقلانية ينتهجها ديغول لتجنب وقوع كارثة هناك لا مفرّ منها لو استند إلى غير ذلك، ستحظى بمساندة واشنطن<sup>19</sup>. وقد أعرب دالاس Dulles عن ارتياحه حينما توصل ديغول إلى اتفاق مع تونس وقال "إنه يوجد مزيد من الأمل بخصوص مستقبل فرنسا مما كنا قد تصورناه منذ زمن طويل". وكان الرئيس آيزنهاور Eisenhower موافقا على ذلك.

وهناك عناصر أخرى مشجعة لواشنطن تتمثل في التقارير الواردة من الجزائر والتي تقول بوجود اتصالات سرية بين ديغول والثوار الجزائريين ومن جاءوا من تونس، مفادها أن جبهة التحرير الوطني على استعداد للقبول بأقل من الاستقلال التام والكامل إذا كان ديغول على استعداد للتفاوض معها<sup>20</sup>. وكان ديغول على علاقة وثيقة مع أحد المسلمين المعتدلين/ وهو عبد الرحمان فارس، وبواسطته كان يمكنه أن يتواصل

مع فرحات عباس الذي كان على وشك أن يُعين على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وأشار كلٌّ من ساريل Sarell قنصل المملكة المتحدة في الجزائر وجيب Jebb السفير في باريس، إلى وجود اتصالات محتملة في القاهرة بين الفرنسيين والجزائريين بحكم وجود الجنرال كاترو<sup>21</sup> Catroux هناك. وكان جيب Jebb يعتقد أن الوعد بالمساواة الذي أعطاه ديغول لمسلمي الجزائر في إطار دستور جديد، كان يعني أنه سيُقع المعمرين بسياسة الاندماج، ولكن سياسته كانت سرا وستبقى كذلك طالما لم يتمكن من استعادة سيطرة الحكومة على الجيش. وكانت النتيجة التي استخلصتها الحكومة البريطانية تتمثل في أن المشكلتين الرئيسيتين اللتين يواجههما ديغول هما الجزائر والمالية وأنه لو توصل إلى حلِّهما فسيؤدي خدمة جليلة للحلف الأطلسي. وكانت بريطانيا العظمى على استعداد لمدة بكل المعونة الممكنة في المسألتين لتجنب إخفاقه وحلول الجبهة الشعبية محله. ولكن ربما يكون من الخطأ إحراجه الآن بمسائل الحلف الأطلسي وأوروبا والجزائر، بما أننا "لا نعرف سياسته". والواقع كان يسود الاعتقاد بأنه - عدا أقرب المقربين إليه - لا يعرف أحد على وجه التحديد ما يدور في رأسه بشأن مصير الجزائر النهائي<sup>22</sup>. وحول هذه النقطة كان البريطانيون مُخطئين: فحتى أقرب المقربين إليه كانوا يجهلون كلَّ شيء بل وللمرء أن يتساءل هل كان الجنرال نفسه على علم بأي شيء في هذا الشأن.

قابل ديغول ماكميلان Macmillan يوم 29 جوان. وبعد تبادل بعض الحديث عن الاتحاد السوفياتي الذي كان يرى فيه ظهورا لروسيا الإمبراطورية القديمة وراء واجهة سوفياتية. وشرح الجنرال للوزير الأول

البريطاني أن الجزائر مختلفة عن المغرب وتونس اللذين هما دولتان حقيقتان يمكن التحادث معهما، فالجزائر لم يسبق أن كانت موحدة تحت راية دولة واحدة. لقد كان ذلك بالأحرى "كومة من الغبار" « un tas de poussière ». وكان الجنرال يريد أن يبدأ فيها بتنظيم انتخابات ومعرفة من هم المحاورون القادرون على الحديث باسم المسلمين ثم التفاوض معهم دون المساس بمستقبل الإقليم. ولم يقع استبعاد أي فرضية: اندماج أو انفصال أو "دومينيوم" « dominion » (دولة بنظام الارتباط بفرنسا) أو أي شيء آخر. وأوضح له ماكميلان Mcmillan أنه لا يعترم إجراء انتخابات منفصلة في الجزائر ولكنها ستُجرى في نفس الوقت مع الانتخابات في الوطن الأم. وهذا كان في الواقع شكل من أشكال الاندماج. وهكذا بالفعل كان يُفكر سوستال Soustelle، وزير إعلام الجنرال، وقد قاله للسفير البريطاني. فعلى حدّ قوله لا يوجد سوى سياستان ممكنتان أي الاندماج مع فرنسا أو الاستقلال أي الاضمحلال والفوضى. وكل الفرضيات الوسيطة كان يتعين استبعادها لأنها تؤدي في جميع الأحوال إلى الاستقلال<sup>23</sup>.

في الأسبوع الموالي قابل ديغول دالاس Dulles وعلى إثر هذه المقابلة أدرك كاتب الدولة الأمريكي أن التفاوض الذي أبداه في الأول ربما كان على غير أساس. صحيح أن المحادثات كانت ودية، الشيء الذي جعل دالاس Dulles يقول أنها تُوجت بالنجاح<sup>24</sup>، ولكن كلّ ما أراد اقتراحه ديغول فيما بعد والذي سوف يطرح مُشكلة، كان قد أعرب عنه في المحادثات الأولى هذه، أي أن فرنسا يتعين عليها أن تكون قوّة نووية وأن تُؤدي دورا عالميا وأن تُشارك في اجتماعات قيادة الحلف الأطلسي إلى جانب

الأنجلوسكسون، (كلمة "مجلس إدارة" *directoire* التي سبق أن استخدمها دالاس Dulles للإشارة إلى ما كان يُطالب به الفرنسيون، لم يسبق أن استعملها ديغول، ولكنها ملائمة)، وأخيرا كان يتعين أن يتم الاعتراف لفرنسا بهيمنتها على الفضاء "الأوروبي" *Eurafrique*. وتلقى دالاس Dulles هو الآخر بعض وجهات النظر العامة من ديغول حول تقسيم ألمانيا الذي "لم يكن يُقْلَعُ" وحول الشيوعية التي لم تكن الموضوع الأهم، لأن تحت الرنق الإيديولوجي للكتلة السوفياتية نجد الحقيقة الدائمة المتمثلة في روسيا القيصرية، وحول منظمة الحلف الأطلسي التي لا تُرضي فرنسا في صورتها الحالية لأنها لا تمتد لتشمل مناطق لفرنسا فيها مصالح حيوية. وتحادث المسئولان أيضا عن أزمة لبنان حيث يبدو محتملا حصول انقلاب عسكري على الطريقة الناصرية وحيث يتعين بالأحرى على آيزنهاور أن يُرسل جنود "المارينز". وألح ديغول على وجوب استشارة فرنسا وعلى أن تكون لها مكانتها في مشروعات التدخل وفقا للعبارات الواردة في عقيدة آيزنهاور *Doctrine d'Eisenhower*. وهذا الطلب رفضه دالاس Dulles وأشار إلى أن فرنسا ستكون عبئا حينذاك بحكم الصعوبات التي تواجهها في الجزائر وروابطها مع إسرائيل.

ومن بين الموضوعات التي أثبتت كان أكثرها جدية موضوع السلاح النووي حيث رجع ديغول إلى هذه المسألة واستمر فيها حيث تركها بفيلمين Pflimlin معتبرا أن فرنسا صارت الآن فعلا قوة نووية وهي تنتظر من الأمريكيين أن يُساعدوها على تطوير منظومة تسليحها. واكتفى دالاس Dulles فقط بإعطاء وعد بأن الولايات المتحدة ستستعمل أسلحتها النووية للدفاع عن أوروبا وتضعها تحت تصرف حلفائها بل وأن

الأمريكيين مستعدون لاستعمالها في المنظومة المسماة "المفتاح المزدوج" « double clef ». ولكن هذه السياسة كانت ترمي إلى منع الأوروبيين من صُنع أسلحتهم النووية بأنفسهم، ومن هذا المنطق فإن دالاس Dulles كان قد حذر ديغول من مخاطر التبذير المتمثل في إنشاء قوّة ردع مستقلة. أمّا عن مبدأ "الانتقام الجماعي" « doctrine de réprésailles massives » فقد كانت في حاجة - في رأيه - إلى إعادة النظر فيها، ومن ثمة كان ديغول قد استخلص مثل آديناور Adenauer قبله أن الوعد بالدفاع عن أوروبا بالأسلحة النووية في حالة غزوِ سوفياتي كان مهلهلاً.

وبناء على ذلك فإن الخلاف بين الرجلين يكاد يكون كاملاً على الرغم من الجوّ الودي الذي نجحاً في الإبقاء عليه طوال محادثتهما<sup>25</sup>. وفي العلاقة التي تبعت ذلك مباشرة لاحظ دالاس Dulles أن مُقترحات ديغول كانت ترمي إلى توسيع مجال مسئولية منظمة الحلف الأطلسي بحيث تُدرج في مجاله إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط. كما أنها كانت تسعى إلى إنشاء "ثالوث" triumvirat يُهيمن على الحلف. وهذان الطالبان سبق أن وردا في مذكرة سبتمبر حول إعادة تنظيم الحلف وسبق أن رأى فيهما دالاس Dulles أمراً غير مقبول<sup>26</sup>. وقد كانت الجزائر موضوع محادثة على حدة وعلى انفراد بعد الغداء. وكان ديغول قد قال لدالاس أنه ينوي العمل على مراحل، فعهد الاستعمار قد ولى، وإذا أردنا أن يتحقق تقدم فعلي على طريق تقرير المصير، ينبغي التقدم ببطء: أي أنه كان رأى ضرورة وجود فترة وسيطة لمدة حوالي عشر سنوات بعد إحلال السلام، وبعد ذلك يمكن التفكير في إرساء نظام جديد في الجزائر<sup>27</sup>. وهل في هذا إشارة إلى النوايا الحقيقية للجنرال ديغول؟ إنه من الصعب ومن المجازفة القول

بذلك. فقد كان من طبيعته قول أشياء كثيرة متضاربة لمن يتحدث إليهم ولذلك لا يمكن الأخذ بأي من تصريحاته التي يُدلي بها على انفراد على أنها إشارة ثابتة إلى نياته الحقيقية في ذلك الوقت.

إن إفريقيا الشمالية كانت تطرح مشاكل أدت مرة أخرى إلى تدهور سريع في العلاقات الفرنسية الأمريكية، الشيء الذي يؤكد تشاؤم دالاس Dulles. مشكل بنزرت: تونس كانت تُطالبُ بأن تُصبح القاعدة، قاعدة من قواعد منظمة الحلف الأطلسي ولكن دِغول كان يُصرُّ على أن تبقى فرنسية فقط. مشكل تسليح تونس: فرنسا كانت تُريد أن تأخذها على عاتقها وحدها وكان دالاس Dulles موافقا على ذلك ولكن بورقيبة هو الذي كان يُعارضه حيث لم يكن له أن يقبل أسلحة من فرنسا ما دامت تخوض حربا على إخوانه العرب في الجزائر. مرة أخرى رضخت باريس وتركت الأمريكيين والبريطانيين يُسلحون كتيبتين من الجيش التونسي<sup>28</sup>. ولعل ذلك كان شيئا صائغا بفضل تقارير استخباراتية تقول أن بورقيبة كان غاضبا على جبهة التحرير الوطني التي تكون قد شاركت في اعتداء عليه وتؤاخذة على جهوده لمنع اتساع النزاع ليشمل المنطقة المغاربية برمتها وعلى الطريقة التي تمت بها تسوية قضية ساقية سيدي يوسف<sup>29</sup>. ولكن الفرنسيين كانوا يحملون دوما واشنطن مسئولية ما يتعرضون له من مصائب. وفي وقت من "أوقات الصراحة" قدم جورج غورس Gorges Gorse، السفير الفرنسي في تونس سرا، للقنصل الأمريكي، بالسبب الذي جعل التونسيين لا يقبلون باتفاق مع فرنسا حيث قال له "لقد جعلتموهم متأكدين أكثر من اللزوم من أن حكومتكم ستساعدهم وتدعمهم"<sup>30</sup>.

وهناك سبب آخر كان يُثير غضب باريس وهي الحرية التي كان يتمتع بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة للقيام بأنشطتهم السياسية واستقبالهم في وزارة الخارجية واستمالة الرأي العام الأمريكي والدفاع عن قضيتهم في أروقة منظمة الأمم المتحدة<sup>31</sup>. ويُضاف إلى ذلك المعونة التي يقدمها الأمريكيون إلى اللاجئين الجزائريين والتعاطف الصريح الذي يُبديه الرأي العام الأمريكي للثوار. وكانت الوزارة الفرنسية للشؤون الخارجية قدرت قيمة هذه المعونة الإنسانية الخاصة بنحو 3.300.000 دولار، وهي أموال، قالت عنها الوزرة الفرنسية لوزارة الخارجية الأمريكية، كانت في ذهن الفرنسيين، تذهب مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني. من ناحية أخرى كانت باريس ترى أن الجزائريين اللاجئين في تونس يخضعون للجهات القضائية الفرنسية بصفتهم مواطنين فرنسيين<sup>32</sup>. وفي أول ديسمبر 1958 وفي محلات نيويوركس نيو سكول New York's New School وبدعم من مؤسسة "كارنجي" Fondation Carnegie للسلام الدولي نظمت اللجنة الأمريكية لإفريقيا American committee on Africa اجتماعا حول الجزائر. وكان معا على المنصة مايكل جيمس Michael James مراسل صحيفة نيويورك تايمز والبروفيسور هانس كوهن Hans Kohn من سيتي كولج City College أمحمد يزيد ممثل جبهة التحرير الوطني، وفي القاعة أعوان من المخابرات الفرنسية كانوا يريدون التواجد في مكان آخر لو كان لهم الخيار حين إلقاء كلمة البروفيسور هانس. فبعد أن وصف "الفلاحة" بالمقاتلين من أجل الحرية مقتدين في ذلك بمثل فرنسا بالذات ومستعدين للتفاوض بدون شروط مسبقة. وفعلا فقد أعطى كوهن لمحة تاريخية عن المفاوضات الجارية منذ 1956 والتي قام بإفشالها

العسكريون الفرنسيون من خلال اختطافهم لبن بلة وأربعة من مرافقيه "في وقت كانت تونس والمغرب تقومان بمساعي من أجل تقريب مواقف الطرفين بموافقة رئيس الوزراء غي مولي Guy Mollet". وفي النهاية أدان كوهن Kohn منظمة الحلف الأطلسي للمساعدة العسكرية التي تكون تقدمها لفرنسا وكذلك الولايات المتحدة للدعم الذي تُبديه للاستعمار الفرنسي<sup>33</sup>.

عاد ديغول وبقوة إلى مسألة الاتصالات بين واشنطن وجهة التحرير الوطني. وتلقى السفير تعليمات بر فع احتجاج شديد اللهجة، وفي نيويورك صار أعوان المخابرات الفرنسية يتتبعون خطى الجزائريين حيث كانت كل تحركاتهم مرصودة ويتم الإخبار عنها. وهكذا علمت أن أحمد فرسيس كان يذهب دائما لحضور اجتماعات علنية فيما كان الشندرلي يُغطي أروقة منظمة الأمم المتحدة ويزيد يُعنى جيدا بالكتلة الأفرو آسيوية سيما وأن قادة جهة التحرير الوطني يستمر استقبالهم بطلب منهم لدى وزارة الخارجية الأمريكية<sup>34</sup>. وقد طلب ألفاند Alphand صراحة بأن يتم إنهاء كل هذا. وتم الردُّ عليه أنه من الناحية الدستورية لا يمكن فعل أيُّ شيء فيما يتعلق بدعاية جهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة حتى وإن توفرت الإرادة لفعل ذلك. أما عن كون وزارة الخارجية الأمريكية كانت تستقبل الممثلين الجزائريين فإن استقبال كل أنواع المجموعات بكل حرية يدخل ضمن ممارستها العادية وأن هذه الاتصالات مع جهة التحرير الوطني - التي يتم إطلاع باريس عليها - أدت في السابق خدمات للفرنسيين. وفي الواقع فإن واشنطن كانت تولي تقديرا لهذه الاتصالات

وترى أنها بالإمكان أن تخدم مصالح فرنسا إن كانت صادقة حينما تقول أنها تريد مفاوضات لوقف إطلاق النار مع الثوار.

وفي أكتوبر 1958 قام ديغول بمبادرة أولى من خلال عرضه على الثوار "سلم الشجعان" لو أنهم قبلوا بوقف إطلاق النار. وجاء رد فعل واشنطن إيجابيا وعن طريق ويليام بورتير William Porter من مديرية الشؤون الإفريقية، حيث جعلت وزارة الخارجية الأمريكية الشندرلي ويزيد يقولان أنهما يتمنيان أن تستجيب جبهة التحرير الوطني بصورة بناءة لديغول<sup>35</sup>.

واغتنم الفرصة ليقول للفرنسيين أن الولايات المتحدة لا تستطيع الحد من أنشطة جبهة التحرير الوطني على أراضيها وذلك لأسباب دستورية. ولو حاولت ذلك لتعرضت لمتاعب مع الليبراليين الأمريكيين. ولكن كان هناك أكثر من هذا: فقد أشارت مذكرة وردت من القنصلية الموجودة في مدينة الجزائر في شهر مارس 1959 إلى فائدة هذه الاتصالات التي يتم إطلاع الفرنسيين عليها قبل وبعد وقوعها والتي هي بمثابة مفاوضات غير رسمية.

وفي ذلك الوقت استسلمت واشنطن لضغوط باريس وطلب من يزيد بأن يتوقف في الوقت الحاضر عن الذهاب إلى وزارة الخارجية الأمريكية، ولكن لا شيء غير ذلك. وحيث إن فرنسا لها نفس النوع من المشاكل مع حلفاء آخرين من منظمة الحلف الأطلسي، فإنها كانت تتوقع أن يقفوا نفس الموقف الذي أبدته واشنطن. وهكذا وفي بون، أدت الاحتجاجات الفرنسية بوزير الشؤون الخارجية وزميله وزير الداخلية إلى النظر معا في مسألة أنشطة جبهة التحرير الوطني ولكن دون أن تحصل باريس على شيء ملموس : فبون لم تكن تُريد المساس بحقوق المُبعدين السياسيين ولا التعرض لانتقادات من الرأي العام الدولي. وكانت السلطات الألمانية

ترى أنه من الأصح "التفاهم مع هؤلاء الناس" بدل جعلهم يرمون في أحضان عبد الناصر<sup>36</sup>. وكانت هناك بعثات لجهة التحرير الوطني تنشط في بريطانيا العظمى وإيطاليا وسويسرا. وقد احتجت وزارة الخارجية الفرنسية لدى كل هذه البلدان دون أن يستجيب لها أي منها<sup>37</sup>. وكانت الولايات المتحدة تحضر للمستقبل

بفكرة أن جهة التحرير الوطني ستولى في يوم من الأيام قيادة الجزائر- وسارت البلدان الأخرى في نفس هذا الاتجاه. ولم يُسعد باريس هذا الموقف وتلقى ألفاند Alphand كتعليمة إفادة واشنطن بهذا الاستياء، حيث كتب كوف دي مورفيل Couve de Murville قائلاً له "عليكم أن تُبرزوا أن الحكومة الفرنسية تولى أقصى الاهتمام للاستجابة لها بشأن هذه المسألة". وحيث إن جهة التحرير الوطني كانت تشن حرباً على فرنسا التي كانت الولايات المتحدة حليفة لها، فإن موقف الحكومة الأمريكية صادماً، ولا توجد عبارة أخرى لوصف ذلك<sup>38</sup>.

وفي 17 سبتمبر 1958 وجه ديغول إلى آيزنهاور Eisenhoer وماكميلان Macmilan مذكرته الشهيرة حيث يقترح إنشاء هيئة مديرة من ثلاثة أعضاء في منظمة الحلف الأطلسي. وهذه المبادرة الدبلوماسية التي هي الأهم من كل مبادرات الجنرال، كانت فرنسا تُطالب بمكانتها فيما كان يُعرف بـ "مجلس مديرين" directoire حيث كانت ثلاث قوى تُنسق سياسة "العالم الحرّ" وفقاً للعبارة المتفق عليها. ويرى المرء عموماً في هذه المذكرة الأساس الذي يستند إليه ديغول في ادعائه بانتهاج سياسة مستقلة ومن الأكيد أنه يتعين عدم نسيان أن الانشغالات التي تتصف بأكثر عمومية والتي توجد وراء ذلك. وفي الحين فإن ما حمل ديغول على أن يُقرر

إرسالها هي قضية جزر قيموي وماتسو Quemoy et Matsu : ففي 4 سبتمبر أنذر دالاس Dulles الصين أن الولايات المتحدة سترد على كلِّ غزوٍ تتعرض له هذه الجزر. وكانت أزمة عالمية تلوح في الأفق حيث قد تجد فرنسا نفسها مُقحمة فيها عسكرياً، غير أن إنهاءها لا يخضع لأي نفوذ بيدها<sup>39</sup>. وكان ديغول مازال غاضباً على التدخل الأمريكي في لبنان مع البريطانيين قبل شهرين، وهو التدخل الذي استُبعد منه الفرنسيون رغم مصالحهم التاريخية في البلاد. ولكن السبب الأساسي لمبادرة ديغول كان حرب الجزائر والإبقاء على التفوق الفرنسي في إفريقيا الشمالية. غير أن المفارقة القاسية تتمثل في أن هذه الإرادة في الاحتفاظ بالجزائر، وهو السبب الأول للمذكرة، كانت أيضاً السبب الأول الذي دفع الأنجلوسكسون إلى رفضها. وهذا ما أغفله على ما يبدو معظم من عالجوا سياسة ديغول الخارجية<sup>40</sup>. ويجب أن لا يُقلل المرء مع ذلك من أهمية موضوعات أخرى كانت تطرح مشاكل بين باريس وواشنطن والتي بسببها أخفقت مبادرة سبتمبر 1958، وفي مقدمتها نجد قوة الردع المستقلة التي كانت فرنسا تُريد أن تزود بها. فبدل التعاون المنتظر منذ مدة طويلة، لم يجد الفرنسيون لدى واشنطن سوى العداء بشأن هذه المسألة. ولا شك أن الرئيس آيزنهاور Eisenhoer قد أعطى انطباعاً بأنه ينضم إلى رفض الطلبات الفرنسية ضد إرادته ولكنه ليس في مقدرته شيئاً أمام معارضة الكونغرس ووزارة الخارجية واللجنة المعروفة بقوتها والخاصة بالطاقة الذرية. من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة كانت مستاءة من عدم مشاركة فرنسا في منظمة الحلف الأطلسي منذ بداية حرب الجزائر<sup>41</sup>. وإن الشرط المتكرر المتمثل في "استشارة" فرنسا حول مشاكل العالم في نفس مستوى البريطانيين على

الأقل، كان يطرح مشكلة بدوره ذلك أن واشنطن وباريس يبدو أنهما لا يُعطيان نفس الدلالة لكلمة "الاستشارة". فبالنسبة للأمريكيين تعني هذه الكلمة بكلّ بساطة تقاسما للمعلومات وربما تعديل هذه السياسة أو تلك تبعاً للآراء التي يقع إبدؤها، ولكن في حالة الخلاف فلا مجال لتغيير التوجه. وعلى عكس ذلك فبالنسبة للفرنسيين تنطوي الكلمة على إجراء مناقشة قبل اختيار سياسة من السياسات مع تحديد الهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق على سياسة مشتركة. وهذا ما كان يُفسره الأمريكيون هكذا: باريس تريد حق نقض في مُجمل السياسة النووية لحلفائها، وهو أمر بطبيعة الحال غير مقبول بالنسبة إليهم<sup>42</sup>.

وكانت المذكورة قد جاءت في نصِّ مُقتضب لا يزيد على 500 كلمة ولا يُشير إلى إفريقيا الشمالية سوى بإيجاز ولكن بصورة دقيقة لانتقاد نقائص منظمة الحلف الأطلسي أمام المشاكل التي كان يطرحها الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية على أعضائها. وتم إرسالها يوم 17 سبتمبر. وفي 18 أعلنت جبهة التحرير الوطني في القاهرة عن إقامة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وكان ردُّ باريس فوراً حيث وجه كوف دي مورفيل رسالة Couve de Murville إلى كافة الممثلات الدبلوماسية في الخارج من أجل تحذير البلدان كانت الموجودة فيها من أن الاعتراف بهذه الحكومة ستعتبره باريس عملاً غير وديّ وتدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية. وهكذا فإن باريس أخذت مبادرتين دبلوماسيتين كبيرتين في غضون ثلاثة أيام مع خلفية الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستتخذ القرار بتسليم أسلحة لتونس ورفضهم المستمر لتقليص أنشطة جبهة التحرير الوطني على التراب الأمريكي. وربما يكون من الخطأ الاعتقاد أن المبادرات لم تكن

مرتبطة فيما بينها ، فديغول كان مُصرًا حقيقة على أن يأتي "مجلس المديرين" الذي يُديره والمتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ومنظمة الحلف الأطلسي لدعم السياسة الفرنسية في الجزائر. وكما شرحه ألفاند Alphant فيما بعد، فإن البنية التي تضم ثلاث قوى ينبغي - حينما تتطرق إلى المشكلات العالمية - أن تعتمد سياسة إحدى القوى الثلاث "الموجودة أكثر من غيرها في منطقة من المناطق. ففي إفريقيا الشمالية مثلا، فإن الموقف المشترك للقوى "الثلاث" "ينبغي أن تكون سياسة فرنسا"<sup>43</sup>. والسياسة الفرنسية كانت ترمي بكل بساطة إلى القضاء على الثورة.

وكانت مقترحات ديغول قد أدت إلى عامين من المحادثات المتفككة بين باريس وواشنطن ولم تُؤدّ سوى إلى اتهامات من الجانب الفرنسي في 1961 تحت إدارة كيندي.

ولكن هذه المحادثات أظهرت انشغالات ديغول. وقد سجل C. Burke Elbrick في أكتوبر 1958 أنه لم يكن يوجد أي مُقترح جديد في مقترحات ديغول: فقد سبق في عام 1950 كان بيدولت Bildault وضع شكل مؤسّساتي في صيغة "ثلاثية" في مقترحه بإنشاء "المجلس الأعلى الأطلسي للسلام" وكان قد تبعه قادة فرنسيون آخرون<sup>44</sup>. ولم تكن مقترحات ديغول مُختلفة ممن سبقها من مقترحات سوى في كونها تستند إلى سُمعة متزايدة اكتسبتها فرنسا بفضل استقرارها وقُدرتها على الجديدة في التحرك. والجال أن في نظر واشنطن ولندن فإن الوضع الفرنسي كان مازال يبدو غير مستقر ومُشوَّش وأن طلبات ديغول يستحيل الاستجابة لها، فلو حدث وتم إنشاء هيئة قيادية مثلما أرادها الجنرال، فإن وزارة

الخارجية الأمريكية كانت ترى أنها يجب أن تبقى غير رسمية : فلم يكن تستطيع منظمة الحلف الأطلسي أن تُضفي طابعا مؤسساتيا على "مجلس مديرين" بثلاثة أعضاء، الشيء الذي يجعل فعلا الأعضاء الآخرين في الحلف أعضاء من الدرجة الثانية. ومع ذلك فإن بول هنري سباك Paul Adenauer، الأمين العام لمنظمة الحلف الأطلسي و آديناور Adenauer والايطاليين الذين تم إطلاعهم كلهم على المقترحات الفرنسية كان ردهم فوريا وسلبيا أمام ما يرون فيه خطر كسر الحلف في شكله الحالي. غير أنه من جانب آخر لم يكن الأمريكيون والبريطانيون ليسمحوا لأنفسهم بفقدان ديغول فقبلوا بإجراء محادثات استكشافية<sup>45</sup>. وتم إطلاع السفيرين الألماني والإيطالي واتفقا على أن تكون المحادثات إجراء ضروريا لتمكين الفرنسيين من حفظ ماء الوجه، ولكن كان هدفها الأول يتمثل في الإقناع بالمخاطر التي تتضمنها مقترحاتهم. وقال ماكميلان Macmillan لآديناور Adenauer أنه توجد علاقة خاصة بين الأمريكيين والبريطانيين مفهومة من منظمة الحلف الأطلسي، ولكنها لا يمكن إضفاء الطابع المؤسساتي عليها على شكل تُرج فيها فرنسا<sup>46</sup>. ومن جهته صرح دالاس Dulles في نفس الوقت لسفير بريطانيا العظمى هارولد كاسيا Harold Caccia أنه كان ينبغي الحفاظ على هذه العلاقة الخاصة. "إنه يستحيل العمل على هذا النحو الوثيق على أساس ثلاثية مثلما يفعله الاثنان الآن على أساس ثنائي<sup>47</sup>".

وبعد عشرة أيام من إرسال المذكرة رأى سباك Spaak في لقاء مع دالاس Dulles أن مقترحات ديغول تعني نهاية الحلف. ورد عليه كاتب الدولة أنها غير مقبولة تماما بالنسبة للولايات المتحدة حتى وإن كنا حينذاك نقول

للفرنسيين أنه ينبغي التعمق في المسألة<sup>48</sup>. وبعد بضعة أيام علم الأمريكيون بوجود وثيقة داخلية للحكومة الفرنسية جاءت لتؤكد تخوفاتهم: فحسب هذا النص كان لديغول بعد انتهاء حرب الجزائرنية إنشاء قوة تدخل متحركة قادرة على أن تتحرك في جميع أنحاء العالم<sup>49</sup> ولم تكن نيته إعادة نشر القوات الفرنسية ضمن منظمة الحلف الأطلسي. وقد رد آيزنهاور Eisenhower على مقترحات ديغول يوم 20 أكتوبر بواسطة رسالة حيث صرح أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تشارك في أي تفاهمات قد تُعطي للحلفاء انطبعا بأن القرارات الهامة يتم اتخاذها في ما بينهم. كما لفت الانتباه إلى أن كل توسع في المناطق التي تُغطيها منظمة الحلف الأطلسي قد يُثير مشاكل عويصة. وبطبيعة الحال فإن الرئيس الأمريكي كان يُفكر في إفريقيا الشمالية حيث كان يخشى أن يستعمل الفرنسيون الحلف لدعم الحرب التي كانوا يخوضونها في الجزائر.

ثم إن الجواب الذي تلقاه ديغول في نفس الوقت تقريبا من ماكميلان Macmillan كان مختلفا اختلافا محسوسا. واعترف الوزير الأول البريطاني أن منظمة الحلف الأطلسي، على النحو الذي كانت عليه، لم تكن تستجيب لمصالح أعضائها الذين كانت لهم مسئوليات خارج منطقة المعاهدة. ولكن بريطانيا العظمى، شأنها شأن فرنسا، كان لها إرث إمبراطورية

وكانت تتردد في اتخاذ موقف يتسم بكثير من الحزم وكانت تخاف من أن يكون وضعها في مناطق نفوذها بالذات، كقبرص وروديسيا الجنوبية مثلا، محل نظر بل ومحل انتقادات. وبصورة أكثر جدية، كانت لندن في حاجة ماسة إلى فرنسا في مشاريع شراكتها بين السوق المشتركة والجمعية

الأوروبية للتبادل الحرّ AELE بغرض تجنب تكوين كتلة أوروبية مُغلقة على المنتجات البريطانية. وكان التخوف من انقسام أوروبا إلى مُعسكرين بين أعضاء السوق الأوروبية المشتركة وأعضاء الجمعية الأوروبية للتبادل الحرّ قد أدى دون شك بالبريطانيين إلى رسم صورة قاتمة ولكن كان بالنسبة إليهم أمرا حيويا أن لا يفقدوا فرنسا. وإن المعاينة المريرة التي تم التعبير عنها في بداية العام ( "إننا مرتبطون بصورة مُزعجة بفرنسا" )، ربما تكون صحيحة حتى في النهاية<sup>50</sup>. من ناحية أخرى لم يكن بوسع لندن أن لا تتضامن مع واشنطن ولا أن تظهر أقل نُصرة للعرب حول القضية الجزائرية. وفعلا فقد حذر دالاس Dulles ماكميلان Mcmillan من كلّ "تفاهم" مع الفرنسيين ذلك أن الفرنسيين يمكّنون من التوصل إلى اتفاق حول التجارة الأوروبية في مقابل دعم هؤلاء للصيغة "الثلاثية"<sup>51</sup>. أخيرا فإن البريطانيين لم يكن عليهم فقط التعويل على الفرنسيين والأمريكيين: لكون تموينهم بالبتترول يأتي من الشرق الأوسط، فقد كانوا يشعرون أيضا أنهم مرتبطون بالإرادة الحسنة من جانب البلدان العربية. وفي النهاية تحجج ماكميلان Mcmillan بوجود مشاكل "تقنية" حيث تساءل كيف سيتم العمل بالصيغة "الثلاثية"؟ وهل ستُضاف إلى أجهزة القيادة الموجودة حاليا ضمن منظمة الحلف الأطلسي أو إلى تحالفات أخرى موجودة؟ وهل ستحل محلها؟ كل الأسئلة التي تمكن من تجنب المسألة الجوهرية<sup>52</sup>.

وفي أكتوبر وحين وضع حصيلة سريعة للوضع، ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الجيش الأمريكي لن يقبل أبدا بفكرة تخطيط ثلاثي الأطراف كما لن يقبل أعضاء الحلف الأطلسي الآخرون بقيادة ثلاثية وأنه من

المستحيل الاستجابة للشروط الفرنسية في مجال التسلح النووي. وبناء على ذلك فإن أحسن وسيلة تتمثل في تقديم مقترحات مُضادة لديغول تكون مهمة بالقدر الكافي لتجعله يبقى ضمن منظمة الحلف الأطلسي وفي نفس الوقت يقبل بإجراء محادثات غير رسمية مع البحث عن "توضيحات" حول المقترحات الفرنسية وإبراز المشاكل التي كانت تطرحها. بعبارة أخرى يتعلق الأمر بترح الوقت. غير أن ذلك لم يكن يُرضي دالاس Dulles الذي كان يخشى من أن تُؤدي المحادثات – ولو كانت غير رسمية – إلى هدم الحلف. ولكن ماكميلان Mcmillan ألحّ على ذلك وقبل كاتب الدولة الفكرة على مضض. وأخبر ألفاند أن المحادثات الثلاثية السرية يمكن أن تبدأ في ديسمبر<sup>53</sup>.

وكان الجميع في وزارة الخارجية الأمريكية بعيدا كلّ البعد عن أن يرى أن مقترحات ديغول على غير أساس. ولذلك كان قد دعا جيرار س. سميث Gerard C. Smith دالاس Dulles إلى أن لا يعتبرها كتهديد بعدم التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي وإنما كتحدٍ يتعين رفعه من جانب الحلف. وما كانت تُريده فرنسا – أي منظمة ثلاثية في اتخاذ القرار بشأن أمن العالم ونشر السلاح النووي واستعماله – لم يكن خارجا عن المنطق. وكان ينبغي على الولايات المتحدة أن تعترف على الأقل أن هناك مكانا لـ "حدٍ معين من الثلاثية" ضمن الحلف، حتى وإن كانوا لا يستطيعون القبول رسميا بتغيير قانوني يُقيم إدارة ثلاثية. وكان من حق فرنسا أن تتطلع إلى أداء دورٍ في السياسة النووية لمنظمة الحلف الأطلسي بما أنها أصبحت هي الأخرى قوة نووية وتستحق أن يُعترف لها بأهميتها الخاصة في السوق الأوروبية المشتركة وفي اتحاد أوروبا الغربية UEO. وكان يوجد في الواقع

"نواة صغيرة من أمم العالم الحرّ تضطلع بمسئوليات استثنائية. وكان لا بدّ أن تعترف لندن وواشنطن في يوم من الأيام بالأهمية الخصوصية لهذه البلدان وتقييمان علاقات خاصة ليس فقط مع فرنسا بل وكذلك مع اليابان وألمانيا وإيطاليا<sup>84</sup>.

وإن لم يتم الأخذ في الاعتبار هذه التوصية فذلك راجع - إلى حدّ كبير- إلى أن سياسة واشنطن تجاه ديغول ظلت مرهونة بالقضية الجزائرية التي جاءت به إلى سدة الحكم. ورغم كلّ ذلك لم يكن من المطروح أن يتم بخشونة استبعاد المبادرات الدبلوماسية الأولى للجنرال، وتم بناء على ذلك مباشرة محادثات تتناول المقترح "الإدارة الثلاثية". إضافة إلى ذلك فإن الأمريكيين لم يكونوا يرغبون في تعكير صفو استفتاء 28 سبتمبر والانتخابات التي كانت سترافقه ولاسيّما تلك الانتخابات الخاصة بالنواب الجزائريين التي قد تمثل "خطوات حاسمة في عزم فرنسا على التحضير لحلّ ليبرالي". وربما هذا سيتطلب وقتا من الأكيد ولكن ظهر بعدُ "تقدم مُذهل" في الاستقرار السياسي بفرنسا وديغول وحده كانت له "القدرة على المشكل رقم واحد في فرنسا، وهي القدرة التي لم تكن في متناول أي حكومة منذ الحرب". وبدأ الأمريكيون يأملون مُعتقدين أن ديغول قد شرع بعد في "مفاوضات غير مباشرة وسرية" مع جبهة التحرير الوطني. وقال دالاس Dulles لألفاند Alphand أنه يرى "بوادر أمل في حلّ ممكن للقضية الجزائرية كنتيجة لتطورات الأيام الأخيرة" وأنه يعتقد أن ديغول يُواجه المشكل بـ "تبصّر وشجاعة"<sup>55</sup>. وكان ديغول قد اقترح على الثوار وفقا لإطلاق النار ومفاوضات وكان ينتظر أن تُفرز الانتخابات نوابا مُسلمين يُحيمهم الناس ويمكن أن يتفاوض معهم. وبالنظر إلى التطورات

الإيجابية التي كانت تلوح في أفق الجزائر، كان من المستحب القبول بمفاوضات استكشافية حول مذكرة 17 سبر حتى وإن بات "من المشكوك فيه" أن تقوم الولايات المتحدة بالاستجابة لكافة تطلعات ديغول<sup>56</sup>.

بدأت المحادثات في واشنطن يوم 3 ديسمبر 1958. وتُظهر التعليمات التي وجهها كوف دومرفيل Couve de Murville إلى ألفاند Alphant المختار كممثل لفرنسا في هذه المحادثات، تُظهر بكل وضوح هدف ديغول. وكان ألفاند مُكلفاً بأن "ينقل" إلى الأمريكيين والبريطانيين مصالح فرنسا. وكانت باريس تريد إستراتيجية عالمية موحدة - بما في ذلك على المستوى العسكري - يتم إعدادها من طرف القوى الغربية الثلاث خلافاً لما يجري حالياً حيث يقوم الأمريكيون وحدهم بوضع المخططات التي تخصُّ أوروبا وحدها<sup>57</sup>.

وكان يتعين إعادة تنظيم القيادة العسكرية في البحر الأبيض المتوسط من خلال الأخذ في الاعتبار المصالح الفرنسية في الدفاع عن إفريقيا الشمالية. وإن كان ديغول يطلب دفاعاً وطنياً وليس دفاعاً مندمجاً فذلك كان لدواعي سياسية. وإن المشاكل التي كانت تعاني منها فرنسا مع عسكريها تنبع في جزء منها من كون هؤلاء العسكريين لم يكونوا يُدركون بالقدر الكافي دورهم كمدافعين عن فرنسا بحكم خضوعهم لمنظمة الحلف الأطلسي. وبذلك فإن الجنرال جعل بذلك منظومة الحلف المندمجة مسئولة عن عجز الجمهورية الرابعة عن مراقبة جيشها. وفي مرحلة أولى كانت فرنسا مُقبلة على إعادة تنظيم قيادتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط وعلى سحب أسطولها من منظمة الحلف الأطلسي.

وفي 27 نوفمبر قبل بداية المحادثات الثلاثية نشر السوفيات المذكرة الشهيرة حيث كانوا يُطالبون بتدويل برلين وجعلها مزروعة السلاح تحت

مراقبة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وهذا يقتضي ضمينا الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية من جانب الحلفاء، وهو أمر يرفضونه بكل حزم. وهكذا لأن الأزمة التي اندلعت عمّرت ثلاث سنوات وأدت في شهر أوت من عام 1961 إلى بناء حائط برلين. وعلى الفور أدى ذلك بالقوى الغربية الثلاث المحتلة إلى تشاور مستمر من أجل تنسيق ردودهم على السوفيات.. ووجد الأمريكيون والبريطانيون أنفسهم برضاهم أم رغما عنهم في وضع شبيه تقريبا باللقاءات التي تلت الحرب في نهاية الأربعينيات وفي تنفيذ هذا التنسيق الخاص بسياسة عالمية التي يبدو أنها عالقة في ذهن ديغول. وإن المواقف الحازمة جدًا المضادة للسوفيات والتي أعرب عنها ديغول طوال الأزمة.

طمأنت بالتالي الأمريكيين عن الوفاء للغرب، ولكن في الوقت ذاته فإن مساندة المطلقة للموقف المتصلب الذي أبداه آديناور Adenauer زادت في بعده عن الحلفاء الأنجلو-سكسون، وعلى الخصوص عن البريطانيين الذين كانوا يأملون في مقاربة أكثر ليونة تقوم على مفاوضات<sup>58</sup>. وما كشف فعلا عن هذا التباعد هو أن في شهر نوفمبر هذا بالذات فشلت المفاوضات الفرنسية البريطانية حول السوق الأوروبية المشتركة والجمعية الأوروبية للتبادل الحر حيث اشترطت فرنسا أن تقبل بريطانيا العظمى سياسة زراعية مشتركة وبتعريف جمركية خارجية مشتركة فيما رفضته لندن رفضا قاطعا. إنها أزمة خطيرة بين الحليفين جعلت كوف دي مورفيل يقول "سنصل إلى المرحلة الأكثر حرجا في العلاقات الفرنسية البريطانية منذ 1940"<sup>59</sup>.

وفي هذا السياق المتوتر افتتحت المفاوضات الثلاثية. وشرع ألفاند في شرح مذكرة ديغول من خلال إبراز نقاطها الجوهرية أي أن منظمة الحلف الأطلسي لم تُعدّ تتكيف مع احتياجات فرنسا بعد أن أصبحت مثلها مثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، قوة نووية لها مصالحها على المستوى العالمي، وبالتالي يتعين على القوى الغربية الثلاث أن تلتقي بانتظام لتتخذ معا وعلى قدم المساواة القرارات المتعلقة بالسياسة العالمية مثلما كانت تفعل ذلك بشأن برلين، أخيرا يتعين على منظمة الحلف الأطلسي أن تُراجع تنظيمها في البحر الأبيض المتوسط من أجل الأخذ في الاعتبار دور فرنسا الرئيسي في الدفاع عن إفريقيا الشمالية لحساب الحلف<sup>60</sup>. وما تجنب ألفاند توضيحه هي هوية الخصم الذي تطلب إعادة تنظيم هذه للحلف. وكانت لندن وواشنطن قد رأت أن هذا الخصم هي الشيوعية وربما تمرد على الطريقة الناصرية مثل ذلك الذي أدى إلى التدخل في لبنان في شهر جويلية من عام 1958 في حين أن باريس كانت ترى في ذلك جبهة التحرير الوطني التي أعلنت قبل وقت قصير عن تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة. إنه خلاف أساسي لا يمكن حجبهُ مدة طويلة. وقد ظهر في العلن حينما عادت القضية الجزائرية للمرة الرابعة على التوالي في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر. وقبل سنة استطاعت فرنسا أن 1958 أن تتعامل مع هذه القضية بشيء من النجاح حيث أعربت الجمعية العامة فقط عن الأمل في التوصل إلى حل عادل وسلمي يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي 1958 اختار ديغول مقاطعة الإجراءات الرسمية والعمل في الكواليس للتأثير على أصدقاء فرنسا أملا أن يصل إلى نتيجة شبيهة بنتيجة العام المنصرم. وفي الواقع

كان ديغول يرى في منظمة الأمم المتحدة، شأنها شأن منظمة الحلف الأطلسي، آلة بل "مسمى" «Machin» يقوده الأمريكيون. وحينما تم تقديم لائحة حلّ وسط تدعو إلى التفاوض بين "الطرفين" المتنازعين، استقبلها الأمريكيون بما يبدو أنها لامبالاة. ولكن الفرنسيين كان ردهم عنيفا، فالإشارة إلى الطرفين المتنازعين تضع ضمنيا "الحكومة المؤقتة" التي تمثل الثوار على قدم المساواة مع الحكومة الفرنسية. وفي أثناء المناقشات حول القرار ظلّ الأمريكيون ساكتين ولم يقولوا شيئا عن نواياهم قبل الامتناع عن التصويت. ولما كان الترتيب الأبجدي قد جعل الولايات المتحدة تكاد تُصوّت في الآخر تقريبا فلا يمكن للبلدان الأخرى أن تكون قد تأثرت بتصويتها ولم ينقص القرار سوى صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين الضروريين للمصادقة عليه. وهذا ما اعتبرته جبهة التحرير الوطني انتصارا معنويا، لاسيما حينما تأخى المندوبون الأمريكيون جهارا معهم في حفل الاستقبال الذي نظمه الوفد التونسي على شرفهم<sup>61</sup>.

وشرح الأمريكيون أنهم عارضوا قرارا غير مُعتدل قدمه العرب والآسيويون يدعو إلى استقلال الجزائر وتم رفضه، وأن الحل الوسط المقدم إلى الجمعية العامة لا ينطوي على أي شيء يوحي بالاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكان من المستحيل على الأمريكيين أن يُعارضوه ومن هنا جاء امتناعهم عن التصويت ولكن دون الإعلان عنه تجنبا لأن تُغير وفود أخرى رأيها فتصوّت لصالح القرار. وهذا كان له دور حاسم في رفض القرار. والامتناع عن التصويت لا يعني الموافقة. إضافة إلى ذلك فإن الموقف الأمريكي صار مُعقدا من جراء رفض فرنسا المشاركة في المناقشة والظهور في الجلسة العامة كما أن التصويت ضد القرار سيضر

بالعلاقات بين الولايات المتحدة والبلدان العربية والإفريقية. وكان ينبغي أيضا الأخذ في الاعتبار القواعد الأمريكية في المغرب. أخيرا فإن التصويت السلبي سيُنظر إليه على أنه تصويت ضد حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وهو موقف لا يمكن إطلاقا للولايات المتحدة أن تتبناه<sup>62</sup>.

وكان نائب كاتب الدولة لشؤون أوروبا ليفينستون ميرشانت Livingston Merchant متدمرا أصلا من تدهور العلاقات الفرنسية الأمريكية، وهو أمر لاحظته حين زيارته في باريس في شهر نوفمبر وكان يخشى "انفجارا خطيرا"، المناقشة في منظمة الأمم المتحدة وأنشطة جبهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة ومسألة "مغربة" القواعد الأمريكية في البلاد وتسليح تونس من طرف واشنطن ورفض مساندة فرنسا في إرادتها لإبعاد غينيا التي رفضت الدخول في المجموعة الفرنسية الجديدة والتطرق إلى مسألة إدارة الكاميرون والطوغو وهما البلدان الواقعان تحت الوصاية، كل ذلك أضحى "قائمة طويلة" من نقاط الخلاف بين باريس وواشنطن وذلك دون الخوض في الخلافات المتصلة بمذكرة 17 سبتمبر والآراء المتباعدة حول السوق الأوروبية المشتركة والمسألة النووية. وكان ميرشانت يرى إذن أنه لا بُدَّ أن تقف الولايات المتحدة موقفا أكثر دعما لفرنسا في الأمم المتحدة. ولو استطاعت الولايات المتحدة وقف قبول غينيا في الأمم المتحدة والتقدم في قضية الغواصة النووي الذي وعدت به باريس وعارض الكونغرس تسليمها، فلربما عادت المياه إلى مجاريها. إن الجزائر وغينيا أعطيا لديغول فرصة لينتقد "نقدا لاذعا" الولايات المتحدة وقد رأى الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة في عدم مغادرة المندوبين الأمريكيين حفل استقبال أقامه المغاربة "الفضيحة" عندما وصل إليه ممثلو جبهة التحرير

الوطني. إن التعامل مع الفرنسيين بهذه الطريق ربما يكون أمراً عادياً في ظل الجمهورية الرابعة، ولم يعد الأمر يمكن تحمله في عهد الجمهورية الخامسة. تلك هي كانت وجهة نظر ميرشانت Merchant. وهذا الرأي لم يكن الرأي السائد في وزارة الخارجية الأمريكية. فهناك آخرون كانوا يحكمون على الجمهورية الخامسة الناشئة<sup>63</sup> حكماً أشد صرامة. وقد كتب هرتر Herter إلى دالاس Dulles في شهر ديسمبر ما يلي حول ديغول: "يبدو لي أن صديقنا يتعين عليه أن يتوقف عن تعنته في محاولة مراقبة العالم بأسره، مع شركاء بالطبع، قبل أن حتى أن يُعيد الأمور إلى طبيعتها في فرنسا ذاتها"<sup>64</sup>.

وقد كان لدالاس Dulles الذي جاء إلى باريس في شهر ديسمبر من أجل حضور اجتماع منظمة الحلف الأطلسي (الاجتماع الذي طغت عليه مسألة برلين) محادثات جديدة مع ديغول حيث كان قد أنهى قبل وقت - قليل لحسن الحظ - محادثاته مع آديناور Adenauer الذي كان يعتبره الرجل الذي يمثل مفتاح مشاريعه لبناء أوروبا تقودها فرنسا. وبناء على ذلك فإن ديغول أصبحت له مهمة جديدة مستوحاة من الحرص على ترضية شريكه الأوروبي الجديد: الضغط على الأمريكيين لكي يرفضوا بأشد أنواع الرفض الشروط السوفياتية حول برلين، حتى إن كان ذلك قد يؤدي إلى إشعال حرب. وقد صرح لدالاس Dulles أنه لا توجد أية علاقة بين مذكرته التي أعدها في شهر سبتمبر والمذكرة السوفياتية، ولكن الأزمة التي كانت تُهدد برلين قد أبرزت بكل وضوح غياب التنسيق بين البلدان الغربية الثلاثة، وهي العيوب بالذات التي كانت مذكرته تسعى إلى تداركها. وبعد ذلك جدد شكواواه من نقص مساندة الولايات المتحدة

لفرنسا : موقفها من الجزائر لم يكن "واضحا" كما أنه غير راضٍ من غياب التعاون معها حينما تعلق الأمر بمنع قبول غينيا في منظمة الأمم المتحدة. وقد كشفت هاتان المسألتان كلاهما النقص الموجود في تحالفٍ لم يعد مُكيِّفا لرفع المواجهة التحديات الآتية من خارج أوروبا والتي كانت تُثقلُ كاهل العالم. وكان على منظمة الحلف الأطلسي أن تُغطي على الأقل الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء. وشرح ديغول أن فرنسا كانت قد أنشأت قبل وقت قليل بنية رائعة للعالم الحرّ في شكل مجموعة فرنسية صارت من الآن جزءا لا يتجزأ من دستور الجمهورية الخامسة وسرعان ما صار الجميع لا يهتم سوى برفض غينيا الصغرى الانضمام إليها. وعلى نفس القدر من الأهمية كان الشروع في عملية اقتصادية وسياسية كبرى تتمثل في مخطط قسنطينة الذي يرمي إلى أن يجعل من الجزائر بمواردها الهائل، دولة شريكة للغرب. فلو تخلت فرنسا عنها تكون الجزائر فريسة للشيوعية والفوضى<sup>65</sup>. وقد نُظمت انتخابات حرة هناك بالتزامن مع الانتخابات التي جرت في الوطن الأم. ولم يُعد بالإمكان التلويح بالاستقلال كراية ضد الغرب. فلربما ستنال الجزائر الاستقلال في يوم من الأيام ولكن بالتعاون مع الغرب وليس ضده.

ثم شرح الجنرال ببساطة ولباقة - حسب ما سجله دالاس Dulles- الطريقة التي يتصورها في عمل القيادة الثلاثية للحلف حيث قال أن القوى الثلاثة يتعين عليها تنسيق سياساتها العالمية. ففي الوقت الحاضر يمكن أن تجد فرنسا نفسها مُقحمة في نزاع نووي بسبب الأحداث الواقعة في المحيط الهادي وحيث لم يكن لها فيها ضلع: إنه كان أمرا غير مقبول. فلو كانت للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا سياسة

مشتركة تجاه المغرب وتونس، لبقى هذان البلدان مستقرين ومضمونين في الفلك الغربي بدل الميل إلى الفوضى مثلما كانا بصدد الميول إليها، ويُقصد بذلك في هذه الفرضية أن الفوضى التي تمثلها الثورة الجزائرية يتم التحكم فيها بسرعة. وكان لا بد أن تكون للقوى الثلاثة سياسة مشتركة حول مسألة بنزرت شأنها شأن مسألة تسليح تونس، وتكون هذه السياسة هي السياسة الفرنسية. وعلى نفس الطريقة تكون سياستها المشتركة في أمريكا اللاتينية هي السياسة الأمريكية وكذلك الأمر في الهند حيث تكون سياستها هي سياسة بريطانيا العظمى إلى آخره.

وما كان لديغول أن يقوله لدالاس Dulles قاله بنبرة مُهذبة مثلما كان متوقعا. وكانت نبرة ديبري Debré - لاحظه البريطانيون- مختلفة اختلافا كبيرا. فقد كان يُهاجم الأمريكيين "بشكل عنيف" لاسيما بخصوص امتناعهم عن التصويت في الأمم المتحدة وكان يتحدث عن الطابع "غير المقبول" لـ "تحالف" حيث يمتنع الحليف الأكبر لفرنسا عن مساندة سياستها بل وتُعرقلها. إنه يوجد أمر شبيه بـ "هستيريا خفيفة" في المناهضة لأمريكا لدى الوزير الأول لديغول حسب ما ذكره السفير البريطاني ومعه تمللم يُقلقُ أيضا الولايات المتحدة. وفي 1957 كان عضو في السفارة الأمريكية شارل و. يوست Charles W. Yost قد أذّر أن ديبري "وطنيّ شرس" ومتعود على التركيز على الوتر الحساس المناهض لأمريكا ولأوروبا<sup>66</sup>. لدى الرأي العام. وقد أكمل وهذه الملاحظة ولطفها ما قاله ليفنغستون ميرشانت Livingston Merchant حيث كان يرى فيه "نصييرا متحمسا للجنرال ورجلا لامعا وعصبيا وسريع التأثير". ويُعتبر من جهة أخرى أنه أكثر المعبرين بصدق من أي شخص آخر عن أفكار ديغول وكان مُعارضاً

للاندماج الأوروبي ويريد أن تؤدي منظمة الحلف الأطلسي دورا عالميا وكان يطلب أن تُساند الولايات المتحدة مائة في المائة السياسة الفرنسية في الجزائر. وخلص ميرشانت إلى القول أن "الولايات المتحدة ستشهد أوقاتا صعبة حينما ستتعامل مع وزير أول بهذه الدرجة من الوطنية وذي مزاج متقلب".<sup>67</sup>

وكان ميرشانت Merchant صائبا في ما رأى. فالحظوظ التي كانت في متناول ديغول للحصول على تعاون الأمريكيين قد تلاشت إلى حدٍ كبير من جراء طبع وزيره الأول وسلوكه المثير للغضب. وكان ديبري Debré بنزعته الساخطة المضادة لأمريكا ومقاومته الشرسة لكل حل وسط بشأن الجزائر، كان يتناقض مع الموقف اللبق الذي يتحلى به الجنرال ديغول تجاه الولايات المتحدة ومع الاستعدادات المرنة التي كان له على ما يبدو حول القضية الجزائرية. وبسبب تصرف ديبري، تكون لدى واشنطن حينذاك انطباعٌ مُزعج بنقص التماسك في قمة الدولة الفرنسية تتميز به الجمهورية الخامسة، ومن المفروض أن تكون عودة ديغول قد عجلت باختفاء عدم التماسك هذا. من أمثلة الطبع الثائر وغير المتوقع لدى ديبري: إن الزيارات التي اعتاد أن يؤديها بانتظام ممثل من السفارة الأمريكية لدولة تقع جنوب الصحراء، والتي لم يكاد الفرنسيون أن لا يُعيروا لها أي اهتمام إلى ذلك الحين، سرعان ما ثارت بشأنها عاصفة من الاحتجاجات على ما صار يُسمى "اتصالات سياسية" غير مُرخص بها ومن الأكيد أنها تمت بنوايا سيئة. وفي رأي ماثيو لوران Matthew Loran "إن هذا النوع من الأمور هو ما كان منتظرا من ديبري". وكان المسئولون الأمريكيون القلقين "بسبب الأهمية القصوى التي كان يوليها ديغول

وديبري لمسألة مندوبي جبهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة، يُلاحظون في نفس الوقت أن ديبري وحده كان يُثيرها مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع<sup>68</sup>.

وكان البريطانيون من جهتهم يُلاحظون بقلق في نهاية الصيف أن السياسة الفرنسية الخاصة بالجزائر لم تشهد تطورا منذ وصول ديغول إلى الحكم. إنها مازالت تستند إلى "ثالوث" غي مولي كما كتب جيب Jebb في 23 سبتمبر 1958 أي: وقف إطلاق النار فالانتخابات ثم المفاوضات مع المنتخبين والمكانة الجديدة التي تم إعدادها للجزائر تُدرجها في مجموعة يستبعد الاستقلال. وتبقى عودة السلام تسير جنبا إلى جنب مع الاستثمار الاقتصادي ويكون الهدف المشترك هو جعل المسلمين ينضمون إلى فرنسا. في الخلاصة يتعلق الأمر بسياسة الجزر والعصا. وكان جيب Jebb لا يرى ما يدعو إلى التفاؤل<sup>69</sup>. وفي بداية عام 1959 كانت الخارجية البريطانية ترى أن الأمور لا تسير نحو الأفضل، فسياسة الجنرال مازالت تبدو قائمة على انتصار عسكري كامل، حيث يكون حينذاك باستطاعة باريس أن تفرض شروطها. إن التعاون مع فرنسا على المستوى العالمي كان إذن يعني أيضا القبول بسياسة جزائرية تؤدي "إلى كارثة كبرى تضرب فرنسا والغرب في شمال إفريقيا". وكان أ. مايكل بوليزر A. Michael Palliser من السفارة البريطانية في باريس، يوصي بممارسة أشد الضغوط على باريس بخصوص السياسة الجزائرية حتى وإن أدى ذلك إلى تعاون فرنسي بريطاني أوثق وإلى إشراك بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة، لأن المشكلة الجزائرية كان "سرطانا" يُكدّرُ صفو المنظومة الفرنسية ويُهدد تماسك التحالف الأطلسي. وكانت الخارجية البريطانية متفقة مع تحليله

"... في الواقع لا نتفق مع سياسة فرنسا في إفريقيا الشمالية والدعم الذي نقدمه لها هو دعم من حليف وفي". ولكن لا أحد كان مستعداً للضغط على الفرنسيين. في الجزائر في الوقت الراهن لم يكن في الأفق بكل بساطة حلاً مقبولاً ولندن من جهتها ليس لها أي حلٍ تعرضه. ولما كانت الخارجية البريطانية لا تعرف ماذا تفعل فإنها لم تكن تفعل شيئاً.<sup>70</sup>

ولكن الفرنسيين سرعان ما أظهروا أنه لا يمكن الاكتفاء بعدم فعل أي شيء. وفي عام 1959 بدأت المحادثات الثلاثية تتطرق إلى مسائل جديدة. وفي 5 فيفري كان الموضوع هو الشرق الأقصى ومن 16 إلى 21 أبريل سيأتي دور إفريقيا. ولكن قبل ذلك، أي في شهر مارس سحبت فرنسا أسطولها في البحر الأبيض المتوسط من القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي. وشرح كوف دي مورفيل Couve de Murville أن مهمة الأسطول الفرنسي كانت تتمثل في الدفاع عن ضفاف فرنسا في شمال أفريقيا وضمان العبور بين إفريقيا الشمالية وفرنسا الوطن الأم. وقال "ليس من المقبول أن تكون هذه المهمة من مسئولية بريطانيا في جزء منها وأمريكا في جزئها الآخر، في حين أن عدة مشاكل سياسية معنية وأن سياسة حلفائنا تجاه الجزائر مثلاً لا تتطابق إطلاقاً مع سياستنا". إن الشروط الفرنسية يمكن اختصارها أساساً في ثلاثة حسب كوف دي مورفيل وهي: التعاون الثلاثي بالنسبة للإستراتيجية العلمية والمباحثات الثلاثية حول استعمال الأسلحة النووية وإعادة شكل تنظيم نشر البواخر في غرب البحر الأبيض المتوسط. وهذا الطلب الأخير كان يُريد القول بصورة مقنعة أن التحالف عليه أن يدعم فرنسا في الجزائر.<sup>71</sup> وبالنسبة لكوف دي مورفيل فإنه لا مجال لفصل هذه الشروط عن بعضها فكلها على قدر واحد من الأهمية.

وفي واشنطن استقبل هرتر Herter ألفاند Alphand ليقول له أن الرئيس كان مُغتاضاً من سحب الأسطول الفرنسي بالنظر على الخصوص إلى أزمة برلين وأن وحدة الحلفاء كانت تبدو له أكثر من ضرورية لأسباب سيكولوجية. وفي رده بدأ ألفاند بعبارات تأسف حيث قال "لا نستطيع مع الأسف أن نُبدي تطابقاً تاماً في وجهات النظر فيما بيننا حول السياسة التي يتعين انتهاجها في الجزائر" ثم اشتكى مرة أخرى من امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في الأمم المتحدة ومن الطبيعة "غير المقبولة" للعلاقات الدبلوماسية بين الدبلوماسيين الأمريكيين وممثلي جبهة التحرير الوطني في نيويورك ملمحاً بذلك إلى أن القرار الخاص بسحب الأسطول كانت له علاقة بغضب ديغول حول هاتين المسألتين. وتبعت ذلك جملة من التعليقات التي تطبعها الحيرة: الجنرال كان غير راضٍ عن عملية التصويت في الأمم المتحدة وكان مزعجاً بشأن نتيجة الانتخابات، وكان ينبغي أن يُظهر لمناصري الاندماج أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، زد على ذلك أن قرار سحب الأسطول من القيادة المندمجة لم تكن له في جميع الحالات سوى أهمية رمزية بما أن فرنسا كانت قد استمرت في التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي<sup>72</sup>. ولكن كل هذه التعليقات كانت تتلخص في النهاية في تعليق واحد هو: سحب الأسطول كانت له بالأحرى علاقة بالجزائر أكثر من علاقته بـ "استقلال" فرنسا. وهذا ما دأب السفير على قوله مراراً إلى المسؤولين الأمريكيين.

وكانت الخارجية الأمريكية تتفهم "التعلق" الذي يُبديه ديغول بالجزائر وعاصفة غضبه بعد الامتناع الأمريكي عن التصويت في الأمم المتحدة ولكنها كانت ترى أنه لا يوجد ما يمكن فعله، ولا يوجد ما يمنع ترك

ممثلي جبهة التحرير الوطني يأتون إلى الولايات المتحدة. "وكتبت الخارجية الأمريكية أنه من الواضح أننا لن نقبل بأية ملاحظة من فرنسا بشأن تطبيق القوانين الأمريكية"<sup>73</sup>. وصرح ديغول في هوغتون Houghton أنه بناء على ذلك فإن فرنسا يتعين عليها بمصالحها في إفريقيا الشمالية لكون هذه المصالح لم تعد من مسئولية منظمة الحلف الأطلسي. وأضاف ديبري Debré أن الجزائر كانت "أمرا أساسيا" مع أسطولها، ففرنسا كانت تسهر على المصالح الغربية الحيوية ولكنها لا يمكنها أن تتقاسم هذا الأسطول مع منظمة الحلف الأطلسي ما لم تتقاسم هذه المنظمة معها المشكلة الجزائرية. فإما أن تكون فرنسا مدعومة وإما أن تبقى من جانبا. وكرر ديغول ذلك مرة أخرى حيث قال أن مسألة الأسطول لها أهمية حيوية بالنسبة للسياسة الفرنسية في الجزائر. وبما أنه لا توجد سياسة مشتركة في منظمة الحلف الأطلسي بخصوص إفريقيا الشمالية الفرنسية وبما أن منظمة الحلف الأطلسي ترفض تغطية هذه السياسة، فقد صرح "أن لنا مشكلة نندارسها مع واشنطن". ولا شك أن الجنرال كان يتهم واشنطن بأنها على سوء نية بما أن شروط معاهدة الحلف الموقعة في عام 1949 تنص على أن الجزائر تُعطى منظمة الحلف الأطلسي. وكان أيزنهاور Eisenhower منزعجا لدرجة أنه كان لديه شعور بأن الأزمة كان بالإمكان تجنبها لو أن الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط تمت معاملته على قدم المساواة مع الأسطول البريطاني والأمريكي في حدود التحالف.

في 19 مارس كتب الرئيس الأمريكي شخصيا إلى ديغول مُكتفيا بالإشارة إلى "النتائج المؤسفة على الصعيد السيكولوجي والسياسي" للقرار الفرنسي

الذي قد يدعو إعطاء انطباعٍ بوجود انقسام ضمن الحلف الأطلسي. ولكن آيزنهاور أقرّ بوجود وجود مساواة في المعاملة بالنسبة للأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط. وفي 22 مارس أخبرت الولايات المتحدة فرنسا بأنها مستعدة للتطرق إلى موضوع إفريقيا خلال المحادثات الثلاثية في واشنطن<sup>74</sup>. ولكن حسبما ورد في تقرير من السفارة البريطانية، كان ديبري يُراقب مراقبة صارمة السياسة الجزائرية لفرنسا ولم يكن إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني أمراً مطروحاً ولا إعادة النظر في سيادة فرنسا في الجزائر من أيّ كان.

وقد أرسلت الخارجية الفرنسية تعليمات جديدة للمفاوضين ضمن المحادثات الثلاثية في واشنطن. لقد كانت فرنسا تريد منطقة دفاع بين أوروبا وإفريقيا تتمركز على البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا الشمالية. ولم تكن منظمة الحلف الأطلسي في مستوى المشكلة التي كان على الثلاثة الكبار تناولها. فقد كان ينبغي أن تُطبق على إفريقيا الشمالية نفس المبادئ المطبقة في المناطق الأخرى، أي أن كلّ واحد من الثلاثة يكون مسئولاً عن الأمن في منطقة من المناطق باسم الاثنين الآخرين حيث تكون له معهما مشاورات منتظمة. "غير أن الحكومة تُصرُّ خصوصاً على أن يتم تطبيق [المبادئ] على منطقة من العالم حيث تكون مسؤوليات فرنسا هي السائدة. فالدور القيادي لفرنسا في غرب البحر الأبيض المتوسط وفي البلدان المغاربية وفي إفريقيا السوداء الغربية، يجب أن يعترف به الحلفاء. كما أن القيادات العسكرية التي يتعين تنظيمها في هذه المناطق يجب أن تُسند للسلطات الفرنسية"<sup>75</sup>. ولما تطرقت المحادثات في النهاية إلى هذه المسائل، ظل الأمين العام للخارجية الفرنسية لوي جوكس Louis

Joxe متمسكا بهذه المواقف. فإن الجزائر كانت تمثل إحدى "الأوراق الراححة" في الوجود الفرنسي بإفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء ولم يكن هناك أي مجال للتفاوض هناك لأن السيدة الفرنسية قائمة فيها. لقد اعترفت فرنسا باستقلال تونس والمغرب ولكنها ظلت المسئول الوحيد عن أمنهما وأبقت قواعدها في هذين البلدين وخاصة في بتزرت. أما عن الصحراء فهي "ابتكار فرنسي". ومن وجهة النظر العسكرية كان ينبغي للغرب أن يهتم بإفريقيا بشكل مُوحد من خلال بنية دفاعية تمتد من البحر الأبيض المتوسط إل الكونغو وتتولى مسئوليتها فرنسا في المقام الأول. وهذا يعني إعادة تنظيم منظمة الحلف الأطلسي ووضع أشكال جديدة من التعاون العسكري بين الثلاثة الكبار وحلفاء فرنسا في الحلف الأطلسي.<sup>76</sup>

ولكن شركاء فرنسا لم يكونوا على استعداد لأن يقوموا بهذا. فبدلاً من أن يجدوا أنفسهم مُقحمين في مشاكل باريس الخاصة بشمال إفريقيا، اقترح الأمريكيون على البريطانيين بذل جهد متوافق لـ"الالتفاف على المطالب الفرنسية التي تريد التوصل - على المستوى العسكري- إلى المصادقة على أفكارهم وسياساتهم ومخططاتهم الخاصة بإفريقيا"<sup>77</sup>. وكتب ميرشانت Merchant إلى دالاس Dulles أن المحادثات الثلاثية "مُفيدة" ولكنها لا يمكن أن يُضفى عليها الطابع الرسمي كما يتمناه الفرنسيون. من ناحية أخرى كان يمكن لواشنطن أن تُساند باريس في جهودها لمنع غينيا من أن تصبح شيوعية وأن تعمل في الوقت الحاضر على أن لا يتم استقبال مندوبي جبهة التحرير الوطني لدى وزارة الخارجية الأمريكية ولكن لا يمكننا أن نطردهم ولا أن نرفض لهم التأشيرة. وتُفضل الولايات المتحدة أن يكون

الفرنسيون هم الذين يتولون تقديم مساعدة عسكرية للمغاربة والتونسيين، ولكن إذا تعذر ذلك فسيقدمونه بأنفسهم. وسيستمرون في تزويد باريس بالأورانيوم ولكنهم كانوا في حاجة إلى رخصة حول الحق في تخزين أسلحة نووية على التراب الفرنسي. وكانت هذه النقطة الأخيرة هي النقطة الأهم بالنسبة لواشنطن لأن أسراب الطائرات التسعة الموجودة في فرنسا لحساب منظمة الحلف الأطلسي لا تكون ذات منفعة كبيرة ما لم تتوفر لها أيضا الأسلحة النووية<sup>78</sup>.

حاول ديغول أن يدفع بشركائه إلى أبعد من ذلك. فقد رفض رفضا قاطعا تخزين أسلحة نووية على الأرض الفرنسية ما لم يكن لفرنسا حق الفيتو بشأن استعمالها. نقل هرتر Herter إلى ديبري حيرته حيث قال : من دون تخزين للأسلحة في فرنسا ستنتقل أسراب الطائرات الموجودة فيها إلى مكان آخر. وشرح ديبري ردّ ديغول المتمثل في أنه يتعين وضع ذلك في سياق حلول المشكلات الثلاث المطروحة على التحالف أي: مشكلة المحادثات الثلاثية منذ مذكرة سبتمبر ومشكلة غياب الدعم لفرنسا في مصالحتها في البحر الأبيض المتوسط في الجزائر وإفريقيا ومشكلة التعاون النووي. وتكلم ديبيير مُطولا عن المشكلة الثانية بالقول أن مستقبل فرنسا يقع في البحر الأبيض المتوسط بقدر ما يقع في أفريقيا الشمالية وأوروبا. وهنا وهناك كان عليها تحديد مسئوليتها بالاتصال مع الولايات المتحدة. وأضاف ديبري أن أحداث شهر ماي 1958 ناتجة في جزءٍ منها عن نقص التفاهم بين الحلفاء بشأن السياسة الفرنسية حول الجزائر وعن "عدم وجود سياسة غربية حول الجزائر". وربما لم يسبق لفرنسا أن شرحت بالقدر الكافي الأهمية التي توليها للبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا

الشمالية ، وإن كان الأمر كذلك فإنه يسعى الآن للعمل في هذا الاتجاه. إن الدعم الذي تقدمه فرنسا للتحالف مرهون من الدعم الذي سيقدمه التحالف في البحر الأبيض المتوسط وفي الجزائر وإفريقيا لأن " الجزائر [كانت] أيضا أمرا أساسيا بالنسبة لفرنسا أكثر من أي شيء آخر في أوروبا"<sup>79</sup>.

قدم هرتر Herter لأيزنهاور عرضا عن محادثاته "'غير السارة" مع ديبري. وكان يعتقد أنه ربما من الممكن إرضاء الفرنسيين بشأن المحادثات الثلاثية ولكن ذلك غير ممكن في مسألة المساعدة النووية، ثم إن ديبري كان يريد أيضا أن تقبل واشنطن بسياستها الجزائرية من خلال القول أن الجزائر بالنسبة لفرنسا على نفس أهمية حلّ ملائم لأزمة برلين. وتأسف أيزنهاور على كونه يرى نفسه مُقيد اليدين فيما يتعلق بالتعاون النووي ولكنه أيضا أسف على كون الفرنسيين ظلوا متعنتين في اعتبار الجزائر جزءا من فرنسا وكان يتساءل ما إذا كان التحالف قادرا على الصمود أمام هذه المشكلات. وبطبيعة الحال فإن ديغول لا يُساعد على تسوية الأمور بحكم "عقدته التي يرى من خلالها أنه المهدي المنتظر" حيث يرى في نفسه أنه خليط من جان دارك ونابليون (مثلما سبق أن أشار إلى ذلك روزفالت Roosevelt). وبالنسبة لهتر كان من "المستحيل" أن يأخذ التحالف على حسابه التزامات فرنسا في الجزائر. ثم إن أيزنهاور الذي يتفهم الأسباب التي جعلت فرنسا تعتبر الجزائر جزءا منها، جعل ذلك مشابها لما كان عليه الوضع في هاواي Hawai وفي ألاسكا Alaska اللذين صارا عُضوين في الاتحاد وقد يسعيان للحصول على استقلالهما. ولكن ذلك لم يكن يعني أنه على الولايات المتحدة أن تدعم فرنسا في الجزائر<sup>80</sup>.

وما دام ديغول يُظهر تضامنه مع الولايات المتحدة حول موضوعاته الأساسية بالنسبة للغرب وعلى الخصوص في مسألة برلين، فإن واشنطن تأبى أن تضغط عليها بشأن الجزائر. وإن موقف باريس المتصلب جدا في مسألة برلين لم يكن موقفا خالٍ من حسابات، ولكنه كان هاما؛ غير أنه كان ينبغي بشكل أو بآخر جعل الفرنسيين يفهمون أن عرقلة عمل منظمة الحلف الأطلسي لا يخدم أهدافهم بالذات ولا العلاقات الفرنسية الأمريكية. ومن غريب المفارقات زيادة على ذلك أن ديغول كان مستعدا لأن يُقاتل من أجل برلين في الذي تم سحب الوحدات الفرنسية من ألمانيا للخدمة في الجزائر. ولكن ديغول كان فعلا صارما بشأن العلاقات بين الشرق والغرب، وكان يُقرُّ بهيمنة الولايات المتحدة في الشرق الأقصى، وتسلم الولايات المتحدة من جانبها من حيث المبدأ بأن فرنسا كانت لها مصالح هامة في إفريقيا الشمالية. ولكن هل كانت تفعل ذلك حقًا؟ وقد كتب ليفينغستون ميرشانت Livingston Merchant "أن ديغول كان يعلم أننا لو كنا نريد ذلك لاستجبنا لطلباته بشكل أفضل مما فعلناه حتى اليوم". ولو كانت واشنطن تمنحه "فعلا مكانة الشريك" في السياسة العالمية والإستراتيجية العسكرية، ربما وُجدت حلول بصورة أسهل لمشاكل أخرى. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لم يكن في استطاعتهما منحه التسوية الثلاثية التي يُريدها، ولم يكن التشريع الأمريكي الحالي يسمح بتمده بالعون العسكري المطلوب. وكان من المشكوك فيه أن يستطيع الرئيس - حتى ولو رُمى بكل قواه من أجل تعديله، وهذا ما لا يفعله في جميع الحالات. فالولايات المتحدة لن تُقدم على تعريض أمنها للخطر من خلال القبول بمراقبة ثلاثية لإستراتيجيتها النووية. أما عن

اعتراف الأنجلو- سكسون بالدور الرائد الذي تقوم به فرنسا في أفريقيا، فقد كان ميرشانت يقول الأمور بكل وضوح: "لا نستطيع أن نمنحه ذلك وفي نفس الوقت أن نحفظ مصالحنا في إفريقيا الشمالية"<sup>81</sup>.

في 30 مارس أطلع ميرشانت Merchant ألفاند Alphanand على أن الاتصالات مع الثوار ستتوقف في الوقت الحاضر ولكن ذلك لا يستبعد "اللقاءات التي تحدث عن طريق الصدفة"، فأعرب ألفاند عن ارتياحه<sup>82</sup>. ولكن في الحقيقة كانت مبادرة واشنطن غير كافية. وأرسل ديبري إلى هتر رسالة غاضبة حيث يشتكي فيها مرة أخرى من كون "التحالف لا يمتد ليشمل إفريقيا الشمالية"، وهذا ما أثار غضبه، لقد كان ذلك تقريراً عن النوايا الملائمة التي أعرب عنها جونز Jones تجاه بورقيية وعن الأسرار التي باح لها بخصوص الخلافات بين فرنسا والولايات المتحدة<sup>83</sup>. وكان ديبري قد كتب أن الأسلحة والمساعدة المالية الأمريكية في تونس كانت بصدد تعويض الأسلحة والمساعدات الفرنسية وأن أعضاء من السفارة يُقيمون فيها علناً علاقات مع الممثلين لجهة التحرير الوطني. وإن جونز Jones الذي كان يعرض على الملاً أحكامه المسبقة المناهضة للاستعمار إلى جانب الإعلان عن رغبته في إيجاد وفاق فرنسي تونسي، كان يزعم أنه يريد أن يُفهم فرنسا أن مساعدة تونس لجهة التحرير الوطني كانت "لا يمكن تجنبها"! وقد أظهر فعلاً أن الأمريكيين إلى جانب ادعائهم أنهم لا يُريدون استخلاف الفرنسيين في تونس، يعملون في الحقيقة على تحقيق ذلك. أما عن الجزائر فقد كان من البديهي أن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن جهة التحرير الوطني يتعين أن تكون لها مكانتها في جميع الحلول، وهذا ما كان يعني الاستقلال. وإن الانشغال الرئيسي لدى الأمريكيين يتمثل في

تشجيع اعتدال جبهة التحرير الوطني ومناهضتها للشيوعية وليس رؤية القضية الجزائرية تُسوّى وفقا للشروط التي تُريدها فرنسا. وأردف دييبر يقول إن الولايات المتحدة يجب أن تفهم أنها "بتصرفها هذا فإنها تُقدم دعما معنويا للثورة" وأن "موقفها ربما يؤدي أكيدا إلى تمديد مدة الحرب في الجزائر"<sup>84</sup>. ثم أندر الأمريكيين بالإشارة إلى أن الروابط التي يُقيمونها مع الثوار الجزائريين تُبعدهم عن الفرنسيين. وكان عليهم أن لا "ينخدعوا بالنزعات الوطنية الناشئة" إلى حدّ التخلي عن حُلفائهم وفتح الطريق أمام الشيوعية. وإن كان مهما بالنسبة للشعب الجزائري هي الحرية من جهة والإنذار للماركسية من جهة أخرى. وخلص إلى القول أن في مثل هذه الحالة لا يمكن للمرء أن يتصوّر أن فرنسا لم تحظ بالدعم.

ورغم أزمة برلين فإن فرنسا في جعل الجزائر انشغالها الأساسي تجاه الولايات المتحدة ومنظمة الحلف الأطلسي. وكانت الخارجية الأمريكية تستغرب من أن قضية في مثل بساطة أنشطة ممثلي جبهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة تُصبح مشكلة مركزية في العلاقات الفرنسية الأمريكية. وكان يبدو أن الفرنسيين يعتقدون فعلا أن الثورة تحتضر ولم تكن لتبقى لو لا بعض مظاهر الدعم التي لا قيمة لها والواردة من الخارج<sup>85</sup>. وصارت الخارجية الأمريكية منقسمة بشأن الموقف الذي يتعين اتخاذه: فمديرية الشؤون الأوروبية كانت تريد إرضاء الفرنسيين فيما كانت مديرية الشؤون الإفريقية ترفض ذلك. وهكذا طلب ثلاثة مسئولين عن الشبيبة الجزائرية المجرى إلى الولايات المتحدة، وهو ما كان من شأنه أن "يُبقي على العلاقات بين الغرب وحركات الشباب في إفريقيا الشمالية". وكان السؤال المطروح هو معرفة ما إذا يمكن استقبالهم. ولم يكن هؤلاء

المسؤولين من الشيوعيين وقد يتخلى زملاؤهم المغاربة والتونسيين عن المجيء إلى الولايات المتحدة في حالة ما إذا لم يتم الترخيص لزملائهم الجزائريين بذلك. ولكن هذا تطلب انضمام السيناتور فولبرايت Fulbright والسيناتور كيندي Kennedy والسيناتور هامفري Humphrey لدعم قضيتهم لكي تمنح واشنطن تأشيرات للجزائريين الشباب<sup>86</sup>. أما عن الاحتجاجات الفرنسية فقد كانت متزايدة الصخب. ففي شهر ماي 1959 لفت ديبري، وهو شديد الغضب بسبب عدم التوصل إلى نتائج في المحادثات الثلاثية، انتباه دالاس حول هذه الزيارات التي يقوم بها جزائريون إلى الولايات المتحدة. وكانت للوزيرين "محادثات شاقة جدًا ومُقلقة". وحسب ما قاله دالاس فإن ديبري كان يريد فعلا الربط بين المسألتين أي مسألة الزيارات ومسألة تخزين الأسلحة النووية. واعتبر الأمريكيون أن في الأمر "تهديد كامن بالابتزاز" ونقلوا انشغالهم إلى لندن. وبالنسبة للخارجية الأمريكية فإن ديبري كان قد فقد كلَّ حِسِّ في تقدير الأمور. وكانت عبارات رسالته إلى هوغتون Houghton "تعسة"، وقد كانت "تستبدُّ به فكرة أنشطة جهة التحرير الوطني في نيويورك" لدرجة أن كلما نشرت جريد نيويورك تايمز رسالة من الشندرلي كانت الخارجية الفرنسية تطلب من السفارة أن تحتج على ذلك. ويبدو أن ديبري لم يستوعب الإجابات التي كانت تُعطى له شفويا. وأصبحت واشنطن<sup>87</sup> ترى أنه من الضروري أن تُوجه له رسالة كاملة تشرح بإسهاب السياسة الأمريكية. وفي باريس كانت للسفارة أيضا معلومات عما كان يُسربه ديبري إلى معاونيه، تقول مثلا أن الولايات المتحدة بمنحها تأشيرة ليزيد ولمسئولي الشبيبة الجزائرية، ربما قد تمكنت من توفير النجاة لجهة التحرير

الوطني، وأن الأمريكيين ذهبوا إلى "حد رفع علم الجبهة يُرفرف على "كارنجي هول" Carnegie Hall". أو أن هناك ثلاثة أخطار تُهدد أوروبا وهي: الكريملن والعرب و"أصدقائنا الأمريكيون". وهذا لم يمنعه بطبيعة الحال من أن يستقبل بسرور المستثمرين الأمريكيين الذين لم يحظوا منذ الحرب بتشجيع أقوى من أي من حكومات الفرنسية بقدر التشجيع الذي حظيت به من حكومته<sup>88</sup>.

في 25 ماي كتب ديغول لأيزنهاور ليشرح له بعض التدابير التي اتخذتها فرنسا في مجال الدفاع وليؤكد له في نفس الوقت التزامه بمنظمة الحلف الأطلسي. وكان هدفه بطبيعة الحال هي تسوية مسألة الأسطول في البحر الأبيض المتوسط ومسألة تخزين أسلحة نووية في فرنسا. وكتب قائلاً أن المشكلة تتمثل في أن الحلف الأطلسي لم تكن له سياسة خارج أوروبا في حين أن التهديدات لأمن العالم كانت تأتي بالذات من المشرق أو من إفريقيا. ولذلك فإن فرنسا كانت تريد إقامة قيادة مستقلة تخص البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا السوداء. وحول التسليح النووي كان خطابه واضحاً: "أمريكا تريد الاحتفاظ بأسرارها تجاه فرنسا [...] وفرنسا تحتفظ لنفسها بالحق في أن تُقرر استعمال أو عدم استعمال الأسلحة النووية التي تتوفر عليها". وفعلاً فإن الحلف يُعرضها لخطر تدمير شامل وفوري ولم تكن تستطيع ""بطبيعة الحال أن توكل حياتها وموتها لدولة أخرى حتى ولو كانت أقرب صديقة لها". وما لم يتم قبول فرنسا في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية، فإنها ستعترض على أن يتم تخزينها على أراضيها، اللهم إذا ما تم تمكينها من أن تمارس رقابة مباشرة

حول استعمالها. وختم الجنرال رسالته بدعوة آيزنهاور إلى باريس لتبادل وجهات نظر أخرى<sup>89</sup>.

ولكن حتى وإن دخلت التهديدات الفرنسية مرحلة التنفيذ فإنها لن يكون لها وزنا مؤثرا. فالأمريكيون لم يغيروا من سياستهم في إفريقيا الشمالية وعلى الرغم من احتجاجات أخرى فإن ممثلي جبهة التحرير الوطني ظلوا يتوجهون إلى الولايات المتحدة بجوازات سفر مقدمة لهم من البلدان العربية. وكانت فرنسا تُعلن أنها لا تفهم، ولكن موقف الأمريكيين كان يستند إلى أن جواز السفر المحرر حسب الأصول من أي بلد كان لا يمكن رفضه. وكان الفرنسيون يُعربون عن مرارتهم: في الوقت الذي يُحاولون كل ما في وسعهم لإرضاء واشنطن التي كانت تُريد منع عرض الفيلم "هيروشيما حبيتي" Hiroshima mon amour في اليابان كانت واشنطن ترفض أن تفعل أي شيء بشأن جبهة التحرير الوطني في نيويورك...<sup>90</sup>. ومن موضوعات المؤاخذة الأخرى نجد مبيعات الأسلحة. ففي 30 جوان أخبرت الولايات المتحدة باريس أن المغرب مُقبل على أن يطلب بيع أسلحة له وأنها ستقبل ذلك. وفي 14 جويلية احتج الفرنسيون على مشروع آخر لبيع أسلحة، والمستفيد منه هي تونس التي كانت واشنطن تريد تزويدها بثمانية آلاف (8.000) بندقية في حين أنها لم تكن تحتاج - حسب باريس - سوى إلى 3.000. وكان ردُّ واشنطن هكذا: الفرنسيون أنفسهم سبق لهم أن قبلوا أن تونس، من حيث المبدأ، في حاجة إلى جيش قوامه 20.000 رجل. أليس كذلك؟ وهذا ما كان يعتقده الأمريكيون أيضا. إنه أمر معقول، ومهما يكن، فإن القرار ذا طابع سياسي: فالولايات المتحدة لا تُريد أن تُعاكس بورقيبة<sup>91</sup>.

وكانت الولايات المتحدة منقسمة بين حاجتها إلى فرنسا في أوروبا وبين انتقاد سياستها الإفريقية، فمن جهة كان ميرشانت Merchant (من مديرية الشؤون الأوروبية) يشرح لهرتير Herter في جويلية 1959 أن البحث عن تهدئة الإفريقيين والأسويين بشأن الجزائر، لن يُجدي نفعاً إن لم يكن الإضرار بالعلاقات الفرنسية الأمريكية التي هي على قدر كبير من الأهمية. إضافة إلى ذلك بات من الواضح الآن أن ديغول وحده كان قادراً على أن يتوصل إلى السلم في الجزائر، وكان على الأمريكيين أن لا يفعلوا شيئاً يجعل جهوده تتعثر في هذا الاتجاه. وفعلاً فإن القضية الجزائرية لم تكن قضية من اختصاص السياسة الحكومية وإنما قضية حياة أو موت. وحتى ديغول لم يكن له أن يبقى في الحكم لو لا موقفه المتشدد بشأن الجزائر. وكان لا بد من مساندة فرنسا في الأمم المتحدة على الأقل. وفي المقابل فإن جوزيف ساترثوايت Joseph Satterwate (كاتب الدولة للشؤون الإفريقية) كان يقول: "لا نستطيع أن نُكَبِّلَ أيدينا بأنفسنا للدفاع عن الفرنسيين". وقد فصل في الأمر مؤقتاً آيزنهاور بالقول: "لا نستطيع أن نساند الاستعمار[...]" ولا نُقَوِّي الغرب من خلال ترك الفرنسيين والألمان يدوسوننا<sup>92</sup>."

وفي أوت 1959 أعلم السفير الأمريكي وزارة الشؤون الخارجية أنه يأسف لما جاء في الخطابين حيث طلب ديبري مرة أخرى أن تدعم أمريكا تماماً السياسة الجزائرية لحكومته، وقدم فرنسا على أنها "مسحوقة بين قوتين عظميين"، في إشارة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لكن دون ذكرهما بالاسم. وفي واشنطن شرح الممثلون الفرنسيون أن بيع أسلحة للمغرب كانت بالنسبة لديبري "القطرة التي أفاضت الكأس". ولكن باريس

كانت أيضا منشغلة - مثلما رأيناها الآن - ببيع بنادق لتونس، وقد تلقت سفارة فرنسا في واشنطن تعليمات بأن "تحذر حكومة الولايات المتحدة بصورة رسمية وعلنية من العواقب السياسية والنفسية التي سيُثيرها الإعلان عن هذه الصفقات لدى الرأي العام الذي سوف لا يفهم كيف أن انشغالات حكومته لم تؤخذ بعين الاعتبار وأن مقترحاته لم تُقبل"<sup>93</sup>. وفي منظمة الأمم المتحدة كان الوضع يتسم بـ "التهديد". فما جرى في العام المنصرم - حسب كابولودج Cabot Lodge - قد يتكرر ولكن هذه المرة قد يتضمن القرار الإشارة إلى استقلال الجزائر. وفي باريس وفي نهاية شهر أوت صرح جيرار أمريش Gérard Amanrich لسيسيل ليون Cecil Lyon، العضو في السفارة، بأن ديبري يولي لهذه المسألة عناية خاصة وأن ديغول ينظر إلى الأمور بنفس النظرة وكلاهما كان يرى أن الجميع في كلِّ مكان يعتبرون على سياستهما الجزائرية سواء كان ذلك في الصحافة الأمريكية أو في الصحافة الفرنسية وكانا يشعران أنهما لم يقع فهمهما. ولاحظ ليون Lyon أن ذلك ربما كان ناتجا من أن هذه السياسة لم تكن واضحة المعالم "فلو توصلوا إلى التعريف في الوقت المناسب بحق الجزائر في تقرير المصير لأدى هذا خدمة كبيرة". ولاحظ أيضا أن أمريكا كانت لها صعوبات مع فرنسا حينما استعادت هذه الأخيرة قويتها من جديد، ولكن من الناحية الدبلوماسية "أريد أن أرى فرنسا قوية ومشاكل خير من أن أرى فرنسا التي كانت من قبل"<sup>94</sup>. وقال أمريش أنه مستغرب، فكل الحلفاء لم يكونوا يُفكرون هكذا قبل أن يُلمَّح فجأة إلى أن هذا قد يحدث فعلا إذا كان لباريس مخطط خاص بالجزائر في النهاية، ولكن ديغول كان يريد في الأول أن يتكلم بنفسه حوله مع آيزنهاور<sup>94</sup>.

في الواقع كان الجنرال نورستاد Norstad قد أطلع آيزنهاور قبل أيام أن ديغول ينوي الإدلاء بتصريح يُعلن فيه عن تغيير جوهرى في سياسته الجزائرية حيث قرر التوجه إلى الشعب الفرنسى لإقناعه بتفضيل سياسة ليبرالية بدل "سلام يتم الحصول عليه عن طريق القوة". وإن نورصاد على ما يبدو كان قد تم إخطاره بالإعلان عن تقرير المصير في الجزائر الذي كان ديغول سيُبدى به في تاريخ 16 سبتمبر. ومع ليون Lyon نصح آيزنهاور بالتركيز حينما يتكلم إلى ديغول، على أن الولايات المتحدة تدعم مسارا يستند إلى القانون والمفاوضات وليس إلى القوة لتسوية القضية الجزائرية. ورأى الرئيس من جهته أنه يتعين أن يفهم الفرنسيون "عمق" الشعور المناهض للاستعمار لدى الأمريكيين<sup>95</sup>. وللمرء أن يتساءل عما إذا كان ديغول بإعلانه عن تقرير المصير، كان فعلا يُفكر في الولايات المتحدة وفي منظمة الأمم المتحدة. وما هو أكيد هو أن التصريحات الكبرى من هذا النوع تمت في سنوات 1958 و 1959 و 1960. وكان ذلك التصريح بعرض "سلم الشجعان" في 1959 والتصريح المتعلق بتقرير المصير، وفي العام الموالي قرار التفاوض فقط مع جبهة التحرير الوطني. ولكن، وراء كل منعطف من هذه المنعطفات نجد غيظ وضغوط واشنطن إلى جانب تسرع ظاهر في الشعور بأشد المخاوف لدى باريس أي أن ترك فرنسا تدبر أمورها وحدها في الجزائر والتدخل للحفاظ على المغرب وتونس من جانب الغرب من خلال أخذ مكان الفرنسيين في هذين البلدين كما كان الحال في الهند الصينية. وفي هذه الظروف، وقد فهم ديغول الأوضاع، لا يمكن لفرنسا أن تأمل في البقاء في الجزائر، فهي بكل بساطة لا تتوفر على القوة لذلك.

وفي منتصف شهر أوت كان مجلس الأمن القومي NSC قد ناقش مطولا السياسة الأمريكية الخاصة بالجزائر قبل خمسة عشر يوما من سفر الرئيس إلى باريس بدعوة من ديغول. وحول القضية الجزائرية كان مجلس الأمن القومي منقسما. فموقف قائد الأركان كان يستند إلى أنه النجاة بالحلف الأطلسي كان يدعو إلى اتخاذ موقف واضح هو دعم فرنسا. فلو كانت الولايات المتحدة تدعم وتشجع ديغول، لأمكن حلّ المشكلة. ولم يكن موقف آيزنهاور على هذا النحو حيث كان يرى من غير الممكن أن تساند الولايات المتحدة فرنسا دون الإضرار بمصالحها. فمن الناحية التاريخية كانت أمريكا دوما مناهضة للاستعمار وفرنسا دولة استعمارية. ويرى الرئيس أنه من خلال تقديم الدعم لها فإن الولايات المتحدة ستتخلى بنفسها عن أسسها ومبادئها؛ لقد كانت "فكرة فيها مخاطرة". والفرنسيون سبق أن منحوا الاستقلال لتونس وللمغرب ولا يوجد ما يدعو إلى رفض منحه للجزائر. وكان دوغلاس ديلون Douglas Dillon له رأي يدعو الولايات إلى دعم "حلّ عادل"، ولكن هذا الأمر بالنسبة آيزنهاور كان يعني عدم مساندة ديغول. وكان الرئيس يقول لو أن الولايات المتحدة سلمت أسلحة لتونس، فذلك لأننا "لا نستطيع أن نترك فرنسا تقوم بابتزازنا في علاقاتنا مع بلدان مستقلة". ولاحظ ديلون أن الولايات المتحدة لم تكن تعرف موقف فرنسا حول الجزائر ولا حتى إن كان لها موقف في هذا الشأن. ولم يكن من الممكن التعامل مع الجزائر منفصلة ولا استعمال ذلك للحصول على دعم فرنسا في مسائل أخرى وحتى برلين. إن دعم فرنسا بشأن القضية الجزائرية يؤدي إلى التضحية بمصالح أمريكية هامة في العالم الثالث. وفي الختام أظهر آيزنهاور أنه استوعب جيدا مناورة ديغول: إذا

كان الجنرال قد رفض تخزين الأسلحة النووية في الأراضي الفرنسية وسحب القوات البحرية من منظمة الحلف الأطلسي، فإن ذلك "لإجبارنا على مساندة موقفه حول الجزائر". ولكن ديغول ولا أي شخص آخر يستطيع ابتزاز الولايات المتحدة<sup>96</sup>.

وفي الوقت نفسه كان ديغول قد شرع في محادثات داخل حكومته حول إمكانية منح تقرير المصير للجزائر. وهذا المنعطف المذهل في السياسة الفرنسية والذي لجأت إليه فرنسا في سبتمبر 1959 يبدو أنه جاء نتيجة مباشرة لكون الجنرال لم يتمكن من الحصول حتى اليوم على أن يدعم الأمريكيون سياسته في الجزائر. لقد كان ذلك الجهد الأخير لانتزاع مساندتهم وتجنب العداء في منظمة الأمم المتحدة. ولكن ذلك كان أيضا إقرارا بفشل على المستوى الدولي: فعلى الرغم من جهوده لعزل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن هذه الحكومة صارت تعترف بها عدد متزايد من البلدان عبر العالم. ومع ذلك فإن الجيش كان مدعوا إلى أن يفهم أن عرض تقرير المصير كان يستجيب لاعتبارات تتعلق بالسياسة الخارجية. وفي شهر أوت توجه الجنرال إلى الجزائر للتباحث مع القادة العسكريين الذين شرح لهم "أن شعوب العالم كلها هي بصدد التحرر". وأضاف "علينا إذن أن لا نتصرف في الجزائر سوى من أجل الجزائر ومع الجزائر ربما يجعل العالم يفهم ذلك"<sup>97</sup>. وفي المقابل كان مازال يرفض التعامل مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وكان رخص للجنرال شال Challe بأن يقول للجيش أنه يُحارب من أجل الجزائر الفرنسية<sup>98</sup>.

وفي جميع الحالات وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، كانت فرنسا قد فعلت كل ما تستطيع وقد فشلت. وبمجرد أن عاد إلى الحكم، كان ديغول قد

فهم أن بقاء الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في عالم ما بعد الحرب كان يتوقف على الإصلاحات التي يتم القيام بها ثم على الولايات المتحدة. وكان يعتقد مثل من سبقه في الحكم أن فرنسا مع إنجلترا وأمريكا يمكن أن تشكل ما يُشبه قيادة ثلاثية تُكلف بمصير "العالم الحر" وتكون بذلك في موقف يجعلها تحتفظ بهيمنتها في البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا. وإن فرنسا على هذا النحو يمكنها أن تحتفظ بالجزائر والبقاء على أنها القوة الأولى في أفريقيا. ولكن بدون واشنطن لم يكن بالإمكان لهذا الحلم العظيم أن يتحقق.

والحال أن الولايات المتحدة - في نظر ديغول - كانت ستكسب الكثير من مثل هذا التفاهم. فلو أن فرنسا وبريطانيا العظمى مع مستعمراتهما القديمة التي تستند إليهما بمتانة في مجموعة فيدرالية وتعاونان تعاوناً وثيقاً مع الولايات المتحدة، ولو أن القوى النووية الثلاث تتقاسم استراتيجياتها العسكرية، ولو أنها التزمت بدعم كل منها الأخرى عبر العالم، فإنها ستكون في مأمن من كل تهديد شيوعياً كان أو غيره. وكانت الجمهورية الرابعة قد سبق لها أن حاولت أن تضع مفهوماً مماثلاً وأخطرت واشنطن عدة مرّات بأنها ستسحب من الحلف الأطلسي إن لم تحصل على الاستجابة لمطالبها ولكن عدم استقرارها الداخلي وعجزها عن مراقبة إدارتها كانا قد جعلاً لندن وواشنطن لا يحملا الأمر على محمل الجدّ.

وكان ديغول يعتقد أنه قد سوّى المشكلة : فقد استعاد هيبة الدولة وحقق استقرار المالية والنظام السياسي وأقام هياكل فيدرالية جديدة في إفريقيا السوداء وشرع في بناء جزائر جديدة مرتبطة ارتباطاً متيناً بفرنسا.

وكان يشهد على جدية ديغول في نفس الوقت مخطط شال le Plan Challe الذي كان يرمي إلى القضاء على الثوار ومخطط قسنطينة le Plan de Constantine الذي كان يرمي إلى جعل الجزائر ترتقي إلى مستوى فرنسا في المجال الاقتصادي، وكان الأمر يتعلق بإظهار أن فرنسا كانت وستبقى قوة إفريقية بكل ما في الكلمة من معنى. وكان ديغول قد حاول أن تلتف حول وجهات نظره كل من واشنطن ولندن وباقي أوروبا من خلال اللجوء إلى وسائل الإقناع (في المحادثات بين القوى الثلاث) وإلى التهديد (عن طريق دبيري Debré بواسطة إنذاراته وحُطبه المَطوَّلة التي تقترب من الهستيريا). وفعلا فقد أجبر الأمريكيين على إعادة النظر في موقفهم، ولكن في نهاية المطاف يُلاحظ أنه فشل في ذلك. فقد كان آيزنهاور لا يُشاطر نظريته الإستراتيجية وبالتالي فقد كان الأمر كذلك بالنسبة إلى البريطانيين. وكان وراء هذا الرفض المزدوج يلوح في الأفق خطر في كون الأمريكيين - في حالة ما إذا استمرت الحرب أكثر من اللازم - قد يتدخلون لوضع حدِّ لها<sup>99</sup>.

وفي ظل هذا الاحتمال الذي كان في ذهن ديغول، أعلن هذا الأخير يوم 16 سبتمبر 1959 عن تصريحه الشهير الذي عرض فيه تقرير مصير حقيقي مع الخيار بين الاندماج والشراكة مع فرنسا والشراكة مع فرنسا في بنية فيدرالية والاستقلال الذي سُمي بالانفصال. وإن طريقة تقديم الأمور تُظهر إلى أين تتجه أفضليات الجنرال الذي كان مازال يظن أن باستطاعته مقاومة إدعاء جبهة التحرير الوطني التي تزعم أنه ستبسط هيمنتها على الجزائر، وهذا ما كان يعني الوصول إلى حلّ "فرنسي" متى استطاع إلى ذلك سبيلا. ولكن هذا التغيير في سياسته، إن كان الأمر يتعلق فعلا بتغيير، لم يكن بعدُ كافيا. فلو كان حقا يُريد إنهاء الحرب، كان عليه أن يعترف

بالحكومة المؤقتة التي شكلتها جبهة التحرير الوطني. والحال أن ديغول حتى بعد الاعتراف للجزائريين بالحق في تقرير المصير، كان مازال يبحث - فعلا - عن وطنيين مُعتدلين مستعدين لقبول نظرتهم الأورو- إفريقية. إلا أنه كان قد أقر أنه لا يستطيع أن يُنجز "أمله الكبير" دون مساندة واشنطن. وكان باقي نشاطه الدبلوماسي قد كرسه لإظهار أن واشنطن ولندن لن تستطيعا من جانبهما أن يُحققا آمالهما من دون التعاون مع فرنسا.

وقبل التصريح الذي أدلى به في يوم 16، كانت بداية الشهر قد تميزت بالزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الأمريكي إلى فرنسا. وفي المحادثة التي أجراها معه على انفراد صباح اليوم الثاني من شهر سبتمبر، تطرق ديغول في الأول إلى المصالحة الفرنسية الألمانية حيث قال أنه يسعى بنفسه من أجل بلوغ "عمل وثيق أكثر فأكثر بين البلدين" وأن فرنسا تنوي العمل لبلوغ الوحدة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي بين الأوروبيين. وأعرب آيزنهاور عن ارتياحه ثم انتقل ديغول إلى الحديث عن إفريقيا: مسارتقرير المصير كان جاريا في مجموعة البلدان الإفريقية. ولم تختر سوى غينيا الاستقلال، وذلك دون شك لأن رئيسها سيكوتوري كان شيوعيا، وهذا ما لم يكن آيزنهاور مقتنعا به. ومهما يكن كان من المنتظر أن يتوجه سيكوتوري إلى واشنطن في الشهر الموالي. ثم جاء موضوع الجزائر حيث ذكّر ديغول أن فرنسا موجودة فيها منذ 130 عاما وأن أكثر من مليون أوروبي يعيشون فيها حاليا، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بمشكلة مُعقدة، كما لو كان للأمريكيين "40 مليونا من الهنود في كاليفورنيا". والجزائر لم يسبق لها أن شكلت دولة خلافا للمغرب وتونس. ولكن الجنرال كان قد قرر "أن

من حقها أن تقرر مستقبلها". وحينما تنتهي الثورة سيُعرض على الجزائريين الخيار بين أن يكونوا فرنسيين "مائة بالمائة وأن يكون لهم استقلال ذاتي إلى حدٍ ما أو الاستقلال التام". وهذا ما كان سيُعلن عنه في خلال الخمسة عشر يوما المقبلة. ولكنه لن يعترف بجهة التحرير الوطني، المجموعة التي لا وجود لها سوى عن طريق الرعب والتي ستقود البلاد إلى "شيوعية شمولية". لقد كانت الجزائر قضية داخلية لا يمكن مناقشتها في منظمة الأمم المتحدة وكان ديغول يأمل أن الولايات المتحدة في أثناء التصويت حول هذه القضية لن تمتنع عن التصويت مثلما فعلت في السنة المنصرمة. وألح على الأهمية الكبيرة التي يولها لهذه المسألة بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الفرنسية الأمريكية.

وأجابه الرئيس أيزنهاور أنه ينبغي لفرنسا أن تُقدم ملفها لمنظمة الأمم المتحدة. فلو أنها ستقترح تقرير المصير فإن الولايات المتحدة ستتعامل معها بأكبر قدر من التعاطف. وكان الرئيس يريد أن يكون إلى جانب الفرنسيين ولكن يجب عدم إغفال "التقاليد المضادة للاستعمار" للأمريكيين ومعارضتهم للجوء إلى القوة، لتسوية النزاعات. وبعد هذا العرض كان سعيدا في الآخر لسماع كلام يتحدث عن برنامج "شجاع وعقلاني" خاص بالجزائر. وعرض الجنرال عقب ذلك انعكاسات البرنامج الذي رسم خطوطه العريضة الآن. وكان هو بالذات من المدافعين عن منظمة الحلف الأطلسي ولكن القيادة المندمجة جعلت أعضاء الحلف يشعرون أنهم لم يعودوا مسئولين بأنفسهم عن دفاعهم ومن جهة أخرى فإن الأفق الأوروبي للمنظمة لا يأخذ في الاعتبار المصالح الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط وفي إفريقيا الشمالية. رد أيزنهاور أن في رأيه لا

تستطيع قوات أي بلد بما فيها الولايات المتحدة أن تتصدى وحدها للتهديد الشيوعي. ثم جاءت مسألة الأسلحة النووية. وحسب ديغول فإن الاحتكار الأنجلوسكسون في هذا المجال قد يُقحم فرنسا في نزاع نووي دون أن تتم استشارتها. أجابه الرئيس الأمريكي. لا ما عدا في حالة هجوم مفاجئ ضدهم والولايات المتحدة لن تتصرف أبدا من دون استشارة مسبقة، وهو نفسه سعيد

لأن يتم التفكير في إستراتيجية عالمية معا بين ديغول و ماكميلان Macmilan، ولكنه لا يمكنه إعطاء ذلك طابعا مؤسسي بالنظر إلى أعضاء الحلف الآخرين. وطلب من ديغول إن كان يرغب في إنشاء خطّ مباشر مع البيت الأبيض. ودون الردّ على السؤال عاد الرئيس الفرنسي إلى الحديث عن الأسلحة في حدّ ذاتها وقال أنه بمجرد أن يتقدم برنامج فرنسا الخاص بالقنبلة الذرية بالقدر الكافي، فإنها ستشرع في بناء جهاز حراري نووي un engin thermonucléaire. ورد آيزنهاور على هذا أنه لا يوجد لديه اعتراض في هذا الشأن وأسف فقط على كونه لا يستطيع مساعدة فرنسا على تطوير برنامجها. وكان التشريع الأمريكي الذي يمنع نشر معلومات نووية، خطأ "يُعاكس الاتجاه المشترك" ولكن فرنسا لا تستطيع فعلا أن تتلقى مساعدة من أمريكا إلاّ بعد أن تكون قد أنفقت أموالا طائلة وأهدرت وقتا طويلا و فجرت بنفسها الأسلحة النووية. وكان آيزنهاور يأسف لهذا التشريع ولكنه لا يستطيع الالتفاف عليه. واكتفى ديغول بالقول أن فرنسا لا تطلب شيئا<sup>100</sup>.

وفي الظهيرة توسعت المحادثات لتشمل وزير الشؤون الخارجية وميشال ديبري Michel Debré. وقد اتسمت بنبرة أكثر وقعا حيث أنذر ميشال ديبري

الأمريكيين انه إذا ما كان هناك خلاف بشأن الجزائر بين باريس وواشنطن، فإنه "ستحدث قطيعة جدية" في العلاقات الفرنسية الأمريكية. وأعرب هرتر Herter عن الفكرة القائلة أنه حينما يتم الكشف عن المشروع الفرنسي فإن موقف واشنطن في منظمة الأمم المتحدة ربما سيكون أقلّ إزعاجا. وقد طلب آيزنهاور بشأن هذه النقطة بالذات توضيحات حول هذا المشروع، ربما من أجل إدراجها في تصريح مشترك ولكن ديغول رفض الإدلاء بها. ثم جاء دور الحديث عن منظمة الحلف الأطلسي: إن الولايات المتحدة التي توجد لها ست فرق عسكرية في أوروبا لم يسبق لها أن خفضت من عددها لأنها كانت تريد المساهمة في الأمن الأوروبي، هذا صحيح ولكن - كما لاحظ آيزنهاور - "لأن القوات الفرنسية مع الأسف تم سحبها من منظمة الحلف الأطلسي لإرسالها إلى الجزائر". ولذلك فإن مسألة منظمة الحلف الأطلسي وقضية الجزائر مسألتان مرتبطتان". وكان ديبري موافقا على ذلك، بطبيعة الحال، فهي الأطروحة الفرنسية: الجزائر والبحر الأبيض المتوسط يمثلان جزأين من مفهوم الأمن الأوروبي. ولكن من نقطة الاتفاق المقتضبة هذه كان كلٌّ من الطرفين يستخلص نتائج مختلفة عن الآخر. وفي نهاية اليوم، وفي حضور ترجمانه فقط، فيرنون والتر Vernon Walter، قال آيزنهاور لديغول أن الأمور ستكون أسهل لو توقف الفرنسيون عن انتقاد السياسة الأمريكية بخصوص الجزائر بصورة استفزازية إلى حدٍ كبير.

ولمّا ردّ الجنرال أنه لم يعد يُراقب الصحافة، أوضح الرئيس الأمريكي أنه لم يكن يُشير إلى الصحافة، وهي طريقة ضمنية يُريد أن يُشير بها إلى ديبري. ابتسم ديغول وهزّ رأسه بالموافقة قائلا "أنا أتفهم، واحتفظ في

ذهني بما قلتموه لي<sup>101</sup>. " ثم عاد إلى هذا الموضوع في اليوم الموالي ملاحظا لضيفه أن فرنسا التي كانت في الماضي كبيرة وغنية، لم تعد كذلك الآن وأن هذا كان من الصعب تحمله. وعليه فإذا حدث وجاءت بعض التصريحات بنبرة قاطعة أكثر من اللازم أحيانا فهو يرجو من الرئيس الأمريكي أن يُبدي تفهما لذلك. وهل كان الجنرال يُلَمِّحُ من خلال ذلك إلى أنه لا يستطيع أن يكبح تصريحات ديبري العاصفة ، وهو الذي يُعتبر وجوده على رأس الحكومة ضروريا لطمأنة أنصار الجزائر الفرنسية ؟ وطمأنه آيزنهاور أن من الناحية الأمريكية وفي جميع الحالات لن تذهب الحكومة أبدا إلى التلطف في العن بألفاظ جارحة ضد فرنسا. ورغم جهود ديغول الرامية إلى تقديم نظامه على أنه أعاد النظام والاستقرار لفرنسا، فإنه لم يكن يستطيع أن يُقدم لآيزنهاور مثل هذا الضمان. وإن عرض تقرير المصير البعيد كل البعد عن أن يُظهر فعلا استعادة الاستقرار والذي أدلى به الجنرال بعد خمسة عشر يوما، كان قد أدى في شهر جانفي الموالي إلى ثورة قادها الجيش في الجزائر ضده.

وكتب آيزنهاور إلى ماكميلان يقول أن في رأيه كانت المحادثات جرت على نحو جيد. ولكنه كان قد شعر أن ما كان هاما قبل كل شيء بالنسبة إلى ديغول، هو أن تُساند واشنطن سياسته في الجزائر. وكان قد أعرب للجنرال عن أمله في أن تجعل المقترحات الفرنسية هذه المساندة أمرا ممكنا. وكان ديغول قد أجابه أنه مُتيقن من أن التصريح الذي سيُدلي به سينال دعم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. ورأت سفارة الولايات المتحدة في باريس من جهتها أن زيارة الرئيس حققت "نجاحا باهرا" وانتصارا شخصيا لآيزنهاور. وكان ديغول قد أظهر لطيفا وهادئا (حتى وإن

لم يكن ديبري في مثل حالته). ولكن المحك في نوايا الولايات المتحدة  
سيكون موقفها بعد تصريح ديغول حول تقرير المصير<sup>102</sup>.

الفصل السابع  
قراءة جريدة لسياسة

بين وصوله إلى السلطة في ماي من عام 1958 وتصريح سبتمبر 1959 حول تقرير المصير، حاول ديغول الحصول على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والحلف الأطلسي لسياسة ترمي إلى الحفاظ على الجزائر، وفي مقابل ذلك تتعاون فرنسا مع البريطانيين والأمريكيين في "مُثالثة" triumvirat تتولى توجيه سياسة منظمة الحلف الأطلسي وتُحافظ على السلم في العالم الحرّ. وهل تخلى فعلا عن هذا المشروع من خلال أخذه مُنعطف تقرير المصير؟ لا شيء يدعو إلى تأكيد ذلك مثلما سيعمل هذا الفصل على إبرازه. وحتى لو كان يمنح للجزائريين الحق في اختيار مصيرهم، فإن الجنرال لم يكن يُخفي نيته في إبقاء الجزائر في ما يُشبه "شراكة" مع فرنسا وكان يُصرُّ على إرادته في بناء مجموعة "أوروا إفريقية" بعيدة الاحتمال تكون باريس مركزها. وفي عام 1960 استمر ديغول في محاولته لجعل الأنجلوسكسون يقبلون بفكرته الخاصة بـ"مجلس المديرين" directoire ولكن جهوده انصبت أساسا على بناء "أوروبا الدول" مثلما كان يتصورها. وكان يعتقد أنه يستطيع لو وقف الأنجلوسكسون إلى جانبه أن ينجح في تحقيق الاندماج الكامل للجزائر، وإذا تعذر ذلك يمكنه الحصول على تعاون الأوروبيين - وإن كانوا أقل وزنا ولكن ذلك لا يُستهان به - ليتمكن من إقناع الجزائريين بمنافع تحقيق شراكة مع فرنسا. غير أنه اضطر لأن يقبل بما كان دون شك قد فهمه منذ البداية أي أن فرنسا بقوتها وحدها وسط عالم مُعادٍ لها ستكون مضطرة لأن تمنح للجزائر استقلالها وذلك بعد أن ظهر له بديهيا أنه لن ينجح في تشكيل "المُثالثة" ولا في بناء أوروبا الدول. وهذا ما لم تكن تعلم به النظرة شبه الرسمية "الديغولية الصحيحة" « gaullistement correcte » vision التي تفرض نفسها

على المؤرخين الرسميين لدبلوماسية فرنسا المعاصرة والتي تقول أن ديغول كان المؤسس لاستقلال فرنسا الجديد والقائم على ما يُشبه ثورة في الدبلوماسية الفرنسية<sup>1</sup>. وحسب هذه القراءة للتاريخ فإن مذكرة سبتمبر 1958 هي علامة مميزة لظرف استعادت فيه المؤسسات السياسية استقرارها وتم فيه بلوغ التوازن الاقتصادي، الشيء الذي مكن فرنسا من أن تنطلق في الاهتمام بقضايا العالم وهي تتحلى بثقة جديدة. ثم إن هذه السياسة القائمة على إنشاء قوة نووية فرنسية بلغت ذروتها في عام 1966 حينما انسحبت فرنسا من القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي. وهكذا وحسب فرانسوا بوزو François Bozo فإن ديغول قد اقترح على الحلف طريقة أخرى لتنظيمه تقوم على سياسة أوروبية تكون محل تشاور وعلى قوة ردع أوروبية (فرنسية) في شراكة مع واشنطن بدل "الإمبراطورية على دعوة" « l'empire sur invitation » مثلما كانت من قبل، يُسيطر عليها الأمريكيون. وشرح بوزو أنه من المفارقة أن الرد المتزن من أمريكا على تحدي ديغول ورفضها الدخول معه في حرب كلامية ومواصلة العلاقات الودية رغم الخلافات والعدد المتزايد من المشاورات داخل الحلف عوامل ساعدت كلها على تقوية الحلف وعلى أن يقبل الأوروبيون بمزيد من السهولة، الزعامة الأمريكية. وبناء على ذلك فإن الصيغة "14 + 1" كانت تمثل تقدما بالمقارنة مع الـ 15 المندمجين حتى وإن لم يتمكن ديغول من إقناع الأوروبيين برفض الهيمنة الأمريكية ولا من إعداد سياسة أوروبية مستقلة<sup>2</sup>.

وفي نفس الاتجاه يقول بعضهم أن التحدي الذي رفعه ديغول كان يتجاوز استقلال فرنسا وأن الجنرال قد سبق زمانه مثلما أظهر ذلك انهيار

الشيوعية بعد مرور حوالي 30 عاما وأن نظرته كرجل دولة كان يرى ما بعد الكون بقطبين مثلما كان في زمانه، عالم مستقل حيث تظهر من جديد دول وطنية بصورة سلمية وتكون ثمرة مشاورات بحيث يمكن بناء أوروبا تمتد من الأطلسي إلى جبال الأورال. وإن الصورة النهائية لطريقة النظر هذه نجدتها في كتاب موريس فايس Maurice Vaïsse، "العظمة" La Grandeur الذي يعبر عنوانه بكل وضوح عن الأطروحة التي يتضمنها. وإلى جانب إبرازه كما يجب عناصر الاستمرارية الموجودة بين سياسة ديغول وسياسة الجمهورية الرابعة، فإن فايس لا يجعل الجنرال قائما بـ "ثورة كوبينيكية" «révolution copennicienne» في الدبلوماسية الفرنسية. ويمثل الاستقرار السياسي والمالي والهيبة التي وفرها ديغول لفرنسا، أحد عناصر هذه الثورة، ولكن يوجد أهم من هذا: إنه الطريق الذي سلكه للوصول إلى الاستقلال. ولكي تكون فرنسا فعلا سيدة أمرها في عالم ما بعد الحرب، كان لا بُدَّ من الخروج من الوضع الراهن وإقامة توازن دولي جديد بغض النظر عن سياسة الحرب الباردة. وحين يتحقق هذا الأمر مع فرنسا لرسم الطريق، يُصبح من الممكن الانتهاء من العالم ثنائي القطب القائم على التهديد والإبادة المتبادلة. وفي النهاية ستظهر الشيوعية مثل البرنيق على السطح الذي يحجب الحقيقة وعمق التقاليد الوطنية في البلدان التي كانت سائدة فيها، ويمكن حينذاك أن تلتحق هذه البلدان بالغرب في نظام عالمي جديد قائم على السلم والمساواة<sup>3</sup>. إن ديغول كان نبيا ورجلا سيق زمانه.

صحيح أن فكرة أوروبا الأمم التي تفرض نفسها كانت أمرا أساسيا في منظور الجنرال ولكن أطروحة هؤلاء المؤرخين لديغول – وهم كثيرا ما

يكونون من "الغاليين" "gaullois" إن لم يكونوا منتمين للحركة الديغولية "gaullistes" - هي أنه كان على ديغول في الأول، قبل أن يبدأ في سياسة "العظمة" هذه، أن يخرج من المستنقع الجزائري. ويقول فايس أن سياسة فرنسا الاستقلالية لم يكن أن تكون - بين 1958 و 1962 - سوى سياسة من قبيل الخُطب لا غير لكونها لا تدخل سوى فيما بعد ضمن الأفعال. وطالما ديغول كان مُقيدا بالمشكل الجزائري لم يكن في استطاعة فرنسا أن تؤدي الدور الذي يعود إليها في قضايا العالم. وبناء على ذلك وحسب هذه الأطروحة كان من المفروض أن يكون ديغول قد اتبع بصورة منهجية وحذر الطريق الذي كان يؤدي إلى استقلال الجزائر اعتبارا أن ذلك من مصلحة فرنسا، ولكن كان عليه أن لا يكون إقدامه أسرع مما يسمح به الوضع العسكري والرأي العام. وحين عاد إلى الحكم في 1958 بفضل الأزمة الجزائرية كان مدعوما من العسكريين المتمردين والعُقداء في الجيش لأنهم كانوا يعتقدون أنه سيحتفظ بالجزائر الفرنسية وهذا (حسب هذه الأطروحة) ما لم يكن في نيته. فالمنظور التاريخي للجنرال كان يمتد ليشمل في الوقت ذاته مشاكل الاستعمار والسياسة الأوروبية والعالمية. لقد فهم ديغول أن الإمبراطوريات الاستعمارية صارت من الماضي<sup>4</sup> وأنه سوف لن يُحاول إدماج الملايين التسعة من الجزائريين ضمن الأمة الفرنسية<sup>5</sup>. وعلى العكس من ذلك فقد عمل بشكل منهجي على إيجاد وسيلة لفصل الجزائر عن فرنسا مع الحرص على إرجاع الجيش تحت السلطة المدنية وحفظ حقوق المليون مُعمرٍ ذي الأصل الأوروبي. وتطلّب ذلك أربع سنوات لبلوغ هذا الهدف، ولكن بعد أن مُنحت الجزائر استقلالها وبعد أن تخلصت فرنسا من ماضيها الاستعماري، وجد الجنرال

نفسه متحررا ليتفرغ لإنجاز مشروعه على المستوى العالمي. وإن مُعظم الأعمال التي عالجتها الدبلوماسية الديغولية لم تُخصص في أحسن الحالات سوى فصلا واحدا - وفصلا منفصلا - للجزائر ولتصفية الاستعمار في أفريقيا، مبرزة بذلك طابعها الهامشي وغير الآني. إن سياسة ديغول لها تصور مبني على المنطق والتسلسل الزمني<sup>6</sup>. وكان ينبغي في الأول أن يقوم بتخليص فرنسا من العبء الاستعماري ودعم السلطة التنفيذية وهيبة الدولة والمالية وبناء أسس السياسة الخارجية المستقبلية من الداخل. وبعد ذلك وحينذاك فقط سيكون حُرًا في أن يُنازع في الهيمنة الأمريكية وفي أن يجعل من فرنسا الناطق باسم تطلعات "العالم الثالث" نحو النمو والمساواة<sup>7</sup>. وتبعاً لهذا الشكل في رؤية الأمور فإن عام 1962 هو التاريخ الحاسم حيث يكون ديغول - بعد تسوية المشكل الجزائري - قادراً على أن يجعل فرنسا تؤدي دوراً مستقلاً في القضايا العالمية. وفي المؤلف الجميل الذي خصصه له حرص إيريك روسال Eric Roussel على أن يأتي بحكم أكثر توازناً بشأن ديغول، ولكن في نظره كان رجل 18 جوان الذي يمثل كل ما هو أفضل في ماضي الأمة الفرنسية والذي بدونه "من الأكيد أن احتضار الجمهورية الرابعة يكون قد أدى إلى فوضى خطيرة"، بدأ بتسوية المشكل الجزائري قبل أن يتفرغ لما كان يحظى باهتمامه أكثر من غيره أي السياسة الخارجية<sup>8</sup>.

ومن النتائج الطبيعية لقراءة التاريخ هذه هي أن عصرنه فرنسا وتنمية الاستهلاك قد تم إحلالهما محل الاستغلال الاستعماري. وبنظرة إلى الماضي فإن الإقلاع السريع للاقتصاد الفرنسي في الستينيات كان يرمي إلى القول بصحة "الزعة الكارتيرية" (نسبة إلى اسم محرر افتتاحية مجلة

"باري ماتش" الذي أضفى طابعا شعبيا على الفكرة) أي أن المستعمرات على المدى البعيد ستكون قيمتها أعلى مما كانت عليه في الماضي وأن التخلص منها فقط سيُتيحُ للوطن الأم فرصة تحقيق انفتاحها الاقتصادي الكامل. وحينما تتخلص فرنسا من الجزائر ومن بقية إمبراطوريتها يمكنها أن تدخل في المجتمع القائم على الاستهلاك وأن تُزوّد جيشها بالقبلة النووية والشروع في التصرف بلعبتها الخاصة في الشؤون العالمية. إن الجزائر حسب ما قاله ديغول بالذات - حسب ما أورده آلان بيرفيتت Alain Peyrefitte - كانت "قبلة شديدة" « un terrible boulet » يتعين نزع فتيلها. وهذا ما كان يجب فعله. وأضاف "ربما سيكون ذلك أكبر خدمة أقدمها لفرنسا"<sup>9</sup>.

ومع ذلك، يرى بعض المؤرخين أن التعارض بين الامبريالية والعصرنة أمر مُصطنع لأن الأمرين في الواقع كانا مرتبطين ارتباطا وثيقا بينهما. وليس من قبيل الصدفة أن سنوات حرب الجزائر كانت في فرنسا سنوات نمو وازدهار اقتصادي. وقد حاولت كريستين روس Kristin Ross أن تُدرج تجربة تصفية الاستعمار التي قامت بها فرنسا ضمن الإقلاع الاقتصادي للبلاد ودخوله عصر الاستهلاك. وفي: Fast Cars, Clean Bodies : Décolonization and the Reordering of French Culture modernisation، أطروحتها حيث تقول أن الاستعمار الفرنسي والعصرنة "الفوردية" fordiste « أمران مرتبطان: فالاستعمار كان قد ظل على قيد الحياة في المستعمرات وتم استيراده إلى الوطن الأم عن طريق تطور ثقافة الاستهلاك والعصرنة. وقد جعلت تصفية الاستعمار الإقلاع الاقتصادي ممكنا بواسطة تدفق مئات الآلاف من العمال المهاجرين الذين يشتغلون بأجور

منخفضة وتُضاف إلى ذلك مساهمة المليون عائد إلى أرض الوطن في النجاح الاقتصادي الباهر المنجز في الستينيات، والظاهرتان هما اليوم مصدر المشاكل الحالية المتمثلة في الإقصاء والعنصرية. وبخصوص هذه النقطة لا شك أن روس كانت على حق حتى وإن تاهت في أمورٍ أخرى. وهكذا فإنه ليس من البديهي تماما أن وفرة السلع الاستهلاكية قد جعلت النساء مُقيّدات بأسرهن وبيوتهن على غرار "السكان الأصليين" في الجزائر أو أن اكتشاف انشغالات أمريكية بحثة بشأن النقاوة والنظافة الصحية، يكون على علاقة مع فكرة فرنسا التي تقوم بتنظيف "بيتها" الجزائري. كما لا يمكن الأخذ بالعلاقة الجدلية التي تُقيمها بين عصرنة التجهيزات المنزلية - الأجهزة الكهربائية في قاعة الحمام - واللجوء إلى أساليب التعذيب «gégène» وحوض الحمام<sup>10</sup>. ولكن فلنترك هذا. ولروس الفضل في أنها طرحت مشكلة العلاقة بين تصفية الاستعمار من جهة وعصرنة فرنسا ودخولها مجتمع الاستهلاك من جهة أخرى. وبنفس الطريقة سلت فيليب دين Philip Dine في مجال آخر وبصورة رائعة وحساسة في نفس الوقت، الأضواء على العلاقات التي تربط حرب الجزائر بالروايات والأفلام الفرنسية<sup>11</sup>.

وإذا كانت الجزائر قد شغلت في تنمية فرنسا الاقتصادية وفي عالمها الثقافي المكانة التي يمنحها إياها هؤلاء الروائيون والمخرجون، فينبغي أن تكون هذه المكانة أعظم من أجل الفهم الجيد لدبلوماسيتها! وإن الفكرة التي ندافع عنها هنا هي بالذات أن حرب الجزائر أمر جوهري في تفسير مبادرات ديغول الدبلوماسية والطريقة التي تعامل بها معها الأنجلوسكسون ومنظمة الحلف الأطلسي قبل عام 1962 وبعده. وهذا

فهمه جيدا إدوار كولوزياج *Edward Kolodziej* في دراسته المرموقة : French International Policy under de Gaulle and Pompidou. فقد قال أن من وراء مذكرة سبتمبر 1958 تظهر الجزائر والقنبلة الذرية بشكل لا يكاد مخفيا. لقد كان ديغول يُريد في الوقت ذاته الوصول إلى الأسرار النووية الأمريكية والحصول على دعم الولايات المتحدة وبريطانيا لسياسته في الجزائر، وذلك في مقابل دعم فرنسا لسياستهما في باقي أرجاء العالم. ولم يتوقف الدبلوماسيون الفرنسيون عن القول أن سياسة مشتركة [ بين الثلاثة الكبار] في أفريقيا الشمالية ينبغي أن تكون بالضرورة السياسة الفرنسية<sup>12</sup>. غير أنه يمكن الغوص بصورة أعمق في تحليل كولوزياج. فديغول لم يكن يفكر فقط في الجزائر وفي القنبلة الذرية مهما كانت أهميتهما. وإذا كانت سنة 1962 سنة حاسمة فلأنها كرست فشل كبرى المناورات الديغولية الرامية إلى إعادة تنظيم العالم على نحو يجعل فيه فرنسا تحتل مرتبة جديدة تفترض في الأساس جزائر شريكة بصورة وثيقة وتخضع في الواقع لفرنسا ضمن علاقة استعمارية جديدة. وبذلك فقد كان ديغول يتبنى سياسة الجمهورية الرابعة التي كان يحتقرها. وكان ذلك صحيحا أيضا بالنسبة إلى غي مولي حيث كان يرى أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والجزائر ينبغي أن تكون مفتاح المجموعة الفرنسية الأفريقية وعليها يُؤسس الموقف الفرنسي المهيمن في أوروبا، وبالتالي بلوغ إقامة علاقة مساواة مع الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. إننا بعيدون عن سياسة "مستقلة". فالأمر يتعلق على العكس بمزيد من تدخل الأنجلوسكسون في الشؤون الفرنسية وإقامة علاقات استقلال متزايد بين الثلاثة الكبار.

وكانت الأهداف الفخمة براغماتية وملموسة. ولم تكن رمزية في أساسها - مثلما قاله فيليب سيرني Philip Cerny - حتى وإن كانت وظيفته في ذات الوقت تتمثل في إبراز مشروعية مؤسسات الجمهورية الرابعة وإعطاء الفرنسيين الشعور بالهدف المشترك<sup>13</sup>. ولم يكن ديغول يُعاني من "عقدة النقص" هذه التي قال عنها دبلوماسيون أمريكيون كثيرون وكرروها أن ذلك كان المرض الوطني لفرنسا بعد الحرب. وليس من الصحيح أيضا أن سياسته الخارجية ذات النزعة الوطنية كانت ترمي إلى دعم النفوذ الفرنسي وليس إلى توسيعه. فديغول كان يريد زيادة شهرة فرنسا وقوتها وبالتالي نفوذها من خلال إعادة تشكيل علاقاتها مع أوروبا وأفريقيا والعالم، وكان قريبا في ذلك كفاية مما حاولت بلوغه الجمهورية الرابعة قبله. ولكن إذا كان منظوره مقداما فإن نقاط الضعف فيه على مستوى التصور والإنجاز أدت به إلى الفشل. ولكي يتحقق منظوره هذا كان ديغول في حاجة إلى أن تقبل جبهة التحرير الوطني بأن تتعاون وأن يقبل المعمرون بالعمل مع العرب والسكان الأفارقة في روح من المساواة وأن تتعاون الساكنة الواقعة جنوب الصحراء في تشييد مجموعة فدرالية. وكان أيضا لا بُدَّ من أن ينضم الأوروبيون إلى تصوره الخاص لكنفدرالية مرنة من دولٍ مستقلة وأن توافق بريطانيا العظمى والولايات المتحدة على ذلك. ولأسباب عديدة فإن أي شرط من هذه الشروط المرتبطة مُعظمها بديغول نفسه، لم يكن يبدو متوفرا.

وديغول نفسه ساهم في وضع تصوُّرٍ للعلاقة بين تصفية الاستعمار ودبلوماسيته التي هي أساس هذا العرض. وفي هذا الصدد يشرح آلان بيرفيت Alain Peyrefitte ما يلي: "الجمهورية الرابعة كانت تعاني من عدم

تماسك كامل، فقد افتعلت لنا سياسة خارجية تنصاع للأمريكيين وسياسة استعمارية يُحاربونها". وكانت فرنسا تجد نفسها في مواجهة الكتلة السوفياتية عن طريق الحلف الأطلسي والعالم الثالث بواسطة سياستها الاستعمارية. وبالذات فلأن فرنسا كانت تريد إخضاع مستعمراتها لحمايتها إلى الأبد، فقد وقعت تحت حماية الأمريكيين الذين لم يكونوا يترددون في تشجيع من كانوا تابعين لفرنسا على أن يثوروا عليها في حين أن الولايات المتحدة كانت قد جعلت فرنسا تابعة لها. ذلك هو التناقض الجوهري الذي كان يريد أن يُخرج منه سياسة فرنسا الخارجية. فقد كان على باريس أن تُقرر ما هو مُفيد للفرنسيين مثلما يقع على داكار أن تُقرر ما هو مُفيد للسنغاليين. وعند هذه النقطة من عرضه طرح بيرفيت سؤالاً على الجنرال يتعلق بمعرفة ما إذا كانت سياسة الجمهورية الرابعة تتمتع بـ "بعض التماسك" بما أن خضوع فرنسا للولايات المتحدة كان يمكنها من إبقاء هيمنتها الاستعمارية بفضل المساعدة الهامة التي تلقاها من الأمريكيين. إنه سؤال وجيه ولكن ديغول تركه ولم يُجب عنه. إنه سكوت له دلالة لأن بيرفيت قد رسم قبل ذلك سياسة كان ديغول قد ورثها من الجمهورية الرابعة وقد حاول بنفسه الاستمرار فيها من 1958 إلى 1962. وبقيادة "ثلاثية" ربما ظلت أمريكا ضامنة للإمبراطورية الفرنسية.

ذلك ما كان المعنى الحقيقي لمذكرة سبتمبر 1958. وبعد مدة زمنية كان الجنرال قد صرح لبيرفيت Peyrefitte أن المقترح المقدم للأنجلوسكسون لم يكن مُقترحا جديا. "إن هذه المذكرة لم تكن سوى طريقة للضغط الدبلوماسي. فقد كنت أبحث عن وسيلة للخروج من منظمة الحلف الأطلسي واستعادة حريتي [...] ولذلك فقد طلبت المستحيل. وكنت على

يقين أنه لن يُستجاب لي<sup>14</sup>". ولكن في ذلك الوقت (1963) كان ديغول يُعيد كتابة التاريخ أصلاً. ففي 1958 كان مُقترحه جدياً وقدمه في وقت وصوله إلى السلطة وحيث كانت القضية الجزائرية تُطرحُ بحدّة. ومن 1958 إلى 1962، لم تكن فرنسا قد تقوّت بالقدر الكافي في الداخل كما لم تكن مستقرة من الناحية السياسية. وكان ديغول مُقدم على مواجهة ثورة المعمرين في أسبوع المتاريس في شهر جانفي 1960 ثم محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرالات في شهر أفريل 1961، وفي الوطن الأم كان عليه أن يواجه نمو حركة قوية مناهضة للحرب وذلك قبل أن تنهار آماله في تسوية المشكلة الجزائرية في هدوء مع حملة الرعب التي تقوم بها منظمة الجيش السري وترحيل مليون من الأقدام السوداء على عجل إلى فرنسا. ويمكن القول أن نظام ديغول طوال سنواته الأربع الأولى قد فعل الأسوأ مقارنة بمن سبقوه : قنابل بدأت تنفجر في باريس، مُظاهرات جماهيرية من المناوئين للحرب الذين تم قمعهم بوحشية من قبل الشرطة إضافة إلى محاولة اغتيال الرئيس نفسه. وحتى الفوضى المؤسسية التي لا تُشجع حلفاء فرنسا في زمن الجمهورية الرابعة، قد عادت إلى الظهور من جديد في شكل آخر مع ثنائية السلطة التي تُعاني منها الجمهورية الخامسة إلى اليوم والتي كانت تتجسد في أثناء السنوات الأولى بإشارات بل وبسياسات متناقضة من جانب ديغول ووزيره الأول. ولم يُطلق ديغول مبادراته تجاه منظمة الحلف الأطلسي لكونه استعاد النظام الداخلي واسترجع الاستقرار السياسي وإنما من أجل التوصل إلى ذلك بدعم من البريطانيين والأمريكيين<sup>15</sup>.

وقد كتب الكثيرون عما كان ديغول يريد أن يفعله حقيقة في الجزائر وقت وصوله إلى الحكم في شهر ماي 1958. إننا نتوفر - مثلما سبق أعلاه - على عدة أسرار قالها لشخصيات فرنسية عديدة، ومنها يُستخلص أن فرنسا في رأيه، لم يكن في إمكانها أن تحتفظ بالجزائر، وأنه فات الأوان وأنها فُقدت وأن استقلالها لا مفرّ منه<sup>16</sup>. وجمع مسئولون بريطانيون وأمريكيون كلاما مماثلا. وفي مذكراته قال الجنرال أنه في شهر ماي 1958 بلغ إلى قناعة أنه لا يوجد أمامه خيار آخر بخصوص الجزائر سوى تقرير المصير. ويعتقد كاتب سيرته جان لاکوتور Jean Lacouture بصحة هذا القول<sup>17</sup>. كما كتب بنجمين سطورا Benjamin Stora، وهو من الأكيد من أفضل المؤرخين الفرنسيين لحرب الجزائر، كتب أنه كان من السهل التنبؤ منذ عام 1957 بأن ديغول كان ينوي قيادة الجزائر إلى الاستقلال الذاتي ثم إلى تقرير المصير<sup>18</sup>. والمشكلة تتمثل في أن أقوال الجنرال التي تسير في هذا الاتجاه كلها أقوال لم يُدلي بها في العلن وتُناقضها مواقفه العلنية وفي نفس الوقت مواقف أنصاره. وقد أشار إلى ذلك إيريك روسال Eric Roussel دون مداراة "ديغول كل حياته عمد إلى استعمال اللغة المزدوجة بفنيات معروفة. ولم يفلح أحد مثله في أن يُنادي بغير الحقيقة ليعرف الحقيقة وإحاطة ما ينوي فعله بستار من الأسرار"<sup>19</sup>. كما أن هذه التصريحات قد جاءت في سياق الجمهورية الرابعة المحتضرة: الجزائر على الأرجح "قد "فقدناها"، ولكنه يُلمح إلى أن هذا الأمر المؤسف والذي لا يمكن تجنبه مردّه إلى عجز النظام وقادته. وهذا يعني أن هو، ديغول، لو كان في منصبهم، لاستطاع أن يحتفظ بالجزائر. والواقع أن أيّا من المؤرخين لم يستطع أن يأتي بتصريحٍ علنيٍّ واحدٍ للجنرال أدلى به قبل عام

1959 ويدعوفيه إلى ضرورة تصفية الاستعمار في الجزائر ويُقدم ذلك على أنه ليس كارثة<sup>20</sup>. وكان ديغول يُشاطر الفكرة السائدة عموماً حول المستعمرات ولم يكن يرى مصلحة في أن تُسلب من فرنسا الجزائر على الخصوص<sup>21</sup>. وكان روسل Roussel الوحيد من بين كتّاب السّير الذي لم يخف عليه ذلك حيث كتب أنه خلال "جولته الاستعلامية" « tournée des popotes » التي قام بها في شهر مارس من عام 1960 تحدث الجنرال عن استقلال الجزائر وكأنه "كارثة" و"حماقة" و"فضاعة"<sup>22</sup>. وقبل أن يُقرر التفاوض مع جبهة التحرير الوطني يوم 4 نوفمبر 1960 لم يكن سوى كتلة من المتناقضات مع فكرة واحدة ثابتة هي عدم التخلي عن الجزائر لجبهة التحرير الوطني التي كان يكرهها.

ودأب الجنرال على الحرص دوماً على إعطاء المقربين من رفقائه انطباعاً بأنه من مناصري الجزائر الفرنسية وأكثر ما قاله لجاك فوكار Jacques Foccart مثلاً أن النظام لن يكون قادراً أبداً على أن يحتفظ بالسيادة الفرنسية في الجزائر<sup>23</sup>. إن الكلمة الجوهرية هنا هي "النظام". وكما أشار إلى ذلك جون طالبو John Talbot كان ديغول يُرجع كافة المشاكل التي تواجهها فرنسا، وليس فقط في المستعمرات، إلى تدهور الدولة. وكان هدفه الأساسي حين عودته إلى الحكم يتمثل في جعل فرنسا تتمتع بمؤسسات جديدة. ولو كان يستطيع أن يُبقي الجزائر فرنسية لفعل. وإن كانت تمثل عقبة أمام مشاريعه فإنه يبحث حينذاك عن حلٍّ آخر<sup>24</sup>. إضافة إلى ذلك وكما أظهره بيار ميكل Pierre Miquel كانت أولويات ديغول موجهة نحو أولويات الجيش التي جاءت به إلى الحكم في ماي 1958. وكان الجيش يريد قبل كلّ شيء دعم هيبة الدولة والكف عن الشعور بعيداً

أكثر فأكثر عن الأمة<sup>25</sup>. وصعود ديغول إلى الحكم كان انتصارا له وكان يستجيب لتطلعاته العميقة : ففي الجزائر كان يتبع في النهاية خياره سواء سار به إلى الانتصار التام أو إلى المفاوضات. من ناحية أخرى وفي المدة التي كان فيها بعيدا عن الحكم كان الجنرال يتحدث عن دور فرنسا خارج العالم الغربي ولم يفعل ذلك إلا نادرا وكان يكاد يعود دوما إلى إمبراطوريته الاستعمارية ولم يكن مهتما بباقي العالم. وفي أثناء هذه الفترة من 1946 إلى 1958، كانت تنقلاته خارج فرنسا تكاد تقتصر فقط على سفريات داخل الاتحاد الفرنسي حيث كان ذلك هو العالم في رأيه. وتجدر الإشارة في الختام إلى أن الجنرال لم يسبق له أن انتقد الحرب في الهند الصينية ولكن الجمهورية الرابعة التي خسرتها.

ومن الأکید أن هذا لا يعني أن ديغول لم يكن مُدركا - بعد معركة ديان بيان فو- Diên Biên Phu لضرورة إحداث تغييرات في عالم المستعمرات. وكان قد ساند المبادرة الجريئة التي أتى بها منداس فرانس Mendès France الذي منح الاستقلال الذاتي لتونس. وبعد قبيلة قرية ساقية سيدي يوسف كان قد أجرى مقابلة خاصة مع السفير التونسي حيث أعرب له فيها عن عدم تضامنه - على ما يبدو - مع عمل لم يُعرب عن إدانته علنيا. وقبل ثلاث سنوات، أي في عام 1955 كان قد قال ل لوي تيرنوار Louis Terrenoire : "نحن أمام حركة تعم أرجاء العالم وموجة تسير بشعوب الأرض كافة نحو التحرر. ويوجد أغبياء لا يريدون أن يفهموا ذلك [...]، إنه لا بُدّ من إنجاز أمور عظيمة مُذهلة وتوفير ظروف شراكة جديدة.

والحال أن هذا النظام لا يستطيع أن يقوم بهذا الانجاز. وأنا بنفسى لست متأكدا من أنني سأنجح [...] ولكن بطبيعة الحال سأحاول". وفي نفس السياق كان قال في عام 1957 للسفير البريطاني، غلادوين جاب Gladwin Jebb أن الجزائر سيأتي يوم تكون فيه سيدة مصيرها ومستقلة ولكن في هذه الحالة أو تلك فإن سحب المعمرين أمر "لا يمكن التفكير فيه". ولو وصل هو إلى الحكم فإنه سيُشيدُ مع الجزائر علاقة جديدة دائمة لا يستطيع النظام (نظام الجمهورية الرابعة دائما) أن يقيمها<sup>26</sup>. وفي عام 1956 نرى أنه ساند الحملة على السويس وأهدافها الاستعمارية. وفي عام 1956 أشار إلى أن مناجم الحديد وحقول النفط التي وقع اكتشافها في موريتانيا يمكن أن تكون أساسا "لمجموعة اقتصادية وثقافية وسياسية فرنسية كبيرة" ولمجموعة مختلفة في أفريقيا وتكون فرنسا مركزها ومحورها<sup>27</sup>. تجدر الإشارة في الختام إلى أنه حينما وصل إلى الحكم وصار مجبرا على منح المستعمرات الأفريقية القديمة استقلالها، استاء كثيرا دىغول للتصريحات الرسمية التي أدلى بها رؤساء الدول الأفارقة الجدد الذين انتقدوا "الامبريالية" الفرنسية حيث كان يؤكد هو نفسه على وجوب أن تعرب شعوب البلدان الأفريقية بالأحرى عن عرفانها بالجميل تجاه الجهود التي بذلتها فرنسا ضمن تقاليد مهمتها الحضارية.

إن مخطط شال le plan Challe ومخطط قسنطينة le plan Constantine مع ما كلفا فرنسا من أرواح بشرية وأموال لا يمكن تفسيرهما بغير العزم على الاحتفاظ بالجزائر فرنسية. وفشل هذا المخطط أو ذاك هو وحده الذي أدى إلى التفكير في استقلال الجزائر كخيار. وعلى الصعيد العسكري ظهر فعلا ما قد يُشبه انتصارا: فخط موريس le ligne Morice قد قللت من

عدد عمليات تسلل الثوار من تونس إلى حده الأدنى، كما تمت "إعادة السلام" إلى التراب الجزائري، وهذا لم يكن يعني توقف العمليات الإرهابية، وإنما فقط أن عددها قد قلَّ بصورة محسوسة. وقد قال ديغول يوماً أن عددها 200 في الشهر مقابل 1.500 حينما بلغت الحرب ذروتها. وكان بديهي أن البلاد لم يستتب فيها الهدوء الذي كان سائداً فيما قبل. "أعيد إليها السلام" ربما، ولكن البلاد لم يكن في سلام. إنه فشل نسبي على الصعيد العسكري وفشل أيضاً على الصعيد الاقتصادي. فمخطط قسنطينة لم يكن بالإمكان إنجازه في المهلة المحددة حيث لم تصل رؤوس الأموال الخاصة اللازمة لأهدافه الكبرى: المستثمرون الذين كانوا أكثر تبصراً من الدولة تفتنوا بعد 1958 إلى أنه لاشك في أن لا شيء مما استفعله فرنسا يمكنه أن يمنع الاستقلال. ففي عام 1961 لم يُنجز من أصل 306 مشاريع صناعية مسطرة في الخطط سوى 43 بنسبة 95%. وفي شهر جوان من نفس العام لم يقع بعد الشروع في ثلث المشاريع المسطرة ولم يُنجز ثلث آخر سوى بنسبة 50% رغم استثمار 7 مليارات فرنك فرنسي (ملياران من الدولارات)<sup>28</sup>. لقد بدت الأمور واضحة: فطوال عامين ونصف على الأقل، من ماي 1958 إلى نهاية عام 1960، كان ديغول إلى جانب محاولته كسب ثقة المسلمين من خلال تدابير ذات طابع اجتماعي واقتصادي، عمل بالوسائل العسكرية على القضاء على البنيات التحتية للثورة الوطنية<sup>29</sup>. ولم يأخذ في الاعتبار فكرة منح الاستقلال للجزائر سوى حينما أدرك عدم جدوى جهوده. وقد حدد بيرنار تريكو Bernard Tricot الأمين العام للإليزي المنعطف الحاسم في سياسة ديغول في شهر سبتمبر 1959 بتصريح حول تقرير المصير. ولكن لا بد أن يُدرك أن

الجنرال حينما أخذ هذا المنعطف كان يبحث عن خيار من أجل الحد من هيمنة جبهة التحرير الوطني في الجزائر وكان أن لا يتخلى عن هذا الخيار قبل شهر مارس من 1961<sup>30</sup>. وحتى في عام 1961 أن باشر المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ديغول مازال يحلم بإيجاد خيارٍ حيث طلب من مندوبه العام في الجزائر، جان موران Jean Morin أن يبحث من بين المسلمين عن مُعتدلين مستعدين للعمل مع فرنسا من أجل "شراكة". أخيرا فإن الجنرال كانت تحوم في ذهنه فكرة تقسيم الجزائر بين مسلمين وأوروبيين<sup>31</sup> في حالة فشل المفاوضات.

ولا بدّ من القول أيضا أن ديغول لم يُخفِ ما كان يفكر فيه بشأن نقطة واحدة على الأقل على أنصار الجزائر الفرنسية. فبالنسبة له "الجزائر الفرنسية" لم تكن تعني اندماجا كليًا للمسلمين وحصولهم على المكانة القانونية للفرنسيين في مساواة مع الآخرين. فقد لاحظ عدة مرات حين حديثه عن العرب قائلا أن "هؤلاء الناس ليسوا مثلنا"، وكان يريد القول من خلال ذلك أنه من المستحيل إدماجهم ولم يكن يريد رأي الملايين من المسلمين يأتون للتصويت في الانتخابات الفرنسية لاختيار ثمانين ممثلا في الجمعية الوطنية. وكان يقول أيضا لـ بيرفيتت Peyrefitte لو أن كل عرب وبربر الجزائر كانوا يُعتبرون فرنسيين ، ما الذي سيمنعهم من القدوم والإقامة في الوطن الأم في حين أن مستوى المعيشة مرتفع جدا فيه ؟ وحينذاك لن تعود قريتي تحمل اسم كولومبي لي دو زيجليز-Colombey-les-Deux Eglises وإنما كولومبي لي دو موسكي Colombey-les-Deux Mosquées ! ولكن مفهوم الاندماج كان اختراعا حديثا ويرد دوما في الخطب ولا يستند إلى الواقع. وكان ديغول يأمل في أن يجد صيغة أخرى لكي تبقى الجزائر

فرنسية، صيغة تمكّنها من أن تكون لها "شخصيتها" الخاصة بها كما وعد بها غي مولي Guy Mollet وأن تكون لها "مكانة بارزة" في المجموعة التي يرسمها الدستور الجديد<sup>32</sup>. ولو أضفنا إلى ذلك التعنت الذي اتسم به الجنرال في الحفاظ على القواعد الفرنسية في أفريقيا الشمالية، وعلى الخصوص قاعدة بنزرت، حتى بعد استقلال الجزائر واختيار الصحراء مكانا للتجارب النووية حيث كانت فرنسا تأمل في أن تتوفر على موارد بتروولية واسعة اعتبرتها مع القنبلة الذرية أمورا أساسية في استعادة الاستقلال السياسي والاقتصادي لفرنسا، لرأينا إلى أي حدّ ديغول كان مصرّاً بعد عودته إلى الحكم على أن تحتفظ فرنسا بالجزائر.

إن المجموعة الفرنسية الإفريقية مثلما ورد تعريفها في إنشاء المجموعة السياسية لدول أوروبا وفي مخطط فوشي le plan Fouchet يتقدمان جنبا إلى جنب مع مقترح "مجلس المديرين" أي القيادة الثلاثية والكلّ يمثل نظرة متماسكة لعالم يُعاد تنظيمه ويتولى حلّ المشكلات الحالية لفرنسا وحيث تشغل فيه فرنسا مكانة متزايدة الأهمية<sup>33</sup>. وفي وسط هذه الأشياء الثلاثة نجد الجزائر وأفريقيا الشمالية. وينبغي أن تكون المجموعة بمثابة نموذج لتسوية القضية الجزائرية وتُشكل قطبا اجتذاب قادر على أن يُعيد إلى المغرب وتونس إلى رُشدهما. وتُقدم المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهتها رؤوس الأموال اللازمة لبناء الفضاء الأورو إفريقي، أي المجموعة الأوروبية والأفريقية التي تكون فرنسا جوهرها ومحورها. وكان ديغول مُصرّاً على إنشاء المجموعة الفيدرالية للدول الإفريقية التي يقودها هو حيث يتولى فرنسيون الحقائق الوزارية الأساسية والمتمثلة في الدفاع والشؤون الخارجية والاقتصاد والتعليم. وكان الأفارقة يُفضلون

كونفدرالية أكثر مرونة يحظى داخلها كل واحد باستقلاله الذاتي. ولو أن ديغول قدم تنازلا في الحين بشأن هذه النقطة لربّما تجنب انهيار هذه المجموعة في 1960. ولكنه رفض أن يختار الأفارقة بين الفيدرالية والكونفدرالية حيث كان الخيار إمّا المجموعة مثلما ورد تعريفها في إنشاء المجموعة السياسية لدول أوروبا وإمّا الاستقلال، الشيء الذي يعني فقدان كل مساعدة اقتصادية وتقنية من فرنسا. وليس من الغريب في هذه الأوضاع أنه فيما عدا غينيا فإن مُجمل الدول الأفريقية قد اختارت في البداية الفدرالية<sup>34</sup>. ومن المحتمل أن تكون المشكلات التي تطرحها كونفدرالية إفريقية مرتبطة بفرنسا في جميع الأحوال لا حلّ لها. ومن الناحية الاقتصادية ربما كان من الأفضل إنشاء فدراليتين اثنتين كبيرتين: واحدة في أفريقيا الغربية والأخرى في إفريقيا الاستوائية، ولكن هذا المخطط كان يصطدم بالتنافس بين ليوبولد سنغور Léopold Senghor وفيليكس أوفويت بوانيي Félix Houphouët Boigny. فالأول كان يأمل في إنشاء مجموعة واحدة فيما كان الثاني متخوفا من أن كوت ديفوار - البلد الأكثر ثروة - قد ينهبه الآخرون. ومع ذلك فإن إنشاء فدراليتين كبيرتين قد يكون لهما نفس عيوب فدرالية واحدة تقودها فرنسا، فيما أنها ستفرض لكل الأقاليم فرص المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي. في جميع الحالات فإن ديغول الذي كان يؤمن كثيرا بهذه المجموعة شعر بما يُشبه الإهانة اختيار الاستقلال الذي اعتمده غينيا وآلمه كثيرا حينما رأى أن الدول الأفريقية الأخرى سارت في طريقها عام 1961. وحسب رايmond تريبولي Raymond Triboulet فإنه عاين ذلك والدموع تنهمر من عينيه قائلا "إنهم ينصرفون [...] إنهم ينصرفون"<sup>35</sup>.

مشاريعه الخاصة بأوروبا قدمها ديغول لـ كونراد آديناور Konrad Adenauer أثناء لقاءهما في 14 سبتمبر 1958. وكان الجنرال على ما يبدو قد استمال المستشار حينما قبل بأن تكون لألمانيا مكانة الشريك المتميز حتى وإن كانت نائبة لفرنسا فقط في إنشاء "أوروبا صغيرة" المتكونة من ستة.

# الفصل الثامن السلام

كان ديغول يأمل في أن السلام في الجزائر سيترك فرنسا في قلب ثلاث دوائر سلطة متركزة. الدائرة الأولى كان يتعين أن تكون ثنائية انجليزية أمريكية في الغرب والثانية مجموعة سياسية من البلدان الأوروبية الستة تقوم على "التعاون" ولا يحوم بشأنها أي شك بكونها فوق الوطنية والثالثة مجموعة "أفريقية" تقوم أساسا على المستعمرات الفرنسية القديمة 'تكون للجزائر فيها مكانة بارزة' وحيث تؤهلها ثنائية ثقافتها لأداء دور الجسر بين الثقافات الأوروبية والأفريقية. وبذل ديغول عام 1962 جهدا يائسا في هذه الاتجاهات الثلاثة للتوصل في النهاية إلى فشل ثلاثي الأبعاد وإلى غرق مشروعة الطموح نهائيا في جوٍّ من الفوضى. ففي الأول تجلّى أنه يكاد يكون من المستحيل بناء علاقات مرضية مع إدارة كندي التي لم تكن تقبل بفكرة سلطة ثلاثية الأطراف مع فرنسا التي كانت على حافة الفوضى بسبب الجزائر التي لم تكن تُعير أي اهتمام إلى مشاريع الجنرال الأوروبية والتي كانت تنظر بعين الريبة إلى نواياه في أفريقيا. ومع الأوروبيين كان ديغول قريبا من النجاح ولكن هنا أيضا اعترضته مشاكل، فقبل كل شيء اعترض الهولنديون على مشاريعه المتعلقة بالتعاون بين البلدان الستة لكون مشاريعه هذه تستبعد في نفس الوقت البريطانيين ومنظمة الحلف الأطلسي والآليات الموجودة والمنصوص عليها في معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بروكسل. وعن البلدان الأفريقية التابعة سابقا للاتحاد الفرنسي، فقد كانت بالأحرى مهتمة بأفكار ديغول ما عدا بعض الاستثناءات مثل غينيا. ولكن المشروع الأفريقي اصطدم بالجزائر التي كان سيتمحور حولها هذا المشروع. وهنا كان ديغول ضحية في ذات الوقت للمعمرين الذين تكالبوا عن طريق الرعب على الدفاع عن "جزائر آبائهم"

المستعمرة التي عصف بها التاريخ والجنرالات الذين يريدون تحقيق مشروعهم حتى النهاية ومنها تمردهم في شهر أبريل 1961 الذي أفضل ما كان يمكن اعتباره نجاحا لمجهود فرض استتباب السلام. ولكن في النهاية نرى أن ديغول كان صانع فشله بالذات من خلال تعنته في اشتراط ما هو مستحيل في المفاوضات مع الثوار إلى جانب ممارسته لعبة ثنائية وربما ثلاثية معقدة حيث نجح فقط بذلك في تأخير حلول السلام بسنة أخرى، وهو التأخير الذي سمح للمعمرين بإنشاء منظمة الجيش السري OAS ويمكن هذه المنظمة من شن حملة إرهابية بعنف ووحشية لم يسبق لهما مثيل. فمن جهة حاول الجنرال في المحادثات مع جبهة التحرير الوطني أن يفصل مسألة الصحراء عن القضية الجزائرية مهددا بتقسيم الجزائر ذاتها إذا لم يحصل على ما كان يريده ومن جهة أخرى قام بمحاولة أخيرة يائسة لبناء "قوة ثالثة" من السكان المسلمين المعتدلين من أجل الالتفاف على جبهة التحرير الوطني. ولم ينجح هذا الأسلوب ولا ذلك.

ومنذ البداية أظهرت إدارة كندي أنها أقل تفهما بكثير من آيزنهاور تجاه سياسة ديغول الخارجية. وكان هذا مطابقا للتقاليد، فالديمقراطيون تحت رئاسة ترومان Truman كانوا حذرين من ديغول على كونه قائد متسلط قادر على تطورات مؤيدة للشيوعية وكانوا قد سعوا بكل الوسائل إلى إبعاده عن السلطة. وقد عاد إليها وكان يخلق لهم دوما مشكلا. ومن أساليب التطرق إلى هذه المشكلة هو العودة بديغول إلى ما هو معروف عنه. فقد كتب فوي كوبلر Foy Kobler كاتب الدولة الأمريكي لشؤون أوروبا لكاتب الدولة الأمريكي الجديد دين راسك Dean Rusk يوم 24

جانفي 1961 قائلاً له أن ديغول بكل بساطة شدد في المواقف التي كانت تقفها الجمهورية الرابعة وأن سياسة فرنسا لن تتغير أيضاً دون شك حينما يُغادر هو نفسه السلطة.

إن قرار صنع القنبلة الذرية تم اتخاذه في 1955 - 1956 من لدن الجمهورية الرابعة وتم كشف ذلك في واشنطن رسمياً في بداية 1958 (الولايات المتحدة كانت دائماً على عِلْمٍ بالمشاريع الفرنسية). من ناحية أخرى فإن المحادثات الثلاثية التي شُرع فيها رداً على مذكرة سبتمبر 1958 ظلت إلى ذلك الحين أقل ثمرة من وجهة النظر الأمريكية مقارنة بوجهة النظر الفرنسية. وكان ينبغي أن يُقترح على السفير الفرنسي إنهاءها. ولكن راسك سرعان ما أدرك أنها بعيدة عن الانتهاء. فباريس كانت تريد توسيعها حيث اقترح ألفاند Alphant أن تتطرق هذه المحادثات - إضافة إلى الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الحكومات - إلى المسائل العسكرية. وكانت باريس ترى أنه لو اتفق الثلاثة الكبار على موضوع ما فإن حلفاءهم من منظمة الحلف الأطلسي ومنظمة معاهدة جنوب شرقي آسيا OTASE لن يكون أمامهم خيار آخر سوى اتباعهم. ولم يكن راسك موافقاً على هذه المقترحات<sup>1</sup>.

في 15 فيفري سأل كاتب الدولة الأمريكي ألفاند حول القضية الجزائرية وطلب منه ما إذا كانت مبادرة بحسن النية من جانب الغرب في اتجاه المعتدلين في جبهة التحرير الوطني قد تُساعدُ المفاوضات الجارية. وفي الوقت الراهن كان الأمريكيون راضين بكون ديغول قبل بمخاطبة جبهة التحرير الوطني. ومن الجانب الفرنسي كان يُخشى أن يتبنى كندي علنياً بعد وصوله إلى السلطة موقفاً مناصراً للجزائريين. إلا أن ذلك لم يحدث.

فمنذ تصريحه الذي يعود لعام 1957 التزم الرئيس المستقبلي صمت لافتاً حول الجزائر. ولم يُعقب بأي تعليق عن أحداث ساقية سيدي يوسف ولم يتطرق إلى القضية الجزائرية في حملته الانتخابية<sup>2</sup>. وحين وصوله إلى البيت الأبيض اكتفى على ما يبدو بمساندة انفتاحات ديغول الأخيرة تجاه جبهة التحرير الوطني. ومن الصحيح أن كاتب دولته لم يكن يعلمُ الموقف الذي ستخذه فرنسا في المفاوضات والذي كان ديبري Debré قد حدده في بداية شهر جانفي. ولو علم به لكان على حق في إبداء قلقه. فقد كان ديبري كتب "الهدف تم تحديده" بأسلوب ديغولي محض. إنها جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا" حيث تكون الجالية الأوروبية في أمان وتتم مراعاة المصالح الفرنسية وتكون فرنسا قادرة على توجيه المؤسسات الداخلية. لقد كان من "مهمة فرنسا أن تضطلع بهذا التدخل في اتجاه المصلحة الجزائرية وفي مصلحة الحضارة الغربية". وكان يجب على فرمسا أن تظل القوة المهيمنة في البحر الأبيض المتوسط وفي الصحراء، ولذلك فإن الجزائر كانت جوهريّة. وهذا كان يعني السيادة الفرنسية على قواعدها في الجزائر ومراقبة الصحراء ووحدة الجزائر مع فرنسا في مجالات الاقتصاد والثقافة والدفاع. وتتولى فرنسا حينذاك مراقبة المعونة الاقتصادية والجيش الجزائري والجامعات وإلاّ - كما تنبأ ديبري - فإن الأمريكيين وربما السوفيات هم الذين سيتصرفون بدلها<sup>3</sup>.

وقبل التطرق إلى "القيادة الثلاثية" مع الإدارة الأمريكية الجديدة، تباحث ديغول في هذا الموضوع مع ماكميلان Macmillan بنية واضحة ترمي إلى استمائه إلى جانبه. فقد شرح للوزير الأول البريطاني أن التضامن الفرنسي البريطاني يمثل جوهر أساس الوحدة بين القوى الثلاث أي أن

فرنسا وبريطانيا تمثلان أوروبا تجاه الولايات المتحدة. وأعرب ماكميلان من جانبه عن أسفه للقطيعة التي قد تحدث على المستوى الاقتصادي بين البلدان الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجمعية الأوروبية للتبادل الجر AELE ولكن ديغول أجاب أنه في حالة ما إذا امتصت السوق الأوروبية المشتركة، الكومونوالث، فإنها قد تفتتت. ثم قال الرئيس الفرنسي عدم رضائه باستمرار إقصاء فرنسا من العلاقات الخاصة القائمة بين لندن وواشنطن في المجال النووي، وهي علاقات قال عنها ماكميلان أن بريطانيا العظمى غير مستعدة لأن تتخلى عنها. وهناك موضوع آخر اشتكى منه ديغول، إنه منظمة الحلف الأطلسي حيث لا يوجد اندماج حقيقي وإنما هيمنة أمريكية، وقال عنها ديغول أن فكرة القوة النووية متعددة الأطراف لا ترمي سوى إلى منع فرنسا من بناء قوتها الضاربة ومثل هذه القوة تظل دوما تحت الرقابة الأمريكية. وبالنسبة لفرنسا فإن القنبلة كانت وسيلة حماية مستقلة وضمانا لاستقلالها. ولم تُثمر المحادثات أي شيء ملموس وظهر بجلاء استياء ديغول لذلك في عرض الحال الذي قدمه كوف دي مورفيل Couve de Murville أمام وزراء الشؤون الخارجية لبلدان السوق الأوروبية المشتركة. وقال ماكميلان أنه كان يريد أن تنصب المحادثات على العلاقات بين بريطانيا العظمى والقارة ولم يُفلح سوى في أن يُصور أن الانجليز كانوا ينظرون إلى الواقع مشوّها من خلال علاقاتهم مع الولايات المتحدة<sup>4</sup>. وعلى انفراد أُسّر ديغول عدة مرات إلى آديناور اقتناعه بأن أنجلترا لم تكن مهيأة لأن تنضم إلى أوروبا، وهو اقتناع كان يُشاطر فيه المستشار.

في 15 مارس 1961 قدم ألفاند Alphant من جديد لدين راسك Dean Rusk مقترحات ديغول حول التعاون بين القوى الثلاث. وكان الفرنسيون يريدون تفاهما ثلاثي الأطراف بشأن المسائل العالمية. أما عن وجود أسلحة نووية على التراب الفرنسي فكان ينبغي أن تراقبها فرنسا ويرتبط استعمالها بتخطيط استراتيجي على مستوى العالم. صحيح أنه كان يقع على الولايات المتحدة أن تقرر الوقت الذي تكون فيه فرنسا قد حققت "تقدما ملموسا" يمكنها - بناء على قانون ماك ماهون McMahon - من مساعدتها في برنامجها النووي ، ولكن فرنسا لم يكن أمامها سوى الندم لرفضهم "أسراراً" لحليفهم الأساسي سبق للروس أن اطلعوا عليها. وردّ راسك أن الولايات المتحدة تُعارض انتشار الأسلحة النووية وأنه بمقتضى قانون ماك ماهون، كان من الصعب مساعدة فرنسا عدا ما إذا تم ذلك في إطار منظمة الحلف الأطلسي، ومع مشروع القوة المتعددة الأطراف كان كاتب الدولة السابق قد أعدّ مخططاً يُعفي فرنسا من أن تُلتج بنفسها أسلحتها الذرية. وترك ألفاند جانبا في الوقت الحاضر هذا المقترح الذي كانت باريس تُعارضه بشدة وتتطرق إلى مسألة منع التجارب النووية، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لفرنسا لكونها كان يفرض فعلا الاحتكار النووي من جانب الأنجلوسكسون والسوفيات في حين كان ينبغي أن القبول بأن تصبح فرنسا القوة الرابعة التي تحوز أسلحة نووية قبل اعتماد أي إجراء يمنع انتشارها<sup>5</sup>.

إن الدعم الذي تقدمه واشنطن لتدخل منظمة الأمم المتحدة في الكونغو أظهر بفضاظة للفرنسيين إلى أي مدى لا يُعيرون أهمية لمقترحاتهم الخاصة بالقيادة الثلاثية. وقد كتب كوف دي مورفيل إلى كافة الممثلات

الدبلوماسية الفرنسية أن مبادرة كندي كانت غير مقبولة بالنسبة لفرنسا لأنها تأتي وكأنها أمرا واقعا. إن الحكومة الأمريكية التي كانت تسعى للتصالح مع الحياديين أغفلت مرة أخرى التشاور مع حلفائها. وفي 6 فيفري سلم ألفاند لكيندي رسالة من ديغول: الكونغو كان مناسبة لإظهار ما في استطاعة البلدان الغربية الثلاثة أن تفعله معا في العالم، والولايات المتحدة كانت قد أضعفتها. كان من المفروض على البلدان الثلاثة أن تتظافر جهودها لإجبار بلجيكا والحكومة الكونغولية على تطبيق معاهدة الاستقلال وكان عليها مساعدة الحكومة المركزية التي يرأسها كازافوبو Kasavubu. ولم يكن منتظرا أن يُثمر شيئا تدخل منظمة الأمم المتحدة التي لم يكن لها أن تتصرف على أساس التشاور وبصورة نزيهة. وكان الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يقترح استعمال قوات من بلدان "مناصرة للسوفيات لتشكيل قوته للتدخل وهذا كان من شأنه أن يُشجع انفصال مقاطعة كاتنغا<sup>6</sup> Katanga الغنية بالموارد.

كان آدينور في باريس يوم 9 فيفري وكشف لديغول في الأول شعوره بأن الحكومة الأمريكية الجديدة مليئة بـ "النجومية الرجولية"، وهو انطباع يُشاطره فيه الجنرال. وبمزيد من الجدية فإن المستشار الألماني كان يرى أن الولايات المتحدة التي كانت منشغلة أكثر فأكثر ببقية العالم تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا. وكان يأمل في القيام بمبادرة جديدة من أجل اندماج البلدان الستة ولكن ديغول الذي كان يعترض على كل نزعة "فوق وطنية" اقترح بدلها اجتماعات منتظمة بين رؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية والتربية والثقافة والاتصال للتباحث حول التعاون في هذه المجالات<sup>7</sup>. قبل المستشار الألماني طريقة العمل هذه. وفي 12 أفريل توجه

أديناور إلى واشنطن حيث أظهر آثار إعجابه بديغول واشتكى لمضيفيه الأمريكيين من أن منظمة الحلف الأطلسي "مريضة" ومحرومة من الحياة. أما بخصوص الجزائر فإن موقف الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة هو المسئول في نظره عن فشل علاقات فرنسا مع هذا البلد ملاحظا أنه لا يستطيع أن يغفر لهم ذلك. وقبل سنتين كان الثوار على استعداد للتوقيع على اتفاق سلام مع باريس وكانوا سيوقعون عليه حتى وإن كانوا يتمتعون بدعم واشنطن. وكان قد تطرق آنذاك إلى الموضوع مع آيزنهاور الذي أجابه أن الأمريكيين أيضا كانوا في وقت مضى شعبا مُستعمرا وأنه لا يمكن أن لا يهتم بالجزائر. ولم يكن المستشار الألماني ليفهم ذلك ولا أن يتبع الأمريكيين فيه. وكان آيزنهاور قد رخص له أن يقول لديغول أن الولايات المتحدة لن تُعارض فرنسا في منظمة الأمم المتحدة. وكان قد فعل ذلك ليكتشف أن الولايات المتحدة قد صوتت ضد فرنسا<sup>8</sup>. ولم ينس ديغول هذا أبدا. والمستشار الألماني أيضا على ما يبدو. حاول كندي أن يُسوي الأمور مع ديغول وقد قال لألفاند أنه يريد بصدق علاقات منسجمة مع فرنسا معتذرا عن تسرع الولايات المتحدة في القضية الكونعولية وسلم أنه لا يتحكم بعدُ تماما في إدارته. ثم انتقل إلى الهجوم وسأل لماذا ديغول يستمر في مساندة سوفانا فوما Souvanna Phouma في لاوس المدعوم نظامه من موسكو وهو يدعي أنه محايد. وبعد أن صرح انه سيتعمق أكثر في دراسة أفكار ديغول حول التعاون بين القوى الثلاث تطرق كندي إلى القضية الجزائرية. أبرز ألفاند نجاح الاستفتاء الذي وقع في شهر جانفي بالنسبة لديغول وطلب أن لا تفعل الولايات المتحدة شيئا يُزعج المفاوضات السرية الدقيقة آنذاك. وأعرب كيندي عن

إيمانه بأن ديغول وحده قادر على تحقيق السلام في الجزائر وكرر أنه يأمل في إقامة أفضل العلاقات الممكنة مع فرنسا. وقدّم كضمان لنياته الحسنة اختياره لسفير الولايات المتحدة الجديد، الجنرال غافن Gavin وهو صديق حميم قريب منه وحظي دوما بثقته<sup>9</sup>. وفي 15 فيفري قال راسك لألفاند في حديث معه أنه مُعجب بالطريقة التي نجحت بها فرنسا في تصفية الاستعمار في أفريقيا دون فوضى ومع الحفاظ على الصداقة التي تربطها بمستعمراتها القديمة. وطمأن راسك إن المعونة التي قد تقدمها الولايات المتحدة لهذه المستعمرات ستكون دوماً مُكملة للمعونة الفرنسية موضحاً كذلك أن الأمريكيين لا يريدون إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الفرنسية في إفريقيا.

ثم تطرق إلى القضية الجزائرية. فشرح ألفاند أنه كان يوجد اتجاهان ضمن جبهة التحرير الوطني، الأول متعصب ومناصر للروس والآخر مستعد لإجراء مفاوضات معقولة. وفي الوقت الراهن فإن سياسة ديغول تشترط السرية المطلقة والثقة التامة من جانب حلفائه. وقال راسك أن الأمريكيين يضعون أنفسهم رهن إشارة الفرنسيين لفعل كل ما يُفيد يكون في استطاعتهم. أجاب ألفاند أن أفضل شيء يقدمونه لفرنسا هو الإيمان بصدق الحكومة الفرنسية ورغبتها في إحلال السلام. ومع ذلك لاحظ راسك أنه توجد الآن فرصة "ثمينة" وأنه تُمارس من جهة أخرى على الحكومة الأمريكية ضغوط قوية من الداخل ومن الخارج من أجل التدخل<sup>10</sup>. ولم تؤدِّ الحكومة الأمريكية في النهاية أي دورٍ في المفاوضات الجارية ولكن باريس كانت تشعر بوجودها طوال العملية كلها<sup>11</sup>.

ولم يترك راسك فرصة للتذكير بأن الولايات المتحدة التي يرأسها كندي تأمل في إقامة أفضل علاقات ممكنة مع فرنسا، لكن ذلك على خلفية توترٍ دائمٍ يظهر حينما لا يستطيع أحد البلدين أن يمتنع عن إزعاج الآخر أو مشاكسته. وهكذا اضطر ألفاند لأن يشرح أن الخطاب الأخير الذي أبرز فيه ديغول "دور" فرنسا التاريخي في أمريكا اللاتينية لم يكن يرمي إلى تقويض المصالح الأمريكية فيها ولكن ألم يكن ذلك رداً عما تراه باريس تدخلاً أمريكا في إفريقيا؟ كان ديغول يريد تسريع الوحدة الاقتصادية الأوروبية وإعطائها "امتداداً سياسياً" دون نزعة فوق وطنية ويقوم على التعاون بين الدول، وأضاف ألفاند أن فرنسا لم تكن تريد الإضرار بمنظمة الحلف الأطلسي وليس في نيها أن تُنشئ أي "قوة ثالثة" بين الشرق والغرب. وكان راسك يرى مع ذلك تناقضاً بين سياسة ديغول مع البلدان الستة والتعاون الأطلسي ضمن منظمة الحلف الأطلسي. ألا يوجد في ذلك مشاورات مختلفة أكثر من اللزوم بين المجموعات المختلفة داخل منظمة الحلف الأطلسي؟ إن فرنسا من خلال إرادتها في إضافة الثلاثة الكبار والبلدان الستة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى مجلس البلدان الخمسة عشر، كانت تُعقد المشاكل التي كانت للحكومة الأمريكية مع منظمة الأمم المتحدة والكومنولث وسياستها الداخلية بالذات. أجابه ألفاند قائلاً لا بالعكس فرنسا كانت تريد تعزيز منظمة الحلف الأطلسي وأنه من أجل أن إدماج ألمانيا الغربية بصورة أفضل كان توحيد أوروبا اقتصادياً في حاجة إلى توسع سياسي. أضف إلى ذلك أن القوى الثلاث التي كانت لها مسؤوليات عالمية كانت في حاجة إلى أن تتشاور فيما بينها.

واكتفى روس بالقول مرة أخرى أن واشنطن تدعم المسار الكبير الرامي إلى توحيد أوروبا<sup>12</sup>.

وكان ديغول يرفض كل تدخل خارجي في القضية الجزائرية سواء جاء ذلك من الأمريكيين أو من الروس. ولكن موقفه لم يكن نفس الموقف أمام هذا أو ذلك. فقد رفض أن يُناقش القضية الجزائرية مع السفير السوفياتي ألكسندر فينوغرادوف Alexandre Vinogradov : لقد كانت قضية داخلية تخص فرنسا فقط. كما أن التصريحات العلنية التي كان يبدي بها السوفيات كانت "لا تُطاق". ولاحظ فينوغرادوف أنه مع ذلك كانت فرنسا قد اعترفت ضمناً بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من خلال مباشرة مفاوضات مولان Melun : ولم يكن يجوز لها إذن أن تشتكي من كون موسكو تسير على دربها بالاعتراف بها كأمر واقع. وزيادة على ذلك فإن التصريحات السوفياتية بشأن الجزائر لم تكن تستهدف فرنسا بل إساءات جنرالات الاستعمار التي كان يُحاربها الاتحاد السوفياتي في العالم بأسره. أجاب ديغول أن هذا غير معقول خاصة وأنه يأتي من أكبر المستعمرين في جميع البلدان وأنذر السوفيات بعدم تسليم أي شحنة من الأسلحة لجهة التحرير الوطني<sup>13</sup>. ومع الأمريكيين كانت النبرة مختلفة تماماً حيث كان ديغول يحاول أن يُطمئنهم بل ويُفيدهم بالمناسبة بمعلومات سرية. وهكذا وحينما جاء أفرال هريمان Averell Harriman إلى باريس لتحضير زيارة كيندي، طلب منه أن يُطلع الرئيس أن فرنسا مستعدة للتفاوض دون شروط مسبقة، فقال له هريمان وهو مفتون بشكل ظاهر أن كندي يُبدي إعجاباً كبيراً بالطريقة التي تتعاملون بها مع القضية<sup>14</sup>. وهذا لم يمنع الجنرال من أن يُرسل بعد أيام شابان دلماس

Chaban Delmas إلى واشنطن ليشتكي من عدم التوصل بعدُ إلى أي طريقة للتعاون ثلاثي الأطراف والإعراب عن استياء فرنسا لجعلها دوماً أمام الأمر الواقع في الكونغو أو في لاوس أو في الصين.

وفي 16 مارس كرر ألفاند قوله لراسك أنه يتعين إعادة النظر في منظمة الحلف الأطلسي لمواجهة الظروف الجديدة في أوروبا ولأن إقامة تعاون بين الثلاثة الكبار أضحى أمراً ضرورياً. وأجاب روس أن الولايات المتحدة تأمل في إجراء أوسع المشاورات الممكنة مع فرنسا وبريطانيا العظمى ولكنها لا تستطيع "تأسيس" تعاونٍ من هذا النوع يسير إلى أبعد من مجلس منظمة الحلف الأطلسي الموجودة أصلاً. وكما هو الآن فإن المجموعة الدائمة Standing Group كافية. إضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة تنتظرُ المعاملة بالمثل في علاقاتها مع حلفائها. وإذا كانت الولايات المتحدة تضع منظمة الحلف الأطلسي في المقام الأول فإن الآخرين عليهم أن يفعلوا ذلك أيضاً. وكان البرتغاليون شأنهم شأن الفرنسيين يُطالبون بالتضامن من جانب حلفائهم بشأن إفريقيا ولكن دون تطبيق إصلاحات حقيقية وبذلك فإنهم يختلقون مشاكل للحلف. وكان يتعين على فرنسا أن تتوقف عن حماية البرتغال من الانتقادات الموجهة لسياسته الاستعمارية. وكرر راسك القول إن الولايات المتحدة تعارض انتشار الأسلحة النووية ولا يمكنها أن تُساعد فرنسا في برنامجها الذري. وبدلاً من ذلك فإنها تقترحُ أن تضع تحت تصرف الحلف صواريخ متوسطة المدى لتجعل تطوير قوات نووية وطنية عديمة الجدوى. ردّ ألفاند بإجابة مزدوجة قائلاً أولاً البرنامج النووي الفرنسي لا رجعة فيه وأضاف أنه يشك في أن يُفوّض أي رئيس

أمريكي لمنظمة الحلف الأطلسي أو لأيّ كان سلطة القرار بشأن استعمال السلاح الذري<sup>15</sup>.

أضرت الخلافات بين فرنسا وحلفائها في منظمة الحلف الأطلسي بالجهود التي تبذلها للحصول على السلام في الجزائر. وفي أثناء التحضير لمفاوضات مولان كان ديغول قد رأى بوضوح أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بدور الوسيط في العلاقات مع الثوار. وكان في استطاعته أيضا أن يستعين بالمغرب أو بتونس اللذين سبق لهما أن اقترحا مساعهما الحميدة منذ 1956. ولكنه رفض كافة التدخلات الممكنة على أنها تمثل تدخلا غير مرغوب فيه في شؤون فرنسا الداخلية وفضل الواجهة السويسرية: لقد كانت باريس ترى أن الثقة التي تحظى بها سويسرا لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تمثل تهديدا للمصالح الفرنسية. وفي 23 جانفي 1961 قبل ديغول التباحث مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول المكانة المستقبلية للجزائر دون شروط مسبقة بشأن وقف إطلاق النار<sup>16</sup>. ولكنه استمر في رفض الاعتراف بالحكومة المؤقتة وبحقها في الحديث وحدها باسم الشعب الجزائري. ولذلك فإن المحادثات التمهيدية التي بدأت يوم 19 فيفري في لوسرن Lucerne بين جورج بومبيدو Georges Pompidou وأحمد بومنجل سرعان ما انتهت إلى مأزق. غير أنه في بداية مارس قبل ديغول بأن لا يوجد أي شرط مسبق للمحادثات وأطلع هريمان Harriman على ذلك مثلما قيل<sup>17</sup>. وكان هذا التنازل قد فتح الطريق للتوصل إلى اتفاق بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة حول مفاوضات السلام بالذات التي بدأت بمدينة إيفيان Evian في شهر ماي.

وفي مبادرة حسن النية عفا ديغول عن كل المساجين من الثوار المعتقلين في الجزائر.

ولكن الجنرال لم يكن إطلاقاً متفائلاً بخصوص مآل المفاوضات ولم يتخلّ بعد عن عدد من الأوهام بشأن المستقبل الممكن للجزائر. وحينما تحدث إلى ديبري حول هذه المفاوضات يوم 13 مارس قال له أن المفاوضات ستفشل و"إذا كان جزء من الجزائر لا يريد فرنسا" فسيتم "تجميع للسكان والتقسيم" ولن تتخلّ فرنسا الآن ولا مستقبلاً عن هذه الإمكانية. وفعلاً ففيما كانت فرنسا تُفاوض جبهة التحرير الوطني شرعت في لعبة ثنائية بل ثلاثية الأبعاد ولم تكن في مستوى عالٍ من الذكاء حيث لوحث بالتهديد بتقسيم البلاد إلى جانب البحث عن المعتدلين بين السكان المسلمين لتنجز معهم الجزائر المستقلة والشراكة معها التي تحلم بها. وفي ذهن ديغول وديبري لم يكن الأمر يتعلق إطلاقاً بأن تتقاسم فرنسا السيادة على الجزائر مع جبهة التحرير الوطني أو أي طرف آخر ما لم تتم إقامة مؤسسات تقرير المصير التي رخص بها استفتاء 8 جانفي. وقال ديغول أن استقلال الجزائر يمكن أن يخرج من صناديق الاقتراع ولا يمكن أن تكون مُعلنة". وتبقى الصحراء منفصلة عن الجزائر بعد إنشاء الدولة الجزائرية. وستفاوض فرنسا حينذاك حول مكانة الصحراء مع الدولة الجزائرية ومع الدول المجاورة، فالصحراء كانت في غاية الأهمية لاستقلال فرنسا طالما أنها تحتضن في الوقت ذاته مركز التجارب النووية والموارد البترولية الكبيرة. وسيبقى الجيش الفرنسي في الجزائر بعد الاستقلال لضمان حقوق الأقلية الأوروبية ومنع إقامة دكتاتورية محتملة من جانب جبهة التحرير الوطني. أخيراً وبعد مدة مناسبة ستتولى فرنسا تدريب

الجيش الجزائري وتجهيزه ولكن القواعد الفرنسية في الجزائر والصحراء ستبقى تحت السيادة الفرنسية<sup>18</sup>. ومن كل ما أراده ديغول وتنبأ به أثناء الشروع في مفاوضات إيفيان لم يبق سوى القليل بعد عام من التوقيع على الاتفاق.

وفي 4 أبريل أرسل القائم بالأعمال الفرنسي في تونس تقريرا عن اللقاء الذي جرى بين السفير الأمريكي والتر والمسلاي Walter Walmsley وقائدين من جبهة التحرير الوطني هما محمد بوصوف وأمحمد يزيد. وقال فيه وانسلاي أن الحكومة المؤقتة كانت على استعدادٍ للتفاوض في الإطار الذي تم الاتفاق عليه مع الفرنسيين يوم 30 مارس لو جاءت الحكومة بمبادرة حسن النية من خلال "توضيح" موقفيها. ولم يتمكن وانسلان من الحصول على المزيد من التوضيحات ولكنه كان يعتقد أن "التوضيح" يُراد منه الإفراج عن بن بلة، وهو الإفراج الذي سبق أن طلبه سلطان المغرب. ولم يرغب الأمريكيون التدخل في المفاوضات الجارية بطبيعة الحال ولكنهم طلبوا من ممثلهم أن يتصل بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإظهار أن واشنطن تدعم عملية السلام<sup>19</sup>.

تفاعلت باريس بغضب مكثوم. فقد استدعى كوف دي مورفيل السفير الأمريكي ليقول له مدى الصدمة التي شعر بها عقب تلك المبادرة الأمريكية الجديدة. ولا يهم ما دفع بواشنطن إلى ذلك: فالجزائر تظل قضية فرنسية تعالجها باريس من غير وسطاء. وكانت واشنطن تعلم الموقف الفرنسي حول الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، فقد أعلنت باريس مؤخرا الروس أن الاعتراف بالحكومة المؤقتة رسميا سيؤدي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو. وكان هذا الحادث مختلفا بعض الشيء، ولكن

فرنسا تمسكت به أيضا تجاه ما فعله الأمريكيون. وكانت جبهة التحرير الوطني حينذاك بصدد استغلال هذه المبادرة لأغراض دعايتها. وبعث كوف دي مورفيل بعد ذلك إلى كافة الممثلات الدبلوماسية الفرنسية برسالة قال فيها أنه عشية مفاوضات السلام مع جبهة التحرير الوطني تميل الحكومات الحليفة إلى إعطاء هذه الأخيرة مزيدا من الاعتبار وأن هذا الامتياز الذي يحظى به الثوار على غير وجه حق يمثل عقبة أمام سياسة الحكومة. إن فرنسا لا تعترف بجبهة التحرير الوطني كحكومة ولا يجوز لها الادعاء بهذه المكانة ولا يستطيع أحد أن يتنبأ بأن الشعب الجزائري سيختار جبهة التحرير الوطني لتحكمه بعد عملية تقرير المصير. وفي حالة ما إذا لم يتم التوصل مع الجبهة فإن فرنسا ستتولى بنفسها تنظيم عملية تقرير المصير من دونها<sup>20</sup>.

يصعب على المرء أن يفهم ما كان يأمل الفرنسيون كسبه من استبعاد واشنطن من عملية السلام. فقد كان في استطاعة الأمريكيين الضغط على الثوار ليقبلوا بالشروط الفرنسية، فقد كانوا على صلة وثيقة بتونس والمغرب، ثم إن الجزائر بعد نيلها الاستقلال سيسعون بشكل أو بآخر إلى أن تكون لهم روابط معهم وسيزودون أفريقيا الشمالية كافة بمعونة اقتصادية وعسكرية. وكانت تونس والمغرب يتطلع كلاهما إلى السعي نحو إحلال السلام في الجزائر وكان من المفروض إدخالهما في المفاوضات حينما تنطرق إلى ما ستكون عليه الجزائر من أجل المساعدة على بناء أفريقيا شمالية داعمة لفرنسا وحيث يجد التعاون الفرنسي مع الجزائر مكانته. وبدلا من هذا راح ديغول يبعث بصرامة بعيدا عن المفاوضات وبذلك فقد ساهم في جعلهم يقتربون أكثر من واشنطن. وكان سلطان المغرب

يرغب في الإفراج عن بن بلة وربما كان ذلك مبادرة حسن نية يمكن من انطلاق المفاوضات. وكان بورقيبة قد وعد بأن مفاوضات حول ما ستكون عليه بنزت ستكون جزءا من التسوية العامة لقضية ساقية سيدي يوسف، ولكن الفرنسيين ماطلوا. وكان سلطان المغرب قد نجح في التخلص من القواعد الأمريكية والفرنسية وكان تحقيق نفس الإنجاز بالنسبة لبورقيبة مسألة شرف. وفي فيفري 1961 وفي أثناء مقابلة مع ديغول في مدينة رامبويي Rambouillet طلب أن يتم الشروع في مفاوضات بشأن بنزت لتؤدي لاحقا إلى جلاء القوات الفرنسية. رفض ديغول الطلب<sup>21</sup>.

كان من المفروض أن يُظهر الاستفتاء الذي جرى في شهر جانفي حول الاستقلال الذاتي للجزائر الدعم الشعبي الذي يحظى به ديغول. وهذا الدعم ظهر في فرنسا حيث صوّت خمسة عشر مليونا بنعم مقابل خمسة ملايين صوّتوا بلا. ولكن النتائج في الجزائر (1.749.969 صوتوا بنعم و 767.566 صوتوا بلا) أظهرت بوضوح التعارض بين الأوروبيين والسكان المسلمين وتُشير إلى بوادر ثورة ثانية ضد ديغول اندلعت يوم 20 أبريل في الجزائر وقادها هذه المرة بعض العناصر من الجيش وساندهم المعمرين الذين نزلوا إلى الشارع. ولم يُساند الجيش علنية ثورة الأقدام السود ولكن تركهم يقومون بها. وقد ألقى الجنرال حينذاك خطابا مؤثرا مكنه من سحق الثورة. وكانت الأمور هذه المرة مُختلفة.

وإن الجنرال شال Challe الذي كان مخططه لوقف الحرب يسير إلى طريق النجاح على ما يبدو فقد مع ذلك ثقة ديغول بسبب موقفه أثناء أسبوع المتاريس. وقد تم استبداله بالجنرال كريبين Crépin بل وكان قد استقال

من الجيش في فاتح مارس 1961 حيث أصيب بالارتياب حينما اكتشف أن المشروع الجزائري الذي يحمله ديغول يندرج ضمن نية أوسع تتمثل في القطيعة مع الولايات المتحدة وبناء قوة ردعٍ مستقلة وإضعاف الحلف الأطلسي. ويبدو أن الجنرالات زيلر Zeller وسالان Salan وجوهو Jouhaud يُشاركونه هذا الوهم القائل أن الولايات المتحدة ستساعد فرنسا على الاحتفاظ بالجزائر لو تخلت فرنسا عن أسلحتها النووية وقبلت بالاندماج في منظمة الحلف الأطلسي. وفي جميع الحالات فإن الجنرالات الأربعة استحوذوا على السلطة في مدينة الجزائر بالزعم أنهم بذلك يمنعون قاعدة المرسى الكبير من أن تقع في أيدي السوفيات.<sup>22</sup> وحسب جوزيف ألسوب Joseph Alsop فإن الجنرال شال كان يعتقد أنه يستطيع الحصول على دعم الأمريكيين من خلال أدائه دورا مناهضا للسوفيات بالنظر إلى معاداة ديغول لمنظمة الحلف الأطلسي. وبذلك فإنه يقدم في جميع الحالات سببا جديدا لتحميل الأمريكيين مسؤولية الصعوبات التي تعترضه حيث أصبح التمرد الذي تم في مدينة الجزائر نتيجة للرفض الذي أبدته واشنطن للمشاريع الفرنسية لإصلاح منظمة الحلف الأطلسي. وقد انتشرت حينذاك إشاعات كثيرة حول تورط المخابرات الأمريكية CIA في قضية تمرد الجنرالات ويبدو أن باريس أخذتها على محمل الجد. وتم استدعاء السفير الأمريكي من طرف ألكسندر سانغيناتي Alexandre Sanguinetti أحد المسؤولين في وزارة الداخلية الذي أبلغه غضب أعلى السلطات الفرنسية تجاه الفكرة التي روج لها البعض والقائلة أن "مصالح المخابرات" الأمريكية كانت قد شجعت الجنرال شال. وحينما ذهب ألفاند ليرى راسك كذّب هذا الأخير كافة الإشاعات ووصفها بأنها

"قطة". وقد تحقق لدى آلان دالاس Allen Dulles أنه لم يكن يستطيع أي عون من أعوان المخابرات المركزية الأمريكية على أي مستوى كان أن يحصل على ترخيص للتصرف في هذا الاتجاه. وكان من الصحيح أن الجنرالات المتمردين كانوا قد وعدوا واشنطن بأنهم سيجعلون فرنسا تتعاون بشكل أكبر فيما يتعلق بمنظمة الحلف الأطلسي، ولكن الأمريكيين كانوا يدعمون تماما الجنرال ديغول الذي كان يمثل الشرعية في فرنسا ضد التمرد. وكان راسك يريد في نفس الوقت وضع حدٍ لكل الشائعات وتجنب إعطاء الانطباع بوجود تدخلٍ في شؤون فرنسا الداخلية<sup>23</sup>.

وكان من المفروض أن يُدرك المسئولون الفرنسيون أن هذه الشائعات في حدِّ ذاتها أمر مستبعد وتكاد تكون كاذبة فعلا، ولعلمهم قد أدركوا ذلك حقيقة. ولكن منذ بداية عام 1960 كان للمخابرات المركزية الأمريكية عونا أو أكثر في جانب جبهة التحرير الوطني، وفي ذلك حلّ بديل للحفاظ على الاتصال في غياب علاقات رسمية بين الثوار ووزارة الخارجية الأمريكية. وحسب الشروح التي أوردها طوماس باورز Thomas Powers فإن الاتهامات التي لا أساس لها والقائمة على وجود تواطؤ بين المخابرات المركزية الأمريكية والجنرالات العاملين في مدينة الجزائر، كانت تعبر في الواقع عن الانزعاج الناشئ من وجود اتصالات فعلية بين وكالة الاستخبارات الأمريكية وجبهة التحرير الوطني. وفي مبادرة حسن النية تجاه الثوار تم إطلاع باريس عليها، سمحت المخابرات الأمريكية لفرانس فنون Franz Fanon، وهو ينحدر من منطقة بحر الكرايب ومنظر الاستعمار théoricien antillais du colonialisme والناطق الأيديولوجي باسم جبهة التحرير الوطني، سمحت له بالمجيء إلى واشنطن ليُعالج فيها من السرطان.

وبعد وفاته رافق ضابط من المخابرات الأمريكية جثمانه إلى تونس ومن هناك نقلته جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر حيث دُفن<sup>24</sup>.

وقد كتب C.L. Sulzberger أن الإشاعات كانت قد نشرها الروس بمساعدة بعض الأوساط المعادية للأمريكيين في فرنسا ونقلتها جريدة Izvestia وحظيت ببعض الثقة من صحيفة "لوموند" التي كتبت أن أعوانا أمريكيين كانوا متورطين في مدينة الجزائر وراء الجنرال شال<sup>25</sup> Challe.

وبالنظر إلى سُمعة وكالة الاستخبارات الأمريكية فإن مثل هذه الشائعات كان أمرا منتظرا وليس من المستبعد أن يكون المتمردون قد اتصلوا بممثلين من وكالة الاستخبارات الأمريكية في مدينة الجزائر أو في باريس. وكان الجنرال شال على علاقة مع بعض المسؤولين الأمريكيين الذين لم يكن يروقه ديغول وكان يعتبر أن الدفاع عن الجزائر أمرا جوهريا في مُجمل الإستراتيجية الأطلسية، ولكن لا أحد في واشنطن كان يأمل في أن ينجح التمرد وكان الجميع يعلم أن كندي يُساند استقلال الجزائر، ولم يكن الأمر كذلك لدى المتمردين في مدينة الجزائر<sup>26</sup>. وادعى رضا مالك أن الإشاعات تولدت من كون بعضهم رأى ملحقين عسكريين أمريكيين يستعملان استوديوهات الإذاعة الفرنسية التي كانت تحت رقابة المتمردين لإرسال برقيات. ويُقال أن وزارة الخارجية الفرنسية قد رفعت احتجاجا ثم سحبه وقدمت اعتذارا<sup>27</sup>. والشيء الأكيد هو أن آلان دالاس كذب في العلقن كل هذه الشائعات واتهم اليمين الفرنسي بأنه مسئول عنها، كما أن الناطقين باسم وزارة الخارجية الأمريكية أكدوا على أن الموقف الأمريكي يقوم على الدعم الكامل للحكومة الفرنسية. وسجل

الأمريكيون أنه ليس من عادة وكالة الاستخبارات الأمريكية أن تشغل بمثل هذه الإشاعات ولكنهم اعتبروا أن القضية كانت استثنائية. إن موقف واشنطن في الواقع كان مخالفا تماما لما نشرته الشائعات. فقد رخص كندي للجنرال غافين Gavin بأن يضع الوحدات البحرية الأمريكية تحت تصرف فرنسا لخنق التمرد كما أن الزيارة التي أداها السفير لديغول يوم 23 أبريل كانت دليلا على الدعم الرسمي من الولايات المتحدة. وإلى جانب إقرار الصحافة الأمريكية بسمعة ديغول وهيبته قالت أن تحرك الولايات المتحدة هو الذي مكن من انقلاب الأوضاع لمصلحة ديغول. وفي اليوم الموالي أندر القنصل الأمريكي في مدينة الجزائر الجنرال شال بأن القوات الأمريكية ستمنع التمرد من أن يمتد إلى فرنسا، أي أن الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط كان على استعداد لأن يعترض كل طائرة تابعة للمتمردين ويحول دون توجهها نحو باريس.

ويذكر مسئولون أمريكيون أورد أقوالهم جيفيري لوفافر Jeffrey Lefebvre أن سبب رفض مقترحات ديغول هو أنه لو نجح "سيكون لا بد على الولايات المتحدة أن تتبنى خطأ يتصدى بقوة إلى سياسته في الجزائر وبالتالي فإننا سنكون معارضين له"<sup>28</sup>. ورأى ألفاند ادعاءات الأمريكيين بأنهم لعبوا دورا في حل الأزمة مغالاة لا يقبلها العقل: فالانتصار حققه ديغول وحده: لقد تحقق ذلك في خطابه الذي أداه فيه تصرف "الجنرالات الأربعة المتقاعدین" وأمر المجندين بأن لا يُنصتوا إلى الضباط المتمردين. وفيما بعد لم تُرحب باريس بالدعم المزعوم للأمريكيين الموجه للمتمردين ولا بالعرض الفعلي بالمساعدة ضد المتمردين. وفي ذلك مثل آخر من أمثلة من الأوضاع الخصوصية لحرب الجزائر منذ البداية حيث

كان الأمريكيون تُوجه لهم أصابع الاتهام إما لأنهم فعلوا شيئاً أو لأنهم لم يفعلوا شيئاً. وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن الرئيس كندي من الجانب الأمريكي كان منزعجا كفاية بشأن الإشاعات التي تُشيرُ إلى تورط وكالة الاستخبارات الأمريكية لدرجة أنه فكر في وقت من الأوقات في إلغاء زيارته إلى فرنسا المرتقبة في شهر جوان.

ويبدو أن أحدا لم يُفكر بواشنطن في ألا توجد حكومة فرنسية جديدة بهذا الإسم، تدعو وحدات عسكرية أجنبية لتحقيق عودة النظام على أراضيها. وكان ألفاند يعتقد أن الولايات المتحدة كانت قد سعت في هذا الصدد إلى تحقيق نجاح في السياسة الخارجية بعد فشلها عدة مرات في المدة الأخيرة بدءا بفشلها الذريع في النزول في خليج الخنازير قبل شهر. ولكن السفير وجد أن الأزمة كانت مصدر خلاصٍ بشأن نقطة واحدة على الأقل: فقد مكنت الأمريكيين من إدراك مدى أهمية ديغول في استقرار فرنسا، إضافة إلى ذلك فإن الطريق صار الآن معبدا لتحقيق السلام في الجزائر، فبعد القضاء على معارضة الجيش والمعمرين كل شيء صار يتوقف الآن على موقف جبهة التحرير الوطني<sup>29</sup>. وأظهرت الأحداث فيما بعد أن هذا التحليل كان مُفرطا في تبسيط الأمور ومتفائلا، فالتفاوض يفترض وجود فريقين وموقف ديغول كان بقدر أهمية جبهة التحرير الوطني، ولم يكن ألفاند يُدرك أيضا أن المحاولة الانقلابية ذاتها كانت مثلا مُربكا لاستمرار عدم الاستقرار السياسي في فرنسا ولا يخدم من يأملون في واشنطن في تقديم مساعدة لفرنسا أو في إقامة تعاونٍ معها في المجال النووي<sup>30</sup>.

ولم يسبق لديغول أبدا أن لمَّح إلى أنه ينتظر شيئاً من الأمريكيين بعد أن غير سياسته في الجزائر، ولكنه من الطبيعي أن يعتقد المرء أن القضية

الجزائرية لم تعد سبب خلاف مع الولايات المتحدة. وكان يمكن للجنرال أن ينتظر مبادرة من جانب الولايات المتحدة. وكان ذلك أمرا ممكنا في عهد أيزنهاور وهرتر. ولكن لو كان ديغول يرى الأمور هكذا لكان فعلا مُخطئا، فالسياسة الأمريكية كانت تبدو أنها تُعارض رغم كل شيء السياسة الفرنسية. ولم يكن للفرنسيين ما يخففون به من آلامهم في المشاكل التي تعترض البريطانيين أيضا مع واشنطن: فالأمريكيون كانوا مصممين على إزالة بريطانيا العظمى وفرنسا معا من المجال النووي من خلال الاستجابة وحدهم، عن طريق منظمة الحلف الأطلسي، لاحتياجات الردع لدى البلدين<sup>31</sup>. وكان منتظرا أن تكون هذه المشكلة إلى جانب مشكلة برلين جوهر المحادثات بين ديغول وكيندي يوم أول جوان 1961. وبخصوص برلين تمسك الجنرال بالموقف الصلب الذي انتهجته باريس منذ البداية. وكان الروس يُخادعون ولا يريدون الحرب وعلى الغرب أن لا يتنازل لهم في أي شيء، ولن يُشارك هو في أي محاولة تفاوض حول تغيير الوضع القانوني لبرلين. وكل هذا كان جميلا جدًا وكان يجعل من الجنرال البطل الذي كان يريد أن يكون في نظر المستشار آديناور<sup>32</sup> Adenauer. ولكن ذلك كان غير عقلاني ووجد الأمريكيون أن ذلك يبدو أمرا أجوف لأنه جاء من الفرنسيين. فقد كان يوجد فعلا مخططا ثلاثي الأطراف (معبّر عنه بالرمز «Live Oak») لفك الحصار عن برلين في حالة ما إذا قام الروس أو الألمان الشرقيون بضرب حصار علي المدينة، وهو المخطط الذي كانت ستساهم فيه فرنسا بفرقة من الجنود. غير أنها بالنظر إلى عدد قواتها التي كانت مازالت مجنّدة في الجزائر فلم يكن في وسعها أن تشارك سوى بكتيبة واحدة. ولو فسرنا ذلك باللغة الدبلوماسية نجد أن وزارة الخارجية

الفرنسية كتبت أن "الأنجلوسكسون يجنحون إلى الاستنتاج من تحفظنا الانطباع بأن تصلبنا في مشكلة برلين ما هو إلا تصلبنا لفظيا أكثر مما هو فعلي<sup>33</sup>".

وبعد مسألة برلين تطرق ديغول إلى قضية منظمة الحلف الأطلسي حيث طالب مرة أخرى بإحداث تغيير في منظمة الحلف. فأوروبا وفرنسا لم يعودا ضعيفين الآن وقد انتهى الاحتكار النووي الأمريكي. كما استرجعت فرنسا طموحها وعليها أن تتوفر على دفاعها الخاص. طلب كندي ماذا سيحدث لو طلبت ألمانيا هي أيضا بالأسلحة النووية، وظل هذا السؤال بدون ردٍّ من جانب ديغول. ففي نظره كان إدماج القوات الفرنسية ضمن منظمة الحلف الأطلسي أمرا غير مقبول: فمحاولة التمرد في شهر أفريل كانت نتيجة "إزالة الطابع الوطني" "dénationalisation" عن أنظمة الدفاع الفرنسية، وهو ما جعل العسكريين يفقدون الحسّ بالمسئولية الوطنية. إن التمرد جاء بالأحرى بسبب منظومة القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي وليس بسبب القضية الجزائرية. ووعده كندي بنقل الأسلحة النووية لمنظمة الحلف الأطلسي وهذا ما يُغني عن منظومة الردع الفرنسية، ولكن ديغول كان يشك في أن الأمريكيين سيتخلون إلى الأبد عن ممارسة حق الفيتو بشأن استعمال هذه الأسلحة، وقد كان على حقٍ حيث رأينا ذلك حينما عرضت الولايات المتحدة مقترحات بإقامة قوة متعددة الأطراف<sup>34</sup>. وفي فيفري 1961 قالها الجنرال صراحة لغافين Gavin: "إن فرنسا لا يمكنها التفكير بجديّة في إقامة قوة نووية تابعة لمنظمة الحلف الأطلسي ما لم تتخلّ الولايات المتحدة عن حق الفيتو في مجال

إطلاق سلاح نووي"<sup>35</sup>. ولم يكن في استطاعة الولايات المتحدة أن تتخلى عن ذلك ولم تفعله.

واتفق رئيسا الدولتين على بعض النقاط المحدودة: حول سياسة صرامة بشأن برلين ولكن ليس حول المفاوضات. وفي الختام حول تقرير المصير في الجزائر طالما كان الأمريكيون يفهمون ما يفكر فيه الفرنسيون على الأقل. ولكن لم يحصل اتفاق بشأن كوبا والقضية الأنغولية ولاوس. وبخصوص هذا البلد اغتنم ديغول هذه الفرصة ليُحذر الرئيس الشاب - على صورة من يتنبأ فعلا - من مغبة "تورط" في الهند الصينية "لن تكون له نهاية"، وقال له إن المشكلة في الهند الصينية يتمثل في أنه لم تكن أمامنا دول بل "خليط" nébuleuse لا يمكن الدفاع عنه. وفي جميع الحالات فإن الهند الصينية كان من الصعب إدارتها وتقع على الهامش بالنسبة لقضايا الأمن ذات الأهمية الأعظم في الغرب<sup>34</sup>. وبخصوص هذه الملاحظات الحكيمة لم يولها الأمريكيون - لسوء حظهم- أي اعتبار. ولعل المرء يتعجب من تبصر كلا القائدين حينما يتعلق الأمر بمشاكل الآخر. ولكن يا للخسارة لكون ديغول نفسه لم يُفكر في الانسحاب من الهند الصينية أو في حياد البلد حينما كانت فرنسا غارقة في مستنقع الهند الصينية بين 1947 و 1954! وهذا دون الحديث عن مدى توافق أفكاره المطبق في الجزائر.

إن التمرد العسكري الذي وقع في أبريل 1961 قد أضعف الموقف الفرنسي أمام الأمريكيين وضيق في نفس الوقت من هامش مناورتها في محادثات إيفيان. إن القبول بمناقشة المسائل السياسية بغض النظر عن وقف إطلاق النار لم يكن مُجديا كثيرا ما لم يكن استعداد للقبول بأي تنازل حول هذه المسائل. ثم إن التعليمات المعطاة للوفد الفرنسي

أوضحت أن تقرير المصير في الجزائر قائم على استفتاء 8 جانفي الذي صار الآن قانونا. ونص هذا القانون على أن يُصوت الشعب الجزائري بكل حرية لتحديد مستقبله، وفي انتظار هذا التصويت تظل فرنسا صاحبة السيادة. وفي حالة الانفصال تتولى فرنسا حماية الرعايا الأوروبيين بواسطة سياسة تجميعهم. وهل يعني هذا التجميع تقسيما دائما؟ لم يكن الأمر واضحا ولكن هذا ما كان في ذهن المفاوضين الفرنسيين. وإذا كانت الشراكة هي التي وقع اختيارها مثلما كان مفهوما، فإن ذلك يعني وجود روابط بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي والثقافي وفي ميدان الدفاع. وفي هذه الحال ستستمر فرنسا في مخطط قسنطينة وفي حماية اللغة والثقافة الفرنسية وتحفظ بجيشها وقواعدها تحت سيادتها<sup>37</sup>.

لقد تحدث ديغول عن "جزائر جزائرية" وقال أنه ستوجد في يوم من الأيام "جمهورية جزائرية". فماذا كان يقصد بهذه الصيغ المهمة؟ فهل كانت في ذهنه ترتيبات معينة؟ من الصعب القول بذلك. وفي جميع الحالات وحسب التعريف الذي جاء به جان موران Jean Morin الذي خلف في شهر جانفي 1961 بول ديلوفريي Paul Delouvrier كمندوب عام في الجزائر، فإن "الجزائر الجزائرية" كانت تعني كيانا سياسيا يتمتع بـ "شخصيته" الخاصة وشريكا لفرنسا ويقوم في الداخل على بنية يتم فيها تقاسم السلطة مع وجود مؤسسات تمثل في نفس الوقت السكان الأوروبيين والسكان المسلمين المعتدلين الذين يمثلون بديلا لجهة التحرير الوطني. وكانت مهمة مورين تتمثل في إقامة مجالس على مستوى الولايات بأغلبية من المسلمين وفي إيجاد ولاية من المسلمين المعتدلين يُعينون على رأس عشرة من الولايات الجزائرية الثلاث عشرة. وعملا بالمرسوم المؤرخ في

21 جانفي 1961 فإن المجالس الاقتصادية الاجتماعية الجهوية يتعين تنصيبها لتكون مصدر استشارة للولاية كما أن المجالس الولائية يتعين تزويدها بمزيد من السلطات. وتم إنشاء مجالس دوائر. أخيرا فإن يُخول لعدد من مديري الشرطة والولاية المسلمين بمباشرة مهامهم. وبدأ مورين إذن في وضع برنامج واسع يرمي إلى تحضير المسلمين للدخول في المستويات الدنيا من البنيات الإدارية الموجودة. وكانت الفكرة تستند إلى وضع جهة التحرير الوطني أمام الأمر الواقع أي وجود بنية سلطة معتدلة يمسكها السكان المسلمون وتتعاون مع فرنسا ولا تستطيع جهة التحرير الوطني تفكيكها وحيث يمكن لها أن تدخل فيها في نهاية المطاف لتستفيد من الامتيازات والمميزات الديمقراطية. وتصبح جهة التحرير الوطني حزبا من بين أحزاب أخرى وتتكيف ديمقراطيا مع الواقع الموجود<sup>38</sup>.

وهناك أسباب كثيرة تشرح أن هذه المشاريع والتوقعات لم تتحقق. وبعد التمرد الذي وقع في شهر أفريل والذي سدد ضربة أولى للمجموعات الأوروبية المتطرفة انضمت هذه الأخيرة بقواتها إلى منظمة الجيش السري OAS. ثم إن حملة التخويف والعنف التي شنتها المنظمة الإرهابية أنشأت هوة عميقة بين السكان المسلمين والسكان الأوروبيين لدرجة أن الأقدام السود وجدوا أنفسهم في النهاية أمام واقع سلطة المسلمين فاعتبروا أن لا خيار لهم سوى مغادرة الجزائر. وبنفس الإقدام استمرت حملة الترهيب، من قتل وتشويه، من جانب جهة التحرير الوطني ضد المسلمين المشكوك في تعاونهم مع الفرنسيين، الشيء الذي جعل شبه المستحيل توظيف مسلمين مؤهلين للمشاركة في إقامة المؤسسات المرتقبة. حاول موران أن يُنشئ مجلسا استشاريا وطنيا ومجلسا تنفيذيا مؤقتا يتكون من مسلمين

وأوروبيين ولكنه لم يستطع جمع عددٍ كافٍ من المسلمين المعتدلين والمستعدين للعمل معه. وأوعز موران هذا الفشل إلى لوي جوكس Louis Joxe ، وزير الجزائر لدى ديغول ورئيس الوفد الفرنسي في مفاوضات إيفيان والذي فقد الثقة في قدرته على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني حول تسوية مرضية ما عدا فيما يتعلق بكافة المشاريع التي أعدتها فرنسا لتقاسم السلطة مع المسلمين. وقد عاتب ديغول نفسه فيما بعد لكونه لم يُراقب مباشرة ما كان يجري في الجزائر. فقد ترك لجوكس مهمة تطبيق مراسيمه، وهذا ما لم يقم به. ولعله من الصعب الاعتقاد بصحة هذا القول. والمحتمل هو أن بعد تمرد الجنرالات، كان قد رأى أنه من الأهم التخلي بسرعة عن الجزائر عوض البحث عن إقامة مؤسسات جديدة<sup>39</sup>. كانت فرنسا في عزلة داخل منظمة الأمم المتحدة وجعلت حلفاءها ينصرفون عنها وكان الزمن يعمل لغير صالحها.

وأصبحت مجموعات من اليمين المتطرف من العسكريين والمعمرين ينظمون صفوفهم داخل منظمة الجيش السري ليمنعوا عن طريق العنف حصول الجزائر على الاستقلال. وأنشأ هذا حلفا موضوعيا بين ديغول والثوار المناهضين لمنظمة الجيش السري التي كانت تستعد للبدء في أعمال العنف بلا حدود. وفي إيفيان كان جوكس يشترط ضمانات للسكان الأوروبيين في شكل الجنسية المزدوجة، وكان يريد أيضا منحها ليهود الجزائر الذين كانوا يحملون الجنسية الفرنسية. والمفارقة هنا واضحة لفرنسا التي تمثل الدولة الموحدة والمنسجمة بامتياز تدعو أو تقترح دولة مزدوجة الجنسية أو متعددة الثقافات في الجزائر. والموضوع الآخر هو الصحراء. فلم يكن من الوارد أن تتخلى عنها فرنسا فثرواتها البترولية ظهر

أنها جوهرية للبحث عن "العظمة" ولم يقع إلحاقها بالجزائر سوى في عام 1947. ولتقدم جبهة التحرير الوطني أي تنازل بشأن هذه النقاط. إن مفاوضات جبهة التحرير الوطني استندوا إلى مفهوم الأمة الموروث عن تاريخ فرنسا أصروا على أن يتمتع كافة سكان البلاد بالجنسية الجزائرية فقط، ويتمتع السكان الأوروبيون بكافة الحقوق الديمقراطية في جزائر مستقلة، ولكن بصفتهم جزائريين. وفي حالة ما إذا اختاروا البقاء فرنسيين، عليهم أن يقدموا طابا كمقيمين أجنب. أما عن الصحراء فهي جزء لا يتجزأ من التراب الجزائري.

وكما جرت الأمور في مولان Melun فإن مفاوضات إيفيان سرعان ما كانت تهدد بأن تكون شبيها بحوار الطرشان. فقد تمسك جوكس ببقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية ما لم تصوت تحت الرعاية الفرنسية. وكان ردّ كريم بلقاسم هكذا: الجزائر أصبحت ذات سيادة منذ أن صرح ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 أن تقرير المصير سيُطبق فيها. وليس من الغريب في هذه الظروف أن تكون المفاوضات التي بدأت يوم 20 ماي قد توقفت في 13 جوان<sup>40</sup>. فلا أحد من الجانبين كان يبدو مستعدا للتوصل إلى حلّ وسط. وحسب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت حصيلة الأسابيع الثلاث هذه هي أن باريس لم تقترح شيئا سوى ما جاء في تصريح سبتمبر 1959. وكان الموقف الفرنسي أفرغ نزع الاستعمار من كل مضمون إيجابي له، والجزائريون هم الذين قدموا "مُجمل المقترحات البناءة" ورفضها الفرنسيون في مجملها<sup>41</sup>. وأعرب الفرنسيون عن خيبة أملهم من كون جبهة التحرير الوطني ردّت وقف العمليات العسكرية الفرنسية بزيادة عمليات جيش التحرير الوطني. وبغض النظر عن المبدأ الغامض الخاص

بتقرير المصير فقد شمل الخلاف تقريبا مجمل النقاط الأخرى. وكانت جبهة التحرير الوطني تقول أن الجزائر كانت موجودة كدولة، وكان الفرنسيون يقولون أنها كانت دولة "في طور التكوين". وكانت جبهة التحرير الوطني ترفض مناقشة كيفية تنظيم الجزائر المستقلة أو ضمان حقوق لسكانها الأوروبيين لأن ذلك يحدد مسبقا معالم الدستور الجزائري. وكانت الجبهة تقول أن يهود الجزائر هم "مجرد مقيمين من السكان الأصليين" ولا يشترطون حقوقا خاصة. أخيرا أخيرا فإن الصحراء مقاطعة جزائرية - وما كان يُقلق باريس أكثر من أي شيء آخر هو أن حقوق الملكية للمواطنين الأوروبيين تكون "قابلة للإلغاء" في بعض الحالات. ورأى الفرنسيون أنه لا يمكن تحقيق أي سلام بهذه الشروط<sup>42</sup>.

وقعت محاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق في لوغرين Lugin من 20 إلى 28 جويلية ولكن دون أن تحقق نجاحا هي الأخرى فقطعت جبهة التحرير الوطني المفاوضات. وفي أثناء ذلك تم التصريح علنيا في باريس بفكرة تقسيم الجزائر بين السكان المسلمين والسكان الفرنسيين. ربما كان ذلك حيلة لحمل الجبهة على مراجعة مواقفها نحو الاعتدال، ولكن الأرجح أن ذلك كان بالون اختبار. والكل يدعو إلى الاعتقاد أن ديغول كان قد أخذ بالفكرة جديا، ولكن إذا كان الهدف منها حمل الجبهة على تلطيف مواقفها فإنها لم تحقق الهدف منها. وقد روى آلان بيرفيت Alain Peyrefitte أن ديغول طلب منه أن يكتب بعض المقالات ومؤلفا مُختصرا حيث يقترح فكرة ما يُشبه "إسرائيل فرنسية" في المنطقة الساحلية حيث تكون للسكان الأوروبيين الأغلبية وتُلحق الصحراء بهذا الجزء من الجزائر، وهذا ما كان سيسوّي في ذات الوقت مشكل الصحراء ومشكل المعمرين دون

الالتفات إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>43</sup>. وحسب بيرفيت فإن الهدف الحقيقي للجنرال كان ي تشديد الضغط على الجبهة لحملها لتلطيف مواقفها في المحادثات. ولكن في محادثاته مع ديبري Debré كان ديغول يُظهر أنه يُفكر فعلا في عملية التقسيم، وفي إيفيان أخطر جوكس كريم بلقاسم أنه في حالة استحالة إقامة علاقات "عضوية" بين فرنسا وجزائر مستقلة فإن جبهة التحرير الوطني ستواجه خطر التقسيم. ولم يكن لهذا الإنذار أي أثر في إطار المفاوضات حيث ردّ كريم بلقاسم على ذلك بأن الجزائر ستحدد طبيعة ومدى اتساع علاقاتها مع فرنسا بعد الاستقلال. وأثار جوكس مثل الهند وباكستان وقال أن فرنسا ستحمي فرنسيي الجزائر الذي يرغبون في البقاء. وبقي كريم بلقاسم هادئ الأعصاب<sup>44</sup>.

غير أن جبهة التحرير الوطني أخذت محمل الجد هذا المشروع الذي أثار ردود أفعال كثيرة في فرنسا وقررت تنظيم يوم احتجاجي ضد التقسيم يوم 5 جويلية في كافة أنحاء البلاد. وفي مدينة الجزائر اقترن الاحتجاج بشن إضراب عام حاولت السلطات الفرنسية كسره. وفي المجموع أسفرت المواجهات بين المتظاهرين وقوى الأمن عن سقوط أكثر من مائة قتيل<sup>45</sup>. ووقعت أيضا مظاهرات في تونس حيث نددت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمشروع يهدد المفاوضات ويُنكر مبدأ "تقرير المصير": لقد كانت في ذلك دعوة إلى الحرب الدائمة بين الأوروبيين والمسلمين وتمثل كبرى الأخطار على الأوروبيين<sup>46</sup>. وبعد بضعة أشهر، أي في شهر ديسمبر طلب ديغول من بيرفيت أن يتخلى عن نشر كتبه أو أن يتوقف عن تغذية النقاش على الأقل: فالفكرة لقيت نجاحا أكثر مما يلزم وكان الجنرال

متخوف أن يجد في مسألة التقسيم فكرة لا يمكن تحقيقها ومربكة بقدر ما كانت عليه فكرة الاندماج. والمشكلة كانت تتمثل في المعمرين. وكان بن غوريون Ben Gourion قد حدثه عن التقسيم ولكن النموذج الإسرائيلي غ-ير قابل للتطبيق في الجزائر، فالإسرائيليون كانوا قد دافعوا بأنفسهم في حين أن المعمرين وكلوا الدفاع عنهم للجنود الفرنسيين.

وفي هذا السياق المتعكر أي فشل المفاوضات وظهور مخاطر التقسيم وتوسع إرهاب منظمة الجيش السري، اندلعت أزمة بنزرت. فقد نفذ صبر بورقيبة أمام موقف الفرنسيين الذين رفضوا استئناف المفاوضات أو إخلاء القاعدة. وفي 27 جويلية أعطى الأمر لقواته بالهجوم. لقد كان قرار متسرع ومتهور نابع عن غيظه. قام ديغول بتحسين القاعدة وأعطى أمرا لوحداته العسكرية بالصمود. وكانت المعركة غير متساوية وأوقعت المئات من القتلى والجرحى في صفوف المهاجمين التونسيين قبل أن يتخلى هؤلاء عن الهجوم. وفي واشنطن كان الغضب سائدا وحدث تبادل كلمات في غاية العنف بين راسك وكوف دي مرفيل. فقد لاحظ راسك أن سبعة وأربعين بلدا في منظمة الأمم المتحدة من أصل ثمانية وأربعين كانت تريد توبيخ فرنسا. ولم تعرض الولايات المتحدة مساعها الحميدة ولكن كان لا بدّ من عودة العلاقات بين باريس وتونس. وبالنسبة لراسك كانت هناك علاقة بين بنزرت وبرلين: فكتلة البلدان الأفروآسيوية التي انشغلت بتونس كانت قد أغفلت الاعتداء السوفياتي. وكانت ترى فقط أن الاتحاد السوفياتي يدعم بلدا أفريقيا ضد بلد من الحلف الأطلسي تُسانده الولايات المتحدة. ورد عليه كوف دي مورفيل أن فرنسا لا يمكنها أن تُكافئ المعتدي. وسأل راسك لماذا رفضت فرنسا أن تتباحث بشأن بنزرت

مع التونسيين؟ وما هي الأسس القانونية التي استندت إليها المزايم الفرنسية؟ وما هي مشاريع فرنسا على المدى البعيد؟ وكان راسك يُطالب بمبادرة حسن نية تجاه التونسيين. ثم صرح قائلاً من المستحيل الحفاظ على قواعد في بلد ضد إرادته. ورد على ذلك كوف دي مورفيل بالقول إن الوجود الأمريكي في غوانتانامو لم يكن مُرحباً به أيضاً. وفي النهاية طلب راسك أن تستأنف فرنسا المفاوضات مع التونسيين وأندر كوف دي مورفيل أن العلاقات الفرنسية الأمريكية ستعاني خلال المناقشات في منظمة الأمم المتحدة<sup>47</sup>.

إن أزمة برلين التي أشار إليها راسك والتي بلغت ذروتها في شهر أوت 1961 جعلت باريس في خلافٍ مع واشنطن ولندن بشأن الطريقة التي يتعين بها الردّ على موسكو. ولتهدئة المستشار أديناور لم يرغب ديغول في إبداء أي تنازل للروس. فقد كان قد أخطر فينوغرادوف Vinogradov قائلاً له إذا ما حاول الاتحاد السوفياتي أن ينقل إلى الألمان الشرقيين الدخول إلى برلين ومراقبتها، فإن فرنسا ستُقدِّم على حرب نووية. وكان راسك أيضاً يريد موقفاً حازماً تجاه السوفييات، ولكنه كان يرى أنه لا بدّ من مفاوضات لجعل الرأي العام في العالم الثالث والبلدان المحبة للحياد والتي لا يُبدي الفرنسيون تجاهها سوى الأزدراء، تميل إلى دعم قضية العالم الغربي. إضافة إلى ذلك حينما حان وقت اتخاذ تدابير على المستوى العسكري لدعم الموقف الدبلوماسي، لم يأت كوف دي مورفيل على ذكر سوى فرقة فرنسية واحدة تم استدعاؤها من الجزائر في لورين Lorraine وربما ستلتحق بها فرقة أخرى "إذا سمحت الظروف بذلك" ولم يُشر أحد إلى الجزائر، ولكن الجميع كان يعلم جيداً أين كان باقي الجيش الفرنسي<sup>48</sup>.

اجتمع راسك شخصيا بديغول يوم 8 أوت. وبالنسبة للرئيس الفرنسي لم تكن المشاورات الحالية بين القوى الثلاث بشأن برلين تستجيب للمقاييس التي أخذ بها من أجل تحقيق تعاونٍ منظمٍ بين الثلاثة الكبار، ومن جهته رفض راسك بشكل ذي دلالة أن يستبعد المفاوضات مع الروس. وأفضل ما كان على فرنسا أن تفعله هو أن تعطي موافقتها بما أنها لا تستطيع أن تدخل في حرب وحدها ضد الروس. ولكن ديغول ظل على موقف متصلب بشأن برلين وبنزرت : تونس كانت قد هاجمت وفرنسا كانت قد دافعت عن نفسها. وإذا كان التونسيون الآن يريدون المحادثات فهذا جيد ولو كان للأمريكيين عليهم تأثير فهذا ممتاز. ولكن ديغول لم يكن يقول هذا لراسك سوى من أجل "إرضائه" مثلما فعل الأمريكيون ذلك مع فرنسا في قضية كوبا، وفي ذلك طريقة ليقول له أن بنزرت لا شأن لكم فيها<sup>49</sup>.

فالحظر المضروب على برلين من جانب الألمان الشرقيين وبناء الجدار جعلنا الفرنسيين يُخففون من لهجتهم. وظل كوف دي مورفيل لا يرى فائدة في إجراء مفاوضات مع الروس ولكنه سلم بوجود تقوية الغرب من الناحية العسكرية كما وجه ديغول رسالة بها ميل إلى التصالح ولكن راسك لم يكن يفهم الموقف الفرنسي: فكون الرأي العام الأمريكي يُطالب بمبادرة دبلوماسية تجاه موسكو لا يعني أي ضعفٍ، بل على العكس فذلك ناتج من عدم وحدة الغربيين بسبب فرنسا. وسواء تعلق الأمر بمعاهدة منع التجارب النووية أو بنزع السلاح أو بلاوس أو الكونغو أو منظمة الأمم المتحدة أو برلين، فإنه يبدو أن البلدين غير قادرين على العمل في انسجام. وكان كوف دي مورفيل يرى أن راسك يتكلم "بتسرع" أكثر من اللزوم حيث ذكر نظيره الأمريكي أنه على الرغم من خلافاتهما فإن

أهداف الأمتين على الأمد البعيد وقيمتها تظل واحدة. غير أنه من البديهي أن علاقاتهما كانت قد وصلت إلى نقطة حرجة<sup>50</sup>. وكان ديغول مُجبرا فعلا على القبول بضعف الجيش الفرنسي الذي كان في أزمة على إثر التمرد الواقع في شهر أفريل والمهمة التي كانت ملقاة على عاتقه مع الأسف أي محاربة العنف الذي تمارسه منظمة الجيش السري وفي نفس الوقت محاربة عنف جبهة التحرير الوطني. وقد وجد رئيس أركان الدفاع الوطني الجنرال أولي Olié الذي ذهب إلى الجزائر في مهمة استطلاع، وجد هناك جيشا بمعنويات منحطة بحكم تسييس نورطها في مهام لم تكن من صلاحياتها. ولاحظ في تقريره أنه منذ شهر أفريل ظهر تدهور في الانضباط و"تسُّم" سياسي و"فقدان للوطنية" dénationalisation. وبعد انقضاء شهر من وقف إطلاق النار المعلن من الجانب الفرنسي وحده تمت إعادة تكوين عصابات متمردة وإقامة عمليات إمدادها وبنياتها التحتية. وكان يبدو أن جبهة التحرير الوطني تتحكم بصورة محكمة في السكان المسلمين. وكان الجيش قد قام بكل ما يستطيع لكي يصطف المسلمون إلى جانب فرنسا على خلاف المعمرين، والآن لم يعد له نفس الحماس للعمل. وكان الوضع خطيرا حيث تفتقر الدولة الفرنسية لمنظومة استعلامات تشتغل وشرطة ناجعة ومنضبطة ومنظومة قضائية مثالية، ولا يجوز لها فوق كل ذلك أن تفقد جيشها سواء أدى ذلك في الجزائر إلى إقامة شراكة أو إلى طلاق وسواء تم ذلك في إطار النظام أو في الفوضى، كان لا بُدَّ من الانسحاب<sup>51</sup>.

وأدى وقف المحادثات مع فرنسا إلى تغيير في ميزان القوى ضمن جبهة التحرير الوطني وبالتالي في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ففي

أثناء اجتماع المجلس الوطني يوم أول سبتمبر 1961 تم استخلاف فرحات عباس بن يوسف بن خدة، إنه انتصار للمتشددين وانتقل كريم بلقاسم من وزارة الداخلية إلى وزارة الشؤون الخارجية، وهذا كان يعني تقريبًا من الصين. وصارت خمس وزارات هامة يرأسها ثوريون حقيقيون وبن خدة كان ماركسيا مُعلنًا. وكانت الحكومة الجديدة تقول أنها مستعدة دوماً للتفاوض ولكن تركيبها أوقعت الانهيار النهائي لسياسة ديغول. وكان واضحًا أنه لم يُعد يُنتظر أي شيء من جبهة التحرير الوطني سوى استمرار الحرب في ظروف متزايدة الصعوبة مع جيش ذي معنويات منحطة ومجبر على القتال في جبهتين أي ضد جبهة التحرير الوطني وضد منظمة الجيش السري التي تحظى بدعم كثيف من المعمرين.

استخلص ديغول الدروس التي لا مفر منها حيث أصبحت سياسته ترمي إلى الخروج من الجزائر مثلما قال ذلك لغافين Gavin يوم 2 سبتمبر. فإنيشاء حكومة مقبولة. تقودها جبهة التحرير الوطني أو مجموعة أخرى سيؤدي إلى تقرير المصير. وفي حالة ما إذا لم تشكل حكومة من هذا النوع فإن فرنسا ستخلى عن الجزائر مع تجميع الأوروبيين حول مدينة الجزائر وهران. وفي باقي أنحاء البلاد ستعمُ الفوضى. وقال غافين أن الأمريكيين كانوا متخوفين من هذه الفوضى ويريدون تجنبها، وكانت لهم اتصالات منتظمة مع جبهة التحرير الوطني وكانت واشنطن تستطيع أن تحث الثوار على إقامة حكومة انتقالية حقيقية، أليس هذا ما كان عليهم فعله مع جعل فرنسا على اطلاع؟ وفي هذه المرة لم يُبدِ ديغول أي اعتراضٍ. ومهما يكن فإن فرنسا - كما قال وهو يتوقع ما هو أسوأ- لم تُعد في حاجة إلى شراكة مع الجزائر، فالجزائر صارت عبئًا ثقيلًا وتأتي

بشيء، وسواء كان قائدها فرحات عباس أو بن خدة، فهو لم يعد يُعيرُ اهتماما لذلك. وفي حالة ما إذا توجهت الجزائر إلى فرنسا فسيكون هناك اتفاق، وإلا فستسير الجزائر على درب غينيا. وهذا التغيير الكامل في السياسة كان يشمل أيضا الصحراء، وباح بهذا لأول مرة لغافين حيث سلّم بأن الصحراء يجب أن يعود للجزائر. وما كان يهم فرنسا هناك هو البترول والغاز؛ في حالة ما إذا وُجد اتفاق على استغلال مشترك، ستبقى فرنسا وإلا ستنصرف. وتطرق غافين فيما بعد إلى موضوع بنزرت، وكان السفير الأمريكي لدى منظمة الأمم المتحدة أدلاي ستيفنسون Adlai Stevenson يعمل مع التونسيين لتحقيق الانفراج في هذه القضية. وقال ديغول أنه من المستحيل إخلاء القاعدة، فأزمة برلين جعلت هذه القاعدة لا بدّ منها أكثر من أي وقت آخر. ومع هذا فإن فرنسا ليس لديها أي اعتراض على أن يحاول ستيفنسون تهدئة التونسيين ولكنه كان يرى أن الولايات المتحدة حينما تتدخل عليها أن تطالب التونسيين بقدر ما تطالب به عادة الفرنسيين. ومن جهته كتب ديغول مرة أخرى للرئيس كندي ليقول له أن على الأمريكيين أن يعلموا أنه في حالة وقوع كارثة، ستظل فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة<sup>52</sup>.

كان على ديغول أن يواجه المأزق الجزائري وأزمة مع الأمريكيين وتجميدا للعلاقات مع تونس والمغرب وعداء العالم بسبب بنزرت ومواصلة حرب الجزائر، إلى جانب انحطاط معنويات الجيش الفرنسي. وفي 5 سبتمبر 1961 أعلن عن قرار جوهري يتمثل في الاعتراف بمطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الصحراء. وفتح هذا الطريق لاستئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني. وكانت الضغوط في غاية القوة وصار

من البديهي أن الجزء الأعظم مما تريد باريس إنقاذه في إفريقيا الشمالية كان مهددا في حالة استمرار الحرب مزيدا من الوقت. وكانت واشنطن قد تلقت الضوء الأخضر من باريس، وفي 13 سبتمبر التقى والمسلاي Walmsley في تونس كريم بلقاسم وساعد دحلب فيما تحادث الشندرلي في نيويورك مع الممثلين الأمريكيين بمنظمة الأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة تسعى لتشجيع المفاوضات وطمأنت جبهة التحرير الوطني بحسن نيتها، وفي الوقت ذاته كانوا يعملون للتعاون مع فرنسا. وأعرب الثوار عن استعدادهم لاستئناف المفاوضات على الرغم من النتائج المخيبة للأمال في إيفيان ولوغرين، فقد كان تغير موقف ديغول بشأن الصحراء أمرا مهما ولا يمكنهم أن يعدوا الأمريكيين بأن سياستهم بعد الاستقلال ستكون عدم الانحياز. وفي أكتوبر تم استئناف الهجمات على فرنسا في منظمة الأمم المتحدة.

ومن بين الذين تطرقوا للقضية الجزائرية قليلون من قالوا أنهم مازالوا يثقون في سياسة ديغول. وكان الفرنسيون محاصرين من جهة أخرى بين آديناور الذي كانوا يدعمونه في رفضه التفاوض مع السوفيات بشأن برلين وبين الأنجلو-أمريكيين الذين عقدوا العزم على التفاوض. وفي 30 أكتوبر تلا غافين على ديغول رسالة من كندي الذي عبر عن رأيه بشكل قاسٍ حيث قال: الشعب الأمريكي خاب أمله وخاب ظنه في موقف ديغول حول برلين، ففي الديمقراطية كان الرأي العام يطالب بالبحث في سبل السلام كافة قبل اللجوء إلى الحرب. إن الموقف الفرنسي كان مُضراً بالسياسة الأمريكية وبالغرب. فالولايات المتحدة كانت قد استدعت جنودها في الاحتياط وكان لها وحدات جاهزة لخوض الحرب من أجل برلين أكثر كل

بلدان منظمة الحلف الأطلسي مجتمعة وكانت في موقع قوة للتفاوض. وإن رفض الفرنسيين ليفعلوا الشيء نفسه كان قد أربك كيندي<sup>53</sup>. كان ديغول يريد سياسة بين البلدان الستة بشروطه الخاصة. وهنا أيضا خابت آماله. وقد جاءت المعارضة من الهولنديين الذين كانوا يرون أن فرنسا تخلت عن الحلف الأطلسي وتسعى للحصول على مكانة إلى جانب الأنجلوسكسون وتحاول أن تُصبح عاصمة "القوة الثالثة" التي تكون سياستها في جوهرها "من صنع فرنسي". وقد تلقوا مساندة من البلجيكيين الذين ألحوا على أن تُدرج المباحثات حول التعاون السياسي الأوروبي البريطانيين وأكدوا على التحالف مع الأمريكيين. وبالنسبة للبلدين الصغيرين اللذين لم يكونا يرغبان في مشروع ديغول الذي يرون فيه مشروعا "بالحد الأدنى". لقد كان ينبغي الإقدام على تكامل حقيقي أو لا شيء. وقد سجل كريستيان فوشي Christian Fouchet، المفاوض الفرنسي، أنه من المفارقة أن قبول بريطانيا العظمى في المحادثات كان سيخدم مشروع ديغول بما أن الانجليز كانوا هم أيضا مُعترضين على الاندماج الأوروبي ويُحبذون إنشاء ما يُشبه تقريبا مشروعه الرامي إلى تحقيق أوروبا الدول. ولكن إدخال البريطانيين في أوروبا ربما يُعيق المشاريع الديغولية القائلة بإنشاء قوة ثالثة أوروبية مستقلة عن واشنطن وتقودها فرنسا<sup>54</sup>. ومكنت مفاوضات سرية مع جبهة التحرير الوطني جرت في مدينة بال Bâle من التوصل إلى اتفاق حول شروط استئناف المفاوضات في 12 نوفمبر. وصارت واشنطن تُجري اتصالات منتظمة مع جبهة التحرير الوطني التي كانت تطلعها عن أوضاع المفاوضات مع الفرنسيين وكانت تُطلع بدورها باريس. وكانت باريس تحتج بلهجة غير ضعيفة لدى واشنطن. ولكن

المشاكل ظلت على حالها: الصحراء تكون جزائرية ولكن كيف يتم فيها تقرير المصير؟ المسألة بقيت في تحتاج إلى حلٍّ شأنها شأن مسألة شروط التعاون الفرنسي الجزائري لاستغلال ثروات باطن الأرض<sup>55</sup>. وبقيت أيضا مشكلة حقوق المعمرين. فالفرنسيون كانوا يطالبون بمنظومة قضائية منفصلة للأوروبيين وبضمانات بخصوص تمثيلهم السياسي. ويتعين أن يتمتعوا بالجنسية المزدوجة وضمان حقوقهم في الملكية وإلا فإن الكثير منهم سيغادرون وتُصبح الجزائر دولة عربية. ولكن ذلك هو على وجه التحديد كان هدف مجموعة المتطرفين الذين صاروا على رأس جبهة التحرير الوطني والذين يخشون من أن يُنشئ المعمرين لوبقوا دولة داخل الدولة. ولعل تسوية كافة هذه المسائل في النهاية في غضون تسعة أيام من المحادثات المضنية من 11 إلى 20 فيفري 1961 وتبعاً لشروط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ليعبر بصورة بليغة عن مدى ضعف موقف فرنسا في هذه المفاوضات. وبعد شهر واحد أي يوم 19 مارس تم التوقيع على اتفاقات إيفيان.

في الواقع لم تأت هذه الاتفاقات سوى بقليل من الرضا للفاعلين الرئيسيين. ففي فرنسا رأي اليمين في ذلك استسلاماً مهيناً وأسف أصحاب الوسط على أنها خُرقت على نطاق واسع بعد وقت قصير من التوقيع عليها. كما أدانها اليساريون لأنهم كانوا يرون فيها إقامة لمنظومة استعمارية جديدة. ولكن الأمريكيين - وبقيّة العالم-تنفسوا الصعداء. ربما كان هذا الالتباس نتيجة حتمية للطريقة الغربية التي تنتهي بها الحروب: فرنسا لم تُهزم في الميدان وإن كانت مجبرة على الانسحاب فلأنها فقط لم يكن في استطاعتها أن تُنهي المعارك حقيقة - كان ينبغي أن تبلغ

مرحلة إحلال السلام مستوى كافيا لتمكين الحياة من أن تستمر بصورة عادية - ولا أن تواجه التداعيات الدولية لاستمرار النزاع. كما أنها كانت عاجزة عن منع اندلاع نُنف منظمة الجيش السري ضد اتفاقات السلام. إن اعتداءات المنظمة الإرهابية أوقعت أكثر من 2.500 ضحية. كما أن مناخ شبه الفوضى والحرب الأهلية الذي أثارته أعمال الانتقام التي قام بها الجزائريون أقنعت الغالبية العظمى من الأوروبيين في الجزائر أنه لم يبق أمامهم سوى الخيار بين "الحقبة أو النعش". من ناحية أخرى فإن الحكومة المؤقتة التي لم يتسن لها تحقيق انتصار واضح لا غبار عليه، اضطرت لأن تقبل بنصوص تعتبرها مساسا بسيادتها وقالت أنها سترفضها بمجرد أن تسمح الأوضاع بذلك<sup>56</sup>.

ومن مفاخر ديغول أنه أنقذ فرنسا من المستنقع الجزائري. ومع ذلك يبدو أنه لا نزاع في أن تعنته إلى غاية المرحلة الأخيرة من المفاوضات وتهديداته غير المتروية بتقسيم الجزائر والجهود المبذولة لبناء "قوة ثالثة" معتدلة مستحيلة، ساهمت كلها في الفوضى التي أعقبت اتفاقات السلام. وفي نهاية جويلية، كانت غالبية الأوروبيين قد فرّوا من البلاد في جوٍّ من الفوضى. إنها الفرضية الأسوأ للنهاية الممكنة وكان ديغول مسئول عنها بدرجة كبيرة، فالوعود التي قالها للجيش وللمعمرين أثناء وصوله إلى الحكم والتي لم يكن من الممكن الوفاء بها إلى جانب الطابع المراوغ لتصريحاته التي أدلى بها فيما بعد عن سياسته والتي مازالت دلالاتها مُبهمة حتى اليوم، كانت قد ساهمت كلها في جعل الأقدام السود يعيشون في أوهامٍ وتُفسر في جزءٍ منها اندلاع العنف الذي أعقب تبخر هذه الأوهام.

ثم إن سياسته ساهمت في انتصار المتطرفين من جهة التحرير الوطني الذين أبعدوا فرحات عباس والمعتدلين الآخرين قبل المرحلة الأخيرة من المفاوضات، الشيء الذي جعل الفرنسيين يحصلون في النهاية على أقل مما كانوا سيحصلون عليه مع الحكومة المؤقتة السابقة. كما أن رفض التفاوض بشأن الانسحاب من بترت كان قد أدى إلى مواجهة غبية ولا طائل منها مع تونس وأثارت خزي العالم فيما توقف بورقيبة عن التعاون معها طوال سنوات. ومن خلال الإصرار على إبقاء بن بله في السجن حتى النهاية خلاف للرأي الذي أبداه سفير فرنسا في المغرب، فإن الجنرال نجح في أن يفقد محبة السلطان وفي تقوية نفوذ المتطرفين داخل جهة التحرير الوطني. أخيرا وفي الجزائر فإن الانسحاب المتسرع للفرنسيين منها أدى إلى وقوع مجزرة في حق الآلاف من الحركة الذين رُفض لهم بصورة غير مفهومة الحق في أن يلجأوا إلى فرنسا، وهذه طريقة لشكرهم على قتالهم من أجل فرنسا. وبغض النظر عن حرب أهلية بين الفرنسيين فمن الصعب أن يتصوّر المرء نهاية أقل مأساوية من تلك التي آل إليها ديغول. إن سياسته شبيهة بسياسة نيكسون Nixon الذي استمر في حرب فيتنام وقتا أطول من وقت جونسون Johnson حيث امتدت الحرب في عهده لتشمل الكمبودج قبل أن يخسرها. وبصورة مماثلة فإن ديغول الذي كان نيكسون مُعجبا به كثيرا، قد قاد الحرب في الجزائر وقتا أطول من الجمهورية الرابعة كما زاد في كثافتها آملا في أن يكسبها ودون فائدة قبل أن يجنح إلى المفاوضات على السلام وأن يتخلى عن البلاد<sup>57</sup>. وهل كان بإمكان اتفاقات إيفيان أن تأتي بانفراج في العلاقات الفرنسية الأمريكية؟ ويبدو أن غافين، السفير الذي عينه كيندي يؤمن بذلك، فدون

أن يُغفل التوترات الموجودة كان يقول بشأن المسائل الأساسية أن ديغول كان من جانب الغرب وكان يسعى من أجل أن تتفهم واشنطن سياسته وتبدي المزيد من الاستعداد للإصغاء إلى نصائحه<sup>58</sup>. وفي أثناء محادثات مع إدغار فور Edgar Faure يوم 28 فيفري 1962 كان الرئيس كندي قد قال أنه أسف عن أن العلاقات مع فرنسا لم تعد جيدة مثلما كانت من قبل. وبعد تسوية المشكلة الجزائرية كان قد بقي كنقاط خلاف منظمة الحلف الأطلسي والأسلحة النووية وبرلين<sup>59</sup>. كما نادى ماكسويل تايلور Maxwell Taylor أمام الرئيس بوجود تغيير السياسة تجاه فرنسا. ففي رأي تايلور فإن الحالة التي يُرثي لها والتي آلت إليها العلاقات الفرنسية الأمريكية يكاد يكون سببها فقط معرضة واشنطن للبرنامج الذري الفرنسي. وكان يعتقد تايلور أن الولايات المتحدة من خلال تغيير موقفها ستحصل على أن تتعاون فرنسا بكل أمانة ضمن الحلف الأطلسي ويمكنها تطبيع علاقاتها مع حليف تخلص من من نزاعاته الاستعمارية. وقد كانت لدى الفرنسيين مرارة لكون الأمريكيين رفضوا لهم المساعدة في مشاريع ابتدائية لدرجة أنه كان عليهم "بذل جهدٍ ليجدوا بمخيلتهم في قانون ماكماهون McMahon تبريرا" لهذا الرفض ولم يكن أي مسئول أوروبي يعتقد أن فرنسا لن تنجح في برنامجها على الرغم من الكلفة التي ستدفعها لبلوغ ما كان تعرفه أصلا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبتعنتها في رفض مساعدتها فإن الولايات المتحدة كانت تصد ظهرها للهدف المنشود وكانت تضربُ بنفسها منظمة الحلف الأطلسي<sup>60</sup>. ولكن راسك عارض تايلور بحجة أن مساعدة فرنسا تجعل ألمانيا تريد هي الأخرى الحصول على السلاح النووي.

غير أن راسك إذا كان غير مُعجبٍ بديغول فليس بسبب المسألة النووية فقط. فقد كان يقول أن الرئيس الفرنسي لم يكن يريد مشورة سوى بشأن الأمور التي تعني الآخرين ولم يكن يقبل رأياً لنفسه سواء تعلق بالجزائر أو ببنزرت. وإلى غاية نهاية مفاوضات السلام في 1962 كان يفرض بصورة منهجية كل مقترحات المساعدة والنصيحة الخاصة بإفريقيا الشمالية والتي تأتي من واشنطن. وعلى الرغم من ادعاءاته بأنه يُجسد في شخصه تمثيل الأمة الفرنسية فإن لم يكن فرنسا وبديغول على رأسها فإن فرنسا لم تكن أهلاً لأن تثق فيها الولايات المتحدة مثلما تفعل مع المملكة المتحدة. وكان موقف ماكنمارا McNamara مختلفاً حيث كان يقول: إنه في جميع الحالات وفي غضون ثلاث سنوات ستتوفر فرنسا على طائرات لقوتها الضاربة الذرية وفي 1970 على صواريخ ولكن ذلك سيكون على حساب قواتها التقليدية كما سيحدُّ ذلك من مشاركتها في منظمة الحلف الأطلسي. وبناء عليه فإن ذلك جدير بالبحث عما سيتطلب هذا لتغيير الأمور. ولكن الرئيس ساند كاتب دولته لأنه كان متخوفاً من ردِّ فعل ألمانيا على مثل هذه السياسة وكذلك ردِّ فعل المملكة المتحدة. ويرى راسك أنه لا ينبغي زيادة المساعدة لفرنسا بل يتعين تقليص المساعدة التي كانت تُمنحُ للبريطانيين. ثم إن اتفاق 1958 الذي كان يسمح بمساعدة بريطانيا العظمى بشروط قانون ماكماهون McMahon المعدل كان في رأيه خطأً. كما أن مشروع القوة متعددة الأطراف الذي كانت تُعوّل عليه واشنطن لكي تتخلى كافة قوى منظمة الحلف الأطلسي عن بناء قوات نووية مستقلة، تم تقديمه رسمياً لمنظمة الحلف الأطلسي يوم 9 ماي 1962 في أثينا في خلال ما اعتبرته واشنطن أكثر اجتماعات الحلف نجاحاً.

وأعاد كافين الكرة في رسالة إلى كندي يوم 2 مارس فقد لاحظ السفير بعد رفض مساعدة فرنسا في المجال النووي، وهو الرفض الذي كان يمتد ليشمل حتى بيع الأورانيوم المخصب، أنه لأسباب تخص ميزان المدفوعات، كانت فرنسا تطلب من فرنسا شراء المزيد من المنتجات من أمريكا وفي نفس الوقت كانت ترفض أن تباع لها ما كانت تطلبه. ثم إن المعيار الخاص بـ "التقدم الجوهري" الوارد في قانون ماكماهون كان في حاجة إلى مراجعته. إن هذه المسألة النووية قد تضر بصورة جدية بميادين أخرى كانت تمثل مشكلة بين البلدين، وكأن الأمر لم يسبق أن حدث أصلا. ولكن نائب كاتب الدولة جورج بال George Ball أجاب غافين بأن هناك تجميدا مع فرنسا بشأن المسائل النووية وأن من الأفضل الكف عن مناقشة المشكلة لأن ذلك قد يزيد من تعقيدها.

وكان الأمريكيون أيضا منزعجين لكونهم لم يحصلوا بعد على موافقة إسرائيل على تفتيش المفاعل النووي الذي ساعد الفرنسيون في بنائه في ديموما، وحينما تمكنوا من الوصول إلى الموقع لم يكتشف المفتشون أي دليل على وجود برنامج تسليح ولكنهم تخوفوا من كل ما يُثبت التعاون العلمي الوثيق لفرنسا ودعمها للبرنامج. وكان قد كشف تحليل موجه لرؤساء الأركان أن الفرنسيين كانوا قد زدوا إسرائيل بالمخططات والمعدات والتجهيزات والأورانيوم وبالمساعدة التقنية اللازمة لجعل صنع الأسلحة النووية في متناول إسرائيل. كما كانوا قد دربوا العاملين الإسرائيليين. وكانت واشنطن متخوفة من أن يؤدي كشف المساعدة التي قدمتها فرنسا للبرنامج النووي الإسرائيلي إلى اندلاع موجة من الانتقادات ضدها في العالم العربي وأن يكون له أثر على السياسة الأمريكية في

الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك فإذا كانت فرنسا تؤثر أكثر من اللزوم في السياسة الإسرائيلية فإن الخلافات الموجودة في منظمة الحلف الأطلسي قد تنعكس على الشرق الأوسط. وكان ينبغي أن تحاول الولايات المتحدة أن تُقنع باريس وتل أبيب بأن اكتساب إسرائيل لقدرة نووية لا تخدم في الوقت ذاته مصالح فرنسا ولا الولايات المتحدة ولا إسرائيل ولا الشرق الأوسط<sup>62</sup>. ولكن كان من المستحيل إقناع الإسرائيليين بالعدول عن اكتساب السلاح النووي بقدر ما كان من المستحيل أيضا إقناع البريطانيين والفرنسيين بذلك.

وبمناسبة تقديم مشروع القوة متعددة الأطراف في أثينا في شهر ماي عرض راسك على الألمان والكنديين المشكلات التي يطرحها تقاسم المعلومات النووية مع فرنسا. واغتنم هذه الفرصة ليشرح مُجمل الأسباب الأخرى أي: سياسة الفرنسيين كانت تمنع الاندماج الأوروبي وأفكارهم حول أوروبا تُعطي الامتياز لوطنية ضيقة على حساب دفاع جماعي ويعودون دوما وبإلحاح إلى فكرة القيادة الثلاثية لمنظمة الحلف الأطلسي في وقت يُظهرون فيه ازدراءهم بالحلف وبمنظمة الأمم المتحدة - - وهما دعائم السياسة الأمريكية - ولا يقدمون مساهمتهم حينما يتعلق الأمر ببرلين وبالدفاع المتقدم للحلف الأطلسي في ألمانيا. ولكن راسك رفض على الخصوص الفكرة القائلة أن فرنسا استرجعت قوتها واستقرارها. بل على العكس فقد كانت مشلولة من خلال خطر حدوث انقلاب عسكري يقوم به اليمين المتطرف وكان لها في نفس الوقت حزب شيوعي ويساري متطرف وكلاهما مرشح لخلافة ديغول في حالة ما إذا لم ينجح. ولم يكن راسك يتكلم عن أعمال العنف التي تمارسها منظمة الجيش السري ولا عن

القنابل التي تنفجر بانتظام في باريس ولا عن سيل اللاجئين الذين بدؤوا يفرون من الجزائر ولا عن مخاطر الاعتداءات على ديغول نفسه، وكل ذلك يجعل من فرنسا مُرشحا سيئا للمساعدة النووية. كانت اتفاقات إيفيان قد تم توقيعها ولكن المُعضلة الجزائر لم يقع تسويتها مع ذلك على الفور. إن الصورة التي كانت تظهر بها فرنسا في 1962 هي صورة بلد مُضطرب ولا بُدّ من مرور عدة سنوات - أي كل السنوات التي سيقضيها ديغول على رأس الدولة - لكي ترى واشنطن أنه بالإمكان أن تُسند لها حراسة الأسلحة النووية. وإذا كان ديغول يريد من خلال إنشاء قوة ردع تحقيق الاستقلال وليس التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي - وكان هذا ما كان يخشاه راسك - وحينذاك كان التعاون فعلا أمرا مستحيلا<sup>63</sup>.

كان كندي متفقا مع راسك. وكن ذلك يظهر جليا في المحادثة التي أجراها مع مالرو Malraux بعد يومين من اجتماع أئينا يوم 11 ماي. ولم يكن الرئيس الأمريكي يُحب فكرة أوروبا من غير بريطانيا العظمى ومستقلة عن الولايات المتحدة وتمثل هذه القوة الثالثة التي تتكلم عنها فرنسا. وستكون الولايات المتحدة سعيدة بمغادرة أوروبا إذا كانت تلك هي رغبة الأوروبيين ولكن أثناء أزمة برلين كانت واشنطن قد جندت 160.000 رجل فيما لم تُوفر فرنسا سوى فرقتين من جنودها. وردّ عليه مالرو قائلا أن فرنسا لكي تكون متحكمة في جيشها كانت في حاجة إلى دفاع وطني حقيقي، وهذه حجة غير صائبة طالما أنها تقتضي أن الجيش الفرنسي لم يكن في ذلك الوقت خاضعا تماما للسلطة المدنية. ولكن كيندي لم يُشر إلى ذلك وتجاوز الوقائع والأرقام للمرور إلى نفسية الشعوب حيث أسرّ إلى مالرو أنه يجد من الصعب تفهم العداء الكامن والذي "يكاد يكون أنثوي" في

فرنسا وألمانيا وراء الفكرة القائلة بأن الأمريكيين قد لا يفون بالتزاماتهم. ردد كيندي حينذاك أحد الشعارات المتداول منذ مدة في واشنطن حول النقص الذي تُعاني منه فرنسا وبعبارات مطابقة لشعارات أخرى سائدة في ذلك العهد حول العلاقات بين الجنسين، المرأة الهشة والرجل المتقلب....<sup>64</sup>

سأل بعد ذلك لماذا كانت توجد في فرنسا مثل هذه المعارضة لمنظمة الحلف الأطلسي؟ فإذا كان يوجد محور فرنسي ألماني يتعين على الفرنسيين والألمان يتولوا شأن برلين! والأمريكيون على استعداد للانسحاب. إن الحلف تتخبط في جوٍّ من الفوضى والرئيس "ضاق ذرعا بها". لم يكن منتظرا أي تعاونٍ من ديغول الذي كان يعمل على طرد الأمريكيين من أوروبا<sup>65</sup>. وبعد بضعة أيامٍ وجد بين يدي ديغول التقرير الذي حرره مالرو عن محادثته. "لم يسبق أن رأى الرئيس الفرنسي على هذا التوترولا في مزاج أكثر مما كان عليه في ذلك اليوم". إن ديغول نفسه قد ملّ من إرادة واشنطن في "قيادة" كلّ شيء. فالأمريكيون شرعوا في محادثات مع الروس حول برلين دون استشارة حلفائهم وقرروا أن تحوز فرنسا قنبلتها الذرية! فليكن إذن، شكرا! إن فرنسا مسئولة عن نفسها. وإذا استمر الأمريكيون على نفس النهج فإن الأوروبيين كلهم سيدركون عن قريب أنه يتعين عليهم التكفل بشؤونهم بأنفسهم. وحسب غافين، فإن الهوة لم يسبق إن كانت أكثر عمقا بين البلدين.

وفي أثناء جولته الأوروبية التي قام بها راسك في جوان 1962 تم استقباله ببرودة من طرف كوف دي مورفيل. فوزير الشؤون الخارجية كان يرى أن اجتماع أئينا لم يأتِ بأي شيء جديد. وقال متأسفا أن لا أحد يعرف ما

معنى التسليح الأوروبي متعدد الأطراف. إن فرنسا كانت قوة عالمية وكان عليها أن تأخذ في الاعتبار المصالح الخارجية لمنظمة الحلف أما عن قوتها الضاربة فهي "حقيقة". سأله راسك ما إذا كانت نهاية حرب الجزائر تعني أن المزيد من القوات الفرنسية ستكون متوفرة لمنظمة الحلف الأطلسي. أجابه كوف بشكل مُراوغ دون أن يقول أين ومدى حجم القوات الفرنسية التي سيتم نشرها خارج فرنسا. إن البرنامج الذري الفرنسي بدأ في عام 1954 وصارت الصين والهند والسويد وإسرائيل إضافة إلى فرنسا تتوفر كلها على قدرة صنع الأسلحة الذرية. وكان من غير المعقول أن لا تتوفر فرنسا أيضا على تسليحها النووي الخاص بها. وإن المحادثة التي أجراها راسك فيما بعد مع الرئيس الفرنسي جعلته يُلطف من نظرتة للأمور. فقد صار يرى الآن أن الأسباب التي دفعت ديغول إلى أن تكون له قوته الرادعة كانت أسبابا "نفسية غير موضوعية تقوم على مجرد رغبة في التساوي كان يتعين تفهمها إن لم يتم قبولها. إن ديغول كان ينظر من الأعلى إلى البلدان الأصغر والأضعف وكان يريد لفرنسا أن تكون لها المكانة التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أن تُساعده على تحقيقها وذلك دون أن يُدرك أن الأمريكيين لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك دون أن يجرحوا عواطف الإيطاليين والألمان. لقد كان أساسا صديق الأمريكيين وكان شديد الإعجاب بكندي. إضافة إلى ذلك فإن من كانوا تحت أوامره كانوا يرغبون في العمل مع واشنطن. وقد كان بالإمكان حمله على تصور الطابع غير القابل للقسملة لحرب نووية وسينتهي بقبول الاندماج الأوروبي<sup>66</sup>.

وبموجب اتفاق ناسو accord de Nassau الموقع في 21 ديسمبر 1962 تخلى البريطانيون عن سراء الصاروخ جو-جو "سكيبولت" missile Skybolt الذي

تركه الأمريكيون وقبلوا بدلا عنه بعرض صواريخ تحت البحر missiles sous-marins Polaris مع التنصيب على أنها ستدمج في قوات الحلف الأطلسي متعدد الأطراف. وبعد هذه الاتفاقات كان راسك مازال يأمل - على غير صواب - أن ديغول سوف لن يرفض التعاون مع منظمة الحلف الأطلسي واقترح على فرنسا أن تنضم إلى اتفاق ناسو وأن تستلم نفس الصواريخ التي استلمها البريطانيون وبنفس الشروط. ولم ينجح سوى في إثارة غضب ديغول الذي شعر بأن بريطانيا العظمى قد تخلت عن قوة الردع وعن تطلعها إلى أن تلعب دور قوة عظمى وأنها أظهرت أنها تُفضل علاقاتها بالولايات المتحدة عن بناء أوروبا. ولذلك جاء رفضها المزدوج لترشح بريطانيا للدخول في السوق الأوروبية المشتركة واتفاق ناسو. في واشنطن جنّ جنون الأمريكيين حيث كان كيندي يخشى من بروز "متاعب كبرى" مع ديغول الذي ربما سيميل إلى موسكو. وبعد أن وضع الانجليز خارج البيت الأوروبي كان بإمكانه أن يفعل نفس الأمر مع الأمريكيين. فقد لاحظ الرئيس الأمريكي أن "ديغول لا يتعاون مع أي سياسة من سياساتنا" وربما "سيحاول أن يطردنا من أوروبا ليتفاهم مع الروس". وكان لا ينبغي استبعاد أن الألمان أن يتبعوه بشأن هذه النقطة. فقد كان على استعداد لكسر منظمة الحلف الأطلسي ولتحييد أوروبا<sup>67</sup>. وقد بدا ماكنامارا McNamara مرهقا أمام ما تبقى من خيارات وكان يفكر في أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن "تتخلى تماما عن أوروبا" وأن ترتبط مع قوى أخرى غير فرنسا. وكان ماكجورج بوندي McGeorge Bundy من مجلس الأمن القومي، أقل تعمقا وكان يرى أن قيادة منظمة الحلف الأطلسي لا يمكن أن تُغادر باريس (هكذا كانت الولايات المتحدة مستعدة منذ 1963

لأن تفعل ما كان سيطلبه منها ديغول بعد ثلاث سنوات). وكان روبير كيندي يرى مثل ماكنامارا أن الأفضل للولايات المتحدة أن تُغادر أوروبا. وفي واشنطن كان يبدو أن الميزان يميل إلى تبني نظرة كارثية للوضع. حاول شارل بوهلن Charles Bohlen السفير الأمريكي الجديد في باريس أن يهدئ الأمور. وقد شرح أن ديغول بكل بساطة كان أسود المزاج ويلتزم جانب الحذر تجاه الجميع. ولم يكن هناك "تفاهم" مع الاتحاد السوفياتي حتى وإن كان قد يُفكر في مبادرات في هذا الاتجاه. ولكن وزراءه كانوا على غير علم وحتى كوف دي مورفيل كان لا يعلم شيئا. على أن ديغول لم يكن متآمرا وصوليا بل على العكس كانت أهدافه واضحة. فقد كان بصدد تشييد فرنسا محافظة ومتسلسلة التدرج ودينية وعسكرية. ولاحظ بوهلن من ناحية أخرى تجاهله للولايات المتحدة وإيمانه بأن الأيديولوجيات كانت أمورا انتقالية والواقع هو الولايات المتحدة تتطلع بلهف إلى ظهور روسيا في أوروبا وقد تخلصت من الأيديولوجية الشيوعية. واستمر الأمريكيون في اعتبار هذه الأفكار سخيفة. ولكن بوهلن كان يرى أن القوة الذرية الفرنسية كانت قبل كل شيء لمواجهة نحو عودة ألمانيا إلى الظهور. وكان ناسو Nassau قد أقنع ديغول بأن بريطانيا العظيمة ليست ناضجة لتدخل أوروبا وأن المملكة المتحدة لن تقبل بحل وسط بشأن المسائل الجوهرية الخاصة بالسوق الأوروبية المشتركة التي تندرج فيها الفلاحة الفرنسية. ولكن بوهلن كان يعتقد بكل صراحة أنه حتى لو لم يكن الوضع كارثيا فلا يوجد شيء فعله في الحين لتحسين العلاقات. لقد كان بإمكانه أن يتصل بالرئيس بكل حرية ولكن لم يكن لديه كلاما كثيرا يقوله له، ولعل تبادل رسائل أفضل من إجراء محادثة<sup>68</sup>.

وفي جميع الحالات فإن الأوروبيين وخاصة الألمان سيقفون إلى جانب الأمريكيين حسب ما قاله بال Ball الذي تناول الكلمة في اجتماع مجلس الأمن القومي يوم 2 أفريل 1963 مُضيفاً أن ديغول كان معزولاً ولم تكن له "مشاريع كبيرة". وكان قادراً فقط على معارضة الآخرين ولم يكن له أي شيء إيجابي يعرضه بنفسه على أوروبا. وفي 28 ماي قال الرئيس الأمريكي لبول هنري سباك Paul-Henri Spaak "ليس لدينا أي ضمان في أننا إذا ساعدنا فرنسا لتكون أقوى ستبقى حليفنا" وبعد دراسة سياسة ديغول كان يعتبر أن معه المخاطر كثيرة. وكان ذلك أيضاً رأي ليدن جونسون Lyndon Johnson الذي وجد في هذا تأكيداً للفكرة السيئة عن فرنسا في أحداث ماي 68 حينما بدا له أن البلاد شريكة في مؤامرة واسعة تقودها حملة التخريب الشيوعية. وفي الستينيات لم يكن يوجد كثير من المسؤولين السياسيين في واشنطن يثقون تماماً فيما سيكون عليه مستقبل فرنسا بعد ديغول. فقد وصل ديغول إلى الحكم بصورة شبه غير شرعية عام 1958. وكان رئيساً لفرنسا لمدة أربع سنوات أخرى من حرب استعمارية انتهت في جوف من الفوضى، وعلى الرغم من فترة من النمو والتوسع الاقتصادي لم يسبق لها نظير من 1963 إلى 1967، نجح في إثارة انفجار غضب اجتماعي واقتصادي في ماي 1968 وضع البلاد مرة أخرى على حافة الفوضى العارمة والثورة. وفي أثناء فترة الاستقرار النسبي حيث تم بسط سياسة "عظمتها" الوطنية بين 1963 و1968 أغلق باب أوروبا في وجه البريطانيين وسحب فرنسا من القيادة المندمجة للحلف الأطلسي وانتهج مع موسكو سياسة

انفراج منفردة تولدت عنها شكوك لدى الأمريكيين وعارض حرب فيتنام. وأحدث دمارا في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة وفي المنظومة النقدية الدولية وحاول دون أن ينجح أن يجعل نفوذ واشنطن يتراجع في أمريكا اللاتينية وشرع - دون سبب - ضرب استقرار كندا قبل أن يفرض على إسرائيل حظرا على الأسلحة جعل الأمريكيين يتدخلون لإنقاذ البلاد وحاول الإضرار على الأمد الطويل بمصالحهم في الشرق الأوسط والعالم الثالث. في البداية كانت الولايات المتحدة ترى أن ديغول يمثل تقدما بالمقارنة مع الجمهورية الرابعة ولا يُعتقد أنهم ندموا على الدور الذي لعبوه لعودته إلى الحكم. ولكن في نظرهم لم يكن الجنرال يتناسب مع الصورة المثالية التي عمل الفرنسيون على رسمها بعد موته.

خمسون عاما من بعد

المواجهة بين فرنسا والولايات المتحدة بمناسبة الحرب التي شنها الأمريكيون على العراق في عام 2003 كانت آنذاك ومازالت حتى اليوم تُعتبر عموما من أخطر الأزمات التي لم تشهد العلاقات الأمريكية الفرنسية مثلها من قبل. ولا غرابة في ذلك، فمُعظم من عاشها لم يكن فيها شاهدا ولا فاعلا شخصا في الأزمات السابقة التي قامت بين باريس وواشنطن. ثم إن اللجوء إلى الغلوّ هي وسيلة من وسائل استرعاء الانتباه أي انتباه المسؤولين في البرقيات الدبلوماسية وفي عناوين الكتب، وانتباه القراء المحتملين، ومن هنا ظهرت من جانبي الأطلسي عناوين كثيرة واعدة مثل: "الحرب الفرنسية على أمريكا" أو "الخيانة الفرنسية لأمريكا" أو "عدونا الأكبر": "قصة الكارثة، علاقة الزعامة مع فرنسا"، "الجهتان المرعب": 11 سبتمبر 2001 أو "هل سيلعن الله أمريكا؟"<sup>1</sup> أخيرا كانت هذه الأزمة مناسبة

لشن حملة تشويه منظمة على فرنسا في الولايات المتحدة (french bashing) بلغت الذروة في الفظاظة، والشيء الجديد هو أنه ظهر في أثناء هذه الحملة أن الحكومة الأمريكية ذاتها هي التي قادتها، فمن الطبيعي إذن أن تبدو في حينها أن الأزمة الجديدة هي الأزمة الأخطر. ولكن من حُظوة وواجب المؤرخ أن يُعيد الأمور إلى نصابها. إن دراستنا المخصصة لحرب الجزائر وللتوترات بين فرنسا وأمريكا حينذاك، يجب أن تمكن في أن واحد، من خلال وضع هذه التوترات ضمن التاريخ الطويل للعلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة، من تسليط الأضواء على النزاع العراقي ومن إعادة الأزمة التي اندلعت بين باريس وواشنطن، إلى مكانها الحقيقي.

أدت فرنسا دورا أساسيا وبارزا في إنشاء الجمهورية الأمريكية، وهي تتساءل الآن ودوما عما إذا لم يكن عملها هذا قد ساهم في ميلاد وحش من الوحوش. ففي القرن العشرين كان الجانبان متحالفين أثناء الحربين العالميتين حيث كان يُنظر إلى الأمريكيين على أنهم حرروا فرنسا واستمر التحالف معهم ما بعد الحرب وأثناء الحرب الباردة. ولكن الظروف الصعبة كانت كثيرة وربما لا يفهم المرء اليوم إلى أي حدٍ أدخلت حرب الجزائر في العلاقات الفرنسية الأمريكية. وفي العموم فإن الكتب الكثيرة التي تحدثت عن هذه الحرب أغفلت مكانتها في العلاقات الدولية. ولعل ذلك يبدو مفهوما فلكون الجزائر باعتبارها جزءا من فرنسا فإن قيام الثورة فيها كانت قضية داخلية ومأساة فرنسية-فرنسية، كما أن الحكومات في ذلك العهد اجتهدت في منع كل تدخل أجنبي مهما كان مصدره بما فيه الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن قراءة متأنية لـ "الوثائق الدبلوماسية الفرنسية" Documents diplomatiques français تُطلعنا على

رواية أخرى تقول إن حرب الجزائر سيطرت عليها الدبلوماسية الفرنسية حينذاك وأن الرأي العام العالمي كان له دورا هاما جدا في تسوية القضية وأن الولايات المتحدة - وهي أطروحة الكتاب - أدت الدور الأكبر في إنهاء النزاع بدون مفخرة.

إن مجرد نظرة يُلقمها المرء على حرب الجزائر وعلى الحرب على العراق تُظهرُ أوجه الشبه بينهما، ففي الحالتين نجد أننا أمام ثقافات عربية وطنية على استعداد لأن تشتغلوا بثورات وأن الأمر يتعلق بثورات عنيفة على جيوش الاحتلال الغربية. ولقهر الإرهاب لجأ كلا الجيشين إلى التعذيب دون أن يُسفر ذلك على نتيجة. ثم إن الفاعلين القائمين في الأزمة الحالية أنفسهم وقفوا على بعض أوجه الشبه بين النزاعين. فشيراك الذي كان ملازما في الجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر، حذر بوش من مخاطر مغامرة عسكرية في هذه البقعة من العالم مستندا في ذلك إلى تجربة الفرنسيين كمستعمرين. ولا شك في أن الرئيس الفرنسي رفض في اثناء لقاء مع الصحافة الأمريكية الفكرة القائلة بوجود تشابه بين الصراعين ولكنه - مع ذلك - وجد نفسه مضطرا لأن يتحدث عن الجزائر. ولعله من المهم ملاحظة أن الجيش الأمريكي بعد أن استقر في العراق عُرض على كبار قادته فيلم "معركة مدينة الجزائر" الذي أخرجه جيل بونتيكورفو Gilles Pontecorvo وأن هذا الفيلم قد ظهر من جديد في بعض قاعات العرض الفاخرة في الولايات المتحدة علما أن الجيش الأمريكي - والجميع يميل إلى هذا الاعتقاد - استخلص درسا يختلف كثيرا عما كان يريده مُخرج الفيلم، فبالنسبة للمخرج كان الجيش الفرنسي بانتصاره في معركة مدينة الجزائر قد خسر الحرب في حين كان يبدو أن

العسكريين الأمريكيين قد اهتموا خصوصا بالطرق التي استعملوها والتي مكنتهم من ربح هذه المعركة.

ولا يتعلق الأمر مع ذلك بإغفال كل ما يختلف في كلا الصراعين، ففي الجزائر اجتهدت فرنسا في الحفاظ على مستعمرة استيطانية قديمة بما يزيد على مائة وعشرين عاما وفيها حوالي مليون أوروبي يتمتعون بمكانة متميزة في حين أن الأمريكيين اجتاحوا بلدا مستقلا وذا سيادة. إضافة إلى ذلك فإن عهد حرب الجزائر كان يختلف كثيرا عن اجتياح العراق. وخلفية المشهد في الحالة الأولى كانت الحرب الباردة وما كان يُعتقد أنه التهديد الدائم الذي كانت تمثله القوة السوفياتية على البلدان الغربية. وكانت فرنسا، شأنها شأن بقية البلدان الأوروبية، تحتمي بالمظلة الأمريكية ومازالت عملية إعادة بنائها لم تكتمل بعد ولم تُنجز سوى بمساعدة ضخمة من واشنطن. وكان من غير الممكن - إلى حين منتصف الحرب على الأقل - التفكير في انسحابها من منظمة الحلف الأطلسي. وجاء اجتياح العراق في سياق يختلف تماما، فالحرب الباردة قد انتهت في عام 1989 بانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي ذاته قد تفتت في عام 1991. وقد أعقب العالم ثنائي القطب والمتميز بتوازن الرعب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، عالم أحادي القطب تُسيطر عليه الولايات المتحدة وحدها وحيث تتعهد معظم البلدان بصورة رسمية على الأقل بنشر الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية واقتصاد السوق. وفي التسعينيات أصبحت السياسة الأمريكية أحادية الجانب أكثر فأكثر بعد أن تحررت من القيود السابقة. وهذه النزعة تعززت بانتخاب جورج دابليو بوش Georges W Bush والذي نصّبهُ - إن صحَّ

القول- تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001. وبعد الهجوم الثلاثي على البرجين التوأمين تبين أن أولويات المتحدة يمكن إصابتها فاعتمدت استراتيجية أمنية وطنية تقوم على التفوق العسكري الدائم على كافة القوى المنافسة المحتملة. وقد أكدت نيتها في تعقب الإرهاب عن طريق سياسة وقائية تستهدف ليس فقط الإرهابيين الإسلاميين بل وكذلك البلدان التي يُنظر إليها على أنها قادرة على أن تمددهم بالمعونة أو التي يمكن أن تُساعدهم أو تدعمهم أو تأويهم.

وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر قامت منظمة الحلف الأطلس المتضامنة بكاملها مع الولايات المتحدة ولأول مرة بتطبيق المادة 5 من المعاهدة التي تنص على أن كل هجوم على أحد أعضاء الحلف يُعتبر هجوماً على الجميع. ولكن واشنطن استغنت عن اللجوء إلى مساعدتها في الهجوم على نظام طالبان الذي آوى "القاعدة". وحين صار الحديث عن مهاجمة العراق ولم تفلح الولايات المتحدة في توفير أغلبية لتشارك في حملتها معها، صرحت الولايات المتحدة أن المهمة هي التي تحدد التحالف مستقبلاً وليس العكس، ويعني هذا ضمناً أن واشنطن هي التي تُحدد المهمة وأن الآخرين لهم أن ينضموا إليها أم لا كما شاءوا. إن الحرب على العراق التي لم تسمح بشنها منظمة الحلف الأطلسي ولا منظمة الأمم المتحدة لم يقم بها حلف ولا منظمة وإنما تحالف ظرفي شارك فيه حوالي ثلاثون بلداً بحجم قليل - ما عدا بريطانيا العظمى- زلا يكاد يخفى أن الأمر بطبيعة الحال يتعلق بحرب قررتها الولايات المتحدة من جانب واحد. لقد صرح ديغول أن "جزائر الأبوة قد ماتت" L'Algérie de papa est morte في إشارة منه إلى أن العهد الاستعماري القديم قد ولى وأن جزائر جديدة قد

وُلدت وطنية وعربية وعن قريب ستكون مستقلة. وكان يمكن لشيراك أن يُبدي معاناة وفاة مماثلة بخصوص الولايات المتحدة وأن يُصرح "إن أمريكا الأبوة قد ماتت". وهذا يعني أن الديمقراطية الأمريكية القديمة المتحضرة والتي يمكن أن نثق فيها والتي تربط أمنها رغم قوتها بسياسة متعددة الأطراف وللحلف الأطلسي ولوحدة أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة، قد أخلت مكانها لتحل محلها أمريكا واحدة الجانب ومستعدة لأن تستغني عن حلفائها وتضرب عرض الحائط بمبادئ الدولانية internationalisme.

إن الأزمة الحادة التي أثارها حرب الجزائر في العلاقات الفرنسية الأمريكية ليست ظاهرة معزولة بل يتعين وضعها في سياق الحرب في الهند الصينية التي سبقتها وحرب فيتنام التي أعقبها. وهذه الحروب الثلاث أدت إلى اندلاع أزمات خطيرة في العلاقات بين باريس وواشنطن، وهي أزمات تُساوي على الأقل من حيث جديتها الأزمة التي نشأت حين شن الحرب على العراق. وفي أثناء الحرب في الهند الصينية (1947-1954) كان الأمريكيون والفرنسيون متحالفين من دون شك في محاربة عدوٍ مشترك، ولكن الطريقة التي انتهت بها أثارها خيبة أمل واتهامات من الجانبين. وفي الجزائر كانت الولايات المتحدة محايدة من حيث المبدأ ولكن في الواقع كانت تعترض على فرنسا وقد تدخلت مرتين في محاولة منها لإجبارها على إنهاء الحرب. وفي أثناء حرب فيتنام فإن باريس هي التي عارضت هذه المرة الولايات المتحدة وجعلتها مسئولة عن استمرار النزاع بسبب تدخلها. وعلى الصعيد العسكري نجد استمرارية بين الحروب الثلاث، فالفنون القتالية التي تم وضعها في حرب الهند الصينية أدت في حرب الجزائر إلى اعتماد ما يُسمى بـ "الحرب الثورية" التي طبقها الأمريكيون في حربهم على فيتنام. إن

عملية "تجميع السكان" الذي قام بها الفرنسيون في الجزائر قد ألهمت الأمريكيون في فيتنام فأقاموا "القرى الاستراتيجية" les hameaux stratégiques. أخيرا وفي مجال آخر فإن معركة المثقفين الفرنسيين ضد حرب الجزائر تنطوي على أوجه شبه مُثيرة مع معركة المثقفين الأمريكيين ضد حرب فيتنام. ولم نر بعدُ "تجميعة للسكان" أو برنامجا لـ "قرى استراتيجية" في العراق ولكن الأمريكيين يقولون هم أيضا أن الحرب التي يخوضونها هي "حرب من نوع جديد". وعلى المستوى الدبلوماسي شهدت فرنسا والولايات المتحدة خلافات جديدة قبل مدة من الخلاف الذي نتحدث عنه اليوم وخاصة في عام 1954 بعد سقوط ديان بيان فو Dien Bien Phu والتوقيع على اتفاقات جنيف في عام 1956 بمناسبة حملة السويس وفي عام 1966 حينما أخرج ديغول فرنسا أخيرا من القيادة الموحدة لمنظمة الحلف الأطلسي وطلب انسحاب الوحدات الأمريكية من القواعد الفرنسية.

إنه من المهم الوقوف على هذه الأزمات. في الهند الصينية كان الأمر يتعلق بالنسبة لفرنسا بعملية استرجاع مع الاستناد إلى قناعتها بعد الحرب بأن عظمتها ومكانتها كقوة عظمى كانت مرهونة بإمبراطورتها الاستعمارية. إن الفرنسيين الذين عجزوا عن قهر المقاومة في الهند الصينية التي قادها هوشي منه، القائد الوطني والشيوعي في آنٍ واحد، استنجدوا بحليفهم في منظمة الحلف الأطلسي، الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر لم يكن في استطاعتهم شن الحرب ولا الاستمرار فيها من باب أولى لو لم يتلقوا من الأمريكيين المساعدة في شكل مخطط مارشال Plan Marshall وحلف الدفاع والمساعدة العسكرية الذي جاء فيما بعد وزوّدهم بالأسلحة. وهذا ما

جعل الأمريكيين يساعدون فرنسا بشكل مباشر، وكان هذا نابعا من إيمانهم أنّ بعملهم هذا يحاربون الشيوعية فيما يحاول الفرنسيون فقط وبدون جدوى، الحفاظ على قطعة من إمبراطوريتهم. وفي بداية الخمسينيات كانت الولايات المتحدة تتحمل 80% من كلفة الحرب، فليس من الغريب إذن أن تُطالب إدارة آيزنهاور بباريس حين بلوغها إلى الحكم في عام 1952 بمخطط يمكن من تحقيق النصرأي بما يمكن قوله اليوم بلغة العصر بـ "استراتيجية للخروج". وهذا المخطط كان مخطط نافار plan Navarre حيث كانت بيان ديان فو في قلب المخطط. ولم ينته المخطط إلى الانتصار بل إلى الهزيمة ولم تكن "استراتيجية الخروج" الاستراتيجية التي كان الأمريكيون يأملون فيها. وحينما لجأت فرنسا مؤتمر جنيف كوسيلة للتفاوض حول انسحاب قواتها، عارضت واشنطن ذلك بكل قوة. وتبع ذلك خلاف عميق استمر طوال فترة حكم مانداس فرانس Mendès France حيث كان جون فوستر دالاس John foster Dolles يعتقد أنه "يسير اللعبة الشيوعية على الأقل إن لم يكن شيوعيا أصلا". ثم إن التقسيم المؤقت للفيتنام الذي تم التفاوض بشأنه في جنيف كان أمرا غير مقبول بالنسبة لواشنطن التي كانت تأمل في جعله نهائيا وبالتالي فإن واشنطن استبعدت الفرنسيين ونصبوا في الحكم صنيعهم نغو دينه ديام Ngo Dinh Diem وشرعوا فيما صار يُعرف فيما بعد بثماني سنوات حربهم في فيتنام.

وبمجرد انتهاء الحرب الصينية كانت حرب الجزائر قد اندلعت وأدت مباشرة إلى قضية السويس مثلما أشرنا إلى ذلك وأثارت بين باريس وواشنطن أزمة لها روابط كثيرة مع الأزمة التي أثارها العراق، وتأتي أوجه

الشبه والفروق بينهما أيضا بإنارات ثمينة. وقد كان وراء حملة السويس عبد الناصر بتأميمه قناة السويس في شهر جويلية 1956. ومن وجهة نظر البريطانيين الذين سيطروا بموقفهم مدة طويلة في مصر وكانت لهم مصالح كبرى في القناة حيث مثلت القناة أمرا حيويا بالنسبة إلى إمبراطوريتهم. وكانت لندن ترى في محاولات عبد الناصر لتوحيد العالم العربي صيغة جديدة من مشاريع هتلر. وكان للفرنسيين أيضا مصالح في القناة التي قاموا بحفرها وكانوا على الخصوص يرون في قومية عبد الناصر مصدرا من مصادر الثورة الجزائرية. كما كانوا يعتقدون أنه بالقضاء على عبد الناصر ستضعف الثورة ثم تنهار وتموت. وكان الهدف المعلن من حملة السويس هو استرجاع القناة ولكن الهدف الحقيقي بالنسبة لباريس ولندن هو تغيير النظام في مصر وإسقاط عبد الناصر واستبداله بحكومة مُطيعه. ثم إن أوجه الشبه مع العراق واضحة مع تغيير جزئي واحد فقط في الفاعلين. فهنا كان الأمر يتعلق من حيث المبدأ بالنسبة إلى الأمريكيين بمعركة ضد المتطرفين الإسلاميين وأطلقوا عليها "معركة ضد الإرهاب". قامت واشنطن بالخلط بين هذه المعركة ومعركة أخرى من نفس الصنف من القومية العربية الثورية التي ألهمت عبد الناصر الذي تم استبداله هنا بصدام حسين. وزعمت الولايات المتحدة بوجود صلات بين صدام والقاعدة وبوجود أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنوية وبوجود خطر واضح على أن صدام سيضعها تحت تصرف القاعدة إلى جانب استمرار حُلمه في توحيد العالم العربي تحت قيادته. والذريعة التي تمسكوها لتبرير غزو العراق هو تدمير هذه الأسلحة. ولكن السبب الحقيقي - كما كان الشأن في حملة

السويس - كان تغيير النظام الذي كان سيؤدي إلى إعادة تنظيم الشرق الأوسط برمته وبذلك الوصول إلى إقامة الديمقراطية وعلى الخصوص ضمان الوصول بكل حرية إلى الموارد البترولية الكبرى التي تزخرُها المنطقة.

في عام 1956 كانت الولايات المتحدة تعترض بكل شدة على الحملة الفرنسية البريطانية. وفي 2003 لم تكن المعارضة الفرنسية والألمانية لغزو العراق أقل شدة. ولكن البريطانيين هذه المرة انحازوا إلى الجانب الأمريكي كنتيجة مباشرة للدرس الذي استخلصوه من تجربة السويس: فلا شيء يمكن فعله من دون واشنطن، و"العلاقة الخاصة" الأنجلو-أمريكية يجب أن تلو على أي شيء آخر. وفي 1956 كانت الولايات المتحدة قد أفضلت العملية الفرنسية البريطانية. وقام الفرنسيون بتسليح الإسرائيليين وتواطؤوا معهم لجعلهم يقتربون من القناة بأقل من خمسة عشر كيلومترا وبعد ذلك تدخلوا - على حد قولهم - ليستولوا على القناة والفصل بين المقاتلين المصريين والإسرائيليين. وكان الأمريكيون قد أدانوا التدخل الأنجلو-فرنسي وحشدوا ضد الأمم المتحدة مع تهديد الجنيه الاسترليني الذي كان في حالة ضعف حينذاك. واضطر البريطانيون لتعليق مشاركتهم ولم يكن أمام الفرنسيين خيار آخر سوى الاقتداء بالبريطانيين.

ولكن الفرنسيين استخلصوا من الأزمة عكس ما استخلصه البريطانيون أي أنه كان عليهم أن ينتهجوا سياسة "مستقلة" تجاه الأمريكيين وأن لا يقبلوا أبدا بقيادة مدمجة وأن يقوموا ببناء قوتهم النووية الخاصة وأن يستمروا في حلم الوحدة الأوروبية على الأمد البعيد.

وهذه السياسة التي كانت ضمنية في عهد غي مولي أصبحت صريحة ومعلنة في عهد ديغول وتمثل أساسا للسياسة الحالية التي تنتهجها باريس. ثم إن وصول ديغول إلى السلطة في عام 1958 إثر اشتداد المقاومة في مدينة الجزائر، جاء نتيجة لأزمة النظام التي كانت واشنطن أحد أسبابها حيث تدخلت من دون حذر لإنهاء حرب الجزائر. وكان لا بد من انتظار أربع سنوات لتنتهي هذه الحرب فعلا حاولت فرنسا طوال هذه المدة يائسة أن تكسبها والحصول بذلك على دعم واشنطن. وتم رفض هذا الدعم مثلما تم رفض طلب إنشاء "قيادة ثلاثية" فرنسية إنجليزية أمريكية على رأس منظمة الحلف الأطلسي والغربيين. وبعد هذا الفشل الثنائي واصل ديغول السير في طريقه الذي رسمه. وإثر انتهاء حرب الجزائر سحب القوات الفرنسية من القيادة المندمجة لمنظمة الحلف الأطلسي واستمر في سياسته الرامية إلى تحقيق الانفراج مع الاتحاد السوفياتي إلى جانب السعي إلى إيجاد حلٍّ أوروبي للمشكلة الأوروبية المتمثلة في تقسيم ألمانيا وأسس سياسته الاستقلالية على استقلال قوة الردع الفرنسية. من الأكيد أن التحدي الذي وجهه بذلك إلى منظمة الحلف الأطلسي وإلى الولايات المتحدة كان الأكثر شدة من كل التحديات الأخرى التي شهدتها البلدان حتى ذلك الوقت من حيث اتساع انعكاساته حيث تجاوز المجابهة بينهما بشأن العراق. ففي هذه القضية يتعلق الأمر فعلا بخلافٍ حول حرب استعمارية. ومع سياسة ديغول كان الأمريكيون يواجهون إمكانية انسحاب حليف وسط حرب قاتلة مع الاتحاد السوفياتي<sup>2</sup>.

أما عن الاختلافات بين حملة السويس والقضية العراقية فهي ظاهرة للعيان، ففي 1956 استطاع الأمريكيون أن يوقفوا العمليات الفرنسية

الإنجليزية وحملوا الإسرائيليين على الانسحاب في حين أن فرنسا رغم دعم الروس والألمان والصين ومجلس الأمن لها بدت عاجزة في 2003 على وقف الأمريكيين. وقد ظهرت الهيمنة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة أكثر تكاملا واتساعا مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن وإن لم تكن لأي قوة عظمى القدرة أو الإرادة في التصدي للولايات المتحدة ومنعها من غزو العراق، فإن الأيام التي أعقبت عملية الغزو والانتصار على صدام حسين أبرزت محدودية القوة الأمريكية حيث لم يكونوا قادرين على معرفة ما سيحصل في العراق كما لم يكن في استطاعتهم معرفة ذلك حينما كانوا في فيتنام. وفي الواقع فإن حرب العراق التي هي في عامها الثالث حين تحرير هذا الكتاب، تشبه كثيرا ما كانت عليه حرب الجزائر. فالقوات الأمريكية تُواجه حرب عصابات تتمتع بقدرة إرهابية هائلة فيما تُحاولُ واشنطن بناء أو إعادة بناء اقتصاد صناعي وتحسين مستوى معيشة البلاد وجعلها تتمتع بدستور وبحكومة مستقلة من الناحية النظرية. وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى الفرنسيين في الجزائر مع فرق واحد يتمثل في أنهم كانوا يُحاصرون البلاد بوحدات أكثر عددا وكانت مدعومة بما يقارب مليون معمر في هذا البلد. ولكن في المقابل كانوا يواجهون ثقافة مماثلة وثورة في غاية العنف حتى وإن لم تكن حينذاك الهجمات الانتحارية معروفة. وكانوا يحاولون هم أيضا -من غير أن ينجحوا - الإسراع في تصنيع البلاد من خلال مخطط قسنطينة وتزويدها بنظام دستوري جديد في الأول عن طريق القانون الإطار-loi cadre ثم بواسطة الدستور الجديد الصادر في 1958 وأخيرا عبر

الاستقلال الذاتي بالشراكة مع فرنسا، دون أن يتم أبدا تعريف هذه الشراكة.

وليس من الغريب، في ظل ما كان يبدو الواقع الجديد للقوة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين، أن الكثير في فرنسا لم يُظهر العداء في الأول لدعم المبادرة الأمريكية أو على الأقل الظهور بامتناع متسامح. ولكن الرئيس شيراك هو الذي اختار، على العكس من ذلك، المواجهة مع واشنطن. وما هي الأسباب؟ ليست لدينا في هذا الموضوع سوى افتراضات، حيث تقول بعض المصادر في الشئون الخارجية أنه ربما يكون هناك شعور أن الأمر يتعلق بمسألة مبدأ أساسية أي أن الحرب يجب ألا يُلجأ إليها سوى في المقام الأخير، وبناء على ذلك فإن عقيدة "الحرب الاحترازية" التي قدمها بوش Bush كانت إذن أمرا غير مقبولٍ لأن الأنظمة الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب إلا كوسيلة من وسائل سياسية ولكن فقط حينما تجد نفسها مُضطرة لذلك. والغريب أن هذا كان بالضبط الأسباب التي استند إليها أيزنهاور في معارضته المبدئية لحملة السويس: أي الدفاع عن الشركات متعددة الجنسية وسيادة القانون في العلاقات الدولية. حاول شيراك أن يستعمل منظمة الأمم المتحدة لوقف واشنطن حيث كان يشعر بكل صدقٍ أن ذلك كان في تناوله مثلما فعل أيزنهاور حينما قام بحشد المنظمة الدولية للوقوف ضد فرنسا وأنجلترا في عام 1956. وحينما تلاشت أوهامه باستطاعته وقف واشنطن، عمل شيراك على منع الأمريكيين من الحصول على الشرعية التي قد يُعطيها لهم ترخيص من منظمة الأمم المتحدة لما كان يرى فيه سياسة غير مقبولة. إن دعم الولايات المتحدة كان سيعني أنّ الأمريكيين مهما فعلوا فسيحصلون على

تأييد من الأمم المتحدة. وحرمانهم من ذلك قد يجعلهم يترددون قبل أن يُعيدوا الكرة. وقد رأينا أن أيزنهاور قد استعمل الأمم المتحدة لوقف الأنجليز والفرنسيين خوفا من الأثر السلبي من الحرب على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وكانت هناك أيضا اعتبارات أخرى أقل شماخة في عمل شيراك. فبجعل نفسه بطل الحركة ضد التدخل في العراق فإنه يضع نفسه على رأس تيار يحظى على نطاق واسع بأغلبية الرأي العام في أوروبا. وكان من البديهي في إيطاليا وإسبانيا وانجلترا أن الحكومات التي كانت تُفضل الوقوف إلى جانب واشنطن لم تكن متجاوبة مع الرأي العام السائد في بلدانها. وقد نجح الرئيس شيراك في تحقيق نفس العمل الجليل الذي حققه ديغول حينما أصبح من أكبر الأصوات المعارضة وكان قد أعرب عن شجب الرأي العام العالمي لاحتلال فيتنام من طرف الأمريكيين. ومن الأسباب الأخرى التي جعلت شيراك يُعارض الحرب على العراق يُلاحظ تواجد خمسة إلى ستة ملايين مسلم في فرنسا يشجبون العمل الأمريكي وكون فرنسا سبق لها أن تعرضت للإرهاب من جانب الإسلاميين. وكان الرئيس بصدد محاولة تحسين علاقاته مع الجزائر ولم يكن يُريد مواجهة عدا العالم العربي ولا التعرض لنقمة عدد من مواطنيه. وكان يريد أن يتجنب بكل الوسائل إعطاء الانطباع بوجود حرب صليبية من اليهود والمسيحيين على الإسلام. وإلى جانب ذلك كانت توجد مسألة ألمانيا حيث حصل شيراك على نتيجة لم يُحققها ديغول رغم كل ما بذله من جهد. وفي أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات شهر سبتمبر 2002 كان المستشار شرودر Schroder قد صرح أنه لن يدعم أبدا شن حرب على العراق. ومنذ ذلك

الحين لم تعد ألمانيا تحظى برعاية واشنطن. وبالنسبة إلى فرنسا فقد كانت تلك فرصة لا تُعوّض لانتزاع ألمانيا من التبعية لأمريكا ولإقامة مع الألمان علاقات وحلف مستديم حيث ظلّ هذا هدفاً من أهداف السياسة الفرنسية منذ الخمسينيات. ومن المهم أن يتذكر المرء أنه في عام 1956 كان المستشار آديناور Adenauer قد ساند حملة السويس وشجب تدخل واشنطن: السويس سجلت الميلاد الحقيقي للثنائي الفرنسي الألماني الذي ربما شهد أوج عزّه بالتحديد بمناسبة الحرب على العراق. وبعد حملة السويس أصبح البلدان شريكان أساسيان و"محرك أوروبا" وإن كان ذلك قد يُثيرُ أحيانا عدم رضاء الأوروبيين الآخرين. ولكن الألمان مع هذا كان لهم إلى غاية ذلك الوقت، موقفاً ملتبساً بشأن هذه الشراكة، وفي الأوقات العصيبة كانوا قد اختاروا واشنطن مثلما كان الأمر حين كان ديغول يُدلي بمواقفه حول فيتنام. ولما انتهت الحرب الباردة وصارت روسيا لا تمثل تهديداً للأمن ألمانيا أصبحت هذه الأخيرة قادرة على أن تتحرر من واشنطن وتنضم إلى باريس. وفيما عدا ذلك في قضية العراق فإن الروس أنفسهم والصينيين قد انحازوا إلى الفرنسيين.

لم تتغير كبرى القضايا التي تمثل مشكلة بين فرنسا والولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب. ولم تتوقف فرنسا عن اقتراح فكرتها بالاستقلال عن الولايات المتحدة على أوروبا المترددة. وما زالت تُنادي بـ "تعدد الأقطاب" في السياسة الدولية، وهي طريقة للقول أن الهيمنة الأمريكية الحالية ستنتهي في يوم من الأيام وستظهر في العالم مراكز سلطة كثيرة. وهذا ما ترد عليه بريطانيا العظمى بالدعوة إلى مركز سلطة وحيد لا ينبع من واشنطن بل من شراكة أمريكية أوروبية. وفي حقيقة الأمر فإن الإشادة

بمزايا عالم بقطب واحد يتعارض مع عالم متعدد الأقطاب لا معنى له. فليس في استطاعة أي من البلدين أن يقرر ما إذا يتعين أن يكون العالم بهذه النظرة أو تلك. والتاريخ هو الذي سيفصل في المسألة ويمكن القول بكل تأكيد من الآن أن التاريخ قد فصل فيها على حساب الأمريكيين الذين يهددهم العراق بهزيمة كارثية. إن القوة المهيمنة تتعرض لهزيمتها الأولى حينما تفشل في الحصول على دعم الأمم المتحدة لسياستها. لكن على المدى البعيد ومهما يكن تطور الوضع الميداني في العراق، يبدو فعلا أن ما تستهلكه الحرب من موارد أمريكا والمعارضة التي تُثيرها سيمنعان الولايات المتحدة مدة طويلة من شن حرب مماثلة.

وبناء على هذا وإن كان يبدو أن الصين والهند يسيران على الطريق ليُصبحا مركزين جديدين حقيقيين للسلطة في العالم فإن الأمر على غير ذلك بالنسبة إلى أوروبا. فلا توجد سياسة دفاعية مشتركة بل توجد في الواقع ثلاث سياسات مثلما أشار إلى ذلك في المدة الأخيرة أحد الملاحظين وهي القوى العسكرية الثلاث الموجودة في أوروبا. ويتمثل المشروع البريطاني في جعل أوروبا نائبة لأمريكا فيما يجعل منها مشروع الألمان الذي ينفُ من كل استعمالٍ للقوة نمطا سويسريا واسعا. وتتطلع فرنسا وحدها إلى جعل أوروبا قوة من القوى العظمى ولكن بالنظر إلى ما هي عليه أوروبا بخمسة وعشرين بلدا فإنه من المستبعد أن تتوصل إلى تحقيق هذا التطلع. وهذه التصورات الثلاثة المختلفة كان يمكن استشفافها في عام 1956 بعد حملة السويس. ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا قد انحازت نهائيا طوعا أو كرها إلى واشنطن فيما كانت ألمانيا التي مازالت لا تمثل قوة عسكرية وعقدت فرنسا العزم على السير في

طريقها نحو استقلال عسكري قائم على قوّة ردع مستقلة وتأمّل في انتهاج سياسة قائمة على التشاور مع الأوروبيين. وبعد انقضاء نصف قرن من الزمن ربما كان من المفروض أن تمكن المعاهدة الدستورية الأوروبية من التقدم في هذا الاتجاه الذي تُريده فرنسا أي تعزيز الاتحاد الأوروبي كقوة عسكرية مع سياسة خارجية مشتركة، ولكن المفارقة تكمن في أن المواطنين في هذا البلد الذي عمل أكثر من غيره من أجل التكامل الأوروبي قد رفضوا هذه المعاهدة حينما تمت استشارتهم عن طريق الاستفتاء. ولعل أكثر الطرائق تفاقلاً لاحتتام نظرة سريعة عن التاريخ المضطرب للعلاقات الفرنسية الأمريكية ربما تكون الإشارة إلى أنه في المستقبل المنظور ستتحول العلاقات أوروبية أمريكية. غير أن فشل المعاهدة الدستورية تُحيل هذا التحول إلى مستقبل بعيد في أفضل الأحوال. فلن تقوم أوروبا كقوة عظمى حتى بعد مدة طويلة ولو وقفت كقوة واحدة، وذلك لأن الفرنسيين ربما سيكتشفون أنه في حالة ظهور أوروبا واحدة فلن تكون بالضرورة صورة لما كان تتطلع إليه القوة الفرنسية وليس من اليقين إطلاقاً أن تتوازن مع القوة الأمريكية. إن فرنسا بصفتها قوة متوسطة ستقابلها دوماً أمريكا أكثر قوة وستكون في خلاف معها. ولكن مهما كانت الخلافات الآنية بين حكومتي البلدين فلن تصل العلاقات بينهما إلى حدّ تعكير صفو النظام العالمي. إن الهند وباكستان يمكن أن يذهبا إلى حدّ المواجهة النووية وربما الصين والولايات المتحدة أيضاً. ولن يكون الأمر كذلك أبداً بين فرنسا وأمريكا. فالفرنسيون سيستمرون في الاستثمار بكل اطمئنان في أمريكا والأمريكيون في فرنسا. ولن تتوقف حشود الفرنسيين الذين يذهبون لاكتشاف الولايات المتحدة وفي الاتجاه

الأخر سيواصل ملايين الأمريكيين زيارة فرنسا والتمتع بأثارها ومتاحفها وملاء فنادقها الفاخرة ويستمر الأغنياء منهم في التردد على مطاعمها ذات الثلاثة نجوم إن فرنسا التي يقصدها الأمريكيون للمتعة يقصدونها أيضا للدراسة. فالأهمية التي يولمها الجامعيون لتاريخها وثقافتها لا تنقص: الأمريكيون يدرسون فرنسا أكثر من أي بلدٍ آخر وربما أكثر من الفرنسيين أنفسهم. ويمكن للمرء أن يعتبر أن ما يشكل فعلا العلاقات بين البلدين هو أكثر من العلاقات المتسمة بالصراعات بين حكومتهما، إنها هذه المبادلات التي كثيرا ما تكون سعيدة بين الشعبين.

## NOTES

### 1. THE UNITED STATES AND THE ALGERIAN WAR

1. On U.S.- French relations during the early Cold War, see Irwin M. Wall, *The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954* (New York : Cambridge Press, 1991). For an overall view of American-French relations, see Frank Costigliola, *France and the United States : The Cold Alliance since World War II* (New York : Twayne Publishers, 1992). Edgar S. Furniss, jr., *France, Troubled Ally : De Gaulle's Heritage and prospects* (New York : Harper, 1960), pp. 276-77, 293, is still useful for these points. See also Edward Fursdon, *The European Defence Community : A History* (New York : St. Martin's Press, 1980),
2. Charles – Robert Ageron, *Modern Algeria : A History from 1830 to the present*, trans. Micheal Brett (London : Hurst & Co., 1991), pp. 82-87. See also John Ruedy, *Modern Algeria : The Origins and Development of a Nation* (Bloomington : University of Indiana Press, 1992), pp. 114-26.
3. Martin Thomas, *The French North Africa Crisis : Colonial Breakdown and Anglo-French Relations, 1945-62* (London : Macmillan, 2001), I am grateful to Professor Thomas for letting me see an advance copy.
4. Georgette Elgey, *Histoire de la IVe République : La république des tourmentes*, tome 2, 1954-1959, *Malentendu et passion* (Paris : Fayard, 1997), p. 432 ; Pierre Miquel, *La Guerre d'Algérie* (Paris : Fayard, 1993), pp.39-47.
5. Samya El Machat, *Les Etats-Unis et l'Algérie : De la méconnaissance à la reconnaissance, 1945-1962* (Paris : L'Harmattan, 1996), p. 18.
6. Irwin M. Wall's *L'influence Américaine sur la politique française* (Paris : André Balland, 1989) contains a brief chapter on American policy toward North Africa that was left out of the American edition (see note 1). A more detailed study by Annie Lacroix-Riz,

Les Protectorats d'Afrique du Nord entre la France et Washington (Paris : L'Harmattan, 1988), accuses the United States of trying to replace French influence in North Africa through its military bases and pressures, James Dunn, et al., 28 May 1952, U.S. Department of State , Foreign Relations of the United States, 1952-1954, 11, Part 1 : 767-69 (hereinafter FRUS, with years and volume number).

7. El Machat, *Les Etats- Unis et l'Algérie*, pp. 30-31.

8. « Current Developments in North Africa, » 12 September 1952, Harry S. Truman Library, Independence, Mo., President's File, CIA Reports. Cited in Wall, *L'Influence américaine*, p. 393.

9. Herman Lebovics, *True France*, 1991).

10. John Talbott, *The War Without a Name: France in Algeria, 1954-1962*(New York: Knopf, 1980), p.48; Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria 1954-1962*(New York: Viking Press, 1977), pp.85-122.

11. The quotation is from Robert J. McMahon, « Eisenhower and Third World Nationalism: A Critique of the Revisionists, » *Political Science Quarterly* 101, 3(1986): 453-75. H.W.Brands, *The Specter of Neutralism : The United States and the Emergence of the Third World, 1947-1960* (New York : Columbia University Press, 1989), pp.5, 308 ; Peter L. Hahn, *The United States, Great Britain , and Egypt 1945-1956 : Strategy and Diplomacy in the Early Cold War* (Chapel Hill : University of North Carolina Press, 1991) ; Irene L. Gendzier, *Notes from the Minefield : U.S. Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958* (New York : Columbia University Press , 1997), p.23.

12. When General Cutler said that perhaps others were doing the Soviets' work for them in these areas, President Eisenhower took « vigorous exception » to Cutler's assertion. Dulles to the National Security Council, 20 March 1958, Anne whitman File, National Security Council Series, NSC 359, Eisenhower Library, Abilene, Kansas. All these crises involved the Islamic World, giving Dulles's remark an even more contemporary resonance.

13. Sylvia K. Crosbie, *A Tacit Alliance: France and Isreal from Suez to the Six-day War* (Princeton N.J.; Princeton University Press, 1974), p.32.

14. For an example of growing interest in de Gaulle, see U.S. Embassy, Paris, to State Department, 21 June 1957, FRUS, 1955-57, 27: 127-29.
15. American Embassy, Paris, to State Department, January 19, 1955, 611.51/1-1955, RG 59, NA.
16. El Machat, *Les Etats –Unis et l'Algérie*, p.31.
17. Letter, Douglas Dillonto Livingston Merchant, April 9, 1955, 611-51/4-1955, RG 59, NA.
18. American Embassy, Paris, to State Department, May 9, 1955, 611-51/5-1955, RG 59, N.A.
19. Thomas, *The French North African Crisis*, p.79.
20. Matthew Connelley, « The Algerian War for Independence: An International History » « Ph.D. dissertation, Yale University, 1997), pp. 175-6.
21. Memorandum, Livingston Merchant to the Secretary, September 23, 1955, 611.51/9-2355, RG 59, NA.
22. Rapport sur les travaux de la XVème session du Conseil du Tutelle (25 janvier-28 mars 1955), C2225, Dossier 2, Archives d'Histoire d'Outre-mer, Aix-en-Provence (hereinafter AOM), Report on Franco –Belgian meeting, Brussels, May 25, 1956, D 3A.
23. Memorandum of Conversation, Paul Reynaud, Maurice Couve de Murville, Robert Murphy, Washington, October 20, 1955, 611-51/10-2055, RG59, NA.
24. Quoted in El Machat, *Les Etats-Unis et l'Algérie*, pp.111-14.
25. American-Consul General, Algiers, to Department of State, July 1, 1955, 611-51S/7-155, RG59, N.A.
26. Cited in Connelly, « The Algerian War for Independence, » p.171.
27. Thomas, *The French North African Crisis*, p. 191.
28. *Ibid.*, passim.
29. Parodi, Representative of France to NATO, to Pineau, Minister of Foreign Affairs, March 7, 1956, Documents Diplomatiques Français (hereinafter DDF, ) 1956, tome I (1 January-30 June 1956), pp. 329-30 ; Couvede Murville, French Ambassador in Washington, to Pineau, February 29, 1956, DDF, tome I, pp.429-31. Pineau to French Representatives abroad, March 28, 1956, DDF, 1956,I, pp.496-97.

30. El Machat, Les Etats –Unis et l'Algérie, quotes François Mitterrand in September 1957: « The Mediterranean, not the Rhine, is the axis of our security and our foreign policy », pp.93-100.
31. Frédéric Bozo, Deux stratégies pour l'Europe : DE Gaulle, les Etats-Unis, et l'Alliance Atlantique, 1958-1959 (Paris : Plon, 1996), pp.22-25.
32. NCS 284, May 10, 1956, Secretary Dulles, Memorandum, July 13, 1956; Eden to Eisenhower, July 18, 1956. FRUS, 1955-57, 4, West European Security and Integration, pp.85-91.
33. Dulles-Lloyd Memorandum of Conversation, FRUS, 1955-57, 4: 127-29.
34. Parodi to NATO Council, March 7, 1956, DDF ; I, Jan-June 1956, pp.329-30 ; Pineau to Llyd and Dulles, Karachi, March 7, 1956, pp. 335-6 ; General Valluy to NATO Standing Group, March 11, 1956, pp. 429-31 ; Pineau to all French Diplomatic Representatives Abroad, March 28, 1956, p.496.
35. State Department to U.S. Embassy, Paris, 17 March 1956, FRUS, 1955-1957, 27:46. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 25 July 1956, FRUS, 1955-1957, 27: 50. Memorandum from General Valluy to General Lawton Collins, 12 March 1956, Eisenhower Library, Whitman File, International Series, 12. State Department to U.S. Embassy, Paris, 27 May 1955, FRUS, 1955-1957, 18 :219.
36. Memorandum from Le Directeur des Industries Mécanique et Électrique, January 12, 1956, in programme 1955, juillet à décembre, MA 695, AOM. Secrétaire d'Etat aux Affaires Economiques, July 24, 1956, Folder marked « Dodge Trucks, » PR 95, MA 695.
37. U.S. Consulate, Algiers, to State Department, 21 November 1956, FRUS, 1955-57, 18: 250; U.S. Consulate, Algiers, to State Department, *ibid.*, 262. Frank Costigliola quotes a State Department official as likening U.S. policy to « trying to sit on a fence which is not there » (France and the United States, p. 111), Eisenhower to the NSC, 31 January 1957, Whitman File, NSC Series, NSC 311.
38. « Ingérences Américaines, Notes, » September 15, 1955, MA 28, AOM.
39. « Le Gouverneur Général de l'Algérie à M. le Ministre de l'Intérieur, » Folder, « Ingérences Américaines, Notes, » MA 28, AOM.

40. Maurice Vaisse, «La guerre perdue à l'ONU ? » in Jean pierre Rioux, ed., *La Guerre d'Algérie et les Français* (Paris :Fayard, 1990),pp. 451-63.
41. See Pierre Melandri, « La France et le 'jeu double' des Etats –Unis, » in Rioux, ed., *La Guerre d'Algérie et les Français* ; and Hervé Alphand, *L'étonnement d'être : Journal 1939-1973* (Paris : Fayard, 1977), p. 277.
42. « Note sur la politique américaine en Afrique du Nord, » 20 November 1956, « Note sur l'évolution de l'opinion américaine, » 11 December 1956. Both in Ministère des Affaires Etrangères, Quay d'Orsay, Paris, France (hereinafterMAE), *Amérique, 1952-1960, Etats Unis, Box 15.*
43. Tony Smith, *The French Stake in Algeria* (Ithaca, N. Y. : Cornell University Press, 1978) ; Irwin Wall, *French Communism in the Era of Stalin: The Quest for Unity and Integration , 1945-1962* (Westport, Conn.: Greenwood Press , 1983), pp.181-201. Smith places the Communists outside the consensus, however, while I argued that they belonged inside it.
44. Dennis Lefebvre, *Guy Mollet : Le mal aimé* (Paris : Plon, 1992), pp. 180-96.
45. Memorandum, Herbert Hoover, jr. To President Eisenhower, commenting on a memorandum, from Robert Murphy to the Secretary of State, March 3, 1956, 611.51/3-356, RG 59, NA.
46. Dulles to U.S. Embassy, Paris, and Mideast Posts, 4 February 1956, RG59, 751S.00/2-456. This was considerably more than the French as yet were willing to promise. U.S. Embassy, Paris, to the State Department, 10 February 1956, RG 59, 751S.00/2-1056. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 12 March 1956, in Eisenhower Library, Whitman File, International Series, Box 12, U.S. Embassy, Paris, to State Department, 2 March 1956, RG 59, 751.00/3-256. Auriol was furtherquoted as asking whether France « can count on the solidarity established by the /NATO/ pact. »
47. Degean (Moscow) to Paris, January 13, 1956, DDF, I, Jan.-June 1956, p.33; Auriol to Molotov, Paris, March 10, 1956, p.366; Franco-Soviet conversations, May 16-19, 1956, pp. 823-30.
48. Diane Kunz, *The Economic Diplomacy of the Suez Crisis* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991, ) , pp. 62-66.

49. Paris to State Department, March 19, 1956, 651.72/3-756, RG 59, NA. Public Record Office (London), FO 371, 131590 (hereinafter PRO).
50. American Embassy, Paris, to State Department, March 13, 1959, 611.51/3-1356, RG 59, NA.
51. Text of Dillon speech to the Anglo-American Press luncheon, March 20, 1956, 611.51/3-2056, RG 59, NA.
52. U.S. Consulate, Algiers, to State Department 9 February 1956, RG 59, 751S.00/2-956. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 21 February 1956, RG 59, , 751S.00/2-2156. State Department (Dulles) to U.S. Embassy, Paris, 24 February 1956, RG 59, 751.00/2-2456. Memorandum, Herbert Hoover, jr. To the President, 2 March 1956, , RG59, 751.00/3-256. Henry Cabot Lodge to State Department, 7 March 1956, RG 59, 751.00/3-756. U.S. Embassy, Paris to State Department, 17 March 1956, RG 59, 751.00/3-1756. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 20 March 1956, RG 59, 751.00/3-2056. Le Monde, 21 March 1956.
53. Président du Conseil, SDECE Report, « Les Archives du FLN et du Groupe Afro-Asiatique aux Etats-Unis, » May 14, 1956. MA 28, Conférences Internationales, AOM.
54. M. Couve de Murville Ambassadeur de France aux Etats-Unis, à M. Christian Pineau Ministre des Affaires Etrangères, April 27, 1956, « Evolution des esprits à l'égard du probléme colonial, » July 27, 1956, MA 28, AOM, Aix. Couve du Murville's report can be found in DDF, 1956, I, pp. 670-77.
55. Acting Secretary of State Herbert Hoover, jr. To the American Embassy in Paris, March 17, 1956, 611.51/3-1756, RG 59, NA.
56. American Consulate, Lyon, to Department of State, May 15, 1956, 611.51/5-1556, RG 59, NA.
57. American Consulate, Algiers, to Department of State, March 20, 1956, 611.51S/3-2056. American Embassy, Paris, to Department of State, July 9, 1956, 611.51S/7-956, RG 59, NA.
58. General Cabell to the NSC, 27 September 1956, Eisenhower Library, Whitman File, NSC Series, NSC 298. U.S. Consulate, Algiers, to State Department, 12 July 1956, RG 59, 751S.00/7+1256.

59. Micheal Kettle, *De Gaulle and Algeria 1940-1960: From Mers El Kébir to the Algiers Barricades* (London: Quarter Books, 1933), pp. 58-59. On Brown's earlier operations in France, see Irwin Wall, *the United States and the Making of Postwar France*.
60. American Embassy, Paris, to Department of State, July 12, 1956, 611.51S/7-1256, RG59, NA.
61. « Attitude des Représentants Consulaires Américains en Algérie, » November 1956, Folder, « Ingérences : Position de Consul Général des USA à Alger, » MA 28, AOM.

## 2. THE SUEZ CRISIS

1. See the contributions of Georgette Elgey and Charles –Robert Ageron in Maurice Vaïsse, ed., *La France et l'opération de Suez de 1956* (Paris : Centre d'Etudes d' Histoire de la Défence , 1997), pp.23-60.
- 2-Abel Thomas, *Comment Israël fut sauvée : Les secret de l'expédition de Suez* (Paris : Albin Michel, 1978), p.32.
3. Keith Kyle, *Suez* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1991), pp. 110-115.
4. Connelly, «The Algerian War for Independence, » p.222.
5. Horne, *A Savage War of Peace*, pp.108-109.
6. Miquel, *La Guerre d'Algérie*, pp.230-250.
7. DDF, Mollet to Ministry of Foreign Affairs from Chequers, March 11, 1956, pp. 380-384. See also Martin Thomas, *the French North African Crisis*, p. 226.
8. DDF, II, 1956, French-American Conversations of June 18-19, 1956, pp.1022 ; Ambassador Dejean, Moscow, to Ministry of Foreign Affairs, June 23, 1956, pp. 1046-49, June 30, 1956, pp.1073-75.
9. Thomas, *The French North African Crisis*, p.79.
10. David Carleton, *Britain and the Suez Crisis* (Oxford: Blackwell, 1988), pp. 28-36.
11. DDF, II, 1956, Cairo to Paris, July 27, 1956, p.164. Chauvel, London, to Pineau, Paris, July 27, 1956, pp. 166-67.
12. FRUS, 1955-57, 16, *The Suez Crisis*, July 26, -December 31, 1956 (hereinafter FRUS, *Suez*), Murphy, London, to Washington, July 31, 1956, pp. 61-62.
13. DDF, II, 1956, Chauvel, London, to Pineau, Ministry of Foreign Affairs, July 30, 1956, pp. 187-88.

14. Jacques Georges-Picot, *The Real Suez Crisis: The End of a Great Nineteenth-Century Work* (New York: Harcourt Brace, 1975), pp. 91-107.
15. FRUS, Suez, Conference with the President, July 28, 1956, p.28; Conference with the President, July 31, 1956, Eisenhower to Eden, July 31, 1956, pp. 61-70.
16. FRUS, Suez, Dillon, Paris, to State Department, Washington, July 31, 1956, p.77.
17. Keith Kyle, Suez, pp. 174-75.
18. DDF, II, 1956, Pineau, from London, to Ministry of Foreign Affairs, August 1, 1956 ; Dulles-Pineau Conversations, August 1, 1956, Pineau, from London, to MFA, August 2, 1956, pp.201-24.
19. FRUS, Suez, Eden-Dulles Conversations, August 1, 1956; Murphy, Dillon, and Pineau Conversations, August 2, 1956; Three Power Conference, August 3, 1956, pp. 100-124.
20. DDF, II, 1956, Du Chayla, Cairo, to Pineau, MFA, p.353.
21. Moshe Dayan, *The Story of My Life* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1976), pp. 153-55.
22. FRUS, Suez, Watch Committee Report, September 5, 1956, pp. 358-59. National Intelligence Estimate, pp. 385-88.
23. FRUS, Suez, Dulles to Eisenhower, August 20, 1956, p.210; Joint Chiefs of Staff, « Conclusions, » August 22, 1956, p. 248; Eden to Dulles, August 28, 1956, pp. 314-15.
24. Dulles to the NSC, 31 August 1956, Eisenhower Library, Whiman File, NSC series, NSC 295; FRUS, Suez. Dulles-Eisenhower Conversation, p.334; State department to Certain Diplomatic Missions, September 2, 1956, p. 352.
25. DDF, II, 1956, Franco-British Conversations of September 10, 1956, at 10 Downing Street, p. 360.
26. FRUS, SUEZ, Dillon, Paris, to State Department, September 10, 1956, p.461 ; Pineau-Dulles Conversation, Washington, September 19, 1956, p. 510.
27. On this question, see essay by Charles Cogan in vaïsse, ed., *La France et l'opération de Suez de 1956*, pp. 121-43.
28. DDF, II, 1956, Dejean, Moscow, to Pineau, MFA, September 11, 1956, pp.334-67 ; alphanh, Washington, to Pineau, MFA, September 21, 1956, pp.423-24.

29. DDF, II, 1956, Ambassador Dubois, Rabat, to Savary, Secretary of State for Moroccan and Tunisian Affairs, September 24, 1956, pp. 439-40.
30. FRUS, Suez, Memorandum of Conversation, Alaphand and Dulles, September 25, 1956, pp. 574-77.
31. FRUS, Suez, Memorandum of Conversation, Department of State, September 25, 1956, Dulles, Making, and Macmillan, pp.758-81.
32. Abel Thomas, *Comment Israël fut sauvée*, pp. 149-53.
33. Dayan, *The Story of My Life*, pp. 155-73 ; Général d'Armée Paul Ely, *Mémoires : Suez... le 13 Mai* (Paris : Plon, 1969), pp. 111-49.
34. Dayan, pp. 178-83.
35. FRUS, Suez, Dulles-Alaphand Conversation, September 27, 1956, p.599 ; Dulles – Eisenhower Conversation, October 2, 1956, p. 627 ; NSC 299, October 4, 1956, pp. 632-33.
36. Alan S. Milward, *The European Rescue of the Nation State* (Berkeley: University of California Press, 1992), pp.212-15. ; Frances M. B.Lynch, *France and the International Economy: From Vichy to the Treaty of Rome* (London: Routledge, 1997), pp. 178-83.
37. FRUS, Suez, Telegram from the Department of State to the Embassy in France, October 4, 1956, pp.635-36.
38. FRUS, Suez, Memorandum of Conversation, Secretary Dulles's Suite, Waldorf Astoria, October 5, 1956, pp.640-43.
39. FRUS, Suez, Message from the Secretary of State to the President, October 5, 1956, p. 648 ; Telegram from the Embassy in France to the Department of State, October 6, 1956, p.655.
40. Keith Kyle, *Suez*, pp. 288-89.
41. Anthony Nutting, *No End of a Lesson: The Story of Suez* (New York: Clarkson N. Potter, 1967), pp. 72-77. Nutting was the British Minister of State for Foreign Affairs and resigned over the Suez invasion.
42. FRUS, Suez, Editorial Note; Letter from Foreign Secretary Lloyd to Secretary of State Dulles, October 15, 1956, p. 740.

43. See the oral histories provided by Douglas Dillon, Allen Dulles, and Christian Pineau in the John Foster Dulles Papers, Oral History Project, Seely Mudd Library, Princeton University. Allen Dulles was later embarrassed by John Foster Dulles's implication that the United States had been caught flatfooted by the British-French-Israel action. The American also could guess it was coming from the increased volume of radio communications among the participants and the meetings held in Paris of which they had word, but they were ignorant of the specific agreements concluded at Sèvres and they were unable to read the coded radio messages.
44. Elgey, *Histoire de la IVe République*, tome 2, p.178.
45. See Patrick Facon, « Suez et l'Emploi de la puissance aérienne, » in *La France et l'opération de Suez*, pp.228-39 ; also Charles Cogan, « De la politique du mensonge à la farce de Suez : Appréhensions et réactions américains, » pp121-37.
46. Connelly, Mathew « The Algerian War for Independence, » p.235.
47. John Talbott, *The War Without a Name*, p. 105. Alistai Horne, *A Savage War of Peace*, pp. 185-91.
48. Philippe Bourdrel, *La dernière chance de l'Algérie Française : Du gouvernement socialiste au retour de De Gaulle, 1956-1958* (Paris: Albin Michel, 1996), p.78.
49. Laouette, chargé d'Affaires in Rabat, to Savary, Secretary of State for Moroccan and Tunisian Affaires, October 16, 1956, October 18, October 21, 1956, DDF, II, July-October 1956, pp. 636—37.655-57.
50. El Machat, *Les Etats –Unis et l'Algérie*, pp.60-65. Denis Lefebvre, Guy Mollet, p. 229, has the most complete account. Also excellent is Bourdrel, *La dernière chance de l'Algérie Française*, pp 79-85.
51. Laloutte to Savary, October 23, 1956, DDF, II, July-October 1956, p. 664.
52. Acting Secretary of State Hoover to American Embassy, Paris, November 16, 1956, 651.71/11-1056, RG 59, NA.
53. Memorandum of Conversation, Ambassador Slim, Habib Bourguiba, Jr., and under Secretary Murphy, November 8, 1956, 651. 72/11-856, RG 59, NA.
54. American Embassy, Paris, to Department of State, October 26, 1956, 651.71/10-2656, RG 59, NA.

55. American Embassy, Paris, to Department of State , October 26, 1956, 651.71/10-2656, October 31, 1956, 10-3156, RG 59, NA.
56. J.Y. Goeau-Brissonnière, *Mission secrète por la paix en Algérie 1957* (Paris : Lieu Commun, 1992), pp.37-39. Goeau worked in the Ministry for Moroccan and Tunisian Affaires, for Commin and Alain Savary, and then in the Foreign Ministry for Pineau in 1957, see also Denis Lefebvre, Guy Mollet, pp. 203-5.
57. Cornut-Gentile, Head of the French Mission to the United Nations, to Pineau, October 23, 1956, DDF, July-October 1956, pp.670-71.
58. Memorandum of Conversation between the President and the Secretary of State, October 24, 1956, FRUS, Suez, 370, p.774.
59. Telegram from the American Embassy between the President and the Secretary of State, October 26, 1956, FRUS, Suez,p. 792.
60. U.S. Embassy, Tunis, to State Department, 22 October 1956, 751S.00/10-2256, RG59, Na. U.S. Embassy, Rabat, to State Department, 22 October 1956, 751S.00/10-2256, RG59 ; Dulles to European and Mid-East Posts, 24 October 1956, 751S.00/10-2456, RG 59, NA.
61. DDF, II, 1956, Secretary of State for Tunisian and Moroccan Affaires Alain Savary to French Diplomatic Representatives Abroad, October 25, 1956, p.27.
62. Paul marie, de la Gorce, *Apogée et mort de la IVeRépublique, 1952-1958* (Paris : B. Grasset, 1979), p.444 ; Yves Courrière, *La Guerre d'Algérie, 1954-1957* (Paris : Fayard, 1990), p I :755-57. Alistair Horne presents a more nuanced version, allowing for some mystery as to the French government's complicity. Mollet and Lacoste both denied prior knowledge of the hijacking when interviewed by him personally, however, Horne, *A Savage War of Peace*, p. 159. Memorandum, Wilkins to Rountree, 26 October 1956, 751S.00/10-2456, RG59,NA. Another telegram of the same date cites »sources« insisting that Lacoste knew at least between four hours in advance.French Foreign Minister Christian Pineau, who was apparently not pre-informed of the operation, reports in his memoir that in the cabinet meeting following the incident, Mollet asked who had ordered the plane downed « sans l'accord du gouvernement »(without the agreement of the government ): this would seem to indicate that Mollet knew of the plans and had not

- approved them. See Christian Pineau, 1956 /Suez (Paris, 1976), p. 142. Goeau—Brissonnière also says the incident was carried out against the will of Mollet: see note 33.
63. American Embassy, Paris, to Department of State, October 31, 1956, 651.71/10-3156, RG 59. NA.
64. Memoranda, Robert McBride to Matthew London, Paris, February 25, 1957 ; Matthew Loomam to McBride, March 27, 1957, Lot 61, D30, Box 2, Algeria-Aramco. N.A.
65. Buron, *Les dernières années de la IVe République*, p. 196.
66. FRUS, Suez, 1956, Dulles to American Embassy, Paris, October 29, 1956; American Embassy, Paris, to State Department, October 29, 1956, pp.824-30.
67. FRUS, Suez, 1956, Dulles to Eisenhower, October 30, 1956, Dulles-Alphand Conversation, Washington, October 30, 1956, pp.854-67.
68. Keith Kyle, Suez, p.365.
69. See Maurice Vaïsse, « Post Suez France, » in William Roger Louis and Roger Owen, eds., *Suez 1956: The Crisis and Its Consequences* (Oxford: Clarendon, 1989), pp. 335-341. Dulles to the NSC, 1 November 1956, Whitman File, NSC Series, NSC 302. Yet when British Foreign Minister Selwyn Lloyd and Christian Pineau visited Dulles in the hospital in the aftermath of Suez, he is reported to have asked why they had not finished the job and gone on to bring Nasser down. William Roger Louis, «Dulles, Suez, and the British, » in Immerman, ed., *John Foster Dulles and the Cold War*.
70. FRUS, Suez, 1956, NSC 302, October 30, 1956, p. 904.
71. Dillon Oral History, J.F. Dulles Papers, Oral History Project, Mudd Library, Princeton University, p.25.
72. FRUS, Suez, 1956, Note, November 2, 1956, p. 933 ; Memorandum of Telephone Conversation between the Secretary of State and UN Ambassador Lodge, November 2, 1956, p. 938 ; Memorandum of Conversation at the Department of State , p. 949 ; Telegram from the U.S. Mission at the United Nations to the Department of State , november 3, 1956, pp. 958-59. Memorandum of Conversation , Department of State , Alphand and Murphy, November 5, 1956, pp. 1003-5. Memorandum of Conversation, Department of State, November 6, 1956, p. 1024.
73. DDF, III, 1956, Note, November 10, 1956, pp. 271-75.

74. Stephen Ambrose, *Eisenhower*. Vol. 2, *The President* (New York: Simon & Schuster, 1984), p. 538.
75. Dillon Oral History, p. 21. These observations were made with reference to Murphy and Merchant and Douglas MacArthur, jr., regarding the European Defence Community treaty ratification struggle of 1954, but seem equally applicable to the Suez crisis.
76. Renseignement, January 8, 1957, Service de Sécurité de la Défense Nationale, IH1754, D5, Archives de l'Armée, Vincennes.
77. « Note pour le secrétaire, » 28 February 1957, MAE, Amérique, 1952-60, Etats –Unis, Box 15. An accompanying document labeled simply « Note » appears to assume the falsehood of the charge that American oil companies were implicated by materials in Ben Bella's possession at the time of his arrest.
78. American Embassy, Paris, to the Department of State, November 11, 1956, 651.51S/11-756, RG 59, NA.
79. American Embassy, Paris, to the Secretary of State, November 30, 1956, 611.51/11-2956, RG 59, NA.
80. American Embassy, Paris, to the Department of State, November 27, 28, 29, 1956, 751-00/11-2756, 11-2856, 11-2956, RG 59, NA.
81. See the fascinating piece « De soldat à solda : Juin, Eisenhower et les leçons de Suez (November-December 1956) by Philippe Vial and Nicolas Vaicbourdt in Vaïsse , ed., *La France et l'opération de Suez de 1956*, pp. 267-300. The authors believe that the letter was in fact approved by de Gaulle and Mollet, but it is difficult to see why either would have wanted to be associated with the name of General Weygand, who had administered North Africa under Vichy following his forceful role in encouraging the armistice of 1940.
82. Dillon to State Department, December 19, 1956, 751.00/12-1956 ; Dillon to State Department, December 20, 1956, 751.00/12-2056 ; Dillon to State Department , January 16, 1957, 751.00/1-1657, RG 59, NA.
83. « Action Psychologique aux Etas –Unis, » C 2259, D6, Affaires Politiques, March 14, 1957, AOM.
84. Pierre Guillen, « LaFrance et la négociation des Traités de Rome: L'Euratom, » in Enrico Serra, ed., *Il relancio dell'Europa et i Trattati do Roma* (Brussels and Milan : A Jiufré,

- 1989), pp. 513-29. Robert Marjolin, *Architect of European Unity: Memoirs, 1911-1986* (London: Wiedenfeld and Nicolson, 1989), supports Guillen's interpretation, pp. 297-300. Marjolin at the time held the position of Pineau's advisor for European affairs.
85. Lynch, *France and the International Economy*, pp. 173+80. An excellent and detailed study of this debate is in Paul Marsh Pitman III, « France's European Choices: The Political Economy of European Integration in the 1950s » (Ph.D.dissertation. Columbia University, 1997), especially pp. 330-64 .
86. Lynch, *France and the International Economy*, pp. 186-205; also see her chapter « Restoring France : The Road to Integration, » in Alan S. Milward et al., eds., *The Frontier of National Sovereignty : History and Theory 1945-1962*(London : Routledge, 1993), pp. 59-87.
87. Daniel Lefevre, *Chère Algérie 1930-1962 : Comptes et mécomptes de la tutelle coloniale* (Paris : Société Française d'histoire d'Outer-Mer, 1997), pp. 271-72.
88. René Girault, « La France entre l'Europe et l'Afrique, » in Enrico Serra, ed., *Il relancio dell'Europa*, pp. 351-77.
89. Pascalline Winand, *Eisenhower, Kennedy and the United States of Europe* (New York :St. Martin's Press, 1993), pp. 89-94 ; Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace : The Making of the European Settlement , 1945-1963* (Princeton , N.J. : Princeton University Press, 1999), pp. 147-56.
90. Ennio Di Nolfo, « Gli Stati Uniti e le origini della Comunità Economica Europea, » in Enrico Serra, ed., *Il relancio dell'Europa*, pp.339-51; Winand, *Eisenhower, Kennedy and the United States of Europe*, pp. 89-94.
91. DDF, III, Mollet-Adenauer Talks, November 6, 1956, pp.236-38.
92. American Embassy, Paris, to Department of State, November 30, 1956, 751.00/113056, RG 59, NA.
93. U.S. Embassy, Paris, to Secretary of State, November 27, 1956, 740.00/11-2756, RG 59, NA.
94. FRUS, 1956, 3, Note November 16, 1956.
95. U.S. Embassy, Paris, to Secretary of State November 29, 1956, 611.51/11-2956, RG 59, NA.

96. American Embassy in Bonn to Department of State, January 8, 1957, 740.00/1-857, NA, RG 59.

97. Keith Kyle, Suez, pp. 259-300, 548.

98. Memorandum of Telephone Call, 27 November 1956, Eisenhower Library, Dulles-Herter Series, Telephone Logs. Costigliola, France and the United States, p. 116. Maurice vaïsse, «France and the Suez Crisis, » in Louis and Owen, eds., Suez 1956, pp.131-43. This is not to say, of course, that Mollet would not have followed these policies in any case.

U.S. Embassy, Paris, to State Department, 28 November 1956, FRUS, 1955-1957, 27: 89-91.

### **3. THE DEGENERATION OF THE REGIME**

1. Connelly Mathew « The Algerian War for Independence, » p. 252.

2. Pierre Miquel, La Guerre d'Algérie, p. 269. See David Schalk's excellent comparison of opposition to the Algerian and Vietnam Wars in France and the United States, War and the Ivory Tower: Algeria and Vietnam (New York: Oxford University Press, 1991).

3. UN Ambassador Lodge, New York, to the Secretary of State, January 10, 1957, 7511.00/1-1057, RG 59, NA.

4. Miquel, La Guerre d'Algérie, 331.

5. On February 3, 1956, Julius Holmes, Then American consul in Tangiers, cabled Washington that the French approach to negotiations was liberal and should be encouraged by the United States. American Consulate in Tangiers to Department of State, February 3, 1956, 651.71/1-2656, RG59, NA.

6. Président du Conseil, information, » La semaine tunisienne, » October 24,1955, Affaires Politiques, C2259, AOM.

7. American Embassy, Paris, to Department of State, February 12, 1956, 651.71/2-2156, RG 59, NA.

8. This is very well covered in Samya El Machat, Les Etats –Unis et la Tunisie : De l'ambiguïté à l'entente, 1945-1949 (Paris: L'Harmattan, 1996), pp.88-96.

9. see, for example, « comptes rendus des négociations Franco-Tunisiennes relatives à l'ordre public, » Paris, 4\*7 April 1956, DDF, 1956, I, pp. 540-49 ; Pineau to Diplomatic Representatives of France Abroad, April 28, 1956, DDF, 1956, I, pp.676-77.
10. Memorandum, Robert Murphy to Gordon Grey, Assistant Secretary of Defence, March 30, 1956 ; American Embassy, Paris, to Department of State, March 3, 1956, 651.71/3-356, RG59, NA. See also Note du Secrétaire Général, July 12, 1956, and Note de la direction générale des Affaires Marocaines et Tunisiennes, July 13, 1956, DDF, 1956, II, pp. 87, 98.
11. « Note du Secrétariat d'Etat aux Affaires Marocaines et Tunisiennes, Politique des Etats-Unis au Maroc et en Tunisie, » DDF, 1956, I, pp.912-16.
12. American Embassy, Paris, to Department of State, February 15, 1957, 651.84a/2-1557, RG 59, NA. The Americans had said about right as to how the policy worked: see Abel Thomas, Comment Israël fut sauvée, pp. 73-76.
13. American Embassy, Paris, to Department of State, April 24, 1957, 651.84a/4-2457, RG 59, NA.
14. American Embassy, Paris, to Department of State, « French Problems for 1957, » December 10, 1956, 611.51/12-1056, RG 59, NA.
15. Frédéric Bozo, Deux stratégies pour l'Europe : De Gaulle, Les Etats-Unis, et l'Alliance Atlantique, 1958-1969 (Paris : Plon, 1996), pp.27-30.
16. Gérard Bossuat, L'Europe des Français, 1943-1959 : La IVe République aux sources de l'Europe communautaire (Paris : Publications de la Sorbonne, 1996), pp.303-12. Bertrand Goldschmidt, The Atomic Complex: A Worldwide Political History of Nuclear Energy (La Grange Park, Ill., American Nuclear Society, 1982), pp129-37.
17. FRUS, 1954-57, 4, West European Security and Integration, January 25, 1956, State-AEC, pp. 394-95 ; February 3, 1956, Dillon to State, p. 412 ; February 10, 1956, Memo of Conversation, p. 407 ; December 3, 1956, Elbrick to Dulles, pp. 492-95.
18. Pineau to NAC, December 11, 1956, FRUS, 1955-57, 4: 110.
19. DDF, 1, 1957, 135, Note du Secrétariat général (Coordination des questions sur le désarmement, » pp. 245-46.

20. Jean-Baptiste Duroselle, « La relance Européenne 1954-57, » and Ennio Di Nolfo, « Gli Stati Uniti e le origini della Comunità Economica Europea, » in Enrico Serra, ed., *Il rilancio dell'Europa et i Trattati di Roma* ( Brussels and Milan : A.Giuffrè, 1989), pp. 45-55, 344-49. Pierre Melandri argues that the success of the Common Market as opposed to European subsequently was actually due to the policies of the United States: in *Les Etats –Unis et le défi européen, 1955-58* (Paris: Presses Universitaires de France, 1975). Also Pascaline Winand, *Eisenhower, Kennedy, and the United States of Europe* (New York St. Martin's Press, 1993) on the Eisenhower decision, pp. 94-97.
21. See Marc Trachtenberg, *History and Strategy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991), especially chapter 4, pp.153-69. Trachtenberg traces a direct line from the Korean War to the New Look to the projected nuclear arming of the Bundeswehr, which became the immediate cause of the Berlin crisis of 1961.
22. Memorandum of the Conversation, Secretary Dulles and Premier Guy Mollet, May 6, 1957, 611.51/5-657 ; Memorandum, C. Burke Elbrick to Secretary of State Dulles on the forthcoming Randford-Ely talks, June 26, 1957, 611.51/6-2657, RG 59, NA.
23. Minute on the « French Political Situation, » October 3, 1957, Public Record Office (PRO), London, FO 371, 130629.
24. Bossuat, *L'Europe des Français*, p. 259. See also Denis Lefebvre *Guy Mollet : Le Mal aimé*, pp. 175-210, and Georgette Elgey, *Histoire de la IVe République*, tome 3, pp. 406-620. Elgey has the most sympathetic portrait of Mollet of the three.
25. Daniel Lefevre, *Chère Algérie 1930-1962 : Comptes et mécomptes de la tutelle coloniale* (Press : Societe Française d'Histoire d'Outre-Mer, 1997), pp. 271-72.
26. Georges-Henri Soutou, «Les Accords de 1957 et 1958 : Vers une communauté stratégique entre la France, l'Allemagne et l'Italie, » *Matériaux pour l'histoire de notre temps* 31 (Avril-Juin 1993) : 1-12.
27. Soutou, *Les Accords de 1957 et 1958* » ; Bossuat, *L'Europe des Français*, pp.334-65.
28. American Embassy, Paris, to Secretary of State, November 27, 1956, 740.00/11-2756, RG 59, NA.

29. Memorandum, Richard Service to C. Burke Elbrick, January 16, 1958, Records of the Office of West European affairs, Subject File relating to France, 1944-1960, Box 1, Lot 61, D30, NA.
30. Memorandum of Conversation, State Department and Algerian Leaders, 29 November 1956, FRUS, 1955-57, 18: 255-58. Editorial Note, Algeria, FRUS, 1958-60, 13 : 643-44.
31. « Texte d'une note envoyée par M. M'Hammed Yazis auprès du 1<sup>er</sup> Comité de la 12ième session de l'Assemblée Générale des Nations Unis, » October 1, 1957, 1H 1751, D1, AA, Vincennes.
32. « Documents Présentés par le FLN devant l'ONU, » December 10, 1957, « Le FLN et la Communauté Juive en Alger, » 1 H 1751, D1, AA, Vincennes.
33. Report of April 29, 1957, Ministre de la Féfence Nationale ; SDECE, Président du Conseil, May2, 1957, « Rapport du MNA sur'les crimes de la France en Algérie, » May 2, 1957 ; Notice d'Information, « Documentation du MNA adressée au President Eisenhower, » July 4, 1957, 1 H1751, D1, AA, Vincennes.
34. Memorandum of Conversation, Secretary Dulles and Amory Houghton, April 1, 1957, 611.51/4-157, RG 59, NA.
35. Memorandum of Conversation, Secretary Dulles, Amory Houghton, et.al., Prime Minister Guy Mollet, Christian Pineau, etc., May 6, 1957, 611.51/5-657, RG 59, NA.
36. American Embassy, Paris, to Department of State, December 19, 1956, December 21, 1956, 751.00/12-1956, 12-2156, RG 59, NA.
37. American Embassy, Paris, to Department of State, May 2, 1956, FRUS, 1955-57, 27 : 50. Jean Lacouture, De Gaulle. Vol. 2, The Ruler,1945-1971 (New York, 1992), pp.185-92. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 21June 1957, FRUS, 1955-57, 27:127.
38. Kettle, De Gaulle and Algeria, p.73.
39. Paris (Jebb) to Foreign Office, June 25, 1957, Public Record Office (PRO), FO 371, 130628.
40. American Embassy, Paris, to Department of State, February 15, 1957, 751.00/2-1557, RG 59, NA. British Embassy, Paris, to Foreign Office, Jebb to Selwyn Lloyd, Sebtember 25, 1957, PRO, FO 371, 130629.

41. Acting Secretary Herter to American Embassy, Paris, April 9, 1957, 751.00/4-957, RG 59, NA.
42. American Embassy, Paris, to Department of State, June 11, 1957, 751.00/6-1157, RG 59, NA.
43. Memorandum, Richard Elbrick to the Secretary, July 1, 1957, 611.57/7-157, RG 59, NA
44. Hœu-Brissonnière, *Mission secrète pour la paix en Algérie* 1957, p.113.
45. Dulles to American Embassy, Paris, July, 10, 1957, American Embassy, Paris, to Department of State, July 10, 15,17, 18, 1957, 751.00/7-1057, 7-1557, 7-1757,7-1857, RG 59, NA.
46. British Embassy in Paris to Foreign Office, G.P. Young to A. Rumbold, October 3, 1957, PRO, FO 371, 120630.
47. Memorandum of Conversation, Louis Joxe, Secretary General of the French Ministry of Foreign Affairs, Francis Wilcox and Matthew Loomer, July 10, 1957,611.57/71057 ; Memorandum of Conversation, Hrevé Alphand and Richard Elbrick, September 5, 1957, 611.57/9-557, RG 59, NA.
48. Minute by C.M. Anderson, October 8, 1957, PRO, FO 371, 120630.
49. Jacob J. Kaplan and Günther Schleiminger, *The European Payments Union* (Oxford: Clarendon Press, 1989), p.266.
50. Memorandum of Conversion Louis Joxe and Robert Murphy, July 8, 1957, 751.00/7-557, RG 59, NA.
51. Hubert Bonin, *Histoire économique de la IVe République* (Paris : Economica, 1984), pp. 245-53 ; Jacques Marseille, « La Guerre a-t-ell eu lieu ? Mythes et réalités du fardeau algérien, » in Jean —Pierre Rioux, ed., *La Guerre d'Algérie et les Français*, pp. 289-304.
52. Bonin , *Histoire économique*, pp. 2 56—59.
53. American Embassy, Paris, to Department of State, October 29, 1957, 751.00/10-2957, October 31, 1957, 10-3157, RG 59, NA.
54. Dulles the NSC, 2 October 1957, DDE Library, Whitman File, NSC Series, NSC 338; Humphrey to the NSC, 7 February 1957, NSC 312.
55. Paris to Foreign Office, November 25, 1957, PRO, FO 371, 130631.

56. Matthew Connelly, in his dissertation and in his article »The French-American Conflict over North-Africa and the fall of the French Republic,» *Revue Française de l'Histoire d'Oter-Mer*(1997), pp.9-27, argues that the question of extending a loan on the French was issued to pressure the French to bring an end to the war. Jean Monnet, negotiating the loan package in Washington, in fact promised that France would withdraw 175,000 troops from Algeria, but he did not say when this would happen: DDE Library, AW File, International series, Reel 7/793-98. I am grateful to Matthew Connelly for calling my attention to this document and allowing me to see his revised dissertation and projected book. In it, Connelly does agree that in the end there was no quid pro quo for the aid package: no troops were withdrawn, and the French went right ahead escalating the war. Dulles later regretted that the aid package had been given.

57. U.S. Embassy, Paris, to State Department, January 25, 1958, 840.00/1-2558, Under Secretary Herter to American Embassy in Paris, January 29, 1958, 840.00/1-2958; Memorandum, Near East Affairs, 840.00/2-558; RG 59, NA.

58. DDE Library, Anne Whitman File, NSC Series, NSC 340, October 18, 1957. Dulles noted to Paul-Henri Spaak in October 1957 that in 1954 France had envisioned contributing fourteen divisions to NATO and the Germans twelve. Instead, the breakdown in Germany in 1957 was five German divisions to less than four for France. FRUS, 1954-57, 4, West European Security and Integration, Dulles-Spaak Note of Conversation, October 24, 1957, PP.176-77. See also Philip H. Gordon, *A Certain Idea of France: French Security Policy and the Gaullist Legacy* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1993).

59. Dulles-Spaak Memorandum of Conversation, October 24, 1957, FRUS, 1955-57, 4: 176-77.

60. French Embassy, Washington, to MAE, March 11, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.

61. American Embassy in Paris to State Department, May 24, 1957, 651.72/5-2457, and May 29, 1957, 651, 72/5-2957, RG 59, NA. French Embassy in Washington to MAE, May 23, 1957, May 24, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.

62. American Embassy, Rabat, to Department of State June 15, 1957, , 651.71/6-1457, RG 59, NA.
63. MAE to Washington, May 29, 1957 ; French Embassy in Washington to MAE, May 31, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
64. DDF, 1957, I, Jan-June , 415, Gorse to Faure , May 18, 1957, p. 815, in which Tunis is notified of the suspension of French aid , 424Alphand to Pineau , May 24, 1957, pp.847-49, reports that Washington will step in to aid Tunisia if France persists in its refusal .Vol.II, July-December ,8, »Note de la Direction des Affaires Marocaines et Tunisiennes, » July 2, 1957, p.23.
65. MAE to French Embassy in Washington, July 56, 1957 ; French Embassy in Washington to MAE, September 14, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
66. American Consulate in Tunis to State Department, September 4, 1957, 651.72/9-457, September 9, 1957, 651.72/9-957, RG 59, NA.
67. Secretary of State Dulles to Tunis, September 11, 1957, and September 22, 1957, 651.72/9-957, 551.72/9-1157; Tunisia to Department of State, September 13, 1957, 651.72/9-1357, RG 59, NA
68. The Crisis is very well covered in El Machat, Les Etats-Unis et la Tunisie, pp. 126-45.
69. Secretary of State Dulles to Tunis, October 5, 1957, 651.72/10-457, RG 59, NA.
70. Tunis to State Department, October 7, 1957, 651.72/10-757, Tunis to State Department, October 14, 1957, 651.72/10-1457, RG59, NA.
71. Foreign Office to Washington, Selwyn Lloyd to Sir Harold Caccia, October 31, 1957, PRO, FO 371, 125872.
72. Dulles to American Embassy, Paris, and North African Posts, November 5, 1957, 651.51S/11-557, RG 59, NA.
73. Talbot, *The War Without a Name*, p.115.
74. »Fourniture d'Armes à l'Armée Tunisienne, » undated, MAE, Nations Unis, 567, Foreign Office to Paris, November 3, 1957, PRO, FO 371, 125872.
75. Paris to Foreign Office, November 6, 1957, PRO, FO3711, 125873.
76. Washington to Foreign Office, November 8, 1957, Foreign Office to Washington, November 9, 1957 ; Paris to Foreign Office, November 9, 1957, PRO, FO 371, 125873.

77. Message from Secretary Dulles to Selwyn Lloyd, November 11, 1957, PRO, FO 371, 125873.
78. French Embassy in Washington to MAE, Alphan-Elbrick Conversation, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
79. Paris to Foreign Office, November 12, 1957, Foreign Office to Tunis, November 13, 1957, Paris to Foreign Office, November 13, 1957, Paris to Foreign Office, November 14, 1957. PRO, FO 371, 125874.
80. Eisenhower's reaction is in DDE Library, Anne Whitman File, DDEdiary, November 14, 1957, and letter to Premier Gaillard, November 13, 1957.
81. Paris to Foreign Office, November 15, 1957, PRO, FO 371, 125874. The lone rational voice was *Le Monde*, which said that France should have provided arms to Tunisia.
82. MAE Circular to all Diplomatic posts of Gaillard speech, November 16, 1957, AM 1952-63, Etats Unis, 46 Tunisie, MAE. The crisis over arms to Tunisia may be followed from the French point of view in DDF, 1957, II, July-December, in particular 193, Alphan-Elbrick to Pineau, September 14, 1957, pp. 399-400 ; 252. Note de la Direction des Affaires Marocaines et Tunisiennes, October 8, 1957, pp. 514-21 ; 324, Alphan-Elbrick to MAE, November 11, 1957, pp. 650-53 ; 329, Premier Gaillard to President Eisenhower, November 12, 1957, pp. 662-63 ; and 331, Alphan-Elbrick to Pineau, November 13, 1957p.665.
83. Micheal Kettle, De Gaulle and Algeria, p. 167. Paris to London, November 16, 1957, PRO, FO 371, 125874.
84. British Embassy in Washington to Foreign Office, November 19, 1957, PRO, PREM 11 2560. Paris to Foreign Office, November 22, 1957, PRO, PREM 11 2560.
85. Memorandum of Conversation, Ambassador Alphan-Elbrick and Under Secretary of State Matthew Loomer, January 16, 1958, Lot 61, D30, Box 1, NA.
86. Dulles to State Department from Paris, December 13, 1957, 651.51S/12-1357, RG 59, NA.
87. National Intelligence Estimate, 13 August 1957, FRUS, 1955-57, 27:139-65. The contrary State Department view from Algiers is in U.S. Consulate, Algiers, to State Department, 10 January 1957, RG59, 751S.00/1-1057. It is impossible to judge how

influential the CIA analysis was, but the superiority of State Department understanding to that of the CIA is worthy of note.

#### **4. THE UNITED STATES, GREAT BRITAIN, AND THE SAKIET CRISIS**

1. The American Secretary of State referred to this scenario many times, but the most dramatic moment was just after the Sakiet bombardment to French Ambassador Hervé Alphand in Washington : see DDF, 1958, I, Alphand to Pineau, February 9, 1958, p. 149. Dulles told Alphand that France could not settle the Algerian problem by military force ; eventually it would quit and communism triumph as in Indochina : DDF, 1958, I, Alphand to Ministère des Affaires Etrangères, March 5, 1958, p. 277.

2. Report of September 27, 1957, 1H1 589, D1, Archives des Armées, Vincennes. The report cites an « informer. »

3. American Consul in Tunis, Jones, to State Department, June 1, 1957, 611.72/6-157, Secretary of State Dulles to Paris and Tunis, June 8, 1957, 651.72/6-857, American Embassy in Paris to State Department, June 11, 1957, 651.72/6-1157, RG 59, NA.

4. MAE, Paris, à Ambafrance, Tunis, September 6, 1957, MAE, Nations Unis, 567.

5. MAE, Paris, au Représentant de la France aux Nations Unis, New York, September 14, 1958. MAE, Nations Unis, 568. American Embassy in Paris to State Department, June 27, 1957, 651.72/6-2757, RG 59, NA.

6. MAE à New York, September 30, 1957, October 2, 1957, MAE, Nations Unis, 568.

7. « Position du Gouvernement Tunisien vis-à-vis du problème algérien, » French Embassy, Tunis, to MAE, Paris, August 23, 1957. MAE, Nations Unis, 567, D2. » Tableau des incidents de frontière algéro-tunisienne, » July 1-February 10, 1958, MAE, Nations Unis, 567.

9. Report of January 18, 1957, 1H1 587, D1, AA, Vincennes.

10. Report of February 28, 1957, 1H1 587, D1, AA, Vincennes.

11. Note, » Du 'droit de suite' qu'aurait la France de poursuivre les rebelles algériennes en territoire tunisien ou marocain : L'inexistence et l'inutilité de ce droit, » MAE, Nations Unis, 568.

12. Report of August 9, 1957, and accompanying map, reports of August 29, 1957, September 4, 1957, September 11, 1957, and September 17, 1957, 1H1 587, D1, AA, Vincennes.
13. Reports of November 8, 1957, December 7, 1957, December 8, 1957, December 12, 1957, and December 20, 1957, 1H1 587, D1, AA, Vincennes.
14. Tunis to State Department, January 3, 1958, 651.72/1-356, RG 59, NA.
15. Fiche, envoyé par le Ministre Résident en Alger aux Affaires Etrangères, January 14, 1958, Fiche Renseignements, January 15, 1958, Commandant Supérieur Interarmées, 10ième Région Militaire, « Incident du Frontière, Sakiet Sidi Youssef, January 25, 1958, 1H 1965, D1 Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes.
16. American Embassy, Tunis, to Department of State, January 17, 1958, 651.51S/1-1758, RG 59, NA.
17. American Embassy, Tunis, To Department of State, January 28, 1958, 651.51S/1-2858, RG 59, NA.
18. American Embassy, Tunis, to Department of State, January 15, 1958, 651.72/1-1558, Secretary of State Dulles to Paris and Tunis Embassies, January 15, 1958, 651.72/1-1558, RG 59, NA.
19. El Machat, Les Etats-Unis et la Tunisie, pp. 158-60.
20. The Tunisian thought the French were seeking a border incident that would provide them with an excuse to recupy Tunisia on a permanent basis. Paris to State Department , January 18, 1958, Paris and Tunis to State Department , January 18, 1958, Tunis to State Department, January 18, 1957, 651.72/1-1858, RG 59, NA.
21. Report of December 31, 1957, with accompanying map ; Reports of January 5, 1958, January 10, 1958, January 16, 1958, January 17, 1958, through January 27, 1958, 1H1 587 D1, 1958, AA, Vincennes.
22. Report number 141, February 7, 1958, with accompanying aerial maps of Tunisian border villages(Sakiet not included), 1H1 587, 1958, D1, AA, Vincennes, See reports for the remainder of the month of February and continuing thereafter which detailed continued border clashes with French forces.

23. MAE à New York, February 2, 1958. MAE, Nations Unis, 567. The telegram quotes the Minister for Algeria.
24. « Instruction Personnelle pour le Général Commandant la Zone est Constantine, » September 14, 1957, 1 H 2961, AA, Vincennes.
25. Le Général de Corps de l'Armée Loth, Commandant de Corps d'Armée de Constantine à M. le Général d'Armée, Cdt Supérieure Interarmées, Alger, September 24, 1957, 1 H 2961, D1, AA, Vincennes.
26. Général Salan à M. le Ministre de la Défense Nationale, October 30, 1957, 1 H 2961, D1, AA, Vincennes.
27. Plan « Dozer » destiné à assurer la protection et la sauvegarde des troupes françaises en Tunisie, January 19, 1958, 1H 2961, D1, AA, Vincennes.
28. Algiers to Foreign Office, February 11, 1958, PRO, PREM 2561. Samya El Machat asserts that the French cabinet as a whole bore responsibility for the Sakiet raid consequent to a decision made on January 29, 1958, but she offers no source. *Les Etats-Unis et la Tunisie*, p. 161. Jacques Chaban-Delmas, in his memoirs, attributes responsibility for the raid to the local commander, who acted with the approval of General Salan, but admits that he accepted full responsibility for it thereafter. Jacques Chaban-Delmas, *Mémoires pour demain* (Paris: Flammarion, 1997), pp. 303-5.
29. Secretary of State Dulles to Embassies in Paris and Tunis, February 1, 1958, 651.72/2-158, RG 59, NA.
30. British Embassy, Paris, to Foreign Office, January 27, 1958 ; Paris to Foreign Office February 3, 1958, PRO, FO Tunisia 131576.
31. Embassy in Paris to State Department, February 4, 1958, 651.72/2-458, RG 59, NA.
32. « Appuis Feux » specified for « Plan Dozer » included a group of 16 B 26 Bombers and an unspecified number of F 47 Corsairs of American manufacture as well as Mistrals precisely the matériel used in the Sakiet raid , see note 10 above.
33. Chaban-Delmas, *Mémoires pour demain*, pp. 294-5.
34. *L'Express*, February 13, 1958, 1 H 1966, D4, AA, Vincennes.
35. *Ibid.*
36. Micheal Kettle, *De Gaulle and Algeria*, p. 171.

37. Memorandum of Conversation, 9 February 1958, Washington, D.C., Ambassador Alphand and the Secretary of State, 751S.00/2-958, RG 59, NA.
38. Memorandum of Conversation, 11 February 1958, Washington, Ambassador Alphand and Assistant Secretary of State Elbrick, 751S.00/2-1158, RG 59, NA.
39. Message of 17 February 1958, « Dossier Sakiet, » 1H 1759, D1, AA Vincennes.
40. « Fiche Renseignement, » Commandant Supérieur Interarmée, February 17, 1958, 1H 1965, D1 Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes.
41. « Fiche sur Sakiet Sidi Youssef, » February 22, 1958, MAE, Nations Unis, 567.
42. Le Général de Corps de l'Armée Loth à M. Le Général d'Armée Salan, Alger, February 11, 1958, D1, Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes. A lengthy « synthèse de l'Action contre Sakiet » by the Military Command of the 10th Region submitted February 13, 1958, repeated several times that the attack was within the framework of received orders and not the result of any unauthorized local initiative by the military command.
43. Le Général de corps Aérien Jouhaud à M. le Général d'Armée Salan, February 13, 1958, 1 H 1965, D1, Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes.
44. Lettre du Général Salan au Ministre de la Défense Nationale, February 13, 1958, 1 H 1965, D1, Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes.
45. Sécurité d'Air, Message de Tunis, February 12, 1958, Message du 10 Régiment Militaire Algérien, February 9, 1958, Dossier « Affaire de Sakiet, » 1H 1759, D1, AA, Vincennes.
46. « Note Politique, L'Affaire de Sakiet et le Malaise de l'Armée Française, » February 12, 1958, 1H 1965, D1, Sakiet Sidi Youssef, AA, Vincennes.
47. Secretary of State Dulles to Paris Embassy, February 8, 1958, Ambassador Jones, Tunis, to State Department, February 8, 1958, 651.72/2-858, RG 59, NA.
48. French Embassy in Washington to MAE, February 10, 1957, February 11, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
49. American Consulate, Algiers, to Department of State, February 11, 1958, 751S.00/2-1158, Consulate, Algiers, to Department of State, February 14, 1958, 751S.00/2-1458, RG 59, NA.

50. Algiers to State Department, February 9, 1958, 651.72/2-958, Secretary of State Dulles To Paris Embassy, February 10, 1958, Paris to State Department, February 10, 1958, Ambassador Houghton to State Department, February 10, 1958, 651.72-2-1058, RG 59, NA.
51. Memorandum of Conversation, Ambassador Slim and Secretary Dulles, Washington, February 10, 1958, 651.72-2-1058 ; Paris Embassy to State Department, February 12, 1958, 651.72/2-1258, RG 59, NA.
52. Tunisian Embassy to State Department, February 12, 1958, 651.72/2-1258, RG 59, NA.
53. Under Secretary of State Herter to Paris and Tunis, February 13, 1958, 651.72/2-1358, RG 59, NA.
54. Memorandum of conversation, C. Burke Elbrick and Hervé Alphand, February 16, 1958, 772.00/2-1658, February 17, 1958, 772.00/2-1758, RG 59, NA. See also El machat, *Les Etats –Unis et la Tunisie*, pp. 168-70.
55. French Embassy, Washington, to MAE, February 18, 1958; MAE to French Embassy, Washington, February 15, 1958, MAE, Tunisie, 1958, 312.
56. American Embassy, Tunis, to Department of State, February 19, 1958, 651.51S/2-1958, RG 59, NA.
57. FRUS, 1958-60, 13, North Africa, Algeria, Holms to the Secretary of State, February 20, 1958, p.627.
58. Foreign Office to Washington , April 7, 1958 : « If the American decide they must grasp the Algerian nettle, it is important that they do so in terms likely to influence the French in the right direction. » PRO, FO 371, 131589.
59. French Embassy in Washington to MAE, February 28, 1957, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
60. Tunis to Foreign Office, March 13, 1958, PRO, PREM file 11, 2561. The telegram in the Prime Minister's personal file, is marked in pencil « this is very serious. »
61. Paris to Foreign Office, March 13, 1958, Foreign Office to Tunis, March 13, 1958, PRO, PREM.

62. Minute by W. Hayter, March 17, 1958, PRO, FRO, FO 131656. Hayter thought Jebb could give his opinion to the French about adopting an « imaginative policy, » but in yet another reply in the margins A. Rumbould wrote that « Nobody can help the French in this matter. »

63. Confidential Minute, February 24, 1958, PRO, FRO 371, 131578.

64. Memorandum Conversation between the German Ambassador and the Secretary, January 21, 1958, 840./001-2158 ; Secretary Dulles to Paris and all European Posts, February 20, 1958, 840.00/2-1958 ; American Embassy, Paris, to Department of State, March 13, 1958, 840.00/3-1258. RG 59, NA. Could the French raid on Sakiet and the evident instability in Paris have suddenly made British reluctance to join the six comprehensible in Washington ?

65. Memorandum of Conversation on European Integration, Secretary Dulles, Ambassador Alphand, Robert Schuman, and Matthes Loomer, March 29, 1958, 840.00/3-2958, RG 59, NA.

66. Memorandum of Conversation, Alphand, acting Secretary Herter, et al., February 13, 1958, 651.72/2-1358 ; Alphand, Wilcox, Loomer, et al., February 14, 1958, 651.72/2-1458, RG 59, NA.

67. RG 59, Herter to Tunis, 651.72/2-1258, February 12, 1958 ; Herter to New York, 651.72/2-1258, February 12, 1958 ; Memorandum of Conversation, French Ambassador Alphand and the acting Secretary, 651.72/2-1358, February 13, 1958, Jones to State Department, 651.72/2-1458, February 14, 1958. RG 59, NA.

68. RG59, Houghton to State Department, 651.72/2-1558, February 15, 1958 ; Herter to Tunis , 651.72/2-1558, February 15, 1958 ; Memorandum of Conversation , Alphand and Herter, Washington, 651.72/2-1558, February 15, 1958. RG 59, NA.

69. For an account of Murphy's relations with France, See Irwin Wall, *L'influence Américaine sur la politique française, 1945-1954, and the United States, Algeria , and the Fall of the Fourth French Republic*, » *Diplomatic History*, 18, 4 (Fall 1994) : 489-511 ; and Robert Murphy, *Diplomatic among Warriors* (New York : Doubleday, 1964), p.382.

70. On Murphy, see Martin Weil, *A Pretty Good Club, The Founding Fathers of the U.S. Foreign Service* (New York : Norton 1978), p. 123, and Wall, *The United States and the*

Making of Postwar France, pp. 26-29. Michel Debré, *Trois Républiques pour une France* (Paris 1986), p. 293 ; Ely , *Mémoires*, p.229 ; Robert Murphy, *Diplomatic among Warriors*, p. 382.

71. Memorandum of Conversion, Alphand and Murphy, February 19, 1958, 651.72/2-1958, RG 59, NA.

72. Dulles to Tunis and Paris, February 19, 1958, 651.72/2-1958, RG 59, NA.

73. Paris to State Department from Murphy, February 24, 1958, 651.72/2-2458, RG 59, NA.

74. Tunis to Foreign Office, February 25, 1958; Tunis to Foreign Office, February 26, 1958. PRO, FO 371, 131585. Murphy from Tunis to State Department, 651.72/2-2858, February 28, 1958. On FLN contacts with Washington, see Tunis to Secretary of State, 751.00S/3-458, March 4, 1958, RG 59, NA. The British reports have Abbas in Tunisia instead of Krim ; the American reports, more complete, make clear that it was Krim.

75. RG59, Murphy to State Department, March 5, 1958, 651.72/3-558, RG 59, NA.

78. Telegram, Washington to Paris, March 14, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314.

79. Murphy to State Department from Tunis, March 12 , 1958, 651.72/3-1258, RG 59, NA.

80. RG 59, NA. Murphy to State Department, 651.72/3-1558, March 15, 1958.

Washington to Paris, April 5, 1958, RG 59, NA. Tunis to Paris telegram, April 8, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314. An English text of the agreement is in PRO, FO 371, 131587, March 16, 1958.

81. Tunis to Foreign Office, March 13, 1958, Foreign Office to Tunis, March 14, 1958, Tunis to Foreign Office, March 15, 1958, PRO, FO 371, 131587.

82. Murphy to State Department, 651.72/3-1358, March 13, 1958, RG 59, NA.

83 .Secretary Dulles to U.S. UN delegation, New York, March 20, 1958, 772.00/3-2058, GR 59NA. Dulles summarized Murphy's assurances to Bourguiba on March 13 in terms of the United States being fully conscious of the need for an Algerian settlement.

84. Paris to Foreign Office, March 19, 1958; March 21, 1958. PRO, FO 371, 131587.

Murphy to State Department, 651.72/3-2558, March 25, 1958 ; Jones to State

- Department, 651.72/3-2658, March 25, 1958 ; Jones to State Department, 651.72/3-268, March 26, 1958. RG 59, NA.
85. MAE telegram to Washington, April 3, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314.
86. Dulles to Murphy in Paris, March 22, 1958, 651.72/3-2258, RG 59, NA.
87. Herter to Good Offices, 652.72/3-1458, March 14, 1958. RG 59, NA.
88. Minute on « Algeria » by H. Beeley, March 31, 1958. PRO, FO 371.
89. Tunis to State Department, March 17, 1958, 751.00S/3-1758, RG 59, NA.
90. Dulles to Good Offices for Murphy, 651.72/3-3158, march31, 1958. RG 59, NA.
91. American Embassy, Paris to Department of State, April 3, 1958, 611.51S/4-358, RG 59, NA.
92. Dulles to Good Offices for Murphy, 651.72/4-358, April 3, 1958 ; Tunis to State Department, 651.72/4-458, 4-658, April 4, 1958. RG 59, NA.
93. Interestingly, drafts and the final version of Eisenhower's letter to Gaillard are to be found in the Public Record Office in London ; in contrast, I have not been able to find even the final draft in Paris or Washington, which still is withholding its texts in the interests of « national security. » The missing document notice is dated April 10, 1958, 651.51S/4-1058, RG59, NA. The actual drafts are in Washington to Foreign Office, April 5, 1958, Washington to Foreign Office , April 10, 1958, for the final raft , PRO, FO 371, 131590It is also reproduced in French to François Le Douarec, Felix Gaillard, 1919-1970 : Un destin inachevé (Paris : Economica, 1991).
94. Foreign Office to Washington, April 7, 1958, PRO, FO 371, 131590.
95. Murphy from Paris to Department of State, April 7, 1958, Secretary of State Dulles to Murphy in Paris, April 8, 1958, 651. 51S/4-758, RG 59, NA.
96. Paris to Foreign Office, April 9, 1958, PRO, FO 371, 131589.
97. « Rencontre Murphy-Beeley-Gaillard à Barbézieux, » April 9, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314.
98. Paris to Foreign Office, April 10, 1958, PRO, FO 371, 131590.
99. Telegram, London to Paris, April 11, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314.
100. Telegram, Washington to Paris, April 10, 1958, MAE, Tunisie 1958, 314.

101. Murphy, Paris, to Department of State, April 10, 1958, Dulles to Murphy in Paris, April 10, 1958, 651.51S/4-1058, RG 59, NA.
102. Murphy, Paris, to Department of State, April 11, 1958, 651.51S/4-1158, RG 59, NA.
103. Washington to Foreign Office, April 11, 1958, PRO, FO371, 131590 ; Foreign Office to Paris, April 11, 1958, Paris to Foreign Office, April 11, 1958.
104. American Embassy, Paris, to Department of State, April 14, 1958, 651.51S/4-1458, RG 59, NA.
105. Memorandum of Conversation, Alphand and the Secretary, Washington, April 14, 1958, , 651.51S/4-1458, RG 59, NA.
106. Munite, April 22, 1958, PRO, FO 371, 131590. The Foreign Office concurred: « It looks very much like the Americans were responsible in both capitals (Paris and Washington).»
107. Letter, Livingston Merchant to Secretary of State Dulles, June 6, 1958 ; Secretary Dulles to Merchant June 10, 1958, 611.51/6-658, RG 59, NA.
108. Memorandum of Conversation, Joseph Luns and Douglas Dillon, April 23, 1958, Luns and Secretary of State, April 24, 1958, 651.51/4-2358, 4-2458, RG 59, NA.
109. American Embassy, Paris to Secretary of State, April 18, 1958, 611.51/4-1858, RG 59, NA.
110. Memorandum of Conversation, Alphand and the Assistant Secretary, 18 April 1958, 751.00S/4-1858, RG 59, NA. *Le Monde*, 19-20 May 1958, Also Secretary of State to U.S. Embassy, Paris 18 April 1958, FRUS, 1958-60, 13: 632-33.
111. Micheal Harrison in Denis Lacorne, Jacques Rupnik, and Marie-France Toinet, *The Rise and Fall of Anti-Americanism: A Century of French Perception* (New York: St. Martin's Press, 1990), p. 174.
112. American Consulate in Algiers to State Department, April 19, 1958, FRUS, 1958-60, 13, Algeria, p. 634.
113. Paris to Foreign Office, March 24, 1958, PRO, PREM 11, 2338.
114. Paris to Foreign Office, June 5, June 17, 1958, PRO, FO 371, 131591.
115. Dwight David Eisenhower Library (Abilene, Kansas), National Security Council Series, NSC 369, June 19, 1958.

## 5. THE FALL OF THE REPUBLIC AND THE COMING OF DE GAULLE

1. Pr2sident du Conseil, SDECE Reports of February 6, 1958, and April 4, 1958, Conférences, MA 28, Archives d'Outre-Mer, Aix-en-Provence.
2. Président du Conseil, SDECE Reports of April 29, 1958, « Conférences Internationales, » MA 28, AOM.
3. Paris to State Department, April 16, 1958, 651.72/4-1658, RG 59, NA.
4. « Algerian situation, »FY 1958MSP for Europe, Presidential Reports to Congressional Committees, April 28, 1958, Lot 61, D30, Box 1, NA.
5. De la Gorce, Apogée et mort, p. 517 ; Odile Rudelle, May 1958 : De Gaulle et la République (Paris : Plon, 1988), pp. 148-55, 157 ; U.S. Embassy, paris, to State Department, 1 May 1958, 751.00/5-158, RG 59, NA.
6. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 1, 1958, 751.00/5-158, RG 59, NA.
7. US Embassy, Paris, to Department of State, May 12, 13, 1958, 751.00/5-1258, 5-1358, RG 59, NA.
8. Memoranda, F.W. Jandrey and Richard Service to Secretary of State, May 13, 1958, F.W. JANDREY TO Secretary, May 14, 1958, Lot 61, D30, Box 1, Folder1.7, NA.
9. « Ambassador Jebb record of conversation with de Gaulle, » March 20, 1958, PRO, PREM 11, 2338.
10. Michel Poniatowski, Mémoires, tome I (paris : Plon, 1997), pp. 291-326.
11. Paris to Foreign Office, May 15, 1958, Algiers to Foreign Office, May 16, 1958, PRO, FO 137241.
12. US Embassy, Paris, to Department of State, May 14, 1958, 751.00/5-1458, RG 59, NA.
13. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 15, 1958, 751.00/5-1558, RG 59, NA.

14. Ambassade de France à Washington au Ministère des Affaires Etrangères, Paris, 16 May 1958, both in MAE, Amérique, Etats – Unis, Box 16, Secretary of State to U.S. Embassy, Tunis, and U.S. Embassy, Paris, 14 May 1958, 751S.00/5-1458, RG 59, NA. Memorandum of Conversation, 16 May 1958, Washington, Secretary of State Dulles and the Ambassadors of Morocco and Tunisia, 751S.00/5-1658, RG 59, NA.
15. American Embassy, Paris, to Department of State, May 18, 1958, 651.51S/5-558, RG 59, NA.
16. Amerin Embassy in Tunis to Department of State, May 22, 1958, 772.00/2-2258, RG 59, NA.
17. American Embassy, Rabat, to Department of State, May 16, 1958, 651.71/5-1658, May 23, 1958, 5-2358, RG 59, NA.
18. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, 16 May 1958, 751.00/5-1658, RG 59, NA. Secretary of State to U.S. Embassy, Paris, 18 May 1958, 751.00/5-1858 . U.S . Embassy, Paris, to State Department, 14 May 1958, 751/00/5-2458, RG 59, NA . Foccart, in his memoirs, denies that Tournet spoke for de Gaulle: Foccart Parle. Entretiens avec Philippe Gaillard (Paris : Fayard/Jeune Afrique, 1995), pp.139-40.
19. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 18 May 185, 751.00/5-1858, RG 59, NA. Michel Debré, *Trois Républiques pour une France*, I, 308. Even more interesting, Debré, incapacitated by a swollen foot at this time, was bring shepherded around Paris by an American graduate student, Nicholas Wahl, who was doing a study of the Gaullist party.
- 20 U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 19, 1958, 751.00/5-1958, RG 59, NA.
21. Secretary of State Dulles to U.S. Embasssy, Paris, May 19, 1959, 751.00/5-1958, RG 59, NA.
22. Buron, *Les dernières années de la IV République*, pp.244-45.,
23. U.S. Embassy, Paris, to to Secretary of State, May 20, 1958, 751.00/5-2058, RG 59, NA.
24. Memorandum of Conversation, Alphand, Dulles, Elbrick, and looram, Washington, May 21, 1958, 611.51/5-2758, RG 59, NA.
25. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 20, 185, 751.00/5-2058, RG 59, NA.

26. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 20 May 1958, 751.00/5-2058. Secretary of State Dulles to U.S. Embassy, Paris, 21 May 1958, 751.00/5-2158. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 18 May 1958, 751.00/5-1858. RG 59, NA. Allen Dulles to the NSC, 22 May 1958, Eisenhower Library, Whitman File, NSC Series 366.
27. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 22, 1958, 751.00/5-2258, RG 59, NA.
28. Jeffrey A. Lefbvre « Kennedy's Algerian Dilemma : Containment Alliance Politics, and the 'Rebel Dialogue, » *Middle Eastern Studies* 35, 2 (April 1999) : 61.
29. U.S. Embassy, Tunis, to State Department, 20 May, 1958, 751.00/5-2058. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 22 May 1958, 751.00/5-2258. RG 59, NA.
30. Fiche Commandant Supérieure Interarmées, 10<sup>ém</sup> Région Militaire Etat Major, 2<sup>e</sup> Bureau, May 23, 1958, 1 H 1759, D1, AA, Vincennes.
31. Secretary of State Dulles to U.S. Embassies, Tunis and Rabat, and U.S. Embassy, Paris, 22 May 1958, 751.00S/5-2258. U.S. Embassy, Tunis to State Department, 24 May, 1958, 751.00S/5-2458. RG 59, NA.
32. UN Delegation in New York to Department of State, May 26, 1958, 751.00/5-2658, RG 59, NA.
33. American Consulate, Algiers, to Department of State, July 7, 1958, 651.51S/7-358, RG 59, NA. The message was received in Algiers on May 19, dated May 16, but forwarded to Washington on July 7.
34. Algiers to Foreign Office, May 19, 1958, May 20, 1958, PRO, FO 131657.
35. « Note, Pour Alger, » Pleven to Saltan, May 22, 1958, MAE, Tunisie, 306.
36. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 24, 25, 1958, 751.00/52458, 5-2558, RG 59, NA.
37. Memorandum of Conversation, Ambassador Slim and Robert Murphy, Washington, May 26, 1958, 772-00/5-2658, RG 59, NA.
38. Secretary of State Dulles to U.S. Consulate, Algiers, 18 May 1958,, 751.00S/5-1858. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 19 May 1958, 751.00S/5-1958. U.S. Consulate, Algiers, to State Department, 23 May 1958, 751.00S/5-2558. U.S. Consulate, Algiers, to State Department, 25 May 1958, 751.00S/5-2558. Memorandum of

- Conversation, Ambassador Alphand and Secretary Dulles, Washington, 21 May 1958, 751.00/5-2758. RG 59, NA.
39. Kettle, De Gaulle and Algeria, p.222.
40. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 28, 1958, 751.00/5-2858, RG 59, NA.
41. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 19 May 1958, 751.00/5-1958, RG 59, NA. Dulles to the NSC, 22 May 1958, Eisenhower Library, Whitman File, NSC Series, NSC366.
42. U.S. Embassy, Paris, to Department of State, May 27, 1958, 751.00/5-2758, RG 59, NA.
43. Memorandum, C. Burke Elbrick to the Acting Secretary, May 27, 1958, 751.00/5-2758, RG 59, NA.
44. Memorandum, Stanley Cleveland to Mr. Timmons, for Brentano and Macmillan Talks, May 27, 1958 ; Memorandum, Timmons to Elbrick, June 2, 1958,, Lot 60, D30, Box 2, 1.12, De Gaulle government, NA.
45. American Embassy, Paris, to Department of State, May 29, 1958, 611.51/5-2958, RG 59, NA.
46. Minute, « The Future Relationship between the U.S., France, and the UK, » June 2, 1958, PRO, FO137259.
47. Without being sure of de Gaulle's future policies, Dulles, whose impatience with the cabinet instability of the Fourth Republic had become extreme, remarked that whatever the general did, « in the long run a strong ally is better than a weak one. » See Richard Challener, « Dulles and de Gaulle, » in Robert Paxton and Nicholas Wahl, eds.e, *De Gaulle and the United States: A Centennial Reappraised* (Oxford: Berg Publishers, 1994), p. 143.
48. U.S. Embassy, Luxembourg, to Secretary of State, June 14, 1958, 840.00/6-1458, RG 59, NA.
49. Ambassade de France à Washington au Ministère des Affaires Etrangères, 2 June 1958, 3 June 1958, 12 June 1958, 29 October 1958, MAE, Amérique 52-60, Etats-Unis – Algérie 1959, Box 22. See also Pierre Melandri, « La France devant l'opinion américaine :

Le retour de Gaulle, début 1958- printemps 1959, « Relations Internationales 58 (Été 1989) : 195-22215.

50. André Dulac, *Nos guerres perdues* (Paris : Fayard, 1969), p. 72.

51. Kettle, *De Gaulle and Algeria*, p. 231.

52. U.S. Embassy, Paris, to State Department, 29 May 1958, 751.00/5-2958, RG 59, NA. Dwight D. Eisenhower, *The White House Years: Waging Peace, 1956-1961* (New York, 1965), p. 430.

## **6. THE UNITED STATES, ALGERIA, AND DE GAULLE'S DIPLOMACY**

1. Note du Secrétariat des Conférences, May 3, 1957, mollet-Dulles talks, DDF, 1957, I, Jan,- June, p. 362. Pleven to Alphand, May 26, 1958, DDF, 1958, I, Jan. – June, p. 67.

2. Goldschmidt, *The Atomic Complex*, pp. 137-42.

3. Eisenhower realized this and continuously expressed his unhappiness with U.S. legislative restrictions on the sharing of nuclear information. On August 25, 1960, he ordered The National Security Council to study « whether and under what circumstances it might be in the security interests of the United States to enhance the nuclear capability of France. » But the prior consensus of the Council, despite the will of the president, and the fact that France had by then already exploded its first bomb, was that the law still disqualified France from such help and Congress was unlikely to change it. FRUS, 1958-60, 7, *West European Integration and Security*, NATO, NSC 457, August 25, 1960, p. 627.

4. G. de Wailly, « Esquisse pour une politique de l'Afrique du Nord, » April 16, 1958, MAE, Tunisie 1958, 313.

5. Alfred Grosser, *French Foreign Policy under de Gaulle* (Boston, 1967), pp. 52-58.

6. See Jouhaud's *Serons-nous enfin compris ?* (Paris : Albin Michel, 1984). Interestingly, memoirs by Jacques Foccart, *Foccart Parle. Entretiens avec Philippe Gaillard* (Paris : Fayard, 1995), Pierre Lefrane, *Avec qui vous savez* (Paris : PLON ? 1979), and Raymond Triboulet, *Un ministre du Général* (Paris : Plon, 1985), all concur in their absolute belief in 1958 that de Gaulle fully intended to keep Algeria French. Foccart admits that if de

Gaule did confide to strangers his belief that Algeria would become independent, he never admitted it to partisans of Algérie française among his collaborators (p. 154).

7. Michele Cointer, *De Gaulle et l'Algérie française, 1958-1962* (Paris: Librairie Académique Perrin, 1995), pp. 21-25. Cointer sees signs of early doubt, however, in the appointment of Paul Delouvrier as delegate general in December 1958 and the restriction of civil authority; Delouvrier later said he was in favor of independence in 1958.

8. Miquel, *La Guerre d'Algérie*, pp. 352-55. De Gaulle's rhetoric, for Miquel, was entirely in the spirit of *integratio* through the remainder of 1958 and early 1959. Only by midsummer 1959 does there begin to appear a change in emphasis from full integration with France toward « association, » which became his mantra for the remainder of the war through the peace agreements of Evian in 1962.

9. Alistair Horne, *A Savage War of Peace*, p. 338. The Challe plan as a whole is discussed on pp.330-40.

10. Benjamin Stora, *La gangrène et l'oubli : La mémoire de la guerre d'Algérie* (Paris : La Découverte, 1991).

11. Persuasively argued by Michele Cointer, *De Gaulle et l'Algérie française*, pp. 18-21. Lacouture also admits that de Gaulle's first priority in Algeria was winning the war : *De Gaulle*, vol.2, *The Ruler*, pp. 240+46.

12. Daniel Lefevre, *Chér Algérie 1930-1962 : Comptes et mécomptes de la tutelle coloniale*, pp. 281-93.

13. « French Situation, Brentano Talks, » Washington, June 5, 1958 ; « Memorandum on de Gaulle's Prospective Foreign Policy and the United States, » by Arnold Wolfers, June 6, 1958, Lot 61, D30, Box 1, NA.

14. Memorandum of Conversation, Raymond Aron, Under Secretary Herter, Allen Dulles, Frederick Jandrey, June 13, 1958, Lot 61, D30, box 2, 1.12, De Gaulle Government, NA.

15. American Embassy, Rabat, to Department of State, June 4, 1958, 651-71/6-458, RG 59, NA.

16. « Chronologie des Evénements de Tunisie depuis le 13 May, 1958, » May 28, 1958, MAE, Tunisie, 306.

17. « Principaux événements survenus au cours du moi de juin 1958, » June 17, 1958, MAE, Tunisie 1958, 306.
18. Position Paper, « U.S. Policy Toward Tunisia, » Briefing Papers, Dulles visit to Paris, July 3-6, 1958, Lot 61, DD30, Box 1, 1.A.4, NA.
19. Position Papers, « U.S. Policy Toward Morocco, » Arms for Morocco and Tunisia, » and « U.S. Policy Toward Algeria, » Briefing Papers, Dulles visit to Paris, July 3-6, 1958, Lot 61, D30, Box 1, 1. A. 4, NA.
20. Jacques Chevallier, the moderate mayor of Algiers, told Houghton that Farés, a moderate Algerian, was the middleman between de Gaulle and the Algerian leaders, American Embassy, Paris, to Department of State, September 15, 1958, 651.51S/9-1558. Jones reported the FLN position, American Embassy, Tunis, to Department of State, October 14, 1958, 651.51S/10-1458, RG 59, NA.
21. Minute by Consul Sarell, June 12, 1958, ; Minute by Ambassador Jebb, June 17, 1958, PRO, FO 371, 131659.
22. Prime Minister to Foreign Minister Lloyed, June 6, 1958, PRO, PREM2339 ; Micheal Kettle ; De Gaulle and Algeria, pp. 246-48.
23. Kettle, pp. 258-66.
24. American Embassy, Paris (Dulles) , to Department of State, July 5, 1958, 611.51/7-558, RG 59, NA.
- 25Bozo, Deux stratégies pour l'Europe, p. 34.
26. Memorandum of Conversation, Secretary Dulles and Premier de Gaulle, July 5, 1958, FRUS, 1958-60, 7, West European Integration and Security: NATO, p. 320.
27. Memorandume of Private Lunch Conversation between Secretary Dulles and Premier de Gaulle , July 5, 1958, 611.51/7-558, RG 59, NA.
28. Couve de Murville to Gorse, July 18, 1958; Alphand to Couve de Murville, August 5, 1958 ; Couve de Murville to Alphand, September 9, 1958, DDF, 1958, tome II, July-December, pp. 107,223-25, 322-24.
29. « Algérie-Tunisie-RAU, » SDECE, December 15, 1958, 1H1 162, D3, AA, Vincennes.
30. American Embassy in Tunis to Department of State, October 3, 1958, 611.51/10-358, RG 59, NA.

31. « Algérie-Etats-Unis, » SDECE report, November 26, 1958 ; « Algérie-Etats –Unis – Egypte, » Président du Conseil, SDECE, November 25, 1958, in 1H 1162, D3, AA, Vincennes.
32. « Note pour la Direction des Affaires Marocaines et Tunisiennes, » September 19, 1958, MAE, Tunisie 1958, 313.
33. « Compte rendu détaillé de la réunion sur l'Algérie organisée par l'American Committee on Africa, le 1 DécembreDulles to the American Embassy in Tunis, October 31, 1958, 651.51S/10-3158, RG 59, NA., 1958, « SDECE Report, 1H1 164, D1, AA, Vincennes.
34. Président du Conseil, SDECE Reports of August 25, 1958, August 17, 1959, September 30, 1959, Folder marked Ingérence, USA, MA 30, AOM.
35. Dulles to the American Embassy in Tunis, October 31, 1958, 651.51S/10-3158, RG 59, NA.
36. SDECE Report, November 28, 1958, 1H1 162, D3, AA, Vincennes.
37. « Note sur les Représentants du FLN à l'Etranger, » MAE, Directeur Général des affaires Politiques, Mission de Liaison avec l'Algérie, in 1H1 164, D1, AA, Vincennes
38. Alphand to Couve de Murville, July 29, 1958, ; Couve de Murville to Alphand, September 26, 1958, DDF, 1958, Tome II, July-December 1958, pp. 181-84, 431-42. Dulles to African Desk, September 22, 1958/ ; Dulles-Alphand Conversation, October 17, 1958, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, pp. 643-44.
39. Maurice Couve de Murville, Une Politique étrangère, 1958-69 (Paris : Plon), 1971), pp. 38-42.
40. With the notable exception of Edward Kolodziej, French International Policy under de Gaulle and Pompidou (Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1974), pp.75-76.
41. See Philip Gordon, A Certain Idea of France. In October 1957, Secretary of State John Foster Dulles noted to Paul-Henri Spaak, Secretary General of NATO and the Germans 12 ; instead, the breakdown in Germany in 1957 was five German divisions and 4 understrength French divisions : Memorandum of Conversation, Department of State, Secretary Dulles and Paul Henri Spaak, October 24, 1957, FRUS, 1955-57, 4, West European Security and Integration, pp. 176-77.

42. Frank Costigliola, « Kennedy, De Gaulle, and the Challenge of Consultation, » in Paxton and Wahl, eds., *De Gaulle and the United States, A Centennial Appraisal*, pp. 169-94.
43. Bozo, *Deux stratégies*, pp. 38-39.
44. Irwin M. Wall, *The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954*, p. 193.
45. Memorandum, Richard Elbrick to Secretary of State Dulles, October 16, 1958, Lot 61, D30, Box 2, 12, De Gaulle Government, NA.
46. An extraordinary secret summary of the American response to the de Gaulle proposals appears in the George Ball papers, Series 8, General, Box 153, Briefing Book for President Kennedy's visit to de Gaulle, Paris, May 31-June 2, 1961, NA. This will be noted hereinafter as George Ball, Briefing Book.
47. Caccia to Lloyd, PRO, PREM, File 11, 2339.
48. Memorandum of Conversation, Secretary Dulles and Paul Henri Spaak, September 27, 1958, FRUS, 1958-60, 7, NATO, p. 359.
49. George Ball, Briefing Book.
50. Paris to the Foreign Office, March 13, 1958, PRO, PREM File 11, 2561.
51. George Ball, Briefing Book.
52. The text of de Gaulle's Memorandum is in President de Gaulle to prime Minister Macmillan (and President Eisenhower), 1958, II, September 17, 1958, p. 377. See also Couve de Murville to French Diplomatic Representatives, September 20, 1958, pp. 396-97. France rejected American Explanations of FLN activity in the United States on September 26, and reluctantly accepted Washington's decision to arm Tunisia on October 13. The text of Eisenhower's reply to the de Gaulle memorandum is in President Eisenhower to Charles de Gaulle, October 20, 1958, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, France, p.108. Macmillan's reply is in Prime Minister Macmillan to Charles de Gaulle, DDF, 1958, II, 272, October 20, 1958, pp. 558-59.
53. Jandrey to Secretary, October 9, 1958, p.97. Dulles-Alphand Conversation, FRUS, 1958, 7, Part 2, October 17, 1958, p. 104.

54. Memorandum to the Secretary from Gerard C. Smith regarding the de Gaulle Letter to the President, October 15, 1958, 611.51/10-1758, RG 59, NA.
55. Dulles to the American Embassy, Paris, October 17, 1958, 611.51/10-1758, RG 59, NA.
56. Memorandum, « France, Internal Political Scene, » November 13, 1958, Lot 61, D30, Box 1, NA.
57. Couve de Murville to Alphand, November 3, 1958, DDF, II, 1958, pp.620-21.
58. Bozo, Deux stratégies, pp.46-49.
59. Couve de Murville, Une Politique étrangère, p.43.
60. Alphand to Couve de Murville, December 4, 1958, DDF, II, 1958, pp.802-808.
61. Note de la délégation française aux Nations Unies, December 13, 1958, pp. 858-66, DDF, 1958, II, 412.
62. Telegram from the Department of State to the American Embassy in France, December 14, 1958, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, pp.646-47.
63. Memorandum, Alfred Boegner to Mr. Merchant, December 16, 1958, 611.51/12-1658, RG 59, NA.
64. Under Secretary Herter to Secretary Dulles at the American Embassy, Paris, December 16, 1958, 611.51/12-1658, RG 59, NA.
65. Bernard Ledwidge, De Gaulle et les Américains: Conversations avec Dulles, Eisenhower, Kennedy, Rusk, 1958-1964 (Paris: Flammarion, 1984), pp. 50-60.
66. American Embassy, Paris, to Department of State, April 7, 1957, 611.51/4-457, RG 59, NA.
67. Memorandum, Livingston Merchant to Mr. Murphy, December 23, 1958, Lot 61, D30, Box 1, 1. 10, « Debré Government 1959, » NA.
68. Memorandum, William Whitman to Vaughan Ferguson, American Embassy, Paris, February 10, 1959, Memorandum of Conversation, Randolph Kidder and Gérard Amanrich, March 6, 1959, Lot 61, D30, Box 1, 1. 10, Debré Government, NA.
69. Ambassador Jebb to Prime Minister Macmillan, September 23, 1958, PRO, FO 371, 131667.
70. Kettle, De Gaulle and Algeria, pp.316-26.

71. Couve de Murville to Alphand, January 18, 1959, DDF, 1959, Tome I, Jan-June 1959, p. 68. Memoranda, March 2, March 3, 1959, FRUS, 1958-1960, 7, NATO, pp. 413-16.
72. Memorandum of Conversation, Alphand and Murphy, January 27, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, pp. 167-68. Alphand to Courve de Murville, DDF, 1959,,I, 125, March 9, 1959, pp. 260-61.
73. Telegram from Department of State to the Embassy in France, March 6, 1959, FRUS, 1958-60, 13, Nort Africa, p. 650.
74. Memorandum of Conversation, Ambassador Houghton and President de Gaulle, March 16, 1959, Eisenhower to de Gaulle, March 19, 1959, Memorandum, March 22, 1959, FRUS, 1958-60, 7, NATO, pp. 433-39.
75. Directives du Département pour ses Conversations de Washington, March 25, 1959, DDF, 1959,I, 198, pp.439-43.
76. Comptes rendus des conversations sur l'Afrique, April 16-21, 1959, DDF, 1959, I, 235, pp. 534-35.
77. George Ball, Briefing Book.
78. Memorandum; Livingston Merchant to Secretary Herter, April 27, 1959, 611.51/4-2759, RG 59, NA.
79. Memorandum of Conversation Herter and Debré, Paris, May, 1, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, pp. 196-201.
80. Memorandum of Conference with President Eisehower, Gettysburg, May 2, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, pp. 205-6.
81. Memorandum, Livingston Merchant to the Secretary, May 5, 1959, 611.51/5-559, RG 59, NA.
82. Telegram from the Department of State to the Embassy in France, March 30, 1959, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, p. 651.
83. French Embassy in Tunisia to MAE, May 27, 1959, AM 1952-1963, Etats- Unis, 46, Tunisie, MAE. The French Ambassador to Tunisia carried the title of « Envoyé Exceptionnel. »
84. Letter from Prime Minister Debré to the Ambassador in France (Houghton), April 28, 1959, FRUS, 1958-60, 13, Algeria, pp. 652-53.

85. Memorandum, Foy Kohler to Robert Murphy, June 15, 1959, Lot 61, D30, Folder marked Visas 1957-1959, Lot 61, D30, 1-D.2, NA.
86. Memoranda, J.C. Satterthwaite to Secretary of State, November 3, 1959, J.W. Haines to Secretary, November 3, 1959, Foy Kohler to Secretary, November 2, 1959, , in folder marked Visas, 1957-1959, Lot 61, D30, Box 1, 1. D.2, NA.
87. Memorandum, Cameron to Livingston Merchant, May 6, 1959, 611.51/5-659, RG 59, NA.
88. Livingston Merchant to Secretary Dulles, May 5, 1959, Memorandum of Conversation, Merchant to and Cameron, Consultation with the UK Embassy on France, May 4, 1959 ; Memorandum of Conversation, John Tuthill and Jean Villehaise, American Embassy, Paris, May 21, 1959, Lot 60, D30, 1.10, Debré Government, NA.
89. Letter from President de Gaulle to President Eisenhower, May 25, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, pp. 229-31.
90. Memorand of Conversations, Lebel, Winckler, and Leprette of the French Embassy, McBride and Loomer, Washington, June 16, 1959, June 23, 1959, 611.51/6-1659, 6-2359, RG 59, NA.
91. Memoranda of Conversations, Lebel and State Department, June 30, 1959, July 7,, 14, 28, 1959, 611.51/6-3059, 7-759, 7-1459, 7-2859, RG 59, NA.
92. Merchant to Herter, July 10, 1959 ; Satterthwaite to Herter, August 13, 1959 ; Memorandum by President Eisenhower, August 21, 1959, FRUS, 1958-60, 13, Algeria, pp. 664-68.
93. MAE to French Embassy in Washington, August 4, 1959, AM 1952-1963, Etats-Unis, 46, Tunisie, MAE.
94. Memorandum of Conversation, Lebel and McBride, Washington, August 18, 1959, 611.57/8-1859, RG 59, NA. Memorandum of Conversation, Gerard Amanrich and Cecil Lyon, French Foreign Minister, Paris, August 27, 1959, Lot 60, D30, Box 1, 1.10, Debré Government.
95. Memorandum of Conversation, General Norstad and President Eisenhower, August 24, 1959, FRUS, 1958-60, 7, NATO ? P. 478.
96. NSC 417, August 18, 1959, frus ? 1958-60 ? 7 ? Part 2, pp.243-48.

97. Lacouture, *De Gaulle*, Vol. 2; Cited in Connelly, «The Algerian War for Independence,» p. 432.

98. Edmond Jouhaud, *serons-nous enfin compris ?* p.86.

99. Redha Malek quotes Vincent Labouret, the chef du cabinet of Louis Joxe, as citing three reasons for de Gaulle's change of policy : the refusal of Sekou Touré of Guinea to enter the Community, meaning that Algeria would not do so ; the maturing of de Gaulle's thought while out of power ; and the fear of U.S. intervention if the crisis were prolonged. American abstention in the UN in December 1958, after de Gaulle's personal appeal to Eisenhower, aggravated this fear. Malek, *L'Algérie à Evian : Histoire des négociations secrètes, 1956-1962* (Paris : Szuil, 1995), p.47.

100. Memorandum of Conversation, President Eisenhower and President de Gaulle, September 2, 1959, Paris, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, pp. 256-61.

101. Memorandum of Conversation, Eisenhower, de Gaulle, Walters, September 2, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, 268-71, September 3, 1959, Rambouillet, p. 271.

102. Letter, President Eisenhower to Prime Minister Macmillan, September 11, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, p. 277 ; American Embassy, Paris, to Department of State, September 15, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, p. 281.

## **7. DE GAULLE RECONSIDERED**

1. Maurice Vaisse in *La France et l'OTAN*, Actes du colloque tenu à l'Ecole militaire, 8,9 et 10 février 1996, sous la direction de Maurice Vaisse, Pierre Melandri, et Frédéric Bozo (Brussels : Edition Complex, 1969), pp. 219-45.

2. Frédéric Bozo, *Deux stratégies pour l'Empire : De Gaulle, les Etats-Unis, et l'Alliance Atlantique, 1958-1969* (Paris : Plon, 1996), pp. 16-31.

3. Maurice Vaisse, *La grandeur : Politique étrangère du général de Gaulle 1958-1959* Paris : Fayard, 1998), pp. 35-61. See also Vaisse's contribution to the colloquium *La France et l'OTON 1949-1966*, pp.219-46. I recall Vaisse using the term « Copernical revolution » in the oral version delivered at the colloquium in Paris on February 9, 1996, but I have not seen it in the written versions. It is nevertheless apt. These views of de

Gaulle, somewhat nuanced, also characterized Stanley and large Hoffmann's essay « De Gaulle as Political Artist: The Will to Grandeur, » in Stanley Hoffmann, *Decline or Renewal? France since the 1930s* (New York: Viking, 1974), pp. 202-53. Hoffmann wrote without benefit of diplomatic documents, however, whereas Vaisse is one of the editors of their recent publication in France.

4. Louis Terrenoire quoted de Gaulle to this effect in 1955 ; see his *De Gaulle et l'Algérie : Témoignage pour l'histoire* (Paris : Fayard, 1964), pp. 29-30.

5. This point is reinforced repeatedly in Allain Peyrefitte, *C'était de Gaulle* (Paris : Fayard, 1994).

6. Indeed, Maurice Couve de Murville's memoir, *Une Politique étrangère, 1958-1959*, Does not even deal with Algeria, implying that it can be safely ignored in any effort to explain the success or failure of French diplomatic policies or their formulation.

7. The theme of de Gaulle as the decolonizer and emancipator of colonial peoples underlay many of the contributions to the volumes of *De Gaulle en son siècle: actes des Journées internationales tenue à l'Unesco, Paris, 19-24 novembre 1990* (organisées par l'institut Charles de Gaulles. 5 vols. 5Paris : La Documentation française ; Plon, 1991-92).

8. Peyrefitte, *C'était de Gaulle*, pp. 56, 74, 89, and passim.

9. Kristin Ross, *Fast Cars, Clean Bodies: Decolonization and the Recordering of French Culture* (Cambridge, Mass. ; MIT Press, 1995).

10. Philip Dine, *Images of the Algerian War: French Fiction and Film, 1954-1992* (Oxford: Clarendon Press, 1994).

11. Edward Kolodziej, *French International Policy under de Gaulle and Pompidou* (Ithaca, N.Y. ; Cornell University Press, 1974), cited on p.73. See the totality of the argument, pp. 69-100.

12. Philip Cerny, *The Politics of Grandeur: Ideological Aspects of de Gaulle's Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), pp. 5-29.

13. The relevant quotations are in *C'était de Gaulle*, pp.293-94 and 352.

14. Bozo, *Deux stratégies pour l'Europe*, concludes that the memo was real enough, although de Gaulle had no illusions about its ultimate acceptance. He did hope it would

have an effect, however, or he would not havz continued discussions for so long about its implementation.Pp.40-41.

15. A representative sample of contradictory statements by de Gaulle to various interlocutors may be found in John Talbott, *The War Without a Name*, pp. 137-41. See also Terrenoire, *De Gaulle et l'Algérie*, pp. 29-30; Jean Lacouture, «Revision dans le désirt,» and Paullsoart, « Le Général de Gaulle et le TiersMonde, » both in *De Gaulle et le Tiers Monde*, : Actes du Colloque organisé par la Faculté de Droite et des Sciences Economiques et l'Institut Droite de la Paix et du Développement de l'Universiry de Nice et l'Institut Charles de Gaulle, Nice, 25-26 février, 1983 (Paris, 1983). Also Alain Ruscio, *La Décolonisation tragique : Une histoire de la décolonisation française, 1945-1962* (Paris : Editions Sociales, 1987, and Charles-Robert Ageron, *La Décolonisation française* (Paris : Armand Colin, 1994), Ruscio argues that de Gaulle initially intended to keep Algeria, Ageron that he hoped for an Algeria associated with France that would play a key role in the newly orgnized French Community. Stanley Hoffmann also wrote that de Gaulle, while in exile before 1958, « fully absorbed the lessons of decolonization. » Hoffmann, *decline or Renewal ?* p.102.

16. Charles de Gaulle, *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor* (New York: Simon and Schuster, 1971), p. 46; Jean Lacouture, *De Gaulle. Vol. 2, The Ruler* (New York : Norton, 1992), p.181.

17. Stora notes a comment to Christian Pineau in October 1957: « there is only one solution: independent. I will make this known at the opportune moment. » But de Gaulle's action were always much more important than his ambiguous and contradictory words. *La gangrène et l'oubli : La mémoire de la Guerre d'Algérie* (Paris : La Découverte, 1991), p.81.

18. Alan Ruscio, *La décolonisation tragique*, p. 149.

19. Tony Smith, *The Frencg Stake in Algeria* (Ithaca, N.Y. ; Cornell University Press, 1978).

20. Foccart *Parle, Entretiens avec Philippe Gaillard* (Paris : Fayard /Jeune Afrique, 1995), pp. 148-54.

21. Talbott, *The War Without a Name*, p.141. See also the very fine analysis by Matthew Connelly in the chapter « Decoding de Gaulle » of his «*The Algerian War for Independence*,» pp. 346-60. Connelly and I are in basic agreement.
22. Pierre Miquel, *La Guerre d'Algérie* (Paris: Fayard, 1993), p.347. Miquel is very close to the analysis of Jean-Jacques Becker, who wrote that de Gaulle initially favored integration, taking the November 1958 referendum result as an endorsement by the Muslim population, by September 1959 he had abandoned the idea for « association, » still excluding the idea of negotiations with the FLN. Only in November-December 1960 did he finally understand the need to negotiate with the FLN on Algeria's political future before a cease-fire. « La Solution De Gaulle, » in L. Gervereau, Jean-Pierre Rioux, and B. Stora, eds. *La France en Guerre d' Algérie, November 1954-Juillet 1962* (Paris : BDIC, 1992), pp. 138-45.
23. William Cohen, informs me that as a schoolboy at the French lycée in Addis Ababa in 1951, he shook hands with de Gaulle, who was on a visit there. However, de Gaulle did not mention this encounter in his memoirs.
24. Micheal Kettle, *De Gaulle and Algeria*, p.59.
25. Terrenoire, p. 41, quoted in Jean Lacouture, « Revision, » in *Actes du Colloque*, pp. 119-121. Isoart, « Le General de Gaulle et le Tiers Monde, » notes that de Gaulle had a geopolitical vision of France as « Un puissance africaine et oceanique, » and the term « tiers monde » was not in his vocabulary until 1965. *Actes du Colloque*, pp. 123-25.
26. Lefevre, *Chère Algérie*, pp.310-17.
27. See Constantin Melnik, *Mille jours à Matignon : Raisons d'état sous de Gaulle, Guerre d'Algérie 1959-1962* Paris : Bernard Grasset, 1988), p.211. Melnik, who worked closely with Debré, says that « La thèse de l'abandon volontaire de l'Algérie par le général de Gaulle ne résiste pas à l'examen, »
28. Bernard Tricot, *Mémoires* (Paris : Quai Voltaire, 1994), pp. 110-22. Tricot was a high official in the group charged with Algerian policy in 1959 and later became de Gaulle's secretary-general of the Elysée.
29. Jean Mortin, *De Gaulle et l'Algérie : Mon témoignage, 1960-1962* Paris : Albin Michel, 1999), pp. 185-93. Michel Debré reported a Conversation with General de Gaulle on

March 23, 1961, in which the General told him that if a part of Algeria no longer wanted France in Algeria, there would be a regrouping of populations and a partition. Michel Debré, *Entretiens avec Le Général de Gaulle* (Paris : Albin Michel, 1993), p. 30. Mortin, however, believes that de Gaulle intended a regrouping of the population only as a preparation for its embarkation.

30. Ageron, *La décolonisation française*, pp. 158-59.

31. On this see Pierre Maillard, *De Gaulle et l'Europe : Entre la Nation et Maastricht* (Paris : Tallandier, 1995), pp. 191-201.

32. Edward Mortimer, *France and the Africans, 1944-1960: A Political History* (New York: Walker and Company, 1969), pp. 310-11.

33. Raymond Triboulet, « Les Moyens d'Action du Général de Gaulle, » in *Acts du Colloque*, pp. 143-46. See also his *Un ministre du Général* (Paris: Plon, 1985), Triboulet was one of those whom, like Foccart, de Gaulle assured that he would never permit the abandonment of Algeria by France.

34. Pierre Maillard, *De Gaulle et l'Europe*, pp. 145-56.

35. *Ibid.*, pp. 200-213.

36. See Pierre Maillard, *De Gaulle et l'Allemagne* (Paris : Plon, 1990).

37. Fredrik Logevall, *Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam* (Berkeley: University of California Press, 1999).

38. Policy Statement, NSC report, November 4, 1959, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, pp.619-23.

39. NSC Report, November 4, 1959, FRUS, 1958-60, 13, pp.619-23.

40. NSC Report, U.S. Policy on France, November 4, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Part 2, France, pp. 298-310.

41. Note de M. Moris, *Discussions avec l'émissaire des dirigeants de l'Organisation extérieure de la rébellion, Conclusions sur les entretiens de Melun*, DDF, 1960, II, July 5, 1960, editor's note, annex, p. 23. The note cites Bernard Tricot, *Les sentiers de la paix : Algérie 1958-1962* (Paris : Plon, 1972), pp.119-20, among other sources.

42. Telegram from the Department of State to the Mission at the United Nations, November 19, 1959, FRUS, 1958-61, 13, North Africa, p. 676.

43. Rapport du Dr. Lamine Debaghine au GPRA, Cairo, November 17, 1959, Note of Belkacem Krim, March 7, 1960, Mohammed Harbi, *Les Archives de la Révolution Algérienne* (Paris : Jeune Afrique, 1980), pp.272-73, 384. Cointet, pp. 58-70.
44. MAE to Washington, November 18, 1959, AM 1952-1963, 46, Tunisie, MAE.
45. Letter from President Eisenhower to President de Gaulle, November 17, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.311-12.
46. Letter from President de Gaulle to President Eisenhower, November 24, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.313-14.
47. Statement by General Twining, December 10, 1959 ; Memorandum of Conversation, Foreign Minister Couve de Murville and Secretary Herter, December 14, 1959 ; Memorandum of Conversation, Secretary General Spaak and Secretary Herter, December 15, 1959. FRUS, 1958-60, 7, NATO, pp. 325-30.
48. Telegram from Secretary Herter to Department of State, Interpretive Summary of Eisenhower-de Gaulle Conversation at the Elysée, December 19, 1959, Record of meeting at Château Rambouillet, de Gaulle , Macmillan, Eisenhower, Debré, et al., December 20, 1959 ; Memo of conversation , President de Gaulle and secretary Herter, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp. 318-21.
49. Letter from Secretary Herter to Foreign Minister Couve de Murville, December 30, 1959 ; Editorial Note regarding February 2 letter from President Eisenhower to de Gaulle, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.322-27.
50. Anthony Clayton, *The Wars of French Decolonization* (London: Longman, 1994), p.164.
51. Note de la Direction Politique : Arrêt des explosions nucléaires, 8 Avril 1960, DDF, 1960,I, pp.442-43.
52. Memorandum of Conversation, Secretary Herter, Foreign Minister Couve de Murville, and Ambassador Alphand, April 15, 1959; Memorandum of Conference with President Eisenhower, April 22, 1959, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.336-37, 341-42.
53. Memorandum of Conversation, Eisenhower-de Gaulle, April 22, 1960 ; Memorandum of Conversation at Camp David, April 24 and 25, 1960 ; Memorandum from Acting

Secretary of State Dillon to President Eisenhower, May 2n1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.343-59. Also Entretiens de Général de Gaulle et de M. Khrouchtchev, 23 mars, 1-2 avril 1960 ; Entretiens de Gaulle-Eisenhower aux Etats-Unis, 22-25 avril 1960, DDF, 1960, I, pp.356-75, 514-17.

54. Conférence au Sommet de Paris, Entretien entre le Général de Gaulle et M. Khrouchtchev le 15 mai, Réunion occidentale à trois le 15 mai à l'Élysée. Entretien entre le Général de Gaulle et M. Khrouchtchev le 18 mai, DDF, 1960, I, pp. 638-44, 646-, 680.

55. Entretien de M. Macmillan et du Premier Ministre à l'Hotel Matignon, 24 mai 1960 ; M. Macmillan, Premier Ministre de Grande Bretagne, au Général de Gaulle, Président de la République Française, 23 mai 1960 ; Entretien des Trois Ministres des Affaires Etrangères chez M. Herter à Washington, 1 juin 1960 ; M. Couve de Murville to French Embassy in Washington, including letter from de Gaulle to Eisenhower, June 11, 1960, DDF, 1960, I, pp. 721-23, 724, 746-51, 804-5.

56. Raymond Triboulet, Un ministre du Général, p. 73.

57. Premier Debré message to French Embassy in Tunis, June 30, 1960, DDF, 1960, I, pp.926-27. Foreign Minister Couve du Murville to French Diplomatic Representatives Abroad, July 3, 1960, DDF, 1960, II, pp.6-8 ; Note de M. Moris, Discussions avec l'émissaire des dirigeants de l'Organisation Extérieure de la rébellion, Conclusions sur les entretiens de Melun, July 5, 1960, pp. 14-19. In the Annex, titled « Consignes du Premier Ministre, » of June 18, 1960, it is explained that the political talks were to follow a long period of peace during which France would do all it could to convince the Algerian population of the benefits of union with France.

58. « ONU, Algérie 1960, Le FLN et les élections cantonales dans les départements algériens le 29 mai 1960, » bound folder « Affaires Politiques, » MA 16, AOM.

59. « Affaires Politiques, » MA 16, AOM.

60. Memorandum, Kohler and Satterhwaite to Department, February 10, 1960 ; Memorandum of Conversation, Alphand and Herter, March 11, 1960 ; Department to Tunis Consulate, June 16, 1960, FRUS, 1958-1960, 13, Algeria, pp. 68-91.

61. MAE to All Diplomatic Posts Abroad, June 19, 1960, MAE, Tunisie, 301.

62. Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, Paris, July 11, 1960, MAE, 301, Tunisie.
63. Rapport de Politique générale pot le GPRA par Ferhat Abbas, August 1960, in Harbi, Archives de le Révolution Algérienne, pp. 303-5.
64. M. Soulie, French Consul in Hong Kong to Couve de Murville, July 2, 1960, DDF, 1960, II, p.5. Also « Note de la Direction Politique, Mission de la liason pour les Affaires Algériennes au sujet de l'aide chinoise au « GPRA, » p. 124.
65. Memo of Conversation, herter and alphand, May 20, 1960 ; Memo of Conversation, Foreign Ministers Lloyd, Couve de Murville, and Secretary Herter, June 1, 1960 ; Letters fro President Eisenhower to Prime Minister Macmillan and President de Gaulle , June 10, 1960 ; Telegram from Department of State to Embassy in France, June 17, 1960 ; Memorandum of Conversation, Secretary Herter and Ambassador Alphand, June 24, 1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp. 368-91.
66. Telegram from Embassy in Paris to Department off State, June 24, 1960 ; Memorandum of Conversation between President Eisenhower and Secretay Herter, July 1, 1960 ; Letter from President Eisenhower to President de Gaulle, August 2, 1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp. 393-98.
67. General Norstad to President Eisenhower, April 20, 1960; Conference in the President's Office, August 3, 1960; NSC 457, August 25, 1960. FRUS, 1958-60, 7, NATO, pp. 580-81, 615-20.
68. Letter from President de Gaulle to President Eisenhower, August 9, 1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe , pp.400-401.
69. Entretiens Franco-Allemands de Rambouillet (29-30 juillet 1960), DDF, 1960, II, pp. 163-78.
70. Rambouillet meetings, DDF, 1960? II, pp. 175-78.
71. » Réunion Restreinte des Ministres des Affaires Etrang&res tenu à Bruxelles pour le Conseil de l' UEO, » November 17, 1960, DDF, 1960, II, pp. 599-601.
72. Memorandum of Telephone Conversation between Presidenr Eisenhower and Secretary Herter , August 10, 1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp.402-406.

73. Letter from President Eisenhower to President de Gaulle, August 30, 1960, FRUS, 1958-60, 7, Western Europe, pp. 414-17. Marc Trachtenberg argues that Eisenhower had lost effective control of policy in 1960 and allowed Herter to sabotage his desire for nuclear cooperation with France. I can not find no evidence of this. Trachtenberg ignores Algeria and all the other questions at issue between the two countries: *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement 1945-1963*, pp. 228-45.
74. Telegram from the Department of State to Embassy in Tunis, June 19, 1960, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, pp. 692-94.
75. Memorandum of Meeting, Woldorf Towers Hotel, New York, September 23, 1959, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, pp. 695-97. See the somewhat different version in « Entretiens triparties au rang des Ministres, » September 23, 1960; DDF, 1960, II, pp. 390-95.
76. Eisenhower-Herter Conversation, September 27, 1960; Intelligence Report, Problems and Prospects of the Fifth Republic, FRUS, 1958-60, 7, Part 2.
77. French Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, Paris, November 7, 1960, MAE, 301, Tunisie.
78. Memorandum from Assistant Secretary of State for African Affairs Satterhwaite to the Undersecretary of State for Political Affairs, Merchant, October 20, 1960, FRUS, 1958-60, 13, North Africa, p.701.
79. NSC 466, November 7, 1960, FRUS, 1958-60, 13, Algeria, p. 707.
80. Conference in the Office of the President, September 12, 1960 ; Memorandum, October 3, 1960 ; memorandum of Conversation, Eisenhower and Paul –Henri Spaak, October 4, 1958, FRUS, 1958-60, 7, NATO, pp.627-40.
81. French Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, Paris, November 6, 1960, MAE, 301, Tunisie.
82. M. Roger Seydoux, French ambassador in Rabat, to Couve de Murville, November 29, 1960, DDF, 1960, II, pp. 656-59.
83. « Note d'Information de l'Etat-Major de la Défense Nationale : Développement des relations entre le FLN et communisme, » October 14, 1960, DDF, 1960, II, pp.501-4.

84. « Note de la délégation Française auprès du Conseil de Sécurité des Nations- Unis, « November 24, 1960, DDF, 1960, II, pp. 632-34.
85. Olivier Long, *Le dossier secret des Accords d'Évian : Une mission suisse pour la paix en Algérie* (Lausanne : Edition 24 heures, 1988), pp.3-30.86.
86. French Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, Paris, November 18, 1960, MAE, 301, Tunisie.
87. Alain Peyrefitte, *C'était de Gaulle* (Paris : Fayard, 1994), pp. 69-74.
88. Message from Secretary of State Herter to Foreign Minister Couve de Murville, November 2, 1960 ; Letter from French Foreign Minister Couve de Murville to Herter, November 5, 1960 ; NSC 467, Note ; Memorandum, Satterthwaite to Assistant Secretary of State for Political Affairs Hare, December 22, 1960, FRUS, 1958-60, 7, pp. 703-20.
89. George Ball, Briefing Book.

## **8. PEACE**

1. Memorandum from Assistant Secretary of State for European Affairs (Kohler) To Secretary of State Rusk, January 24, 1961 ; Memorandum of Conversation, Secretary Rusk and Ambassador Alphand, February 24, 1961, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp.641-44, 645-48.
2. See Miloud Barkaoui, « Kennedy and the Cold War Imbroglia: The Case of Algerian Independence, » *Arab Studies Quarterly* 21, 2 (Spring 1999), and Jeffrey A. Lefebvre, « Kennedy's Algerian Dilemma: Containment, Alliance Politics and the 'Rebel Dialogue,' *Middle Eastern Studies* 35, 2 (April 1999): 61.
3. « Note du Premier Ministre au sujet de l'Algérie algérienne' et de son union avec la France, » January 15, 1961, DDF, 1961I (January-June) pp. 42-47.
4. « Compte Rendu : Entretien du Général de Gaulle et de M. Macmillan au château de Rambouillet, le 28 janvier 1961, » DDF, 1961, I, pp. 104-114 ; Compte Rendu : Réunion de consultation politique des Ministres des Affaires Etrangères des Six, » January 31, 1961, DDF, 1961, I, p.137.
5. Memorandum of Conversation between Secretary Rusk and the French Ambassador, March 15, 1961, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe and Canada, pp. 266-68.
6. Alphand to Couve de Murville, February 5, 1961, DDF, 1961, I, pp. 154-60.

7. Entretiens de Gaulle-Adenauer, February 9, 1961, DDF, 1961, I, pp. 168-75.
8. Memorandum of Conversation, Adenauer, President Kennedy, April 12, 1961, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe and Canada, pp. 272-79.
9. Alphand to Couve de Murville, February 10, 1961, DDF, 1961, I, pp. 180-82.
10. French Embassy, Washington, to Ministry of Foreign Affairs, Paris, February 15, 1961, MAE, Etats-Unis, 46d.
11. Alphand to Couve de Murville, two separate telegrams of February 15, 1961, DDF, 1961, I, pp. 200-202, 206-207.
12. Alphand to Couve de Murville, February 23, 1961, DDF, 1961, I, pp. 245-46.
13. Entretien du Général de Gaulle et de M. Vinogradov, February 23, 1961, DDF, 1961, I, pp. 252-53
14. Entretien entre le Général de Gaulle et M. Averell Harriman, March 4, 1961, DDF, 1961, I, pp. 291-302.
15. Alphand to Couve de Murville, two separate telegrams of March 16, 1961, DDF, 1961, I, pp. 356-60.
16. Cointet, De Gaulle et l'Algérie française, 1958-1962, p. 202.
17. Olivier Long, Le dossier secret des Accords d'Evian : Une Mission suisse pour la paix en Algérie (Lausanne : Editions 24 heures, 1958), p.41.
18. Note du Premier Ministre à propos de l'Algérie, March 23, 1961, DDF, 1961, I, pp. 390-93.
19. Chargé Raoul- Duval, Tunis, to Couve de Murville, April 4, 1961, DDF, 1961, I, pp. 423-24.
20. Couve de Murville to Alphand, April 6, 1961, DDF, 1961, I, pp. 428-29 ; Couve de Murville to French Diplomatic Representatives Abroad, April 12, 1961, DDF, 1961, I, pp.454-55.
21. Chargé in Tunis Raoul-Duval to Couve de Murville, March 15, 1961, DDF, 1961, I, pp. 346-50, pleaded for both the Ben Bella release and movement on Bizerte, which both the sultan and Bourguiba felt to be critical to their own prestige.
22. Cointet, De Gaulle et l'Algérie française, 1958-1962, pp. 141-67 ; see also Maurice Vaisse, Alger : Le Putsch (Brussels : Editions Complexe, 1983), pp.93, 124-25.

23. Alphand to Courve de Murville, April 23, 1961, DDF, 1961, I, pp.513-15 .
24. Thomas Powers, *The Man Who Kept the Secrets: Richard Helms and the CIA* (New York: Alfred A.Knopf, 1979), p.337, note 2. On Fanon and his Washington treatment, see Peter Geismar, *Fanon* (New York: Dial Press, 1971), p.182; also John Ranelagh, *The Agency: The Decline and Fall of the CIA* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1986), p. 20.
25. C.L. Sulzberger, *The Test: De Gaulle and Algeria* (New York: Harcourt Brace and World, 1962), pp. 127-35.
26. Vaisse, *Alger : Le Putsch*, 124-25.
27. Redha Malek, *l'Algérie à Evian*, p. 115.
28. Lefebvre, « Kennedy's Algerian Dilemma, » based on documents in the Kennedy Library, Boston.
29. Hervé Alphand, French Ambassador in Washington, to M. Couve de Murville, Minister of Foreign Affairs, Paris, April 28, 1961, MAE, Etats-Unis, 46d, Algérie, 1960-61.
30. Lefebvre, « Kennedy's Algerian Dilemma, » p.61.
31. Policy Directive, NATO and the Atlantic Nations , April 20, 1961, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp.285-89.
32. Comptes rendu des entretiens de Gaulle- Kennedy, May31-June31-June, 1961, DDF, 1961, I, pp.669-70.
33. Note de la Direction de l'Europe, June 1, 1961, DDF, 1961, I, pp.664-66.
34. Memorandum of Conversation, Kennedy-de Gaulle , Paris, June 1, 1961, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp.309-14.
35. Telegram from the Embassy in France to the Department of State, February 21 , 1962, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp.364-6.
36. Memorandum of Conversation, de Gaulle and Kennedy, June 2, 1961, Paris, FRUS, 1961-63, 13, France, pp.663+66. DDF, 1961, I, p.675. see also Fredrik Logevall, *Choosing War: The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam* (Berkeley: University of California Press, 1999), p.25.
37. Instructions de la délégation Française aux pourparlers d'Evian, May 2, 1961, DDF, 1961, I, pp.558-63.

38. Jean Morin, *De Gaulle et l'Algérie, : Mon témoignage, 1960-62* (Paris : Albin Michel, 1999), pp.332-40.
39. Morin, *De Gaulle et l'Algérie*, pp.182-93.
40. Procès-verbeaux de la Conférence d'Évian, May 21-June 13, 1961, DDF, 1961, I, pp.772—95. Cointet, *De Gaulle et l'Algérie française*, pp.202-42.
41. French Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, Paris, June 18, 1961, MAE, 303, Tunisie, 1961.
42. Couve de Murville to Diplomatic Representatives of France Abroad, June 16, 1961, DDF, 1961, I, p.909.
43. Alain Peyrefitte, *C'était de Gaulle* (Paris : Fayard, 1994), pp.77-89.
44. Procès-verbeaux de la Conférence d'Évian, May 21, -June 13, 1961, DDF, 1961, I, pp.772-95.
45. Georges Fleury, *La Guerre en Algérie* (Paris : Plon, 1993), pp.539-40.
46. French Embassy in Tunis to Ministry of Foreign Affairs, July 1, 1961, July 6, 1961, MAE, 303, Tunisie, 1961.
47. Compte rendu, Entretien entre M. Couve de Murville et M. Dean Rusk, Paris, August 4, 1961, DDF, 1961, II, pp. 226-30.
48. Réunion des Ministres des Affaires Etrangères Occidentales à Paris (5-7 August, 1961), DDF, 1961, II, pp. 236-49.
49. Entretien du Général de Gaulle et de M. Dean Rusk, August 8, 1961, DDF, 1961, II, pp.280-86.
50. Couve de Murville to Alphand, August 18, 1961, DDF, 1961, II, pp. 314-17 ; Alphand Alphand to Couve de Murville, August 24, 1961, DDF, 1961, II , pp.325-26 ; Couve de Murville to Alphand, August 26, 1961, DDF, 1961, II, pp. 331-32. De Gaulle wrote to Kennedy, on August 18 and August 26.
51. Compte rendu du Chef d'Etat-Major Général de la Defense Nationale sur sa mission on Algérie du 18 au 23 juin 1961, DDF, 1961, I, pp. 953-60.
52. Couve de Murville to Diplomatic Representatives of France Abroad, September 1, 1961, DDF, 1961, II, pp. 342-43 ; Entretien du Général de Gaulle et du Général Gavin, Ambassador des Etat-Unis, September 2, 1961, DDF, 1961, II, pp. 353-58.

53. Compte rendu, Audience du Général Gavin, October 23, and 30, 1961, DDF, 1961, II, pp. 542-43 and 559-60.
54. Couve de Murville to Common Market Capitals, London, and Washington, November 14, 1961, DDF, 1961, II, pp. 587-88 ; Compte rendu, audience of M. Hallstein, Président de la Commission de la CEE, November 16, 1961, DDF, 1961, II, pp. 599-600.
55. Note du ministère d'Etat Chargé des Affaires Algériennes ; Projet de propositions en vue de la reprise des négociations, November 21, 1961, DDF, 1961, II, pp. 607-15.
56. For a good summary of the issues, see Charles-Robert Ageron, « Les Accords d'Evian (1962), » *Vingtième Siècle* 35 (July-September 1992): 3-16.
57. The parallel was suggested to me by Marilyn Young. See her *The Vietnam Wars, 1945-1990* (New York: Harper Collins, 1991).
58. Telegram from the Embassy in France to the Department of State, November 6, 1961, FRUS, 1961-63, France, pp. 674-75.
59. Memorandum of Conversation, February 28, 1962, President Kennedy and Edgar Faure, FRUS, 1961-63, 13, France, p. 682.
60. Letter from the President's Military Representative to President Kennedy, April 3, 1962, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp. 369-73.
61. Letter from the Ambassador in France (Gavin) to President Kennedy, March 9, 1962 ; Telegram from the Department of State to the Embassy in France, March 14, 1962, FRUS, 1961-63, 13, France, pp. 683-90.
62. Memorandum from Executive Secretary of the Department of State (Battle) to Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), May 26, 1961, ; Paper prepared by the Joint Chiefs of Staff, Washington, undated, FRUS, 1961-63, 17, Near East, pp. 125, 254.
63. Telegram from Secretary of State Rusk from Athens to the Department of State, May 4, 1962, FRUS, 1961-63, 13, France, pp. 690-91.
64. Frank Costigliola, « The Nuclear Family, Troops of Gender and Pathology in the Western Alliance, » *Diplomatic History* 21, 2 (Spring 1997) : 163-84.
65. Memorandum of Meeting President Kennedy, André Malraux, Ambassador Alphand, McGeorge Bundy, May 11, 1962, FRUS, 1961-63, 13, France, pp. 696-700.

66. Telegram from Secretary of State Rusk to the Department of State, June 21, 1962, FRUS, 1961-63, 13, France, pp. 725-26.

67. Summary Record of NSC Executive Meeting, No. 38, Part II, January 25, 1963, FRUS, 1961-63, 13, Western Europe, pp. 478-91.

68. Letter from the Ambassador to France (Bohlen) to the President's special Assistant for National Security Affairs (Bundy), March 2, 1963 ; FRUS, 1961-63, France, pp. 762-75.

## **CONCLUSION**

1. 1. For a fine analysis of how the world situation affected American leaders and the Algerian War, see Matthew Connelly, « Taking Off the Cold War Lens : Visions of North-South Conflict During the Algerian War for Independence, » *American Historical Review* 105, 3 (June 2000) : 739-69.

## **BIBLIOGRAPHY**

The following list makes no pretense of being exhaustive; it is simply a summary of the archives and published sources I have used and the published books and articles that I have found most useful in writing this book.

## **PRIMARY SOURCES**

Archives de l'Histoire des Armées, Ministère de la Défense Nationale, Château de Vincennes, Paris (AA)

Archives d'Histoire d'Oter-Mer, Aix-en- Provence, France AOM)

Archives du Ministère des Affaires Etrangères, Quai d'Orsay, Paris, France (MAE)

Archives Nationales, Paris, France (AN)

Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kansas (DDE)

John Foster Dulles Papers, Mudd Library, Princeton University

National Archives and Records Service, Washington, D.C. (NA)

Oral History Project, Columbia University

Public Record Office, London (PRO)

## **PUBLISHED DIPLOMATIC SOURCES**

Documents Diplomatiques Français, 1954-1962 (DDF)

## MEMOIRS AND SECONDARY SOURCES

- Abbas, Ferhat, *Autopsie d'une guerre : L'Aurore*. Paris : Garnier Frères, 1980.
- Ageron, Charles-Robert. « Les Accords d'Evian (1962.) » *Vingtième Siècle* 35 (Juillet-September 1992) : 3-16.
- La décolonisation française*, paris : Armand Colin, 1994.
- *Modern Algeria: A History from 1830 to the Present*. Translated by Micheal Brett. London: Hurst and Co., 1991.
- Alphand, Hervé. *L'étonnement d'être : journal 1939-1973*. Paris: Fayard, 1977.
- Alwan, Mohamed. *Algeria Before the United Nations*. New York: Robert Speller & Sons, 1959.
- Ambler, John Steward. *The French Army in Politics, 1945-1962*. Columbia: Ohio State University Press , 1966.
- Andereggen, Anton. *France's Relationship with the Sub-Saharan Africa*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1994.
- Andrews, William G. *French Politics and Algeria*. New York: Appleton-Century-Crofts.
- Aron, Raymon *Mémoires*. Paris : Julliard, 1983.
- Barkaoui, Miloud. « Kennedy and the Cold War Imbroglia: The Case of Algerian Independence. » *Arab Studies Quarterly* 21, 2 (Spring 1999) : 31-45.
- Barnavi, Elie, and Saul Friedlander, editors. *La Politique étrangère du général de Gaulle*, Paris : Presses universitaires de France, 1985.
- Betts, Raymond. *France and Decolonization, 1900-1960*. New York: St. Martin's Press, 1991.
- Bonin, Hubert. *Histoire économique de le IVe République*. Paris : Economica, 1987.
- Bossuat, Gérard, *L'Europe des Français 1943-1959 : La IVe République aux sources de l'Europe communautaire*. Paris : Publications de la Sorbonne, 1996.
- Bourdrel, Philippe. *La dernière chance de l'Algérie française : Du gouvernement socialiste au retour de De Gaulle, 1956-1958*. Paris : Albin Michel, 1996.

- Bozo, Frédéric. *Deux stratégies pour l'Europe : De Gaulle, les Etats-Unis, et l'Alliance Atlantique, 1958-1969*. Paris: Plon, 1996.
- Brands, H.W. *The Specter of Neutralism: The United States and the emergence of the Third World, 1947-1960*. New York : Columbie University Press, 1989.
- Boumberger, Merry and Serge. *Les 13 complots du 13 mai ou la délivrance de gulliver*. Paris: Fayard, 1959.
- Brown, L. Carl. «The United States and the Maghreb.» *Middle East Journal* 30, 3 (Summer 1976) : 273-90.
- Burin des Roziers, Etienne. *Retour aux Sources : 1962, l'armée décisive*. Paris : Plon, 1986.
- Buron, Robert. *Les dernières années de la IVe République : Carnets politiques*. Paris: Plon, 1968.
- Carleton, David, *Britain and the Suez Crisis*. Oxford: Blackwell, 1988.
- Cerny, Philip. *The Politics of Grandeur: Ideological Aspects of de Gaulle's Foreign Policy*; New York: Cambridge University Press, 1980.
- Chaban-Delmas, Jacques. *Mémoires pour demain*. Paris: Flammarion, 1997.
- Clayton, Anthony. *The Wars of French Decolonization*, London: Longman, 1994.
- Cogan, Charles C. *Oldest Allies, Guarded Friends: The U.S. and France since 1940*. Westport, Conn. ; Praeger, 1994.
- Cointet, Michele. *De Gaulle et l'Algérie française, 1958-1962*. Paris : Librairie Académique Perrin, 1995.
- Connelly, Matthew. «The Algerian War fo independence: An International History.» Ph.D. dissertation, Yale University, 1997.
- «French —American Conflict over North Africa and the fall of the Fourth Republic. » *Revue française d'histoire d'Oter-Mer* (1997) : 9-27.
- «Taking Off the Cold War Lens: Visions of of North-South Conflict During the Algerian War for Independence. » *American Historical Review* 105, 3 (2000): 739-69.
- Costigliola, Frank. *France and the United States: The Cold Alliance since World War II*. New York: Twayne Publishers, 1992.
- «The Nuclear Family: Tropes of Gender and Pathology in the Western Alliance. » *Diplomatic History* 21, 2 (Spring 1997): 163-84.

Courrière, Yves. *La Guerre d'Algérie, 1954-1957*. Paris : Fayard, 1990.

Couve de Murville, Maurice. *Une Politique étragère, 1958-1969*. Paris: Plon, 1971.

Crosbie, Sylvia K. *A Tacit Alliance: France and Isreal from Suezto the Six-Day War*, Princeton, N.J. ; Princeton University Press, 1974.

Daniel, Jean. *De Gaulle et l'Algérie*. Paris: Seuil, 1986.

Dayan, Moshe. *Story of My Life*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1976.

Debré, Michel. *Gouverner : Mémoires, 1958-1962*. Paris : Albin Michel, 1988.

-----*Trois républiques pour une France : Mémoires, II, 1946-1958, Agir*. Paris: Albin Michel, 1988.

De Gaulle, Charles. *Memoirs of Hope: Renewal and Endeavor*.New York: Simon and Schuster, 1971.

De Gaulle en son siècle des Journées internationales tenue à l'Unesco, Paris, 19-24 november 1990. 5 vols. Institut Charles de Gaulle. Paris ; La Documentation française, Plon, 1991-92.

De Gaulle et le tiers Monde : Actes du Colloque organisé par la Faculté de Droit et des Sciences Economiques et l'Institut du Droit de la Paix et du Développement de l'Universit& de Nice et l'Institut Charles de Gaulle, Nice, 25-26 Février, 1983, Paris ; A. Pedone, 1983.

De La Gorse, Paul-Marie. *Apogée et mort de la IV République, 1952-1958*. Paris : Bernard Grasset, 1979.

-----*. La Guerre et l'atome*, Paris : Plon, 1985.

Dine, Philip. *Images of the Algerian War: French Fiction and Film, 1954-1962*. Oxford : Clarendon Press, 2994.

Droz, Bernard. *And Evelyn Lever : Histoire de la Guerre d'Algérie*. Paris : Seuil, 1982.

Dulac, André. *Nos Gurre perdues*. Paris : Fayard, 1969.

Elgey, Georgette. *Histoire de la IVe République : La République des tourments, tomes 1et 2, 1954-1959*.

El Machat, Samya. *Les Etats6Unis et l'Algérie : De la Méconnaissance à la reconnaissance, 1945-1962*. Paris : L' Harmattan, 1996.

- Les Etats – Unis et le Maroc : Le choix stratégique, 1945-1989. Paris : L'Harmattan, 1996.
- Les Etats-Unis et la Tunisie : De l'ambiguïté à l'entente, 1945-1959. Paris : L' Harmattan, 1996.
- Tunisie : Les chemins vers l'indépendance (1945-1956). Paris : L'Harmattan, 1992.
- Ely, Général d'Armée Paul, Mémoires/ Suez... le 13 mai, Paris : Plon, 1969.
- Evans, Martin. The Memory of Resistance: French Opposition to the Algerian War, 1954-1962. Oxford : Berg Publihers, 1997.
- Fleury, Georges. La Gurre en Algérie, Paris : Plon, 1993.
- Foccart, Jacques. Foccart parle. Entretiens avec Philippe Gaillard. Paris : Faillard /Jeune Afrique, 1995.
- La France et l'OTAN, Actes du colloque tenu à l'Ecole militaire, 8,9, et 10 février 1996. Sous la Direction de Vaisse, Maurice, Melandri, Pierre, et Bozo, Frédéric. Centre de l'Histoire De la Défense Nationalz. Brussels : Editions Complexe, 1996.
- Furnis, Edgar S., Jr. France, Troubled Ally: De Gaulle's Heritage and Prospects. New York: Harper, 1960.
- Fursdon, Edward, The European Defense Community: A History. New York: St. Martin's Press, 1980.
- Geismar, Peter, Fanon. New York: Dial Press, 1971.
- Gendzier, Irene L. Notes from the Minefield: US Intervention in Lebanon and the Middle East 1945-1958. New York: Columbia University Press, 1997.
- Georges-Picot, Jacques. The Real Suez Crisis: The End of a Great Nineteenth-Century Work. New York: Harcourt, Brace & Jovanovich, 1975.
- Gervereau, L., Jean-Pierre Rioux, and Benjamin Stora, editors. La France en Gurre d'Algérie, November 1954-Juillet 1962. Paris : Bibliothèque de la Documentation Internationale et Contemporaine, 1992.
- Gildea, Robert. The Past in FrenchHistory. New Haven: Yale University Press, 1994.
- Giles, Frank. The Locust Years: The Story of the Fourth French Republic, 1946-1958. New York : Caroll & Graf, 1991.

- Goeau-Brissonière, J. Y. *Mission secrète pour la paix en algérie 1957*. Paris: Lieu Commin, 1992.
- Goldschmidt, Bernard. *The Atomic Complex: A Worldwide Political History of Nuclear Energy*. La Grange Park, Ill.; American Nuclear Society, 1982.
- Gordon, H. Philip. *A Certain Idea of France: French Security Policy and the Gaullist Legacy*. Princeton, N. J.; Princeton University Press, 1993.
- Grimaud, Nicole. *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*. Paris : Presses Universitaires de France, 1995.
- Grosser, Alfred. *Affaires extérieures : La politique de la France 1944-1989*. Paris: Flammarion, 1989.
- . *French Foreign Policy under de Gaulle*. Translated by Lois Ames Pattison. Boston: Little Brown, 1967.
- . *The Western Alliance*. Translated by Micheal Shaw. New York: Continuum, 1980.
- Hahn, Peter L. *The United States, Great Britain, and Egypt 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.
- Harbi, Mohamed. *Les Archives de la révolution algérienne*. Paris: Jeune Afrique, 1980.
- Harrison, Alexander. *Challenging de Gaulle: The OAS and the Counterrevolution in Algeria, 1954-1962*. New York: Praeger, 1989.
- Harrison, Micheal M. *The Reluctant Ally: France and Atlantic Security*. Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1981.
- Hélie, Jerome. *Les Accords d'Évian : Histoire de la Paix ratée en Algérie*. Paris: Olivier Orban, 1992.
- Hoffmann, Stanley. *Decline or Renewal France since the 1930s*. New York: Viking, 1974.
- Hoopes, Townsend. *The Devil and John Foster Dulles*. Boston: Little Brown, 1973.
- Horne, Alistair. *A Savage War of Peace: Algeria, 1954-1962*. New York: Viking Press, 1977.
- Immerman, Richard H. « Confession of an Eisenhower Revisionist: An Agonizing Reappraisal. » *Diplomatic History* 14, 3 (Summer 1990): 319-42.

----- . John Foster Dulles and the Diplomacy of the Cold War. Princeton, N.J. ; Princeton University Press, 1990.

Jebb, Lord Gladwyn. De Gaulle's Europe or why the General Says No. London: Secker & Warburg, 1969.

Jouhaud, Edmond. Ce que je n'ait pas dit: Sakiet, O.A.S., Evian, Paris : Fayard, 1977.

----- . Serons-nous enfin compris ? Paris : Albin Michel, 1984.

Kahler, Miles. Decolonization in Britain and France: The Domestic Consequences of international Relations. Princeton, N.J. ; Princeton University Press, 1984.

Kaplan, Jacob J., and Günther Schleining . The European Payments Union . Oxford: Clarendon Press, 1989.

Kettle, Micheal. DE Gaulle and Algeria, 1940-60: From Mers El-Kébir to the Algiers Barricades. London: Quarter Books, 1993.

Kissinger, Henry. Diplomacy. New York: Simon & Schuster, 1994.

Colodziej, Edward. French International Policy under de Gaulle and Pombidou. Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1974.

Kunz, Diane. The Economic Diplomacy of the Suez Crisis. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1991.

Kyle, Keith. Suez. London: Weidenfled & Nicolson, 1991.

Lacorne, Denis. Jacques Rupnik, and Marie-France Toinet. The Rise and fall of Anti-Americanism: A Century of French Perception. New York: St. Martin's Press, 1990.

Lacouture, Jean. De Gaulle. Vol. 2, The Ruler, 1945-1970. Translated by Alan Sheridan. New York: Norton, 1992.

Lacroix-Riz, Annie. Les Protectorats d'Afrique du Nord entre la France et Washington. Paris: L'Harmattan, 1988.

Lebovics, Herman. True France: The Wars over Cultural Identity, 19900-1945. Ithaca. N.Y. : Cornell University Press, 1992.

Le Douarec, Francois. Felix Gaillard, 1919-1970 : Un destin inachevé. Paris : Economica, 1991.

Ledwidge, Bernard. De Gaulle et les Américains : Conversations avec Dulles, Eisenhower, Kennedy, Rusk, 1958-1964. Paris : Flammarion, 1984.

- Lefebvre, Deins. *Guy Mollet : Le mal aimé*, Paris : Plon, 1992.
- Lefebvre, Jeffrey A. «Kennedy's Algerian Dilemma: Containment, Alliance Politics and the 'Rebel Dialogue.' » *Middle Eastern Studies* 35, 2 (April 1999) : 61-90.
- Lefevre, Daniel. *Chère Algérie 1930-1962 : Comptes et mécomptes de la tutelle coloniale*. Paris : Société Française d'Histoire d'Outre-Mer, 1997.
- Lefranc, Pierre. ... *Avec qui vous savez : Vingt –cinq ans avec de Gaulle*. Paris: Plon, 1979; London: Routledge, 1997.
- Logevall, Fredrik. *Choosing War : The Lost Chance for Peace and the Escalation of War in Vietnam*. Berkeley/ University of California Press, 1999.
- Long, Olivier. *Le dossier secret des Accords d'Evian : Une mission suisse pour la paix en Algérie*. Lausanne: Editions 24 heures, 1988.
- Louis, William Roger, and Roger Owen, editors. *Suez 1956: The Crisis and Its Consequences*. Oxford: Clarendon Press, 1989.
- Luethy, Herbert. *France Against Herself*. New York: Praeger, 1955.
- Lynch, Frances M. B. *France and the International Economy: From Vichy to the Treaty of Rome*. London, New York: Routledge, 1997.
- Malek, Redha, *L'Algérie à Evian: histoire des negotiations secrètes, 1956-1962*. Paris: Seuil, 1995.
- Maran, Rita. *Torture: The Role of the Ideology in the French-Algerian War*. New York : Praeger, 1989.
- Marsille, Jacques. *Empire colonial et capitalisme française : Histoire d'un divorce*. Paris: Albin Michel, 1984.
- Macmahon, Robert J. «Eisenhower and third World Nationalism: A Critic of the Revisionists. » *Political Science Review* 101, 3 (1986) : 453-75.
- Melandri, Pierre. *Les Etats-Unis et le défi européen, 1955-1958*. Paris. Presses Universitaires de France 1975.
- »*La France devant l'opinion américaine : Le retour de Gaulle, début 1958-printemps 1959.* » *Relations Internationales* 58 (Été 1989) : 195-215.
- Melanson, Richard, and David Mayers, editors . *Reevaluating Eisenhower: American Foreign Policy in the 1950s*. Urbana : University of Illinois Press, 1987.

- Melnik, Constantin. *Mille jours à Matignon : Raisons d'état sous de Gaulle, Guerre d'Algérie 1959-1962*. Paris : Bernard Grasset, 1988.
- Ménager, B., editor Guy Mollet : un camarade en république. Lille : Presses Universitaires de Lille, 1987.
- Menard, Orville. *The Army and the Fifth Republic* . Lincoln: University of Nebraska Press, 1967.
- Mernill, Dennis.» *America Encounters the Third World,» Diplomatic History* 16(Spring 1992): 325-31.
- Milward, Alan S. *The European Rescue of Nation State*, Berkley: University of California Press, 1992.
- Miquel, Pierre. *La Guerre d'Algérie*. Paris : Fayard, 1993.
- Morin, Jean. *DE Gaulle et l'Algérie : Mon témoignage, 1960-1962*. Paris: Albin Michel, 1999 ; New York : Norton, 1990.
- Mortimer, Edward. *France and the Algerians, 1944-1960 : A Political History*. New York: Walker and Company, 1969.
- Murphy, Robert. *Diplomat among Warriors*. New York: Doubleday & Co., 1964.
- Nutting, Anthony. *No End of a Lesson: The Story of Suez*. New York: Clarkson N. Potter, 1967.
- Paxton, Robert O., and Nicholas Wahl, Editors. *De Gaulle and the United States: A Centennial Reappraisal*. Oxford : Berg Publishers, 1994.
- Pyrefitte, Alain. *C'était de Gaulle*. Paris : Fayard, 1994.
- Pickles, Dorothy. *Algeria and France: From colonialism to Cooperation*. New York: Praeger, 1963.
- Pineau, Christian. *1956/Suez*. Paris: R. Laffont, 1976.
- Pitman, Paul Marsh III. « *France's European Choices: The Political Economy of European Integration in the 1950s*. » Ph.D. thesis, Columbia University, 1997.
- Poniatowski, Michel. *Mémoires*. Tome I. Paris: Plon, 1997.
- Powers, Thomas. *The Man Who Kept the Secrets: Richard Helms and the CIA*. New York: Alfred A. Knopf, 1979.

- Rabe, Stephen G. « Eisenhower Revisionism. » *Diplomatic History* 17 (Winter1993) : 97-115.
- Rioux, Jea-Pierre. *The Fourth Republic, 1944-1958*. New York: Cambridge University Press, 1987.
- Editor. *La Guerre d'Algérie et les français*. Paris : Fayard, 1990.
- Rioux, Jea-Pierre, and J.F. sirinelli, editors. *La guerre d'Algérie et les intellectuals français*.Paris : Editions Complexe, 1991.
- Ross, Kristin. *Fast Cars, Clean Bodies: Decolonization and the Reordering of French Culture*. Cambridge, Mass. : MIT Press, 1995.
- Roy, Joles. *MémoiresBarbares*. Paris : Albin Michel, 1989.
- Rudelle, Odile. *Mai 1958 : De Gaulle et la République*. Paris: Plon, 1988.
- Ruedy, John. Pp. 114-26 of *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation*. Bloomington : University of Indiana Press, 1992.
- Ruscio, Alain. *La décolonisation tragique : Une histoire de la décolonisation française, 1945-1962*. Paris: Editions Sociales, 1987.
- Samoson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*. New York: Viking Press.1975.
- Schalk, DavidL. «Has France's Marrying Her Century Cured the Algerian Syndrome ? » *Historical Reflections* 25, 1 (1999): 149-64.
- . *War and the Ivory Tower: Algeria and the Vietnam*. New York: Oxford University Press, 1991.
- Scheinman, Lawrence. *Atomic Energy in France ynder the Fourth Republic* . Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1965.
- Schoenbrun, David. *As France Goes* . New York: Harper & Bros., 1957.
- Serra, Enrico, editor. *IL relancio dell'Europa et i Trattati di Roma*. Brussels and Milan: A. Giufré, 1989.
- Silh, Allesandro. *Europe's political Puzzle: A Study of the fouchet Negotiations and the 1963 Veto.*, Occasional Papers in International Affairs no. 17, Center for International Affairs.Harvard University, 1967.
- Smith, Tony. *The French Stake in Algeria*, Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1978.

- Soustelle, Jacques. *A New Road for France*. translated by Benjamin Protter. New York/ Robert Speller & Sons, 1965.
- Soutou, Georges-Henri. « Les Accords de 1957 et 1958 : Vers une communauté stratégique et Nucléaire entre la France, l'Allemagne et l'Italie. » *Matériaux pour l'histoire de notre temps* 31 (Avril-Juin 1993) : 1-12.
- Stora, Benjamin. *La gangrène et l'oubli : La Mémoire de la Guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte, 1991.
- . *Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962*. Paris: La Découverte, 1993.
- New York: Harcourt, Brace & World, 1993
- Sulzberger, C.L. *The Test: De Gaulle and Algeria*. New York: Harcourt, Brace & World, 1962.
- Talbot, John. *The War Without a Name: France in Algeria, 1954-1962*. New York : Knopf, 1980.
- Terrenoire, Louis. *De Gaulle et l'Algérie : Témoignage pour l'histoire*, Paris : Fayard, 1964.
- Thomas, Abel. *Comment Israël fut sauvée : Les secrets de l'Expédition de Suez*. Paris : Albin Michel, 1978.
- Thomas, Martin. *The Dilemma of an Ally of France: Britain's Policy towards the Algerian Rebellion, 1954-1962*. » *Journal of Imperial and Commonwealth History* 23, 1 (January 1955): 129-54.
- . *The French North African Crisis: Colonial Breakdown and Anglo-French Relations, 1945-1962*, London: Macmillan, 2000.
- Trachtenberg, Marc. *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991.
- Triboulet, Raymond. *Un ministre du Général*. Paris : Plon, 1985.
- Tricot, Bernard. *Mémoires*. Paris : Quai Voltaire, 1994.
- . *Les sentiers de la Paix : algérie 1958-1962*. Paris: Plon, 1962.
- Troen, S.L., and Moshe Shemesh. *The Suez-Sinai Crisis 1956: Retrospective and Reappraised*. New York : Columbia University Press, 1990.
- Vaisse, Maurice. *Alger : Le Putsch*. Brussels : Editions Complexe, 1983.

----- La grandeur : Politique étrangère du général de Gaulle 1958-1959. Paris : Fayard, 1998.

-----, » Aux origines du memorandum de Septembre 1958. » Relations Internationales 58 (Eté 1989) : 253-68.

-----, Editor. La France et l'opération de Suez de 1956. Paris : Centre d'Etudes d'Histoire de la defense, 1997.

Vidal-Naquet, Pierre. Face à la Raison d'état : un historien dans la guerre d'Algérie. Paris : La Découverte, 1989.

Wall, Irwin M. L'influence américaine sur la politique française, 1945-1954. Paris: André Balland, 1989.

-----, »The United States, Algeria, and the Fall of the Fourth French Republic. « Diplomatic History 18, 4 (Fall 1994): 489-512.

-----, The United States and the Making of Postwar France, 1945-1954. New York: Cambridge University Press, 1991.

Weil, Martin. A Pretty Good Club: The Founding Fathers of the U.S. Foreign Service. New York: Norton, 1978.

Williams, Philip M. Wars, Plots and Scandals in Postwar France ? New York/ Cambridge University Press, 1970 .

Willis, F. Roy. France, Germany, and the New Europe. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1965.

Winand, Pascaline. Eisenhower, Kennedy, and the United States of Europe. New York : St. Martin's Press, 1993.

Winock ? Michel. La République se meurt : Chronique 1956-1958. Paris: Seuil, 1978.

Young, Marilyn. The Vietnam Wars. 1945-1990. New York: Harper Collin, 1991.

Zingg, Paul J. « The Cold War in North Africa: American Foreign Policy and Postwar Muslim Nationalism, 1945-1963. » The Historian 39, 1 (November 1976): 40-61.

## المحتوى

- تمهيد..... 11
- المدخل..... 21
- الفصل الأول من التمرد إلى الحرب..... 39
- الفصل الثاني: قضية السويس ..... 83
- الفصل الثالث: إضحلال النظام..... 143
- الفصل الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا العظمى وأزمة الساقية 201
- الفصل الخامس: نهاية الجمهورية الرابعة ووصل ديغول إلى الحكم. 233
- الفصل السادس: من الاندماج إلى تقرير المصير..... 275
- الفصل السابع: قراءة جديدة لسياسة ..... 341
- الفصل الثامن: السلام..... 361

## تقريض

بقلم سعدي بزيان، إعلامي وكاتب وباحث في قضايا الإسلام في الغرب.  
وقفة مع الباحث والمترجم لكتاب "فرنسا" والولايات المتحدة وحرب  
الجزائر" د. تابلت.

سمحت لي الظروف أن أتابع باهتمام جهود الباحث والأستاذ الجامعي  
والمترجم د. علي تابلت. فقرأت جل ترجماته من الإنجليزية إلى العربية  
فكان لعمله هذا يقدم للقارئ والباحث والمؤرخ مادة لا غنى عنها وخاصة  
وأن الباحث والمؤرخ في الجزائر ما زال أسير المصادر الفرنسية التي تتسم  
في معظمها بلا موضوعية والانحياز، فبعمل كتاب "العلاقات الجزائرية-  
الأمريكية : 1776-1830 ' الذي هو حصيلة أكثر من ربع قرن في البحث  
والتنقيب عن المصادر في المكتبات ' والأرشيفات "الفرنسية والأمريكية '  
هاهو د. تابلت الباحث والأستاذ الجامعي ' والمترجم يقدم على عمل كبير  
وهو ترجمة كتاب المؤرخ الشهير الأمريكي "إيروين وول-Irwin wool الذي  
يقدم لنا قراءة أمريكية لحرب -الجزائر' والكتاب بعنوان "فرنسا  
والولايات المتحدة وحرب الجزائر- France,The United States and the  
Algerian War" وقد بذل الدكتور تابلت جهودا معتبرة لنقل هذا الكتاب  
الكبير من الإنجليزية إلى العربية بأسلوب سهل ودقة في التعبير وإضافة  
جديدة للمكتبة التاريخية الجزائرية ومرجعا جديدا لا غنى عنه لمن أراد  
التعرف على مواقف المؤرخين الأوروبيين والأمريكيين من ثورة الجزائر.  
وإنني بصراحة أثنى جهود الباحث والمترجم د. تابلت فيما قام ويقوم به

من عمل في نقل آراء ومواقف الكتاب والمؤرخين الأنغلو سكسونيين بلغة إنجليزية ' ونقلها إلى العربية ' وما أكثر ما صدر من كتب ودراسات تاريخية عن الجزائر وثورتها بلغات أوروبية مختلفة' وما أقل ما ترجم منها إلى العربية ؟